الجمهورية العربية السورية
جامعة دمشق
كلية الاقتصاد
قسم الاقتصاد

دور إدارة مخاطر الائتمان في دعم الدور التنموي للتمويل المصرفي في سورية

بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد المالي والنقدي

إعداد الطالبة: هبة محمود

إشراف: أ.د محمود زنبوعة

٢٠١٧

SYRIAN ARAB REPUBLIC

Damascus university

Faculty of Economy

Department of Economy

The role of credit risk management in supporting the developmental role of banking finance in Syria

PhD thesis in financial and monetary economy

Prepared by: hiba mahmoud

Supervised by: Prof. Dr mahmoud zanbouaa

ملخص البحث

يهدف هذا البحث إلى التعرف على مدى مساهمة إدارة مخاطر الائتمان في الحد من مشكلة القروض المتعثرة في المصارف العامة في سورية خاصة بعد الارتفاع غير المسبوق الذي بلغته بعد بداية الأزمة، ومدى تطبيق هذه الإدارة للمعايير والأعراف المصرفية المستقرة والممارسات السليمة عند تقديم التمويل بما يضمن انسيابه السلس في القنوات المطلوبة ويعزز قدرة المصارف على التوسع المدروس في محفظتها الائتمانية فتساعد التمويل المصرفي على أداء دوره المنتظر في زيادة النمو وخدمة عملية التنمية.

فانطلق البحث من دراسة الدور التنموي للتمويل المصرفي في سورية، وأثبت التحليل أن التمويل المصرفي لايقوم لغاية اليوم بدوره المنتظر في عملية التنمية الاقتصادية، وأن هنالك تحديات كثيرة محلية ودولية تواجه المصارف المحلية أثناء سعيها لأداء وظيفتها الأهم بتقديم الائتمان وتمويل المشاريع وخطط التنمية ،أبرزها مرحلياً تحدي مشكلة القروض المتعثرة، فقام البحث بتشخيص هذه المشكلة، وأثبتت الدراسة التحليلية وجودها في أغلب المصارف العامة قبل الأزمة، إنما عمقت الحرب الحالية من حدة مشكلة التعثر، فدرس البحث أسباب تعثر قروض المصارف العامة باستخدام أسلوبين هما:

أسلوب الدراسة القياسية: لتحليل الأسباب المتعلقة بالظروف الاقتصادية المحيطة، وتحليل الأسباب المتعلقة بالمصرف.

وأسلوب الدراسة الميدانية: باستخدام المقابلة التي شملت مدراء المخاطر والائتمان في المصارف العامة لتحري أسباب تعثر قروض هذه المصارف، وتوصلت إلى عدة نتائج أهمها: أن ضعف إدارة مخاطر الائتمان وعدم تطبيق معايير الائتمان السليم فضلاً عن انخفاض كفاءة الكادر الإداري العامل في مجال الائتمان والمخاطر هي أهم أسباب تعثر قروض المصارف العامة ، يليه تأثير السياسات الاقتصادية المتبعة، وفي المرتبة الثالثة تدخل الحكومة في سياسة المصرف الائتمانية بعيداً عن ضوابط العمل المصرفي، في حين كان فقدان العمل وانعدام مصادر الدخل أول أسباب التعثر بعد بداية الأزمة في سورية، يليه بالأهمية الهجرة القسرية من أماكن النزاع ودمار المنشأة الانتاجية.

وتطابقت بذلك نتائج الدراسة الميدانية مع نتائج الدراسة القياسية التي أثبتت أثر عدم كفاءة الإدارة في المصرف الصناعي على ازدياد حجم محفظة قروضه المتعثرة في الفترة(٢٠٠١-٢٠١٤)، وأثبتت أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية وهي: الناتج المحلي الإجمالي، حجم الائتمان الممنوح، معدل البطالة، معدل التضخم على حجم القروض المتعثرة في المصارف العامة في سورية في الفترة (٢٠٠١-٢٠١٤)، فقدم البحث دراستي حالة لتحري واقع وممارسات عمل إدارة مخاطر الائتمان في المصارف العامة في سورية، الأولى في المصرف الصناعي، والثانية في المصرف التجاري خلصت إلى نتائج عدة أهمها: عدم تنفيذ أهداف الخطة

الخمسية العاشرة فيما يتعلق بـ: تطوير إدارة المخاطر– تفعيل الرقابة– تطوير أنظمة المعلومات– التدريب الحديث المستدام لكادر العمل، وعدم وجود إدارة عصرية حديثة لمخاطر الائتمان تطبق المعايير والأسس الفنية والأعراف المصرفية العالمية في المصارف العامة في سورية.

بناءً على ماسبق قدم البحث آليةً ومنهجية عمل مقترحة لتفعيل إدارة كفؤة لمخاطر الائتمان في المصارف العامة، وقدم مقترحاً لعلاج مشكلة القروض المتعثرة التي أفرزتها الأزمة عسى أن يكون مادة مفيدة وذات قيمة في يد صاحب القرار.

الكلمات المفتاحية: مخاطر مصرفية، مخاطر الائتمان، إدارة مخاطر الائتمان، القروض المتعثرة، التمويل المصرفي، المصارف العامة، التنمية الاقتصادية، الأزمة المالية، التحليل المالي، التحليل الائتماني، بازل، التصنيف الائتماني، الاستعلام الائتماني، نظم المعلومات.

Summary

This study aims at identifying the contribution of credit risk management in reducing the problem of non-performing loans in public banks in Syria, especially after the unprecedented increase in post-crisis situation. The extent to which this administration applies stable banking standards and customs and sound practices when providing financing, And enhance the ability of banks to carefully expand their credit portfolio, by which help the bank finance to fulfill its expected role in increasing growth and serving the development process.

The research started from studying the developmental role of banking finance in Syria and The analysis proved that banking finance is still not functioning today in its expected role in economic development, and There are many domestic and international challenges facing local banks during their seek to perform their most important job of providing credit, financing projects and development plans, The most important of which was the challenge of the problem of NPL , The research examined this problem and the analytical study proved its presence in most public banks before the crisis, but it was deepened by the crisis. So The study examined the reasons for the failure of the loans of public banks using two methods:

Standard study method: To analyze the reasons for surrounding economic conditions, And analyze the reasons related to the bank.

field study method**:** by using the interview, which included risk and credit managers in the public banks to investigate the reasons for these bad bank loans, this study reached several conclusions the most important of which: the weakness of credit risk management and lack of proper application of credit standards as well as low efficiency of the administrative staff working in the field of credit and risk are the most important reasons for the failure of public bank loans, followed by the impact of the economic policies adopted, and in third place for government intervention in the credit policy of the bank, while the loss of employment and lack of income sources, the first causes of default after the beginning of the crisis in Syria, followed by importance of forced migration From places of conflict and the productive establishment destruction.

The results of the field study were consistent with the results of the standard study which showed the effect of inefficiency of the management in the Industrial Bank on the increase in the volume of its NPL portfolio in the period 2001-2014. and The effect of the macro economic variables: GDP, credit size, unemployment, inflation on the volume of NPL in public banks in Syria in the period 2001-2014.

The study presented a case study to investigate the reality and practices of credit risk management work in public banks in Syria. The first in the Industrial Bank and the second in the Commercial Bank concluded with several results, the most important of which are: Failure to implement the objectives of the 10th Five Year Plan in relation to developing risk management, Activation of supervision - development of information systems - Modern training for the labor force, and the absence of modern credit risk management that implements the standards, technical foundations and international banking norms in public banks in Syria.

Based on the above, the research presented a proposed mechanism and methodology to activate efficient credit risk management in public banks and presented a proposal to remedy the problem of NPL produced by the crisis, which may be useful and valuable material in the hands of the decision- maker.

Keywords: banking risk, credit risk, credit risk management, non-performing loans, bank financing, public banks, economic development, financial crisis, financial analysis, credit analysis, Basel, Credit rating, Credit query, Information systems.

الفهرس العام

العنوان	الصفحة
ملخص البحث	I
الفهرس العام	V
قائمة الجداول	IX
قائمة الأشكال	XII
قائمة الملاحق	273
الإطار العام للدارسة	أ - ط
الفصل الأول: الدور التنموي للتمويل المصرفي ومشكلة القروض المتعثرة	1
المبحث الأول: التنمية والتمويل المصرفي وعقبة التعثر	2
المطلب الأول: مدخل إلى اقتصاديات التنمية	2
المطلب الثاني: الدور التنموي للتمويل المصرفي	3
المطلب الثالث: عقبة التعثرالمصرفي وتداعياتها	4
المطلب الرابع: أزمات القروض المتعثرة: بصمة عالمية	7
المبحث الثاني: الأزمة المالية العالمية: تسونامي القروض المتعثرة	14
المطلب الأول: في مفهوم الأزمة المالية: البعد التاريخي والمدارس الاقتصادية	14
المطلب الثاني: الأزمة المالية العالمية: دراما المشهد	17
المطلب الثالث: آثار وتداعيات الأزمة المالية العالمية	18
المطلب الرابع: في أسباب الأزمة: القروض المتعثرة تحت المجهر	19
المبحث الثالث: الدور التنموي للتمويل المصرفي في سورية وتحدي القروض المتعثرة	21
المطلب الأول: التحول الاقتصادي في سورية	21
المطلب الثاني: النظام المصرفي في سورية: تطوره ومكوناته	23
المطلب الثالث: الدور التنموي للتمويل المصرفي في سورية	25
المطلب الرابع: القروض المتعثرة: أبرز تحديات التمويل المصرفي بعد الحرب في سورية	33
خلاصة الفصل:	34
الفصل الثاني: القروض المتعثرة في المصارف العامة في سورية	35
المبحث الأول: دراسة تحليلية للقروض المتعثرة في المصارف العامة في سورية (٢٠٠١-٢٠١٤)	36
المطلب الأول: أسباب القروض المتعثرة	36
المطلب الثاني: تشخيص مشكلة القروض المتعثرة في المصارف العامة في سورية (٢٠٠١-٢٠١٤)	42
المطلب الثالث: التحليل الوصفي للقروض المتعثرة في المصارف العامة في سورية (٢٠٠١-٢٠١٤)	45

المبحث الثاني: أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على حجم القروض المتعثرة في المصارف العامة في سورية (٢٠٠١-٢٠١٤)	60
المطلب الأول: منهجية البحث ومتغيرات الدراسة	60
المطلب الثاني: الإحصاءات الوصفية واتجاه متغيرات الدراسة خلال الفترة المرجعية	62
المطلب الثالث: دراسة شكل التوزيع لمتغيرات البحث	66
المطلب الرابع: دراسة الارتباط والعلاقة الخطية بين متغيرات الدراسة	67
المبحث الثالث: أثر المتغيرات المصرفية الجزئية على حجم القروض المتعثرة في المصرف الصناعي السوري (٢٠٠١-٢٠١٤)	78
المطلب الأول: منهجية البحث ومتغيرات الدراسة	78
المطلب الثاني: الإحصاءات الوصفية واتجاه متغيرات الدراسة خلال الفترة المرجعية	82
المطلب الثالث: دراسة شكل التوزيع لمتغيرات البحث	83
المطلب الرابع: دراسة الارتباط والعلاقة الخطية بين متغيرات الدراسة	84
المبحث الرابع: تحري أسباب مشكلة التعثر في المصارف العامة في سورية وسبل علاجها: الدراسة الميدانية	102
المطلب الأول: أدوات وخطوات البحث	102
المطلب الثاني: مناقشة إجابات المبحوثين على أسئلة المقابلة المتعلقة بفترة ماقبل الأزمة	104
أولاً- المحور الأول: التدخل الحكومي والضمانات الحكومية	104
ثانياً- المحور الثاني: العامل الثقافي	108
ثالثاً- المحور الثالث:الكادر البشري وآليات العمل	111
المطلب الثالث: مناقشة إجابات المبحوثين على أسئلة المقابلة المتعلقة بفترة الأزمة	119
المطلب الرابع: التحليل الوصفي لإجابات المبحوثين واستخلاص النتائج	125
خلاصة الفصل:	141
الفصل الثالث: إدارة مخاطر الائتمان المصرفي ومشكلة القروض المتعثرة	143
المبحث الأول: الإطار العام لمخاطر الائتمان وإدارتها	144
المطلب الأول: مفهوم المخاطر المصرفية ومخاطر الائتمان	144
المطلب الثاني: إدارة المخاطر المصرفية:	146
المطلب الثالث: إدارة مخاطر الائتمان	150
المبحث الثاني: إدارة مخاطر الائتمان وفقاً لمعايير اتفاقية بازل الدولية	153
المطلب الأول: لجنة بازل للرقابة المصرفية	153
المطلب الثاني: مبادئ إدارة مخاطر الائتمان وفقاً لبازل٢	157
المطلب الثالث: أساليب قياس المخاطر الائتمانية وفقاً لاتفاقية بازل٢	158

المبحث الثالث: دور إدارة مخاطر الائتمان في مواجهة القروض المتعثرة	163
المطلب الأول: دور جهاز الاستعلام الائتماني في الوقاية من التعثر ومعالجته	163
المطلب الثاني: دور التصنيف الائتماني في التنبؤ والكشف المبكر لحالات التعثر	165
المطلب الثالث: دور تكنولوجيا المعلومات في الوقاية والكشف عن التعثر	169
خلاصة الفصل:	171
الفصل الرابع: إدارة مخاطر الائتمان في المصارف العامة في سورية	173
المبحث الأول: إدارة مخاطر الائتمان وفق متطلبات مصرف سورية المركزي	174
المطلب الأول: قرارات وتعليمات المصرف المركزي لضبط مخاطر الائتمان قبل الأزمة	174
المطلب الثاني: مدى انسجام تعليمات المصرف المركزي مع أحكام بازل٢ لإدارة مخاطر الائتمان	180
المطلب الثالث: قرارات وتعليمات المصرف المركزي لضبط مخاطر الائتمان بعد بداية الأزمة	182
المبحث الثاني: واقع إدارة مخاطر الائتمان في المصرف الصناعي السوري: دراسة حالة (١)	184
المطلب الأول: سياسة منح الائتمان وإدارة مخاطره في المصرف الصناعي	184
المطلب الثاني: نظام المعلومات التكنولوجي في المصرف الصناعي	189
المطلب الثالث: الرقابة على مخاطر الائتمان في المصرف الصناعي	192
المطلب الرابع: مناقشة درجة الالتزام بمتطلبات المصرف المركزي تجاه إدارة مخاطر الائتمان	192
المبحث الثالث: واقع إدارة مخاطر الائتمان في المصرف التجاري السوري: دراسة حالة(٢)	194
المطلب الأول: سياسة منح الائتمان وإدارة مخاطره في المصرف التجاري	194
المطلب الثاني: نظام المعلومات التكنولوجي في المصرف التجاري	198
المطلب الثالث: الرقابة على مخاطر الائتمان في المصرف التجاري	201
المطلب الرابع: مناقشة درجة الالتزام بمتطلبات المصرف المركزي تجاه إدارة مخاطر الائتمان	202
خلاصة الفصل:	203
الفصل الخامس: الإطار التأسيسي لتحديث إدارة مخاطر الائتمان في المصارف العامة في سورية (مقترح لعلاج القروض المتعثرة وتفعيل الدور التنموي للتمويل المصرفي في إعادة الإعمار)	206
المبحث الأول: رؤية مقترحة لإصلاح نظم الإدارة حفاظاً على المصرف العام	207
المطلب الأول: مفهوم اقتصاد السوق الاجتماعي والواقع المطبق في الاقتصاد السوري	207
المطلب الثاني: سياسة مقترحة لتطوير إدارة مصرف عام	213
المطلب الثالث: إدارة مخاطر الائتمان في مرحلة إعادة الإعمار	216
المطلب الرابع: دور التكنولوجيا في إدارة فعالة لمخاطر الائتمان	220

المبحث الثاني: سبل تفعيل إدارة كفؤة لمخاطر الائتمان في المصارف العامة في سورية: آلية مقترحة	223
المطلب الأول: الهيكل الإداري المقترح واختيار طاقم العمل	223
المطلب الثاني: أسس القرار الائتماني السليم	228
المطلب الثالث: أساسيات في التحليل المالي لتحديد وخفض مخاطر الائتمان	230
المطلب الرابع: منهجية مقترحة لتسيير عمل إدارة مخاطر الائتمان	235
المبحث الثالث: سبل علاج القروض المتعثرة في المصارف العامة في سورية: رؤية مقترحة	241
المطلب الأول: علاج القروض المتعثرة بين الواقع والمطلوب	241
المطلب الثاني: مقترح لتفعيل قسم متابعة وتحصيل الديون المتعثرة	243
المطلب الثالث: مقترح لعلاج القروض المتعثرة التي أفرزتها الأزمة	246
١- الاجراءات المتخذة للتعامل مع القروض المتعثرة نتيجة الأزمة	246
٢- عقبات تطبيق المراسيم والقوانين الصادرة لمعالجة مشكلة القروض المتعثرة	247
٣- خصوصية ظروف الحرب	249
٤- مقترحات علاج أزمة القروض المتعثرة	250
على المستوى التشريعي	250
على مستوى المصرف	252
على مستوى المصرف المركزي	253
سياسة الحكومة على المستوى الكلي	253
المطلب الرابع: تجارب دولية للتعامل مع القروض المتعثرة	256
١- تجربة باكستان في علاج القروض المتعثرة	256
٢- تجربة المكسيك في علاج القروض المتعثرة	256
٣- تجربة التشيك في علاج القروض المتعثرة	257
النتائج	258
المقترحات	262
الخاتمة	264
المراجع	265

قائمة الجداول:

البيان	الصفحة
جدول(١): تطور نسبة الودائع في المصارف المحلية العاملة في سورية بين(٢٠٠٠-٢٠١٠)	٢٥
جدول(٢): توزيع الودائع المصرفية حسب نوع الوديعة	٢٦
جدول(٣): توزيع قروض المصارف المحلية حسب القطاعات (٢٠٠٠-٢٠١٠)	٢٧
جدول(٤): توزيع قروض المصارف المحلية حسب القطاعات/ نسبة مئوية	٢٨
جدول(٥): الكثافة المصرفية للمصارف المحلية في سورية(٢٠٠٠-٢٠١٠)	٢٩
الجدول(٦): عرض النقد في سورية (٢٠٠٠-٢٠١٠)	٣٠
جدول(٧): مطاليب الجهاز المصرفي والناتج المحلي الاجمالي في سورية(٢٠٠٠-٢٠١٠)	٣١
جدول(٨): العمق المالي في سورية (٢٠٠٠-٢٠١٠)	٣٢
جدول (٩): تطور القروض المتعثرة ونسبتها إلى إجمالي القروض الممنوحة في المصارف العامة في سورية (٢٠٠١-٢٠١٤)	٤٣
جدول (١٠): تطورنسبة القروض المتعثرة في المصارف العامة في سورية (٢٠٠١-٢٠١٤) بعد استثناء القروض الممنوحة للقطاع العام	٤٤
جدول (١١): توزع إجمالي القروض الممنوحة في المصرف التجاري السوري حسب القطاعات(٢٠٠١-٢٠١٤)	٤٧
جدول (١٢): تطور نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض الممنوحة بعد استثناء قروض القطاع العام في المصرف التجاري السوري (٢٠٠١-٢٠١٤)	٤٨
جدول (١٣): توزع إجمالي القروض الممنوحة في المصرف العقاري السوري حسب القطاعات (٢٠٠١-٢٠١٤)	٥٠
جدول (١٤): تطور نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض الممنوحة بعد استثناء قروض القطاع العام في المصرف العقاري السوري (٢٠٠١-٢٠١٤)	٥١
جدول (١٥): توزع إجمالي القروض الممنوحة في المصرف الصناعي السوري حسب القطاعات (٢٠٠١-٢٠١٤)	٥٢
جدول(١٦): تطور نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض الممنوحة بعد استثناء قروض القطاع العام في المصرف الصناعي السوري (٢٠٠١-٢٠١٤)	٥٣
الجدول(١٧): توزع إجمالي القروض الممنوحة في المصرف الزراعي السوري حسب القطاعات (٢٠٠١-٢٠١٤)	٥٥
الجدول(١٨): تطور نسبة إجمالي القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض الممنوحة في المصرف الزراعي التعاوني (٢٠٠١-٢٠١٤)	٥٦
الجدول(١٩): تطور نسبة إجمالي القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض الممنوحة في مصرف التسليف الشعبي (٢٠٠١-٢٠١٤)	٥٧
الجدول(٢٠): تطور نسبة إجمالي القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض الممنوحة في مصرف التوفير (٢٠٠١-٢٠١٤)	٥٩
الجدول (٢١): الإحصاءات الوصفية الخاصة بحجم القروض المتعثرة في المصارف العامة في سوريا والمتغيرات المستقلة المؤثرة فيه.	٦٢
جدول (٢٢) نتائج اختبار التوزيع الطبيعي	٦٦
الجدول(٢٣) : مصفوفة الارتباط بين حجم القروض المتعثرة في المصارف العامة في سوريا والمتغيرات المستقلة المؤثرة فيه.	٧٠
الجدول(٢٤): معامل التحديد لنموذج الانحدار المتعدد بين حجم القروض المتعثرة وبين المتغيرات المستقلة	٧٣

الجدول(٢٥): اختبار ANOVA لنموذج الانحدار المتعدد بين حجم القروض المتعثرة في المصارف العامة في سوريا وبين المتغيرات المستقلة	٧٤
الجدول(٢٦): معاملات نموذج الانحدار المتعدد بين حجم القروض المتعثرة في المصارف العامة في سوريا وبين المتغيرات المستقلة	٧٤
الجدول(٢٧): معامل VIF للمتغيرات المستقلة	٧٦
الجدول(٢٨): الاحصاءات الوصفية الخاصة بحجم القروض المتعثرة في المصرف الصناعي في سوريا والمتغيرات المستقلة المؤثرة فيه	٨٣
الجدول(٢٩): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي	٨٤
الجدول(٣٠): مصفوفة الارتباط بين حجم القروض المتعثرة في المصرف الصناعي في سوريا والمتغيرات المستقلة المؤثرة فيه.	٩٢
الجدول (٣١): نتائج تحليل نموذج الانحدار المتعدد	٩٣
الجدول(٣٢): معاملات نموذج الانحدار المتعدد بين حجم القروض المتعثرة في المصرف الصناعي السوري وبين المتغيرات المستقلة	٩٤
الجدول(٣٣): اختبارANOVA للانحدار المتعدد بين حجم القروض المتعثرة في المصرف الصناعي في سوريا وبين المتغيرات المستقلة	٩٥
الجدول(٣٤): معاملات نموذج الانحدار المتعدد بين حجم القروض المتعثرة في المصرف الصناعي في سوريا وبين المتغيرات المستقلة	٩٦
الجدول(٣٥): معامل VIF للمتغيرات المستقلة	٩٧
الجدول (٣٦): العينة المختارة لإجراء المقابلات	١٠٣
الجدول(٣٧): ترتيب إجابات المبحوثين حسب الأهمية كسبب في تعثر قروض المصارف العامة	١١٧
الجدول(٣٨): ترتيب إجابات المبحوثين حسب الأهمية كسبب في توقف العملاء عن سداد التزاماتهم المصرفية بعد بداية الأزمة	١١٩
الجدول(٣٩): إجابات أسئلة المحور الأول	١٢٦
الجدول(٤٠): تحليل إجابات المحور الأول من ١-٦	١٢٧
الجدول(٤١): تحليل إجابات السؤال رقم ٧ من المحور الأول	١٢٧
الجدول(٤٢): إجابات أسئلة المحور الثاني	١٢٨
الجدول (٤٣): تحليل إجابات المحور الثاني من ١-٦	١٢٨
الجدول(٤٤): إجابات أسئلة المحور الثالث	١٢٩
الجدول(٤٥): تحليل إجابات المحور الثالث المغلقة من ١-٩	١٣٠
الجدول(٤٦): تحليل إجابات السؤال ٧/ب من المحور الثالث	١٣٠
الجدول(٤٧): إجابات المبحوثين على المحور الثالث	١٣٢
الجدول (٤٨): تحليل إجابات السؤال(٨) من المحور الثالث	١٣٣
الجدول (٤٩): تحليل إجابات السؤال(١١) من المحور الثالث	١٣٣
جدول(٥٠): ترتيب إجابات المبحوثين حسب الأهمية كسبب في تعثر قروض المصارف العامة بعد التثقيل	١٣٤

جدول(٥١): ترتيب أسباب القروض المتعثرة في المصارف العامة في سورية حسب ما ارتأى مبحوثو العينة المدروسة	١٣٥
جدول (٥٢): ترتيب إجابات المبحوثين حسب الأهمية كسبب في توقف العملاء عن سداد التزاماتهم المصرفية أثناء الأزمة بعد التثقيل	١٣٦
جدول(٥٣): ترتيب أسباب توقف العملاء عن سداد التزاماتهم المصرفية بعد بداية الأزمة في سورية حسب ما ارتأى مبحوثو العينة المدروسة	١٣٦
جدول (٥٤): تحليل إجابات الأسئلة المغلقة	١٣٧
جدول (٥٥): تحليل إجابات السؤال ٣	١٣٧
جدول(٥٦): إجابات الأسئلة المتعلقة بفترة الأزمة من ٢-٩	١٣٨
جدول (٥٧): تحليل إجابات السؤال ٤	١٣٩
جدول (٥٨): تحليل إجابات السؤال ٦	١٣٩
جدول (٥٩): تحليل إجابات السؤال ٧	١٣٩
جدول (٦٠): تحليل إجابات السؤال ٩	١٤٠
جدول(٦١): سلم تصنيف الائتمان وفق الوكالات العالمية	١٦٠

قائمة الأشكال:

البيان	الصفحة
الشكل(١): علاقة التعدي بين فرضيات البحث	ث
الشكل (٢): توزع إجمالي القروض الممنوحة في المصرف التجاري السوري حسب القطاعات(٢٠٠١-٢٠١٤)	٤٧
الشكل(٣): تطور حجم القروض المتعثرة في المصرف التجاري السوري (٢٠٠١-٢٠١٤)	٤٨
الشكل(٤): تطور القروض المتعثرة في المصرف العقاري (٢٠٠١-٢٠١٤)	٥٠
الشكل (٥): تطور حجم القروض المتعثرة في المصرف الصناعي السوري (٢٠٠١-٢٠١٤)	٥٢
الشكل(٦): تطور نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض الممنوحة في المصرف الصناعي السوري(٢٠٠١-٢٠١٤)	٥٤
الشكل(٧): تطور القروض المتعثرة في المصرف الزراعي التعاوني (٢٠٠١-٢٠١٤)	٥٦
الشكل(٨): تطور القروض المتعثرة في مصرف التسليف الشعبي (٢٠٠١-٢٠١٤)	٥٨
الشكل(٩): حجم القروض المتعثرة في المصارف العامة في سوريا خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠١٤)	٦٣
الشكل(١٠): الاتجاه العام لمتغير الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠١٤)	٦٣
الشكل(١١):الاتجاه العام لمتغير معدل البطالة خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠١٤)	٦٤
الشكل (١٢):معدل التضخم خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠١٤)	٦٥
الشكل (١٣): تطور نسبة حجم الائتمان الممنوح في المصارف العامة في سوريا إلى إجمالي الناتج المحلي	٦٥
الشكل (١٤): التطور التاريخي لمتغير متوسط الأجر السنوي الحقيقي خلال الفترة(٢٠٠١ – ٢٠١٤)	٦٦
الشكل (١٥) : شكل الانتشار بين الناتج المحلي الاجمالي وحجم القروض المتعثرة في المصارف العامة في سورية(٢٠٠١-٢٠١٤)	٦٧
الشكل(١٦) : شكل الانتشار بين معدل البطالة وحجم القروض المتعثرة في المصارف العامة في سورية (٢٠٠١-٢٠١٤)	٦٨
الشكل(١٧) : شكل الانتشار بين معدل التضخم وحجم القروض المتعثرة في المصارف العامة في سورية(٢٠٠١-٢٠١٤)	٦٩
الشكل (١٨) : شكل الانتشار بين حجم الائتمان الممنوح منسوبا إلى الناتج المحلي الاجمالي والمتغير التابع (٢٠٠١-٢٠١٤)	٦٩
الشكل(١٩):شكل الانتشار بين متوسط الأجر السنوي الحقيقي وحجم القروض المتعثرة في المصارف العامة في سورية (٢٠٠١-٢٠١٤)	٧٠
الشكل(٢٠): تجانس- تباين الأخطاء العشوائية	٧٢
الشكل (٢١): شكل الانتشار بين حجم رأس المال المدفوع وحجم القروض المتعثرة في المصرف الصناعي السوري (٢٠٠١-٢٠١٤)	٨٥
الشكل(٢٢): الانتشار بين الأموال الخاصة/مجموع مصادر التمويل المتاحة وبين المتغير التابع (٢٠٠١-٢٠١٤)	٨٥
الشكل(٢٣): شكل الانتشار بين إجمالي الودائع/مجموع مصادر التمويل المتاحة وبين المتغير التابع (٢٠٠١-٢٠١٤)	٨٦
الشكل(٢٤) : شكل الانتشار بين حجم القروض الممنوحة والمتغير التابع (٢٠٠١-٢٠١٤)	٨٦
الشكل(٢٥): شكل الانتشار بين القروض الممنوحة للقطاع الخاص/ودائع القطاع الخاص وبين المتغير التابع (٢٠٠١-٢٠١٤)	٨٧

الشكل (٢٦): شكل الانتشار بين إجمالي القروض الممنوحة/إجمالي الودائع وبين المتغير التابع (٢٠٠١-٢٠١٤)	٨٧
الشكل(٢٧): شكل الانتشار بين الأموال الخاصة/إجمالي القروض الممنوحة وبين المتغير التابع (٢٠٠١-٢٠١٤)	٨٨
الشكل(٢٨): شكل الانتشار بين حجم القروض الممنوحة / حجم الأصول والمتغير التابع(٢٠٠١-٢٠١٤)	٨٨
الشكل(٢٩): شكل الانتشار بين إجمالي الودائع/ الأموال الخاصة وبين المتغير التابع (٢٠٠١-٢٠١٤)	٨٩
الشكل(٣٠): شكل الانتشار بين العائد على حقوق الملكية والمتغير التابع(٢٠٠١-٢٠١٤)	٨٩
الشكل(٣١): شكل الانتشار بين السيولة العامة والمتغير التابع (٢٠٠١-٢٠١٤)	٩٠
الشكل(٣٢): شكل الانتشار بين الفوائد المقبوضة/الفوائد المدفوعة والمتغير التابع(٢٠٠١-٢٠١٤)	٩٠
الشكل(٣٣): شكل الانتشار بين نفقات الاستثمار/إيرادات الاستثمار والمتغير التابع(٢٠٠١-٢٠١٤)	٩١
الشكل(٣٤): تجانس تباين الأخطاء العشوائية	٩٤
الشكل(٣٥): تطور رأس المال المدفوع للمصرف الصناعي (٢٠٠١-٢٠١٤)	٩٨
الشكل(٣٦): تطور حجم القروض المتعثرة للمصرف الصناعي(٢٠٠١-٢٠١٤)	١٠٠
الشكل(٣٧): تطور مؤشر العائد على حقوق الملكية في المصرف الصناعي	١٠٠
الشكل(٣٨): تطور مؤشر الفوائد المقبوضة/ الفوائد المدفوعة في المصرف الصناعي	١٠١
الشكل(٣٩): تطور مؤشر نفقات الاستثمار/إيرادات الاستثمار في المصرف الصناعي	١٠١
الشكل(٤٠): نظم المعلومات المصرفية	١٧٠
الشكل(٤١): الهيكل التنظيمي لإدارة مخاطر الائتمان	٢٢٥
الشكل(٤٢): إدارة مخاطر الائتمان	٢٢٦

ملحق(٣)

(أسئلة استمارة البحث)

الأسئلة المتعلقة بفترة ماقبل الأزمة:

أولاً: التدخل الحكومي والضمانات الحكومية:

١- ماهي أشكال الضمانات الحكومية لدى المصارف؟ لنتحدث قليلاً عن هذا الموضوع.
٢- برأيك هل الضمانات الحكومية للمشاريع التي تحتاج لتمويل مصرفي مهمة؟
- إذا كانت الاجابة نعم، لماذا؟ لنتحدث قليلاً عن الهدف من الضمانات الحكومية
- إذا كانت الاجابة لا، لماذا؟ لنتحدث عن وجهة نظرك.
٣- يتردد كثيراً أن للضمانات الحكومية آثار سلبية لا يمكن تجاهلها على كل من المصرف والشركة / المشروع الممول، ماهو رأيك؟
- إذا كانت الاجابة نعم، لنتحدث قليلاً كيف تؤثر على كل من الطرفين المذكورين.
- إذا كانت الاجابة لا، لماذا؟
٤- هل سبق أن قادت الضمانات الحكومية إلى قرارات إقراض غير كفئة نتيجة منح قروض لعملاء لا يتمتعون بمعايير الجدارة الائتمانية؟
- إذا كانت الاجابة نعم، لنتحدث كيف أثرت الضمانات الحكومية على قرارات منح القروض في المصرف (حالة عملية).
- إذا كانت الاجابة لا، كيف تفسر تعثر عدد كبير من الشركات المضمونة من الدولة في سداد ديونها تجاه المصرف؟
٥- هل تعتقد أن الضمانات الحكومية سبب مهم لتعثر قروض المصارف العامة؟
- إذا كان الاجابة نعم، لنتحدث كيف أدت الضمانات الحكومية لحدوث القروض المتعثرة؟
- إذا كانت الاجابة لا، إذا ما هو برأيك العامل الأكثر أهمية المسبب لتعثر قروض المصارف العامة في سورية؟
٦- هل سبق أن جدد المصرف تسهيلات شركة متعثرة؟ باعتبارها شركة مملوكة للدولة أو مضمونة بضمانات حكومية؟
- إذا كانت الاجابة نعم، كيف يتم ذلك؟
- إذا كانت الاجابة لا، كيف يتعامل المصرف مع هذا الدين وكيف يسترده؟
٧- إذا كانت إجابتك على السؤال رقم ٣ ب (نعم)، ماهي برأيك الاجراءات التي يمكن اتخاذها لتقليل الأثر السلبي للضمانات الحكومية على المصرف؟

ثانياً: العامل الثقافي:

١- هل تلعب العلاقات الشخصية بين المصرف والعميل أو بين صاحب النفوذ السياسي في المصرف والعميل دوراً في قرار منح القرض؟
- إذا كانت الاجابة نعم، لنتحدث قليلاً كيف يحدث ذلك.
- إذا كانت الاجابة لا، لماذا؟
٢- هل المعرفة السابقة بالعميل نتيجة مبادرات شخصية لمدراء أو موظفي المصرف تؤثر إيجاباً على نوعية القرض في المستقبل؟
- إذا كانت الاجابة نعم، لنشرح قليلاً كيف.
- إذا كانت الاجابة لا، ماهي إذن العوامل التي تطمئن صاحب القرار لاستمرار القرض الممنوح بتصنيف "جيد" في المستقبل؟
٣- إذا تعثر قرض ممنوح لعميل ما على أساس صداقته مع المصرف، كيف يتحول المصرف من صديق عندما سوَق القرض لهذا العميل إلى خصم في عملية استرداد الدين؟

٤- في حال تعثر، إفلاس ، أو توقف عميل عن الدفع بعد منحه تسهيل وفقاً لقرار سياسي (شخصية ذات نفوذ تجاري وحظوة سياسية) من يتحمل المسؤولية؟ وكيف يسترد القرض في هذه الحالة خاصة في حال عدم وجود رهن؟
٥- هل عمليات الغش والتزييف/ الفساد والرشوة، سبب في تعثر قروض المصارف العامة؟
- إذا كانت الاجابة نعم، دعنا نقدم مثالاً.
- إذا كانت الاجابة لا، كيف تفسر حصول شركات وهمية أو عملاء لا تنطبق عليهم معايير الائتمان السليم على قروض ضخمة واختفاؤهم فيما بعد؟
٦- في حال عدم رغبة العميل بسداد الدين رغم قدرته (خلفية ثقافية أو نمط حياه)، هل يمكن أن نصل إلى مرحلة حبس العميل؟
- إذا كانت الاجابة نعم، لماذا يستمر العملاء بالتخلف عن السداد؟
- إذا كانت الاجابة لا، هل ترى أن النظام القانوني البطيء وتعقد إجراءات التنفيذ على الرهن التي قد تمتد لسنوات هي من شجع العملاء على التخلف عن السداد؟ ما وجهة نظرك؟

ثالثاً: الكادر البشري وآليات العمل:

١- ماهو القسم المسؤول عن اختيار العميل الجدير بالحصول على القرض؟
٢- هل توجد في مصرفكم آلية عمل واضحة بشكل جيد ومكتوبة لاختيار العميل الجيد؟
- إذا كانت الاجابة نعم، ماهي هذه الآلية أو النظام؟ لنتحدث قليلاً عن آلية منح قرض لعميل معين بدءاً من كيفية الاختيار وصولاً لصدور موافقة التنفيذ.
- إذا كانت الاجابة لا، كيف إذاً تختارون العملاء الذين تمولونهم؟
٣- من الجهة صاحبة القرار النهائي في منح الموافقة على تنفيذ القرض في مصرفكم؟
٤- يتردد كثيراً عن حالة إحباط عام وتراخي مدراء الائتمان في اختيار العميل الجيد للمصرف ، ماهو رأيك؟
- إذا كانت الاجابة نعم، لنتحدث قليلاً عن هذه الحالة وأسبابها.
- إذا كانت الاجابة لا، ماهو إذن سبب قرارات الاقراض غير الكفئة في المصارف العامة؟
٥- هل يمتلك المدراء المؤهلات العلمية والخبرات المهنية الكافية لسلامة قرار الائتمان المتخذ؟
- إذا كانت الاجابة نعم، ماهي هذه المؤهلات: {frm, cfa, cma, لغة أجنبية متخصصة، برامج حاسوبية لمعالجة المعلومات، دورات تدريبية في مصارف دولية، ستاجات وندوات واختبارات، مؤتمرات علمية، مشاريع بحثية؟}
- إذا كانت الاجابة لا، إذن كيف يضمن المصرف الحد الأدنى لسلامة عملية منح القرض؟
٦- هل يوجد في مصرفكم نظام مكافآت لتحفيز المدراء على اتخاذ قرارات اقراض سليمة، ونظام عقوبات في حال تكرار اتخاذ قرارات ائتمانية سيئة؟
- إذا كانت الاجابة نعم، ماهو هذا النظام، لنتحدث عنه قليلاً.
- إذا كانت الاجابة لا، برأيك هل يؤثر غياب نظام للمكافآت والعقوبات سلباً على اهتمام المدراء باختيار العملاء الجيدين للمصرف؟
٧- هل تعتقد أن تراخي مدراء الائتمان في البحث واختيار العملاء الجيدين سبب هام لتعثر قروض المصارف العامة؟
- إذا كانت الاجابة نعم، ماهو سبب حالة التراخي وعدم الاكتراث لدى مدراء الائتمان بخصوص اختيار العميل الجيد للمصرف؟
- إذا كانت الاجابة لا، إذن ماهو برأيك العامل الأكثر أهمية المسبب لتعثر قروض المصارف العامة في سورية؟
٨- وفقاً للإجابة على السؤال رقم (٧) : ماهي برأيك الاجراءات التي يمكن اتخاذها للتخلص من حالة الخمول واليأس أو غياب الدافع لدى المدراء في المصارف العامة لاختيار العميل الجيد للمصرف؟
٩- يقال أن إداريين من العناصر الأقل قدرة ومعرفة تم تعيينها- بناءً على ترشيح بتوجيه من كبار التجار- في سلم الادارة الوسطى وتوجيهها آلياً لعمليات ائتمانية لاتنسجم مع تعليمات المنح المرعية، ما رأيك؟
- إذا كانت الاجابة نعم، لنتحدث قليلاً عن أمثلة واقعية وكيف أدت لتعثر القروض.

- إذا كانت الاجابة لا، إذن كيف تفسر تقديم القروض لمن لايحسن استخدامها ومن يقوم بتهريبها للخارج وللمشروعات الخاسرة؟

١٠- رتب العناصر التالية حسب أهميتها برأيك الشخصي كسبب في تعثر قروض المصارف العامة :
- مخاطر السياسة الاقتصادية
- مخاطر السوق
- غياب الادارة الحديثة والفعالة لمخاطر الائتمان
- ضعف مؤهلات وخبرة الكادر الاداري والمدراء في أقسام الائتمان والمخاطر
- المخاطر المعنوية(فساد، احتيال، جرائم مالية)
- هيكل الملكية: باعتبار المصرف مملوكاً بشكل كامل للدولة
- غياب حوافز المكافآت والعقوبات لاختيار العملاء الجيدين للمصرف
- التدخل الحكومي في سياسة المصرف الائتمانية
- الضمانات الحكومية

١١- سؤال مفتوح: برأيك الخاص: ماهو السبب الرئيس لتعثر قروض المصارف العامة في سورية؟

الأسئلة المتعلقة بفترة مابعد الأزمة:

١- توقف كثير من العملاء عن سداد قروضهم منذ بداية الأزمة في سورية في ٢٠١١ مما أدى لتراكم القروض المتعثرة بمليارات الليرات، رتب العناصر التالية حسب أهميتها برأيك لتوقف العملاء عن السداد:
- التضخم وانعدام القدرة على سداد الاقساط على الرغم من الرغبة بوفاء الدين.
- فقدان العمل وانعدام مصدر الدخل.
- انعدام الاتصال مع فروع المصرف في الأماكن المحاصرة.
- الهجرة القسرية من أماكن الاشتباكات والأماكن التي خرجت عن سيطرة الدولة.
- دمار المنشأة (معمل، مصنع، شركة) وتوقف التدفقات النقدية.
- الخطر الأخلاقي (الهجرة القصدية خاصة أرباب العمل الذين حصلوا على قروض من الدولة بمئات الملايين بهدف التهرب من سدادها).

٢- قدم فعلياً على الصعيد التشريعي المرسوم رقم(٨) عام ٢٠١٤ الذي استمر العمل به لنهاية العام ومدد شهرين بال٢٠١٥ بهدف تسوية ديون العملاء المتوقفين عن السداد، ثم صدر القانون(٢٦) تاريخ ٢٠١٥/١٢ كبديل عن المرسوم(٢١٣) لعام ٢٠٠٦ كقانون دائم لإجراء تسويات الديون المصرفية، هل شكل ذلك حافزاً للعملاء للإقدام على سداد ديونهم؟

إذا كانت الاجابة نعم:

- ماهي نسبة العملاء الذين استجابوا لعملية التسوية إلى إجمالي العملاء المتعثرين؟

- هل كانت الديون المستردة نتيجة عمليات التسوية: جيدة- وسط- أم ضعيفة بالمقارنة مع حجم الديون المتعثرة القائم

- هل تعتقد أن القانون(٢٦) سيكون فعالاً في تخفيض نسبة القروض المتعثرة وقد مضى ستة أشهر على بداية العمل به؟

٣- في ظل التوقف شبه الكامل للتسهيلات الائتمانية + الفوائد المرتفعة نسبياً التي تدفعها المصارف على الحسابات الدائنة، وقعت المصارف في فخ الخسائر المحققة، كيف تتعامل إدارة المصرف مع هذا الواقع؟

٤- قدرة المصارف على امتصاص الصدمة التي حصلت نتيجة الأزمة ليست "أبدية" وإنما "مؤقتة"، والأرباح الناتجة عن إعادة تقييم القطع هي أرباح وهمية غير محققة وأساس قدرة الميزانية على مواجهة شح السيولة

هو الربح التشغيلي شبه الغائب في ظل توقف القروض المولدة لهذا الدخل، ضمن هذا الواقع، ماهي الخطط الوقائية التي جهزها المصرف في انتظار الأسوأ خاصة أن لا انفراج سياسي يلوح بالأفق؟

٥- هل يقوم المصرف بإجراء اختبارات الجهد (stress testing) على المحفظة الائتمانية بغرض الاستفادة من النتائج في تقييم كفاية رأس المال وبالتالي تقدير المخصصات اللازمة لتغطية الخسائر؟

- إذا كانت الاجابة: نعم، بمعدل كم؟

٦- يقال: توجد تقارير تشير إلى أن نسبة كبيرة من القروض المتعثرة تعود إلى رجال أعمال سوريين مقيمين في الخارج ويمارسون أعمالهم بنجاح لكنهم ممتنعون عن سداد القروض المستحقة عليهم، ليس فقط من المعارضين للنظام بل آخرون معروفين بتأييدهم ، كيف يسترد المصرف ديون هذا النوع من العملاء؟

٧- من أجل تخفيض حجم القروض المتعثرة في مصرفكم، برأيك مالذي يجب أن يتغير؟

٨- عالمياً: هنالك طريقتان أثبتتا فعالية في تخفيض نسبة القروض المتعثرة وهما:

طرح أسهم المصرف للاكتتاب العام وبيع القروض المتعثرة في سوق هذا النوع من القروض

أ- هل تعتقد أن الاكتتاب العام في أسهم المصارف العامة سيؤثر ايجاباً في حل مشكلة القروض المتعثرة أولاً، وتحسين الادارة الحكومية للمصارف ثانياً؟

ب- هل يمكن إنشاء سوق للقروض المتعثرة في سورية في المستقبل القريب؟ وهل ستكون جذابة للمستثمرين الأجانب برأيك؟

- إذا كانت الاجابة نعم، لمن برأيك يمكن أن تباع القروض المتعثرة؟
- إذا كانت الاجابة لا: لماذا؟

٩- سؤال مفتوح: برأيك الشخصي، ماهو الإجراء الأكثر فعالية الذي يجب اتخاذه لتخفيض حجم القروض المتعثرة في المصارف العامة السورية؟

الإهداء

قال الله تعالى: وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا

أهدي ثمرة جهدي المتواضع

إلى أنبل وأسمى ماخلق تعالى، إلى نبض قلبي التي منحتني الأمان والقوة ووهبتني الحنان والدفء، إلى من أضاءت لي دربي ويسرت لي أمري وتفانت بعطائها لأجلي

إلى أغلى ما ومن في الوجود..... ماما

إلى مثلي الأعلى في القيم والأخلاق، إلى من رباني وعلمني ومنحني الرعاية والحماية

إلى من زرع فيَ التمسك بالمبادئ فكانت المنارة التي أهتدي بها

كلما اشتد الظلام ..... بابا

إلى أخواتي وأخي الأعزاء

إلى أصدقائي وزملائي وجميع من ساندني لأنجاز هذا البحث

شكر وتقدير

لا يسعني بعد أن وفقني الله باتمام هذا البحث المتواضع إلا أن أتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى أستاذي المشرف الأستاذ الدكتور محمود زنبوعة رئيس قسم الاقتصاد الذي شرفني بقبوله الإشراف على هذا البحث، ولم يتوان في تقديم كل مشورة ومساعدة تخدم الدراسة، فكان نعم الأستاذ المعين بنصائحه وإرشاداته وتوجيهاته، ونعم الأب والصديق بصدره الرحب ووقته الثمين وجهده الكبير الذي منحني إياه لإتمام هذا العمل المتواضع.

وأتقدم بجزيل الشكر للسادة الأساتذة أعضاء لجنة الحكم لما بذلوه من وقت في قرءاة وتحكيم هذا البحث.

كما أتقدم أيضاً بالشكر والعرفان للأساتذة مدراء المخاطر والائتمان والتخطيط والسادة رؤساء الدوائر والشعب في المصارف العامة في سورية على الجهد والوقت الذي بذلوه لتقديم البيانات الصحيحة اللازمة لاتمام البحث، والذين تفضلوا بالإجابة بكل شفافية على أسئلة كشف البحث التي بنيت عليها النتائج النهائية.

كما أشكر جميع الإداريين في كلية الاقتصاد وخاصة السيدات مشرفات مكتبة الكلية، وجميع زملائي في قسم الاقتصاد وكل من وقف بجانبي لإتمام هذا البحث جزاهم الله جميعاً خير جزاء.

الفصل الأول:

الدور التنموي للتمويل المصرفي و مشكلة القروض المتعثرة

يدخل العالم الألفية الثالثة التي يطلق عليها قرن العولمة محملاً ومتأثراً بمجموعة من المتغيرات الاقتصادية والمصرفية العالمية التي كان ولايزال لها تأثير جذري عميق في أداء المصارف التي تلعب دوراً أساسياً في النشاط الاقتصادي من خلال وظيفتها الرئيسية وهي التمويل الذي تقوم به من خلال تجميع المدخرات الوطنية بجذب الأموال المكتنزة والمجمدة خارج القطاع المصرفي وإدخالها في الدورة الاقتصادية لتساهم في تمويل برامج التنمية الاقتصادية، إنما تعترض هذه العملية العديد من التحديات التي يمكن أن تحول دون تحقيق أهدافها المنتظرة، منها التعثر المصرفي الذي كان القضية الأبرز في الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨ والتي وصفت آنذاك بـ: " تسونامي القروض المتعثرة " وتداعياتها السلبية على معظم الاقتصادات العالمية حتى أن هنالك أكثر من دراسة أشارت أن الاقتصاد السوري وخاصة قطاعه المصرفي لم يسلم تماماً من هذه الموجة المدمرة، الأمر الذي حفز باتجاه تناول واقع جهازنا المصرفي لمعرفة قدرة التمويل المصرفي على أداء دوره المنتظر في دعم النمو وتمويل عملية التنمية، والتحديات التي يواجهها جهازنا المصرفي الناشئ، والتحري عن وجود مؤشرات لارتفاع نسبة التعثر، وذلك من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: التنمية والتمويل المصرفي وعقبة التعثر.

المبحث الثاني: الأزمة المالية العالمية: تسونامي القروض المتعثرة.

المبحث الثالث: الدور التنموي للتمويل المصرفي في سورية وتحدي القروض المتعثرة.

المبحث الأول:

التنمية والتمويل المصرفي وعقبة التعثر

تشير النظريات الحديثة في التنمية الاقتصادية إلى أهمية توافر التمويل الكافي للإقلاع بعملية التنمية ودعمها، وتلعب المصارف بسياستها التمويلية دوراً كبيراً بالتأثير على عمليتي النمو والتنمية، فنقص التمويل يؤثر سلباً على الانتاج واستخدام الموارد الاقتصادية المتاحة من جهة، وقد يؤدي تعثر هذه العملية إلى أزمة مصرفية قد تتحول إلى أزمة اقتصادية تقود لآثار مدمرة من جهة ثانية.

المطلب الأول: مدخل إلى اقتصاديات التنمية

تعد اقتصاديات التنمية فرع من فروع علم الاقتصاد حديث النشأة، حيث تتناول الآليات الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية الخاصة والعامة الضرورية للوصول إلى تحسين سريع وشامل للمستويات المعيشية للسكان، وتهتم بالمتطلبات السياسية والاقتصادية والثقافية الضرورية لإحداث تغييرات هيكلية للمجتمع بأكمل شرائحه، وتركز على أهمية ترابط القرارات الاقتصادية والادارية الهادفة إلى القيام بالتحولات الاقتصادية والاجتماعية من خلال عملية التنمية.

فهي عملية شاملة متكاملة يتوقف نجاحها على ما يقوم به البشر من جهد متعدد الجوانب والأشكال، وهي كمفهوم شاع الحديث عنها عقب الحرب العالمية الثانية لما نجم عنها من مشكلات اجتماعية بارزة دفعت بدول العالم إلى بذل جهود مضاعفة لتغيير أوضاعها وتحسين أحوالها المادية، فارتبط بذلك مفهوم التنمية بالتقدم الاقتصادي والاجتماعي وما يعنيه ذلك من تغيير في بنية الاقتصاد بتعدد قطاعات الانتاج وتطور خدمات الصحة والتعليم وما شابه، ونظراً لتباين مستوى التنمية بين الدول المتقدمة وتلك النامية انقسم الفكر المعاصر في تعريفها إلى تيارين رئيسيين: الأول يمثل الفكر الغربي الذي عرف التنمية بالعملية الهادفة إلى خلق طاقة تؤدي إلى تزايد دائم في متوسط الدخل الحقيقي للفرد بشكل منتظم لفترة طويلة من الزمن، والثاني يمثل دول العالم الثالث النامية الذي عرَف التنمية بالعملية الهادفة إلى إحداث تحولات هيكلية اقتصادية اجتماعية يتحقق بموجبها للأغلبية الساحقة من أفراد المجتمع مستوى من الحياه الكريمة يقل في ظلها انعدام المساواة وتزول بالتدريج مشكلات البطالة والفقر والجهل والمرض ويتوفر للمواطن قدر أكبر من فرص المشاركة وحق المساهمة في توجيه مسار وطنه ومستقبله[1].

من قراءتنا لهذين التيارين نرى بأنهما متفقان على ضرورة وجود قاعدة إنتاجية سليمة، مادية وبشرية قادرة على رفع متوسط دخل الفرد مع تحقيق كفاءة عالية لأداء المجتمع تؤدي إلى تزايد منتظم في إنتاج السلع والخدمات، بحيث تتجسد عملية التنمية كمشروع بناء حضارة حقيقية مستند إلى القبول الإرادي لأفراد المجتمع وينبع من إيمانهم بجدوى هذه العملية وأهميتها في تحقيق مصالحهم الحيوية ومتطلباتهم الحياتية، وتمكين المجتمع من التجدد ذاتياً عن طريق تحرير العقل من الأفكار المناهضة للتغيير والتجديد التي تقف حائلاً دون بلوغه مرحلة الإبداع التي تمكنه من إنجاز تقنياته المادية الضرورية لتحقيق مشروعه الحضاري المنشود بدلاً من الاستعانة بالغير والارتهان له.

انطلاقاً مما تقدم يمكننا القول أن للتنمية أساسان: الأول فكري والثاني مادي، وهما في تفاعل متبادل ودائم يؤدي إلى نضج ثمرة التنمية، فهي ليست عملية تلقائية أو سهلة إنما تتطلب وقتاً طويلاً وتخطيطاً واسع النطاق لحصر الموارد المتاحة المسؤول الأول عنه هو الإنسان "صانع التنمية" ، الذي يحتاج لإمكانيات مادية هائلة لتنفيذ هذه الخطط تخلق الدافع للبحث عن مصادر التمويل اللازم لعملية التنمية الاقتصادية خاصة في الدول النامية بعد أن أثبتت التجارب

[1] اسماعيل زكي محمد: التنمية بين المفاهيم الاجتماعية والقيم الأخلاقية، مجلة كلية العلوم العربية، الرياض، ١٤٠٠هجرية، العدد(٤)، ص ١٨.

الدولية أن التمويل الخارجي سواء من خلال الاستثمارات الأجنبية المباشرة– القروض من المؤسسات الدولية–أو المعونات الخارجية مرتبط بجملة الدوافع والأهداف التي تسعى الجهة المانحة إلى تحقيقها، وأساسها اعتبارات سياسية مرتبطة بطبيعة العلاقة مع الدولة المدينة غالباً ما تجعلها محل ابتزازٍ قد يمسَ بسيادتها وحرية مواقفها، هنا يبرز دور المؤسسات المالية والنقدية[٢] المحلية وفي مقدمتها المصارف في التنمية الاقتصادية من خلال توجيه المدخرات إلى الاستثمارات من جهة ومن خلال تنويع الاستثمارات من جهة ثانية على الشكل االتالي:

المطلب الثاني: الدور التنموي للتمويل المصرفي

تقوم المصارف بعدد كبير من الوظائف[٣] : كوظيفة الوسيط المالي بين الدائنين والمدينين عندما تقوم بتجميع المدخرات والفوائض المالية ووضعها في متناول الأفراد والمشروعات الراغبة في الاقتراض والاستثمار، كما تقوم بجملة من العمليات المصرفية مثل تحصيل الأوراق التجارية، شراء الأسهم والسندات وبيعها لمصلحتها أو مصلحة عملائها، بيع وشراء العملات الأجنبية والشيكات السياحية، إجراء الحوالات الداخلية والخارجية، تحصيل الشيكات عن طريق غرفة المقاصة، تأجير الخزائن للعملاء، تمويل التجارة الخارجية من خلال فتح الاعتمادات المستندية وتقديم خطابات الضمان للعملاء.

إلا أن الوظيفة الأكثر أهمية وتأثيراً للمصارف التجارية هي وظيفة خلق الائتمان[٤] التي تنشأ من قاعدة أساسية مفادها أن أصحاب الودائع التجارية لن يتقدموا في وقت واحد لسحب ما أودعوه في المصرف، فعملية خلق الائتمان تنشأ بسبب ثبات النسبة بين سحوبات المودعين وإيداعات مودعين جدد، مما يجعل رصيد الودائع الجارية في المصرف التجاري يتصف بنوع من الثبات النسبي يعطي القدرة للمصرف التجاري لخلق ائتمان جديد يتم وفق القانون التالي[٥]:

النقود المشتقة = $d.(1-s)/s$ حيث: d: الوديعة الأولية (الأصلية)

S: نسبة الاحتياطي القانوني

وبذلك تكون النقود المشتقة من وديعة قيمتها ١٠٠ ألف هي ثلاثة أضعاف قيمة الوديعة الأصلية أي ٣٠٠ ألف باعتبار نسبة الاحتياطي القانوني ٢٥%.

وتعتبر عملية خلق الائتمان مهمة جداً للاقتصاد حيث تمده بنوعين من النقود وهي النقود القانونية التي يصدرها المصرف المركزي والنقود المشتقة التي تنشأ من عملية خلق الائتمان التي تقوم بها المصارف، مع الأخذ بعين الاعتبار أن قدرة المصارف على خلق الائتمان يحدها مجموعة من العوامل[٦] أهمها: نسبة الاحتياطي القانوني لذا يعتبر من الأدوات المهمة بيد السلطات النقدية للتحكم بحجم الائتمان الممنوح، وانتشار الثقافة المصرفية التي تشجع التعامل بالشيكات التي ترفع بدورها من قدرة المصارف على خلق الائتمان، والأوضاع الاقتصادية والسياسية السائدة التي تحكم الطلب على الائتمان، وعليه فإن الائتمان المصرفي فعالية غاية في الأهمية يشكل العائد المتولد عنها المحور الرئيس لإيرادات أي مصرف مهما تعددت وتنوعت مصادر إيراداته الأخرى وبدونه يفقد المصرف وظيفته الرئيسة كوسيط مالي في الاقتصاد الوطني، وبشكل عام يلعب الائتمان المصرفي دوراً كبيراً في عملية التنمية الاقتصادية من خلال:

---

[2] Wai,U.Tun:"economic essays on developing countries", Washington, D.C,sep,1979

[٣] محمد نضال الشعار: أسس العمل المصرفي، الجندي للطباعة والنشر، حلب، سورية، ٢٠٠٥، ص١١١-١١٦ بتصرف.

[٤] محسن أحمد الخضيري: الائتمان المصرفي(منهج متكامل في التحليل والبحث الائتماني)، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر، ١٩٨٧، ص٢.

[٥] ميراندا زغلوق رزق: النقود والبنوك، مقرر دراسي، جامعة بنها، كلية التجارة، مصر، ٢٠٠٨-٢٠٠٩، ص١٨٣.

[٦] طارق محمد خليل الأعرج: اقتصاديات النقود والبنوك، كلية الاقتصاد والادارة، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، مقرر إدارة مصارف، ص٧٣.

١-تمويل العمليات الانتاجية والاستثمارية[٧]: يتطلب التطور المستمر والحاجة إلى الاستثمارات الانتاجية اللجوء إلى المؤسسات المالية والمصارف للاقتراض منها بغية تمويل مجموعة الأنشطة المختلفة لأن رؤوس الأموال الفردية والادخارات لا تكفي في أغلب الأحيان لتمويل الأنشطة الضخمة، يبرز هنا دور الائتمان في تمويل العمليات الانتاجية والاستثمارية المختلفة من جهة، وتأمين الاستفادة للمدخر الذي يرغب في استثمار أمواله المودعة من جهة أخرى.

٢-يؤثر حجم التسهيلات الائتمانية على الحالة الاقتصادية العامة، فالمبالغة في منح الائتمان تؤدي إلى التضخم والانكماش في منحه يمكن أن يؤدي إلى صعوبة مواصلة المشروعات لنشاطها وبالتالي الحد من التنمية الاقتصادية والاجتماعية فهو أداة رئيسة لضبط عرض النقد[٨]، ولذلك تحاول الدول السيطرة على الائتمان من خلال سياسات المصرف المركزي ويساعدها في ذلك إدارات الائتمان بالمصارف صاحبة القرار بمنح أو حجب الائتمان الذي لايخرج عن السياسة الائتمانية للمصرف المرتبطة بدورها بسياسة وتوجهات الدولة.

٣-تمويل خطة التنمية الاقتصادية[٩]: حيث يكون التمويل لغرض محدد ومواكب لسياسة الدولة وذلك بتوفير الأموال اللازمة لقطاعي الصناعة والزراعة لما لهما من دور هام في توفير احتياجات المجتمع والمواطنين، ورفع معدل نمو الصادرات والحد من الاستيراد وتشغيل الأيدي العاملة وزيادة طاقة الانتاج والدخل الوطني، بالإضافة إلى تمويل التجار بما يتناسب مع مراكزهم المالية وبالشكل الذي يمكنهم من تنمية أنشطتهم بسهولة ويسر وتجنب التعرض للاختناقات أو الأزمات المالية.

٤-تمويل التجارة الدولية[١٠]: من خلال فتح الاعتمادات المستندية اللازمة لتمويل عمليات الاستيراد، بالإضافة إلى تقديم التمويل اللازم للحصول على المواد الخام اللازمة للتصنيع وإمهال العميل لحين قبض الثمن من المشتري لفترات قد تمتد لعام كامل بشروط ميسرة وفائدة منخفضة وإصدار خطابات الضمان الداخلية والخارجية.

٥-المساهمة في مشروعات أخرى مثل المساهمة في مصارف وشركات تابعة ذات مصلحة مشتركة وشركات إنتاج الدواء والغذاء والملابس والمساكن والملاحة والسياحة وغيرها.

المطلب الثالث: عقبة التعثر المصرفي وتداعياتها

الائتمان كما بينّا أكثر مجالات الاستثمار جاذبية وفاعلية لتحقيق الربحية للمصارف لارتفاع العوائد المتحققة منه مقارنة بالاستثمارات الأخرى، إلا أنه أكثرها إثارة للقلق نظراً للمخاطر العديدة المحيطة به وفي مقدمتها القروض والتسهيلات المتعثرة، فالتعثر يعتبر امتداداً لعملية الائتمان التي لاشك تنطوي على مخاوف حول قدرة المدين على دفع أصل القرض والفائدة حسب الشروط المتفق عليها في العقد، فالقرض المتعثر عملياً هو: تخلفٌ عن الدفع حسب الشروط المتفق عليها مع وجود توقعات منطقية حول إمكانية عدم تسديد القرض بالكامل.

حيث تستخدم العديد من البلدان نظام تصنيف المخاطر من أجل تصنيف القروض بموجب مخاطر السداد وبشكل عام تصنف القروض المتعثرة كـ(قياسية، مشكوك فيها،أو خسارة) ومن أجل هذه القروض تطالب السلطات الرقابية المصرفية البنوك بتشكيل مؤونات كافية لمواجهة خسائر القروض المحتملة.

---

[٧] سامي زملوط: تعثر الديون، استكشاف أسباب تعثر ديون المصرف الصناعي السوري، أطروحة ماجستير، الاكاديمية العربية للعلوم المصرفية، دمشق، سورية، ٢٠٠٧، ص٢٠.

[٨] طاهر علي: إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وأثرها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، الجزائر، ٢٠٠٦، ص٢٣٢.

[٩] صلاح الدين حسن السيسي: إدارة أموال وخدمات المصارف لخدمة أغراض التنمية الاقتصادية، دار الوساطة للطباعة والنشر، ط١، بيروت، لبنان، ١٩٩٨، ص١١١.

[١٠] ريم حسين غنام: دور المصرف المركزي في رقابة وتقييم السياسات التسليفية في المصارف الحكومية، أطروحة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، ٢٠٠٤، ص١٠.

شجع صندوق النقد الدولي المدخل المعياري لقياس حجم القروض المتعثرة حول العالم ولو بحدود، وتبعاً لصندوق النقد الدولي تصنف القروض كـ "متعثرة" في حال[١١]:

- عدم تسديد دفعة من أصل القرض مع أو بدون فائدة لمدة ٩٠ يوم أو أكثر.
- عندما يتم تأجيل دفعات الفائدة لثلاثة أشهر أو أكثر بموجب إتفاق أو إعادة جدولتها.
- أقل من٩٠ يوم مضت على تاريخ استحقاق الدفعات ولكن توجد دلائل لاحتمال تصنيف الدين كدين متعثر، مثلاً: المدين يتهيأ لإعلان إفلاسه.

وفي الوقت الذي لا يمكن إلغاء التعثر بشكل كامل في عملية التمويل فإنه يعتبر أكثر مشاكل القروض حدة وخطراً لآثاره السلبية على كل من العميل والمصرف ومنعكساته السلبية على مستوى الاقتصاد الوطني:

فعلى المستوى المصرف: ماهو المشهد الذي نلحظه عندما يرتفع مستوى القروض المتعثرة؟

هنالك نوع من التعايش مع مستويات مقبولة ومضبوطة من القروض المتعثرة باعتبار الائتمان والتعثر وجهان لعملة واحدة، القلق يبدأ عندما تتجاوز القروض المتعثرة حدودها الطبيعية.

إذ تسدَ القروض المتعثرة قنوات الائتمان وتحد من قدرة المصرف على التوسع في محفظته الائتمانية وتمويل المشاريع الرابحة والعملاء الذين يتمتعون بالجدارة الائتمانية، الأمر الذي يؤدي إلى تقويض الأرباح، تخفيض الانتاجية، وسوء تخصيص الموارد باعتبار الائتمان قد تم حبسه لدى المؤسسات المريضة غير الرابحة والعملاء المثقلين بالديون، مما يكبل عمل مضاعف الائتمان ويضعف دوره في تمويل العمليات الانتاجية والاستثمارية، فيقوض بذلك الدور التنموي للتمويل المصرفي ويقود إلى مستويات أقل من النمو الاقتصادي.

الواقع أن الأثر السلبي للتعثر يتعدى حدود المصرف المموَل، يبدأ من العميل مروراً بالجهاز المصرفي ليشكل أزمة على المستوى الكلي للاقتصاد على شكل حلقة خبيثة تضعف الانتعاش الاقتصادي وتقود من جديد إلى مستويات أقل من الائتمان تضعف النمو الاقتصادي.

فالعميل المتعثر مهدَد بالخروج جزئياً أو حتى كلياً من السوق نتيجة تعاظم الخسائر الناجمة عن الديون المتعثرة التي تبتلع تدريجياً الموارد الذاتية وبالتالي تحد من قدرة المشروع على توفير مستلزمات التشغيل، ستبدأ بعض خطوط الانتاج بالتوقف عن العمل ومع استمرار ضعف السيولة وعدم القدرة على الحصول على تمويل إضافي في ظل التعثر يعني توقفاً كاملاً عن الانتاج وخروج المشروع من السوق، لن تتوقف الخسائر عند هذا الحد، الحلقة الخبيثة ستشمل المصارف التي موَلت القرض المتعثر:

إذ أن تصنيف القروض المتعثرة "كأصول خطرة" يجعل السلطات النقدية التنظيمية تطالب المصارف بدعم أصولها برأسمال أعلى مما يعني تحجيم قدرتها المالية على إقراض عملاء مناسبين جدد، كما أن فقدان المصارف لعوائدها من الفوائد غير المسددة نتيجة القروض المتعثرة واضطرارها لاقتطاع حصة من الدخل الجاري للتحوط من خسائر إضافية محتملة يعني استنفاذ الأرباح، ومع تراجع دفعات أصل القرض والفائدة عندما يتخلف العملاء عن الدفع تنخفض التدفقات النقدية الداخلة إلى المصرف الذي يتوجب عليه في هذه الحال إيجاد مصادر أخرى للتمويل لدفع الفوائد على الودائع– تمويل قروض جديدة أو أعمال تجارية جديدة، وهنا تقع المصارف في مأزق: أن المصارف الأخرى في الجهاز المصرفي قد تقرر تخفيض التعرضات بالنسبة للمصارف التي تعاني من مستويات مرتفعة من القروض المتعثرة مقيدة

[11] Bloom, Adriaan M. and Gorter, Cornelius N(2001) : " the treatment of non- performing loans in macroeconomic statistics" dec 2001, IMF working paper.

بذلك قدرتها على حل مشكلة ضعف السيولة لديها، ومجبرة إياها على دفع فوائد أعلى من أجل الحصول على تمويل منها، مما يعني ارتفاع تكاليف التمويل.

ارتفاع مستوى القروض المتعثرة: استنفذ الأرباح، أضعف السيولة ورفع تكاليف التمويل، هنا تجد إدارة المصرف وطاقمه نفسها متورطة في جمع القروض من العملاء المتعثرين وتهمل عملها الأساسي في منح قروض لعملاء مناسبين جدد من جهة، ومن جهة ثانية يتطلب التعامل مع القروض المتعثرة وقتاً إضافياً وموظفيين إضافيين سواء أولئك الذين سيتفرغون للمتابعة وإعلام السلطات الرقابية والمستثمرين والمحللين بجهود المصرف لحل مشكلة التعثر أو ذوي الخبرات في التعامل مع قضايا التعثر، بكلتا الحالتين القروض المتعثرة تبتلع مزيداً من الموارد : الوقت، الجهد ورأس المال البشري المؤهل.

وحيثما توجد مستويات مرتفعة من القروض المتعثرة في عدد من المصارف، تكثر المخاوف حول احتمال الافلاس وتراجع سيولة النظام المصرفي برمته، وإذا ما أشيعت هذه المخاوف وانتقلت العدوى إلى مصارف أخرى خاصة تلك ذات الأثر في النظام المصرفي، يمكن أن تنهار الثقة في النظام المصرفي برمَته خاصةً إذا لم تكن السلطات التنظيمية على علمٍ بالحجم الحقيقي للقروض المتعثرة وفقاً لتقارير دقيقة بهذا الخصوص، مما يعني أزمة مصرفية غالباً ما تكون بذرة لأزمة مالية شاملة.

فعلى المستوى الكلي: لن يكون الاقتصاد في منأى عن هذه الحلقة الخبيثة، إذ تؤثر المستويات المرتفعة من القروض المتعثرة في أغلب المتغيرات الكلية بالتزامن مع التوقف الجزئي أو الكلي لخطوط إنتاج المشروعات المدينة المتعثرة الذي يعني:

– بدايةً خسارة بالثروة القومية لخروج المشاريع المتعثرة من حلبة الإنتاج[١٢] يترافق مع ارتفاع في أسعار السلع والمنتجات التي تراجع عرضها في السوق نتيجة لذلك مما يغذي الضغوط التضخمية ويؤثر سلباً على قيمة العملة الوطنية خاصة مع حتمية استيراد التضخم في هذه الحال نتيجة ازدياد الواردات لتغطية حاجة السوق المحلي من منتجات المشروعات المتعثرة المتوقفة عن العمل وتراجع الصادرات لتوقف الانتاج، مما يعني عجز الميزان التجاري الذي يؤثر سلباً على ميزان المدفوعات ويتسبب في ارتفاع نسبة المديونية الخارجية.

– ومن جهة ثانية خسارة لبعض الموارد السيادية للدولة[١٣] ممثلة بالضرائب بأنواعها المختلفة سواء تلك التي كان من الممكن تحصيلها من المشروعات المتوقفة نتيجة التعثر، أو تلك التي هربت نتيجة غياب مناخ الاستثمار المناسب الذي يستقطب الاستثمارات الأجنبية.

– وفي احتمالات كثيرة قلقلة الاستقرار الاجتماعي[١٤] نتيجة ارتفاع معدلات البطالة مع الاستغناء التدريجي عن العاملين في المشروعات المتعثرة والذي يمكن أن يؤدي لإثارة قضايا اجتماعية اقتصادية تشكل حاضنة لتغييرات سياسية محتملة.

هذا الوضع يعني شللاً طويل الأمد لأداء الاقتصاد الوطني، أكثر من ذلك استنتج بحث لصندوق النقد الدولي[١٥] أن ارتفاع نسبة القروض المتعثرة يقود إلى تخفيض قيمة الضمان الأمر الذي يثير حذراً أكبر بين المقترضين وعملاء محتملين ويحدَ من التوسع في الائتمان مع آثار سلبية على الطلب المحلي، مثال يستشهد به مراراً في اليابان: عندما

---

[١٢] عبد المجيد قدي: المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية- دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط٢، ٢٠٠٥، ص٥٦.

[١٣] سامي السيد، باهر عتلم: المالية العامة، المطابع الجامعية، القاهرة، مصر، ٢٠٠٤،ص٦٣.

[١٤] سهير معتوق، أمينة عبدالله: المالية العامة، القاهرة، مصر، ٢٠٠٠، ص٦٥.

[15] IMF research: studied data from a sample of 26 countries spanninig developed and developing economies, july 2011.

أهملت الحكومة معالجة المستويات المرتفعة من القروض المتعثرة في التسعينات من القرن المنصرم تجذرت المشكلة وأصبحت سبباً أولياً للركود الاقتصادي المستديم والذي عرف بالـ "العقد الضائع".

الواقع ليست اليابان الوحيدة التي عانت من ازدياد القروض المتعثرة، العديد من اقتصاديات الدول المتقدمة، الناشئة، والنامية اختبرت هذه المحنة منها:

المطلب الرابع: أزمات القروض المتعثرة: بصمة عالمية

برزت القروض المتعثرة في اليابان كأزمة شكلت عقبة في وجه النمو الاقتصادي المستقبلي وانعكست لتشكل أزمةً اقتصاديةً مستديمة على مستوى الاقتصاد الوطني، في حين كانت نواةً لأزمة مالية أو جزءاً منها في دول أخرى...، التالي هو عينة من أبرز أزمات القروض المتعثرة في العالم لنعرف أسبابها وتداعياتها:

<u>في اليابان:</u> بلغت القروض المتعثرة عام٢٠٠٢ /١٢٠٠/ مليار دولار مشكلة بذلك أكبر سوق للقروض المتعثرة في آسيا، حيث بلغت نسبة القروض المتعثرة إلى الناتج المحلي الاجمالي ١٤٦% متجاوزة الـ٣٥% من إجمالي القروض وارتفع معدل البطالة متجاوزاً الـ ٥,٥%[١٦] في حين بلغت الخسائر ٤٥% من الناتج[١٧]. الواقع أن الأزمة الأولية للديون المتعثرة كانت قد انفجرت عام ١٩٩١ عرفت آنذاك بفقاعة سوق العقارات حيث سببت انخفاضاً شديداً في قيمة العقارات نتج عنه فشل العديد من المدينين في خدمة ديونهم وسجل الدائنون خسائر كبيرة، حيث كان نقص التعليمات التنظيمية– نقص احتياطيات رأس المال خط الدفاع الأول لمواجهة وتعويض عمليات شطب الديون المتعثرة– الحوافز الضريبية التي منحتها الحكومة اليابانية على يد وزارة المالية السبب الرئيسي في الأزمة.

اعتمدت الحكومة آنذاك للتعامل مع الأزمة سياسة "الانتظار والترقب[١٨]" والتي تقوم على أمل أن الظروف الاقتصادية سوف تتحسن بسرعة وتعيد قيم الضمانات وأوضاع المقترضين إلى مستوياتها السابقة قبل الأزمة.....للأسف أثبت الواقع أن اقتصاداً بقطاع مصرفي مرهق بالقروض المتعثرة يستطيع أن ينمو بغض النظر عن مشكلاته هي فرضية مزيفة ، بل وستكون مكلفة أكثر مما لو تم اتخاذ إجراءات حاسمة بهذا الخصوص.

لم تدرك الحكومة اليابانية هذه الحقيقة إلا وقد خسرت عقد التسعينات في حالة من الركود الاقتصادي المستديم، فسارعت لتأسيس شركة RCC (the resolution and collection corporation) عام ١٩٩٩ كوكالة إنقاذ حكومية لتسريع عملية معالجة القروض المتعثرة[١٩]، عملت هذه الوكالة على تخفيض الديون المتعثرة للمصارف اليابانية المسجلة في ميزانياتها إلى ٣٣٠ مليار دولار عام٢٠٠٤[٢٠]، وبلغت تكاليف إنقاذ البنوك من الافلاس والانهيار ١٤%[٢١] من الناتج المحلي الاجمالي.

<u>أمريكا:</u> تعتبر أزمة القروض المتعثرة في الولايات المتحدة عام١٩٨٩–١٩٩٤ جزءاً لا يتجزأ من الأزمة المصرفية آنذاك[٢٢] حيث أدى تقلب أسعار الصرف– الضغط على أسعار النفط– إلغاء قيود التنظيم في القطاع المصرفي بالإضافة إلى ارتفاع حدة المنافسة بعد إلغاء القيود الحكومية على عمليات التمويل إلى خلق بيئة مصرفية تنافسية غير

---

[16] Ernst and Y0ung(2001): nonperforming loan report: Asia 2002, 2001.

[17] Luc Laeven &Fabian Valencia(2012): systemic banking crises database, an update, IMF paper, june 2012, wp/12/163, p25.

[18] Barseghyan,levon(2004): nonperforming loans, prospective bailouts, and Japan slow down, Cornell university, Newyork,p:29.

[19] Callen, Tim/ Ostry, Johnathan(2003): Japan's lost decade policies for economic revival, international monetary fund, washengton,dec.

[20] Ernst and Young(2004):global nonperforming loan report.

[21] Luc Laeven &Fabian Valencia:مرجع سابق ص٢٥

[22] Federal deposit insurance corporation(FDIC)(1997): history of eighties, lessons for future, washington, dec, 1997,p:3.

مستقرة، حيث اضطرت المصارف لتبني سياسة إقراضية هجومية تنطوي على مخاطر عالية خاصة في قطاع العقارات التجارية إذ ارتفعت قروض العقارات آنذاك من ١٨% من إجمالي الأصول المصرفية إلى ٢٧% عام ١٩٩٠[٢٣]، ولا يخفى أن الازدهار في قطاع العقارات آنذاك يعزى جزئياً إلى سياسة الضرائب التي منحت العديد من الحوافز الضريبية بعد الانتعاش الاقتصادي عام ١٩٨١[٢٤] وعلى الرغم من ذلك ونظراً للطبيعة الدورية لأسواق العقارات من جهة وارتفاع مخاطر هذه الأصول من جهة ثانية، فقد تجاوز العرض الطلب بكثير وسبب انفجار فقاعة العقارات هبوطاً حاداً في قيمتها خاصة أن كثيراً من القروض لم تكن مضمونة[٢٥] واقتربت نسبة القروض المتعثرة من ٥%، ونتيجة لذلك حصل ١٦٠٠ مصرف على دعم مالي من قبل المؤسسة الفيدرالية لضمان الودائع[٢٦]FDIC في حين لعبت **RTC** وهي المؤسسة التي أسسها الكونغرس عام ١٩٨٩ كوكالة فيدرالية دور وصيَ ومستقبل للديون المتعثرة المحولة من المصارف وقامت بمساندة جهود الـ**FDIC** لعلاج الأزمة من خلال بيع جزء من الديون، والتخلص من الآخر باستخدام أساليب متعددة كالمزادات، العطاءات المختومة، التوريق، المشاركة في الملكية، استخدام مقاولي إدارة الأصول[٢٧]، كما قامت بتفعيل إجراءات الرقابة والاشراف على وحدات الجهاز المصرفي بعد إعادة هيكلتها وتطبيق معايير لجنة بازل مع مواجهة عدم كفاية رؤوس الأموال من خلال تحفيز البنوك على الاندماج الطوعي الذي كان أحد أهم الوسائل لعلاج التعثر في الجهاز المصرفي بعد إعادة هيكلة وحداته، التكاليف المالية لهذه التدابير بلغت ٣,٧%[٢٨] من الناتج المحلي الإجمالي.

السويد: أثرت الأزمة السويدية في أوائل التسعينات بشكل كبير على السوق السويدية، حيث منيت العديد من المصارف السويدية الرائدة بخسائر كبيرة تجاوزت الـ١٠٠ مليار كورون سويدي بنسبة ٣٣% من الناتج المحلي الاجمالي، إذ جعل الازدهار– التضخم– وإلغاء قيود تنظيم الائتمان عملية الاقتراض عملية مربحة من جهة، ورفع قيمة العقارات إلى درجة كبيرة من جهة ثانية أصابت المصارف آنذاك بحمى مضاعفة الأرباح الناجمة عن زيادة حجم الائتمان فأهملت تحليل التدفقات النقدية ونسيت تماماً الصفة الدورية لسوق العقارات وتقلباتها الشديدة مع الوقت. وفي عام ١٩٨٩ وصل الاقتصاد المشتعل ذروته فبدأت الأسعار بالانخفاض وبوتيرة متسارعة جداً وفوجئت المصارف بخسائر ائتمانية ضخمة بفترة وجيزة[٢٩]إذ تجاوزت القروض المتعثرة الـ١٣%. قامت الحكومة السويدية بإنشاء وحدات عمل لحل الأزمة المالية القائمة[Securum & Retriva] حيث حولت إليها القروض المتعثرة من أغلب المصارف وساهمت كشريك بشراء حصة من ملكية بعض المصارف الأخرى واحتفظ الباقي بقروضه شريطة إنشاء وحدات عمل داخلية لتسوية وجمع الديون فبلغت تكاليف الانقاذ٣,٦%[٣٠]من الناتج، وتم اتخاذ إجراءات وقائية من قبل البنك المركزي السويدي للحد من أزمات مستقبلية محتملة، بهذه الطريقة تمت تسوية الأوضاع المالية للمصارف بسرعة وانخفضت الخسائر بشكل ملحوظ حيث انخفضت القروض المتعثرة في المصارف الرئيسية الأربعة في السويد إلى ما دون الـ

---

[٢٣] نفس المرجع ص٢٦.
[٢٤] نفس المرجع ص٣٨.
[٢٥] نفس المرجع ص٣٨.
[26] Curry,Timothy/ Shibot, lynn: the cost of the saving and loan crisis: truth and consequences in FDIC banking review, p:27
[27] Federal deposit insurance corporation(FDIC)(1998):managing the crisis, the FDIC and RTC experience, Washington, dec, p:30.
[28] Luc Laeven &Fabian Valencia: مرجع سابق ص٢٦
[29] Swedish ministry of finance report, 1993,p:11.
[30] Luc Laeven & Fabian Valencia: مرجع سابق،ص٢٦

٠,٢٥% عام ٢٠٠٣ حسب التقارير السنوية وبذلك لم تبلغ الأزمة المالية السويدية الحدة التي توقعها المحللون الاقتصاديون رغم الخسائر الضخمة آنذاك[٣١].

الصين: انفجرت أزمة القروض المتعثرة في الصين عام ١٩٩٩ نتيجة لمسألة سياسية بالدرجة الأولى حيث كانت المصارف الحكومية تقدم قروضاً منذ عام ١٩٤٩ لشركات حكومية أيضاً دون الأخذ بعين الاعتبار قواعد الائتمان المناسب خاصة خلال فترة التسعينات، حيث قدمت قروض بشكل هائل ارتفعت بنسبة٣٠% بالعام الواحد في الفترة الواقعة بين١٩٩٢-١٩٩٥[٣٢] ضمن إطار التنمية الاقتصادية الشاملة التي تبنتها الحكومة خلال عقد التسعينات آنذاك، ومع التحول إلى اقتصاد السوق فشلت الشركات الحكومية بالمنافسة في ظروف السوق الجديدة، وأدى نقص المهنية في ترتيب منح القروض في المصارف وغياب إدارة المخاطر بكفاءة وفاعلية وعدم إحكام الرقابة الداخلية إلى تحملها خسائر مالية كبيرة[٣٣].

عام ٢٠٠٢ ونتيجة عدم تبني سياسات واضحة لحل مشكلة القروض المتعثرة وجدت المصارف الصينية نفسها مثقلة بـ ٥٠٠ مليار دولار أمريكي من الديون المتعثرة المتراكمة بما يتجاوز الـ٣٥% من إجمالي القروض الممنوحة ويشكل ٤٠% من الناتج المحلي الإجمالي[٣٤]، ومع سعي الصين لدخول منظمة التجارة العالمية(WTO) عام ٢٠٠٧ التزمت بتحسين الكفاءة ودرجة التصنيف الائتماني للمصارف الرئيسية والتحقق من قيامها بإدارة المخاطر الائتمانية وتقييم مدى التزامها بالقواعد الرقابية وتطبيق نظم الرقابة الداخلية على أن يتم إعادة هيكلة المصارف التي لا تستطيع تطبيق هذه النظم وتخفيض نسبة القروض المتعثرة إلى ١٥% بنهاية عام ٢٠٠٦ حيث أسست لخدمة هذه القضية أربع وكالات لإدارة الأصول تحملت مسؤولية معالجة ١٦٨ مليار دولار من القروض المتعثرة[٣٥] في البنوك الأربعة الرئيسية(SOCB) التي تعتبر اللاعب الأكبر في القطاع المصرفي الصيني والتي بلغت نسبة القروض المتعثرة فيها ٢٦% من إجمالي الأصول بما يعادل ٢٢٦ مليار دولار أمريكي[٣٦].

دول جنوب شرق آسيا: عصفت الأزمة المالية باقتصاديات النمور الآسيوية عام ١٩٩٧ واضعة حد لأدائها الباهر الذي استحقت عنه لقب المعجزة مسببة انهيار الشركات الصناعية والمؤسسات التجارية والمالية وإفلاس البنوك وتسريح آلاف العمال وإلغاء مئات آلاف فرص العمل.

اعتبر تخفيض سعر الصرف الذي قامت به السلطات الحكومية الفتيل الذي أشعل الأزمة، كان الهدف دعم القدرة التنافسية لصادرات هذه الدول التي تراجعت بعد ارتفاع سعر الدولار المرتبطة به خاصة أمام الين والمارك وتخفيض اليوان الصيني عام١٩٩٤، إلا أن هذا الإجراء سبب تحويلاً هائلاً لرؤوس الأموال للخارج وقاد الهلع لشراء الدولار إلى انهيار عملات هذه الدول الواحدة تلو الأخرى في حالة من العدوى الهستيرية المحمومة مسببة انهيار أسواق المال والعملات.

---

[31] Ingves,S and Lind,G(2004): the management of the bank crisis- in restrospect, Swedish central bank, www.riskbank.com/uploud/document_riskbank .viewed on 2 dec,2004.

[32] Peiser,Richard/ Wang,Bing(2002): non- performing loans resolution in China, journal of real state portfolio management, vol:8, no:4, p:119.

[33] نفس المرجع ص ١٢١.

[٣٤] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسية: تطوير الأسواق المالية واصلاح مؤسساتها ، قضايا وخيارات السياسة العامة لمنطقة الإسكوا، الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠٠٥، ص٥٤.

[35] Ernst & Young: global non-performing loan report 2004, p:13.

[36] Ernst & Young: annual review- non-performing loan in china, 2003, p:4.

لكن الواقع: أن حجم المديونية الهائل لهذه الدول التي اعتمدت على القروض الخارجية في تمويل مشاريعها بدلاً من الاستثمار الأجنبي المباشر والتي تجاوزت الـ٢٧٤ مليار دولار نهاية النصف الأول من عام ١٩٩٧ قبل الأزمة[٣٧]، وتشوه هيكلها نتيجة سيطرة القروض قصيرة الأجل عالية المخاطر بنسبة ٦٤% منها[٣٨] كان اللاعب الأكبر في حصول الأزمة بسبب تعثر القروض وعدم القدرة على السداد عندما انخفض سعر الصرف، إذ بلغت نسبة القروض الخارجية قصيرة الأجل ضعف احتياطي النقد الأجنبي في بعض هذه البلدان(٢,١ في كورية الجنوبية، ١,٧في أندونيسيا، ١,٥ في تايلاند) وهو مؤشر خطير على حجم الأزمة عند أول تخلخل في أسعار الصرف[٣٩]، تزامن ذلك مع ضعف أجهزة الرقابة المالية والمصرفية الذي قاد إلى ارتفاع نسبة القروض المتعثرة(٣٣% في تايلاند، ٣٢,٥% في أندونيسيا،٣٥% في كورية الجنوبية،٣٠% في ماليزيا)[٤٠] بسبب إهمال ضوابط الائتمان ودراسة المخاطر، تركز القروض وارتفاع نسبة قروض المجاملة والفساد الاداري وعدم اتباع قواعد الإفصاح المالي السليم.

حاولت السلطات حماية عملتها من خلال إجرائين: رفع أسعار الفائدة(تجاوزت ال٢٠٠% في سوق هونغ كونغ) وضخ مليارات الدولارات، إلا أن النتائج أتت معاكسة تماماً: قاد الإجراء الأول إلى تعثر الشركات والمؤسسات التي توقفت تماماً عن السداد نتيجة تزايد أعباء الدين الناجم عن تزامن انخفاض سعر الصرف مع رفع سعر الفائدة من جهة، ودفع المستثمرين للتخلص من الأوراق المالية والانتقال من أسواق المال إلى الأسواق النقدية الذي قاد إلى انهيار أسعار الأسهم والسندات ومن ثمَ انهيار أسواق المال في هذه الدول الواحدة تلو الأخرى وأثر سلباً على أسواق الدول المتقدمة في أمريكا وأوروبا من جهة ثانية، في حين أدى الإجراء الثاني إلى استنفاذ احتياطي النقد الأجنبي الذي يئن أصلاً تحت وطأة الديون الأجنبية.

حاول صندوق النقد والبنك الدوليين احتواء الأزمة من خلال تقديم المساعدات المالية التي كانت سخية في بعض الدول(٦٠ مليار لكوريا،١٨ مليار لأندونيسيا،١٧ مليار لتايلاند)[٤١] شريطة التزامها بتنفيذ حزمة من سياسات وبرامج الإصلاح الاقتصادي والهيكلي لكن هذه الاجراءات منيت بالفشل ولم تستطع احتواء الأزمة واستعادة الثقة بالأسواق بالسرعة المطلوبة.

<u>زمبابوي:</u> لطالما كانت القروض المتعثرة من سمات الجهاز المصرفي في زمبابوي، لكن انفجرت المشكلة عندما تم تصفية عدد من أهم المصارف عامي (٢٠٠٤و٢٠٠٥)[٤٢] حيث أعلن بيان السياسة النقدية عام ٢٠٠٦[٤٣] أن زوال هذه المؤسسات يعزى إلى حدٍ كبير للقروض المتعثرة، تجددت المشكلة عام ٢٠١٢ وأشار حاكم مصرف زمبابوي الاحتياطي آنذاك بقلق إلى التدهور التدريجي والمستمر في نوعية الأصول المصرفية الذي يعكسه ارتفاع محفظة الديون المتعثرة التي رفعت ليس فقط مخاطر الائتمان وإنما مخاطر السيولة بسبب اعتماد التمويل بشكل كبير على الودائع تحت الطلب وقصيرة الأجل ذات التذبذب العالي، لذلك حضَ المؤسسات المصرفية على تعزيز أنظمة إدارة مخاطر الائتمان لديها مع تركيز خاص على تقييم الائتمان، التنظيم، الإدارة، المراقبة، وضبط عملية تقديم الائتمان وفق المعايير

---

37 نفس المرجع السابق ا

38 نفس المرجع السابق

٣٩ كريستيان ملدر: تقييم المخاطر: تحديد مكامن التعرض للمخاطر المالية مفتاح الوقاية من الأزمات، مجلة التمويل والتنمية،(صندوق النقد الدولي، كانون أول ٢٠٠٢، ص٩-١٠.

40 Luc Laeven& Fabian Valencia: مرجع سابق،ص٢٤-٢٥-٢٦

٤١ مجلة المشاهد السياسي: العدد ١٠٢، القاهرة، مصر، ١٩٩٨، ص٢٨ .

٤٢ وهذه المصارف هي: Barbican bank limited, CFX bank limited, Royal bank limited, Time bank of Zimbabwe limited, Trust bank limited.

43 Ministry of finance(2012), mid year fiscal policy review, july 2012. Cited in " NPL in commercial banks: a case of CBZ bank limited in Zimbabwe, interdisciplinary journal of contemporary research in Business, vol:4, no:7.

المصرفية الدولية، وأكد أن ترك قضية القروض المتعثرة دون حل سيجعلها تتفاقم لأزمة مالية، وفعلاً تم وضع Interfin bank تحت الوصاية في صيف عام ٢٠١٢ وأصدر حاكم مصرف زمبابوي الاحتياطي بياناً ينصح به بإغلاق الـ Royal bank في تموز ٢٠١٢ وكانت القروض المتعثرة المشكلة الرئيسية التي تسببت بإغلاق هذين البنكين للمرة الثانية خلال ٨ سنوات(بين ٢٠٠٤ و٢٠١٢)، واجهت الحكومة عملياً وضع البنوك المفلسة باستخدام تقنيتين أساسيتين وهما: وضع المصرف تحت وصاية الدولة بعد تغيير الإدارة- وضخ السيولة النقدية مقابل امتلاك الحصة الأكبر من رأس مال المصرف.

من التجارب السابقة نلاحظ مايلي:

١- وجود تشابه كبير وأحياناً تطابق في سيناريو الأزمة في دول العينة المتخذة حيث أدى ضعف القطاع المالي الذي اتسم بعدم الالتزام بالقواعد الرقابية وضعف تطبيق نظم الرقابة الداخلية، بالإضافة إلى التسرع في إجراءات التحرر المالي ممثلة بإلغاء قيود التنظيم بالقطاع المصرفي وإلغاء القيود الحكومية على عمليات التمويل إلى حالة من عدم الاستقرار في القطاع المصرفي، إذ أصيبت المصارف بحمى الربح الناجم عن زيادة حجم الائتمان لقطاع معين(العقارات) عندما ربحت بضعة مصارف منه لتقفز البقية لذات السوق مدفوعة بـ"عقلية القطيع" التي لطالما سيطرت على الصناعة المصرفية ودون إدراك مناسب لإدارة مخاطر هذا القطاع مساهمةً بإشعال" فقاعة سعرية" ما لبثت أن انفجرت مسببة أزمة في النظام المصرفي.

٢- وجود تقلب مفاجئ في أحد المتغيرات الكلية تزامن مع ارتفاع نسبة القروض المتعثرة كان بمثابة الفتيل الذي أشعل الأزمة، كالتغير المفاجئ في سعر الصرف في كل من أمريكا ودول جنوب شرق آسيا، التضخم في السويد.

٣- أدى إهمال إجراءات الدراسة الائتمانية الواجبة وعدم اتخاذ الضمانات المناسبة- إهمال تحليل التدفقات النقدية للعميل المقترض وعدم أخذ تغير العوامل الاقتصادية بعين الاعتبار في كل من اليابان وأمريكا والسويد إلى ارتفاع مستويات القروض المتعثرة بنفس الوتيرة المتسارعة لنمو الائتمان فبلغت(٣٥%، ٥%، ١٣%) على التوالي، في حين وقف تجاهل قواعد الائتمان المناسب ونقص المهنية في ترتيب منح القروض وغياب إدارة المخاطر بكفاءة وفاعلية عائقاً في وجه دخول الصين منظمة التجارة العالمية بعد أن تسبب في بلوغ القروض المتعثرة ٣٥% بنسبة ٤٠% من الناتج المحلي الاجمالي، مرة ثالثة ساهم إهمال ضوابط الائتمان ودراسة المخاطر- تركز القروض- ارتفاع نسبة قروض المجاملة والفساد الاداري وعدم اتباع قواعد الافصاح المالي السليم في تجاوز مستوى القروض المتعثرة حدود الانذار وانفجار أزمة الديون في جنوب شرق آسيا، ووقفت القروض المتعثرة وراء أزمة زمبابوي عام ٢٠٠٤ مسببة إفلاس عدد من أهم البنوك آنذاك حيث أظهر بيان السلطة النقدية ضعف أنظمة إدارة مخاطر الائتمان وعدم مراعاة معايير منح الائتمان السليم وضعف الإدارة والرقابة.

هذه الممارسات ليست إلا خروجاً صارخاً على ثوابت إدارة مخاطر الائتمان وقواعدها التي تضمن الانسياب السليم للائتمان المصرفي وتحقيق هدفه في تأمين التمويل وخدمة التنمية، **بالتالي نستنتج صحة الفرضية الفرعية (١-١):**

" يؤدي إهمال قواعد إدارة مخاطر الائتمان إلى تفاقم مشكلة القروض المتعثرة "

٤- انعكست أزمة القروض المتعثرة لأزمة اقتصادية أصابت النمو الاقتصادي بالشلل فامتد الركود لأعوام عديدة في كل من اليابان والصين، كانت جزءاً من أزمة مصرفية في كل من أمريكا والسويد في حين كانت سبباً غير مباشر في الأزمة المالية الإقليمية التي ضربت اقتصاديات النمور الآسيوية، وسبباً رئيسياً في أزمة زمبابوي المصرفية.

٥- أثبتت عشرات الدراسات العلمية العالمية مسؤولية القروض المتعثرة في أغلب الأحيان عن الفشل المصرفي والأزمات الاقتصادية حول العالم، إذ أثبتت دارسة[٤٤] الارتباط الوثيق بين ارتفاع حجم القروض المتعثرة وحدوث الأزمات المصرفية، وأكدت دراسة ثانية[٤٥] أن الارتفاع الملحوظ في محفظة القروض المتعثرة هو عنصر أساسي في بدء وتطور الأزمات المالية والمصرفية، في حين شرحت دراسة ثالثة [٤٦] كيف استخدمت القروض المتعثرة بشكل واسع عالمياً كمقياس لنوعية الأصول في المصارف ومؤسسات التمويل لارتباطها بالفشل المصرفي والأزمات المالية في كل من البلدان المتقدمة والنامية على حدٍ سواء، وأشارت دراسة هامة[٤٧] كيف يمكن استخدام القروض المتعثرة كمؤشر لبداية أزمة مصرفية، وبالرغم من الجهود المبذولة لضبط أنشطة الإقراض المصرفي ماتزال القروض المتعثرة مصدر قلق رئيسي على المستويين المحلي والدولي[٤٨] حيث أثبتت الدراسات[٤٩] آثارها السلبية على الاقتصاد، إذ تقود لانكماش النشاط المصرفي، انخفاض الانتاج، فرض تكاليف باهظة على الاقتصاد، تراجع النمو الاقتصادي، وانعكاسات سلبية على عملية التنمية، ولاحظت دراسة[٥٠] أن تكاليف الأزمات المصرفية التي تسببت القروض المتعثرة بحدوثها قد بلغت في أحيان كثيرة ضعف قيمة الإنتاج المحلي.

وأثبتت العديد من الأبحاث أن أغلب حالات الفشل المصرفي تسببت بها القروض المتعثرة حول العالم فمثلاً[٥١]: عند تحليل النظام المالي الماليزي ثبت وجود علاقة قوية بين مخاطر الائتمان والأزمة المالية وتم استنتاج أن مخاطر الائتمان كانت قد بدأت بالظهور قبل اندلاع أزمة النمور الآسيوية عام ١٩٩٧، وأكدت دراسة مشابهة[٥٢] هذه العلاقة القوية بين ازدياد حجم القروض المتعثرة وبين حدوث الأزمة، بينما وجدت دراسة[٥٣] ثالثة دليلاً يؤكد أن مستويات القروض المتعثرة كانت قد بدأت بالارتفاع في الولايات المتحدة إلى حدٍ كبير أوائل عام ٢٠٠٦ في جميع القطاعات قبل انهيار سوق الرهن العقاري في آب ٢٠٠٨.

---

[44] Waweru N and Kalami V (2009): commercial banking criser in Kenya: causes and remedies. African journal of accounting, economics, finance, and banking research (4), pp:12-33.

[45] Greenidge K and Grosvenor T (2010): forecasting non-performing loans in Barbados, journal of business, finance and economics in emerging economies, 5, pp:80- 107.

[46] Guy K(2011): NPL the central bank of Barbados, economic review, volume xxxvII, no: 1.

[47] Louzis et al (2011): macroeconomic and bank- specific determinants of NPL in Greece: a comparative study of mortgage, business and consumer loan portfolios, journal of banking and finance 36(4), pp: 1012-1027

[48] Boudriga et al (2009): banking supervision and NPL loans: a cross- country analysis- journal of financial economic policy, 1 (4), pp: 286-318.

[49] Brownbridge M (1998): the causes of financial Distress in local banks in Africa and implications for Prudential policy. UNCTAD OSG/ DP/ 132.

Richard E (2011): factors that causes NPL in commercial banks in Tanzania and strategies to resolve them. Journal of management policy and practice 12(7), 2011.

[50] Borio C and Lowe P (2002): assessing the risk of banking crisis, BIS quarterly review, pp: 43-54.

[51] Brownbridge M (1998): مرجع سابق

[52] Fofack H (2005): NPL in sub- Saharan Africa: causal analysis and macro economic implication, world bank policy research working paper no.WP 3769.

[53] Greenidge K and Grosvenor T (2010) مرجع سابق

من (٤) و(٥) نستنتج صحة الفرضية الفرعية(١-٢):

" يؤدي تفاقم مشكلة القروض المتعثرة إلى إضعاف النمو الاقتصادي وعرقلة التنمية الاقتصادية في الاقتصادات النامية وإلى خسائر جسيمة على مستوى النظام المالي تنتهي غالباً إلى أزمة مالية واقتصادية في الاقتصادات المتقدمة ".

وبالتالي ووفقاً لعلاقة التعدي تكون الفرضية الأولى صحيحة حيث:

"يؤدي إهمال قواعد إدارة مخاطر الائتمان إلى إضعاف النمو الاقتصادي وعرقلة التنمية الاقتصادية في الاقتصاديات النامية، وإلى خسائر جسيمة على مستوى النظام المالي تنتهي غالباً إلى أزمة مالية واقتصادية في الاقتصاديات المتقدمة".

٦- التدخل الحكومي كان رد الفعل الأساسي للحدَ من الأزمة في دول العينة المتخذة حيث اعتمدت ثلاث طرق رئيسية:

- إنشاء وكالات متخصصة ووحدات عمل داخلية بالبنوك بهدف تطهير ميزانياتها من القروض المتعثرة.
- التأميم الجزئي للمصارف المتعثرة من خلال المشاركة في الملكية لدعم السيولة وتأميم كلي في حالات أخرى.
- وضع عدد من القيود التنظيمية الخاصة بإدارة المخاطر وتفعيل إجراءات الرقابة الفعالة خاصة رقابة البنك المركزي.

التحليل السابق يؤكد حتمية ارتفاع نسبة القروض المتعثرة بتجاهل مخاطر الائتمان وقواعد إدارتها وارتفاع احتمال الأزمة بتجاهل تجاوز هذه النسبة الخطوط الحمراء، لكن المدهش هو تدخل الدولة في كل أزمة لإنقاذ البلاد من انهيار اقتصادي شامل، تداعيات الأزمة الإقليمية في جنوب شرق آسيا وكيف هبَت الحكومات للتدخل للحيلولة دون تحولها لأزمة عالمية مدمَرة ماتزال حاضرة في الذاكرة البعيدة، لكن الصدمة التي سببتها الأزمة المالية العالمية الأخيرة (أزمة الرهن العقاري) في الولايات المتحدة الأمريكية والتي انتقلت لأغلب دول العالم "بالعدوى" مهددة بانهيار النظام المالي العالمي بأسره بعد أن عصفت باقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على حدَ سواء حاضرةٌ جداً خاصة مع استمرار تداعياتها لوقتنا الحاضر بعد٦ سنوات من إعلان تجاوز مرحلة الخطر، كيف حدثت هذه الأزمة وهل تشبه سابقاتها؟ هل كان التعثر المصرفي حاضراً؟ كيف تحوَل لأزمة عالمية؟ هل تداعيات هذه الأزمة التي لم تجد بديلاً عن تدخل الدولة للحفاظ على النظام الرأسمالي من الانهيار مؤشر على بداية النهاية لهذا النظام؟ هذه التساؤلات تستحق المداخلة البحثية التالية.

المبحث الثاني

الأزمة المالية العالمية تسونامي القروض المتعثرة

مرَ الاقتصاد العالمي في أيلول ٢٠٠٨ بأزمة مالية وصفت بأسوأ الأزمات التي عرفها التاريخ الاقتصادي شملت تداعياتها المصارف والبورصات العالمية بإفلاسات وانخفاضات متتالية امتدت تأثيراتها لأغلب مفاصل الاقتصاد العالمي مسببة ركوداً وانخفاضاً حاداً في معدلات النمو الاقتصادي وتهديداً بتوقف حياة الاقتصاد الحقيقي، سنحاول من خلال هذا المبحث تشخيص هذه الأزمة وإظهار آثارها وتداعياتها على الاقتصاد العالمي ومن ثم تسليط الضوء على أسبابها وهل كانت القروض المتعثرة سبباً في حدوثها وذلك بعد تناول مفهوم الأزمة المالية كالتالي:

-المطلب الأول: في مفهوم الأزمة المالية، البعد التاريخي والمدارس الاقتصادية

تعددت محاولات تحديد مفهوم الأزمة فكل علمٍ من العلوم الطبيعية أو الاجتماعية أو التطبيقية يدرس الأزمة من زاوية اهتمامه وفي ضوء المسلمات التي يعتمد عليها والنتائج التي توصل لها[٥٤] بما فيها علم الاقتصاد، الذي امتاز عن باقي العلوم بحدة وتنوع وصعوبة معالجة الأزمات التي ضربت الاقتصاد العالمي منذ قرون، واتفق معها حول العناصر الأساسية للأزمة وهي: المفاجأه وجسامة تهديد الأهداف والمصالح وضيق الوقت المتاح لمواجهتها، من خلال مفاهيم قدمها حول الأزمة المالية[٥٥] تتفق بمعظمها على أنها تلك الاضطرابات الحادة والعميقة التي تؤثر جزئياً أو كلياً على مجمل المتغيرات المالية وعلى حجم إصدار وأسعار الأسهم والسندات وإجمالي القروض والودائع المصرفية ومعدل الصرف وتعبر عن انهيار شامل في النظام المالي والنقدي وإن كانت في بداية الأمر لا تتعلق إلا بالأسواق المالية فإن توسعها وتفاقمها يؤدي إلى آثار مضرة بالاقتصاد الحقيقي من خلال تضييق الائتمان وانخفاض الاستثمار مما يجرَ إلى أزمة اقتصادية بل وحتى ركود اقتصادي وقد تنتشر الأزمة لتتحول إلى أزمة اقليمية أو أزمة عالمية[٥٦].

وبالتالي ليست كل أزمة مالية هي أزمة اقتصادية لكن غالباً كل أزمة اقتصادية نتيجة أزمة مالية أو مترافقة معها، فالأزمة الاقتصادية أعم وأشمل من الأزمة المالية إلا أنها مرتبطة بها بعلاقة قوية، فالركود الناجم عن الأزمة المالية نتيجة شح التمويل وانهيار أسعار الأصول المالية وإفلاس وإعادة بناء القطاع البنكي يعني تباطؤ النمو الاقتصادي الذي يزيد حدة الأزمة الاقتصادية وبذلك تطلق الأزمة المالية إشارات تنذر باحتمال غرق سريع للاقتصاد في الأزمة.

---

[٥٤] مصطلح الأزمة(crisis) مشتق من الكلمة اليونانية kriner وهي لحظة اتخاذ القرار فالأزمة لدى القدماء الاغريق هي موقف يحتاج لصناعة القرار والأزمات تشكل نقاط تحول تاريخية إذ تكون الخيارات والقدرات الانسانية قادرة على إحداث تغيرات أساسية وجوهرية في المستقبل{ محمد عامر: استراتيجيات إدارة الأزمات والحكومات، دار العلوم للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٦، ص٣١ } وتعرف بأنها حالة من عدم التوازن والاتساق بين ما تم وبين ما يجب أن يتم{ عبد السلام أبو قحف: الادارة الاستراتيجية وإدارة الأزمات، الاسكندرية، الدار الجامعية الجديدة للنشر، ٢٠٠٣، ص٣٤٦ } وتعبر عن حالة أو موقف يواجهه متخذ القرار تتلاحق فيها الأحداث وتتشابك معها الأسباب بالنتائج ويفقد معها متخذ القرار السيطرة عليها وعلى اتجاهاتها المستقبلية{ محسن أحمد الخضيري: إدارة الأزمات، منهج اقتصادي إداري متكامل لحل الأزمات، القاهرة، مكتبة مدبولي، ١٩٩٠، ص٥٣} فهي حالة من عدم الاستقرار التي تنبئ بحدوث تغيرات جوهرية وحاسمة وقريبة قد تكون نتائجها غير مرغوب فيها أو قد تكون نتائجها مرغوب فيها بدرجة كبيرة { منذر شومان: الاعلام والأزمات، مدخل نظري وممارسات عملية، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٣، ص١١٧}.

[٥٥] من الناحية الاقتصادية: تعرف الأزمة بأنها اضطراب حاد ومفاجئ في بعض التوازنات الاقتصادية يتبعه انهيار في عدد من المؤسسات المالية ثم تمتد هذه الانهيارات والتغيرات إلى الأنشطة والقطاعات الاقتصادية الأخرى{ يوجين فأرجا: أزمة النظام الرأسمالي، ترجمة أحمد فؤاد بليغ، بيروت، ١٩٧٥، ص١٢٦} ومن الناحية المالية: تعرف الأزمة بانهيار النظام المالي برمته مصحوباً بفشل عدد كبير من المؤسسات المالية وغير المالية مع انكماش حاد في النشاط الاقتصادي{ عادل البزاز: إدارة الأزمات المالية بين نقطتي الغاليان والتحول، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩٥، ص١٧٥} ومن الناحية الادارية: تعرف الأزمة بالحالة الطارئة أو الحادث المفاجئ الذي يؤدي إلى الاخلال بالنظام المتبع في منظمات الأعمال مما يضعف المركز التنافسي لها ويتطلب منها مخرجاً سريعاً واهتماماً كبيراً لمواجهة هذا الخلل {Filebes.p: crisis communication, lessons from 9/11, Harvard business review, December, p:103}

[٥٦] عبد الرزاق سعيد: ما معنى الأزمة؟ كتاب الأزمة المالية العالمية أسباب وحلول من منظور إسلامي، جدة، السعودية، مركز أبحاث الاقتصاد الاسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، ٢٠٠٩، ص١٩.

وفي الواقع من المجحف إلصاق "تهمة" الأزمة المالية بالنظام المالي الدولي الراهن، تتبع بسيط لديناميكية وحركية الأزمات المالية على المدى الطويل يظهر تسجيلاً لها مع بدايات القرن السابع عشر تاريخ ولادة النظام الرأسمالي التجاري على يد المركنتليين وبدء حركة الاستكشافات الجغرافية، مع العلم أن هذا التاريخ لا ينفي وجوداً سابقاً للأزمة، إذ تكاد تكون الأزمات مستمرة في حياه الانسان لكنها اختلفت وتطورت بتطور مراحل البشرية من مجموع الأخطار التي هددت استمرار الجنس البشري(تهديد المفترسات، الجوع، كوارث الطبيعة) إلى الأزمات الاقتصادية الناجمة عن التقلبات المناخية التي ضربت المحاصيل الزراعية باعتبار الزراعة النشاط الرئيسي للإنسان في تلك المرحلة وعلى إثرها حصلت حروب عديدة بهدف تأمين الغذاء، وصولاً إلى الأزمات المالية للنظام الرأسمالي والتي مازالت مستمرة إلى يومنا هذا.

لكن الملفت للانتباه هو تكرار هذه الأزمات وازدياد تواترها مع بداية الربع الأخير من القرن المنصرم، إذ سجلت إحدى الدراسات[٥٧] ١٤٧ أزمة مصرفية في الفترة الواقعة بين ١٩٧٠– ٢٠١١، و٢١٨ أزمة صرف و٦٦ أزمة ديون سيادية عن نفس الفترة، في حين لم يسجل التاريخ سوى أزمة مالية واحدة تعود لعام ١٦٣٧ اعتبرها المؤرخون أولى الأزمات المالية الناجمة عن المضاربة وأزمتين في عامي ١٧٢٠–١٧٩٧ وبضعة أزمات وسمت القرن التاسع عشر كان أبرزها أزمة ١٨٧٣ عندما انهارت سوق الأسهم في فيينا وانتشرت منها إلى النمسا وألمانية وأوروبا ومن ثم الولايات المتحدة الأمريكية حيث اعتبرت أول أزمة كساد كبير للاقتصاد العالمي حدثت في الفترة التي ساد فيها نظام الذهب[٥٨] ارتفعت بعدها حدة الأزمات المالية مابين الحربين العالميتين التي كانت فترة اضطرابات شديدة على الصعيد المالي نجم عنها أزمة الكساد الكبير عام ١٩٢٩ التي سببت انهيار أسواق المال وانهيار العملات والارتفاع الشديد في معدلات البطالة التي بلغت ٤٠ مليون عاطل عن العمل عام ١٩٣٢ وهي أعلى نسبة بطالة وصلتها أزمة النظام الرأسمالي الاقتصادية شملت تأثيراتها العائلية ١٢٠ مليون إنسان[٥٩] لتسود بعد ذلك حالة من الاستقرار النسبي خلال فترة نظام بريتون وودز ١٩٤٥–١٩٧١ الذي ضمن تنظيم التجارة وإزالة قيود الصرف على الحساب الجاري وليس تدفقات رأس المال[٦٠] فارتفعت معدلات النمو الاقتصادي في الدول التي أرهقتها الحرب واقتربت من تحقيق العمالة الكاملة وتجاوزت مرحلة إعادة بناء مادمرته الحرب[٦١] فاشتدت المنافسة الدولية من جديد في الوقت الذي ازدادت فيه عجوزات الولايات المتحدة الأمر الذي دفع هذه الدول لطلب تحويل الدولار إلى ذهب نظراً لاهتزاز الثقة بهذا الأخير، وهنا كانت نهاية نظام بريتون وودز عندما أعلن الرئيس الأمريكي نيكسون عام ١٩٧١ وقف تحويل الدولار إلى ذهب وبدأت مرحلة جديدة من الفوضى النقدية في الاقتصاد الدولي ازدادت فيها حدة وتواتر الأزمات بالتزامن مع التوجه نحو التحرير المالي وفك القيود على حركة رؤوس الأموال والعمل المصرفي– التي ضمنت استقرار النظام النقدي العالمي في ظل بريتون

---

[57] Luc Laeven& Fabian Valencia: مرجع سابق،ص٣

[٥٨] ساد نظام الذهب كنظام نقد دولي في الفترة مابين ١٨٧٠-١٩١٣ حيث كان إصدار العملة مرتبطاً باحتياطي الذهب الوطني، فعوض عجز الموارد المعدنية عن متابعة احتياجات تمويل النشاط الاقتصادي وأكسب النقود الثقة عن طريق ربطها بالذهب، فضبط السيولة وحافظ على القيمة الاقتصادية للنقود واستقرار الأسعار داخلياً، وأمن حرية حركة رؤوس الاموال دولياً نتيجة التزام الدول بتحويل عملتها إلى ذهب ونمت التجارة العالمية نتيجة تثبيت أسعار الصرف، انظر في ذلك: ضياء مجيد الموسوي، النظام النقدي الدولي، الجزائر، المؤسسة الجزائرية للطباعة،١٩٨٧، ص١٥ .

[٥٩] فؤاد مرسي: مشكلات الاقتصاد الدولي المعاصر، الاسكندرية، ١٩٨١،ص١٩-٢٥.

[٦٠] جيمس م.باوتون:" هاري ديكستروايت وصندوق النقد الدولي"، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، سيبتمبر ١٩٩٨، ص ص:٤٠-٤١.

[٦١] تداعيات الحرب والدمار الذي خلفته خاصة في أوروبا واليابان دفع إلى إنشاء نظام نقدي جديد ينتشل التجارة الدولية من مأزقها بعد الحرب، وكان اتفاق بريتون وودز الذي نظمته اتفاقية صندوق النقد الدولي والتي أطلق عليها (خطة وايت)هي المنقذ عندما أكدت أن التنافس القائم على التعاون بين الأمم هو ما يجب أن يقوم عليه اقتصاد العالم بعد الحرب وليس الهيمنة أو الاكتفاء الذاتي، وأن تدفقات رأس المال يجب أن تكون مضبوطة ومراقبة ومنظمة وإلا أصبحت قوة مستقلة مدمرة للعلاقات التجارية الطبيعية بين الأمم، وتربعت الولايات المتحدة الأمريكية على عرش العالم منذ ذلك الحين عندما ولفت النظام النقدي الجديد وفقاً لمصالحها بجعل الدولار هو العملة الدولية في النظام بالتزامها بتحويله إلى ذهب، انظر:مانويل جويتان: كيف تدار التدفقات العالمية لرؤوس الأموال، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، حزيران، ١٩٩٨، ص١٤.

وودز – مما أدى إلى تدويل رأس المال الذي امتلك قوة جباره بعد أن تربع على عرش المضاربة في أسواق المال ونمت الشركات متعددة القوميات لتصبح القوة المحركة للتركز الصناعي وكذلك المالي في أسواق المال التي أصبحت عالمية أيضاً فامتلكت زمام نظام النقد الدولي من جهة، وامتلكت قوة سياسية تسقط أنظمة وتصنع أخرى وتتحكم برفاهية أمم برمتها دون رقابة حكومية تذكر من جهة ثانية.

قدمت المدارس الاقتصادية تفسيرات مختلفة للأزمة، ففي الوقت الذي قال الكلاسيك (آدم سميث، ديفيد ريكاردو، وتوماس مالتوس) أن الأزمات الاقتصادية لايمكن حدوثها، أكد جون باتيست ساي استحالة حدوث الأزمات من خلال قانون ساي(كل عرض يخلق الطلب المقابل له) وعموماً أرجع الكلاسيك الأزمات ذات الطابع المالي لسببين هما عدم توافق كمية الأوراق النقدية المتداولة مع كمية الذهب الموضوعة في احتياطيات البنوك، والثاني تدخل الدولة في المجال النقدي، ولم يأتي النيوكلاسيك أمثال والراس وباريتو بجديد عما أتى به الكلاسيكيون باستثناء سيسموندي الذي انسلخ عن المدرسة الكلاسيكية في منتصف القرن التاسع عشر وبين أن ظاهرة الإفراط في الانتاج تقود إلى حدوث الأزمات.

وبشكل عام لم يُقدم خلال القرن التاسع عشر تفسير مهم للأزمات الاقتصادية على يد الكلاسيك، في حين احتلت الأزمة مكانة جوهرية في أعمال ماركس الذي يرى أن طبيعة وأسس النظام الرأسمالي تولد حتماً الأزمات التي تزداد حدتها مع الزمن لغاية أن تودي آخر أزمة بالنظام الرأسمالي وصولاً للاشتراكية، ويرى ماركس أن الأزمة مرتبطة بالنظام الرأسمالي ولا تتكرر إلا بظله وهي دورية لارتباطها بمجموعة تناقضات الرأسمالية، وهي أزمة حتمية اقتصادية اجتماعية مغيرة للبنية بل مزيلة لها، وهي فوضى واختناق الأسواق، وهي الافلاس والبطالة[٦٢].

وفي القرن العشرين أثناء الأزمة الكبرى للنظام الرأسمالي(أزمة الكساد الكبير) عام ١٩٢٩ وجه كينز انتقاداته للنظرية النيوكلاسيكية وفسر الأزمة بـ: التراجع المفاجئ للكفاية الحدية لرأس المال الذي ينجم عنه تراجع في الاستثمارات وفي الطلب الفعال نتيجة غياب التفاؤل بالمستقبل لدى من يتخذون قرارات الانتاج، فللعامل النفسي أهمية في تحليل كينز للأزمة وكانت نتيجة النظرية الكينزية إعادة النظر بنظريات الفكر الاقتصادي الكلاسيكي التي كانت سائدة آنذاك لجهة زيادة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية لانعاش الفاعلية الحدية لرأس المال، وأن تحل الدولة محل المنتجين الذين توقفوا عن عملهم بالاستثمار[٦٣]، ولكن ومع انهيار نظام بريتون وودز وبروز أزمة التضخم الركودي فشلت النظرية الكينزية وعاد الفكر الكلاسيكي للسيطرة من جديد على يد النقديين(مدرسة شيكاغو) بزعامة ميلتون فريدمان الذي رأى أن أسباب الأزمة تعود لعوامل نقدية تتصل بحجم النقود والائتمان وأسعار الفائدة والسياسات التي ترتبط بها[٦٤]، إذ يحصل الانتعاش الاقتصادي عندما يتم التوسع في عرض النقود، ويمكن أن يستمر الانتعاش إلى أن يبلغ أقصى مدى له بحدوث التضخم، وكذلك يحصل الانكماش في الاقتصاد عندما يحصل انكماش في عرض النقود، ويستمر إلى أدنى حدٍ له بتحقق الكساد، وفسر النقديون أزمة عام ١٩٢٩ بسببين: تدخل الدولة، ودور النقود. شهد بعد ذلك العالم ومنذ نهاية الثمانينات تطوراً هائلاً في المجالات العلمية والتكنولوجية وتضخمت ظاهرة العولمة في ظل التطور والتشابك في العلاقات الاقتصادية والتوجه نحو التحرير المالي فبرزت توجهات حديثة مفسرة للأزمات المالية مثل نظرية الدومينو Domino theory التي نجحت بعدئذٍ في تقديم تفسير مبسط لأزمة الـ ٢٠٠٨ في الولايات المتحدة الأمريكية على يد "

---

[٦٢] دانييل آرنولد: تحليل الازمات الاقتصدية للأمس واليوم، تعريب عبد الأمير شمس الدين، لبنان المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ١٩٩٢، ص ص: ١٣٨-١٣٩.

[٦٣] منير الحمش: أوراق في الاقتصاد السياسي للأزمة الاقتصادية الراهنة، منشورات اتحاد الكتاب العرب، ١٩٩٩، ص:٣٥.

[٦٤] فليح حسن خلف: العولمة الاقتصادية، عالم الكتب الحديث ، الأردن، ٢٠١٠، ص ص: ٤١٢-٤١٣.

توماس غينولي" ونظرية المباريات Game theory وقُدمت أيضاً العديد من النماذج الرياضية لتفسير أزمات العملة مثل نموذج بول كروجمانPaul Krugman[٦٥] لكن أزمة الـ ٢٠٠٨ أعادت الأهمية مرة أخرى للمدرسة الكينزية الداعية لضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية للخروج من الأزمة كما سنتبين من التالي:

-المطلب الثاني: الأزمة المالية العالمية: دراما المشهد

بدأت تتكون بوادر الأزمة داخل الاقتصاد الامريكي منذ مطلع الألفية الثالثة، حيث خُفَضت أسعار الفائدة من قبل البنك الفيدرالي إلى أقل من ١% لدعم القطاع العقاري بعد أن وقع عليه الاختيار لقيادة عملية النمو من جديد بعد انفجار فقاعة شركات الانترنت عام٢٠٠٠ والضرر الذي لحق الاقتصاد الأمريكي على إثرها، وفعلاً بدأت بوادر انتعاش ملحوظ في سوق العقارات الأمريكية وازدادت عمليات الإقراض من البنوك لتمويل شراء المساكن بتشجيع من الحكومة الأمريكية خاصة الموجهة لذوي الدخل المحدود الذين أغرتهم أسعار الفائدة البسيطة في البداية، ثم توسعت البنوك في الإقراض لهذه الشريحة من العملاء دون التحقق من جدارتهم الائتمانية، مما خلق طلباً متزايداً على العقارات إلى أن تشبع السوق عام ٢٠٠٦، لكن أسعار الفائدة المتغيرة كانت قد ارتفعت إلى ٥.٢٥% بعد الضغوط التضخمية التي عصفت بالاقتصاد الأمريكي، فعجز المقترضون محدودي الدخل عن سداد الأقساط المستحقة التي ارتفعت قيمتها، وازدادت معدلات التنفيذ على المسكن المرهون من قبل البنوك الدائنة لاستيفاء حق البنك حتى بلغت ٩٣% فقد على إثرها أكثر من ٢ مليون أمريكي منازلهم فحصل انخفاض شديد في قيمة العقارات نتيجة ازدياد العرض انتهى بانهيار أسواق العقار.

لم تقف المشكلة عند هذا الحد، فقد كانت البنوك قد خصمت هذه القروض بتحويلها لسندات وبيعها للمؤسسات والشركات المالية والعقارية الأخرى بعد تحصيل العمولات والرسوم، وبذلك يكون البنك قد حصل على العمولات وحول المخاطرة لمستثمرين آخرين قاموا أيضاً برهن هذه السندات على اعتبار أنها أصول مقابل حصولهم على ديون جديدة للاستثمار في شراء مزيد من السندات (استخدموا دين من أجل الحصول على دين) وعندما ارتفعت أسعار العقارات نتيجة الازدهار الذي حصل في السوق، قام المقترضون بالحصول على قروض جديدة بضمان الزيادة التي طرأت على قيمة مساكنهم المرهونة، ثم لجأ البنك الممول للقرض الثاني أيضاً لتحويل الدين إلى سندات وبيعها لبنك استثماري احتفظ بجزء منها وباع الباقي لصناديق تحوط وصناديق سيادية في جميع أنحاء العالم، ولنا أن نتصور الآن ما لذي يمكن أن يحدث إذا انخفضت قيمة المسكن أو توقف العميل عن السداد.

المشكلة الأكبر أن البنوك كانت قد قامت بتعزيز مراكز السندات باعتبارها مصنفة بدرجات متفاوتة بابتداع طريقة جديدة للتأمين بحيث يقوم حامل السند بدفع رسوم تأمين شهرية لدى شركة تأمين تضمن له سداد قيمة السند إذا أفلس البنك أو توقف صاحب المنزل عن سداد الأقساط الأمر الذي شجع المستثمرين في أنحاء العالم كافة على اقتناء مزيد من هذه السندات، وتم إصدار أدوات مالية(مشتقات مالية) للمضاربة على فروقات أسعار هذه السندات وتم طرحها في الأسواق أيضاً ليتم تداولها بصورة منفصلة عن السندات.

في النهاية: عندما توقف العملاء- ذوي الدخل المحدود- عن سداد الأقساط، فقدت السندات قيمتها وأفلست البنوك وصناديق الاستثمار تلتها شركات التأمين وتوقفت عمليات الإقراض في ضوء حالات الافلاس المصرفي المتوالية الأمر الذي أثر سلباً على الشركات الانتاجية والصناعية المختلفة التي تحتاج السيولة للانتاج وبدأت بوادر الكساد الكبير

[٦٥] نفس المرجع السابق، ص: ٤١٣.

بالظهور والحديث عن أزمة مالية عالمية مصدرها الاقتصاد الأمريكي لكنها تتجاوز حدوده لتبلغ آثارها اقتصادات أغلب دول العالم.

-المطلب الثالث: آثار وتداعيات الأزمة المالية العالمية

أدت الأزمة إلى افلاس العديد من البنوك وصناديق الاستثمار وشركات التأمين حيث انهار (١٨) بنك أمريكي خلال عام ٢٠٠٨ أبرزها بنك الأعمال Leaman brother's وبنك Bearstern، واشترى bank of America بنك Merel lanch واشترى بنكG.B.Morgan بنك Washington mutual بمساعدة السلطات الفيدرالية، واشترى بنك City Group منافسه Wakofia bank بمساعدة السلطات الفيدرالية أيضاً وتم تأميم- تحت الأمر الواقع- أكبر مجموعة تأمين في العالم وهي شركة AIG بمنحها مساعدة بقيمة ٨٥ مليار دولار مقابل امتلاك ٨٠% من رأسمالها من قبل الاحتياطي الاتحادي والحكومة الأمريكية، وباستمرار الأزمة فُقدت الثقة بين البنوك وتوقف الإقراض فيما بينها[٦٦] فضلاً عن توقف الإقراض بصورة حتمية للقطاعات الاقتصادية تحت ضغط شح السيولة وترافق تراجع الاستهلاك مع تراجع الانتاج والاستثمار وأغلقت الشركات والمصانع أبوابها وسرحت عمالها وارتفعت معدلات البطالة، ترافق ذلك مع تراجع العائد على سندات الخزينة الأمريكية لحدود الصفر بعد تدفق المستثمرين لشرائها باعتبارها ملاذ آمن مع فقدان الثقة بالأدوات المالية الأخرى بعد انهيار أسواق المال الأمريكية[٦٧]، ولم تقف الخسائر على أسواق الولايات المتحدة بل امتدت للأسواق العالمية، فانخفض سعر برميل النفط من(١٤٧) دولار في تموز ٢٠٠٨ إلى أقل من (٤٥) دولار للبرميل في نهاية الـ ٢٠٠٨ بسبب الكساد العالمي وانخفاض الطلب على البترول، وتراجعت إلى النصف أسعار السلع الغذائية والمعدنية وانتشرت العدوى لجميع المؤسسات المالية في العالم بعد استثمارها في المشتقات المالية(-CDOs CDSs) ووصلت الخسائر للمصارف المركزية في الصين واليابان فضلاً عن انهيار أسواق المال العالمية في أوروبا وآسيا ودول الخليج وأمريكا اللاتينية نتيجة عمليات التصفية التي قام بها المستثمرون لدعم مراكزهم المالية ومواجهة الخسائر في بلادهم الاصلية أو بسبب مغادرتهم للمنطقة بعد فقدان وظائفهم وارتفعت معدلات البطالة بشكل دراماتيكي على إثر الأزمة المالية وعرفت البنوك ومختلف المؤسسات موجة من تسريح العمال والموظفين تسببت في خسارة الملايين لوظائفهم ومدخراتهم خاصة بعد إعلان صندوق النقد الدولي توقعاته حول انخفاض نسبة نمو الاقتصاد العالمي خلال عام ٢٠٠٩، فارتفع معدل البطالة في الولايات المتحدة الامريكية من (٥.٨%) عام ٢٠٠٨ إلى (٩.٧%) عام ٢٠١٠ وفي أوروبا من(٦.١%) عام ٢٠٠٨ إلى (١٠%) عام ٢٠١٠ وكان القطاع المالي وقطاع السيارات أكثر القطاعات تسريحاً للعمال، الأمر الذي عمق مشكلة الفقر عالمياً وكان الفقراء- كالعادة- الأشد تضرراً من هذه الأزمة بعد أن تحول حلم امتلاك منزل إلى كابوس للأمريكي الفقير من جهة، وبعد أن أدت تداعيات الأزمة على أسواق المواد الغذائية والبترول إلى وقوع ملايين الأشخاص في براثن الفقر في البلدان النامية[٦٨] من جهة ثانية.

---

[٦٦] لدرجة أن اللايبور for one night ارتفع إلى ٧% في ٣٠ أيلول ٢٠٠٨، والحدود الطبيعية له بين ١.٥-٢% وبالتالي علاوة المخاطر كانت مرتفعة جداً ووصلت إلى ٥%.

[٦٧] تراجع مؤشر Dow Joens الصناعي بنسبة ٣٨% في ٢٠٠٨/١٢/١٠، في حين خسر S&P500 ٣٨.٥%، ومؤشر NasDak ٤٠.٥% وفقد سهم General Motor's ٨٧% وسهم AIG ٩٧% وسهم City bank ٧٨% ، د.محمد أيمن عزت الميداني: الأزمة المالية العالمية: أسبابها وتداعياتها ومنعكساتها على الاقتصاد العالمي والعربي والسوري ، محاضرة ألقيت في ندوة الثلاثاء- جمعية العلوم الاقتصادية السورية، ٣آذار ٢٠٠٩.

[٦٨] أشار التقرير السنوي للبنك الدولي عام ٢٠٠٩ إلى وقوع ما بين ١٣٠-١٥٥ مليون شخص تحت خط الفقر في البلدان النامية نتيجة الازمة مع تقليص إيرادات الحكومات وقدرتها على خدمة قطاعي الصحة والتعليم.

-المطلب الرابع: في أسباب الازمة: القروض المتعثرة تحت المجهر:

١- جذور الأزمة: يقول الاقتصادي شومبتر في كتابه " الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية" عام١٩٤٢: { لابد للرأسمالية أن تنفجر في وقت ما نتيجة التناقض الأساسي بين جماعية عملية الانتاج الاقتصادي وفردية الاستحواذ على الفائض}. وتحققت هذه النبوءة في أزمة الـ٢٠٠٨ التي تمتد جذورها لحالة الفقر المتزايد والتوزيع غير المتكافئ للدخول والثروات وتفاقم الفوارق الاجتماعية، والذي بدأ يتراكم مع ثمانينات القرن العشرين على يد السياسات المتطرفة لليبرالية الجديدة التي اعتمدتها تاتشر في بريطانية وريغان في أمريكا، والتي تسببت بانخفاض كبير بمستويات أجور العمال عمَق فقرهم وبؤسهم، ولأن فلسفة الاقتصاد الرأسمالي تقوم على مبدأ التوسع بالانفاق وخلق الطلب[٦٩]، ولأن غالبية الشعب الأمريكي غير قادرة على زيادة الاستهلاك نتيجة شح المداخيل والأجور، لم يكن أمام السياسات الحكومية سوى التشجيع على الاقتراض لتفعيل الطلب بدل إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقة الوسطى والفقيرة التي تشكل الغالبية العظمى من المجتمع الأمريكي، وكان ذلك كخطوة أولى بتخفيض معدلات الفائدة على القروض العقارية الموجهة لذوي الدخل المحدود والتي سميت بالـ:subprime دون إخضاع عملية المنح لضوابط وقيود حقيقية تراعي الجدارة الائتمانية للمقترض وقدرته على السداد، ترافق ذلك مع انعدام الأخلاق وسيطرة الجشع والطمع من قبل مدراء المصارف الذين توسعوا بالائتمان دون ضوابط بهدف تحقيق الربح السريع والحصول على المكافآت، فضلاً عن انتشار الفساد والمعلومات المضللة في المؤسسات المالية وشركات الوساطة وشركات السمسرة التي خدعت كل من المقرض والمقترض بإعطاء المقرض صورة براقة عن وضع المقترض لتسهيل حصوله على القرض، في حين لم تضع المقترض بالصورة الكاملة لارتفاع معدل الفائدة بمعدل سنوي أو نصف سنوي ولم تضعه بصورة أن السنوات الثلاث الأولى ستكون لسداد الفوائد فقط.

هذا يفيد بأن الأزمة المالية عام ٢٠٠٨ كانت أزمة اجتماعية أخلاقية، وبالرغم من أن آدم سميث- عرَاب الليبرالية الاقتصادية- أشار في كتابه" نظرية المشاعر الأخلاقية" إلى أن:{ الإنصاف والثقة والصدق لا يمكن الاستغناء عنها في التعامل الاقتصادي، كما وأن الشعور مع الآخرين من أهم المحفزات للعيش التشاركي في المجتمع} ، إلا أن العكس هو ما ساد العلاقات الاقتصادية في المجتمع الرأسمالي إلى يومنا هذا وعرَض العالم لمخاطر حقيقية في كل أزمة نتيجة إهمال مبادئ العدل والاخلاق.

٢- القروض المتعثرة: كانت سبباً مباشراً في أزمة الرهن العقاري حيث[٧٠]:

أ- بلغ حجم القروض المتعثرة للأفراد فقط (١٠٠) مليار دولار في نهاية الـ ٢٠٠٨، وكما أشرنا أعلاه فقد توسعت البنوك في منح الائتمان غير المدروس مدفوعة بحمى الربح السريع متجاوزة معايير منح الائتمان السليم في خروج صارخ على المبادئ الأساسية لإدارة مخاطر الائتمان حتى أن نسبة التمويل بلغت ١٠٠% من قيمة العقار ودون القيام بالدراسة الائتمانية الوافية للتحقق من قدرة العميل على السداد، وعند قيام المركزي الأمريكي برفع أسعار الفائدة للحد من التضخم زادت الأعباء على المقترضين ذوي الدخل المحدود الذين اشترى أغلبهم المنازل بالتقسيط عن طريق وسطاء لا يخضعون لأي رقابة مما وضع الأسر في مصيدة حقيقية أدت بالنهاية لتوقفهم عن سداد الأقساط

---

٦٩ وما دخول الولايات المتحدة الامريكية في حروب دولية جديدة إلا بهدف خلق الطلب على منتجات الشركات والمصانع التي يعتبر بقاؤها مرهوناً بمزيد من الانفاق ومن خلال استمرار الطلب على منتجاتها، ولم تتوانى أمريكا عن استخدام القوة العسكرية لهذا الغرض متناسية أثر هذا السلوك في تفاقم المشكلة الاقتصادية في الاقتصاد الرأسمالي عموماً والأمريكي خصوصاً نتيجة محدودية الموارد والحاجة غير المتناهية لاقتصاد يقدس ثقافة الاستهلاك.

٧٠ محمد أيمن عزت الميداني:الأزمة المالية العالمية أسبابها تداعياتها ومنعكساتها على الاقتصاد العالمي والعربي والسوري، محاضرة ألقيت في ندوة الثلاثاء، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، ٣ آذار ٢٠٠٩، ص:٤.

وقامت البنوك بعرض المنازل للبيع فانخفضت أسعار العقارات نتيجة ازدياد العرض وانهار سوق العقارات بالتزامن مع إفلاس العديد من المصارف وشركات تمويل العقارات متأثرة بقروضها المتعثرة، ترافق ذلك مع:

ب- التوسع في المشتقات المالية: التي مكنت المصارف من تسنيد القروض العقارية الرديئة وإصدار مشتقات مالية معقدة بضمانتها ثم تأمين هذه السندات، وتم تسويق هذه المشتقات عالية المردود إلى مصارف وشركات تأمين وصناديق استثمار وصناديق تقاعد وبنوك مركزية وصناديق سيادية عالمية تزامن ذلك مع غياب الرقابة من قبل هيئة الأوراق والأسواق المالية الأمريكية على عمليات التوريق هذه وتسويقها.

ت-فساد وكالات التصنيف الائتماني: إذ أن المهمة الأساسية لهذه الوكالات كما سنبين في الفصل الثالث هو تقييم الجدارة الائتمانية للمقترض، حيث يعتمد المستثمرون على درجات التصنيف التي تصدرها عند اتخاذ قرارات الاستثمار، وقد انتشر الفساد والرشوة في كثير من هذه الوكالات في الولايات المتحدة الامريكية وبعض الدول الأوروبية، فلم يعكس التقييم الذي أصدرته حقيقة الجدارة الائتمانية للمدين وفشلت في تخفيض علامات التصنيف للمصارف والأدوات المالية الصادرة عنها في الوقت المناسب.

ونتيجة الأزمة وتداعياتها التي امتدت إلى أغلب دول العالم والخوف من انهيار اقتصادي عالمي تم إحياء النظرية الكينزية من جديد فظهرت الدعوات لضرورة تدخل الدولة السريع لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وانقاذ الفكر الرأسمالي من الانهيار وانقاذ الأنشطة الاقتصادية السائدة في دول العالم المؤمنة بهذا الفكر، وفعلاً لجأت الدولة لتحقيق هذه الغاية لوسيلتين[٧١]: ضخ السيولة في الأسواق لحماية القطاع المصرفي والمالي من الانهيار ، وخفض معدلات الفائدة لحث القطاع الخاص على إخراج أمواله من المصارف واستثمارها في قطاعات الاقتصاد الحقيقي، وقامت العديد من الدول بالخطوة نفسها مثل دول الاتحاد الاوروبي واليابان والسعودية، عملت هذه الاجراءات على التخفيف من حدة الأزمة وحال تدخل الدولة دون انهيار المنظومة الرأسمالية، وهنا نتساءل: ماهو النهج أو النظام الاقتصادي الذي تبنته سورية بعد انهيار المنظومة الاشتراكية وماهو أثر ذلك على القطاع المالي والمصرفي فيها، هذا ماسنتبينه من خلال المبحث التالي.

[٧١] حسن محمد الرفاعي: دور الفكر الاقتصادي الإسلامي في إدارة الأزمة الاقتصادية الراهنة، بحث مقدم إلى مؤتمر الأزمة المالية العالمية وكيفية معالجتها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والاسلامي، جامعة الجنان، طرابلس، لبنان، ٢٠٠٩، ص:٧.

المبحث الثالث:

الدور التنموي للتمويل المصرفي في سورية وتحدي القروض المتعثرة

يعتبر النظام المصرفي في أي دولة ركيزةٌ أساسية من ركائز النظام الاقتصادي والمالي فيها نظراً لتأثيره الكبير على عملية التنمية الشاملة بشقيها الاقتصادي والاجتماعي، حيث أن المصارف عند تأدية وظيفتها التقليدية بحشد المدخرات وتجميعها ومن ثم إعادة توزيعها على القطاعات الاقتصادية المختلفة سواء أكان ذلك على شكل قروض وتسهيلات ائتمانية أم على شكل استثمارات مباشرة في رؤوس أموال الشركات، إنما تشكل حلقة الوصل بين مختلف القطاعات والأنشطة الاقتصادية، وبالتالي لا يقتصر دورها على ما تقوم به من أعمال مصرفية وإنما هي أداة رئيسة من أدوات تهيئة البيئة والأرضية المناسبة للتنمية الاقتصادية بشكل عام، قدرة الجهاز المصرفي في سورية على أداء دوره المنتظر في التنمية، وأبرز التحديات التي يواجهها في هذا المجال نتبينها من خلال التالي:

-المطلب الأول: التحول الاقتصادي في سورية

كان هدف الاكتفاء الذاتي لمواجهة الضغوط السياسية الدولية بعد حرب الـ٧٣ البوصلة التي حكمت توجه الخطط الاقتصادية آنذاك حيث وُجَه الاقتصاد نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي وخدمة الانفاق العسكري بعد الحصار الاقتصادي في فترة الثمانينات بغض النظر عن الميزة التنافسية للسلع المنتجة أو درجة الرفاهية التي تحققها، وبالفعل استطاعت سورية من خلال سيطرة مركزية على مفاصل الحياة الاقتصادية تحقيق الاكتفاء الذاتي في المنتجات الزراعية الاستراتيجية وصناعاتها الغذائية والطاقة والصناعات الخفيفة والمتوسطة والصناعات الاستخراجية، وبناء قاعدة من وسائل الانتاج في هذه المجالات شكلت قوة دافعة للاقتصاد فيما بعد، وكان من الطبيعي أن يتراجع دور القطاع الخاص في مثل هذه الظروف، ونتيجة الضغوط الدولية وعدم استقرار المنطقة والحصار السياسي تراجعت الاستثمارات الأجنبية كذلك.

مع الوقت بدأت سلبيات الإدارة المركزية بالظهور فازدادت البطالة المقنعة باعتبار الدولة القطب الوحيد للتشغيل وارتفعت نسبة الهدر بالموارد والطاقات وانتشر الفساد بصورة كبيرة وعانت العملية الانتاجية من فترات اختناق، وفي بداية الثمانينات تأرجح سعر الصرف وتراجع النمو الاقتصادي إلى معدل نمو صفري مع تراجع في القوة الشرائية للدخول، ومع انهيار المنظومة الاشتراكية في بداية التسعينات فرضت العولمة التي بدأت ملامحها بالظهور مع انهيار الاتحاد السوفيتي وسيطرة القطب الواحد على العالم ظروفاً اقتصادية جديدة خاصة على الدول التي سبق وأن اعتنقت المبادئ الاشتراكية لقيادة اقتصاد الدولة، وكانت سورية إحدى هذه الدول التي وجدت نفسها مع نهاية الثمانينات وبداية التسعينات في مواجهة نوعين من الضغوط:

الأولى خارجية: تتجلى بتغيَر موازين القوى وحدوث تغييرات جذرية في العلاقات الدولية تتجلى في سيطرة مبادئ الحرية الاقتصادية والحد من دور الدولة في الاقتصاد وفتحه أمام الاستثمارات الأجنبية والشركات عابرة القوميات.

الثانية داخلية: وهي ارتفاع نسبة المديونية وتراجع معدل النمو وانخفاض مساهمة قطاعي الزراعة والصناعة في الناتج المحلي الإجمالي وانعدام الادخار وتراجع الاستثمار نتيجة لذلك، فضلاً عن اختلال التوازن بين إيرادات الموازنة ونفقاتها

واتساع الفجوة بين الاستيراد والتصدير، مما أدى إلى الاعتقاد أن التوجه نحو تبني مبادئ اقتصاد السوق نتيجة السلبيات التي أفرزها تطبيق الاقتصاد المخطط سيحل المشكلات التي يعاني منها الاقتصاد السوري خاصة بعد عجز القطاع العام عن تلبية الحاجات الأساسية في السوق المحلية رغم سيطرته شبه المطلقة على المرافق الاقتصادية، وبدأت الحكومة تطبيق هذا التوجه مع إصدار قانون الاستثمار رقم (١٠) لعام ١٩٩١ الذي منح مزايا تشجيعية كبيرة للأنشطة الاستثمارية في البلد سواء أكانت وطنية أم أجنبية ارتفعت إثرها تدفقات رأس المال الأجنبي من ٨٤ مليون $ عام ١٩٨٨ إلى ٢٥١ مليون $ عام ١٩٩٤[٧٢] تم استثمار معظمها في قطاع الخدمات والنقل ذي العائد السريع حيث بلغ عدد مشاريع النقل (٧٩٤) مشروع بداية عام ١٩٩٦ بنسبة ٥٣%[٧٣] من إجمالي المشاريع التي سجلت بموجب قانون الاستثمار(١٠) ، إلا أن نسبة المشاريع قيد التنفيذ لبداية ١٩٩٦ لم تتجاوز ٢٠%[٧٤] ولم يكن للتسهيلات المالية النقدية التي قدمت للمستثمرين بموجب هذا القانون دور في جذب الاستثمارات التي عُوَل على قيامها تحسين الوضع الاقتصادي للبلد، والسبب أن غياب وجود البنية التحتية المتطورة التي تخدم هذا النوع من الاستثمارات وتخلف القطاع المصرفي الذي يلعب دوراً أساسياً في تقديم التمويل اللازم لهذه المشروعات الضخمة وغياب وجود سوق مالية وانعدام التنسيق بين القوانين والمراسيم الصادرة عن الجهات الرسمية في البلد كان له مفعول عكسي تماماً، أدى إلى هروب الاستثمارات بدلاً من جذبها فضلاً عن العديد من العوامل الأخرى كالفساد الإداري والروتين والتعقيدات التي تحكم الإجراءات الإدارية خاصة ما يتعلق منها بمنح التراخيص للاستثمارات.

وبدلاً من أن يبدأ الاقتصاد بالانتعاش في النصف الثاني من التسعينات نتيجة بدء الاستثمارات المرخصة وفق قانون الاستثمار (١٠) بالعمل، نجد العكس: إذ دخل الاقتصاد بمرحلة من الركود نتيجة تطبيق الحكومة لوصفة صندوق النقد الدولي بتخفيض الطلب عبر اعتماد سياسة تثبيت الرواتب والأجور عام ١٩٩٤ التي استمرت لغاية عام ٢٠٠٠ فأدت لتراجع القوة الشرائية لدى المواطنين وأحدثت أزمة في تصريف المنتجات لدى المنشآت الصناعية مسببةً ركودها، فضلاً عن انخفاض نسب التنفيذ في الموازنة العامة للدولة استجابةً لسياسة صندوق النقد الانكماشية، أدى ذلك إلى انخفاض نسبة مساهمة القطاع الخاص في التكوين الرأسمالي من ٥٧%عام ١٩٩٥ إلى٣٨%عام ٢٠٠٠ [٧٥] ، وتراجع عدد المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة بنسبة ٤٨% في عام ٢٠٠٠ عما كانت عليه في عام ١٩٩٥ فضلاً عن العديد من الإفلاسات التي شهدتها البلد بين ١٩٩٦ و٢٠٠٠ [٧٦].

---

[72] united nations,1999,world investment report, Newyork, p200

[٧٣] عابد فضلية: واقع الاستثمار في سورية في ظل قانون الاستثمار رقم ١٠ لعام ١٩٩١، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، ٢٠٠١، المجلد ١٧، العدد٢، دمشق، ص٩٥ .

[٧٤] علي الخضر: إدارة الاستثمار في سورية في ظل قانون الاستثمار رقم ١٠، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، ١٩٩٨، المجلد ١٤، العدد١، دمشق، ص٢٧ .

[٧٥] المكتب المركزي للإحصاء: المجموعة الإحصائية السورية لعام ٩٦-٢٠٠١ .

[٧٦] وزارة الصناعة: دراسة واقع الشركات الصناعية الخاصة في سورية، ٢٠٠٠، مديرية القطاع الخاص في وزارة الصناعة، دمشق، ص٥-٦ .

وبالنتيجة: لم تبلغ عملية التنمية الاقتصادية حتى بداية القرن الحادي والعشرين أهدافها، بل ظلت تتعرض للمعوقات، الأمر الذي استنهض كافة الجهود من أجل وضع استراتيجية واضحة المعالم لإعادة الحياة للاقتصاد السوري خاصة مع احتمال نضوب الثروة النفطية مع نهاية العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، وهذا معناه أزمة حقيقية لاقتصادٍ يمول النفط نصف إيراداته، ويمثل ثلث صادراته ويساهم بـ٨٥% من الناتج المحلي الإجمالي[٧٧].

بدأت هذه الاستراتيجية على المستوى التشريعي من خلال إصدار القوانين والمراسيم اللازمة في المجالات الاقتصادية كافة وهدفت بمجملها إلى تشجيع القطاع الخاص على المساهمة بعملية التنمية الاقتصادية كان أبرزها في قطاع التجارة والتجزئة والقطاع المالي ومنها: قانون السماح للقطاع الخاص بالاستثمار في قطاع التأمين، قانون فتح سوق القطع الأجنبي الرسمية أمام القطاع الخاص لتمويل مستورداته المختلفة، مرسوم إحداث هيئة الاستثمار السورية، قانون إنشاء هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية وتكليفها بإقامة سوق الأوراق المالية، قانون غسيل الأموال، وقانون السماح بتأسيس المصارف الخاصة والمصارف الاسلامية وغيره من القوانين والمراسيم التي غيرت طبيعة القطاع المصرفي السوري كالتالي:

-المطلب الثاني: النظام المصرفي في سورية، تطوره ومكوناته:

١- مكونات النظام المصرفي السوري: يتكون البنيان المصرفي اليوم من مزيج من المصارف العامة والخاصة والاسلامية وهي ستة مصارف عامة وأحد عشر مصرفاً خاصاً وثلاثة مصارف إسلامية، وجميعها تمارس وظيفة رئيسة متمثلة بقبول الودائع بأنواعها المختلفة وإعادة توظيفها في قروض وسلف واستثمارات مباشرة، تعود في مرجعيتها ويشرف عليها المصرف المركزي الذي يشكل السلطة النقدية العليا في سورية من حيث امتلاكه سلطة القرار ولديه الامكانيات اللازمة للتدخل والتأثير في المصارف عبر سعر الفائدة أو الوسائل النقدية.

٢- التطورات التي طرأت على النظام المصرفي السوري: الواقع أن هيكل النظام المصرفي أعلاه، رغم بساطته وصغر حجمه بالمقارنة مع أنظمة الدول المجاورة لم يبلغ شكله الحالي إلا بعد سلسلة إصلاحات بدأت مطلع القرن الحالي في عدة مجالات اقتصادية كان القطاع المصرفي أبرزها، حيث ظهرت به لمسات من الإصلاح تجلت بجملة من التدابير بعد جمودٍ استمر قرابة أربعة عقود سيطرت بها على السوق خمس مصارف حكومية فقط نُظِّمت على أساس التخصص الوظيفي وهي: التجاري، الصناعي، العقاري، الزراعي، التسليف الشعبي وكانت قد ثُبتت أسعار الفائدة منذ عام ١٩٨١ وتوقفت اجتماعات مجلس النقد والتسليف منذ عام ١٩٨٣ ولم يكن عمل المصرف المركزي مفعلاً آنذاك إنما تركزت السياسة النقدية وتسعير الفوائد لدى اللجنة الاقتصادية، كان أهم هذه التدابير:

- صدور القانون (٢٨) لعام ٢٠٠١ الذي أجاز تأسيس مصارف على شكل شركات مساهمة مغفلة سورية خاصة أو على شكل شركات مشتركة مساهمة مغفلة عامة وأقر هذا القانون في مادته الأولى أن تعمل المصارف

[٧٧] مصرف سورية المركزي: تقرير سورية خبراء صندوق النقد الدولي لعام ٢٠٠٥، ص٦.

المحدثة وفق أحكامه تحت إشراف المصرف المركزي ومراقبته وفقاً لأحكام قانون النقد الأساسي رقم(٨٧) لعام ١٩٥٣ وتعديلاته وأنظمة القطع في كل مالا يخالف أحكام هذا القانون.

- صدور القانون (٢٣) لعام ٢٠٠٢ الخاص بمجلس النقد والتسليف وإعادة إحياء دوره بعد أن تعطل عمله لسنوات طويلة حيث كلف القانون مجلس النقد والتسليف بمهمة العمل على تنظيم مؤسسات النقد والتسليف في سورية ومهام أخرى في غاية الأهمية في قيادته للسوق النقدية أهمها وضع السياسة النقدية في سورية وإدارتها وفقاً للاستراتيجية العامة للدولة وحاجات الاقتصاد الوطني.
- صدور القانون رقم(٣٥) لعام ٢٠٠٥ الخاص بإحداث المصارف الاسلامية.

وفعلاً تم افتتاح خمسة مصارف خاصة لأول مرة منذ أربعين عاماً خلال فترة الخطة الخمسية التاسعة لكن ذلك لم يغير واقع النظام المصرفي هيكلياً، ولم يمكنه من التحول النوعي وامتلاك الآليات المناسبة لخدمة التنمية وتمويلها، حيث نجحت الخطة الخمسية التاسعة جزئياً فيما يتعلق بتوحيد سعر الصرف وفتح التعامل بالعملات الأجنبية وضبط معدل التضخم، إنما فشلت بوضع سياسة نقدية تلبي الأهداف التنموية وتنسجم مع متطلباتها بالتنسيق مع السياسة المالية ولوحظ غياب واضح لأي تصور تنموي محدد الغايات والمراحل بالاستراتيجيات وخطة العمل المرسومة للمصارف، وكانت النتيجة اعتماد أساليب غير رشيدة لتوظيف الموارد المالية، وجاءت الخطة الخمسية العاشرة بما يلي:

٣- النظام المصرفي السوري والتنمية الاقتصادية في الخطة الخمسية العاشرة:

أكدت الخطة على أهمية وجود جهاز مصرفي متطور كشرط أساسي للتنمية وأنه لا يمكن تطوير الانتاج والاستثمار والتصدير دون وجود هذا الجهاز[٧٨] لكنها ربطت ما يمكن تحقيقه بالقطاع المالي بمدى انفتاح الاقتصاد السوري وحسن إدارة هذا الاقتصاد، واعتبرت مساهمة هذا الجهاز في النمو الاقتصادي من خلال تسهيل وصول القطاعات الاقتصادية المختلفة للتمويل الذي تحتاجه من الغايات بعيدة المدى التي ستتحقق من خلال بلوغ الأهداف الجزئية على مستوى المصرف المركزي والمؤسسات المالية والمصرفية بعد إصلاحها وتوفير البنية التحتية لعملها، فوضعت العديد من الأهداف في محاولة لتجاوز السلبيات التي ظهرت إثر تقييم الخطة الخمسية التاسعة الناجمة عن تعثر برامج الإصلاح بشكل عام، وارتأت أن تحقيق هذه الأهداف على المستوى الجزئي سيمكن القطاع المصرفي من النهوض بالاقتصاد الوطني على فترة خطتين متعاقبتين (لغاية٢٠١٥) كان أهمها على هذا الصعيد[٧٩]: تعميق السوق المالي وزيادة حجمه الحقيقي وزيادة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي، زيادة الإقراض للقطاع الخاص، تحسين الخدمات المصرفية وتوسيع انتشارها في جميع المناطق، تجميع المدخرات طويلة الأجل لصالح المشروعات العامة والخاصة، تشجيع المجتمع السوري للتحول من التعامل النقدي إلى التعامل باستخدام الوسائل الالكترونية، ومن خلال التحليل في المطلب التالي سنتبين مدى تحقيق هذه الأهداف خدمةً لعملية التنمية.

---

[٧٨] الخطة الخمسية العاشرة، الفصل الخامس، السياسات الاقتصادية، ص٩٣.

[٧٩] المرجع السابق ص:١٠٩

-المطلب الثالث: الدور التنموي للتمويل المصرفي في سورية

١- دور المصارف في تعبئة المدخرات: يعتبر الادخار مصدر من مصادر تمويل الاستثمار، ويعبر حجم الودائع المصرفية عن قدرة المصارف على زيادة حجم الادخار وبالتالي توجيهه نحو الأقنية الاستثمارية المختلفة، وتصطدم المصارف في هذا المضمار بعدد من المعوقات، أولها درجة الوعي المصرفي، فالعديد من الفئات الاجتماعية في الدول النامية مازالت بعيدة عن التعامل المصرفي، إما لجهل، أو نتيجة موروث ديني يحرم التعامل بالفائدة وبالتالي تبقى الأموال مكتنزة خارج الجهاز المصرفي، الأمر الذي دفع الحكومات في هذه الدول – ومنها سورية- للترخيص بإقامة المصارف الاسلامية بغرض استقطاب هذه الفئة لتدخل مدخراتها في الدورة الاقتصادية. بالإضافة إلى الاستقرار السياسي والاقتصادي الذي يشجع العملاء على إيداع مدخراتهم في حين يسارعون بسحبها في حال العكس، والعلاقة بين معدل التضخم وأسعار الفائدة فارتفاع معدل التضخم عن سعر الفائدة يقود المتعاملين إلى سحب ودائعهم وشراء العقارات والمعادن الثمينة التي تحتفظ بقيمتها في ظل معدلات التضخم المرتفعة في حين تعجز معدلات الفائدة الأقل عن تعويض الفاقد في القيمة النقدية للأموال المودعة في المصارف في ظل انخفاض القوة الشرائية للعملة بفعل التضخم، والودائع إما تحت الطلب أو توفير أو لأجل ويوضح الجدول التالي تطور مجموع الودائع في المصارف بين العامين٢٠٠٠-٢٠١٠:

جدول(١): تطور نسبة الودائع في المصارف المحلية العاملة في سورية بين(٢٠٠٠-٢٠١٠) الوحدة: مليون ل.س

العام	الودائع حسب نوع العملة		مجموع الودائع	معدل نمو الودائع
	الودائع بالليرة السورية	الودائع بالقطع الاجنبي		
٢٠٠٠	٣١٩٢٥٧	٢٣٢٩٤	٣٤٢٥٥١	.....
٢٠٠١	٤١٧٦٦٦	٥٢٢١٦	٤٦٩٨٨٢	% ٣٧.٢
٢٠٠٢	٥١٠٣٥١	٦١٤٨٣	٥٧١٨٣٤	% ٢١.٧
٢٠٠٣	٥٧٨٣٨٢	٣٩٨١٧	٦١٨١٩٩	% ٨.١
٢٠٠٤	٦٠٥٥٣٦	٦٤١٢٥	٦٦٩٦٦١	% ٨.٣
٢٠٠٥	٦٣٧٥٠٠	٩٥٧٥٣	٧٣٣٢٥٣	% ٩.٥
٢٠٠٦	٦٤٨٠١٦	١٥٦٤٤١	٨٠٤٤٥٧	% ٩.٧
٢٠٠٧	٧٣٩٥٠٥	١٨٤٩٤٢	٩٢٤٤٤٧	% ١٤.٩
٢٠٠٨	٨٥٤١٤١	٢١٥٢٤٣	١٠٦٩٣٨٤	% ١٥.٧
٢٠٠٩	١٠٠٣٨٣١	١٩٦٤٩٤	١٢٠٠٣٢٥	% ١٢.٢
٢٠١٠	١٢٠٨٩٣٢	١٩١٦٨٩	١٤٠٠٦٢١	% ١٦.٧

المصدر: النشرات الربعية الصادرة عن مصرف سورية المركزي للأعوام المذكورة.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن نسبة النمو كانت مرتفعة بمعدل ٣٧.٢% عام ٢٠٠١، وبدأت بعد ذلك بالتراجع حتى بلغت أدنى معدل لها عام ٢٠٠٤ بمعدل ٨.٣%، ثم عاودت الارتفاع تدريجياً ولكن ببطء في الأعوام التالية حتى بلغت ١٦.٧% في عام ٢٠١٠. والجدير ذكره: أن نوعية الوديعة تؤثر في نوعية القرض الذي يقدمه المصرف، فارتفاع نسبة الودائع الجارية إلى الودائع لأجل وودائع التوفير تحد من قدرة المصرف على منح القروض طويلة الأجل التي تحتاجها

المشاريع الاستثمارية الضخمة ومشاريع البنية التحتية الأساسية ويبين الجدول التالي أن المصارف السورية ليست بعيدة عن هذا المأزق

جدول(٢): توزيع الودائع المصرفية حسب نوع الوديعة ونسبتها المئوية الوحدة : مليون ل.س

العام	الودائع حسب النوع						المجموع
	ودائع تحت الطلب	النسبة المئوية	ودائع لأجل	النسبة المئوية	ودائع التوفير	النسبة المئوية	
٢٠٠٤	٣١٣٣٨٨	%٤٧	٤٩٨٣٢	%٧	٣٠٦٤٤١	%٤٦	٦٦٩٦٦١
٢٠٠٥	٣٦٥٦٠٣	%٥٠	٩٥٧٣٠	%١٣	٢٧٦٩٢٠	%٣٧	٧٣٣٢٥٣
٢٠٠٦	٣٥٩٩٦٥	%٤٥	٢٠٦١٦٨	%٢٥	٢٣٨٣٢٤	%٣٠	٨٠٤٤٥٧
٢٠٠٧	٤١٨٣٩٣	%٤٥	٢٧١٧١٥	%٣٠	٢٣٤٣٤٠	%٢٥	٩٢٤٤٤٨
٢٠٠٨	٤٨٧١٩٦	%٤٦	٣٤٤٦٩٢	%٣٢	٢٣٧٤٩٦	%٢٢	١٠٦٩٣٨٤
٢٠٠٩	٥٢٢٤٠٣	%٤٤	٤٢١٧٦٨	%٣٥	٢٥٦١٥٤	%٢١	١٢٠٠٣٢٥
٢٠١٠	٦٢٧٢٠٢	%٤٥	٥٠٣٤٥٦	%٣٦	٢٦٩٩٦٢	%١٩	١٤٠٠٦٢١

المصدر : النشرات الربعية الصادرة عن مصرف سورية المركزي للأعوام المذكورة

ملاحظة: تم أخذ البيانات من عام ٢٠٠٤ كونه العام الذي بدأت المصارف الخاصة بالعمل بالسوق السورية.

نلاحظ من الجدول(٢) أعلاه أن الودائع الجارية تملك الحصة الأعلى من الودائع المصرفية بنسبة بلغت بالمتوسط ٤٦% أي مايقارب نصف ماتملكه المصارف من الودائع، تليها ودائع التوفير بنسبة ٢٩%بالمتوسط، وأخيراً ودائع لأجل بنسبة ٢٥%، وفي الوقت الذي حافظت به ودائع تحت الطلب على نسبة ثابتة تقريباً خلال فترة الدراسة، نجد أن ودائع التوفير كانت تتناقص تدريجياً من ٤٦% في عام ٢٠٠٤ حتى بلغت ١٩% عام ٢٠١٠ لحساب زيادة حصة الودائع لأجل وهذه خطوة جيدة كون الودائع لأجل تعني قدرة أكبر على منح الائتمان طويل الأجل الضروري لمشروعات التنمية، إلا أن المطلوب حقيقة هو زيادة هذه النسبة على حساب الودائع الجارية التي لايُمكَن ارتفاع حصتها إلى إجمالي ودائع المصارف إلا من تقديم القروض قصيرة الأجل التي تتناسب مع طبيعة هذه الودائع ذات الحركة المستمرة وهذا السبب كون معظم القروض التي تقدمها مصارفنا هي قروض استهلاكية لشراء سلع أو سيارات أو عقارات.

٢- دور المصارف في منح القروض والسلف: سبق وأن بين البحث الدور الكبير الذي يلعبه الائتمان في الاقتصاد الوطني، وتساهم القروض في الناتج المحلي الإجمالي بطرق عدة[٨٠]: فهذه القروض تساهم في زيادة الانتاج، وبالتالي تحقيق الأرباح التي تشكل جزءاً من الناتج، فضلاً عن أن العمولات والفوائد التي يجنيها المصرف تشكل جزءاً من الدخل القومي، وعندما توجه هذه القروض باتجاه المشاريع الصناعية ومشاريع البنية التحتية فإنها تحقق دخلاً كبيراً لكافة الفعاليات يساهم بشكل كبير في تكوين الناتج، وفي سورية قامت المصارف المحلية بتقديم القروض للقطاعات الاقتصادية خلال فترة الدراسة على الشكل التالي:

[٨٠] علي كنعان: النظام النقدي والمصرفي السوري: دار الرضا للنشر، دمشق، سورية، ٢٠٠٠، ص٨٧.

جدول(٣): توزيع قروض المصارف المحلية حسب القطاعات (٢٠٠٠-٢٠١٠) الوحدة: مليون ل.س

العام	الزراعة	الصناعة والتعدين	الانشاءات العقارية	تجارة جملة ومفرق	خدمات أخرى	مجموع التسليفات
٢٠٠٠	٢٣٢٥٣	٦٤٣٧	٢٤٩٧١	١٩١٢٨٥	١٨٠٢١	٢٦٣٩٦٧
٢٠٠١	٤٧٥٠٢	٨٣٣٣	٢٦١٨٧	١٦٨٩٨٠	١٨٧٥٥	٢٦٩٧٥٧
٢٠٠٢	٦٠٩٢١	٩٦٢٧	٢٩٥٢٩	١٢٥٩٥٦	١٩٥٤١	٢٤٥٥٧٤
٢٠٠٣	٨٢٤٤٧	١٩٨٤	٣٥١٣٦	١٢٤٨٧٩	٢٤٦٦٨	٢٨٦٩٧
٢٠٠٤	٨٥٣٩٦	٢٦٠٥٢	٤٧٣٨٤	١٤٢٤٦٠	٢٨٨٠٨	٣٣٠.١
٢٠٠٥	٨٠٤٢٤	٢٩٩٣٧	٦٤٢٣٧	١٧٧٢٤٧	٦٩٨٧٨	٤٢١٧٢٣
٢٠٠٦	٨٢٠٣٩	٣٩٧٧٧	٧٠٩٧٤	٢١٣٨٤٤	٨٤٨٨٧	٤٩١٥٢١
٢٠٠٧	٩٨٣٢٦	٣٣٦٦٧	٩١٢٨٧	٣١٠٦٢١	٩٩٤٨٥	٦٣٣٣٨٦
٢٠٠٨	٩٦٢٨٦	٤٥٠٩٠	١١٣٢٦٠	٤٩٠٩٠١	١٢٤٧٥٩	٨٧٠٢٩٦
٢٠٠٩	١٩٩٣٤٢	٧٨٤٠٦	١٤٢٥٩٧	٤٥١٨٨٢	١٥١٥١٩	١٠٢٣٧٤٦
٢٠١٠	١٤٧٨٦٠	١٠١٩٨٠	١٧٧٠٤٠	٥٧٧٣٨٦	٢٠٧٧٢٥	١٢١١٩٩١

المصدر: النشرات الربعية الصادرة عن مصرف سورية المركزي.

بالنسبة المئوية لسهولة التحليل نجد مايلي:

نلاحظ من خلال الجدول (٤) أن قطاع الصناعة والتعدين يملك الحصة الأدنى من إجمالي القروض المقدمة من مصارفنا المحلية رغم أنه أساس عملية التنمية الاقتصادية، إذ لم تتجاوز نسبة القروض الممنوحة لهذا القطاع في أحسن الأحوال ٨% من إجمالي القروض الممنوحة، والتي كانت بالمتوسط خلال فترة الدراسة أقل من ٦% وهي نسبة متدنية جداً بالنسبة لدولة نامية تحتاج المشاريع الصناعية ومشاريع البنية التحتية للنهوض بعملية التنمية، ونلاحظ أن الحصة الأكبر من القروض المصرفية كانت لقطاع تجارة الجملة والمفرق، فبلغت٧٢% عام٢٠٠٠ وهي بالمتوسط٥٠.٥%، أي أن نصف القروض الممنوحة بالمتوسط كانت لقطاع التجارة والنصف الآخر لبقية القطاعات، مما يثبت ماورد أعلاه بأن مصارفنا المحلية اتجهت نحو التمويل قصير الأجل الذي غالباً ما يكون استهلاكياً مدفوعة بنوعية الودائع الموجودة لديها التي حققت الودائع الجارية النسبة الأكبر منها، والتي لاتمكن من منح قروض المشاريع الصناعية الضخمة التي تصل فترة سدادها إلى ١٠ أو ١٥ سنة، وهذا يحد بشكل كبير من قدرة المصارف على أداء دورها المنشود في دعم عملية التنمية.

جدول(٤): توزيع قروض المصارف المحلية حسب القطاعات /نسبة مئوية/ :

العام	الزراعة	صناعة وتعدين	إنشاءات عقارية	تجارة جملة ومفرق	خدمات أخرى	مجموع التسليفات
٢٠٠٠	%٩	%٣	%٩	%٧٢	%٧	%١٠٠
٢٠٠١	%١٨	%٣	%٨	%٦٣	%٨	%١٠٠
٢٠٠٢	%٢٥	%٤	%١٢	%٥١	%٨	%١٠٠
٢٠٠٣	%٢٩	%٧	%١٢	%٤٤	%٨	%١٠٠
٢٠٠٤	%٢٦	%٨	%١٤	%٤٣	%٩	%١٠٠
٢٠٠٥	%١٩	%٧	%١٥	%٤٢	%١٧	%١٠٠
٢٠٠٦	%١٧	%٨	%١٤	%٤٤	%١٧	%١٠٠
٢٠٠٧	%١٦	%٥	%١٤	%٤٩	%١٦	%١٠٠
٢٠٠٨	%١١	%٥	%١٤	%٥٦	%١٤	%١٠٠
٢٠٠٩	%١٩	%٨	%١٤	%٤٤	%١٥	%١٠٠
٢٠١٠	%١٢	%٨	%١٥	%٤٨	%١٧	%١٠٠

المصدر: النشرات الربعية الصادرة عن مصرف سورية المركزي.

إذ أن أكثر من نصف مدخراتها تذهب لتمويل الاستهلاك بدلاً من الاستثمار، وتنعكس سلباً على عملية التنمية، بل وقد تتسبب بشكل أو بآخر بدعم الموجات التضخمية في الاقتصاد. وهنا يبرز دور المصرف المركزي الذي ينبغي أن يصدر توجيهات للمصارف بوضع برامج لجذب الادخارات نحو الودائع لأجل ورفع الفوائد المقدمة على هذا النوع من الودائع، وفي حال عجز مصرف عن تمويل مشروع صناعي استراتيجي لضخامة التمويل المطلوب الذي يتجاوز الحدود المسموح بها ضمن السياسة الائتمانية، عندئذٍ يجب التوجه نحو قروض التجمع البنكي التي تساهم بها مجموعة من البنوك الحكومية والخاصة، التقليدية والإسلامية، بغية تجاوز العقبات التي تواجه تمويل هذا النوع من المشاريع الضخمة الضرورية للاقتصاد والتي تقود إلى زيادة الانتاج وتشغيل الشباب وتحقيق فوائض تساهم في زيادة الناتج المحلي الاجمالي الذي ينعكس إيجاباً على رفع المستوى المعاشي للمواطنين.

٣- دراسة انتشار الخدمات المصرفية:

أكدت المدرسة الهيكلية[٨١] أن الذي يؤثر إيجاباً في حجم الادخارات، الاستثمارات ومن ثمّ التنمية الاقتصادية، هو انتشار المؤسسات المالية على امتداد الرقعة الجغرافية للبلد، لذلك فإن لانتشار الفروع المصرفية أهمية اقتصادية كبيرة تتمثل بإتساع فرص الحصول على موارد مالية معطلة، التوسع في استخدام المصارف التجارية لأموالها، ورفع إيرادات هذه المصارف عن طريق الخدمات المصرفية المقدمة لأكبر عدد من السكان. والنسبة المعيارية في هذا المضمار هي فرع واحد لكل ١٠ آلاف شخص[٨٢] إلا أنها تتجاوز آلاف أو مئات آلاف الأشخاص في البلدان النامية، في حين لا تتجاوز حصة الفرع الواحد ٦ آلاف نسمة في الولايات المتحدة الأمريكية.

[79] Goldsmith, Raymond W .(1969): financial structure and development. New Haven, CT: Yale university press, p:42.

[٨٢] صالح مفتاح: النقود والسياسة النقدية (المفهوم، الاهداف، الادوات)، دار الفجر للنشر، القاهرة، مصر،٢٠٠٥، ص١٨٥.

وهنالك مؤشر آخر مشابه هو مؤشر الكثافة المصرفية الذي يقوم باحتساب عدد الفروع لكل عشرة آلاف شخص وفق القانون[٨٣]: الكثافة المصرفية = (عدد الفروع/ عدد السكان) x ١٠٠٠٠

فإذا كان يساوي واحد فهو العدد المثالي للتوزيع[٨٤]، أما إذا كان أكبر من واحد فيعني انتشاراً جيداً للفروع المصرفية والعكس في حال كان أقل من واحد.

فموقع المصرف التجاري وعدد فروعه وانتشاره الجغرافي يؤثر في جذب المودعين، وعادة ما تتأثر رغبة الفرد الادخارية عن طريق الايداع المصرفي عندما يكون المصرف قريباً من مسكنه أو موقع عمله، كما تساهم متغيرات عدة في زيادة تأثير الموقع مثل: التغير في عدد السكان وزيادة الازدحام والدخول السهل للمصرف، الأمر الذي يحتم على المصارف التحرك نحو مواقع وجود الأفراد بدل توزعها التقليدي في أماكن معينة، وإنشاء شبكة فروع لزيادة أرصدة ودائعها واجتذاب المدخرات.

نلاحظ من الجدول أدناه أن الانتشار المصرفي في سورية مازال ضعيفاً، فقد بلغ فرعاً مصرفياً لكل ٤٩ ألف شخص تقريباً في عام ٢٠١٠، ولم تتجاوز الكثافة المصرفية ٠.٢ لنفس العام في حين تتجاوز الواحد في لبنان والبحرين والإمارات، وبين ٠.٦-١ في كل من الأردن وقطر والكويت، و٠.٣-٠.٥ في كل من المغرب وليبيا والجزائر[٨٥]، مما يضع على عاتق المصارف مهمة زيادة عدد فروعها وتوزعها الجغرافي لتحقيق الأهداف المذكورة أعلاه.

جدول(٥): الكثافة المصرفية للمصارف المحلية في سورية (٢٠٠٠-٢٠١٠):

العام	عدد السكان	عدد الفروع المصرفية	عدد السكان لكل فرع	الكثافة المصرفية(بالعشرة آلاف)
٢٠٠٠	١٦٣٢٠٠٠٠	٢٥١	٦٥٠٢٠	٠.١٥
٢٠٠١	١٦٧٢٠٠٠٠	٢٧٠	٦١٩٢٦	٠.١٦
٢٠٠٢	١٧١٣٠٠٠٠	٢٦٥	٦٤٦٤٢	٠.١٥
٢٠٠٣	١٧٥٥٠٠٠٠	٢٧٢	٦٤٥٢٢	٠.١٥
٢٠٠٤	١٧٩٢١٠٠٠	٢٨٢	٦٣٥٥٠	٠.١٥
٢٠٠٥	١٨٢٦٩٠٠٠	٣٠١	٦٠٦٩٤	٠.١٦
٢٠٠٦	١٨٧١٧٠٠٠	٣٢١	٥٨٣٠٨	٠.١٧
٢٠٠٧	١٩٤٠٥٠٠٠	٣٤٨	٥٥٧٦١	٠.١٨
٢٠٠٨	١٩٨٨٠٠٠٠	٣٧٤	٥٣١٥٥	٠.١٩
٢٠٠٩	٢٠٣٦٧٠٠٠	٤٤٣	٤٥٩٧٥	٠.٢٢
٢٠١٠	٢٤٥٠٤٠٠٠	٥٠١	٤٨٩١٠	٠.٢٠

المصدر: النشرات الربعية الصادرة عن مصرف سورية المركزي، النسب إعداد الطالبة.

[٨٣] جميل سالم الزيدانين: أساسيات في الجهاز المالي، المنظور العملي، دار وائل للطباعة والنشر، ط١، عمان، الاردن، ١٩٩٩، ص١٢٤.
[٨٤] ناجي التويني: الاصلاح المصرفي، إصدارات جسر التنمية، العدد(١٧)، ٢٠٠٣، موجود على الموقع الالكتروني:
www.Arad-api,org,develop-1htm
[٨٥] نفس المرجع السابق .

٤- دراسة أثر الجهاز المصرفي في الحياه الاقتصادية:

تتألف الكتلة النقدية m2 من الكتلة النقدية m1 (وهي النقود المتداولة والودائع تحت الطلب) مضافاً إليها شبه النقد الذي يضم ودائع لأجل وودائع التوفير والودائع بالعملات الاجنبية بالإضافة إلى التأمينات لقاء عمليات الاستيراد، وقدرة البنك المركزي على التحكم بحجم الكتلة النقدية(عرض النقد) يعني التحكم بمتغيرات القرار الاقتصادي وضبطها، ففي أوقات الانكماش زيادة عرض النقد تخفض أسعار الفائدة التي تحفز الطلب على الاستثمار مما يعني زيادة التشغيل وتخفيض البطالة وزيادة الطلب بفعل الأجور المدفوعة والطلب على المواد الأولية، وارتفاع الطلب(بشقيه الاستهلاكي والاستثماري) يرفع من مستوى الطلب الكلي الأمر الذي يزيد الإنتاج لتلبية هذا الطلب مما يسهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي، والعكس أوقات التضخم: تخفيض عرض النقد يعني امتصاص السيولة الزائدة في الاقتصاد وبالتالي ميل الأسعار تجاه الانخفاض. وسنقوم بدراسة أثر الجهاز المصرفي في الحياة الاقتصادية من خلال ثلاثة مؤشرات:

أ- تركيب عرض النقد: يمكن تقييم تقدم أو تخلف اقتصاد ما نسبياً من خلال تركيب عرض النقد فيه[٨٦] فارتفاع نسبة الودائع وشبه النقد إلى عرض النقد m2 مقارنة بنسبة النقود المتداولة إليه تمكن البنك المركزي من التحكم بعرض النقد وبالتالي القدرة على ضبط الأوضاع النقدية وضمان سرعة الاستجابة لأهداف السياسة النقدية خاصة أوقات الأزمات، على عكس الحال فيما لو ارتفعت نسبة النقود المتداولة خارج الجهاز المصرفي إلى m2 .

ومن خلال الجدول(٦) نلاحظ الانخفاض التدريجي في نسبة النقود المتداولة إلى عرض النقد m2 على طول فترة الدراسة من ٣٥% عام ٢٠٠٠ إلى ٢٧% عام ٢٠١٠، وعلى العكس كانت نسبة الودائع وشبه النقد في ارتفاع تدريجي حيث بلغت ٧٣% من عرض النقد في عام ٢٠١٠ بعد أن كانت ٦٥% عام ٢٠٠٠ مما يعكس تحسن أداء المصارف العاملة تدريجياً وارتفاع قدرتها على تعبئة الودائع، لكن هذه النسبة ما تزال بعيدة عن ما هو قائم في الدول المتقدمة، إذ لا تتجاوز نسبة النقود المتداولة ١٥% من مجموع عرض النقدm2 تاركة ٨٥% للودائع وشبه النقد[٨٧]

الجدول(٦): عرض النقد في سورية (٢٠٠٠-٢٠١٠) بالمليون

العام	عرض النقد m2(١)	عرض النقد m1		شبه النقد(٤)	١/٢ %	١/٤+٣ %
		النقود المتداولة(٢)	ودائع تحت الطلب(٣)			
2000	٥٨٦١٦٣	٢٠٣٨٨١	١٦٤٨٠٧	٢١٧٤٧٦	٣٥	٦٥
2001	٧٣٠٣٩٤	٢٢٩٢٩٤	١٩٠٦٤٥	٣١٠٤٥٤	٣١	٦٩
2002	٨٧٥٤٢٧	٢٥٨٣٧٤	٢٤٤٦٥٦	٣٧٢٣٩٧	٣٠	٧١
2003	٩٤٦٧٥٦	٢٨٤٩٩٩	٢٦٥٣١٧	٣٩٦٤٤٠	٣٠	٧٠
2004	١٠٧٣٥٥٠	٣٣٢٦٥٩	٢٧٨٢٠١	٤٦٢٦٩١	٣١	٦٩
2005	١٢٠٠٦٩٢	٣٨٤٧٢٩	٣١٢٩٧١	٥٠٢٩٩٢	٣٢	٦٨
2006	١٣١٠٦٩٤	٣٩٩١٦٧	٢٨٨٢٧٢	٦٢٣٢٥٦	٣١	٦٩
2007	١٤٧٢٦٠٨	٤٢٢٣٦٥	٣٠٩٣٠٤	٧٤٠٩٤٠	٢٩	٧١
2008	١٦٥٦١٠٠	٤٦٨٨١٥	٣٥٨٤٤٥	٨٢٨٨٤٠	٢٨	٧٢
2009	١٨١٠٧٣٤	٤٩٢٩٥٢	٤٢٣٠٦٦	٨٩٤٧١٧	٢٧	٧٣
2010	٢٠٤١٠٤٠	٥٤٠٢٤٦	٥٢٣٢٦٣	٩٧٧٥٣٠	٢٧	٧٣

[٨٦] عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسى: النقود والمصارف والأسواق المالية، ط١، دار الحامد للنشر، عمان، ٢٠٠٤، ص٤٠٣.
[٨٧] نفس المرجع السابق ص٤٠٢.

ب–نسبة مطاليب الجهاز المصرفي إلى الناتج المحلي الإجمالي:

تتمثل مطاليب الجهاز المصرفي بالودائع بأنواعها المختلفة، وارتفاع نسبة هذه الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي دليل على قدرة الجهاز المصرفي على المساهمة الفعالة في الناتج من خلال توجيه هذه الودائع نحو قنوات الائتمان خاصة الاستثمارية منها بما يرفع من حجم الاستثمار وبالتالي يزيد من حجم الناتج المحلي الاجمالي ويدعم عملية التنمية الاقتصادية من جهة، ومؤشر على درجة استخدام التمويل الذاتي في الاقتصاد الوطني[٨٨]من جهة ثانية، ومن خلال الجدول(٧) نلاحظ أن نسبة الودائع وشبه النقد إلى الناتج المحلي الاجمالي بلغت ٤٢% عام ٢٠٠٠ وظلت بارتفاع مستمر حتى عام ٢٠٠٣ حيث بلغت ٦٢% وهي أعلى نسبة خلال فترة الدراسة، بدأت بعدها بالتراجع التدريجي ووفق معدلات متذبذبة كما هو واضح في الجدول حتى بلغت ٥٤% آخر فترة الدراسة وتعتبر هذه النسبة ضعيفة إذا ما قورنت مع نسبة الودائع وشبه النقد إلى الناتج المحلي الاجمالي في دولة مجاورة كالأردن، إذ بلغت عام ٢٠٠٦ (١٢٠%)[٨٩] مما يدل على سبق القطاع المصرفي فيها بالمقارنة مع تواضعه في سورية، إذ لم تتجاوز نسبة الودائع وشبه النقد إلى الناتج المحلي الاجمالي الـ٥٤% في هذا العام.

جدول(٧): مطاليب الجهاز المصرفي والناتج المحلي الاجمالي في سورية(٢٠٠٠–٢٠١٠) بالمليون

العام	الودائع وشبه النقد(١)	معدل النمو	الناتج المحلي الاجمالي(٢)	معدل النمو	%(٢)/(١)
٢٠٠٠	٣٨٢٢٨٣	.....	٩٠٣٩٤٤	.....	٤٢
٢٠٠١	٥٠١٠٩٩	٣١	٩٧٤٠٠٨	٨	٥٢
٢٠٠٢	٦١٧٠٥٣	٢٣	١٠١٦٥١٩	٤	٦١
٢٠٠٣	٦٦١٧٥٧	٧	١٠٦٧٢٦٥	٥	٦٢
٢٠٠٤	٧٤٠٨٩٢	١٢	١٢٦٣١٣٩	١٨	٥٩
٢٠٠٥	٨١٥٩٦٣	١٠	١٤٩٣٧٦٦	١٨	٥٥
٢٠٠٦	٩١١٥٢٨	١٢	١٦٩٨٤٨٠	١٤	٥٤
٢٠٠٧	١٠٥٠٢٤٤	١٥	٢٠١٩٨١٠	١٩	٥٢
٢٠٠٨	١١٨٧٢٨٥	١٣	٢٤٤٥٠٦٠	٢١	٤٩
٢٠٠٩	١٣١٧٧٨٣	١١	٢٥١٩١٥١	٣	٥٢
٢٠١٠	١٥٠٠٧٩٣	١٤	٢٧٩١٧٧٥	١١	٥٤

المصدر: النشرات الربعية الصادرة عن مصرف سورية المركزي، النسب إعداد الطالبة

ج– درجة العمق المالي:

تعتبر درجة العمق المالي(عرض النقدm2/ الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية)[٩٠] من المؤشرات المهمة أيضاً على قدرة الجهاز المصرفي على دعم عملية التطور المالي والنقدي وأثرها الايجابي على عملية االتنمية الاقتصادية، فكلما ارتفعت نسبة العمق المالي كلما استفاد الاقتصاد من ميزة نقل القرار النقدي من السلطة النقدية ممثلة

[٨٨] حمزة محمود الزبيدي، إدارة المصارف –استراتيجية تعبئة الموارد وتقديم الائتمان –مؤسسة الوراق، عمان،٢٠٠٠، ص١٤١-١٤٤.

[٨٩] النشرة الاحصائية للبنك المركزي الاردني لعام ٢٠٠٦ تجدها على الموقع الالكتروني : www.cbj.gov.jo.com

[٩٠] علي حسين: موائمة السياسة النقدية مع برنامج التصحيح الاقتصادي في الأردن، مجلة تنمية الرافدين، جامعة الموصل، كلية الاقتصاد، العدد٢٤، ٢٠٠٢، ص١٨١.

بالبنك المركزي إلى مختلف خلايا الاقتصاد وبما يعزز فعالية السياسة النقدية المرتبطة بدرجة العمق المالي[٩١]. ومن خلال الجدول(٨) نلاحظ:

جدول(٨): العمق المالي في سورية (٢٠٠٠-٢٠١٠) بالمليون

الأعوام	عرض النقودm2 (١)	الناج المحلي الاجمالي (٢)	(١) / (٢)
2000	٥٨٦١٦٣	٩٠٣٩٤٤	٦٥
2001	٧٣٠٣٩٤	٩٧٤٠٠٨	٧٥
2002	٨٧٥٤٢٧	١٠١٦٥١٩	٨٦
2003	٩٤٦٧٥٦	١٠٦٧٢٦٥	٨٩
2004	١٠٧٣٥٥٠	١٢٦٣١٣٩	٨٥
2005	١٢٠٠٦٩٢	١٤٩٣٧٦٦	٨٠
2006	١٣١٠٦٩٤	١٦٩٨٤٨٠	٧٧
2007	١٤٧٢٦٠٨	٢٠١٩٨١٠	٧٣
2008	١٦٥٦١٠٠	٢٤٤٥٠٦٠	٦٨
2009	١٨١٠٧٣٤	٢٥١٩١٥١	٧٢
2010	٢٠٤١٠٤٠	٢٧٩١٧٧٥	٧٣

المصدر: النشرات الربعية الصادرة عن مصرف سورية المركزي، النسب إعداد الطالبة

تمتع الاقتصاد السوري بعمق مالي نسبته٦٥% عام ٢٠٠٠ ارتفع تدريجياً حتى بلغ ٨٩% عام ٢٠٠٣ وهي أعلى نسبة خلال فترة الدراسة نتيجة نمو عرض النقد بمعدلات أعلى من معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي، انخفض بعد ذلك تدريجياً حتى بلغ ٦٨% عام ٢٠٠٨ نتيجة التضخم الكبير هذا العام بعد رفع أسعار أهم المنتجات البترولية وسحب جزء كبير من المدخرات للحاق بارتفاع الأسعار وخروج جزء غير قليل من السيولة خارج القطر، تحسنت بعد ذلك نسبة العمق المالي لتبلغ ٧٣% نتيجة الاستقرار النسبي في نهاية فترة الدراسة، وما زالت هذه النسبة ضعيفة بالمقارنة مع ما هو سائد في دولة مجاورة كالأردن، إذ بلغت نسبة العمق المالي فيها ١٤٠% عام٢٠٠٦[٩٢] في حين لم تتجاوز الـ٧٧% في سورية.

من خلال تحليل دور المصارف السورية في تعبئة المدخرات وتقديم القروض ، ومن خلال دراسة انتشار الخدمات المصرفية وتحليل درجة مساهمة الجهاز المصرفي في الحياة الاقتصادية والنقدية تبين عدم قدرة الخطة الخمسية العاشرة على بلوغ الأهداف التي رسمتها لتطوير النظام المصرفي ورفع قدرته على المساهمة بعملية التنمية لنهاية عام ٢٠١٠، دخلت بعدها البلاد بحالة حرب كانت الأولوية خلالها للحفاظ على مقومات الدولة بغض النظر عن أي أهداف أخرى، نستنتج بالتالي ضعف مساهمة المصارف العاملة في السوق السورية في عملية التنمية لغاية اليوم، **وهذا يعني صحة الفرضية الثانية: " لا يقوم التمويل المصرفي بدوره المنتظر في عملية التنمية الاقتصادية في سورية".**

[٩١] محمد سعيد النابلسي: السياسة المالية والنقدية ووقعها على البنية التحتية المالية، بحوث ومناقشات ندوة الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، عمان، ١٩٩٧، ص٤٥.

[٩٢] النشرة الاحصائية للبنك المركزي الاردني، مرجع سابق.

-المطلب الرابع: القروض المتعثرة : أبرز تحديات التمويل المصرفي بعد بداية الحرب في سورية:

تواجه مصارفنا المحلية تحديات عظمى أثناء سعيها لأداء وظيفتها الأهم بتقديم الائتمان وتمويل المشاريع الاقتصادية وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك على المستويين المحلي والدولي، أبرزها: مخاطر عملية التمويل في ظل تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية، تحدي انخفاض الكفاءات المصرفية المحلية في ظل المنافسة العالمية، التحديات المرتبطة بعمليات غسيل الأموال وتمويل الارهاب، تحدي درجة التطور التكنولوجي وأثره في تطوير الخدمات المصرفية ورفع مستوى الأداء، تحدي الإبداع والابتكار المالي في ظل سوق نامية للأوراق المالية، فضلاً عن تحدي تطبيق المعايير المصرفية الدولية، إلا أن التحدي الأخطر على الاطلاق اليوم والذي أفرزته الحرب الكونية على سورية هو ارتفاع نسب التعثر المصرفي و ازدياد حجم محفظة القروض المتعثرة، التي تحد من قدرة المصارف على التوسع في منح الائتمان وتمويل المشاريع الرابحة والمشاريع التنموية والعملاء ذوي الجدارة الائتمانية الجيدة، نتيجة شح السيولة الذي يتسبب به هذا النوع من القروض الرديئة كما بينت الدراسة في المبحث الأول. وقد أفرزت الحرب على سورية تحديات حقيقية ذات خصوصية بالتزامن مع العقوبات الاقتصادية التي فرضتها العديد من الدول بغية تقييد عمل المصرف المركزي والقطاع المصرفي عموماً وشل حركة الاقتصاد من الداخل، وتعالت الأصوات وضجت الصحف ووسائل الاعلام بعد مرور العام الأول على الأزمة بارتفاع شديد وغير مسبوق بمحفظة القروض المتعثرة لدى المصارف السورية، حيث قُدر أن[٩٣] مجمل القروض المتعثرة بلغ (٢٣٣.٩) مليار ل.س حتى تاريخ ٢٠١٣/٦/٣٠ وأُرجِعَت أسباب التعثر إلى أن أصحاب الملاءة المالية والنفوذ الاقتصادي لا يُطالبون بضمانات أو رهون على قروضهم الكبرى وهذا مايجعل موقف المصارف الخاصة تحديداً ضعيفاً في معركة تحصيل ديونها المتعثرة من عملائها المدللين، واعتُبرت مسألة القروض المتعثرة نتيجة طبيعية لظاهرة الانفلات المالي والنقدي الناجم عن السياسات الليبرالية المطبقة باعتبار أن إقراض كبار قوى السوق السورية بمبالغ كبرى بلا ضمانات جدية هو تفريط من المصارف بأموال عامة، وأن القطاع المصرفي السوري قد تم تحويله إلى مركز لتجميع المدخرات وإقراضها بما يحقق الكسب السريع لكبار قوى السوق.

فماهو الحجم الحقيقي الذي بلغته محفظة القروض المتعثرة في مصارفنا المحلية أثناء الأزمة؟ وهل هذه المشكلة جديدة على نظامنا المصرفي؟ وماهي أسبابها؟ الإجابة على هذه التساؤلات تحتاج رؤيا تحليلية معمقة سيتناولها الفصل التالي.

[٩٣] جريدة قاسيون: القروض المتعثرة أكبر من تسريبات الجهات المختصة، الاحد ٢٢ كانون الاول ٢٠١٣، العدد ٦٣٣.

خلاصة:

الجانب النظري ليس استعراضاً للقدرة الأكاديمية بقدر ماهو فهم لدور النظرية الاقتصادية في تصميم الإطار الذي يحدد الاستراتيجية الأمثل والخيار العملي الأنسب للتعامل مع المشكلة المطروحة، فبرهن الفصل بدايةً– من خلال تناول أبرز تجارب الدول العالمية– كيف أدى إهمال قواعد إدارة مخاطر الائتمان إلى تفاقم مشكلة القروض المتعثرة في العديد من دول العالم، حيث قادت إلى إضعاف النمو الاقتصادي وعرقلة التنمية الاقتصادية في الاقتصادات النامية، وإلى خسائر جسيمة على مستوى النظام المالي انتهت غالباً إلى أزمة مالية واقتصادية في الاقتصادات المتقدمة، ثم بيَن كيف شكلت القروض المتعثرة التربة الخصبة والبيئة الحاضنة لحدوث الأزمة المالية عام ٢٠٠٨، في حين كونت العولمة المناخ الملائم لانتقال العدوى إلى البلدان الأخرى من خلال فيروس المشتقات المالية الذي أكد أن أحد الدروس الاقتصادية التي لم تتعلم منها لا الشعوب ولا الحكومات ولا واضعي السياسات الاقتصادية لغاية الآن وعلى مستوى العالم هو: ضرورة توخي الحذر الشديد في التعامل مع كل ماهو جديد ومبتكر في المسائل المتعلقة بالنقود وبوجه عام: ميدان المال، بعد أن تسببت الأزمة المالية العالمية الأخيرة بموجة مدمرة للاقتصاد العالمي برهنت كيف حمل النظام الاقتصادي الرأسمالي منذ ظهوره الأزمة تلو الأخرى، رغم محاولات رواده في كل مرة تعديله وتطويره لضمان استمراره، وتدخل الدولة في كل مرة لإجراء الإصلاحات المطلوبة لبقائه رغم أنه منذ ولادته أعطى دوراً سلبياً للدولة في التدخل في الحياة الاقتصادية. وفي سورية تبين أن تبني اقتصاد السوق لم يفلح حتى اليوم بحل المشكلات التي يعاني منها الاقتصاد السوري وفي مقدمتها المشاكل الهيكلية للنظام المصرفي الذي عجز عن استقطاب الودائع الإدخارية طويلة الأجل لحساب سيطرة الودائع الجارية مما أثر على نوعية القروض التي جاءت بمعظمها استهلاكية، وانخفضت حصة قطاع الصناعة والتعدين من إجمالي التسهيلات المصرفية لصالح قطاع التجارة والتجزئة الذي استأثر بأكثر من نصف قيمة التسهيلات الممنوحة خلال الفترة مابين(٢٠٠١–٢٠١٠) وهذا لا يخدم التنمية، ومازال الانتشار المصرفي ضعيفاً في سورية بالمقارنة مع دول الجوار وهذا يعني انخفاض الادخار والاستثمار وانعكاس ذلك سلباً على التنمية المستهدفة، وعلى الصعيد النقدي: تبين أن نسبة الودائع وشبه النقد إلى إجمالي الكتلة النقدية m2 ماتزال بعيدة عن النسبة المعيارية وهذا يعني ضعف قدرة المصرف المركزي على التحكم بعرض النقد وبالتالي ضبط الأوضاع النقدية وضمان سرعة الاستجابة لأهداف السياسة النقدية خاصة أوقات الأزمات، فضلاً عن ضعف نسبة مطاليب الجهاز المصرفي إلى الناتج المحلي الإجمالي وهذا يعني ضعف التمويل الذاتي في الاقتصاد الوطني وضعف مساهمة الجهاز المصرفي بالناتج المحلي الإجمالي، وبرهن التحليل أيضاً ضعف نسبة العمق المالي في سورية لغاية عام ٢٠١٠، وهذا يعني فشل الخطة الخمسية العاشرة في بلوغ أهدافها المذكورة على صعيد الجهاز المصرفي لغاية عام٢٠١٠ وضعف مساهمة التمويل المصرفي بعملية التنمية الاقتصادية بالإضافة لتعدد التحديات التي يواجهها وأخطرها تحدي القروض المتعثرة الذي أفرزته الأزمة الذي سنتناوله في الفصل التالي.

الفصل الثالث

إدارة مخاطر الائتمان المصرفي ومشكلة القروض المتعثرة

تطورت المخاطر بتطور حياة الإنسان من مخاطر البرد والجوع وكوارث الطبيعة التي رافقت حياته البدائية، إلى مخاطر الضياع والتلف والسرقة والسطو التي رافقت ظهور الملكية، ثم المجاعات والأوبئة والحروب التي ظهرت مع تشكل المدن، وصولاً إلى ما نحن عليه من تقدم صناعي وثورة تكنولوجية أفرزت أيضاً مخاطر جديدة لم تكن معروفة حتى الجيل السابق، كمخاطر التلوث البيئي وانعكاساتها على حياه الكوكب، مخاطر تعطل الأنظمة الالكترونية وما قد ينجم عنها من تعطيل خطير للمؤسسات والهيئات التي تديرها، مخاطر السرقة والاحتيال والتزوير، مخاطر الإرهاب وإزهاقه مزيداً من حياه البشر، مخاطر الأشعة النووية والحروب والدمار فضلاً عن استمرار أخطار الطبيعة من أعاصير وزلازل وفيضانات.

وبالطبع أثرت هذه المخاطر وتؤثر على مجمل الحياة بأنشطتها المختلفة بما فيها الأعمال التجارية ورموزها من شركات ومؤسسات سعت إلى تخفيض الخسائر التي قد تلحق بها جرَاء تهديدات هذه المخاطر من خلال التأمين بالدرجة الأولى الذي ظل المنهج المفضل للتعامل مع المخاطر حتى أوائل الخمسينات من القرن الماضي[1]، حيث بدأ يتبلور مصطلح " إدارة المخاطر" الذي استمد جذوره من شراء التأمين المؤسسي، فحدث الانتقال من إدارة التأمين إلى إدارة المخاطر عبر فترة من الوقت وبشكل مواز للتطور الأكاديمي لعلم إدارة المخاطر، إذ تبين لمدراء الشركات آنذاك أن المنهج الأكثر كفاءة للتعامل مع المخاطرة هو منع حدوث الخسائر أولاً، وتقليل الآثار الاقتصادية للخسائر التي لا يستطيعون منعها إلى الحد الأدنى بدلاً من الاكتفاء بالتأمين، حيث يمكن للتكلفة أن تدار وأن تحصر في أضيق الحدود الممكنة وكان هذا منطلق فلسفة إدارة المخاطر التي أصبحت لزاماً على إدارة المصارف في مطلع الثمانينات من القرن الماضي نتيجة التطور الكبير الذي شهدته الصناعة المصرفية وما رافقه من ارتفاع حدة المنافسة وتطور تكنولوجي وزيادة حجم المعاملات أدت إلى تعدد وتنوع المخاطر التي تهدد نجاح المصرف وحتى بقاءه وأهمها– حسب إجماع المصرفيين– مخاطر الائتمان، وبالتالي أصبح وجود إدارة متخصصة تعمل على تحديد ودراسة وتحليل هذه المخاطر ومن ثم التحكم بها وضبط ظاهرة التعثر المنفلت من العوامل الرئيسية التي تضمن استمرار المصرف وتحقيقه عوائد مرضية وهذا ما سنبينه من خلال المباحث التالية:

[1] حماد، طارق عبد العال: إدارة المخاطر، الدار الجامعية، كلية التجارة ، جامعة عين شمس، مصر، ٢٠٠٨، ص٤٦.

المبحث الأول

الإطار العام لمخاطر الائتمان وإدارتها

إن الاهتمام الرئيسي للمصرف الحديث لم يعد جمع الأموال بقدر ما هو حسن إدارتها والتحكم بمخاطر إقراضها، بذلك يضمن المصرف استمراره، نجاحه، بل والتفوق على منافسيه، وبالنظر إلى أهمية المخاطر في العمل المصرفي عموماً والنتائج التي تمخَضت عنها الدراسات التحليلية بالفصل السابق، فمن الضروري تناول مفهوم المخاطر وإدارتها بشيء من الايضاح والتحليل، وبناء على ذلك سيتم عرض مفهوم المخاطر المصرفية ومخاطر الائتمان وإدارتها كالتالي:

المطلب الأول: مفهوم المخاطر المصرفية ومخاطر الائتمان:

١-مفهوم المخاطر المصرفية:

تعرّف المخاطر باحتمال وقوع خسائر بشكل مباشر: نتيجة خسائر نتائج الأعمال أو خسائر رأس المال، أو غير مباشر: نتيجة قيود تحد من قدرة المصرف على تحقيق أهدافه، وهذه القيود تضعف قدرة المصرف على الاستمرار في تقديم أعماله وممارسة نشاطاته من جهة، وتحد من قدرته على استغلال الفرص المتاحة في بيئة الأعمال المصرفية من جهة ثانية[٢]، وتوجد عدة مناهج في تصنيف هذه المخاطر:

فمن حيث تأثيرها على القطاعات الاقتصادية نجد[٣]:

- مخاطر نظامية(عامة):وهي المخاطر التي تصيب كل الاستثمارات في السوق نتيجة تأثير مجموعة عوامل مشتركة اقتصادية سياسية واجتماعية تؤثر بشكل مباشر في النظام الاقتصادي ككل، ولا يكون للإدارة ومتخذي القرارات أي قدرة في تحديدها أو حصرها أو تجنبها لأنها وليدة عوامل يصعب التحكم فيها والسيطرة عليها.
- مخاطر غير نظامية (خاصة):وهي المخاطر التي تنشأ بسبب ظروف خاصة بالوحدة الاقتصادية أو شركة الأعمال، يكون للإدارة ومتخذي القرار قدرة في تحديدها وحصرها والتخلص من آثارها من خلال التنويع.

ومن حيث قدرة الإدارة على توقع حدوث هذه المخاطر نجد[٤]:

- مخاطر متوقعة: تتصف بالتكرار وانخفاض حجم الخسائر الناجمة عنها ويتحوط لها المصرف بواسطة التحديد والتقييم والضبط المناسب بالاعتماد على أنظمته الداخلية.
- مخاطر غير متوقعة: أقل تكراراً من المخاطر المتوقعة وحجم الخسائر الناجمة عنها كبير، يتحوط لها المصرف من خلال رأس المال.
- مخاطر استثنائية: قلما تحدث إلا أن نتائجها كارثية، فقد تؤدي إلى إفلاس المصرف لعدم كفاية رأس المال لتغطيتها.

---

[2]Financial services roundtable: Guiding principles in risk management for us commercial banks report of the subcommittee and working Group on management principles, june,1999,p:5.

[٣] شاهين، علي عبد الله: إدارة مخاطر التمويل والاستثمار في المصارف، بحث مقدم خلال المؤتمر العلمي الأول(الاستثمار والتمويل في فلسطين) الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، أيار، ٢٠٠٥، ص٤.

[4]Bessis,joel: risk management in banking,3rd edition,johnwiley&sons,uk,dec 2009,p:39.

من حيث أسباب حدوثها[٥]:

- عوامل داخلية: تتعلق بالمنشأة ذاتها تنتج عنها مخاطر السيولة والممتلكات ونظم المعلومات وغيرها.
- عوامل خارجية: ينجم عنها مخاطر الائتمان، مخاطر سعر الفائدة، مخاطر سعر الصرف، المخاطر الإستراتيجية وغيرها.

وتتعرض المصارف إلى نوعين رئيسيين من المخاطر هما: المخاطر المالية ومخاطر العمليات[٦]، حيث تتضمن المخاطر المالية جميع المخاطر المتصلة بإدارة الموجودات والمطلوبات بالمصرف ذات الصلة الوثيقة بحركة السوق والأسعار والعملات والأوضاع الاقتصادية ومن أهمها: مخاطر الائتمان- مخاطر السيولة- مخاطر أسعار الفائدة- مخاطر السوق- مخاطر سعر الصرف- مخاطر عدم القدرة على السداد. في حين تتصل مخاطر العمليات(التشغيل) بأوجه الاختلال الوظيفي في نظم المعلومات وفي نظم رفع التقارير وفي قواعد رصد المخاطر الداخلية. وتعد مخاطر الائتمان واحدة من المخاطر الرئيسية التي تواجه المصرف، وتعتبر من أهم الأسباب التي أدّت إلى تعثّر المصارف ومن ثمّ حدوث الأزمات الاقتصادية في الدول (نامية ومتقدمة)، إذ يوجد شبه إجماع بين المصرفيين على أن المخاطر الائتمانية هي أكثر أنواع المخاطر المصرفية شيوعاً بين المصارف.

ونظراً لأن هذا النوع من المخاطر يعتبر صلب اهتمام دراستنا الحالية؛ فسيتم التوسع في الحديث عنها:

١- مفهوم مخاطر الائتمان:

تعرف مخاطر الائتمان بـ : "عدم قدرة المدين على سداد أصل القرض أو الفائدة وفقاً لشروط اتفاقية منح الائتمان[٧] ".

وتعرف أيضاً بـ: "احتمال عدم مقدرة العميل المقترض من سداد القرض وأعبائه وفقا للشروط المتفق عليها عند منح الائتمان[٨] ".

ويرى آخرون أن مخاطر الائتمان: هي الفشل في استرداد الأموال الممنوحة كقروض وأن هنالك مصادر عديدة للمخاطر الائتمانية كمخاطر الطبيعة والاضطرابات السياسية والتغيرات في أذواق المستهلكين ومستوى التكنولوجيا ودرجة المنافسة وتقلب الدورات الاقتصادية وضعف إدارة المشروع الممول[٩].

وعليه فإن المخاطر الائتمانية هي خسارة محتملة ناجمة عن عدم قدرة العميل المقترض على سداد قيمة القرض وفوائده إلى المصرف عند تاريخ الاستحقاق المحدد في شروط عقد الائتمان، وهي تشمل بنود داخل الميزانية مثل القروض والسندات وبنود خارج الميزانية مثل خطابات الضمان والاعتمادات المستندية. وتعتبر من أهم المخاطر التي تتعرض لها المصارف وأكثرها حدوثاً لارتباطها بالنشاط الرئيس للمصرف ألا وهو منح الائتمان.

---

[5] The institute of risk management,a risk management standard,2002,p:2

[٦] النجار، فايق جبر: إدارة المخاطر المصرفية وإجراءات الرقابة عليها، مجلة البنوك في فلسطين، العدد(٢٧)، كانون الأول، حزيران،٢٠٠٥.

[٧] أرشيد، عبد المعطي رضا- جودة، محفوظ أحمد: إدارة الائتمان، دار وائل للنشر، عمان،الاردن،١٩٩٩، ص٢١٣.

[٨] ابتهاج مصطفى عبد الرحمن، **إدارة البنوك التجارية: الطبعة الثانية**، دار النهضة العربية، القاهرة،٢٠٠٠، ص:٤٤٤.

[9] Edward w,read& others, commercial banking ,n.j: prentice hall.inc,1984,p:238.

ولمخاطر الائتمان أنواع عدة منها:

١.المخاطر المتعلقة بالعميل: تنشأ هذه المخاطر بسبب السمعة الائتمانية للعميل، مدى ملاءته المالية، سمعته الاجتماعية وسبب حاجته للائتمان.

٢. المخاطر المرتبطة بالقطاع الذي ينتمي إليه العميل: ترتبط بطبيعة النشاط الذي يعمل فيه العميل، إذ من المعروف أن لكل قطاع اقتصادي درجة من المخاطر تختلف باختلاف الظروف التشغيلية والإنتاجية والتنافسية لوحدات هذا القطاع.

٣. المخاطر المرتبطة بالنشاط الذي تم تمويله: تتعدد وتتنوع هذه المخاطر في ضوء الظروف المحيطة بالائتمان المطلوب والضمانات المقدمة فمثلاً مخاطر الائتمان بضمان أوراق مالية يختلف عنه بضمانات عقارية.

٤. المخاطر المتعلقة بالظروف العامة: ترتبط عادة بالمخاطر المرتبطة بالظروف الاقتصادية والتطورات السياسية والاجتماعية وغيرها.

٥. المخاطر المتصلة بأخطاء المصرف: ترتبط هذه المخاطر بمدى قدرة إدارة المصرف على متابعة الائتمان المقدم للعميل، والتحقق من قيام العميل بالمتطلبات المتعلقة به، ويعتبر ضعف نظم العمل الداخلية والإجراءات الرقابية وقصور أجهزة المتابعة بالإضافة إلى غياب الخبرات وعدم توافر قنوات اتصال جيدة بين الإدارات المختلفة داخل المصرف والمتداخلة في صناعة وتنفيذ ومتابعة الائتمان أسباباً لحدوث هذه الأنواع من المخاطر.

٦. المخاطر المتصلة بالغير: وهي المخاطر التي ترتبط بمدى تأثر العميل طالب الائتمان وكذلك المصرف بأية أحداث أو أمور خارجة عن إرادتهم كإفلاس أحد عملاء المصرف أو وجود عوامل سياسية واقتصادية خارجة عن إرادة كل من المصرف والعميل.

-المطلب الثاني: إدارة المخاطر المصرفية :

١- مفهوم إدارة المخاطر المصرفية ومسؤولية القيام بها : مع الاهتمام المتزايد بسبل تحديد وتقيم إدارة المخاطر منذ خمسينيات القرن الماضي كما ذكرنا صدرت تعاريف متعددة لإدارة المخاطر فعرفت بـ : القاعدة أو النظام الذي يجب أن تلتزم بشموليته جميع المؤسسات المالية والمصرفية ويغطي جميع الأنشطة المصرفية[١٠].

وعرفت بـ : هيكل الإجراءات والعمليات التي تدار من أجل مواجهة الفرص والتهديدات ودراسة الآثار المترتبة على كل منها ويتم ذلك من خلال إدارة المخاطر التي تتضمن التطبيق المنهجي والعملي لسياسات وإجراءات عمليات الإدارة من خلال تحديد وتحليل وتقييم ومعالجة المخاطر وتوصيل النتائج عنها[١١].

[١٠] شبلي، ماجدة: الرقابة المصرفية في ظل التحولات الاقتصادية العالمية ومعايير لجنة بازل، المجلة الاقتصادية، القاهرة، ٢٠٠٣ .

[11]Cooper Stephen grey,Geoffrey Raymond and Phil walker, project risk management Guidance,London:acid-free paper,2005,p:3.

وعرفها معهد إدارة المخاطر(IRM) في المملكة المتحدة: بأنها جزء أساسي في الإدارة الإستراتيجية لأية مؤسسة، وهي الإجراءات التي تتبعها المؤسسات بشكل منظم لمواجهة المخاطر المصاحبة لأنشطتها بهدف تحقيق المزايا المستدامة من كل نشاط ومن محفظة كل الأنشطة[١٢].

مما سبق يمكننا تعريف إدارة المخاطر بـ : مجموع القواعد والإجراءات المؤسسية الهادفة لتحديد المخاطر وتحليلها وتقييمها بغرض السيطرة عليها والحد من أثارها السلبية على أصول وإيرادات المنشأة

ولا تنحصر مسؤولية إدارة المخاطر بموظفي هذه الإدارة فقط بل تشمل كافة موظفي المصرف كل ضمن اختصاصه بسبيل المحافظة على البيئة الرقابية والحد قدر الإمكان من المخاطر المحتمل أن يواجهها المصرف.

وعليه فقد أصبحت مسؤولية إدارة المخاطر مسؤولية مشتركة بين مجلس الإدارة الذي يضع الإطار المناسب لإدارة المخاطر بما يتناسب مع حجم ونشاط المصرف، والإدارة التنفيذية المسؤولة عن تطبيق السياسات التي يضعها مجلس الإدارة والمساهمون الذين يتحملون عبء اختيار أعضاء مجلس الإدارة ويشارك في مسؤولية المخاطر السلطات الرقابية المختلفة ولجان التدقيق الداخلي والخارجي[١٣].

٢- أهداف إدارة المخاطر[١٤]:

- تعريف المخاطر ووضع آلية لتقيم حجمها وتذبذبها وأثرها على العمل المصرفي.
- وضع منظومة إدارة المخاطر في كل من مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر العمليات بما ينسجم مع تعليمات الجهات الرقابية المختلفة.
- وضع آلية للرقابة والإشراف المستمر على المخاطر في الموجودات والمطلوبات والإيرادات والمصاريف.
- تعزيز العمل المؤسسي وتمكين نظام إداري قوي من خلال تفعيل إدارة المخاطر بحيث تصبح جزءاً من العمل اليومي في المصرف.
- إجراء التقييم الأفضل للتحديات التي تواجه عمل المصرف ورفع سوية القرارات المتخذة والتأكد من وجود أنظمة ضبط وتحكم داخلية بهدف تحسين الأداء وتعظيم الربحية وتخفيض الخسائر وبالتالي الحصول على تصنيف مرتفع من قبل هيئات التصنيف الدولية.
- تنويع مصادر أموال البنك واتخاذ الخطوات اللازمة لإدارة مخاطر السيولة.
- توفير مؤشرات إنذار مبكر تنبه إلى وجود المخاطر قبل حدوثها لاتخاذ الإجراءات المناسبة لتجنبها ومعرفة معالجتها في حال وقوعها.
- القيام بالرقابة المستمرة على جميع العمليات بضوء السياسات المعتمدة وإجراء التحوط اللازم.

---

[12] The institute of risk management, A risk management standard ,2002, www.theirm.org/publications/PUstandard.html.

[١٣] حشاد، نبيل: دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية،موسوعة بازل٢، الجزء٢، اتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان،٢٠٠٥، ص٢٤-٢٥.

[14] Gearge,e,Rejda,principles of risk management and insurance,8th.ed,Newyork ,addson, wesleylongman ,inc , 1998,p:42.

٣- المبادئ العامة لإدارة المخاطر المصرفية[١٥]:

قامت لجنة " قواعد إدارة المخاطر" في الولايات المتحدة الأمريكية بوضع دليل للمبادئ العامة لإدارة المخاطر انطلاقاً من أهمية هذه الإدارة وهي:

- مسؤولية مجلس الإدارة والإدارة العليا: تقوم الإدارة العليا بوضع سياسات إدارة المخاطر والمستوى المقبول من المخاطر على مستوى المصرف ككل وعلى مستوى الأنشطة الفرعية ويقوم مجلس الإدارة باعتمادها بعد التأكد من انسجامها مع توجهات المالكين والمساهمين وخطة المصرف من جهة والالتزام بالمتطلبات القانونية والتنظيمية من جهة ثانية مع ضرورة اتسام هذه السياسات ومستوى المخاطر المقبول بـ:
  - ✓ الفعالية وقابلية التنفيذ بالتأكد من إيصالها إلى كافة المستويات الإدارية واعتبارها جزءاً من ثقافة المصرف.
  - ✓ المرونة وقابلية التعديل بحيث تتمكن الإدارة من تعديلها تبعاً لأية تطورات أو مستجدات ومراجعتها وإعادة تقييمها بانتظام.
- إطار عملية إدارة المخاطر: يؤكد هذا المبدأ على ضرورة وجود إطار مرجعي لعملية إدارة المخاطر يهدف إلى:
  - ✓ تحديد وإدارة المخاطر بما يتوافق مع توقعات الإدارة العليا.
  - ✓ تحديد صلاحيات ومسؤوليات الأفراد الذين يتولون عملية إدارة المخاطر واتخاذ القرارات المتعلقة بها.
  - ✓ ضمان تغطية سياسات وإجراءات المخاطر لتحديد المخاطر وتقييمها وقياسها ومراقبتها والإبلاغ عنها.

ويجب أن يكون هذا الإطار قوياً لمعالجة جميع المخاطر ومرناً يستوعب التغيرات التي تطرأ على النشاطات التجارية المختلفة.

- تكامل عملية إدارة المخاطر: يؤكد هذا المبدأ على ضرورة تحليل وتقييم المخاطر بصورة كلية لا منعزلة منفردة نظراً للتداخل والترابط بين المخاطر المختلفة التي يواجهها المصرف، فبعض المخاطر يؤثر بالآخر، وبعضها يرتبط بمخاطر أخرى، وبالتالي استخدام منهجية متكاملة شمولية يمكّن الإدارة من تحديد الآثار المختلفة المترتبة على المخاطر واتخاذ القرارات والإجراءات اللازمة لمعالجتها طبعاً باستثناء بعض الحالات الخاصة التي تتطلب إدارة مخاطرها بشكل منفصل.
- محاسبة خطوط الأعمال: جوهر هذا المبدأ هو المسؤولية الجماعية لكافة المستويات الإدارية والعاملين المصرفيين عن إدارة المخاطر، فهي ليست مسؤولية فردية تقع على عاتق إدارة المخاطر بالمصرف وموظفيها فقط، ومن هذا المنطلق ستتم مساءلة ومحاسبة كل موظف- ضمن حدود صلاحياته- عن النتائج السلبية للمخاطر التي قد تلحق بنشاطه كما يسأل عن نتيجة عمله(ربح أو خسارة)، والحال نفسه بالنسبة للمدراء المسؤولين عن اتخاذ القرارات في المصرف وإدارة أقسامه المختلفة مع توجيههم إلى ضرورة تحفيز موظفيهم على الإفصاح عن المخاطر وكشفها من أجل اتخاذ الإجراءات المطلوبة في الوقت المناسب.
- تقييم وقياس المخاطر: يتم تقييم وقياس المخاطر وفقاً لطرق ومنهجيات تقوم على افتراضات وعليها قيود، وتتم وفقاً لإجراءات محددة لضمان سلامة التقييم ويكون المسؤول عن هذه الوظيفة على دراية تامة بها، ويزود بها الإدارة العليا

[15] Financial services roudtable,op cit,june,1999,pp:15-20.

ومجلس الإدارة بشكل منتظم مع الانتباه إلى عدم إمكانية قياس جميع المخاطر بصورة كمية لعدم قابلية تحويلها إلى أرقام تسهل اتخاذ القرار السليم، وهنا لابد من اتخاذ إجراءات وصفية نوعية تساعد في تقييم هذا النوع من المخاطر.

- المراجعة المستقلة: لا تنحصر عملية إدارة المخاطر بالأشخاص المسؤولين عنها وعن اتخاذ القرارات المتعلقة بها في المصرف فقط، فهنالك قسم يقيّم فعالية عملية إدارة المخاطر يتمتع بالاستقلالية التامة التي تمكنه من استخلاص النتائج، كتابة التقارير ذات العلاقة وإيصالها إلى مجلس الإدارة.
- الاستعداد للطوارئ: يهدف هذا المبدأ إلى التأكد من استعداد المنشأة لمواجهة ومعالجة المخاطر غير العادية التي قد تتعرض لها، وبشكل فعّال، حيث يتم اختبار السياسات والإجراءات المصممة لهذا الغرض(خطة الطوارئ) بشكل دوري ومنتظم والتأكد من شمولها كافة أنواع المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها المصرف.

٤- منهجية إدارة المخاطر المصرفية وأساليب التعامل مع الخطر:

٤-١- منهجية إدارة المخاطر المصرفية :

تهدف إدارة المخاطر- بالمشاركة مع كافة الوحدات الإدارية كما بينا- إلى الحد من المخاطر التي قد تلحق بالمصرف وتخفيض الخسائر المتوقعة في حال حدوثها، ويتم ذلك بتطبيق إجراءات علمية مدروسة تضمن تحقيق الأهداف المنشودة وهذا ما يسمى بـ " منهجية إدارة المخاطر المصرفية " التي تبين المراحل الواجب تطبيقها لإدارة المخاطر، وقد تعدّدت آراء الباحثين حول تحديد هذه المراحل، إنما تقترب بمجملها من التحديد التالي[١٦]:

- تحديد المخاطر: وتعني بيان المخاطر المختلفة التي يمكن أن تنطوي عليها كل عملية- خدمة- أو منتج مصرفي والتعرف على نتائج هذه المخاطر وتوضيحها.
- قياس المخاطر: ننتقل هنا إلى المرحلة التالية وهي تحديد حجم كل نوع من المخاطر المعرفة أعلاه- مدته- احتمال حدوثه.
- ضبط المخاطر: ويتم ذلك بإتباع الطريقة التي يتطلبها نوع وحجم الخطر فإما أن يتم تجنب هذه المخاطر- التحكم بها- تحملها، أو نقلها كما سنبين في أساليب التعامل مع الخطر.
- مراقبة المخاطر: من خلال تطبيق نظام معلومات قادر على تحديد وقياس المخاطر بدقة وبنفس الوقت والأهمية أن يكون قادراً على مراقبة التغيرات المهمة في وضع المخاطر لديه كما سنبين في المبحث الثالث من هذا الفصل.

٤-٢- أساليب التعامل مع الخطر :

إن الهدف الأساسي لإدارة المخاطر هو الحدّ من تكرار الخطر أولاً، وتخفيض حجم الخسائر الناتجة في حال حدوثه ثانياً، لكن تعدّد المخاطر وتنوعها فرض ضرورة وجود عدة أساليب للتعامل معها رغم الاتفاق على وحدة المنهجية كما ذكرنا أعلاه ويوجد أسلوبان أساسيان للتعامل مع المخاطر هما[١٧]:

[١٦] الكراسنة، إبراهيم: أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على المصارف وإدارة المخاطر، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٠٦، ص٤٢-٤٤ .

[١٧] ممدوح حمزة أحمد: إدارة الخطر والتأمين، دار الثقافة العربية، القاهرة، مصر، ١٩٩٧،ص١٤٨.

- أسلوب تخفيض الخطر : يهدف إلى تخفيض احتمال حدوث الخطر أولاً، ومن ثم تخفيض حجم الخسائر الفعلية في حال وقوعه وبالتالي يتم إتباع إحدى طريقين :

إما تجنب الخطر: وهنا تنعدم المواجهة مع الخطر تماماً، وتستخدم هذه الطريقة عند وجود خسائر مرتفعة تتجاوز الحد الذي يمكن أن تتحمله المنشأة، ونادراً ما تستخدم هذه الطريقة في عمليات الإقراض المصرفي إذ لا ائتمان دون مخاطر.

أو التحكم في الخطر: ويتم من خلال: تقليل فرص تحقق مسببات الخطر– الحد من تكرار الخطر في حال وقوعه– تقليل أثر الخسائر المترتبة في حال حدوث الخطر.

- أسلوب تمويل الخسائر المترتبة على تحقق الخطر: يهدف إلى تخفيض حجم الخسائر المترتبة على الخطر، فمواجهة الخطر أمر حتمي ويتم ذلك بإتباع إحدى الطريقتين[١٨]: إما نقل الخطر: بتحويل عبء الخطر إلى فرد أو جهة أقدر على مواجهته ونشاهد ذلك في عقود التأمين حيث تلتزم شركة التأمين بتحمل الخطر المنقول إليها من الطرف المؤمّن مقابل حصولها على تكلفة تتناسب مع هذا العبء يتمثل بقسط التأمين.

أو تحمل الخطر: فالخسائر الموقعة صغيرة الحجم وبالتالي يتم التخطيط المسبق لتحملها مع توافر التغطية المالية الكافية لذلك، وهذه الطريقة الأكثر مشاهدة في المصارف خاصة في التعامل مع مخاطر الائتمان التي لا يمكن تجنبها وإنما يمكن تقليل حدوثها والتهيؤ لتحمل الخسائر الناجمة عنها وهذا ما تقوم به إدارة مخاطر الائتمان كالتالي:

المطلب الثالث: إدارة مخاطر الائتمان:

١– مفهوم إدارة مخاطر الائتمان:

هي الإدارة المختصة بالتعرف على المخاطر القائمة والمحتملة الملازمة لنشاط الائتمان والاجراءات اللازمة لمواجهة هذه المخاطر[١٩]، وتتضمن إدارة مخاطر الائتمان سياسات محددة بوضوح تعبر عن فلسفتها والمحددات التي تتم في حدود الرقابة على مخاطر الائتمان وهي تشمل ٣ أنواع من السياسات:

- سياسات تهدف إلى تقليل مخاطر الائتمان مثل التركزات والتعرضات الكبيرة للمخاطر لكل فرد أو هيئة أو قطاع اقتصادي أو منطقة جغرافية.
- سياسات تهدف إلى إجراء التصنيف الائتماني.
- سياسات تهدف لتكوين المخصصات التي يتم تكوينها لمستوى كاف لاستيعاب أية خسائر محتملة ليس فقط على محفظة القروض ولكن على جميع الأصول الأخرى المعرضة للخسارة.

٢– مناهج إدارة مخاطر الائتمان:

يقصد بإدارة العملية الائتمانية كيفية اتخاذ القرار الائتماني على مختلف المستويات الإدارية والتنظيمية هذه السياسة تتضمن المعايير والتوجيهات العامة التي يتعين على أجهزة الائتمان بالفروع الالتزام بها لتجنب المخاطر الائتمانية[٢٠].

---

[١٨] الرفاعي، غالب عوض- أبوبكر، عيد أحمد- القاضي، محمد بدوي: استراتيجية إدارة المخاطر المالية في البنوك التجارية" دراسة تحليلية من منظور تأمين مع الإشارة إلى التجربة المصرية في إدارة مخاطر التشغيل"، مجلة الدراسات المالية والتجارية، جامعة بني سويف، مصر، العدد(٤)، ٢٠٠٦ ص٢٨-٢٩.

[١٩] حماد، طارق عبد العال: حوكمة الشركات، المفاهيم، المبادئ، التجارب، تطبيقات الحوكمة في المصارف، الدار الجامعية، ٢٠٠٥، ص٥٨٣.

وبشكل عام تركز إدارة الائتمان على نوعين من المناهج يتم من خلالهما تحليل الائتمان لتحديد درجة المخاطر وهما[٢١]:

- المنهج التمييزي: ويقوم على فكرة تقويم العملاء وأخذ فكرة عامة عن شخصيتهم وحالتهم الاجتماعية ومدى مصداقيتهم، وتحديد الهدف من طلب الائتمان ونوع النشاط الممول وطبيعة الضمان المقدم وتركز إدارة الائتمان على دراسة إمكانية العميل ورغبته في سداد قيمة القرض مع الفوائد في تاريخ الاستحقاق وذلك بالوقوف على الملاءة المالية له.
- المنهج التجريبي: بعد التأكد من شخصية المقترض وملاءته المالية وتوافق الضمانات المقدمة مع حجم الائتمان يتم بعد ذلك إعطاء نقطة أو وزن لكل مقياس على أن يتطابق مع الأوزان المحددة من طرف إدارة الائتمان.

٣- أدوات إدارة مخاطر الائتمان في تخفيض الخطر:

تستخدم إدارة مخاطر الائتمان عدة وسائل في معرض قيامها بمهمتها الأساسية وهي الحد من الأخطار التي تواجه المصرف المتعلقة بعملية منح الائتمان وهي[٢٢]:

- تحديد قدرات المصرف التمويلية: كخطوة أولى ومستمرة طوال عملية تقديم الائتمان بهدف تحديد إجمالي المبالغ التي يمكن أن يقدمها المصرف كقروض مع الأخذ بعين الاعتبار مجموع العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يمكن أن تؤثر على هذه القدرة.
- توزيع خطر الائتمان: ونلاحظ هذا الإجراء في قروض التجمع البنكي، فعندما يكون مبلغ القرض كبيراً تشترك عدة مصارف في تمويله وبذلك يتم توزيع خطر تعثر السداد في حال حدوثه على جميع المصارف بدلاً من أن يتحمل مصرف واحد هذا الخطر فيما لو قام منفرداً بتمويل القرض.
- تنويع محفظة القروض: بهدف تجنب خطر التركز فيقوم بـ:
  - ✓ تنويع عملاء القروض: يقدم المصرف الائتمان لعدد كبير من العملاء بدلاً من الاكتفاء بعدد محدود من العملاء الكبار فإن أفلس أحد العملاء يمكن للمصرف تجاوز هذه الخسارة التي تعتبر صغيرة بالمقارنة مع إفلاس عميل كبير قد يسبب اهتزاز المركز المالي للمصرف.
  - ✓ تنويع القطاعات الاقتصادية الممولة: وبالتالي يمكن تعويض الخسائر الناجمة عن أزمة أو ركود يصيب قطاع معين من الأرباح الناشئة عن تمويل قطاع آخر.
- التأمين على القروض: يلزم المصرف عملاءه بالتأمين حتى يتمكن من استرداد ما أمكن في حالة تحقق الخطر.

---

[٢٠] الحمزاوي، محمد كمال خليل:ا قتصاديات الائتمان المصرفي، الطبعة الثانية، منشأة المعارف، الإسكندرية، ٢٠٠٠، ص:٣٨.

[٢١] مفتاح صالح، معارفي فريدة: المخاطر الائتمانية (تحليلها- قياسها- إدارتها- والحد منها) مؤتمر جامعة الزيتونة، عمان الأردن، يومي ١٦-١٨ نيسان ،٢٠٠٧، ص١٠.

[٢٢] كورتل، فريد وآخرون: إدارة المخاطر على القروض المصرفية، إشارة لحالة البنوك الجزائرية، مؤتمر الزيتونة، جامعة الزيتونة، الأردن، عمان، ٢٠٠٧، ص٨-١٢.

- تقييم الضمانات: الضمانة حماية للمصرف وحق له يتم الرجوع إليها في حال عجز العميل عن السداد، لذا يجب دراستها والتأكد من تغطيتها لقيمة الائتمان الممنوح وتقييمها بشكل مستمر وطلب ضمانات إضافية في حال تراجع قيمتها مع الزمن.
- تبني أنظمة معلومات تكنولوجية معاصرة تساعد في اتخاذ القرار المناسب في كل مستوى من المستويات الإدارية في المصرف.
- تحري الدقة عند دراسة ملف الائتمان بدءاً من العميل وإجراء التحليل الائتماني والمالي الدقيق لبياناته المالية وطبيعة نشاطه والقطاع الذي ينتمي إليه والظروف المحيطة، وعدم التوقف عند منح الائتمان بل الاستمرار في متابعة القرض والتأكد من تسديد دفعاته في الأوقات المحددة واتخاذ الإجراءات المناسبة في حال التوقف عن التسديد.

المبحث الثاني

إدارة مخاطر الائتمان وفقاً لمعايير اتفاقية بازل الدولية

يتعامل القطاع المالي (مصارف وتأمين وأسواق مالية) مع المخاطر بشكل مباشر سواء تعلقت بأوضاع الاقتصاد العالمي أو المحلي، ومن هنا أمسى التخصص الرئيسي المطلوب لإدارة القطاع المالي هو كيفية التعامل مع هذه المخاطر بعمومها وتنوعها وأصبحت المبادئ المستقرة في الإدارة المالية " أدوات" للتعامل مع هذه المخاطر بأعلى درجة من الكفاءة وفي مقدمتها أداة كفاية رأس مال المصرف وكيفية دعم مركزه المالي باعتبارها مواضيع شغلت وتشغل خبراء المصارف في ظل العولمة والمتغيرات الدولية الحديثة التي ألزمت المصارف بالسعي لتطوير قدراتها التنافسية لمواجهة الأخطار المختلفة فكان نتاج ذلك بداية التشاور بين المصارف المركزية في العالم للتقليل من المخاطر المصرفية ووضع معايير عالمية لتطبيقها بهذا الصدد عرفت بـ" اتفاقية بازل"، مضمون هذه الاتفاقية وطبيعتها وكيف كانت إدارة مخاطر الائتمان أهم وأول مبادئها هو ما سنناقشه من خلال هذا المبحث:

المطلب الأول: لجنة بازل للرقابة المصرفية:

أولاً- النشأة والتطور التاريخي:

١- تأسست لجنة بازل و تكونت من مجموعة الدول الصناعية العشرة مع نهاية عام ١٩٧٤ تحت إشراف بنك التسويات الدولية بمدينة بازل بسويسرا ، حدث ذلك[٢٣] بعد أن تفاقمت أزمة الديون الخارجية للدول النامية و تزايد حجم و نسبة الديون المشكوك في تحصيلها التي منحتها المصارف العالمية و تعثر بعض هذه المصارف، يضاف إلى ذلك المنافسة القوية من جانب المصارف اليابانية للمصارف الأمريكية و الأوربية بسبب نقص رؤوس أموالها، وقد تشكلت لجنة بازل تحت اسم " لجنة التنظيمات و الإشراف و الرقابة المصرفية " وتكونت من مجموعة العشرة وهي: بلجيكا، كندا، فرنسا، ألمانيا الاتحادية ،إيطاليا، اليابان، هولندا، السويد، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، سويسرا و لوكسمبورج، والجدير ذكره أن لجنة بازل هي لجنة استشارية فنية لا تستند إلى أية اتفاقية دولية وإنما أنشأت بمقتضى قرار من محافظي البنوك المركزية للدول الصناعية و تجتمع هذه اللجنة أربع مرات سنوياً و يساعدها عدد من فرق العمل من الفنيين لدراسة مختلف جوانب الرقابة على المصارف، ولذلك فإن قرارات أو توصيات هذه اللجنة لا تتمتع بأي صفة قانونية أو إلزامية[٢٤] رغم أنها أصبحت مع مرور الوقت ذات قيمة فعلية كبيرة وتتضمن قرارات و توصيات اللجنة وضع المبادئ و المعايير المناسبة للرقابة على المصارف مع الإشارة إلى نماذج الممارسات الجيدة في مختلف البلدان بغرض تحفيز الدول على اتباع تلك المبادئ و المعايير و الاستفادة من هذه الممارسات.
وتلجأ المنظمات الدولية اليوم و بعض الدول إلى ربط مساعدتها للدول الأخرى بمدى احترامها لهذه القواعد والمعايير الدولية وكثيراً ما تتضمن برامج الإصلاح المالي للصندوق و البنك الدوليين شروطاً بإلزام الدول باتباع القواعد و

---

[٢٣] طارق الله خان، حبيب أحمد: إدارة المخاطر ،تحليل قضايا في الصناعة المالية الاسلامية، مكتبة الملك فهد الوطنية، جدة، السعودية، ط١، ٢٠٠٣، ص ص ١٠٢-١٠٣.

[٢٤] وليام كون: اتفاق بازل ينجز نهاية العام لكنه غير ملزم، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد ٢٧٥، أكتوبر ٢٠٠٣، ص٧١.

المعايير الدولية في مجال الرقابة المصرفية وغيرها من قواعد الإدارة السليمة، فالقواعد التي تصدرها لجنة بازل تتمتع بهذا الإلزام الأدبي و الذي يصاحبه في معظم الأحوال تكلفة اقتصادية عند عدم الانصياع لها.

٢- أهداف لجنة بازل[٢٥]: تهدف بازل إلى تقوية استقرار النظام المصرفي الدولي، و خاصة بعد تفاقم أزمة المديونية الخارجية لدول العالم الثالث بعد أن توسعت المصارف وبخاصة الدولية منها خلال السبعينات كثيراً في تقديم قروضها لدول العالم الثالث، مما أضعف مراكزها المالية إلى حد كبير، وتعمل لإزالة مصدر مهم للمنافسة غير العادلة بين المصارف الناشئة من الفروقات في المتطلبات الرقابية الوطنية بشأن رأس المال المصرفي، حيث لوحظ منافسة المصارف اليابانية التي استطاعت النفاذ بقوة كبيرة داخل أسواق المصارف الغربية، وقد يكون السبب الحقيقي وراء الاندفاع الأوربي لتحديد حد أدنى لكفاية رأس المال.

وتسعى بازل لإيجاد آليات للتكيف مع المتغيرات المصرفية العالمية وفي مقدمتها العولمة المالية بتحسين الأساليب الفنية للرقابة على أعمال المصارف وتسهيل عملية تداول المعلومات حول تلك الأساليب بين السلطات النقدية المختلفة.

٣- الجوانب الأساسية لاتفاقية بازل[٢٦]: انطوت اتفاقية بازل على ما يلي:

- التركيز على مخاطر الائتمان: من خلال حساب الحدود الدنيا لرأس المال مع الأخذ بعين الاعتبار المخاطر الائتمانية أساساً بالإضافة إلى مراعاة مخاطر الدول إلى حد ما، ولم يشمل معيار كفاية رأس المال كما جاء بالاتفاقية عام ١٩٨٨ مواجهة المخاطر الأخرى مثل مخاطر سعر الفائدة و مخاطر سعر الصرف و مخاطر الاستثمار في الأوراق المالية .
- تعميق الاهتمام بنوعية الأصول وكفاية المخصصات الواجب تكوينها: حيث تم التركيز على نوعية الأصول ونسبة المخصصات التي يجب تكوينها للأصول أو الديون المشكوك في تحصيلها وغيرها من المخصصات ، فلا يجوز أن يفوق معيار رأس المال لدى مصرف معين الحد الأدنى المقرر بينمالا تتوافر لديه المخصصات الكافية فمن الضروري كفاية المخصصات أولاً ثم يأتي بعد ذلك تطبيق معيار كفاية رأس المال.
- تقسيم دول العالم إلى مجموعتين من حيث أوزان المخاطر الائتمانية: قامت مقررات لجنة بازل على أساس تصنيف الدول إلى مجموعتين، الأولى متدنية المخاطر، وتضم مجموعتين فرعيتين:

المجموعة الأولى:

أ- الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD يضاف إلى ذلك دولتان هما: سويسرا و المملكة العربية السعودية.

ب – الدول التي قامت بعقد بعض الترتيبات الإقتراضية خاصة مع صندوق النقد الدولي وهي: استراليا، النرويج، النمسا، البرتغال، نيوزلندا، فنلندا، ايسلندا، الدانمارك، اليونان و تركيا.

وقد قامت اللجنة بتعديل ذلك المفهوم عام ١٩٩٤باستبعاد أي دولة من هذه المجموعة لمدة ٥ سنوات إذا ما قامت بإعادة جدولة دينها العام الخارجي.

المجموعة الثانية: هي الدول ذات المخاطر المرتفعة و تشمل كل دول العالم عدا التي أشير إليها في المجموعة الأولى.

---

[25] Basel 1988 updated to april 1998, item3. P:1.

[26] نفس المرجع أعلاه ص٤

- وضع أوزان ترجيحية مختلفة لدرجة مخاطر الأصول: إن الوزن الترجيحي يختلف باختلاف الأصل من جهة والمدين من جهة أخرى ، ومن هنا نجد أن الأصول تندرج عند حساب معيار كفاية راس المال من خلال خمسة أوزان هي: صفر،١٠ %،٥٠ %،١٠٠ %، ١٥٠%، و لإتاحة قدر من المرونة في مجال التطبيق للدول المختلفة ، فقد تركت اللجنة الحرية للسلطات النقدية المحلية باختيار تحديد بعض أوزان المخاطر، والأهم أن إعطاء وزن مخاطر لأصل ما لا يعني أنه أصل مشكوك في تحصيله بذات الدرجة، وإنماهو أسلوب ترجيحي للتفرقة بين أصل و آخر حسب درجة المخاطر بعد تكوين المخصصات اللازمة، وسنأتي على ذكر الأصول مرجحة بأوزان المخاطر عند بحث قياس مخاطر الائتمان وفق بازل.
- مكونات رأس المال المصرفي (حسب متطلبات توصيات لجنة بال): يتم تحديد كفاية رأس المال بربط احتياطات رأس المال لدى المصرف بالأخطار الناتجة عن أنشطته المختلفة بغض النظر عما إذا كانت متضمنة في ميزانية المصرف أو خارج ميزانيته ثم تقسيم رأس المال إلى شريحتين:

– رأس المال الأساسي: و يتكون من حقوق المساهمين + الاحتياطات المعلنة و الاحتياطات العامة و القانونية +الأرباح غير الموزعة (المحتجزة)، وعند حساب كفاية رأس المال تستبعد الشهرة + الاستثمارات في المصارف والمؤسسات المالية التابعة + الاستثمارات المتبادلة في رؤوس أموال المصارف.

– رأس المال المساند (التكميلي): حيث يشمل احتياطات غير معلنة+ احتياطات إعادة التقييم + احتياطات مواجهة ديون متعثرة+ الإقراض متوسط الأجل من المساهمين+ الأوراق المالية، وتفرض قيود على رأس المال المساند بحيث يجب ألا يتعدى نسبة (١٠٠%) من عناصر رأس المال الأساسي، ويجب ألا يتجاوز الحد الأقصى للقروض المساندة(٥٠%) من رأس المال الأساسي بهدف عدم تركيز الاعتماد على هذه القروض، وتخضع احتياطات إعادة التقييم إلى خصم نسبة ٥٥ % من قيمتها ويجب أن يكون الحد الأقصى للمخصصات المكونة لمواجهة أي مخاطر غير محددة ١.٢٥ % من الأصول والالتزامات العرضية الخطرة مرجحة بأوزان المخاطر.

أبرز ماصدر عن اتفاقية بازل الأولى عام ١٩٨٨ في مجال مخاطر الائتمان ما يسمى بـ: نسبة كوك، وهي نسبة الأموال الخاصة التي يجب أن يحتفظ بها المصرف لتغطية احتمالات التعثر وهي:

[نسبة كفاية رأس المال= مجموع أموال المصرف الخاصة/ الأصول مرجحة بأوزان المخاطر×١٠٠] ≥ ٨%

معنى ذلك أن هذه النسبة يجب ألا تقل عن ٨% ليتمتع المصرف بالملاءة الكافية التي تحميه من مواجهة الأزمات واعتمدت كأسلوب لقياس مخاطر الائتمان وفقاً لبازل١.

٤– تعديلات بازل١: أصدرت لجنة بازل للإشراف المصرفي نهاية عام ١٩٩٥ مجموعة من الاقتراحات الإشرافية لتطبيق معايير رأس المال بإدخال مخاطر السوق التي تتحملها المصارف وهي مخاطر التعرض لخسائر لبنود متعلقة بالميزانية أو خارجها نتيجة للتحركات في أسعار السوق، حيث تم عرض هذه المقترحات على المصارف والأطراف المشاركة في السوق المالية للحصول على ملاحظاتها عليها ليتم العمل بها بدءاً من عام ١٩٩٧، وحددت اللجنة في هذا التعديل نموذجين لحساب متطلبات رأس المال هما النموذج المعياري ونموذج قياس المخاطرة الداخلية[٢٧]، ووضعت خطة تسمح للمصارف بوضع نماذج داخلية لتحديد رأس المال اللازم لمقابلة مخاطر السوق، والتي قد تختلف من مصرف لآخر، كما تم إصدار ورقة مصاحبة تبين الطريقة التي تخطط لها الجهات الإشرافية لاستخدام

[27] Basle committee on banking Supervision, Amendment to the capital Accord To Incorporate Market Risks,jan, 1996, p:1.

المقارنات بين النتائج النموذجية والأداء الفعلي فيما يتعلق بأنظمة قياس المخاطرة الداخلية لدى المصارف كأساس لتطبيق كفاية رأس المال.

٥- الانتقادات التي وجهت لـ بازل١[٢٨]: التجارب والأزمات الدولية وخاصة أزمة دول جنوب شرق آسيا أثبتت عدم جود علاقة ثابتة بين نسبة الملاءة وتعثر المصرف، وبالتالي لم تعد نسبة كفاية رأس المال وفقاً لـ بازل١ مقياساً جيداً للوضع المالي للمصارف في جميع الأحوال، كما أن ترجيح الأصول بأوزان المخاطر هي طريقة بسيطة ولا تعبر عن مقدار التعرض الحقيقي لمخاطر الائتمان، ولم تسمح بازل١ بتخفيض متطلبات رأس المال مقابل الضمانات النقدية وضمانات الحكومات المركزية...هذه السلبيات كانت الدافع لتقديم وثيقة استشارية لاتفاقية جديدة عام ١٩٩٩ تلاها مقترح ثانٍ لذات الغرض عام ٢٠٠١ ثم مُدَد أجل تقديم الآراء والملاحظات لبداية ٢٠٠٢، لتصدر بازل٢ بشكلها النهائي وتنشر كاتفاقية جديدة في عام ٢٠٠٤.

ثانياً- اتفاقية بازل٢:

أتت بازل٢ لتجاوز السلبيات ومواجهة المتغيرات الجديدة كما أسلفنا أعلاه، حيث استقر الرأي تحت تأثير "ماكدونا" رئيس اللجنة آنذاك ألا يقتصر التعديل على مراجعة الحدود الدنيا لكفاية رأس المال، بل أن يكون فرصة لمعالجة القضية الرئيسية للمصارف وهي إدارة المخاطر[٢٩]، فهدفت الاتفاقية لزيادة معدلات الأمان وسلامة النظام المالي العالمي وتحقيق العدالة في المنافسة بين المصارف دولية النشاط وضمان تكافؤ الأنظمة والتشريعات وعدم التعارض بين الأهداف السياسية والأهداف العامة واستهداف المصارف دولية النشاط مع الحرص أن تكون الاتفاقية قابلة للتطبيق في جميع المصارف بغض النظر عن مستوى التكنولوجيا المستخدمة[٣٠]، من خلال تحسين جودة متطلبات رأس المال لتعكس الوزن الحقيقي للمخاطر الجديدة التي تتعرض لها المصارف وتشجيعها على انتهاج ممارسات سليمة وشاملة لإدارة المخاطر وخاصة إدارة مخاطر الائتمان بإدخال أساليب متقدمة لقياسها حيث أصبحت معادلة نسبة كفاية رأس المال وفق الاتفاقية الجديدة والتي أطلق عليها اسم "نسبة ماكدونا" بالشكل:

[نسبة كفاية رأس المال= الأموال الخاصة الصافية/ الأصول مرجحة بأوزان مخاطر الائتمان + ١٢,٥%(مخاطر السوق+ مخاطر التشغيل) × ١٠٠] ≥ ٨%

وفي سبيل تحقيق هذه الأهداف ارتكز الإطار الجديد للجنة بازل٢ على ثلاثة دعائم أساسية هي[٣١]:الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال- المراجعة الرقابية لمتطلبات رأس المال- انضباط السوق.

سنتناولها في المطلب الثالث من هذا البحث.

---

[٢٨] ميرفت علي أبو كمال: الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقاً لمعايير بازل الدولية، دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين، ماجستير، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين، ٢٠٠٧، ص ص ٣٩-٤٠.

[٢٩] صندوق النقد العربي: الملامح الاساسية لاتفاق بازل٢ والدول النامية، أبو ظبي، سبتمبر، ٢٠٠٤، ص١٦.

[٣٠] سمير الخطيب: قياس وإدارة المخاطر بالبنوك، منهج علمي وتطبيق عملي، منشأة المعارف، الاسكندرية، مصر، ٢٠٠٥، ص٤١.

[٣١] بنك الاسكندرية: "مشروع الإطار الجديد لمعدل كفاية رأس المال الذي أصدرته لجنة بازل"، النشرة الاقتصادية، المجلد ٣١، ١٩٩٩، ص: ٨٦.

المطلب الثاني: مبادئ إدارة مخاطر الائتمان وفقاً لبازل٢:

ما تزال مخاطر الائتمان هي المصدر الأساسي للأزمات المالية التي تواجه المصارف على المستوى العالمي، وهنا يأتي دور إدارة مخاطر الائتمان في إبقاء التعرض للمخاطر الائتمانية ضمن مستويات آمنة، وأصدرت لجنة بازل وثيقة تتعلق بمبادئ إدارة مخاطر الائتمان في أيلول ٢٠٠٠، حتى تشجع المراقبين المصرفيين على المستوى الدولي على تعزيز الممارسات السليمة لإدارة مخاطر الائتمان، وتستخدم هذه المبادئ في تقييم نظام إدارة مخاطر الائتمان للمصرف، رغم أن ممارسات إدارة مخاطر الائتمان قد تختلف بين المصارف حسب طبيعة أنشطة الائتمان ، وهي بشكل مختصر تتضمن الآتي[٣٢]:

-المجال الأول: إنشاء بيئة مناسبة لإدارة مخاطر الائتمان، ويتضمن هذا المجال عدة مبادئ كما يلي:

- المبدأ(١): لأعضاء مجلس الإدارة كامل المسؤولية والصلاحيات للموافقة على والمراجعة الدورية(على الأقل سنوياً) لإستراتيجية إدارة مخاطر الائتمان ولسياسات مخاطر الائتمان لدى المصرف، هذه الإستراتيجية يجب أن تعكس مدى قدرة المصرف على تحمل مخاطر الائتمان ومستوى الأرباح التي يتوقع المصرف تحقيقها حال التعرض لمختلف المخاطر الائتمانية.
- المبدأ(٢): تتحمل الإدارة العليا في المصرف مسؤولية تطبيق استراتيجية إدارة مخاطر الائتمان الموافق عليها من قبل أعضاء مجلس الإدارة ولها صلاحية تطوير السياسات والإجراءات المتعلقة بتحديد وقياس ومراقبة وضبط مخاطر الائتمان.
- المبدأ(٣): يجب أن تحرص المصارف على إدارة وافية ومناسبة للمخاطر المتعلقة بالخدمات والعمليات المصرفية الجديدة قبل تفعيلها والموافقة عليها من مجلس الإدارة وتوفير الكادر البشري القادر على إتمام أنشطة الائتمان بمعايير عالية ومتفقة مع سياسات المصرف.

-المجال الثاني: العمل في ظل عملية منح ائتمان مناسب، ويتضمن هذا المجال المبادئ التالية:

- المبدأ(٤): على المصارف أن تعمل في ظل معايير منح ائتمان سليمة ومعرفة جيداً.
- المبدأ(٥): يجب أن تضع المصارف حدود ائتمان شاملة على المقترضين الأفراد على صعيد الأطراف ذات الصلة المالية فيما بينهم والذين يجب أن تجمل تعرضاتهم المحتملة للمخاطر المختلفة في الدفاتر المصرفية والتجارية وداخل وخارج الميزانية.
- المبدأ(٦): على المصارف أن تضع قواعد وأسس للموافقة على ائتمانات جديدة بالإضافة إلى تعديل وتجديد وإعادة تمويل ائتمانات قائمة للمحافظة على محفظة ائتمانية سليمة.
- المبدأ(٧): يجب أن ينفذ تمديد الائتمانات الممنوحة للشركات أو الأفراد ذوي الصلة بالمصرف بقواعد استثنائية تراقب بعناية ويؤخذ بحقها كافة الإجراءات المناسبة لضبط وتخفيض المخاطر.

[32]Basel committee: Principles for the management of credit Risk,sep 2000,p:5.

المجال الثالث: المحافظة على إدارة وقياس وضبط مناسبة للعمليات الائتمانية، يتضمن المبادئ التالية:

- المبدأ(٨): يجب أن تضع المصارف نظاماً وقواعد لإدارة المحفظة القائمة التي يترتب عنها مخاطر ائتمانية.
- المبدأ(٩): يجب أن تضع المصارف وتفعّل نظاماً لمراقبة وضعية الائتمانات الفردية ومن ضمنها تحديد كفاية المخصصات المناسبة لخسائر الائتمان المحتملة.
- المبدأ(١٠): حث وتشجيع المصارف على تطوير واستخدام نظام تصنيف المخاطر الداخلية لإدارة مخاطر الائتمان وهذا النظام يجب أن يكون متناغماً مع طبيعة وحجم وتعقيدات أنشطة المصرف.
- المبدأ(١١): يجب أن تمتلك المصارف نظام معلومات وتقنيات تحليل لمساعدة الإدارة على قياس مخاطر الائتمان المتلازمة مع الأنشطة المدرجة داخل أو خارج الميزانية بحيث يقدم هذا النظام معلومات كافية حول هيكل المحفظة الائتمانية التي تتضمن تحديداً لأي تركز للمخاطر.
- المبدأ(١٢): يجب أن توظف المصارف نظاماً لمراقبة هيكل ونوعية المحفظة الائتمانية ومراقبة التركزات ومعالجتها بالطرق المختلفة.
- المبدأ(١٣): يجب أن تأخذ المصارف بعين الاعتبار التغيرات المستقبلية المحتملة في الأوضاع الاقتصادية عند تقييم الائتمان والمحفظة الائتمانية.

-المجال الرابع: التحقق من وجود رقابة دقيقة على مخاطر الائتمان، يتضمن المبادئ التالية:

- المبدأ(١٤): على المصرف إرساء نظام تقييم مستقل ومستمر لعمليات إدارة مخاطر الائتمان ونقل نتائج هذه المراجعات مباشرة إلى مجلس الإدارة والإدارة العليا.
- المبدأ(١٥): على المصارف التأكد من أن عملية منح الائتمان مدارة ومراقبة بشكل ملائم ويوجد تقيّد بالسياسات الائتمانية والتعرضات لمخاطر الائتمان هي ضمن الحدود المقبولة للمصرف.
- المبدأ(١٦): على المصارف إرساء نظام لاتخاذ إجراءات وقائية مبكرة فيما يتعلق بالائتمانات المتدهورة أما دور المراقبين فقد تجسد من خلال المبدأ(١٧) كالتالي:
- المبدأ(١٧): على المراقبين الطلب من المصارف أن تستحدث نظاماً فعالاً لتحديد وقياس ومراقبة وضبط مخاطر الائتمان كجزء من إدارة المخاطر بحيث يجري المراقبون تقييماً مستقلاً لاستراتيجيات المصرف وسياساته وإجراءاته المتبعة وممارساته المتعلقة بمنح الائتمان.

المطلب الثالث: أساليب قياس المخاطر الائتمانية وفق اتفاقية بازل٢:

يقوم النظام المقترح في بازل٢ على ثلاثة دعائم أساسية وهي:

- المتطلبات الدنيا لرأس المال وتتمثل هذه المتطلبات في كيفية حساب معيار كفاية رأس المال وفقاً لما يلي:
  حقوق الملكية / (المخاطر الائتمانية+ المخاطر السوقية+المخاطر التشغيلية)
- متابعة السلطات الرقابية: الهدف من هذه المتابعة التأكد من كفاية رأس مال البنك بحسب نوعية مخاطر البنك

- انضباط السوق(الشفافية المالية): من خلال الافصاح عن معيار كفاية رأس المال ونوعية المخاطر وحجمها والسياسات المحاسبية المتبعة لتقييم الموجودات والمطاليب واستراتيجيات التعامل مع الخطر ويهدف هذا الافصاح بالنهاية إلى تشجيع المؤسسات المصرفية على اتباع الممارسات المصرفية السليمة.

ونظراً لكون البحث يتناول قياس المخاطر الائتمانية فلن نتطرق إلى الدعامة الثانية والثالثة على اعتبار أنهما خارج نطاق البحث كما أننا سنتناول المخاطر الائتمانية فقط في الدعامة الأولى لذا سنناقش فيما يأتي طرق قياس المخاطر الائتمانية الثلاثة وفقاً للجنة بازل.

أولاً- المدخل المعياري للمخاطر الائتمانية وفقاً لبازل٢:

يستند المدخل المعياري للمخاطر الائتمانية وفقاً لبازل٢ إلى التصنيف الخارجي للمدين من وكالات التصنيف أو وكالات ائتمان الصادرات مع بعض المرونة للسلطات الإشرافية في بعض البنود، يتوافر عالمياً ثلاث وكالات تصنيف ائتماني وهي : ستاندرد &بورز، موديز، وفتش إيبكا وتعمل هذه الوكالات على تصنيف الائتمان طويل الأجل وفقاً للسلم المبين في الجدول(٦١) في الصفحة التالية[٣٣]، حيث تقسم المستحقات وفقاً للمدخل المعياري كما يلي[٣٤]:

المستحقات على الكيانات السيادية، المستحقات على المصارف، المستحقات على كيانات القطاع العام غير التابعة للحكومة المركزية، المستحقات على مصارف التنمية متعددة الجنسية، المستحقات على منشآت الأوراق المالية، المستحقات المشمولة بالمحافظ الرقابية بالتجزئة، المستحقات المضمونة بالعقار السكني، المستحقات المضمونة بالعقار التجاري، القروض المتأخرة، الشرائح ذات المخاطرة الأعلى، الموجودات الاخرى، الفقرات خارج الميزانية العمومية.

ويواجه تطبيق المنهج المعياري لقياس مخاطر الائتمان تحديات عدة في الدول العربية[٣٥] أهمها قلة شركات التصنيف الائتماني المحلية، ويؤخذ عليها أن تقديراتها تكون عادة أكثر تساهلاً من مؤسسات تقييم الجدارة الائتمانية العالمية، وتضطر المصارف العربية وخصوصاً الصغيرة والمتوسطة والتي لا تمتلك إمكانات تطبيق أنظمة تصنيف ائتماني داخلي إلى الاعتماد في كثير من الأحوال على تقديرات مؤسسات تقييم الجدارة الائتمانية أو هيئات ضمان الصادرات الدولية لعدم توافر مؤسسات مماثلة منتشرة في الدول العربية، وكما هو معلوم فإن تكاليف التقييم الائتماني الخارجي مرتفعة، ولا يستطيع الكثير من المصارف تحملها، وهذا يعني بقاءها خارج التقييم الائتماني وبالتالي ازدياد درجة مخاطر التعامل معها من جهة وضعف قدرتها على استقطاب مصادر التمويل الدولية من جهة ثانية.

[33] www.maui.net/gmartyn/standard&poor.htm

[٣٤] يوجد تفصيل لطريقة حساب كل نوع من المستحقات في الملحق(٢).

[٣٥] مجلة اتحاد المصارف العربية، لبنان، بيروت،٢٠٠٦، العدد ٣٠٦، ص٤٣.

الجدول(٦١)

الدرجات التي يمكن الاستثمار بها:investment grande	Moody's	Standard &poors	Fitch rating
exeptional استثنائي	Aaa,Aaa^1,Aaa^2,Aaa^3	AAA,AAA^-,AA^+	AAA
excellent ممتاز	Aa,Aa^1,Aa^2,Aa^3	AA,AA^-,A^+	AA
good جيد	A,A^1,A^2,A^3	A,A^-,BBB^+	A
adequate مقبول	Baa,Baa^1,Baa^2,Baa^3	BBB,BBB^-,BB^+	BBB
الدرجات المحفوفة بالمخاطر Speculative grande			
questionable مشكوك فيه	Ba,Ba^1,Ba^2,Ba^3	BB,BB^-,B^+	BB
poor ضعيف	B,B^1,B^2,B^3	B,B^-,CCC^+	B
very poor ضعيف جداً	Caa,Caa^1,Caa^2,Caa^3	CCC,CCC^-,CC^+	CCC
ضعيف إلى أبعد حد extremely poor	Ca,Ca^1,Ca^2,Ca^3	CC,CC^-,C^+	CC
lowest الأدنى	C	C	C

ثانياً– المدخل المستند للتصنيف الداخلي للمخاطر الائتمانية وفقاً لبازل٢:

يقوم المدخل المستند للتصنيف الداخلي على قياس الخسائر التي يمكن توقعها ويساعدنا النموذج الرياضي في تحديد متطلبات رأس المال لذلك الجزء غير المتوقع من الخسائر أما الخسائر المتوقعة فتعالج بشكل مستقل حيث يتم مقابلتها بتشكيل مؤونات محددة لها تنسجم والقيمة المتوقعة للخسارة بالدرجة الأولى، هنا يتوجب علينا تحديد شرائح الموجودات ومن ثم كيفية اعتماد المدخل المستند للتصنيف الداخلي لكل شريحة من الموجودات وذلك باستخدام مدخلات وزن المخاطرة، يمكن للمصارف إذا حصلت على الموافقة الاشرافية لاستخدام هذا المدخل وبعد وفائها بالحد الأدنى المعين من الشروط ومتطلبات الحد الأدنى للقدرة على تطبيق طريقة التقييم الداخلي المتمثلة في وجود بنية وبيئة معلومات أساسية ومناسبة واكتمال وطواعية المعلومات المتوافرة، تصميم نظام تصنيف داخلي واستخدامه بفاعلية ضمن موافقة السلطات الرقابية على هذا النظام وموافقتها على تقديرات احتمال الفشل والمبلغ المعرض للمخاطر.

يجب أن يكون نظام التصنيف وإجراءاته قادراً على إعطاء تقديرات منطقية ومعقولة من حيث قدرته على التمييز بين مخاطر المدينين ومخاطر العمليات بشكل كمي ودقيق ومقبول، وفي حال عدم كمال متطلبات هذا النظام يجب على المؤسسة المصرفية أن تبرهن على عدم أهمية هذا النقص وأن تأثيره ضعيف في عملية التقييم وبكل الأحوال يتوجب الحصول على موافقة السلطات الرقابية، كما أن نظام التصنيف الداخلي يجب أن يأخذ بعدي المخاطر (مخاطر العميل + مخاطر العمليات) بعين الاعتبار فيما يخص الشركات والبنوك والدول أما فيما يخص قطاع التجزئة فيتوجب أن يأخذ أيضاً كحد أدنى شخصية المقترض والمنتجات ونظام التسديد وذلك بالاعتماد على تقديراتها الداخلية الخاصة بعناصر المخاطرة، وذلك عند تحديد متطلبات رأس المال مقابل تعرض معين، وتتضمن هذه العناصر :

- احتمال الفشل بالسداد probability of default(PD)
- الخسائر الناجمة عن الفشل بالسداد loss given default (LGD)
- قيمة التعرض عند الفشل بالسداد the exposure at default(EAD)
- أجل الاستحقاق maturity(M)

في طريقة التصنيف الداخلي الأساسي IRB foundation approach :

يترك للمصرف تقدير احتمال الفشل في السداد بينما تكون الثوابت الاخرى معطاة من قبل السلطات.

في طريقة التصنيف الداخلي المتقدم IRB advanced approach :

على المصرف تقدير الثوابت جميعها.

ويقدر أنه بموجب طريقة التصنيف الداخلي تنخفض متطلبات رأس المال لتغطية مخاطر الائتمان بمقدار ٢إلى ٣% بالمقارنة مع متطلبات الطريقة المعيارية ويزداد هذا المعدل إلى مابين ١٠إلى ٢٠% في حال تطبيق طريقة [٣٦] التصنيف الداخلي المتقدمة، ويتوجب على المصارف في هذه الطريقة أن تقوم بتصنيف التعرضات للمخاطر الائتمانية إلى عدد من فئات الموجودات ذات الخصائص الأساسية للمصارف هي(سيادية- مصارف- شركات- تجزئة- حقوق الملكية) وبشكل عام فإن هذا التبويب للتعرضات يتوافق على نطاق واسع مع الممارسات المصرفية المعتمدة حالياً[٣٧] بحيث يكون لكل فئة من فئات الموجودات طريقة حسابية مختلفة تعتمد على ثلاثة عناصر أساسية:

- مكونات المخاطر risk components : أي تقديرات لعوامل المخاطر (المقاييس الأربعة المذكورة سابقاً).
- دالة الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر RWA risk weighted assets : والتي بموجبها يتم تحويل مكونات المخاطر إلى موجودات مرجحة بالمخاطر ومن ثم إلى متطلبات رأس المال[٣٨].

---

[36] Girish, u.s: basel2 an overview,www.slideshare.com.2008.

[٣٧] الشماع، خليل: المخاطرة الائتمانية، المدخل المستند إلى التصنيف الداخلي،جزء(١)، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، العدد٢، المجلد١٣، حزيران، ٢٠٠٥، ص٥.

[٣٨] نجد تفصيلاً لقرائتها مع مكونات المخاطر في الملحق(٢).

- المتطلبات الدنيا لأسلوب التصنيف الداخلي minimum requirements : وهي المعايير الدنيا التي يجب استيفاؤها حتى يمكن للمصرف أن يستخدم أسلوب التصنيف الداخلي لأي فئة من الموجودات، حيث

لابد لكي يعتبر المصرف مؤهلاً لتطبيق طريقة التصنيف الداخلي أن يستوفي مجموعة من المتطلبات سواء منذ بداية تطبيقه لها أو بشكل مستمر أثناء ذلك سواء كان المنهج المتبع هو المنهج الأساسي أو المتقدم، وترتبط هذه المتطلبات بشكل رئيسي بتقييم قدرة المصرف على تصنيف المخاطر بما يسمح للتمييز بينها وتحديد حجمها بطريقة تؤدي إلى تقديرات سليمة ومعقولة بالإضافة إلى شمول نظام التصنيف المطبق بحيث يتناسب مع إرشادات الممارسة السليمة والمتطورة التي تصدرها اللجنة والسلطات الرقابية[٣٩]، وبالتالي الالتزام بالمتطلبات الدنيا يعتبر أساساً لضمان مصداقية نظام التصنيف الداخليrating system design الذي يتعلق تصميمه بكافة الطرق والعمليات والمعايير وجمع البيانات بالإضافة إلى استخدام تكنولوجيا المعلومات لتحديد المخاطر الائتمانية والتوصل إلى التصنيفات الداخلية للمخاطر، وقد يستخدم المصرف نظماً متعددة للتصنيف ضمن نطاق كل فئة من الموجودات على أن يتم ذلك بطريقة مناسبة ومدروسة وألا يكون اختيار نظام محدد هو فقط بغرض تقليل المتطلبات القانونية لرأس المال.

ولتحقيق ذلك يجب على كل مصرف أن يلبي معايير محددة للتصنيف، ولاختبار صلاحية نظام التصنيف وقياس المخاطر لديه الأمر الذي لا يقل تعقيداً عن وضع النظام نفسه، وترتبط معايير التصنيف بشكل رئيسي بوضع تعاريف محددة ومقبولة للتصنيف ولتحديد التعرضات بالنسبة للدرجات داخل نظام التصنيف، وذلك بالاستناد إلى كافة المعلومات المتاحة التي يشترط أن تكون معلومات حديثة، ولايجب على المصرف أن يتحفظ في تحديد التعرضات ودرجات التسهيلات في حال كون المعلومات المتوفرة لديه غير كافية.

كما يجب أن تكون تعريفات التصنيف واضحة ومفصلة بالشكل الذي يمكن الأطراف الأخرى من المراقبين من فهم هذه التصنيفات بغرض تقييمها ومتابعتها.

وماسبق يفرض تحديات كبيرة تواجه تطبيق منهج التقييم الداخلي لقياس مخاطر الائتمان في الدول العربية[٤٠]:

- غياب شركات التصنيف الائتماني المحلية، الأمر الذي يحد من قدرة المصارف على الاستفادة من الأوزان التفضيلية التي تعطى للعملاء الحاصلين على تصنيف ائتماني مرتفع، يترافق ذلك مع عدم وجود أنظمة تصنيف ائتماني داخلي في عدد كبير من المصارف و عدم فاعلية إدارة المخاطر في بعض المصارف وخاصة الصغيرة منها، وذلك لحداثة عهد هذه الإدارات.
- الحاجة إلى الارتقاء بمستوى مهارات العاملين في المصارف لتتوافق مع متطلبات المعيار الجديد.
- عدم وجود بيانات تاريخية شاملة ومكتملة يمكن الاعتماد عليها لتطبيق الأساليب المتقدمة في المعيار الجديد.
- عدم توافر الموارد المناسبة لدى الكثير من المصارف، من أجل تلبية احتياجات الاستثمار المطلوبة في التكنولوجيا المتطورة وأنظمة إدارة المخاطر.

[٣٩] الشماع، خليل: بازل٢:المخاطرة الائتمانية المدخل المستند للتصنيف الداخلي، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المجلد١٤،العدد٤،السنة١٤، كانون١، ٢٠٠٦، ص٤.

[٤٠] مجلة اتحاد المصارف العربية، مرجع سابق، ص٧.

المبحث الثالث:

دور إدارة مخاطر الائتمان في مواجهة القروض المتعثرة

بينَا في المبحث الأول أن للتعامل مع الخطر أسلوبين أساسيين: تخفيضه، وتمويل الخسائر المترتبة على تحققه، والإدارة الحصيفة لمخاطر الائتمان تعمل لاستخدام الأسلوب الأول وتسخَر أدواتها للتحكم بالخطر بتقليل فرص حدوث التعثر المصرفي عن طريق التنبؤ به أولاً، والحد من تكراره في حال حدوثه وعلاجه ثانياً باعتبار أن منع الخطر أمر مستحيل في عمليات الإقراض المصرفي، وتعمل إدارة مخاطر الائتمان لمواجهة خطر التعثر باستخدام مايلي:

- **المطلب الأول: دور جهاز الاستعلام الائتماني في الوقاية من التعثر ومعالجته:**

جهاز الاستعلام الائتماني هو قلب المعلومات الائتمانية بالمصرف وأداته الصحية للحصول على المعرفة الصحيحة، الدقيقة، والشاملة عن كل ما يهم المصرف وما يؤثر على نشاطه خاصة العملاء المتقدمين بطلبات الحصول على قروض أو طلبات تجديد قروض سبق أن حصلوا عليها، وقد اتسع مجال عمل هذا الجهاز حالياً وامتد إلى كافة العوامل والمتغيرات المؤثرة والمتأثرة بالنشاط الائتماني بالمصرف[٤١]، فتحول من جهاز استعلام إلى جهاز استخبارات متكامل يمارس نشاطه في إعداد وتكوين رأي متخذ القرار وترشيد قراراته بتزويده بالبيانات والمعلومات الموضوعية التي تناسب الغرض التي جمعت من أجله وخاصة العملاء الذين تعثرت قروضهم وأصبح هنالك خطر ضياع أموال المصرف واحتمال تلاعب العميل وشروعه بتصفية ممتلكاته وتهريبها للخارج أو نقل ملكيتها إلى الغير حتى لا يستطيع المصرف استرداد ديونه، من هنا فإن رصد تصرفات العملاء وجمع البيانات عنهم يساعد في الوقاية من هذا الخطر بل وفي ترشيد سلوك العملاء أنفسهم لإدراكهم أن جميع تصرفاتهم رهن المراقبة والمتابعة الدقيقة من قبل أجهزة المصرف.

ويقوم هذا الجهاز بمجالات عمل متنوعة تتطور مع تطور السوق المصرفية والنشاط الاقتصادي أهمها[٤٢]:

أولاً- جمع البيانات والمعلومات عن العملاء طالبي القروض والعملاء الحاليين للمصرف:

وهي المهمة الأساسية لجهاز الاستعلام الائتماني التي يتم عن طريقها تقليل مخاطر عدم التأكد وحماية المصرف عند اتخاذ قرارات بمنح قروض لعملاء لا يتمتعون بمقومات الائتمان السليم، كما يقوم هذا الجهاز بمتابعة سلوك العميل بعد حصوله على الائتمان والتنبؤ بما سيواجهه في المستقبل بناءً على مؤشرات البيانات والمعلومات التي تم التوصل إليها، بذلك يقوم جهاز الاستعلام بجمع ثلاث مجموعات من بيانات العملاء وهي: بيانات تاريخية عن العميل المقترض أو طالب القرض، بيانات تاريخية عن تعامل العميل مع المصرف، بيانات تاريخية عن الظروف التي مر بها نشاط العميل.

ثانياً- جمع بيانات عن الأنشطة الاقتصادية التي يمولها أو يرغب بتمويلها المصرف:

- القطاعات الاقتصادية بأنواعها المختلفة (الزراعي، الصناعي، التعدين، التجاري، الخدمي، السياحي) ويقوم عناصر جهاز الاستعلام بتجميع المعلومات عن كل حرفة ضمن القطاع الواحد مثلاً: يتضمن القطاع التجاري:

[٤١] د.محسن أحمد الخضيري: الديون المتعثرة، الظاهرة، الأسباب، العلاج، ص ٢٥٣.
[٤٢] نفس المرجع السابق

تجارة السلع الغذائية، تجارة الأحذية، تجارة الألبسة، تجارة مواد التجميل، تجارة الأدوية، تجارة المنظفات، تجارة الأخشاب...

- السلع التي يرغب المصرف بتمويل إنتاجها: وهذا يتصل بالبضائع والسلع التي يقرض المصرف بضمانها، حيث تعد الدراسات المجهزة بهذا الخصوص أهم المصادر التي يعتمد عليها في اتخذ قرار الائتمان، إذ يراعى عند إعداد دراسة السلعة: التكنولوجيا المستخدمة في إنتاجها- درجة خضوعها للتقلبات الموسمية وتلبيتها لأذواق المستهلكين أو النمط الاستهلاكي السائد- فضلاً عن تخصيص جزء من الدراسة لتسليط الضوء على الجانب التسويقي وطرق النقل والتوزيع والترويج والتسعير المستخدمة وحجم إنتاج هذه السلعة على مستوى المنشأة وعلى مستوى السوق وحجم المخزون وأهم المنتجين المنافسين والقدرة على التصدير.
- التشريعات والمراسيم والقرارات الحكومية التي تنظم هذا النشاط ومايتصل به من نشاطات وسلع أخرى مرتبطة قد تؤثر سلباً أو إيجاباً على حجم النشاط بل ووجود وإمكانية تقديم القروض لتمويله.

ثالثاً- جمع بيانات عن المصارف المنافسة:

حيث يقوم جهاز الاستعلام الائتماني ونخصَ هنا قسم الدراسات الاستراتيجية بجمع معلومات عن حجم السوق المصرفي وعدد المصارف العاملة وحصتها من السوق وتطور هذه الحصة بالزيادة أو النقصان مع تحري الأسباب والتعرف على الخدمات المصرفية التي تقدمها المصارف وخاصة خطوط الائتمان وأنواعه مع دراسة واضحة عن التسعير والعمولات والمصاريف إن أمكن. ويتحرى جهاز الاستعلام أيضاً عن شرائح ونوعية العملاء التي يستقطبها كل مصرف والوسائل التي يستخدمها لجذبهم والاحتفاظ بهم خاصة الجيدين منهم ذوي المراكز التجارية والسمعة الجيدة وحجم القروض المقدمة لكل منهم.

ويقدم عناصر الجهاز دراسات تتضمن معلومات حول نوعية التكنولوجيا والأنظمة التي تطبقها المصارف المنافسة خاصة فيما يتعلق بتسهيل وضبط عمليات الائتمان، ومحاولة الحصول على أرقام دقيقة بخصوص تكلفة هذه الأنظمة ومقارنتها مع العائد المحقق لتطوير خدماتها مصحوباً بتحريات عن فريق العمل لدى كل مصرف من هذه المصارف خاصة أعلاها كفاءة لمعرفة المزايا التي يقدمها المصرف لجذب هذه الكفاءات والخبرات المسؤولة عن نجاحه وكيفية احتفاظه بهم، وهل من الممكن استقطابهم في المستقبل للاستفادة من خبراتهم، والواقع أنه ليس بالأمر اليسير جمع ماسبق من بيانات ومعلومات ومن هنا أتت أهمية وحساسية وتميز عمل جهاز الاستعلام الائتماني، باعتبار أن سلامة القرارات المصرفية عامة والائتمانية خاصة مرهونة بدرجة الدقة والشفافية التي تمتاز بها مخرجات عمل عناصر الجهاز ويؤمن هؤلاء مادة عملهم من مصادر متنوعة حسب نوعها، فالبيانات الأولية[٤٣] يحصل عليها الباحث الائتماني من العميل نفسه أو العاملين لديه والمتعاملين معه من موردين أو زبائن والشركات المحيطة والمنافسة والمصارف التي تعامل معها سابقاً ويتعامل معها حالياً والجهات الحكومية التي لها علاقة بالعميل وبالتأكيد وكالات الاستعلام المتخصصة في حال وجودها، أما البيانات الثانوية[٤٤] فيتم الحصول عليها من سجلات المصرف وسجلات العميل

[٤٣] البيانات الأولية: هي البيانات التي يقوم عنصر جهاز الاستعلام الائتماني بجمعها بنفسه لأول مرة وذلك لعدم توافرها في أي مصدر من مصادر البيانات الثانوية المنشورة.

[٤٤] البيانات الثانوية: هي كافة البيانات التي سبق جمعها وكتابتها وتحليلها ونشرها سواء كانت على شكل كتب أو مذكرات أو وثائق أو تحقيقات صحفية أو إعلانات مدفوعة الأجر.

وبياناته المالية ونشرات غرف التجارة والصناعة والنشرات الاحصائية والمجلات المتخصصة والصحف وخطط التنمية وتقاريرها.

كيف يتم جمع كلا النوعين من البيانات؟ عن طريق المقابلة الشخصية– الملاحظة والمراقبة– وعن طريق البريد والتلفون ووسائل التواصل الاجتماعي.

إن ماسبق يظهر حقيقة لامفر منها وهي الأهمية القصوى لجهاز الاستعلام الائتماني وحساسية مهمة عناصره التي يتوقف على نجاحها مصير العملية الائتمانية في المصرف، البيانات والمعلومات الصحيحة، الدقيقة، والشفافة التي يؤمنها عناصر مميزون مهمة ليس فقط لإجراء الدراسة الائتمانية وإنما الوقاية من خطر التعثر وتبعاته الوخيمة ولتشكل المادة الأولية لإجراء عمليات التحليل المالي والائتماني.

–المطلب الثاني: دور التصنيف الائتماني في التنبؤ والكشف المبكر لحالات التعثر:

يعرف التصنيف الائتماني بالدرجة التي تمنحها وكالة التصنيف الائتماني لمصدر الورقة المالية عند تقييم ملاءته المالية والرغبة والقدرة على سداد الديون ومقابلة الالتزامات المالية الحالية والمستقبلية بشكل كامل وفي الوقت المحدد بناءً على معايير كمية ونوعية.

حيث تلعب درجة التصنيف الائتماني التي تمنحها وكالات التصنيف العالمية خصوصاً للحكومات والمؤسسات المالية والمصرفية دوراً في توقع حدوث مخاطر عدم الدفع أو التأخر في السداد وبالتالي قدرة هذه الأخيرة على دخول أسواق رأس المال العالمية والحصول على التمويل المطلوب بعد ما أصبحت حساسة لدرجات التصنيف الائتماني التي تصدرها وكالات التصنيف لأن تغيير تصنيف السندات المصدرة يؤثر على أسعارها في أسواق الأوراق المالية.

تاريخياً: يعود إصدار درجات التصنيف الائتماني لـ جون مودي عندما صنف سندات شركة السكك الحديدية في الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٠٩ [٤٥] انتشر بعدها التصنيف الائتماني للمؤسسات والسندات وتعددت أنواعه وأصبح هنالك العديد من الوكالات التي تقوم بعملية التصنيف الائتماني أبرزها عالمياً وكالة موديز Moody's investors services ووكالة ستاندرد آند بورز standard and poor's ووكالة فيتش Fitch التي تتميز بخبرتها الطويلة في صناعة التصنيف الائتماني وإمكاناتها المادية والبشرية الضخمة فضلاً عن كونها الوحيدة تقريباً القادرة على إجراء جميع أنواع التصنيفات السيادية وتصنيف الشركات والمصارف والسندات المالية ومختلف المنتجات المالية المركبة عالية المخاطر بما يزيد على مئة دولة[٤٦]، حيث انتشرت فروعها واكتسبت تأثيراً قوياً في عالم المال من جهة وثقة الحكومات والمستثمرين في العديد من دول العالم من جهة ثانية، فضلاً عن العديد من الوكالات المحلية والإقليمية

[45] Hossein asgharian: reformation of the credit rating industry- is there a need? Master thesis, Lund university,Lund, Sweden, 2005, p:30.

[46] Estrella A,: "credit rating and complementary sources of credit quality information, Basel committee on banking supervision, working papers, bank of international settlements, Basel, 2000, p:15.

التي تقوم بعمليات التصنيف في السوق المحلية فقط أو الإقليمية[٤٧] وتستخدم وكالات التصنيف كما نعلم حروفاً للدلالة على جودة الائتمان الذي قسمته إلى مستويين:

- درجة الاستثمار "investment grade": مؤشر لانخفاض درجة المخاطر الائتمانية وتأخذ الرموز (Aaa, Aa, A, Baa) لوكالة موديز، والرموز (AAA, AA, A, BBB) بالنسبة لوكالتي ستاندرد آند بورز وفيتش للتصنيف.
- درجة المضاربة "speculative grade": مؤشر لارتفاع درجة المخاطر الائتمانية وتأخذ الرموز (Ba, B, Caa, Ca,C) لوكالة موديز، والرموز (BB, B, CCC, CC, C) بالنسبة لوكالتي ستاندرد آند بورز وفيتش للتصنيف.

وتضيف أرقاماً وإشارات على يمين درجة التصنيف للدلالة على مستوى الجودة الائتمانية ضمن كل درجة تصنيف، تضيف وكالة موديز الأرقام(١,٢,٣) لدرجات التصنيف الائتماني من Aa إلىCaa في حين تضيف ستاندرد آند بورز وفيتش للتصنيف + أو – للدرجات من AA إلى B .

وعملياً تعتبر التصنيفات أعلاه المقياس العلمي للتصنيف وهي تمثل درجات التصنيف العامة التي تستخدم في إجراء التصنيف الائتماني السيادي الذي يعتبر مفتاح التصنيفات الائتمانية الأخرى ويمثل سقفاً أعلى للتصنيف الائتماني لايمكن للمصارف والمؤسسات والشركات العاملة داخل حدود الدولة أن تتخطاه بأي حال من الأحوال، من هنا تسعى جميع الدول وخاصة النامية للحصول على تصنيف ائتماني سيادي مرتفع ضمن درجة الاستثمار يعكس مخاطر ائتمان أقل ويساعدها في النفاذ إلى الأسواق المالية العالمية لتأمين التمويل اللازم لرفع مستوى الاستثمار ودفع عجلة النمو الاقتصادي لديها، ذلك أن الإخفاق في الحصول على درجة تصنيف ائتماني مرتفعة سيزيد من كلفة التمويل ولن يشجع دخول الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إذ أثبتت دراسة[٤٨] أن تحسن درجة التصنيف الائتماني السيادي بـ ١% يؤدي إلى زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بـ ٥,٣٥% فضلاً عن التأثير السلبي على الوحدات تحت السيادية المصنفة التي سينخفض تصنيفها بانخفاض درجة التصنيف الائتماني السيادي وصعوبات حصولها على التمويل وولوج أسواق المال نتيجة لذلك.

الواقع أن الأثر الكبير للتصنيف الائتماني السيادي على معدل الفائدة المدينة والقدرة على النفاذ إلى أسواق المال العالمية ومعدلات النمو في الاقتصادات النامية جعل وكالات التصنيف تولي أهمية قصوى لعملية التصنيف الائتماني السيادي حيث تستخدم مزيجاً متكاملاً من العوامل الكمية والنوعية تعكس مستوى المخاطر المالية في الاقتصاد ورغبة الدولة في الوفاء بديونها[٤٩] تتلخص حسب وكالة ستاندرد آند بورز بـ المخاطر السياسية، الدخل والتركيب الهيكلي للاقتصاد، النمو الاقتصادي، المرونة المالية، عبء الدين الحكومي، القطاع المالي والمصرفي، المرونة النقدية والسيولة الخارجية وعبء الدين الخارجي[٥٠] حيث تراقب الوكالات من خلال محللي التصنيف الائتماني هذه المتغيرات وتخضع

---

[٤٧] مثل وكالة بونييرز في السويد، وكالة خدمة تصنيف السندات الكندية، وكالة إيغان جونز الأمريكية، وكالة ميكوني اليابانية، وكالة AG الألمانية، وكالة كابيتال انتليجنس في قبرص، انظر في هذا المرجع السابق ص٢١.

[48]Miroslav Mateev, " determinants of foreign direct investment in central and southeastern Europe: new empirical tests", American university in Bulgaria 8th Global conference on business and economics, Florence, 2008, p:24.

[٤٩] المخاطر السياسية تعكس رغبة الدولة في الوفاء بديونها، المخاطر الاقتصادية تعكس قدرة الحكومة على الوفاء بالتزاماتها المالية في الوقت المحدد من خلال مؤشرات كمية ونوعية.

[٥٠] Standard and poor's : " sovereign credit rating: A primer, p:8, 2006, the Mc Graw- hill companies.

الدول المصنفة للإشراف والمراقبة الدائمة، وتقدم بالإضافة إلى درجات التصنيف العامة درجات خاصة لتصنيف الائتماني كدرجات القوة المالية لشركات التأمين ودرجات التصنيف الائتماني الوطنية ودرجات التصنيف الائتماني للمصارف التي تعتبر أهم أنواع التصنيف الائتماني التي تقدمها هذه الوكالات وتعبر عن رأي وكالة التصنيف الائتماني في احتمال دخول المصرف في مصاعب مالية قد يحتاج على إثرها للدعم والمساعدة المالية، وتعتمد في إصدار درجة التصنيف الائتماني أيضاً على مجموعة عوامل كمية ونوعية[٥١] سنخصها بشيء من التفصيل: حيث أن متانة القطاع المصرفي وسلامة قوانينه وقوة أدائه وحضوره في الحياة الاقتصادية تعتبر عوامل إيجابية عند إجراء التصنيف الائتماني السيادي لأن مخاطر النظام المصرفي لا تؤثر على الجدارة الائتمانية السيادية فقط إنما تنعكس على الحالة العامة أيضاً، وهنالك نوعان رئيسان من المخاطر التي يؤثر من خلالها القطاع المصرفي على الجدارة الائتمانية السيادية وهما: مخاطر عدم استقرار الاقتصاد الكلي، والالتزامات الطارئة[٥٢] لأن ضعف القطاع المصرفي يؤدي لحالة من زعزعة الاستقرار على المستوى الكلي للاقتصاد– كما بيَنا في الفصل الأول– فإفلاس مصرف واحد يؤدي لانهيار الثقة في النظام المصرفي بشكل عام لذا نلحظ التدخل الدائم للحكومات والمصارف المركزية لمنع انهياره عن طريق الإشراف والتنظيم والدعم المالي وضمان استمرار السيولة فيه، فنظام مصرفي ضعيف بالتزامات مالية كبيرة يؤثر سلباً على درجة التصنيف الائتماني السيادي وعلى العكس: نظام مصرفي قوي يجذب المدخرات ويوجهها بكفاءة إلى المشاريع الاستثمارية يمثل عاملاً إيجابياً للتصنيف الائتماني السيادي، أما الالتزامات الطارئة: فتشمل الالتزامات المستقبلية المتعلقة بالمعاشات التعاقدية والاستثمار في البنية التحتية لتعويض النقص في الاستثمارات العامة وإعادة رسملة المصارف العامة[٥٣] وحسب وكالة فيتش كلما انخفض حجم الالتزامات الطارئة كلما ارتفعت درجة التصنيف الائتماني، فالدول التي بلغت الالتزامات الطارئة فيها نسبة أقل من ٥% من الناتج المحلي الإجمالي حصلت على أعلى التصنيفات الائتمانية[٥٤].

وتستعين وكالات التصنيف بمؤشرات أخرى تعكس متانة النظام المصرفي تستخدمها في تحليل التصنيف الائتماني السيادي وهي[٥٥]:

- نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض.
- نسبة كفاية رأس المال حسب تعريف بازل.
- مستوى التقانة والإدارة المالية الحديثة التي تقلل من مخاطر التعثر عند مواجهة الالتزامات المالية.
- مجموعة من العوامل النوعية المتعلقة بفعالية القوانين والتشريعات المصرفية.

وكما يظهر أعلاه فإن ضبط حجم القروض المتعثرة ضمن النسب المقبولة والالتزام بنسبة كفاية رأس المال هو مسؤولية إدارة مخاطر الائتمان، في حين أن تطبيق تكنولوجيا متطورة سيرفع كفاءة عمل هذه الإدارة ويسهل مهماتها التي من

---

[٥١] في مقدمتها مخاطر الائتمان ومخاطر التشغيل ومخاطر السوق بالإضافة إلى مخاطر السمعة والتمويل والسيولة كما تأخذ بعين الاعتبار حجم رأس مال المصرف خط الدفاع الأول في مواجهة مشاكل التعثر وحجم إيراداته والظروف السياسية والاقتصادية التي يعمل ضمنها المصرف وشكل ملكية المصرف وحجم الدعم الذي يمكن أن يحصل عليه في حال التعثر، بالإضافة إلى جملة من العوامل التي تتعلق بكفاءة الإدارة وحسن الأداء والتنويع في الأعمال .

[٥٢] الالتزامات الطارئة: هي التزامات محتملة تنشأ من أحداث سابقة ويتم تأكيد وجودها فقط بوقوع واحد أو أكثر من الأحداث المستقبلية التي لا تكون ضمن نطاق السيطرة بشكل كامل.

[53] Standard and poor's: " sovereign credit rating, a primer, p:10.

[54] WWW.fitchrating.com.

[55] Fitch ratings: sovereign rating methodology, op.cit.P:7 .

ضمنها استخدام أسلوب التصنيف الائتماني للعملاء، فالتصنيف ليس حصراً على الوكالات الدولية فقط، إنما تقوم المصارف بإجراء عمليات التصنيف الداخلي وتقييم المخاطر لعملائها بالاعتماد على المعلومات المتاحة لديها، وقد شجعت لجنة بازل المصارف على القيام بالتصنيف الداخلي بحكم قدرتها على الحصول على بيانات ومعلومات يتعذر على وكالات التصنيف الوصول إليها، ولتتمكن من تطبيق طريقة التقييم الداخلي في قياس مخاطر الائتمان المرتبطة بوجود نظام تصنيف داخلي للتسهيلات يسمح بتقدير الملاءة المالية للعملاء قبل منح القرض والتنبؤ باحتمال تعثرهم في المستقبل، والواقع أن وجود نظام تصنيف ائتماني محكم في المصرف يمكن إدارة المخاطر من تقييم نوعية أصول محفظة القروض وتحديد مستوى مخاطرها، كما يساعد في عملية التسعير عن طريق ربط معدلات الفائدة على القروض بدرجة مخاطرها فضلاً عن تمكين الإدارة من تقدير واقتطاع المخصصات المناسبة لمواجهة حالات التعثر.

ونظام التصنيف هو تقييم رقمي متدرج لمخاطر كل قرض في المحفظة يعدَل شهرياً بإشراف إداري أعلى آخذاً بعين الاعتبار عدة عوامل كالسجل التاريخي للسداد، البيئة المحيطة، والعوامل الشخصية التي تؤثر على حسن سير القرض، حيث تستخدم آلية للتنقيط تعتمد على تقنيات رياضية إحصائية تسمح بإعطاء وزن أو نقطة لكل عميل، أول ظهور هذه التقنية كان في الولايات المتحدة الأمريكية في خمسينات القرن الماضي ثم تطورت في فرنسا في السبعينات وهي اليوم منتشرة بشكل واسع في المصارف، ففي مسح شامل قام به المصرف الفيدرالي الأمريكي عام ١٩٩٦ حول ممارسات الإقراض لدى المصارف، تبين أن[٥٦] ٩٧% من المصارف الأمريكية تستخدم نماذج تدريج ائتماني خاصة بها في طلبات البطاقات الائتمانية و٧٠% منهم يستخدمون نماذج لإقراض المؤسسات والشركات الصغيرة، وقد ازدادت هذه النسبة في السنوات الأخيرة بسبب تعليمات بازل التي أكدت على ضرورة احتساب احتمال التعثر (PD).

وتهتم كافة مؤسسات التمويل ومنظمات الإقراض بهذه الطريقة وتطبقها بشكل خاص على القروض الاستهلاكية، ففي حالة قروض التجزئة(retail) يعتمد على التحليل التمييزي كمنهج إحصائي يسمح إنطلاقاً من مجموعة من المعلومات الخاصة لكل فرد أن يميز مجموعة من الفئات المتجانسة وفق معيار تم وضعه مسبقاً ووضع كل عنصر جديد في الفئة التي ينتمي إليها وبالتالي يجب تحديد الفئات والمعلومات الخاصة بكل فئة، ثم استعمال نتائج التحليل على كل عميل جديد، أما في حالة قروض المنظمات(corporate) فتقسم إلى مجموعتين: الأولى المنظمات جيدة الملاءة، والثانية: المنظمات ذات الملاءة الضعيفة، وفقاً لعدة معايير أهمها: تاريخ التأسيس، طبيعة النشاط، كفاءة الإدارة، والأرباح المحققة خلال السنوات السابقة فضلاً عن رقم العمل ونوعية الرقابة. ويُميَز في مجال تصنيف مخاطر الائتمان بين نوعين من النظم[٥٧]:

- النظام الكمي: الذي يصلح في اتخاذ قرارات الإقراض قصيرة الأجل.
- النظام النوعي: الذي يصلح في اتخاذ قرارات الإقراض طويلة الأجل.

وليس هنالك نظام تصنيف أوحد يمكن أن يقال أنه الأفضل في جميع المصارف لاختلاف نوعية وحجم وطبيعة القروض من مصرف لآخر، إلا أن العوامل المؤثرة الخطرة عادة ما تكون نفسها معتمدة في مؤسسات التصنيف وهنالك مجموعة عوامل يجب توافرها لاختبار النموذج الأمثل في عملية التصنيف الائتماني في مقدمتها الأداء، فكلما كان

[56] Deservigny, Arnauds and Renault, oliver, 2004:measuring and managing credit risk, Mc Graw Hill, p:74.

[٥٧] وتوجد أمثلة عنهما في الملحق(٢).

النظام أكثر تطوراً كلما أعطى نتائج أكثر دقة بالإضافة إلى ضرورة توفر عنصر الجودة في المعلومات المدخلة للنموذج وقدرة المستخدمين في المصرف على تفهم كيفية عمل النظام واستخراج النتائج وأخيراً مقدار الثبات في النظام في ظل استخدام بيانات جديدة.

- **المطلب الثالث: دور تكنولوجيا المعلومات في الوقاية والكشف عن التعثر:**

أصبحت المصارف على مستوى العالم تنشئ إدارات متخصصة مهمتها الابتكار والتطوير وخلق كل ماهو جديد، فالانتشار غير المسبوق للمعلومات وتعدد وسائل التقنيات المستخدمة وتطور وسائل الاتصال والحواسب الالكترونية واعتماد التسويق المصرفي على هذه الوسائل وفي مقدمتها شبكة الانترنت زاد من أهمية نظم المعلومات المصرفية لدرجة تخصيص اعتمادات ضخمة لدعم التطور التكنولوجي لأهمية دوره في عملية التنمية المصرفية ورفع مستوى الخدمات المقدمة من حيث السرعة والدقة وتقليل التكلفة وخفض المخاطر بأنواعها، وظهرت حاجة لتطوير تقنيات تساعد متخذي القرار في مراقبة وضبط مخاطر الائتمان[٥٨] خاصة أن تطبيق معايير لجنة بازل٢ مرهون بإجراء عمليات التصنيف الداخلي المرتبط بوجود نظام تكنولوجي متطور يسمح بحساب الـ (PD) التي تحتاج لعمليات حسابية إحصائية معقدة لايمكن إتمامها إلا من خلال أنظمة مؤتمتة في ظل الأعداد الضخمة لعملاء المصرف بأنواعهم المختلفة.

من هذا المنطلق نظام المعلومات الالكترونية هو أحد الضوابط المهمة في مجال تقديم المعلومات المفيدة عند قياس مخاطر الائتمان لما يتمتع به من خصائص تتصف بالسرعة الفائقة في أداء العمليات الحسابية وتقديم المعلومات اللازمة وإجراء العديد من الاختبارات الرقابية المبرمجة مسبقاً للتأكد من تحقق الشروط التي تتطلبها السياسة الائتمانية مثل فحص الحد الأعلى للائتمان وضمان المعالجة المحاسبية للبيانات وفق المعايير الدولية مما يجعل المخرجات أكثر دقة[٥٩] ، ويشمل نظام المعلومات الأجهزة والبرمجيات وقواعد البيانات وشبكات الاتصال وتطبيقاتها والوسائل الأخرى التي تتفاعل مع بعضها لمعالجة البيانات وتوفير التقارير الدورية اللازمة لسير العمل وتقديم المعلومات الضرورية لعمليات صنع القرار، وتوجد عدة أنواع لنظم المعلومات المصرفية موضحة بالشكل(٤٠) التالي:

وموضوعنا نظام المعلومات الائتماني الذي عرفه الخضيري[٦٠] بـ: { النظام الفرعي في المصرف الذي تستند إليه عملية تحديد وتجميع وفرز وتصنيف وتشغيل وتحليل كافة البيانات التي تكون إدارة المصرف بشكل عام وقسم الائتمان بشكل خاص في حاجة إليها واستخلاص المعلومات الفعَالة منها وإرسالها إلى متخذ القرار بالشكل الذي يتفق مع احتياجاته وبالشمول والنوعية المطلوبة والوقت المناسب.}

وهو يمثل الجهاز العصبي للمصرف ليس فقط لتحقيق التكامل والترابط والاتصال الفعَال بين أجهزة البحث والدراسة والتحليل واتخاذ القرار في العمليات الائتمانية المقدمة للمصرف، بل للأهمية القصوى للمعلومات التي يتيحها هذا النظام والقدرة على مواجهة حالات التعثر بل القضاء على أسبابها قبل أن تنشأ ووقاية المصرف من أخطارها قبل أن تستفحل.

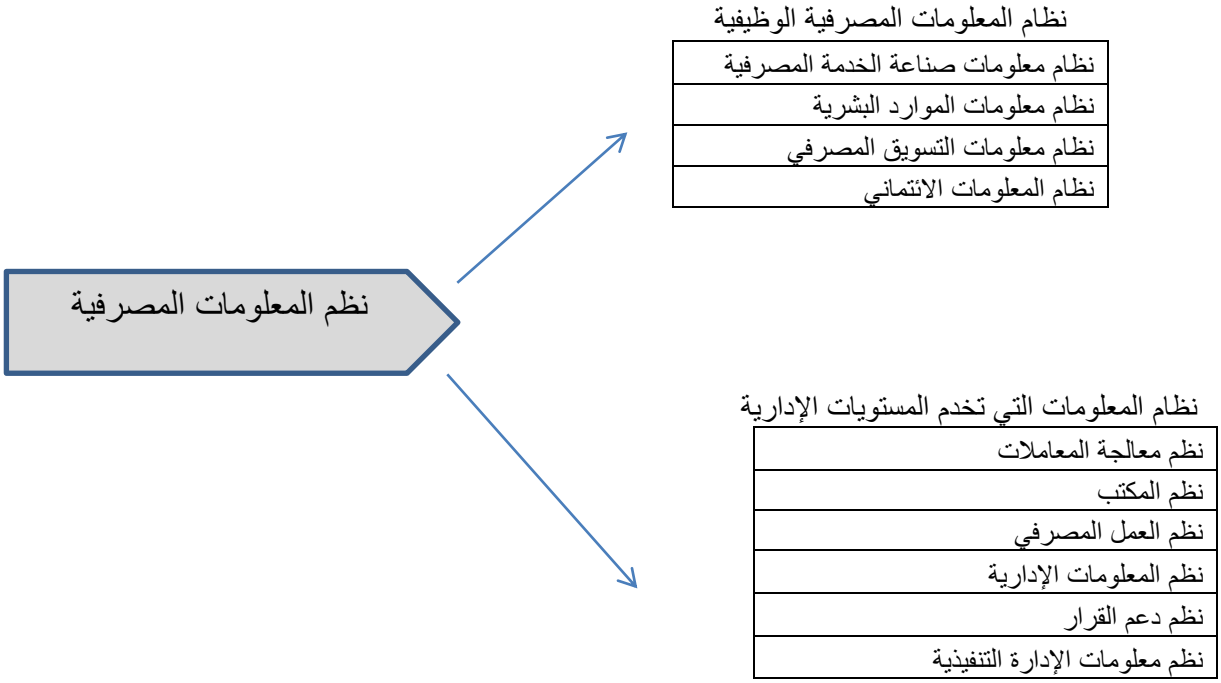
---

[58] Carling Kenneth. Jacobson Tor. Linde Jesper. Roszbach Kasper: 2004, corporate credit risk modelling and the macroeconomics: IFAV and Dalarsa university.

[٥٩] د.ابراهيم ميدة: ٢٠٠٩، العوامل المؤثرة في نظام المعلومات المحاسبي ودوره في اتخاذ القرارات الاستراتيجية في الشركات الصناعية الأردنية (دراسة ميدانية) مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد(٢٥)، عدد(١)، ص ص ٥٢٥-٥٥٢.

[٦٠] محسن أحمد الخضيري، مرجع سابق ص ٢٤٠.

الشكل(٤٠)



فهو يُؤمَن المعلومات المعالجة والتقارير حسب كل مستوى من المستويات الإدارية في المصرف حيث: تمتاز معلومات الإدارة العليا بـ: الدقة، الاختصار، والتركيز، وهي دورية وعامة تشمل حجم العمل المنجز على مستوى الفروع كماً ونوعاً ونسبته إلى الـ(target) على المدى القصير ومتوسط الأجل، بالإضافة إلى معلومات نوعية حول كفاءة الكادر الائتماني وحاجته للتدريب والتزامه بقرارات الإدارة العليا وبالمجمل تنسجم نوعية المعلومات هنا مع طبيعة الدور التوجيهي والإشرافي لهذه الإدارة.

أما على مستوى الإدارة الوسطى: فمعلومات وتقارير النظام أكثر تفعيلاً وأوسع شمولاً بحيث تمكن مدراء وإدارات الائتمان من إحكام الرقابة والسيطرة على تطبيق الفروع للتعليمات الإدارية ومتابعة العمليات الائتمانية بمراحلها المختلفة وإعداد البرامج لتحقيق الأهداف الموضوعة.

أما معلومات النظام على المستوى التنفيذي فهي شديدة التفصيل بحكم طبيعة عمل هذا المستوى الإداري القائمة على إدارة النشاط اليومي لفروع المصرف وما يتعلق بعملائه الجدد والقائمين من تجميع البيانات وفرزها وتصنيفها وتحليلها ودراسة الأوضاع المالية للعملاء ومتابعة المتغيرات المختلفة التي يمكن أن تطرأ على أنشطتهم. ولنظام المعلومات الائتماني أربع مكونات رئيسية هي[٦١]:

المدخلات: هي البيانات التي يحصل عليها جهاز الاستعلام من المصادر التي تحدثنا عنها في المطلب الأول، فبعد جمعها تأتي عملية التقييم لتحديد درجة جودتها وكفايتها وحداثتها وتوافقها مع الغرض المطلوب من جمعها ووفقاً لهذا التقييم يتم تخزينها وإدخالها للنظام لإجراء العمليات المختلفة واستخلاص المعلومات.

[٦١] نفس المرجع السابق ص ص ٢٤٩-٢٥٢.

العمليات: التي يتم وفقاً لها فرز البيانات والمعلومات الائتمانية وتصنيفها وتحليلها لاستخلاص المؤشرات التي تبنى على أساسها القرارات المستقبلية.

المخرجات: هي المعلومات المعالجة، النتائج من تقارير ومؤشرات وغيرها من النتائج التي توجه لخدمة عناصر القرار الائتماني واتخاذ القرار المناسب في الوقت والشكل والجودة المناسبة.

التغذية العكسية: بعد اتخاذ القرار بناءً على مخرجات نظام المعلومات الائتماني ستظهر النتائج التي ستكشف نقاط القوة والضعف في هذا النظام من جهة وسيعاد استخدامها كمدخلات جديدة بعد التقييم تفيد النظام من جهة ثانية.

وبشكل عام فإن لنظام المعلومات المصرفي خصائص تمنحه المصداقية وتزيد من فعاليته وشفافيته تدور حول ثلاث محاور هي[٦٢]:

- المعلومة: التي تتسم بـ: الدقة– الكمال– التوقيت المناسب للوصول للمستخدم– سهولة وصول المستخدم– سعة الانتشار– تناسب درجة السرية مع نوع المعلومة.
- التقارير: تتسم بتعدد أنواعها وأشكالها وأحجامها تبعاً لحاجة المستخدم، ودوريتها وانتظامها مما يزيد من رضا المستخدم.
- صفحة الانترنت(موقع): نظراً لفوائده العظيمة إذ بات بمثابة [الفرع المصرفي] يمكن العملاء من عمليات السحب والايداع والاستعلام عن المنتجات وتقديم طلبات القروض بأنواعها المختلفة فضلاً عن كونه أفضل وسيلة تسويقية للمنتجات المصرفية وإيصالها إلى أوسع جمهور ممكن.

في حين أن الميزة الأفضل لامتلاك المصرف نظام معلومات ائتماني عالي التقنية هو قدرة إدارة المخاطر على الوصول للتقارير اللازمة في الوقت المناسب حول أوضاع المصرف المالية ومستوى أدائه وحصولها على التقارير الدقيقة فيما يتعلق بأنشطة رقابة المخاطر وما تتضمنه من حجم مخاطر الائتمان، تصنيف القروض، تقارير القروض المتعثرة، تقارير المخصصات، الأثر على أرباح وخسائر المصرف وهذه التقارير يومية– أسبوعية– وشهرية حسب حاجة المستخدم والجهة الرقابية.

خلاصة الفصل:

بيَن هذا الفصل مفهوم المخاطر المصرفية باعتبارها احتمال وقوع خسائر بشكل مباشر أو غير مباشر، واستعرض مناهج تصنيفها من حيث تأثيرها على القطاعات الاقتصادية وقدرة الإدارة على توقع حدوثها وأسبابه، وبيَن أن المصارف تتعرض لنوعين رئيسين من المخاطر هما المخاطر المالية ومخاطر العمليات ، وأن مخاطر الائتمان– باعتبارها إحدى المخاطر المالية– من المخاطر الرئيسية التي تواجه المصرف وأكثرها شيوعاً لارتباطها بالنشاط الرئيس للمصرف ألا وهو منح الائتمان، وانطلاقاً من أهميتها تم تناول أنواعها والتحدث بالتفصيل عن مفهوم إدارة مخاطر الائتمان باعتبارها

[٦٢] طاهر محسن منصور الغالبي، صالح مهدي محسن العامدي: المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال وشفافية نظام المعلومات، دراسة تطبيقية لعينة من المصارف التجارية الأردنية، ص ٢٢٠-٢٢١، ٢٠١٠، متاحة على :
www.assr.org/countries/studies.asp?RID=116

الإدارة المختصة بالتعرف على المخاطر القائمة والمحتملة الملازمة لنشاط الائتمان والإجراءات اللازمة لمواجهة هذه المخاطر والتعرف على سياساتها الثلاث الرئيسية وهي: تقليل مخاطر الائتمان- إجراء التصنيف الائتماني- وتكوين المخصصات، والمناهج التي تطبق من خلالها والأدوات التي تعتمد عليها.

ونظراً لأن إدارة مخاطر الائتمان كانت أهم وأول مبادئ مقررات لجنة بازل فقد تم تخصيص المبحث الثاني لهذا الموضوع فألمع بدايةً لنشأة لجنة بازل وتطورها التاريخي ثم بين أهدافها- جوانبها الأساسية – والتعديلات التي طرأت على بازل١ التي كان أبرز ما صدر عنها عام ١٩٨٨ في مجال إدارة مخاطر الائتمان مايسمى بـ "نسبة كوك" لقياس مخاطر الائتمان، انتقل بعدها لاتفاقية بازل٢ التي أتت لتجاوز سلبيات بازل١ ومواجهة المتغيرات الجديدة التي واجهت المصارف فبين أهدافها والتطورات التي أدخلت على نسبة كوك فأصبحت "نسبة ماكدونا" بعد إدخال مخاطر السوق ومخاطر التشغيل إضافة لمخاطر الائتمان، وبيَن أن هذه الاتفاقية تستند لثلاث دعائم هي: الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال، المراجعة الرقابية، وانضباط السوق، ثم سلط الضوء بشيء من التفصيل على مبادئ إدارة مخاطر الائتمان التي أتت بها اتفاقية بازل٢ وشرح أساليب قياس مخاطر الائتمان وفق اتفاقية بازل٢ التي اعتمدت منهجين: المنهج المعياري الذي يستند التقييم فيه لتصنيفات توضع من قبل وكالات عالمية في إعطاء الترجيحات المختلفة واعتراف محدد بالضمانات، ومنهج التصنيف الداخلي الي يعتمد على وجود نظام تصنيف داخلي للتسهيلات في المصرف ومعادلات احتساب أوزان المخاطر تتم بمعرفة السلطات الرقابية، وميز بين مدخل التصنيف الداخلي الأساسي: حيث يترك للمصرف تقدير احتمال الفشل بالسداد بينما تكون الثوابت الأخرى معطاة من قبل السلطات، ومنهج التصنيف الداخلي المتقدم: وهنا على المصرف تقدير الثوابت جميعها، كما بين متطلبات تطبيق منهج التصنيف الداخلي وأشار لتحديات تطبيقه في البلدان النامية.

ثم انتقل ليبحث بشيء من التفصيل في المبحث الثالث الأدوات الرئيسية لإدارة مخاطر الائتمان في التنبؤ والوقاية من التعثر فأكد على الأهمية القصوى لجهاز الاستعلام الائتماني وحساسية مهمته في تقديم البيانات والمعلومات الصحيحة لإجراء الدراسة الائتمانية بشكل دقيق وشفاف واتخاذ القرار السليم الذي يقي المصرف خطر التعثر وتبعاته الوخيمة، ثم تحدث عن التصنيف الائتماني وضروراته وأنواعه وأهمية إجراء التصنيف الداخلي بالمصرف ليس فقط باعتباره ضرورة لتطبيق بازل٢ وإنما باعتباره وسيلة قوية تمكن إدارة المخاطر من تقييم نوعية أصول محفظة القروض وتحديد مستوى مخاطرها وإجراء التسعير واقتطاع المخصصات المناسبة لمواجهة حالات التعثر، ولا يمكن تطبيق نظام التصنيف الائتماني إلا من خلال نظام تكنولوجي عالي التقنية فتطرق البحث لأنواع نظم المعلومات المصرفية، وخص بالشرح نظام المعلومات الائتماني باعتباره الجهاز العصبي للمصرف الذي يحقق الاتصال الفعال بين مختلف الأجهزة المسؤولة عن اتخاذ القرار الائتماني وتناول مكوناته وخصائصه وأهمية المعلومات التي يتيحها لإدارة المخاطر لإجراء عمليات التصنيف والحصول على التقارير الدقيقة حول جميع أنشطة المصرف وتمكينها من مواجهة حالات التعثر قبل أن تنشأ ووقاية المصرف من أخطارها قبل أن تستفحل.

الفصل الخامس:

الإطار التأسيسي لتحديث إدارة مخاطر الائتمان في المصارف العامة في سورية

[مقترح لعلاج القروض المتعثرة و تفعيل الدور التنموي للتمويل المصرفي في إعادة الإعمار]

إن بناء القدرات المؤسسية في مواجهة ضعف المؤسسات العامة ومنها المصارف– بوصفها مؤسسة مالية– وتحديث الإدارة وإعادة توجيه السياسات على نحو أفضل هو أحد الركائز الأساسية للإدارة الرشيدة للحكم التي تمثل المفصل الرئيس لتحويل عملية النمو الاقتصادي إلى تنمية مستدامة اقتصادية وبشرية، والواقع أن صدق الإدارة السياسية في تحقيق نقلة نوعية في حياة المواطن ينعكس بالدرجة الأولى من خلال حرصها على تطبيق المؤشرات النوعية في كل إدارة في مؤسسات القطاع العام الذي يمثل الحكومة من جهة، ويعكس بأدائه ومخرجاته توجهات القيادة من جهة ثانية، فأحد أكبر الأخطاء التي ارتكبت عند اتخاذ قرار الإصلاح سياسياً وتطبيقه عملياً كان تطبيق الوصفات الجاهزة أو بأحسن الأحوال القيام بقفزات غير مدروسة النتائج قبل تمهيد الطريق المناسب وخلق المناخ الملائم وتخصيب التربة المحفِّزة لإثمار الجهود المبذولة.

هذا الفصل ليس إجابةً مطلقةً ناجعةً وحيدة، لكنه مقترحٌ لإنقاذ المصرف العام، إطار تأسيسي مطلوب وآلية عمل حديثة لإحدى أهم الإدارات في المؤسسة المصرفية التي تريد ولوج عالم الأعمال بخطىً عصرية وثابتة، ورؤية لمنافذ فعَالة– إذا ما أُحسن تطبيقها– لعلاج مشكلة القروض المتعثرة التي أرَقت وأثقلت كاهل الجهاز المصرفي في سورية خاصة بعد الأزمة من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: رؤية مقترحة لإصلاح نظم الإدارة حفاظاً على المصرف العام.

المبحث الثاني: سبل تفعيل إدارة كفؤة لمخاطر الائتمان في المصارف العامة في سورية: آلية مقترحة.

المبحث الثالث: سبل علاج القروض المتعثرة في المصارف العامة في سورية: رؤية مقترحة.

المبحث الأول:

رؤية مقترحة لإصلاح نظم الإدارة حفاظاً على المصرف العام

ارتفعت دعوات أغلب التجار وكثير من الاقتصاديين وحتى الباحثين الأكاديميين قبل الأزمة بشأن خصخصة القطاع العام أو تركه يموت موتاً طبيعياً بحجة أن الزمن قد عفا على المؤسسات العامة وفي مقدمتها المصارف التي تراكمت مشاكلها حتى عجزت عن القيام بدورها ولابد من تغيير ملكيتها لتفعيل نشاطها لدرجة رفضهم حتى فكرة المصرف المشترك الذي لا يحقق اللجوء إليه بنظرهم سوى راحة عقائدية، فالمستقبل لنظام السوق الذي يتوجب دخوله من بابه العريض وهو الخصخصة، جاءت الحرب لتدحض جميع هذه الأصوات وتثبت أن وجود القطاع العام ضرورة استراتيجية أمنية حققت صمود الدولة وإنقاذ وجودها بعد أن دخلت حرب كونية عليها عامها السادس، والسؤال الذي سنطرحه بداية هل فعلاً كان اقتصاد السوق المستقبل المشرق الذي انتظره الشعب؟ من خلال التالي:

المطلب الأول: مفهوم اقتصاد السوق الاجتماعي والواقع المطبق في الاقتصاد السوري:

١- مفهوم اقتصاد السوق الاجتماعي:

يقول لودفيغ إيرهارد الرائد العملي لاقتصاد السوق الاجتماعي الذي طبقه كواقع ملموس في ألمانية وأول وزير اقتصاد في ألمانية بعد الحرب العالمية الثانية: " جميع المواطنين على نفس المستوى من الرعاية الاجتماعية ويجب أن يمكَن اقتصاد السوق الاجتماعي الغالبية العظمى من الشعب للاستفادة من ثروة البلاد".

من هذا المنطلق يُنظر لنظام اقتصاد السوق الاجتماعي بوصفه توليفة سياسية اقتصادية تتجاوز آلية السوق في الفكر الليبرالي إلى مفهوم أخلاقي اجتماعي في النظريات الاجتماعية التنموية ومن هنا تنبع قدرته على التوافق مع أي ايديولوجيا أو فكر سياسي، وينظر إليه كـ[١]:" طريق ثالث بين الليبرالية والاشتراكية، إذ يأخذ المنافسة من الرأسمالية والتضامن الاجتماعي من الاشتراكية ويخضعهما لاقتصاد السوق مع إبقاء العين على العدالة الاجتماعية لأن إغفال هذه المسألة يعني تحولاً باتجاه اقتصاد رأسمالي ليبرالي مطلق".

فهو نظام يعتمد سياسات اقتصادية بمضمون اجتماعي استناداً إلى التزام الدولة بالمسألة الاجتماعية فالسياسة الاقتصادية ليست هدفاً بحد ذاتها ولا خارج إطار المجتمع بل هي تنظيم للعملية الانتاجية وزيادة ثروة المجتمع والأفراد[٢] مع التأكيد على الحضور المرن لدور الدولة في الحياة الاقتصادية، بالتأكيد الأزمة المالية العالمية في الـ ٢٠٠٨ أثبتت أهمية دور الدولة وحضورها كفاعل رئيسي في الحياة الاقتصادية، لكن هذا الدور ليس ثابتاً إنما تدخل فعَال أقرب إلى الكينزية يزيد فيه دور الدولة أو ينقص في النشاط الاقتصادي حسب مراحل تطور الاقتصاد وحسب الضرورة والحالة.

ولاقتصاد السوق الاجتماعي مرتكزات فلسفية- قانونية- مؤسسية- وعملية وفي مقدمتها سيادة القانون والنظام الديموقراطي الذي يحافظ على حقوق ومصالح الفئات الاجتماعية المختلفة[٣]، فهو يحرص على خلق تنمية مستدامة من

---

[١] د.عدنان سليمان: ورقة بحثية مقدمة إلى ندوة " النهج الاقتصادي لسورية المتجددة" كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، ٩كانون ثاني ٢٠١٤ بعنوان: "اقتصاد السوق الليبرالي مقاربات معرفية وفكرية".

[٢] اقتصاد السوق الاجتماعي في اليمن: تلبية دعوات التغيير وتحقيق الكرامة الانسانية، المؤتمر الأول لاقتصاد السوق الاجتماعي، صنعاء، ٢٠ حزيران ٢٠١٢.

[٣] نفس المرجع السابق ص ص ٤-١٢ .

خلال سياسات اجتماعية تعيد توزيع الثروة بالمزاوجة بين مصلحة المجتمع ومصلحة رأس المال ينجم عنها تنظيم سوق العمل وتفعيل الاستثمار ورفع معدل التوظيف وبالتالي تحقيق قدر أكبر من العدالة الاجتماعية وبذلك يحقق توازناً بين السياسة– المجتمع– والانتاج، وهو نظام مرن قابل للتطور يقبل الأفكار الجديدة ويطمح للتقدم الدائم من خلال إجراء اختبارات مرحلية للسياسات المطبقة ومدى فاعليتها في تحقيق الأهداف والنتائج المرجوة من خلال: درجة رضا المواطن.
مما سبق نرى أن نظام اقتصاد السوق الاجتماعي[٤]:

يهتم بثلاثة جوانب: المجتمع– السوق– والبيئة.

ويستند إلى ثلاثة مبادئ : التضامن الاجتماعي– الروح الفردية– والتبعية للدولة(فاعليتها وحضورها).

ويهدف لتحقيق ثلاثة أهداف: اقتصادية– اجتماعية– وبيئية. والأهداف الثلاثة لخدمة هدف عام أساسي وهو: النمو الشامل.

٢– الواقع المطبق في الاقتصاد السوري:

يمنح اقتصاد السوق الاجتماعي الاهتمامات الاجتماعية نفس الأهمية التي تتمتع بها الاهتمامات الاقتصادية كما بينَا أعلاه مع التركيز على القضايا البيئية، ويحتوي مصطلح اقتصاد السوق الاجتماعي على رسالة واضحة: أن تكون عناصر السوق في نفس مستوى الرعاية الاجتماعية.

في سورية اتخذ المؤتمر القطري العاشر لحزب البعث العربي الاشتراكي في حزيران ٢٠٠٥ قراراً تاريخياً على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي يقضي بتبني نظام "اقتصاد السوق الاجتماعي" بعد أن وجد بنموذجه الطريق الأسلم لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية النابعة من الذات والمنفتحة على العالم دون المساس بالاستقلال والسيادة الوطنية، وقد تجلى ذلك بأهداف الخطة الخمسية العاشرة والتي يمكن تلخيص أهمها: بالتحول باتجاه اقتصاد السوق الاجتماعي والتأكيد على مبدأ الكفاءة في توظيف الموارد وإعطاء الدولة مسؤولية الإدارة الشاملة لحركة النشاط الاقتصادي وضبط السوق وتهيئة البيئة الاستثمارية الاقتصادية المواتية للنمو وحسن توزيع الموارد الاقتصادية للمجتمع على النحو الذي يرسي ركائز العدالة الاجتماعية، خلق البيئة التشريعية المناسبة للمنافسة وفي نفس الوقت حماية المستهلك ودعم المشروعات الصغيرة ودور المجتمع الأهلي في التنمية، ربط السياسات الاقتصادية بالحد من الفقر وببرامج توليد فرص العمل، استمرار تقديم القطاعات الاجتماعية لخدماتها في مجال التعليم والصحة والخدمات العامة بأسعار رمزية، تطوير مناطق السكن العشوائي، مراجعة سياسات وآليات الدعم من خلال موازنة الدولة، تطبيق قوانين ضمان اجتماعي والحماية الاجتماعية لتفادي الآثار الاجتماعية المحتملة لرفع الدعم، تطوير نظم العمل الخاصة بالإدارة الضريبية واستهداف الحد من التهرب الضريبي.

وقد أوحت المؤشرات الاقتصادية الكلية خلال العقد الماضي بوضع اقتصادي مستقر نسبياً فمعدل التضخم لم يتجاوز الـ ٤.٧% بالمتوسط خلال الفترة (٢٠٠١–٢٠٠٥) وبلغ (٧.٤%) عن الفترة (٢٠٠٦–٢٠١٠) في حين أن العجز المالي حافظ على متوسط لم يتجاوز نسبة الـ ٤% من الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة العقد الماضي وكان ميزان

[٤] نفس المرجع أعلاه.

المدفوعات رابحاً طوال فترة الخطة الخمسية العاشرة بمتوسط ٥٣ مليار ليرة سورية عن الفترة (٢٠٠٦-٢٠١٠) ليبلغ ٥٥ مليار ليرة سورية عام ٢٠١٠[٥]، وكان معدل النمو مرتفع نسبياً بمتوسط ٥% خلال فترة العقد الماضي، في حين أظهرت نسبة البطالة بمعدل شبه مستقر بمتوسط ١١% عن الفترة ما بين (٢٠٠١-٢٠٠٥) وبمتوسط (٨.٨%) عن الفترة ما بين (٢٠٠٦-٢٠١٠).

لكن إجراء تحليل معمق لما تخفيه الصورة الإيجابية لهذه المؤشرات يسلط الضوء على الوضع المتردي الذي يخفيه هذا الاستقرار الظاهر:

فالانخفاض في معدل التضخم كان نتيجة دعم أسعار حوامل الطاقة وعندما قامت الحكومة برفع أسعار المشتقات النفطية عام ٢٠٠٨ ارتفع معدل التضخم من ٤.٤% عام ٢٠٠٧ إلى ١٤.٨% عام ٢٠٠٨.

والعجز المالي المنخفض الذي حافظت عليه وزارة المالية والذي لم يتجاوز الـ ٤% من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة الواقعة ما بين (٢٠٠٠-٢٠٠٩) ولم يتجاوز الـ ٣.٨% عام ٢٠١٠، كان نتيجة عدم صرف الاعتمادات وتخفيض الإنفاق العام لحدوده الدنيا والذي تجلى بانخفاض نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي من ٣٢.٤% عام ٢٠٠٤ إلى ٢٨% عام ٢٠٠٩، وتخفيض النفقات الاستثمارية الحكومية التي تمثل الإنفاق التنموي للدولة فلم تشكل سوى ٨.٧% نهاية عام ٢٠١٠.

والصورة المشرقة للميزان الإجمالي (ميزان المدفوعات) الذي ظهر رابحاً خلال فترة الخطة الخمسية العاشرة إنما تخفي تدهوراً كبيراً في وضع الميزان التجاري خاصة خلال فترة الخطة الخمسية العاشرة نتيجة الزيادة الكبيرة في الواردات التي بلغت ٨١٣ مليار ليرة سورية عام ٢٠١٠ بمتوسط معدل نمو (١١.٢٢%) خلال الفترة (٢٠٠٦-٢٠١٠) بالتزامن مع الخطوات التي اتخذتها الحكومة باتجاه تحرير التجارة وذلك بوتيرة أعلى من نمو الصادرات غير النفطية نتيجة المنافسة الحادة التي تواجهها في الأسواق الخارجية، والتراجع الحاد في الصادرات النفطية من ٧٥% من إجمالي الصادرات عام ٢٠٠٠ إلى ٤٦% عام ٢٠١٠ وبذلك وصل عجز الميزان التجاري عام ٢٠١٠ إلى ٦.٧% من الناتج المحلي الإجمالي إنما الفائض المحقق في الحساب المالي والرأسمالي هو ما غطى عجز الميزان التجاري وأظهر فائضاً في الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات[٦].

ولم تخلق الحكومات خلال العقد الماضي سوى ٤٠٠ ألف فرصة عمل بمعدل نمو سنوي يبلغ ٠.٩% فتراجع معدل التشغيل من ٤٧% عام ٢٠٠١ إلى ٣٩% عام ٢٠١٠ مما زاد الفئات المهمشة في المجتمع، ترافق ذلك بالظروف المناخية السيئة التي أثرت سلباً على إنتاجية القطاع الزراعي وعلى التشغيل في هذا القطاع وسببت هجرة العمالة من هذا القطاع باتجاه القطاعات الأخرى التي كانت استجابتها بطيئة جداً في مجال التشغيل[٧] مع توقف الحكومة عن التوظيف في القطاع العام الذي بقي نسبياً خلال العقد الماضي حول ٢٧%.

---

[٥] المجموعة الاحصائية عام ٢٠١١ ، المكتب المركزي للإحصاء، سورية

[٦] نفس المرجع السابق

[٧] الأزمة السورية: الجذور والآثار الاقتصادية والاجتماعية، المركز السوري لبحوث السياسات، الجمعية السورية للثقافة والمعرفة، ٢٠١٣،ص٢١.

ولم تنعكس معدلات النمو الجيدة نسبياً على مستوى معيشة المواطنين فبالرغم من ازدياد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من (٦٣٣١٦) ل.س عام ٢٠٠٥ إلى (٧٣٥٥٠) ل.س عام٢٠١٠ [٨] بمعدل نمو وسطي ٣% عن ذات الفترة، إلا أنه انخفض فعلياً بعد استبعاد أثر التضخم من(٥١٤٧٦) ل.س عام ٢٠٠٥ إلى (٤٢٥٥٠) ل.س عام ٢٠١٠ بمعدل نمو سلبي وسطي عن ذات الفترة يعادل (-٣.٧%)، وتراجع إنفاق الأسر السورية خلال فترة الخطة الخمسية العاشرة بمعدل (٢.٥%) نتيجة رفع أسعار المشتقات النفطية الذي تسبب بارتفاع أسعار جميع السلع الاستهلاكية فتراجعت القدرة الشرائية لدخول الأسر مع الثبات النسبي في الأجور الإسمية، وتزداد هذه النسبة كثيراً إذا ما أخذنا واقع المحافظات، إذ تراجع معدل إنفاق الأسر في محافظة الحسكة بما يقارب الـ (٣.٣%) وفي الرقة (٤%) وفي دير الزور(١٠%) مما يؤكد أن هذه المحافظات لم تستفد مطلقاً من ارتفاع معدل النمو، ويعكس فشل الحكومة في تحقيق التوازن التنموي بين المحافظات، وعدم التزامها بتحقيق أهداف الخطة الخمسية العاشرة التي أولت اهتماماً كبيراً لضرورة تنمية الريف والمحافظات الشرقية استكمالاً للدور الكبير الذي لعبته الدولة منذ السبعينات كممول رئيسي لخدمات الصحة والتعليم وتقديم السلع الأساسية للمواطنين، والذي انعكس ايجاباً آنذاك على مؤشرات الصحة والتعليم قياساً بمستوى دخل الفرد، إلا أن هذا التوسع الكمي لم يترافق بتطور نوعي، وتغاضت السياسات التحريرية الاقتصادية المتبعة لاحقاً عن البعد التنموي المستدام حيث:

- لم يتجاوز الانفاق على التعليم الأساسي ٢% من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠١٠ بقيمة ٥٦ مليار ل.س، في حين لم تتجاوز حصة التعليم العالي ١.١% لذات العام، وحافظ الانفاق على المجالات الثقافية على نسبة خجولة لم تتجاوز ٠.٠١% طيلة فترة الخطة الخمسية العاشرة وكذلك حصة الرعاية الاجتماعية التي حافظت على متوسط ٠.٤% من الناتج المحلي الإجمالي لذات الفترة[٩] ، إن انخفاض حصة الانفاق على التعليم يشكل تحدياً خطيراً في ظل استمرار الأمية التي بلغت ١٦% للأشخاص الذين يزيد عمرهم عن ١٥ سنة عام ٢٠١٠، ويبلغ معدل الأمية بين الإناث ٢.٤ ضعف معدلها بين الذكور ويعتبر تقرير التنافسية العالمية (٢٠١٠-٢٠١١) أن سورية متراجعة بشكل كبير حيث احتلت المرتبة ١٢٧ من أصل ١٣٧ من حيث جودة مراكز الأبحاث العلمية [١٠].
- لم يتجاوز الانفاق على القطاع الصحي ٢% من الناتج المحلي الإجمالي ولم يحدث تطور نوعي في الخدمات الصحية المقدمة خلال العقد الماضي، حيث تبين حسب المسح الصحي لعام ٢٠٠٩ [١١] أن ٤٠% من السيدات ذكرن أن هنالك عوائق تعوق حصولهن على الرعاية الصحية بسبب عدم الحصول على المال اللازم للكشف والعلاج، مما يسلط الضوء على المشكلة الاقتصادية، و٣٨% بسبب عدم الرغبة بالذهاب بمفردهن، و٣٠% لم تحصل على الرعاية الصحية اللازمة بسبب القلق من عدم وجود أنثى تقدمها، وهنا يبرز تأثير العامل الثقافي والاجتماعي الذي مازال شبه مسيطر، و٢٦% بسبب بعد المسافة عن مراكز الرعاية، ويبرز ذلك في الريف أكثر مما هو في المدينة بنسبة ٣٩% بالريف مقابل ١٦% في المدينة، كذلك فإن الاضطرار لركوب

[٨] تقرير الاستثمار السنوي الرابع: هيئة الاستثمار، دمشق، سورية.
[٩] النشرات الربعية لمصرف سورية المركزي، تقديرات الموازنة العامة، النسب من إنجاز الطالبة.
[١٠] الأزمة السورية: الجذور والاثار الاقتصادية والاجتماعية، مرجع سابق، ص ٢٧.
[١١] المسح الإحصائي والأسري في الجهورية العربية السورية، ٢٠٠٩، التقرير الرئيسي، جامعة الدول العربية، قضايا الشؤون الاجتماعية، الجمهورية العربية السورية، المكتب المركزي للإحصاء، ٢٠١١، ص ١٣٣-١٣٤.

المواصلات كان سبباً في عدم الحصول على الرعاية الصحية المناسبة بنسبة ٤١% من نساء الريف وتنخفض هذه النسبة إلى ١٩% بالمدينة، ويبرز عدم الحصول على المال اللازم في الريف بنسبة ٤٩% من السيدات وينخفض إلى ٣٤% في الحضر، وترتفع هذه النسبة بين النساء الأميات إلى ٦٥% في حين تنخفض بين الجامعيات إلى أقل من ٦% ، وهنا يبرز أثر الحصول على التعليم في رفع درجة الوعي الصحي وتأمين الدخل الكافي للحصول على العلاج ، وقد بلغت أقصى نسبة للسيدات اللاتي لم يحصلن على رعاية صحية بسبب بعد مكان الخدمة في محافظة الحسكة لتبلغ ٣٨% تليها دير الزور ٣٧% مما يسلط الضوء على التقصير في تقديم الخدمات الصحية في المحافظات الشرقية والريفية.

وباعتبار أن المعلومات المدونة عن وزن وطول الأطفال وأعمارهم والتي تقدم مؤشرات قياسية متعلقة بالنمو الجسماني للطفل ووصف حالته التغذوية تعتبر من أكثر المؤشرات حساسية للتغيرات المفاجئة للوضع الصحي، فقد بين المسح أن ١٠.٣% من الأطفال دون الخامسة يعانون من قصر القامة الشديد، و١٣% يعانون من قصر القامة المتوسط، وبشكل عام بلغت نسبة الإصابة بقصر القامة ٢٣% من الأطفال دون الخامسة وبرزت المشكلة بشكل أكبر لدى الأسر الفقيرة بنسبة ٢٦% من الأطفال دون سن الخامسة مقارنة بأطفال الأسر الغنية.

كذلك يعاني ١٠.٣% من الأطفال في سورية من نقص الوزن:٢.٥% نقص وزن حاد، مقابل ٧.٨% نقص وزن متوسط، وترتفع نسبة الإصابة بين أطفال الريف إلى ١١.٢% في حين تبلغ ٩.٤% بين أطفال الحضر، وتصل أقصاها في محافظات دير الزور والحسكة والرقة بنسب(١٥%،١٤%،١٣%) على التوالي وبين الأسر الفقيرة، كما ترتفع معدلات وفيات الأطفال حديثي الولادة والرضع ودون سن الخامسة خلال السنوات العشر السابقة لـ٢٠٠٩ في الريف عنها في المدينة وعند الأمهات الأميات مقارنة بالمتعلمات.

- اقترب معدل الفقر من ٣٤% من إجمالي السكان في سورية عام ٢٠٠٧ [١٢] في حين كان ٣٠% عام ٢٠٠٤، وتركز الفقر بشكل أكبر في المناطق الشرقية والشمالية، وأدى الجفاف الذي أصاب المنطقة في النصف الثاني من العقد الماضي لانخفاض مساحة الأراضي المزروعة وانخفاض الانتاج المحلي للغذاء، وعمق تزايد الأسعار العالمية للبضائع الغذائية الأساسية من حالة الفقر، ولم تؤد السياسات الحكومية خلال العقد الماضي لتراجع الفقر ولا إلى التقليل من التفاوت بمعدلات الفقر بين المناطق، ونتج عن إهمال هذا الواقع تراجع القطاع الزراعي والهجرة الداخلية بأعداد كبيرة شكلت ضغطاً على المدن الجنوبية والعاصمة، وأدى رفع الدعم عن أسعار المشتقات النفطية عام ٢٠٠٨إلى مزيد من الضغط على العائلات السورية الفقيرة والمتوسطة مما شكل عبئاً اقتصادياً إضافياً على كاهل الفقراء عمقت حدته سياسة تثبيت الرواتب والأجور التي انخفضت حصتها من الناتج من ١٢% عام ٢٠٠٦ إلى ٩.٦% عام٢٠٠٨[١٣] مما يعكس التحيز في توزيع الدخل القومي لصالح رأس المال على حساب ذوي الدخل المحدود وهي الشريحة العظمى من المجتمع السوري.

وفي ذلك خروج صارخ على مضمون الخطة الخمسية العاشرة التي وضعت تصورات وخطط لإجراء إصلاحات عميقة أهمها تبني أجندة التنمية البشرية التي كانت موضوعة فعلاً في صلب الخطة إلى جانب الإصلاح المؤسسي، فأفشلت السياسات الاقتصادية المتبعة عملية التنمية المستهدفة في سورية وأتى الإعداد للخطة الخمسية الحادية عشر

[١٢] تقرير برنامج الأمم المتحدة الانمائي لعامي ٢٠٠٥، ٢٠١٠.

[١٣] الأرقام من النشرات الربعية لمصرف سورية المركزي، العمليات المنفذة، النسب من إعداد الطالبة.

ليرسخ واقع عدم تحقيق الإصلاحات وارتفاع معدل الفقر والتفاوت الاجتماعي، فما حدث منذ بداية الألفية الثالثة– وليس فقط منذ بداية فترة الخطة الخمسية العاشرة عام ٢٠٠٦– ولغاية الآن في أشد ظروف الحرب وطأه على الشعب– هو إخضاع كل شيء/ أي شيء لآليات السوق فقط وكان هذا خطأً فادحاً.

إذ اعتمدت سياسات اقتصادية عجزت عن التكيف مع المتغيرات العميقة في المجتمع السوري كما يعكس التحليل أعلاه وفي سوق العمل المتغير باستمرار، ولم تتخذ القرارات الاقتصادية بطريقة واقعية موضوعية قائمة على الحوار الجاد، النقاش المثمر والفعَال مع ممثلي الشعب من النقابات المهنية والعمال والمنظمات المدنية وجمعيات حماية المستهلك، رافق ذلك تعتيم على أسلوب الإدارة القائم في مؤسسات الدولة سواء في القطاع الاقتصادي أو الاداري وعدم إجراء تغيير نوعي إيجابي في هذا المجال فتفاقمت البيروقراطية والفساد، إذ أهملت الحكومات المتعاقبة عملية التنمية كما تبين أعلاه، وتخلَت عن القطاع العام الصناعي وانسحبت تدريجياً من النشاط التجاري وتجاهلت الوظيفة الاجتماعية للدولة ولم تتنبه إلى خطورتها وتفاقم آثارها التي عمَقت حدة الفقر ورفعت معدلات البطالة خاصة بين الشباب المتعلمين في ظل غياب هوية محددة لطبيعة السياسات الاقتصادية وغياب التوجه الاجتماعي لهذه السياسات؛ وحقيقة الأمر أن ذلك لم يكن إلا استجابةً عمياء لمتطلبات وفاق واشنطن الذي دعا إلى "حكومة الحد الأدنى" بهدف جعل الاقتصاد ورقة ضعيفة خارج قبضة الدولة تتلاعب به قوى السوق الدولية وفقاً لمصالحها بعد اختراقه بربط مصلحة التجار وبعض أعضاء الحكومة في موقع اتخاذ القرار في الداخل بمصالح الرأسمالية العالمية، نتج عن ذلك ارتفاع الكلفة السياسية التي كانت أكبر بكثير من الكلفة الاجتماعية التي أرادت الحكومة إعفاء الدولة من تحملها، مع العلم بأن اعتماد آليات اقتصاد السوق الاجتماعي لا يعني كما بيَنا تخلي الدولة عن مسؤوليتها تجاه المجتمع، وإنما التمكين لدور فاعل للقطاع الخاص تحت إشراف الدولة وبالاستناد إلى شراكة مع المجتمع المدني والتمكين والانصاف للفئات المهمَشة والفقيرة، لكن ما حصل خلال العشرين عاماً الفائتة هو تمكين مشوَه لفئة من التجار ذات نفوذ وامتيازات سياسية لا أكثر، فانتشر الفساد واتسعت البيروقراطية في كافة القطاعات، الأمر الذي حال دون قيام استثمارات وطنية تدفع عجلة النمو الاقتصادي وتنعكس إيجاباً على مستوى معيشة المواطن، ورغم تعدد الأنظمة والتشريعات خاصة في الفترة من ٢٠٠٣ وما بعد والتي هدفت بشكل أساسي لتشجيع قدوم الاستثمارات العربية والأجنبية، لم يتحقق هذا الهدف نتيجة الأسباب المذكورة أعلاه، بعد أن شكل ثنائي(الفساد– البيروقراطية) الذي سيطر على المحيط التنظيمي للإدارات المرتبطة بمنح تراخيص الاستثمارات عائقاً حدَ من قدوم الاستثمارات المستهدفة، وقامت بدلاً من ذلك استثمارات محلية تملكها فئة مشتركة من تجار وأعضاء الحكومات السابقة مستفيدة من عوائد استثمار مشوب بالفساد.

من وجهة نظر موضوعية ليس هنالك من يرتاب جدياً في تزايد نفوذ التجار في الحياة الاقتصادية الاجتماعية منذ بداية التسعينات من القرن المنصرم، وتعزز هذا النفوذ مع التوجهات الاقتصادية الجديدة مع بداية الألفية الثالثة، إذ حتى تستمر هذه الفئة في تعظيم ثروتها في دولة تبنَت أهداف اشتراكية كان يتعين– إن لم يكونوا أعضاء مباشرين أو غير مباشرين في الحكومة– أن يتمتعوا بذكاء أكثر من ذلك الذي كان يتمتع به أفراد الحكومات السابقة، فعلياً اتسع هذا الذكاء لرؤية شديدة الوضوح للكيفية التي تُولَف بها دولة اشتراكية التوجهات سابقاً لخدمة مصالحهم خاصة مع انهيار المنظومة الاشتراكية في بداية التسعينات.

تذبذبات السياسة الاقتصادية خلال السنوات الخمس عشرة الفائتة وجملة القوانين الصادرة غير المدروسة أحياناً والمتضاربة أحياناً أخرى لا يمكن فهمها إلا ضمن إطار واحد: خدمة مصالح تجارية متصارعة، بغض النظر عن حسن نية التوجهات التي أرادت في بناء الطبقة البرجوازية تعزيز القطاع الصناعي وتحقيق قفزة نوعية لسورية في هذا المجال.

وكان الهمَ الوطني أبعد ما يكون عن أهداف فئة التجار التي كان همَها الأول والأخير تعظيم ثروات شخصية وما حصل في الأشهر الأولى للأزمة كان الدليل.

ورغم أن هامش الديمقراطية خاصة في النصف الثاني من العقد المنصرم كان لابأس به، لكن قوة التيار البيروقراطي كانت أقوى بكثير من قوة التيار الإصلاحي، فالفساد المستشري عمل بقوة لصالح التيار الأول وجعل من واقعنا واقع محزن وأحبط جميع الجهود الصادقة لإحداث تطوير حقيقي، فالحرب الحالية لها أسبابها الخارجية وهي أكبر وأشمل وأعقد من أن تطرح بكلمات لأن تشعباتها تصل إلى مشاكل العالم، لكن لها أسبابها الداخلية أيضاً والتي يمكن أن نرجعها إلى درجات التخلف والحرمان والإقصائية لشعبنا في العشوائيات وأحزمة الفقر التي كانت جميع الحكومات والإدارات المحلية السابقة تتغاضى عنها ولا تريد الخوض في علاجها، الخلاص من الإقصائية التي مارستها الحكومات السابقة بحق الطبقة الكادحة من أبناء الشعب بتطبيقها الحرفي لوصفات صندوق النقد الدولي بعد تبني نهج ليبرالي متوحش تحت مظلة اقتصاد السوق الاجتماعي كلنا ندفع فاتورته اليوم، ولن تنتهي هذه الحرب قبل أن تنتقل بسورية إلى نقطة توازن جديدة نتمنى ألا تكون في مستوى أقل من سابقتها.

-المطلب الثاني: سياسة مقترحة لتطوير إدارة مصرف عام:

إن تبني نهج اقتصاد السوق الاجتماعي لا يعني "الحكم بالإعدام" على القطاع العام وإنما إعطاؤه نفس الأهمية التي تمنح للقطاع الخاص، بينَ الفصل الأول تزايد أهمية دور الدولة في إدارة النظام الاقتصادي في الدول ذات الأنظمة الاقتصادية الحرة بعد أن كان تدخلها سمة من سمات الأنظمة المخططة على خلفية الأزمة المالية العالمية الأخيرة، في حين أثبت التاريخ الدور المحوري للقطاع العام في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية في إعادة البناء والتعمير في أوروبا، بعد أن اتفق قطبا الفكر الاقتصادي على ضرورة نهوض الدولة بالمهام التنموية والمشاريع الاقتصادية في كافة القطاعات والمواقع على الاطلاق بيد القطاع العام بعد أن دمرت- وبأحسن الأحوال أنهكت- الحرب أي دور فاعل للقطاع الخاص.

إن مرحلة ما بعد الحرب تتطلب من الدولة السورية إعادة تعريف دورها في المجال الاجتماعي، وإعادة تشكيله في المجال الاقتصادي، طالما اتخذنا طريق اقتصاد السوق الاجتماعي، الذي يتطلب وجود دولة قوية قادرة على قيادة الاقتصاد الوطني بما يحقق التوازن بين النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية، بالإضافة لباقي التوازنات الاقتصادية التي أصابها الخلل نتيجة للسياسات الاقتصادية الخاطئة للحكومات السابقة، بالقيام أولاً بتأطير مفهوم هذا الاقتصاد وتوضيح معالم التنمية المستهدفة ورسم طرق بلوغها، فالضغوط من قبل: الشعب- القطاع الخاص- والخارج تتطلب درجة عالية من الكفاءة والتنظيم وتحديد الأهداف، والواقع أن سيادة القانون- تفعيل القضاء المستقل والنزيه- احترام حقوق الانسان والمشاركة في صنع القرار السياسي- الإدارة الحديثة للقطاع العام ومحاربة الفساد ستكون أساسيات

لاجتياز منعطف خطير، فإما نقلة نوعية إيجابية أو انهيار كامل للدولة والمجتمع في حالة الفوضى والفساد والفقر والبطالة.

ولا يبدو أن مرحلة إعادة الإعمار ستكون بالبساطة التي يتناولها المحللون السياسيون والاقتصاديون على السواء، فهنالك شكٌ – وقد يكون يقيناً– بقدرة بذور الدمار على العطاء..

فالحرب جعلت جميع الأفراد في جميع المواقع يحاربون بشكل أو بآخر، حتى العودة للزراعة من قبل كثير من النخب هي حرب أيضاً، حرب شعبية ضد المجاعة التي فرضتها الحرب وفاقمت من حدتها السياسات الاقتصادية الليبرالية المتوحشة المتبعة.

فقدان الشعب لعامل "الثقة" بعقلية وأداء القطاع الخاص سيضع الحكومة في مأزقٍ جديد فيما لو انصاعت لتيار السوق وأهملت مصلحة الشعب كما كان الحال قبل الأزمة، فالحجم الهائل للدمار والذي لن نعرف حقيقته قبل أن تضع الحرب أوزارها والمصاعب الاقتصادية الناجمة ستجعل الشعب يطالب الحكومة بمنفذٍ يُعوَض عما تكبده من بقي من ويلات الحرب، وهذا يعني أن الحال بعد الحرب لن يختلف كثيراً عن الحال أثناء الحرب:

بيروقراطية شديدة وفساد عائم، والمؤسف أن محاولة الحكومة اتخاذ طريق معاكس لذاك الذي اتخذته الحكومات السابقة للإمساك بزمام الأمور من خلال مزيد من التخطيط والسيطرة دون إجراء تغيير نوعي حقيقي وليس/ إعلامي وهمي/ بأسلوب الادارة القائم وطرق تعيين المدراء قد تقود لنتائج كارثية في كافة القطاعات.

ففي القطاع المصرفي:

ليس المطلوب تصميم خارطة محكمة التخطيط يُسيَر بها موظفو المصرف تبعاً لوجهة نظر المخططين الخاصة بطريقة العمل في كافة الأقسام وفي جميع الأوقات(ازدهار أو أزمة)، ولا يعني ذلك إلغاء التخطيط باعتباره أبرز أدوات النظام الاشتراكي، وإنما الحفاظ على التخطيط الاستراتيجي الذي يسمح بإطلاق مبادرات المصرفيين ومعرفتهم ويفعَل المنافسة بينهم كوسيلة لتنسيق الجهود الفردية بأمثل الطرق عندما يقوم كل منهم بالتخطيط لبلوغ الأهداف العامة المرسومة وفقاً لأسلوبه، وهي فعلياً الطريقة الأكثر كفاءة لتمكين آليات العمل المصرفي الحديث، نستذكر في هذا السياق النصيحة المعبرة لـ كارل شيلر (وزير الشؤون الاقتصادية ووزير المالية في ألمانية الغربية في منتصف الستينات لغاية أوائل السبعينات وعضو قيادي في الحزب الديمقراطي الاجتماعي عام ١٩٥٩)

" أكثر من السوق بقدر المستطاع ومن التخطيط بقدر الضرورة "

فليس المطلوب هو " التطوير" إذ لا يمكن تطوير: نفسية مُحطَمة– فكر مُشوَه– مصنع محترق–أو منزل مدمَر....المطلوب هو " التطور" وهو نفي لـ صورة ظاهرة/ حالة قائمة من أجل الوصول إلى حالة أسمى/ أرفع /أحدث دون إلغاء تام للقديم، بل إن هذا الجديد يحمل معه عناصر كثيرة من القديم ولكن مدفوعة ومطوَرة إلى الأمام. هذا النفي هو خطوة حتمية لعملية التطور مع الانتباه لأمرين:

- أن هذا النفي لا يأتي من الخارج، بل نتيجة التطور الداخلي للحالة- المنشأة- أو المجتمع.
- هذه الحتمية مشروطة بالأداة البشرية، بالعامل الذاتي....بالتنظيم الذي أصبح حقيقة واقعة في عالم الأعمال، وليس " التخطيط".

السبب أن الوضوح والتماسك لم يشفع للإيديولوجيا في التطبيق، رغم رسم مئات الخطط والسياسات الاقتصادية والاجتماعية على مر السنين الفائتة بهدف دعم النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية، حيث اصطدم بالجمود والاختناق وانعدام المرونة، العمل المؤسساتي الحديث بكل متطلباته(البشرية والتقنية) هو المنقذ لأداء/ وجود القطاع العام وضمان قدرته على الاستجابة لمستجدات العصر، فالمنشأة الناجحة صناعية كانت أم خدمية تحتاج لدرجة عالية من التنظيم لتمارس نشاطها، وعلى مستوى المصرف هذا يعني ما يلي:

١- التخصص والتقسيم الدقيق للعمل: فهنالك مؤهلات في جميع علوم الاقتصاد والقانون والهندسة واللغات وحتى الفن والتصميم يمكن الاستفادة منها ضمن المصرف كل وفق تخصصه الدقيق وهي غالباً تمتلك مسؤولية/ قوة/ وغالباً صحة اتخاذ القرار في المؤسسات التي تمتلكها، وهذا ما أدركته تماماً المؤسسات المصرفية العالمية والشركات الضخمة التي تحكم العالم حالياً، فقيامها بالمزج والجمع بين مختلف المؤهلات والتخصصات مكنها من تحقيق نتائج أفضل وأدق مما يمكن تحقيقه بأي وسيلة أخرى، وفعلياً القدرة الفائقة على التنظيم في هذا المجال هي العامل المسؤول عن الانجازات الاقتصادية التي حققتها هذه المؤسسات والشركات مع وجود القدر الضروري من التخطيط الاستراتيجي ومتابعة التنفيذ، وهنا لم تجد هذه الشركات- كبرى معاقل الرأسمالية – حرجاً في تسخير إحدى أدوات الاشتراكية خدمةً لصالحها، وبالتالي لا ضير في تطبيق أسلوب مماثل في مصرف عام له أثره في الحياة الاقتصادية من خلال الادراك الواعي لدور التنظيم في حياه المصرف والتفعيل الجاد والفوري لأدوات التغيير- رغم الازعاج الذي قد تسببه للبعض.

٢-كسر الصورة النمطية للعاملين في القطاع العام بما في ذلك العاملون في المصارف العامة بوصفهم: " لوالب مسننة " في مكنة المؤسسة التي يعملون بها لا يستطيعون تركها نتيجة المشكلة الاقتصادية، فهم مقيَدون إلى أماكنهم ورؤسائهم الذين عيَنوا لهم، يسودهم الخمول وغياب الحافز بالتطور في ظل ثبات المعاش وشروط المكافآت التي يحصل عليها الجميع في نفس الدرجة الوظيفية بغض النظر عن حجم مساهمة العامل في تعظيم أرباح المصرف من عدمها، يكون ذلك بتفعيل نظام جاد للحوافز والمكافآت مرتبط بدرجة تعظيم الربح أو مستوى انتاجية العامل حسب طبيعة عمله، وهذا من شأنه شحن الحافز الشخصي لدى العاملين بكافة المستويات الإدارية لإنجاح المؤسسة، فيكون النجاح- وأحد أوجهه الربح- لصالح الأفراد العاملين الذين سيعملون ويكدون من أجل مصلحتهم التي بها تتحقق مصلحة الدولة والمساهمين، وبهذه الطريقة نستطيع توليف الفكر الكلاسيكي لخدمة مصلحة الدولة.

٣- اعتماد المرونة الذهنية والتنظيمية التي تستقطب الابتكار البنَاء وتقبل التجديد المدروس كعلاج وقائي ضد الإعاقة الناجمة عن " الشيخوخة البيروقراطية " في المؤسسة الحكومية- المصرف محل هذا البحث- وحتى في حال الملكية المشتركة، فكما أوضحنا أن العلاج بالموت مرفوض تماماً، بذلك نستطيع أيضاً وضع إحدى أهم ميزات الرأسمالية الكلاسيكية وهي: التجدد والتطور الدائم في خدمة الصالح العام، مع الوضع في الحسبان المقاومة التي ستلقاها هذه

الخطوة من قبل المخططين المتنفذين بالدرجة الأولى باعتبارها تمس السلطة المطلقة التي اكتسبوها خلال العقود الماضية، والتي منحتهم الحرية المطلقة لفعل ما يشاؤون، فلم يكن صعباً عليهم تجميد الحرية الفكرية للعاملين في القطاعات الحكومية، حيث أن الخشية من التشكيك بإمكانية نجاح الخطة دفعت باتجاه قمع العقليات التي امتلكت ذهنية النقد والتحليل بإسكاتها أو إقصائها وبذلك تم وأد كل مبادرة غير موجهة خشية نتائج لم يضعها المخططون بالحسبان.

المحاولات الجادة لتدمير العقول في القطاع العام كان أول أسباب تراجعه وانهيار منظومته فعلياً

٤- استبدال العلاقة " الهرمية " بالجهاز الإداري بالمصرف بالعلاقة " التعاونية " لأن وضع النقاط أعلاه موضع التنفيذ يعني اعتماد التفاوض لخلق الحافز والرغبة بالتفاعل ضمن بيئة العمل الجديدة وليس إصدار الأوامر، وبهذه الحال لا يصدر المدير الأوامر وإنما عليه أن يحاور ويشجع ويقنع ويُعلَم ويتعلَم من المستويات الإدارية الأدنى فتمتد هذه العلاقة لتصل موظفي الاستقبال في المكاتب الأمامية في المصرف، فالمطلوب هو إعطاء نقاط دلالة وإشارات للعاملين لسلوك طريق معين، فيكون العاملون في طاعة القانون الناظم لعمل المصرف فقط وليس سلطة منحت للجهاز الفلاني أو المدير الفلاني تجعل ممارساته وأوامره شرعية بغض النظر عن دوافعها وموضوعيتها ونتائجها.

ولا ضير بالاستئناس بتجارب ناجحة في هذا الجانب كالتجربة اليابانية مثلاً وخاصة تطبيقاتها العملية التي جعلت الحياه الاقتصادية لليابان محل اهتمام بل دراسة وانشغال الغرب الصناعي بقدرتها على إيجاد تلك التوليفة المبهرة من الرأسمالية بروح ماركسية.

-المطلب الثالث: إدارة مخاطر الائتمان في مرحلة إعادة الإعمار:

لا يمكن التنبؤ بما ستكون عليه الحال بعد الحرب، وتبعاً لذلك لا يمكن تثبيت الصورة النهائية لشكل السياسات والإجراءات الواجب اتخاذها لمرحلة إعادة الإعمار لارتباطها بمخرجات هذه الحرب ونتائجها وآثارها، فبلا شك ما سيكون بعد الحرب مختلفٌ عما كان سائداً خلالها وبالتأكيد مغاير لما ساد قبلها، تحديات كبرى ستكون على المحك في مقدمتها- وبما يقارب موضوع البحث- حجم ومصدر التمويل اللازم لإعادة الإعمار(والمقصود هنا إعمار الأرض والحجر التي قدرها تقرير للأمم المتحدة نشر في الربع الأول من عام ٢٠١٤ بـ (١٦٥) مليار$ أما تكلفة الأضرار البشرية والاجتماعية والنفسية فلم تتجرأ جهة على تقديرها لفداحتها)

والواقع أن تحديد مصدر التمويل يسبق بالأهمية معرفة حجمه، إذ لا يمكن التفكير بالمصادر التي اعتيد عليها قبل الحرب ممثلة بالفوائض النفطية وإيرادات السياحة والزراعة باعتبارها أكثر القطاعات تضرراً ولا يتوقع أن تعود إلى نشاطها بوقت قريب بعد انتهاء الحرب، من جهة ثانية لا يمكن التفكير برأس المال الوطني الذي هرب أو هُرَب الجزء الأكبر منه منذ الأشهر الأولى من بداية الأزمة، فيما أتى التضخم على ما بقي منه في الداخل، أما رأس المال الأجنبي فدخوله القطر يخضع لاعتبارات سياسية واقتصادية عديدة ستحول أيضاً دون تيسير الحصول على قروض المؤسسات الدولية التي تقف ورائها دولٌ كانت سبباً مباشراً في دمار الوطن. قدمت سيناريوهات عدة لتحديد مصادر التمويل المثلى

لإعادة الإعمار تناولتها وسائل الإعلام وأوراق بحث في مؤتمرات وملتقيات علمية في مقدمتها استمرار الاعتماد على الحلفاء لإعادة الإعمار بعد أن تضع الحرب أوزارها خاصة الاستثمارات المباشرة في قطاع الغاز.

ولا غنى عن اعتماد مزيج مما يلي[١٤]:

- مصادر خارجية للتمويل: باستمرار الاعتماد على الدول الصديقة (إيران، روسيا، الصين، دول البريكس) نتيجة الثقة التي نشأت بعد مواقفها خلال الحرب، ويكون ذلك بـ:
  - استثمارات المباشرة في مجال الغاز والطاقة.
  - قروض عينية لتمويل مشاريع البنى التحتية.
  - قروض تقليدية ومنح اعتمادات مصرفية لتمويل الواردات السلعية كما يجري الآن.
- مصادر داخلية للتمويل: بيَن الفصل الأول كيف عجزت مصارفنا المحلية عن أداء دورها المنتظر في عملية التنمية الاقتصادية والمساهمة في دعم النمو قبل الحرب، فكيف لها ذلك بعد الحرب وهي مثقلة بأعباء ديونها المتعثرة! حتى لاتقف المصارف موقف المتفرج عند البدء بإعادة الإعمار يقترح القيام بما يلي:

١- على مستوى السياسة النقدية:

- تنبه المصرف المركزي لضرورة تشجيع المصارف على منح التمويل للاستثمارات التنموية والقطاعات الاستراتيجية لرفع معدلات النمو ودفع عجلة التنمية في القطر فقدم حزمة من القرارات المتعلقة بتوجيه القروض: كالقرار(٣٤٨/م ن/ ب٤) تاريخ ٢٠٠٨/١/١٦ الذي سمح للمصارف المرخصة بمنح القروض بالعملات الأجنبية لتمويل مشاريع استثمارية تنموية في القطر ، والقرار(٣٨١/م ن/ب٤) تاريخ ٢٠٠٨/٣/٢٧ الذي سمح للمتعاملين المشمولين بأحكام قوانين تشجيع الاستثمار الحصول على تسهيلات مصرفية بالعملات الاجنبية، في حين نص القرار(٤٦١/م ن/ب ٤) تاريخ ٢٠٠٩/١/٣١ على إمكانية تجاوز المصارف للنسب المحددة لمنح التسهيلات المصرفية وذلك فقط فيما يخص التسهيلات الاستثمارية التنموية بعد الحصول على موافقة المصرف المركزي بناء على اقتراح مديرية مفوضية الحكومة ولكل حالة على حدى وبحيث لا تتجاوز هذه التسهيلات ٣٥% من مجموع الأموال الخاصة الصافية، وسمح القرار(٤٩٠/م ن/ ب٤) تاريخ ٢٠٠٩/٤/٢٦ للمصارف بتمويل المشاريع الاستثمارية السياحية وفق صيغة الـ BOT ضمن نسبة لا تتجاوز الـ٥٠% من قيمة المشروع، وخفض القرار (٥٠٢/م ن/ب٤) متطلبات الاحتياطي الالزامي النقدي على جزء الودائع التي توجه لتمويل القطاع الصناعي وغيرها من القرارات .

إلا أن هذه القرارات كما هو ملاحظ صدرت بوقت متأخر في النصف الثاني من العقد الفائت بعد أن تبين استحواذ قطاع تجارة الجملة والتجزئة على مايزيد عن ٥٠% من قروض المصارف المحلية في حين امتلك قطاع الصناعة والتعدين الحصة الأدنى من إجمالي القروض المقدمة من مصارفنا المحلية رغم أنه أساس عملية التنمية الاقتصادية حيث لم تتجاوز حصته ٨% من إجمالي القروض الممنوحة وهي نسبة متدنية جداً بالنسبة لدولة نامية تحتاج المشاريع الصناعية ومشاريع البنية التحتية للنهوض بعملية التنمية.

[١٤] عابد فضلية: ورقة عمل بعنوان:" تحديات تمويل عملية إعادة الإعمار في سورية"، مؤتمر إعادة البناء والتنمية في سورية، كلية الاقتصاد/ جامعة دمشق، ٢٦-٢٧ آذار ٢٠١٤ .

أضف إلى أن مصارفنا المحلية اتجهت نحو التمويل قصير الأجل الذي كان بأغلبه استهلاكياً مدفوعة أيضاً بنوعية الودائع الموجودة لديها والتي حققت الودائع الجارية النسبة الأكبر منها بما يقارب الـ٥٠% من إجمالي الودائع المصرفية خلال فترة العقد الفائت وهذا يعكس أيضاً ضعف البرامج التسويقية (إن وجدت) لدى مصارفنا المحلية في استقطاب الودائع طويلة الأجل التي تحقق استقراراً في الأموال وتمكن المصارف من منح القروض طويلة الأجل التي تحتاجها المشاريع الاستثمارية كما بين ذلك بشكل مفصل المبحث الثالث من الفصل الأول.

والمطلوب في المرحلة المقبلة:

- استصدار قرارات أعمق وأكثر فاعلية كإعادة النظر بنسب السيولة المطلوبة ونسب الاحتياطي العام التي تحد من قدرة المصارف على التوظيف، فمن الخطأ اعتماد نسبة موحدة لجميع المصارف وجميع الأنشطة على السواء وثبات هذه النسبة بغض النظر عن الظروف الاقتصادية المتبدلة وما تفرضه من مستجدات تستدعي المرونة وسرعة الاستجابة إذ أن تثبيت هذه النسب تجميد لأهم أدوات السياسة النقدية التي يمكن أن يعتمدها المركزي لإدارة وتوجيه الائتمان بالاتجاه الذي يخدم عملية الإعمار، وينبغي التمييز بين المصارف العامة والمصارف الخاصة عند تحديد هذه النسب، وتمييز نوعية الأنشطة الممولة فتعطى نسب تفضيلية عند تمويل مشاريع استثمارية فاعلة والمشاريع التنموية ويسحب الإجراء نفسه على نوعية القطاع الممول فتخفض النسب على قطاعات الزراعة والصناعة والبناء والتشييد في حين ترفع على قطاع التجارة، ويمكن تخفيض نسب السيولة والاحتياطي الالزامي على الودائع لأجل وودائع التوفير لانخفاض مخاطرها بالمقارنة مع الودائع تحت الطلب، ويجب أن تبدأ دراسة هذه القرارات وحيثياتها وآثارها وقدرتها على إحداث فرق إيجابي ملموس في نوعية المشاريع الممولة وبالتالي رفع مساهمة المصارف في إعادة الاعمار دون الانتقاص من قدرة المركزي على ضبط مخاطر الائتمان واحتمال ارتفاعها مع ازدياد حجم التمويل الممنوح في الفترة القادمة، القدرة على الموازنة بين رفع توظيفات المصارف لحدودها القصوى لتتمكن من المشاركة بالحد الأدنى في تمويل إعادة الاعمار وبين ارتفاع المخاطر المرافق لازدياد حجم الائتمان الممنوح سيشكل التحدي الأكبر أمام مصرف المصارف في المرحلة المقبلة.
- إصدار القرارات المدعومة بالآليات التي تمنح المصارف العامة مزيداً من الاستقلالية فيما يخص قيامها بعمليات الاستثمار المباشر أو الدخول كشريك في مشاريع استثمارية بصفة مستثمر بدلاً من مقرض ولا ضير بالاستعانة بخبرات دولية في هذا المجال.
- التأكيد على الاستمرار بعملية تحصيل الديون المتعثرة واتخاذ كافة الاجراءات والسبل الكفيلة باسترداد أكبر كم ممكن من الديون خاصة من أولئك العملاء المتواجدين داخل القطر والقادرين على السداد من خلال : التفاوض– الانعاش– الجدولة– التسوية وهو ما سنأتي على ذكره بشيء من التفصيل في المبحث الأخير من هذا الفصل، أقل ما يمكن تحصيله بهذه الأساليب أفضل من أن تتحول محفظة المصرف لكتلة من العقارات التي يصعب تسييلها فلا يريد العاملون في المصرف أن يتحولوا لسماسرة شقق وسيارات مستعملة.

٢- على مستوى إدارة المصرف:

إن إعداد خطة لتمويل إعادة الإعمار لا يتم بشكل فردي على مستوى كل وزارة أو جهة تمويل، يتم وضع هذه الخطة على المستوى الكلي من قبل لجنة عليا على مستوى القطر تضم ممثلين عن المصرف المركزي والمصارف العاملة والجهات الحكومية ذات العلاقة وتصدر عن رئاسة مجلس الوزراء بحيث تحدد مصدر وحجم التمويل المطلوب في كل مرحلة والقطاعات ذات الأولوية المستهدفة والخطة الزمنية للإنجاز، أما على المستوى الجزئي- مستوى المصرف العام في بحثنا- وبعد تحديد الدور المطلوب من المصرف من قبل اللجنة أعلاه، يقوم مجلس الإدارة بتوجيه إدارة مخاطر الائتمان بالتعاون مع إدارة الائتمان بتقديم مقترح عمل يبين الآليات التي ينبغي تطبيقها لضمان تحقيق الهدف المطلوب خلال الفترة الزمنية المرسومة لتتم دراسته وبالتالي اعتماده أو طلب إجراء التعديلات التي يراها ضرورية، والواقع أن هذا المقترح يعكس الدور الحساس لإدارة المخاطر وخاصة مخاطر الائتمان والمسؤولية الكبيرة التي تقع على عاتقها بإدارة التمويل في هذه المرحلة وضبط مخاطره خاصة في حال التفعيل الجاد لآليات اقتصاد السوق الاجتماعي آنف الذكر:

- **تمويل المشاريع الجديدة:** في الأسواق المنضبطة يجري التمويل من خلال القروض المصرفية وليس سوق الأسهم كما هو الحال في الأسواق غير المنضبطة(الاقتصاديات الرأسمالية) فضلاً عن حداثة سوق الأسهم في سورية وعجزها عن تقديم التمويل الكافي للمشاريع الاستثمارية خاصة عند البدء بالإعمار بعد الحرب. وتكمن الصعوبة والمسؤولية المترتبة على عاتق الإدارة والعاملين فيها في صعوبة وصول من هم في مرحلة التأسيس لأعمالهم الاقتصادية الذين لم يتوطد بعد دورهم في السوق إلى التمويل اللازم لمشاريعهم، خارج ظروف الحرب لطالما كانت هذه الفئة هي الأخيرة في تفضيلات منح الموافقات من قبل إدارة مخاطر الائتمان لارتفاع مخاطرها نتيجة عدم القدرة على تكوين فكرة حول الأداء التشغيلي والكفاءة الادارية للمشروع بصفتها أحد العناصر الأساسية لمنح الائتمان. حاجة الاقتصاد للاستثمار في كافة المجالات في مرحلة إعادة الاعمار تتطلب من إدارة المخاطر حالة من " الاستنفار" ورفع درجة القدرة على تقييم المشاريع الجديدة وإحكام الرقابة على مراحل تنفيذها بل حتى خلق الأساليب للمشاركة في إدارة التدفقات النقدية لهذه المشاريع الوليدة.
- **مسألة التنمية المستدامة:** درس مهم قدمته أزمة الـ٢٠٠٨ ينبغي الاستفادة منه هنا، ألا وهو التجلي الواضح لأهمية مسألة التنمية المستدامة، لأن التوجه لمجرد استهداف مردود قصير الأمد دون أن يضع الاستدامة نصب عينيه لا يهدد الشركة وحدها بالخطر واحتمال خسارة وإفلاس مؤسسة التمويل أو المصرف الممول، بل قد يؤدي لزعزعة الاستقرار على مستوى الاقتصاد الوطني ككل، من هذا المنطلق من أهم النقاط التي يجب أن تأخذها إدارة مخاطر الائتمان بعين الاعتبار في المرحلة القادمة وبالذات مرحلة إعادة الإعمار هي: تمويل المشاريع التي تتجاوز تحقيق النمو الاقتصادي بمفهومه التقليدي باتجاه مفهومه الموسَع بعدم الانحياز غير المشروط لمبدأ قدرة المشروع الممول على توليد الأرباح والضمانات والسمعة..(5C's) بل يجب إمعان التفكير حول قدرة المشروع على المساهمة بـ" النمو الاقتصادي النوعي" الذي يراعي فضلاً عن تحقيق الأرباح كلاً من الأهداف الاجتماعية والتنمية المستدامة بعناصرها الأساسية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

يتم التنسيق على مستوى عال بين لجنة من المصرف تضم رئيس مجلس الإدارة ومدراء المخاطر والائتمان والتخطيط ولجان من وزارة الاقتصاد- الصناعة – الزراعة- الشؤون الاجتماعية والعمل- والبيئة ثم يتم وضع السياسة

الائتمانية الجديدة بناء على نتائج المداولات وتوصياتها ثم الموافقة عليها من قبل مجلس الإدارة وتعميمها على دوائر المصرف وإيجاد الأسلوب الإعلامي المناسب للتسويق لنوعية المشاريع المستهدفة والتفضيلات التي يمكن أن تمنح لها، ولن يكون وجود حتى يكون اختيار المشاريع التي تفي باستحقاقات الربحية- الأهداف الاجتماعية- والاستدامة بالأمر السهل خاصة في المرحلة الأولى، لكن ربط السياسة الائتمانية بهذا النوع من المشاريع يشكل فرصة كبيرة لاستحداثها واستقطابها وبالتالي خلق المشاريع التي تحقق نمو اقتصادي نوعي يسرع عملية الاعمار وربما يعوَض جزءاً من الوقت الذي أضاعته سنوات الحرب.

- **تمويل المشاريع المتوسطة والصغيرة:** إن إيلاء الاهتمام للمشاريع النوعية أعلاه لا يعني إهمال تمويل المشاريع المتوسطة والصغيرة، بالعكس تماماً سيوجه التمويل المصرفي باتجاه هذا النوع من المشاريع منذ الآن وقبل نهاية الحرب العسكرية والبدء بالإعمار بهدف تزويد السوق بمنتجاته الضرورية وتقليل الاعتماد على الاستيراد وتوفير القطع لاستيراد المواد الأساسية بدل الاستهلاكية فضلاً عن تدوير عجلة الاقتصاد وخفض معدلات البطالة التي ارتفعت بنسب غير مسبوقة نتيجة الحرب، يجب أن تقوم إدارة مخاطر الائتمان بتأسيس قسم مستقل ضمنها لتمويل هذا النوع من المشاريع يباشر عناصره بإجراء الدراسات اللازمة لرسم السياسة الائتمانية الخاصة بتمويل المشاريع المتوسطة والصغيرة و تحديد الحجم الأمثل للمحفظة الائتمانية المخصصة لتمويلها وتوزيعها بالحصص الأمثل قطاعياً وجغرافياً بحيث توزع على العملاء الجيدين(بعد إجراء الدراسة الائتمانية اللازمة والإلمام بكامل جوانب المشروع وتحديد مصدر تدفقاته النقدية وأخذ الضمانات اللازمة) مع الحرص على المتابعة الدائمة وتشكيل الفريق المسؤول عن مراقبة تنفيذ المشاريع كل وفق المراحل المتفق عليها بالعقد المبرم بين الطرفين.
- **المتابعة:** إنشاء قسم يتبع لإدارة مخاطر الائتمان لمتابعة مساهمات المصرف بصناديق التبرعات التي ينتظر إنشاؤها قريباً بهدف المشاركة بتمويل الإعمار حيث قُدمت مقترحات عدة بهذا الخصوص بالإضافة لمقترحات قيَمة بضرورة إنشاء مصرف مستقل تحت مسمى(المصرف الوطني لإعادة **الإعمار) أو(مصرف الاستثمار لإعادة الإعمار)** على شكل شركة مساهمة عامة ويشارك برأسماله المواطنون السوريون والجهات العامة والخاصة والمصارف العامة والخاصة ويمكن أن يساهم أيضاً جهات أو مؤسسات حكومية وغير حكومية غير سورية.

نسبة المساهمة وإدارة حركة الأسهم ومتابعة كل ما يتعلق بالمشاركة بالإعمار من خلال هذا النوع من التمويل يجب وضع مسودته ودراسته والتأسيس الجدي المتين له من قبل إدارة مخاطر الائتمان ومنذ الآن.

-المطلب الرابع: دور التكنولوجيا في إدارة فعَالة لمخاطر الائتمان:

التطور العالمي الذي حصل في الصناعة المصرفية في العقود الأخيرة والقفزة النوعية التي شهدها قطاعنا المصرفي في النصف الثاني من العقد المنصرم والتي لربما استمرت لغاية اليوم لولا اندلاع الحرب أثر بشكل مباشر على مكونات السياسة الإقراضية وسبل اتخاذ القرار الأمر الذي يلزم المصارف بتطبيق أحدث الأساليب والأدوات في هذا المجال بهدف تحقيق أعلى مستوى من كفاءة التشغيل بما فيها كفاءة إدارة المحفظة الائتمانية من خلال تخفيض المخاطر الكلية التي تتعرض لها لأن عدم إدراك أو تجاهل هذه المخاطر يرفع من احتمال تعثر المصرف مما يهدد متانة مركزه المالي ويضعف قدرته على الاستمرار والبقاء.

والواقع أن تطبيق معايير لجنة بازل2 التي تحدثنا عنها في الفصل الثالث لا يمكن دون إمساك نظام تكنولوجي عالي التقنية مرتبط بمعايير هذه اللجنة يقبل ويجمَع ويعالج المعلومات المدخلة عن السوق ويستخرج التقارير بوضوح ودقة ترضي الجهات الرقابية على المصرف نتيجة الوثوق بأتمتة عملية تجميع ومعالجة المعلومات واحتساب قيمة الموجودات المعدَلة بالمخاطر.

وإذا كنا في مصارفنا العامة لم نبلغ بعد مرحلة الالتزام الكلي بتطبيق معايير بازل2 فإن ذلك لا يعني تجاهل دور التكنولوجيا في الصناعة المصرفية التي أصبحت أكثر اعتماداً على العمليات الالكترونية المعقدة، فالمصارف الحديثة تستخدم واحداً على الأقل من النماذج التي تطرقنا لذكرها في الفصل الثالث لإدارة وقياس مخاطر محافظها الائتمانية وتسخَر هذه النماذج لاحتساب رأس المال الاقتصادي وتسعير العمليات وتعويض المساهمين بما يتناسب مع حجم مخاطر المصرف التي يقيسها بدقة النموذج المستخدم، أغلب هذه النماذج تستخدم معامل ارتباط التعثر[١٥] الذي يحتاج لكم هائل من البيانات والمعلومات التي لا يمكن لإدارة مخاطر الائتمان في المصرف معالجتها دون الاستعانة بالتكنولوجيا والأتمتة المصرفية ولا يمكن في التطبيق العملي لهذه النماذج إجراء تحديد دقيق لمخاطر المحافظ الائتمانية وإجراء التسعير وتحقيق كفاءة تنويع المحفظة دون استخدام معامل ارتباط التعثر، من هذا المنطلق وبالنظر إلى نقطتين:

- الأولى: درجة التعقيد في تطبيق أبسط نموذج من هذه النماذج– الأمر الذي يعتبر أساسياً في عمل إدارة المصرف الحديث للحصول على نتائج دقيقة، موثوقة، ومعيارية في مجال تحديد وقياس مخاطر الائتمان.
- الثانية: قاعدة البيانات والمعلومات الضخمة المطلوبة لتنفيذ متطلبات أي نموذج، نجد أنه من الصعب تطبيق مثل هذه النماذج دون الأخذ بعين الاعتبار تطبيق تكنولوجيا مصرفية متطورة ونظام قاعدة بيانات ضخم وكفء لتحقيق نتائج دقيقة وموثوقة تسهم في وضع وتنفيذ الخطط الاستراتيجية لإدارة مخاطر الائتمان، هذه الحقيقة تتطلب العمل المباشر بأحد اتجاهين:

إما: البدء بورشة عمل على مستوى إدارات المصرف بالشراكة مع إدارة المعلوماتية والأتمتة لتصميم و تنفيذ نظام تكنولوجي عصري ينسجم مع واقع العمل في المصرف من جهة ومع المتطلبات الحديثة لإدارة المخاطر من جهة ثانية يأخذ بعين الاعتبار خصوصية العمل المصرفي في سورية ويشبك مع المتطلبات الدولية لإدارة المخاطر وكفاية رأس المال على السواء دون تأخر أو مماطلة، لأن العمل في هذا الميدان ستعترضه صعوبات وعقبات وسيحتاج لخبرات فنية عالية ثم تدريب العاملين على الاستخدام مما يعني أشهراً طويلة وربما سنوات ليصبح قيد التطبيق السليم والفعَال.

أو: استيراد نظام جاهز قادر على التأقلم والانسجام مع متطلبات وخصوصية المصرف والبدء بتدريب العاملين على استخدامه، وتوجد العديد من الأنظمة التكنولوجية التي تتمتع بعنصر أمان تكنولوجي عالي وهي قابلة للتحديث والتأقلم مع متطلبات وخصوصية كل مصرف وتسهم فعلاً في تخفيض مخاطر التشغيل وقياس وتصنيف وإدارة مخاطر الائتمان، تتمتع بمرونة التطبيق وشمولية الأداء وتتناسب مع طبيعة المصرف وسياسته الائتمانية منها نظام الـ CREAM

(credit risk environment administration and management)

[15] Schonbucher, Philip J: factor models for portfolio credit risk, dec, 2000, Bonn university, p:4.

الذي يعتبر من المنتجات الفريدة التي تزود المصرف بحلول شبه كاملة لإدارة مخاطر الائتمان وبما ينسجم مع تعليمات بازل2 لكفاية رأس المال وهو من أهم النظم التي تستخدم في تقييم مخاطر الائتمان في المصارف يعتمد جعبة من أربع أدوات رئيسية لهذا الغرض وهي :

- أدوات تحديد وتحليل بيانات المخاطر
- أدوات قياس المخاطر
- أدوات تحليل مخاطر المحفظة
- استخلاص التقارير

مما سبق نستنتج أن وجود نظام تكنولوجي حديث أساس لتفعيل عمل إدارة مخاطر الائتمان بل مديرية المخاطر بشكل عام (إدارة مخاطر التشغيل وإدارة مخاطر السوق) في المصارف العامة في سورية ولا يمكن للمصرف تطبيق المعايير الدولية دون اعتماد التقنيات الحديثة، وسيكون هذا منطلقاً لتطبيق آليات عمل إدارة مخاطر الائتمان الحديثة التي نقدمها في المبحث التالي:

المبحث الثاني:

سبل تفعيل إدارة كفؤة لمخاطر الائتمان في المصارف العامة في سورية: آلية مقترحة

يتوجب إدارة مخاطر الائتمان من خلال ممارسة مصرفية حصيفة تعكس فلسفة المصرف الائتمانية ووفقاً للمعايير المصرفية والمهنية العالمية وبطريقة تتناسب مع أهداف إدارة المخاطر لتجنب تعرض المصرف لأزمات واختناقات لا مبرر لها، ضمن هذه الرؤيا نجد في العناصر التالية أساساً لتحقيق ما سبق في إدارة مخاطر الائتمان في المصارف العامة كخطوة لوضع اللبنة الأولى لتطوير هذه الإدارة انطلاقاً من الواقع الحالي.

المطلب الأول: الهيكل الإداري المقترح واختيار طاقم العمل:

القطاع العام هو أداة الدولة لتنفيذ خطتها الاقتصادية رمز تمركز القرار الاقتصادي بيد السلطة السياسية التي تفوض سلطتها للأجهزة البيروقراطية لتنفيذ هذه الخطة انطلاقاً من مؤسسات القطاع العام. تستخدم هذه الأجهزة القمع والإجبار من منطلق ارتباط نجاحها بمدى تحقيق هذه السلطة، القمع يتنافر مع حرية الفكر ⟸ العمل في القطاع العام عامل طرد للكفاءات العلمية العالية.

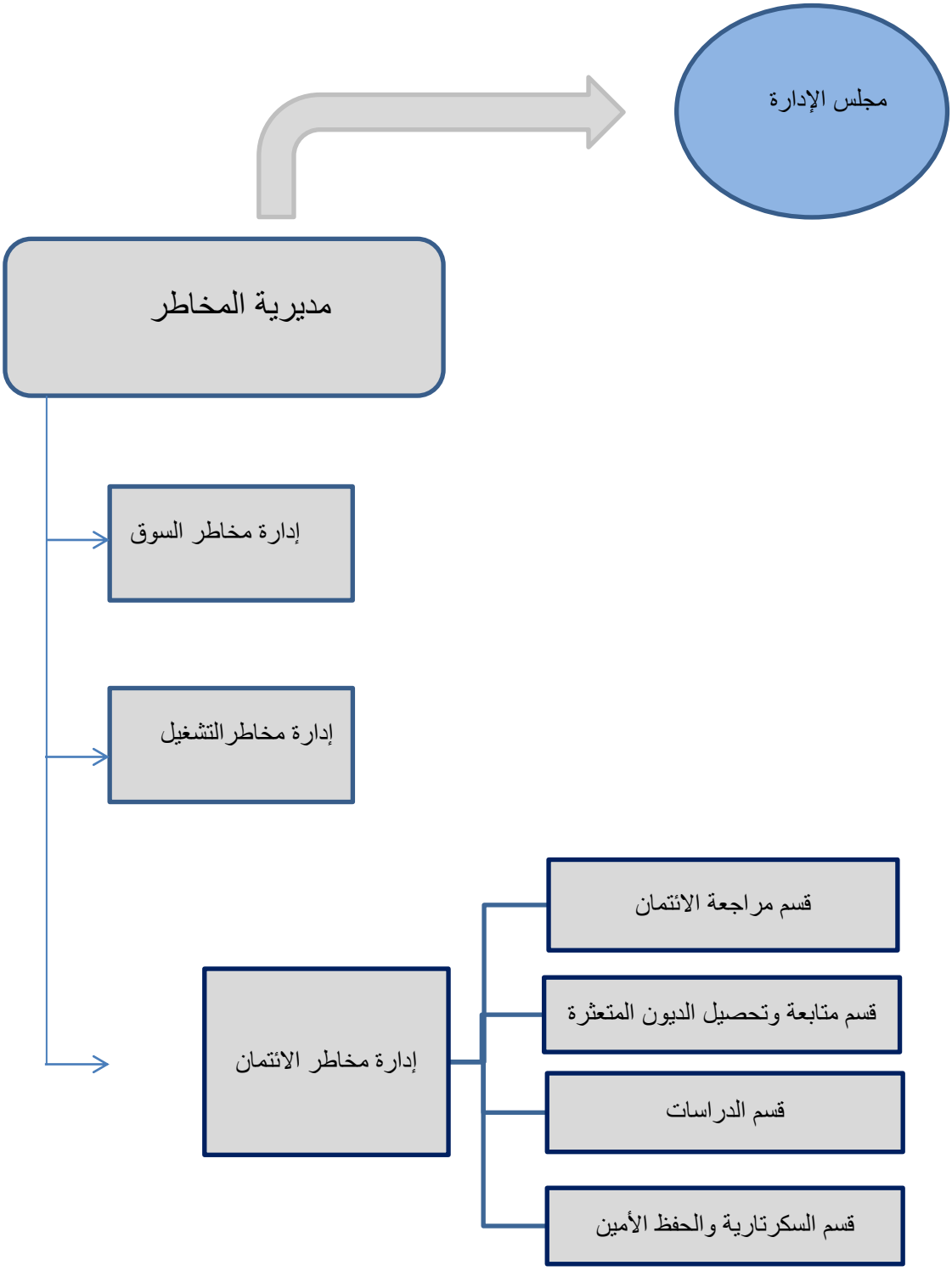
الأمر الذي أكدته نتائج المقابلات مع المبحوثين من إدارات المخاطر والائتمان في المصارف العامة في سورية في الفصل الثاني والتي أشارت إلى ذهنية القطاع العام التي تسبغ سلوك العاملين في المصارف العامة، وهي تعود إلى بداية تعيين الموظفين في المصارف، إذ جرت العادة على تعيين الخريجين من حملة الإجازة في الاقتصاد أو الحقوق من الفئة الأولى وخريجي المعاهد التجارية والمصرفية وحملة الشهادة الثانوية وما دون من الفئات الثالثة والرابعة بمسابقات يعلن عنها في الصحف الرسمية، حيث يجري بعد قبول المتقدمين الذين يفون بدرجات معدل تخرج جيد وإلمام بمبادئ الحاسب واللغة الانكليزية إجراء اختبار بسيط غالباً ما يوصف بـ " الصورية أو الشكلية" تتدخل بنتائجه العديد من الوساطات للتعيين، والنتيجة ماذا؟ تعيين أفراد غير مؤهلين ولا يصلحون للعمل في المجال المصرفي دون إقامة أي اعتبار لشخصية الفرد المعيَن ونزاهته ومنبته الاجتماعي ومبادئ تربيته، وتزداد الصورة قتامة عندما يتم إلحاق الموظفين المعينين حديثاً مباشرة بدوائرهم دون المرور بفترة تدريب تؤهلهم للعمل في المجال المصرفي مما يكون له بالغ الأثر في عدم تفهم الموظف الحديث لحقيقة عمله وطبيعة البيئة التي يعمل ضمنها، ومع ابتعاد المناهج التدريسية عن تناول ما تتطلبه سوق العمل يصبح الوضع مأساوياً.

لذا نرى أن أول أولويات تحديث المصارف العامة هو تطوير العنصر البشري ورفع المستوى النوعي للعاملين المصرفيين يبدأ ذلك من مرحلة التعيين حيث:

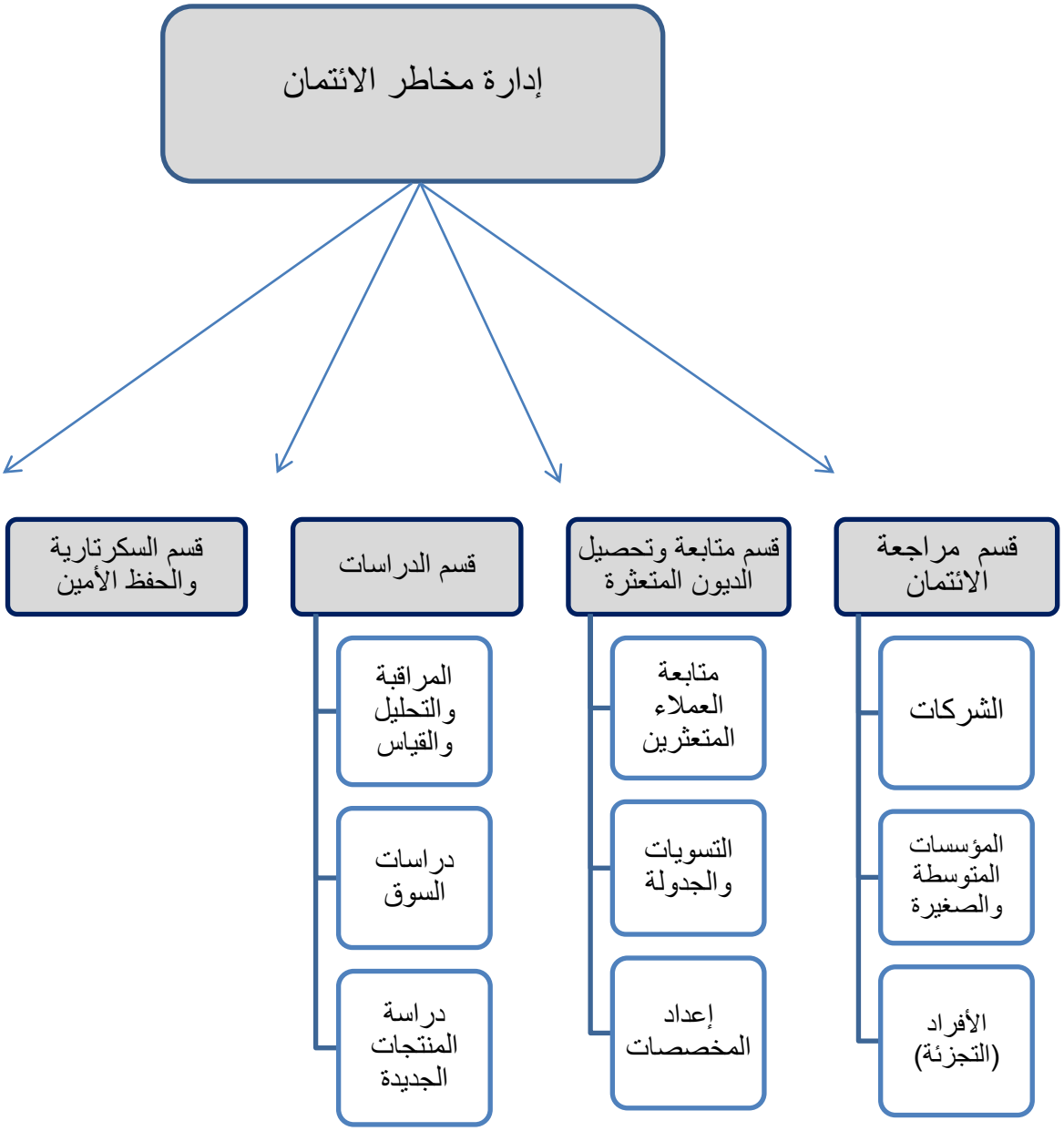
- لابأس في اعتماد آلية المسابقات في التعيين مع الإبقاء على الإطار العام وتغيير في جوهر العملية بحد ذاتها، بحيث يتم الاختيار على أساس المقابلات الشخصية مع المرشحين الذين يفون بالمتطلبات الأولية للتقدم للوظيفة، فالامتحان التحريري– كما أثبتت التجربة– ليس إلا ميداناً للمحسوبيات بإطار قانوني ولا يشكل المعيار الفيصل

في تقييم إمكانية ومقدرة المتقدم الذي اجتاز عشرات الامتحانات لعشرات المواد التخصصية أثناء دراسته الجامعية ومنح شهادته على أساس نجاحه بها، وعلى اعتبار أننا بصدد اختيار العاملين لإدارة مخاطر الائتمان، يجب أن تركز المقابلة التي تجري مع المرشح على المقومات الشخصية للعامل الجديد، فطبيعة العمل في هذه الإدارة تتطلب ثقافة عامة جيدة وإلماماً بأوضاع السوق ومعرفة برواده من رجال الأعمال في شتى المجالات، كما تتطلب الصبر وضبط النفس والإلمام بطباع الناس وأخلاقهم وكيفية معاملتهم خاصة أولئك الذين سيعملون في دائرة متابعة وتحصيل الديون المتعثرة فهم محور الصراع بين المصرف والعميل المتعثر، كما تتطلب هذه الإدارة من عامليها سرعة البديهة وحسن التصرف في الوقت المناسب وقوة الشخصية والقدرة على اتخاذ القرار وتحمل المسؤولية خاصة العاملون في دائرة القياس والمراقبة وإعداد التقارير، في حين أن التميز في التحليل المالي واستخدام برامج الحاسوب وتحدث اللغة الانكليزية سمات أساسية للعاملين في قسم المراجعة وتقييم الملفات الائتمانية. وسيكون من المفيد هنا أن نعرض الهيكل التنظيمي المفضَل لإدارة مخاطر الائتمان على الشكل التالي:

الشكل(٤١): الهيكل التنظيمي المقترح لإدارة مخاطر الائتمان



الشكل(٤٢): أقسام إدارة مخاطر الائتمان



دولياً تتم عملية الاختيار بناءً على قرار لجنة التعيين التي تضم مدير عام المصرف– مدير الموارد البشرية– مدير الإدارة التي تبحث عن مرشحين: إدارة مخاطر الائتمان مثلاً– ومتخصص في البرمجة العصبية أو باحث في الموارد البشرية يقدم اختباراً سريعاً للمرشح يحدد من خلاله سرعة بديهته، دقة الملاحظة لديه، قدرته على أداء العمليات التحليلية....وغيرها من المقومات التي يتطلبها الشاغر المعلن عنه.

- بعد اختيار المرشحين بناءً على المقومات أعلاه يجري توزيعهم على الدوائر المختصة في المصرف تبعاً للنقط التي حققها كل منهم والتي تظهر المكان/ القسم الأمثل المناسب لإمكانياته حيث يخضع لدورة تدريبية لا تقل عن ٣ أشهر، تليها فترة اختبار ميداني لمدة ٣ أشهر أخرى، وفي نهاية هذه الفترة يمكن إجراء امتحان لدرجة التأهيل التي حققها المرشح وبناءً على نجاحه في هذا الامتحان يثبت في المهنة الجديدة.
- الخروج عن عادة التقيد بشريحة حاملي شهادة الاقتصاد أو الحقوق والمعاهد التجارية والمصرفية عند الاعلان عن مسابقة التعيين، فثمة مديريات وأقسام متنوعة تحتاج لمتخصصين في كافة المجالات بالإضافة إلى ما سبق في علوم الهندسة والحاسب واللغات والديكور والتسويق، فإدارة مخاطر الائتمان مثلاً تحتاج في قسم الدراسات لمتخصصين في قطاعات الصناعة، الزراعة، التجارة بأنواعها المختلفة لتوفير مصداقية ودقة التقرير النهائي الذي سيتخذ على أساسه قرار المنح، وهذا يعني التأسيس منذ البداية لوجود هذه الشريحة من الموظفين بقيام المصرف باختيار موظفين بخبرات مختلفة كصناعة التعدين، الاسمنت ومواد البناء، تجارة السلع الأساسية ومواد التموين، صناعة الأخشاب، الالكترونيات، الألبسة الجاهزة، الأعلاف والدواجن، تركيب السيارات... وكافة القطاعات المستهدفة بمنح الائتمان وليس فقط المتخصصين بالتمويل والمحاسبة وما يتعلق بها من تخصصات العلوم المالية، فكل واحد من هؤلاء المتخصصين سيكون مسؤولاً بشكل كامل ودقيق عن صحة المعلومات الواردة في التقرير فيما يتعلق بالفرع والقطاع المتخصص بخبرته.

–التركيز على تحلي المرشح بمجموعة الصفات الشخصية والمهنية التي يتطلبها العمل في إدارة مخاطر الائتمان لتأمين الحدود المقبولة لسلاسة وسلامة أداء وظائفه الجديدة.

فعلى الصعيد الشخصي: وقبل أي شيء التحلي بالنزاهة والاستقامة وحسن الخلق، وأن يكون ذو شخصية اجتماعية محببة للعملاء قادرة على التعامل معهم عند لزوم مقابلتهم للاستفسار عن معلومات أو نقط معينة غير واضحة وردت في الـ(C.R)، وهذا يستدعي المهارة في الاتصال والحصول على المعلومات اللازمة والحفاظ على سرية المعلومات وتجنب العمليات التي تتصف بتضارب المصالح مهما كان نوعها وعدم قبول أي نوع من الهدايا من العملاء، كما يتطلب العمل في هذه الادارة الاحتفاظ بعلاقات جيدة مع المسؤولين والموظفين لدى الأقسام المختلفة وتبادل المعلومات معهم والقدرة على تحمل ضغط العمل والإيفاء بمتطلباته الضرورية والمستعجلة حتى خارج أوقات الدوام.

أما على الصعيد المهني:

- يتطلب العمل بإدارة مخاطر الائتمان المعرفة الجيدة بالمتطلبات القانونية بمنح التسهيلات داخل الدولة ومعرفة القوانين والأعراف المحلية المتعلقة بالعمل المصرفي بشكل عام، ويجب أن يكون المرشح قادراً على الإلمام بهذه المعرفة خلال فترة التدريب التي تقدمها الإدارة قبل الاختبار والتعيين.
- الإلمام الجيد بالمحاسبة المالية والقدرة على التحليل المالي الكمي والنوعي وتفهم المؤشرات الاقتصادية ومدلولاتها وإعداد التقارير الدقيقة والتوصيات الواضحة التي تساعد في اتخاذ القرارات المناسبة والإلمام بالإدارة المالية للمؤسسات التجارية.
- الإلمام بالخدمات المصرفية التي يقدمها المصرف لعملائه وأماكن تواجد المصرف في الخارج والخدمات التي يقدمها هناك ومواكبة الظروف الاقتصادية والسياسية المحلية والدولية التي يمكن أن تنعكس إيجاباً أو سلباً على عملية الائتمان ومخاطر التسهيلات الممنوحة.
- القدرة على التعلم والابتكار ومواكبة التطور في العمل المصرفي والمبادرة إلى تقديم الأفكار والاقتراحات التي من شأنها المساعدة في تحسين وتطوير العمل في المصرف.

الالتزام بهذه الآلية وتعميمها على باقي الإدارات يعني إعداد جهاز مصرفي كفؤ ومتخصص وقادر على التعامل بوعي مع حساسية المهنة، مع الالتزام بإجراء الدورات التدريبية المستمرة بكافة الأقسام وفي شتى المواضيع ذات الصلة التثقيفية منها والتطبيقية وإقامة الندوات وعقد المؤتمرات بمشاركة مؤسسات مصرفية دولية والاستفادة من خبراتها العريقة خاصة التدريب لأن الاهتمام بالفرد بعد اختياره وتعيينه من خلال تنمية قدراته العلمية والعملية وتزويده بالخبرات اللازمة لايقل أهمية عن الاهتمام بقواعد وضوابط التعيين ذاتها، فالتدريب أفضل وأهم الوسائل لإحداث وتركيم تنمية معرفية ومهارية لدى العاملين وإحداث تغيير نوعي إيجابي في أدائهم وإنتاجيتهم.

المطلب الثاني: أسس القرار الائتماني السليم:

لا يمكن تجنب مخاطر الائتمان فلا عائد بدون مخاطرة، لذا يجب أن يكون هدف إدارة مخاطر الائتمان احتواء مستويات المخاطر وتحديدها، وعلى عكس ما هو متداول تظهر كفاءة إدارة مخاطر الائتمان في أوقات الازدهار الاقتصادي وليس الركود أو الكساد، ذلك أن منح الائتمان لشركة تعمل في ظروف الركود وهي قادرة على الانتاج– تحقيق الارباح– وخدمة عبء الدين يعني أنها ستستمر على نفس المنوال عندما ينتعش الاقتصاد وفي أغلب الاحتمالات ستحقق معدلات نمو أعلى مع تحسن الظروف الاقتصادية، في حين أن منح الائتمان لذات الشركة أوقات الازدهار الاقتصادي لا يعني بالضرورة استمرار قدرتها على تحقيق المبيعات والأرباح ذاتها عند تدهور الظروف الاقتصادية لأن ضابط الائتمان اتخذ قرار المنح بناءً على أداء وأرباح محققة حالية أو سابقة أوقات الازدهار الاقتصادي الذي غالباً مايشكل عامل تضليل للمحلل لتفاؤله بالمستقبل وثقته باستمرار ونمو نشاط الشركة/العميل، والواقع أن موقفاً حرجاً سيواجهه عندما يتعثر هذا العميل:

فبالتأكيد لا يمكن لصاحب القرار أن يتنبأ باحتمال تدهور الظروف الاقتصادية أو وقوع أزمات أو كوارث تجعل ارتفاع نسبة القروض المتعثرة أمراً وشيكاً، لكنه قادر على تحديد قدرة العميل على تأمين السيولة الكافية للاستمرار بسداد

التزاماته المالية أو الحصول على أموال إضافية من أرباح مدورة أو مساهمات المالكين لتخطي أزمة محتملة تؤثر سلباً على تدفقاته النقدية، وأيضاً هو قادر على تحديد رغبة هذا العميل بسداد التزاماته المالية من خلال التحري والاستعلام عن سمعته في السوق وتعامله السابق مع الدائنين وأخلاقه ونمط حياته.

من هذا المنطلق صنّفت الباحثة أسباب تعثر القروض ضمن فئتين: الظروف المحيطة، وأسباب تتعلق بالمصرف متجاوزة التصنيف الدارج في هذا السياق وهو: أسباب تتعلق بالظروف المحيطة، أسباب تتعلق بالمصرف، وأسباب تتعلق بالعميل معللة تجاوز النوع الثالث باعتباره مسؤولية ضابط الائتمان وإدارة المخاطر بالمصرف كما بينت أعلاه.

ونرى أن جودة القرار الائتماني أمر مناط بالأساسيات التالية:

١- مراعاة المعايير المصرفية المهنية، الأخلاقية، والأدبية عند اتخاذ قرار منح الائتمان: القرار النهائي بمنح/ حجب الائتمان يعود لإدارة مخاطر الائتمان بتوصية ضابط مخاطر الائتمان أولاً- مدير مخاطر الائتمان ثانياً وبالنهاية توقيع المدير العام، وفي حال كان مبلغ الائتمان يستوجب موافقة مجلس الادارة (يتجاوز صلاحيات إدارة مخاطر الائتمان) يعرض على المجلس للمداولة والدراسة وصدور القرار النهائي، وبالتالي لا ينبغي على الاطلاق التردد بقول "لا" في حال:

- الضغط من مستوى إداري أعلى(مدير المخاطر، المدير العام، أحد أعضاء مجلس الإدارة) في حال عدم استيفاء الملف الائتماني لكامل الشروط وتكوَن القناعة الكاملة، ورفض تثبيت التوصية لتجنب أي مسؤولية قانونية في المستقبل سواء في حال تعثر العميل أو تكشَف حلقات فساد أو تواطؤ بين مستويات إدارية عليا والعميل والتبعات القضائية التي تترتب على ذلك.
- عندما لا يكون محلل المخاطر متفهم للعملية بشكل كامل: يعيد المعاملة لإدارة تنمية الأعمال ويطلب توضيحات موثقة ومعلومات مؤكدة، وتؤكد الباحثة هنا على النقط التالية:
  - معرفة العميل بشكل جيد فذلك أهم من تحليل قوائمه المالية والتأكد من سمعته في السوق وسؤال العملاء والدائنين الآخرين عنه.
  - الإصرار على الافصاح عن المعلومات والرقابة الداخلية وتجنب تحمل مسؤولية قرار منح الائتمان على أساس شخصي.
  - التأكد من دقة التوثيق القانوني ومراجعته ومراقبة الضمانات باستمرار.
- تثبيت التوصية بكل موضوعية مبيناً مبررات وتحفظات الاعتذار.

٢- قبل تثبيت التوصية النهائية على معاملة منح الائتمان(C.R) يجب التأكد مما يلي:

- العميل مليء مالياً وقادر على سداد التزاماته في تاريخ الاستحقاق المتفق عليه في العقد.
- هيكلة الائتمان تمت بشكل جيد يتوافق مع الغرض من الائتمان ومصادر السداد.
- توافر ما لايقل عن مصدرين واضحين للسداد:
  - رئيسي: يتمثل بالنقد الناتج كربح من النشاط الانتاجي المستمر للعميل.
  - ثانوي: ضمانة أو مصدر آخر مقبول من طرف المصرف.

٣- لا يقيَم الائتمان الممنوح اعتماداً على معايير منح الائتمان فقط وإنما من خلال أثره أيضاً على مخاطر المحفظة الائتمانية ككل والانتباه لتجنب التركزات الائتمانية إذ تتطلب مسؤولية إدارة مخاطر الائتمان عدم التضحية بجودة الائتمان في سبيل تحقيق مكاسب قصيرة الأجل وغالباً التقيَد بالخطوط العامة لسياسة ائتمان رشيدة تمكَن من الموازنة بين جودة وكمية الائتمان وتحقيق أهداف الربحية.

٤- إجراء دراسة تحليلية للظروف السياسية والاقتصادية المحيطة وسبر أوضاع المنافسين في السوق عند تسعير الفوائد والعمولات وتحديد أية شروط أخرى للائتمان الممنوح وفقاً لنوعية ودرجة المخاطر التي يتم تحديدها بناءً على هذه الدراسة.

٥- يجب أن يكون- وبشكل دائم- للمصرف الأفضلية أو بالحدود الدنيا نفس الأولوية مع الدائنين الآخرين فيما يتعلق بالضمان والتنفيذ على الرهن(رهن من الدرجة الأولى).

المطلب الثالث: أساسيات في التحليل المالي لتحديد وخفض مخاطر الائتمان:

التحليل المالي مسؤولية ضابط الائتمان المسؤول عن ملف العميل في دائرة تنمية الأعمال (Corporate or SME's) لكن مسؤولية ضابط المخاطر في مراجعة وتدقيق سلامة التحليل المالي والتأكد من تحقيق هدفه الرئيسي في خفض مخاطر الائتمان لحدودها الدنيا، وينبغي ألا تغيب النقط الأساسية التالية عن ذهن ضابط المخاطر عند قيامه بدراسة الملف الائتماني وتدقيق عملية التحليل المالي لبيانات العميل:

أولاً- تحليل القوائم المالية:

- الميزانية:

١- النقد- أول عناصر الأصول المتداولة- يشمل النقدية في الصندوق وكافة أرصدة الحسابات لدى المصارف والشيكات المودعة في الصندوق بغرض إرسالها للمصرف ، ومن الضروري أن يكون هذا النقد حرَاً وغير محجوز مقابل التزامات ويمكن استغلاله بدون قيد أو شرط وفي حال تم إضافة التأمينات النقدية المحجوزة لدى المصارف مقابل تسهيلات مصرفية يجب أن تتم الاشارة إيها في بند الملاحظات، لا يشمل النقد أوراق القبض المودعة برسم التحصيل أو التأمين والأموال المودعة تأميناً للالتزامات والاعتمادات والكفالات والأموال المودعة في بلدان تفرض أنظمتها حظراً على إخراج النقد.

٢- من المعلوم أن الاستثمارات في الأوراق المالية تشمل استثمار العميل في أذونات الخزينة مثلاً والأوراق المالية المتداولة في السوق المالي بهدف المتاجرة وهنا يجب الاستعلام عن القيمة السوقية للسهم ومقارنته مع ما هو مثبت من قبل المنشأة لاعتماد السعر الحقيقي بتاريخ إجراء التحليل المالي

٣- يستبعد من بند الذمم المدينة عمليات المتاجرة غير العادية التي لا تعود لنشاط العميل الأساسي لتأثيرها على المؤشرات المالية الأخرى (مثل تحصيل الديون ومعدلات دوران الذمم المدينة كونها لا تخص الدورة التجارية الاعتيادية، ويستبعد أيضاً ديون أصحاب المنشأة أو ديون الشركات المتفرعة عنها ويجب الاشارة إليها في بند الملاحظات ويجب استبعاد الديون المشكوك في تحصيلها والديون التي ستستحق بعد سنة من تاريخ إعداد الميزانية ويجب على محلل المخاطر التأكد مما يلي فيما يخص بند الذمم المدينة:

- عدم صحة إجراء تقاص بين أرصدة الذمم المدينة وأرصدة الذمم الدائنة ويجب إظهار كل رصيد بالموقع المخصص له.
- تفحَص هذه الذمم من حيث توزيعها على المدينين وعددهم لمعرفة نسب التركز.
- تفحَص تواريخ إنشاء هذه المديونية فكلما ازدادت المدة كلما زاد الخطر والعكس صحيح.
- معرفة شروط البيع لدى المنشأة ومقارنته مع متوسط تحصيل الديون لمعرفة كفاءة المنشأة في تحصيل ديونها.
- تفحَص عملة المديونية ومدى تقلب العملات الأجنبية مقابل العملات المحلية وهل يوجد حظر على إخراج مديونية تلك البلد أم لا.

٤- بالنسبة للديون المعدومة والديون المشكوك بتحصيلها: نتيجة لعدم قدرة المنشأة على تحديد أي الحسابات سيعتبر ديناً معدوماً يتم تكوين مخصص للديون المشكوك في تحصيلها(حساب دائن) ويخفض من رصيد الذمم المدينة عند عرضه بالميزانية العمومية وبذلك نكون قد حافظنا على رقم الذمم المدينة وتم التحوط بتكوين المخصص، وتوجد طريقتان للمحاسبة عن الديون المشكوك في تحصيلها(الديون التي لم يثبت بعد بصفة نهائية إعدامها) والديون المعدومة(الديون التي ثبت عدم إمكانية المشروع الحالية والمستقبلية في تحصيلها) وهاتين الطريقتين هما:

- طريقة تكوين مخصص للديون المشكوك في تحصيلها ويتم ذلك بثلاث طرق: إما تقدير الديون المشكوك في تحصيلها على أساس نسبة مئوية من المبيعات اللآجلة، أو تقدير الديون المشكوك في تحصيلها على أساس نسبة من رصيد المدينين، أو على أساس فترة/ عمر الدين.
- طريقة الخصم المباشر للديون المعدومة.

٥- فيما يخص حساب الشيكات وأوراق القبض: يستبعد مايخص الشركات التابعة والفروع والمستحقات غير المسددة ويجب إظهارها بصورة منفصلة ليتم تمييزها ويجب على محلل المخاطر القيام بما يلي:

- تفحص هذه الذمم من حيث توزيعها على المدينين وعددهم لمعرفة نسب التركز.
- معرفة نسبة التحصيل لتقدير مدى الاعتماد على هذه المديونية وإمكانية تحصيلها.
- تفحص تواريخ إنشاء هذه المديونية ومسار تسديدها والاستعلام عن موقعيها.
- معرفة شروط البيع لدى المنشأة ومقارنته مع متوسط تحصيل الديون لمعرفة كفاءة المنشأة في تحصيل ديونها.
- التعرف على الطريقة المتبعة من قبل المنشأة في تقييم الديون المشكوك في تحصيلها ونسب المخصصات المستوفاة سنوياً للتحوط ومدى كفايتها وتقييم فاعلية هذه الطريقة ونجاحها.

٦- فيما يخص بند البضاعة(المخزون السلعي): نعلم أن تكلفة البضاعة المعدة للبيع تنقسم إلى قسمين في نهاية الفترة المالية: وهي تكلفة البضائع الموجودة في نهاية المدة وتعتبر من ضمن الموجودات المتداولة، وتكلفة البضاعة المباعة ويتم تنزيلها من المبيعات ضمن قائمة الدخل لمعرفة مجمل الربح وبالتالي أي خطأ في تقدير قيمة البضائع في نهاية المدة سينعكس على قائمة الدخل ليعطي ربح غير حقيقي ومن ثم سينعكس على الموجودات المتداولة التي ستأثر على حقوق الملكية. يجب أن ينتبه محلل المخاطر إلى قيام ضابط الحساب بإظهار قيمة المخزون السلعي بالصافي بعد استبعاد مخصصات البضاعة التالفة والبضاعة الراكدة والبضاعة المودعة لدى المنشأة برسم الأمانة من قبل الآخرين، وبالعكس يتم ادراج بضائع المنشأة المودعة لدى الآخرين

برسم الأمانة مع إظهار البضائع المرهونة ضمن بند مستقل، يجب أن يتأكد محلل المخاطر عند مراجعة التحليل المالي للبضائع مما يلي:

- أن رصيد المخزون قد فصَل إلى : بضاعة جاهزة وتحت التشغيل، مواد خام وتعبئة وتغليف، قطع غيار، بضاعة بالطريق، وهي تمثل تأمينات الاعتمادات، الدفعات المقدمة للموردين على ذمة بضائع منوي شراؤها وأي مصروفات مرتبطة بها لما قبل وصولها للمخازن.
- عند تقييم بضاعة آخر المدة يجب التأكد من ملكية المنشأة للمخزون عن طريق فواتير الشراء والوجود المادي عن طريق الجرد الفعلي للبضائع.
- التأكد من نوعية المخزون وقابليته للبيع والتأكد من وجود بوالص تأمين على المخزون ومدى كفاية قيمتها وشروط التغطية وخاصة أخطار الحريق وإساءة الأمانة.

٧- وفيما يخص الأصول غير المتداولة تفصَل إلى أصول ثابتة، مشروعات تحت التنفيذ(مدفوعات توسعات الأصول الثابتة والتأمين النقدي عن اعتمادات مستندية أو دفعات مقدمة لشراء أصول ثابتة) وأصول غير متداولة أخرى ويتم فيها إدراج أية موجودات أخرى غير متداولة لم يتم إدراجها أعلاه كذمم مدينة مستحقة غير مسددة، أوراق قبض وذمم مدينة باستحقاقات تتجاوز السنة، بضاعة راكدة غير قابلة للبيع السريع، ما استثمرته المنشأة في أدوات مالية مختلفة من أسهم وسندات بغرض الاستثمار وليس المتاجرة حيث فصل جميع هذه البنود يعطي صورة أكثر دقة لسيولة الشركة، ويجب أن تؤكد إدارة مخاطر الائتمان فيما يخص الأصول الثابتة على تمييز الموجودات الثابتة المعدة لاستعمالات النشاط عن الموجودات الثابتة المعدة للاستثمار خارج نطاق النشاط مثل الأبنية المؤجرة للغير أو الأراضي غير المستعملة ويجب على محلل المخاطر عند مراجعة هذا البند التحقق من القيمة السوقية للعقارات مما يعطي فكرة عن إمكانيات الشركة الحقيقية تبعاً للفرق بين القيمة السوقية والقيمة الدفترية والتأكد من وجود بوالص تأمين عليها.

٨- الأصول المعنوية: كالعلامات التجارية كما نعلم والشهرة وبراءات الاختراع والتراخيص والامتيازات ....كل الأصول التي ليس لها وجود مادي ملموس يفضل استبعادها كلياً من جانب الأصول لصعوبة تقدير قيمتها الفعلية عند إثباتها وعدم وجود قيمة فعلية لها عند تصفية المشروع.

٩- بالنسبة لجانب الخصوم: نعلم أنه يتألف من عدة مجموعات وهي الخصوم المتداولة (الالتزامات المصرفية خلال سنة مالية، ذمم دائنة، ضرائب مستحقة، مصروفات مستحقة، أرباح للتوزيع..) والخصوم طويلة الأجل كالقروض المصرفية متوسطة وطويلة الأجل، حقوق الملكية(رأس المال المدفوع، حسابات الشركاء، الاحتياطيات، الأرباح المحتجزة) ويجب أن يتأكد محلل المخاطر عند مراجعة جانب الخصوم فيما يخص الخصوم المتداولة مما يلي:

- فصل أوراق الدفع للمصارف عن أوراق دفع التجار لتحديد مقدار التمويل الذاتي.
- الحصول على تفاصيل الدائنين: الأسماء، القيم، تواريخ الاستحقاق.
- مقارنة التزامات العميل المصرفية المصرح بها ضمن الميزانية مع الالتزامات المصرَح عنها لدى المصرف المركزي(مركزية المخاطر).
- يتوجب معرفة نوع التمويل ومدته والضمانات المقدمة مقابله وهل العميل ملتزم بالتسديد.

قائمة الدخل:

١- يراعى عند تحليل المبيعات معدل التضخم وأثره على رقم المبيعات، فعند زيادة التضخم تزيد قيمة المبيعات عند نفس الكمية المباعة وعليه يجب تحري الدقة حيال ذلك، كما يتوجب سبر زيادة حجم المبيعات فيما إذا كانت نتيجة التوسع غير المدروس في سياسة البيع الآجل، و التأكد من وضع المبيعات الغير اعتيادية والغير متكررة الناجمة عن طفرة اقتصادية أو طلب مرحلي نتيجة ظرف تمرَ به البلاد.

٢- يجب التنبه عند تحليل تكلفة المبيعات لأن ارتفاع نسبة تكلفة المبيعات إلى المبيعات يمكن أن يدل على مشكلة يواجهها العميل بالشراء أو البيع.

٣- التأكد من الموقف الضريبي للعميل/ الشركة، لأن عدم قيام العميل بدفع مستحقاته الضريبية يعني احتمال تعرضه للمساءلة من قبل الجهات الرسمية واحتمال تهديد مركزه المالي وتعرضه للإعسار.

قائمة التدفقات النقدية:

التأكد من وجود قائمة التدفقات النقدية حيث نصَ المعيار المحاسبي رقم(٧): على الشركة أن تعدَ قائمة التدفقات النقدية حسب متطلبات هذا المعيار وأن تقدمه على أنه جزء لا يتجزأ من بياناتها المالية لكل فترة تقدم البيانات المالية عنها.

وسبق أن بينَا أهمية قائمة التدفقات النقدية حيث توفر معلومات لا تظهر في أي من قائمة الدخل والميزانية العمومية فهي صلة الوصل بين هاتين القائمتين وهي أداه فعالة لتقييم مدى كفاءة السياسات التي تتبناها الادارة في مجال التمويل والاستثمار.

ثانياً-أساليب { التحليل الأفقي، التحليل الرأسي، التحليل المالي بالنسب}:

عند استخدام أسلوب التحليل الأفقي(تحليل الاتجاهات): يؤخذ بعين الاعتبار ما يلي:

١- التأكد من اتباع المنشأة لمبدأ الثبات في تطبيق المبادئ والفروض نفسها والطرق المحاسبية على مدار كل الفترات المحاسبية مجال الدراسة.

٢- أن يكون هنالك نوع من التوحيد في الأسس والأساليب المحاسبية للشركات المقارنة.

٣- أن تكون الشركات المقارنة ذات حجم مماثل نسبياً وتباشر النشاط نفسه أو على الأقل تعمل بأنشطة مشابهة.

٤- ليست العبرة في تحديد مقدار التغيرات واتجاهاتها ونسبها، بل إن الأهمية القصوى هي في الخطوة التالية لها وهي دراسة وتحري مبررات هذه التغيرات وانعكاساتها وما تنطوي عليه من دلالات.

عند استخدام أسلوب التحليل الرأسي(تحليل هيكلي): يجب تفسير دلالة الوزن النسبي المستخرج لعناصر القائمة والربط بين هذه الأوزان واستخلاص النتائج التي تحقق هدف محلل المخاطر في تقليل المخاطر لحدودها الدنيا ويمكن تخفيف سمة الجمود التي يتصف بها هذا النوع من التحليل من خلال تحليل قوائم مالية مقارنة لعدة سنوات بالإضافة إلى إجراء التحليل الأفقي عليها.

عند استخدام أسلوب التحليل المالي بالنسب:

١- الانتباه إلى مدلول كل نسبة من النسب المستخرجة والمقارنة مع معيار الصناعة (نسبة مرجعية لمقارنة النسب) أو المنشآت المماثلة وتفسير التذبذبات والفروقات بين معدلات المنشأة والمنشآت المماثلة.

٢- الانتباه إلى مخاطر الدورة التشغيلية فكل مرحلة من مراحل الدورة التشغيلية معرضة لعدد من المخاطر فمثلاً:

- مرحلة شراء المواد الخام معرضة لمخاطر توفر المواد بالكمية والنوعية المطلوبة وتوفر المواد بالأسعار والأوقات الملائمة وتوفر السيولة اللازمة للتسديد، في حين يواجه تصنيع البضاعة مخاطر توفر القدرة الانتاجية والمعرفة الفنية والعمالة الماهرة وتوفر السيولة اللازمة للتصنيع وعندما تصبح البضاعة جاهزة يجب على محلل المخاطر التأكد من سلامة وتوفر مستودعات التخزين وتوفر السوق والقدرة على البيع ثم التأكد من جودة الذمم المدينة بعد البيع وكفاءة التحصيل.
- الانتباه إلى طول الدورة التشغيلية فكلما ازدادت فترة الدورة التشغيلية كلما ازدادت مخاطرها نتيجة احتياجها إلى استثمار أكبر وتمويل إضافي وزيادة القيمة المضافة وبالتالي تراجع الأرباح في حالة ثبات وزيادة العائد المطلوب الذي يؤثر في المنافسة السعرية.
- التركيز على العوامل التالية عند تدقيق تحليل مخاطر التشغيل:
  - تذبذب الطلب على المنتج النهائي فكلما كان الطلب مستقراً كلما قلت مخاطر التشغيل.
  - تذبذب أسعار المنتج النهائي إذ تزداد مخاطر التشغيل بزيادة تذبذب أسعار بيع المنتج.
  - تذبذب أسعار مدخلات الانتاج فكلما ازداد احتمال تغير أسعار مدخلات الانتاج كلما ازدادت مخاطر التشغيل.
  - القدرة على زيادة أسعار البيع عند أسعار مدخلات الانتاج التي تقلل من مخاطر التشغيل.
  - مراقبة الرفع التشغيلي فارتفاع نسبة التكاليف الثابتة يعني ازدياد مخاطر التشغيل.

ثالثاً- تحديد الاحتياجات التمويلية لشركة جديدة:

يعتبر تقدير احتياجات رأس المال العامل للمشاريع الجديدة من أكثر الأمور صعوبة وإثارة للجدل، إذ أن احتياجات رأس المال العامل تعتمد بشكل مباشر على حجم المبيعات المتوقع الذي غالباً ما يكون خاضعاً لتقديرات قد تكون غير واقعية، وفي حال لجأ محلل المخاطر إلى تطبيق معايير الصناعة غالباً ما يصطدم بحاجز عدم توفر هذه المعايير أو وجود معايير لمشاريع في ذات الصناعة إنما قديمة تعتمد الأيدي العاملة مثلاً أكثر من اعتمادها على التكنولوجيا الحديثة مما يصعب عملية مقارنتها بمشاريع حالية بالإضافة إلى صعوبة الحصول على تسهيلات من الموردين في مرحلة التأسيس.

هنا يتوجب على ضابط المخاطر- بغرض تقدير الاحتياجات من رأس المال العامل للمشاريع الجديدة- القيام بما يلي:

١- تطبيق القاعدة العامة: أن احتياجات رأس المال العامل تمثل مجموع المبالغ المصروفة حتى انتهاء الدورة التشغيلية الأولى وهي لا تنشأ دفعة واحدة وإنما بالتدريج وتبلغ أقصاها في نهاية هذه الدورة.
٢- دراسة تصورات إدارة المشروع حول احتياجات رأس المال العامل واعتماد ماهو واقعي ومبرر منها فيما عدا ذلك اعتماد معايير الصناعة أو الشركات المماثلة.
٣- إهمال تسهيلات الموردين إلا إذا كانت مؤكدة بعقود ويمكن الاطلاع عليها.

المطلب الرابع: منهجية مقترحة لتسيير عمل إدارة مخاطر الائتمان:

تتولى إدارة مخاطر الائتمان مسؤولية تقييم مخاطر المعاملات الائتمانية الواردة لها سواء من دائرة الـ corporate أو الـ sme's أو الـ retail حسب مسار العمليات الائتمانية والصلاحيات المعمول بها بناءً على المعطيات والبيانات الواردة فيها وتثبت نتائج هذا التقييم ضمن المعاملة الائتمانية والذي يعتبر جزءاً لا يتجزأ من آلية صناعة القرار الائتماني، ونؤكد هنا أن إدارة مخاطر الائتمان ليست مسؤولة عن التأكد من صحة البيانات والمعلومات التي تتضمنها المعاملة الائتمانية فهي من مسؤولية ضابط الائتمان مسؤول الحساب، لكنها تقوم بدراسة وتحليل وتقييم الملف الائتماني المرسل إليها ومن صلاحيتها رد أي ملف غير مستكمل للشروط والمتطلبات الواجب توفرها فيها حسب ما تنص عليه السياسة الائتمانية، إضافة لما سبق فإن إدارة مخاطر الائتمان مسؤولة بشكل مباشر وملتزمة بشكل مطلق بأداء الوظائف الأساسية التالية:

- الوظيفة الأولى: المراجعة
- الوظيفة الثانية: المراقبة
- الوظيفة الثالثة: تحليل المخاطر

وذلك كالتالي:

أولاً- الوظيفة الأولى: المراجعة:

وتعني مراجعة الائتمان قبل منحه ويتم ذلك من خلال ما يلي:

١- مرحلة الموافقة على الائتمان: وهنا نحن أمام نوعين من المعاملات هما:

- معاملات الشركات والمراكز التجارية المتوسطة والصغيرة: يتحقق موظفو إدارة المخاطر من أن الائتمان ضمن الأسواق والقطاعات المستهدفة والمعتمدة أولاً وأنه يتوافق مع سياسة الائتمان المعتمدة والقوانين وتعليمات السلطات الرقابية، ثم مراجعة قدرة المقترض السابقة و الحالية على تسديد الائتمان بالرجوع إلى المؤشرات المالية السابقة والتدفقات النقدية المتوقعة، لأي غرض يريد العميل الحصول على الائتمان؟ ما هي موارد السداد؟ هل الضمانات المطلوبة قابلة للتسييل والبيع؟ ويتم التأكد من وجود سوق جاهزة لشراء هذه الضمانات في حال عرضها وقدرتها على المحافظة على قيمتها مع مرور الوقت من خلال دراسة تكلفة الضمان ومراقبة

الموجودات المرهونة أثناء أجل القرض وإجراء توثيق الضمان والتأكد من استكمال الوثائق والمستندات المطلوبة حسب طبيعة المعاملة.

- معاملات الأفراد: تتولى إدارة مخاطر الائتمان دراسة المعاملات الواردة من الفروع ونقاط البيع والتأكد من استكمالها للوثائق والمستندات المطلوبة والتوصية عليها وبالتالي إما إرسالها للتنفيذ في حال الموافقة أو ردها للفرع في حال الرفض.

ونؤكد على أن أي موافقة ائتمانية بغض النظر عن طبيعتها تعتبر لاغية مالم يتم تنفيذها خلال مدة شهر من تاريخ تبليغها للعميل المقترض، ويمكن له طلب الموافقة على إعادة التفعيل خلال فترة لا تزيد عن ٣ أشهر مبيناً الأسباب الموجبة لذلك، وفي حال انتهاء الـ٣ أشهر من تاريخ الموافقة الأصلية يتقدم العميل بطلب جديد لإجراء دراسة جديدة.

ولا يجوز لأي لجنة الموافقة على ملف ائتماني تم رفضه من قبل لجنة المخاطر بناءً على توصية إدارة مخاطر الائتمان، حيث تكون صلاحية الموافقة على هذا النوع من الائتمان محصورة باللجنة الرافضة أو لجنة ذات صلاحية أعلى، كما لا يجوز تعديل قرار ائتماني سواء بتخفيض الضمانات أو زيادة الائتمان بدون الرجوع إلى اللجنة التي وافقت على القرار إلا إذا كانت هذه اللجنة أعلى منها.

٢- تنظيم ملفات التسهيلات: إن عملية ترتيب ملفات العملاء تساهم في توفير الوقت والجهد وتحافظ على سلامة المعاملات والأوراق المحفوظة فيه، ويعتبر ضابط الحساب هو المسؤول الأول عن تنظيم وترتيب ملفات العملاء المسؤول عنهم، وتكون مسؤولية إدارة مخاطر الائتمان في مراجعة المعاملات عند المنح وأخذ عينة عشوائية من الملفات بشكل دوري والتأكد من تنظيمها وترتيبها حسب الأسس المعتمدة وإعداد تقرير بنتائج عملية مراجعة الملفات ورفعه إلى الإدارة العليا ودوائر تنمية الأعمال المعنية بهدف التصويب.

٣- مراجعة المنتجات الجديدة: تقوم إدارة المخاطر بمراجعة أي نشاط أو منتج جديد يطرح في السوق وتثبيت توصيتها عليه حسب المخاطر التي تم التعرف عليها والإجراءات الكفيلة بالحد منها ورفعه إلى المدير العام ولجنة المخاطر.

٤- جدولة التسهيلات الائتمانية: تتولى إدارة مخاطر الائتمان مراجعة كافة الجدولات المقدمة من العملاء سواء جدولة كافة الالتزامات المترتبة على العميل أو تأجيل أقساط معينة من حيث إعداد تصنيف ائتماني جديد للعميل، والقيام بدراسة ائتمانية جديدة للعميل ونشاطه والتأكد من التدفقات النقدية المستقبلية وهل العميل قادر على السداد بعد جدولة ديونه؟ أم هنالك احتمال لتعثر جديد؟ وتحديد مدة الجدولة وقيمة الأقساط الجديدة ويتم تثبيت توصية بهذا الخصوص مع مراعاة تنزيل التصنيف الائتماني للعميل نتيجة لذلك وإعلام المصرف المركزي.

ثانياً- الوظيفة الثانية: المراقبة:

تقوم إدارة مخاطر الائتمان بمراقبة ما يلي:

١- مراقبة التركزات: تقوم إدارة مخاطر الائتمان بمراقبة التركزات بالنسبة لعملاء الشركات ومراكز الأعمال المتوسطة والأفراد، وأيضاً التركزات التي يمكن أن تطرأ على المحفظة على مستوى القطاع الاقتصادي، الاستحقاق، نوع الائتمان، التصنيف الائتماني، الضمانات، المناطق الجغرافية، التسهيلات لأعلى عشرة مقترضين، التسهيلات لأعلى عشرة مجموعات، ومن ثم التأكد من عدم تجاوز التركزات الائتمانية للتعليمات الرقابية وفي حال حدوث أي تجاوز يتم إبلاغ دائرة الامتثال بذلك فوراً ومخاطبة الدوائر المعنية والإدارة لمعالجة هذا التجاوز من خلال إعداد تقارير رقابية بهذا الخصوص ورفعها دورياً إلى اللجنة العليا كل ٣ أشهر.

٢- مراقبة الصلاحيات: تتولى إدارة المخاطر الائتمانية مسؤولية القيام بمراقبة نظام الصلاحيات من حيث تلبيته لاحتياجات البنك الائتمانية وتناسب الصلاحيات مع درجات التصنيف الائتماني وحدود الصلاحيات الفردية وآلية تفويض الصلاحيات بحيث تتناول مختلف مستويات الادارة المخولة بالموافقة على التسهيلات المنطوية على مخاطر العملاء والأسس التي بموجبها تصبح هذه التسهيلات معمولاً بها وتقوم بتعديل هذه السياسة دورياً بما يتلاءم مع التطورات الاقتصادية المستجدة وظروف المنافسة.

٣- مراقبة التجاوزات: يعرَف التجاوز بأنه تسهيل مؤقت لفترة قصيرة لا تتجاوز الشهر بناءً على طلب العميل بالتنسيق مع ضابط الائتمان المسؤول عن الحساب لتغطية حاجة طارئة وليس مستمرة، حيث تسمح إدارة مخاطر الائتمان بالتجاوز للعملاء ذوي الحسابات النشيطة المستغلة بالكامل فتمنح التجاوز لغرض محدد بحيث ينتهي بانتهاء هذا الغرض وتربط مصدر سداد التجاوز بالغرض منه وتتولى إدارة مخاطر الائتمان مسؤولية متابعة الفروع ودوائر الائتمان المختلفة للتأكد من الحصول على الموافقات اللازمة والتسديد ضمن التواريخ المحددة لذلك، فإذا ما لاحظت الإدارة تكرار طلبات التجاوز لعميل معين وأثبتت التحريات حسن تعامله وجدوى منحه، أعادت النظر في الحدود المقررة الممنوحة له وطالبت بتوثيق التجاوزات الجديدة بعقود رسمية مع الضمانات المناسبة، أما إذا لاحظت تدهور وضع العميل واحتمال عجزه عن سداد التجاوز وربما حسابه المدين، تقوم بإعداد تقرير بهذا الخصوص ورفعه إلى اللجنة العليا للنظر فيه.

٤- تصنيف التسهيلات الائتمانية: تتولى إدارة مخاطر الائتمان مسؤولية التحقق من صحة تصنيف التسهيلات الائتمانية بشكل دوري حسب تعليمات الجهات الرقابية بهذا الخصوص، فمثلاً: يلزم مصرف سورية المركزي البنوك العاملة بالتصنيف التالي:

- ديون منتجة: ديون متدنية المخاطر- ديون عادية- ديون تتطلب اهتماماً خاصاً
- ديون غير منتجة: ديون دون المستوى- ديون مشكوك بتحصيلها- ديون رديئة.

٥- إعداد التقارير الرقابية: تتولى إدارة مخاطر الائتمان مراقبة وتقييم كافة العمليات الائتمانية من خلال مجموعة من الكشوف الرقابية أهمها:

- تقارير المراقبة اليومية: مثل كشف التجاوزات الائتمانية، الحسابات غير المسددة، السقوف المستحقة غير المجددة، التسهيلات جامدة الحركة، كشف الحسابات....
- مراقبة جودة وتوزيع المحفظة الائتمانية: من خلال كشف تصنيف مخاطر الائتمان، القطاع الاقتصادي، التوزيع الجغرافي، نوع الائتمان(جاري مدين، كمبيالات...)، كشف الضمانات، كشف تواريخ الاستحقاق، مع العلم أن هذه الكشوف يتم استخراجها من النظام الالكتروني المعمول به بالمصرف.
- مراقبة التعرض الائتماني على مستوى العميل، المنطقة الجغرافية، نوعية التسهيلات، تاريخ الاستحقاق، القطاع الاقتصادي ونوع الضمان.

٦- كما تتولى إدارة مخاطر الائتمان مراقبة صحة الإقراض بالعملات الأجنبية حسب تعليمات الجهات الرقابية بهذا الخصوص.

ثالثاً- **الوظيفة الثالثة: تحليل المخاطر:**

تتولى إدارة مخاطر الائتمان تحليل المخاطر الممكن أن تؤثر على وضع الائتمان في المؤسسة سواء الناتجة عن عوامل داخلية أو خارجية في سبيل التعرف عليها ووضع الإجراءات الكفيلة بالحد منها، ويكون ذلك من خلال ما يلي:

١- تحليل التصنيف الائتماني: يعتبر التصنيف الائتماني من الأدوات المهمة لقياس وتحليل ومراقبة المقترضين والمحافظ الائتمانية، ونظراً لأهمية هذه الأداة تعمل البنوك على إنشاء نظام تصنيف ائتماني داخلي للمساعدة في التعرف على طبيعة المخاطر المتعلقة بالعميل ونوع الائتمان والضمانة المقدمة وصولاً لتسعير الائتمان.

وبناءً على ما تقدم تتولى إدارة مخاطر الائتمان القيام بالمراجعة الدورية لنظام التصنيف الائتماني وتعديله إذا اقتضت الحاجة ليتناسب مع واقع البيئة الائتمانية في البنك، مراقبة تركز العملاء، وتعديل تصنيف عميل في حال ظهور بوادر تشير إلى تغير وضعه ومراقبة نسب انتقال العملاء بين درجات التصنيف ومن ثم احتساب نسب التعثر حسب درجات التصنيف، وبالنهاية يقوم موظفو إدارة المخاطر بإعداد التقارير الدورية التي تظهر وضع المحفظة الائتمانية حسب المعطيات أعلاه ورفعها إلى المدير العام ولجنة المخاطر.

٢- تحليل كفاية رأس المال: تتولى إدارة مخاطر الائتمان تحليل أسس احتساب كفاية رأس المال من حيث صحة الاحتساب حسب الأسلوب المعتمد من الجهات الرقابية ومراجعة الأصول المرجحة بأوزان المخاطر والتوصية للإدارة العليا بالتخلص من الأصول ذات المخاطر المرتفعة قدر الإمكان والتأكد من صحة استخدام مخففات الائتمان كالضمانات النقدية والعقارية وتصنيف بيانات الائتمان حسب درجة المخاطر والهدف هو تهيئة البنك

للانتقال إلى الأسلوب المتقدم لاحتساب كفاية رأس المال، وعلى هذا الأساس تقوم إدارة المخاطر بإعداد تقرير عن وضع نسبة كفاية رأس المال ورفعه إلى المدير العام ولجنة المخاطر بشكل دوري، مع إعداد تقرير دوري عن وضع المخصصات وكفايتها ومدى مطابقتها لتعليمات الجهات الرقابية

٣- تحليل الضمانات: الضمان الجيد هو الضمان الذي يمكن تحويله إلى نقد بسهولة بحيث لا تقل قيمته عن قيمة المبلغ الأصلي للقرض مضافاً إليه الفائدة والعمولات المتوقعة، والضمان حماية للمصرف في حال تعثر العميل وتعطيه حق الأولوية في التسديد من حصة التصفية أو التنفيذ على الرهن، وللحد من مخاطر الضمانات(كتكاليف البيع وتراجع القيمة السوقية للضمان، أو حتى عدم القدرة على بيع الضمان فضلاً عن المخاطر القانونية التي قد تواجه المصرف خلال عملية التنفيذ على الضمان) يقوم ضابط إدارة مخاطر الائتمان بتوثيق الضمانات والتأمين عليها حسب سياسة المصرف، ويراقب تركز الائتمان حسب الضمانات وحساسيتها لتغيرات سعر السوق، ويتوجب على ضابط مخاطر الائتمان القيام بتقييم دوري ومستمر للضمانات حسب نوعها، وإعادة تقييم الضمانات العقارية للتسهيلات الائتمانية العاملة مرة كل ثلاث سنوات على الأقل أو عند حدوث هبوط عام في الأسعار، بعد التأكد أن تقييم الضمان للمرة الأولى قد تم من قبل خبير معتمد عند منح التسهيل الائتماني ويقوم برفع تقرير دوري بهذا الخصوص للإدارة العليا.

٤- تحليل العقود: يتعين على إدارة مخاطر الائتمان القيام بالمراجعة الدورية (مرة بالسنة كحد أدنى) لجميع العقود المستخدمة في العملية الائتمانية والتأكد من فاعليتها في حفظ حقوق البنك وإدخال أية تعديلات ضرورية عليها إذا اقتضى الأمر لتتوافق مع التغيرات التي تطرأ على طبيعة ونوع الائتمان.

٥- إجراء اختبارات التحمل: تقوم إدارة مخاطر الائتمان بإجراء اختبارات التحمل بشكل دوري(مرة بالسنة كحد أدنى في الظروف المعتادة وكلما دعت الحاجة في الظروف غير العادية) ورفع نتائج هذه الاختبارات والتوصيات المقترحة لمعالجة المخاطر المترتبة عليها إلى لجنة المخاطر والمدير العام وهذه الاختبارات تكون على شكل سيناريوهات مثلا": قطاع اقتصادي معين تعثر- انخفاض حاد في أسعار الضمانات العقارية....

٦- بناء قاعدة لبيانات عملاء التسهيلات: تعتبر البيانات المحور الرئيسي والأساسي في التعرف على العميل وعلى وضعه المالي ليس فقط في مرحلة المنح بل يجب الحرص على التأكد من صحتها وتحديثها بشكل مستمر، لذا تقوم إدارة مخاطر الائتمان بالتأكد من دورية تحديث بيانات العملاء التي تساعد ضباط المخاطر فيما بعد على التنبؤ باحتمال تعثر عميل وبالتالي اتخاذ الإجراءات السريعة واللازمة للحد من الخسائر التي يمكن أن تلحق بالبنك جراء هذا التعثر والتي تعتبر بنظر الباحثة من أهم وظائف إدارة مخاطر الائتمان على الإطلاق كما بينا في الفصول السابقة.

٧- التسعير: تحدد إدارة مخاطر الائتمان تكلفة الائتمان التي تتغير تبعاً لتغير تكلفة مصادر الأموال حجر الأساس الذي تبنى عليه آلية التسعير وترفعه للجنة الALCO التي تحدد العلاوة التي ستضاف لتكلفة الائتمان حسب

المخاطر ويتم إعداد جدول بذلك وتعميمه على الدوائر المعنية بالعملية الائتمانية، تقوم إدارة مخاطر الائتمان بمراجعة هذا الجدول بشكل دوري وحسب مقتضيات الحاجة لتراقب درجة تناسب التسعير مع المخاطر التي تفرضها كل مرحلة أو ظرف وترفع بذلك تقارير دورية للجنة المخاطر والمدير العام.

٨- اختبار تحقيق مخففات مخاطر الائتمان لمعايير الاعتراف بها بالتأكيد على أن تكون جميع المستندات القانونية المستخدمة في توثيق التسهيلات الائتمانية المغطاة بضمانات ملزمة لجميع الأطراف وقابلة للتنفيذ قانونياً لدى المحاكم المختصة، وإجراء المراجعة القانونية الدورية للتأكد من استمرارية صلاحية هذه المعايير ومن استمرار قابلية المستندات للتنفيذ وكفاءة إجراءات عمل تسييل الضمان بالوقت الملائم قدر الامكان، ويجب أن تتأكد إدارة مخاطر الائتمان من عدم وجود علاقة موجبة بين قيمة الضمان والوضع الائتماني للمقترض مثلاً رهن أوراق مالية صادرة عن المقترض أو أحد الأطراف ذوي العلاقة، وأن لا تقل مدة الرهن عن عمر المطالبة الائتمانية وإعادة تقييم الضمانات حسب سعر السوق بشكل دوري وكلما دعت الحاجة إلى ذلك.

الغاية من التزام إدارة مخاطر الائتمان بوظائفها التي أكدنا عليها أعلاه وقيام عامليها الواجب انتقاؤهم بعناية كما أسلفنا بمهامهم بالشكل الأمثل هي محاصرة مشكلة التعثر التي وجدت هذه الإدارة لتحديدها وتقليل فرص حدوثها ومواجهتها بالسبل الأمثل عندما تعترض الانسياب السليم للتمويل المصرفي وهذا ما سنطرحه من خلال المبحث التالي:

المبحث الثالث:

سبل علاج القروض المتعثرة في المصارف العامة في سورية: رؤية مقترحة

إذا تعثر القرض بتوقف العميل عن تسديد أصل الدين والفوائد، أصبح لزاماً على المصرف السعي نحو حفظ حقوقه وتحصيلها واختيار السبيل الأنسب لاسترداد هذا الدين أو على الأقل الجزء الأكبر منه وتقليص فترة استمرار التعثر لأقل وقت ممكن بالنظر للآثار السلبية المتعددة التي ستلحق المصرف كما بينَا جرَاء وجود هذا النوع من الديون، وبين الممارسات الفعلية المشاهدة في مصارفنا المحلية بهذا الصدد وما هو قائم في الصناعة المصرفية العالمية نجد ما يلي:

المطلب الأول: علاج القروض المتعثرة بين الواقع والمطلوب:

وجدنا من خلال الدراسة الميدانية أن مصارفنا المحلية في سعيها لمعالجة ديونها المتعثرة في الأوقات المعتادة تقوم بواحد من الاجراءات التالية حسب الحالة وهي:

- المعالجة المصرفية للدين عن طريق الجدولة أو التسوية الموثقة التي تنهي استحقاق الدين، تجري هذه العملية بموافقة المصرف ورضا العميل والكفلاء بحيث تضمن بشكل مبدئي عند إجرائها استعادة المصرف حقوقه ضمن فترة مقبولة وتعزيز الضمانات في حال الوصول لمرحلة التنفيذ على الضمان لتقليل خسائر المصرف الناجمة عن تكاليف عملية التنفيذ واحتمال انخفاض قيمة الضمان، يتم ذلك من قبل لجنة التسويات حسب نظام الصلاحيات المعتمد.
- إمهال العميل فقد يجد المصرف نفسه مضطراً لإمهال العميل لفترة محددة معلومة على أمل انتظامه بعدها بالسداد أو طلب الجدولة، غالباً لم يكن هذا الأسلوب ناجعاً باعتباره أبقى العميل ضمن نطاق التعثر بكل ما يترتب عليه من آثار سلبية.
- المعالجة القانونية للدين بما في ذلك التنفيذ على الضمانات عندما يستنفذ المصرف أمله في تحصيل الدين وفق الطريقتين أعلاه وتتشكل لديه القناعة بأن تحصيل الدين بهذا الأسلوب بات الطريقة الوحيدة لاستعادة حقوقه ...ولو جزئياً.
- إعدام الدين عندما يتأكد المصرف أن لا سبيل لاستعادة أصول دينه ضمن المدى المنظور فلا ضمانات يمكن الرجوع اليها ولا أموال تعود للمدين أو الكفلاء للحجز عليها، في هذه الحال لا مفرَ من اعتبار الدين خسارة مباشرة تعدم في المخصصات إن وجدت وإن لم توجد تقيد على حساب الأرباح والخسائر مباشرة، يحتاج إعدام الدين لقرار سيادي في المصارف العامة في سورية.

في حين أن المعالجة المصرفية الحصيفة للدين المتعثر على مستوى المصرف تستدعي:

- البدء بمحاولة مساعدة العميل للخروج من حالة التعثر بتقديم الخدمات الإرشادية والاستشارية خاصة إذا ما أثبتت دراسة وضع المقترض وتحليل أسباب تعثره أنها تعود لأسباب خارجة عن إرادته وأكدت خبرة ضباط المخاطر والائتمان وحدسهم الائتماني قدرة العميل في حال مساعدته ورغبته في التعاون وسداد القرض، يتطلب هذا الإجراء توافر خبراء في إدارة الديون المتعثرة وإدارة المشروعات وأقسام متخصصة بالمصرف لهذه الغاية تقدم استشارات مدروسة تتضمن غالباً إعادة هيكلة النظام المحاسبي والرقابي وسياسات جديدة لترشيد التكاليف ورفع الطاقة الانتاجية وتفعيل التسويق لزيادة المبيعات وإعادة تنظيم الموارد البشرية وتنظيم المديونية تجاه الموردين ورفع كفاءة تحصيل الذمم المدينة الأمر الذي تفتقر إليه مصارفنا المحلية.
- المرحلة الثانية هي تعويم نشاط العميل: وهي منح العميل تمويل إضافي يمكنه من إعادة ممارسة عمله بشكل مُجدٍ وبالتالي إنقاذه واسترجاع قدرته على السداد، وهو من أخطر الممارسات التي قد يستخدمها المصرف على الإطلاق لارتفاع خسائره في حال فشل العميل، ولا يستخدم المصرف هذا الأسلوب إلا في حال التأكد من قدرة العميل على حل مشاكله وعدم الوقوع بها مجدداً وبعد الحصول على الضمانات الكافية التي تغطي القرض الأصيل والإضافي مع المتابعة الدقيقة والمستمرة لنشاط العميل والقيام بالزيارات الميدانية الدورية للتأكد من التزامه بالاتفاق المبرم مع المصرف وهذا خارج إمكانيات مصارفنا المحلية كما بينَت الدراسة الميدانية.
- التسوية: يقوم المصرف بأحد أشكال التسوية طالما لمس وجود مقومات استمرار المشروع وإمكانية معالجة الخلل الذي طرأ على نشاطه وهي تتخذ أحد الأشكال التالية[١٦]:

• الجدولة: يقوم المصرف بالجدولة عندما يكون التعثر ناجماً عن أسباب خارجة عن إرادة العميل متعلقة بظروف اقتصادية أو سياسية طارئة، حيث تتم الجدولة بعد دراسة دقيقة للتدفقات النقدية المتوقعة لتحديد المبلغ والتاريخ المناسب للقسط المسدد بما يتناسب مع فترات التدفقات النقدية بعد التأكد من صدق نيَة العميل بالسداد، وهو ما تم اللجوء إليه الآن من خلال القانون (٢٦) الذي صدر نهاية عام ٢٠١٥ واعتبر بمثابة قانون دائم لتسوية القروض المصرفية المتعثرة وتتم بموجبه عمليات الجدولة الحالية.

• الرسملة: وهي قيام العميل بتحويل جزء أو كامل القرض إلى مساهمة في رأس المال خاصة عندما يتبين للمصرف أن هذه العملية ستحول وضع العميل من خاسر إلى رابح، عالمياً أصبحت هذه العملية مألوفة بل وفي كثير من الأحيان حل أخير ووحيد خاصة أوقات الأزمات كما بينَا في الفصل الأول، في حين لا يسمح للآن لمصارفنا المحلية الدخول كمستثمر أو المشاركة في رأسمال الشركات المتعثرة.

• التنازل عن جزء من مبلغ القرض: خاصة إذا كانت نتيجة المفاضلة بين التكاليف التي قد يتكبدها المصرف في حال الوصول للقضاء واحتمال عدم تغطية الضمان لكامل قيمة القرض مع وجود دائنين آخرين عند التصفية تساوي أو تزيد عن هذا المبلغ وقد اتبع هذا الأسلوب وفق شروط ومحددات حسب القانون (٢٦) الأخير في مصارفنا المحلية.

٢- محسن أحمد الخضيري: مرجع سابق ص ص ٣٢٥-٣٣٩.

- شراء بعض أصول المقترض: يلجأ المصرف لهذا الأسلوب في حال غياب التدفقات النقدية للعميل ليعوض عن قيمة الدين سواء من أصول المشروع المموَل أو من أصول المقترض الأخرى، يتوجب مراعاه تعليمات المصرف المركزي والقوانين النافذة بخصوص حيازة المصرف لعقارات غير مخصصة للاستخدامات المصرفية في سورية.

-الدمج والتصفية والملاحقة القضائية: في حال استنفاذ جميع المحاولات السابقة لاسترجاع حق المصرف لا يبقى من حل سوى دمج المشروع المموَل في مشروعات أخرى خاصة إذا كانت وفورات الحجم ستزيد هامش الربح وبالتالي ترفع احتمال قدرة العميل على سداد الدين، وفي حال عدم إمكانية هذا الحل فلا يبقى أمام المصرف سوى اللجوء للتصفية كحل أخير بالاتفاق مع العميل نتيجة تكون قناعة لدى الطرفين باستحالة إمكانية المعالجة والإصلاح والتغلب على مشاكل المشروع باعتبارها هيكلية ومستمرة وليست عابرة أو مرحلية، في هذه المرحلة وصول المفاوضات بين الطرفين لطريق مسدود يعني نهاية وحيدة : اللجوء للقضاء لاستصدار أمر التنفيذ على الرهن والحجز على أموال العميل المنقولة وغير المنقولة استيفاءً لحق المصرف بكل ما تنطوي عليه هذه العملية من هدرٍ في الوقت وارتفاع التكاليف خاصة في سورية حيث تجعل أنظمة المحاكم المعقدة وبطء الإجراءات القانونية الوقت المطلوب لتنفيذ الرهن القضائي يقاس بالسنوات أكثر منه بالأشهر.

تفعيل آليات المعالجة المعيارية المذكورة أعلاه يتطلب- بالإضافة لاستصدار القوانين التي تسمح للمصارف ممارسة صلاحيات من ضمنها الاستثمار في رأسمال الشركات المتعثرة مثلاً- وجود كفاءات مصرفية عالية وممارسات معيارية باعتبار أن التعامل مع مشكلة التعثر من أكثر المشاكل المصرفية حساسية وتعقيداً يتم الاهتمام بها على مستوى مجلس إدارة المصرف وبمتابعة من إدارة مخاطر الائتمان وتحديداً قسم متابعة وتحصيل الديون المتعثرة كالتالي:

المطلب الثاني: مقترح لتفعيل قسم متابعة وتحصيل الديون المتعثرة:

عند تعثر أو جمود أي حساب من الحسابات في أي من دوائر الـ coreporate, sme's أو الـ retail في إدارة العلاقات الائتمانية يجب أن تنتقل مسؤولية المعالجة والإشراف عليها إلى قسم متابعة وتحصيل الديون المتعثرة في إدارة مخاطر الائتمان، مع عدم إخلائهم من مسؤولية تعثر الحسابات والأسباب التي أدت إلى ذلك، الأمر الغائب في مصارفنا المحلية حيث لاحظنا من خلال الدراسة الميدانية إما غياب وجود هذا القسم أو عدم تفعيله في حال وجوده في الهيكل التنظيمي للمصرف، وللأسف لم تلحظ الآثار السلبية لغياب الوجود الفعلي هذا القسم إلا بعد تفاقم الديون المتعثرة للمصارف بعد الأزمة في سورية، ذلك أن أهم أهداف هذا القسم هو تخفيض حجم الديون المتعثرة لدى المصرف وإعطاء صورة حقيقية عن حجم تلك الديون واقتطاع المخصصات المطلوبة لمقابلتها، حيث يدير هذا القسم من ضمن إدارة مخاطر الائتمان- كما بينا في الهيكل التنظيمي للإدارة في المبحث السابق- الحسابات ذات التدهور المستمر(المصنفة درجة ٤ وما دون) وقد ترغب الإدارة تحويل الحسابات من درجة(٣) وما دون إلى هذا القسم لضمان إدارة كفؤة تعتمد على نصائح كل من إدارة مخاطر الائتمان وإدارة العلاقات الائتمانية.

تمارس مهام هذا القسم ثلاث دوائر رئيسة هي:

- دائرة متابعة العملاء المتعثرين

- دائرة التسويات والجدولة
- دائرة إعداد المخصصات

حالما يتم تسليم ملف حساب متعثر من إدارة العلاقات الائتمانية إلى قسم متابعة وتحصيل الديون المتعثرة، يجب الشروع فوراً بإعداد قائمة تخفيض السلم الائتماني للعميل ويقوم هذا القسم بوظائف رئيسة هي:

١- تحديد خطة أو استراتيجية لاسترداد الحساب المتعثر.
٢- متابعة جميع الخيارات التي ذكرتها الباحثة أعلاه لتعظيم حجم الدين المسترد بدءاً من مساندة العميل للخروج من حالة التعثر وصولاً للتصفية أو الملاحقة القضائية كملاذ أخير.
٣- التأكد من اقتطاع مخصصات خسائر القروض بالكفاية والوقت المناسب وبالاعتماد على الخسائر الفعلية والمتوقعة.
٤- المراجعة المنتظمة للديون المصنفة كـ: ديون رديئة.

وتجري آلية عمل هذا القسم كالتالي:

- يتم تعيين مدير لكل مجموعة من حسابات الديون المتعثرة ذات الخصائص المشتركة (ذات القطاع، ذات الصناعة، حسابات مترابطة...) يعتبر مسؤولاً عن التعاون وإدارة خطة العمل لاستعادة الحساب المتعثر والاتصال مع العميل عندما يتم تخفيض تصنيفه إلى ديون دون المستوى، ويمكن أن يكون هنالك نوع من المساعدة من إدارة العلاقات الائتمانية بأقسامها المختلفة لتزويد قسم المتابعة والتحصيل/ دائرة متابعة العملاء المتعثرين بكافة المعلومات والبيانات الضرورية عن العميل المتعثر، ولكن نؤكد هنا على نقطة أساسية: وهي الإدارة المستقلة لقسم المتابعة والتحصيل والتي يجب أن تبقى ذاتية للتأكد من تطبيق استراتيجيات الاستعادة المناسبة.

خلال سبعة أيام من تاريخ تخفيض التصنيف الائتماني للحساب للدرجة(٤) "ديون دون المستوى" يتم إعداد طلب من قسم المراقبة يوجه لقسم المتابعة والتحصيل يتضمن قائمة تخفيض التصنيف الائتماني للحساب وطلب وضعه في عمليات البدء بإجراءات الاستعادة.

يستلم قسم متابعة وتحصيل الديون المتعثرة الطلب ويعين مديراً للحساب الجديد الوارد للقسم والذي سيقوم بمراجعة ملف العميل كاملاً، مقابلة الزبون، وتحضير تقرير مراجعة القرض المصنف خلال ١٥ يوم من تاريخ تحويل الحساب للقسم وتعيينه مديراً له، ويجب أن يُوافق على هذا التقرير من قبل مدير العلاقات الائتمانية وترسل نسخة منه إلى القسم الذي يعود له ملف العميل سواء كان قسم الشركات أو المؤسسات المتوسطة والصغيرة أو الأفراد، وترسل نسخة أيضاً إلى الفرع الذي تم به بالأصل إقرار أو إعلام قبول منح التسهيل الائتماني(حسب نظام الصلاحيات) بحيث يتضمن هذا التقرير جميع المعلومات المتعلقة بالتسهيل خاصة نقط ضعف هيكلية القرض، استراتيجية العمل المقترحة، وطلب تكوين مخصصات خسائر القروض الضرورية.

يقوم القسم بالتعاون بين دوائره الثلاث : دائرة المتابعة، دائرة الجدولة والتسويات، دائرة إعداد المخصصات بالتأكد من تنفيذ ما يلي عندما يصنف الحساب كـ: دين دون المستوى أو أسوأ:

- تم توقيف حساب التسهيلات غير المستغلة بعد أو طُلب إلى العميل سداد أقساطه المستحقة بالشكل المناسب بحيث يتم تجميد أي سحوبات للعميل من أرصدته الأخرى ولا يُقدَم له أي تسهيلات جديدة والتأكد أن ذلك لم ولن يتم إلا بعد إجراء فحص دقيق لحالة العميل والحصول على موافقات السلطات المناسبة.
- يتم رفع التقارير الضرورية بخصوص تغير حالة الحساب إلى الإدارة العليا ووفقاً لتعليمات السياسة الائتمانية بهذا الخصوص والتأكد أن تصنيف مخاطر العميل قد تغير تبعاً لتغير تصنيفه الائتماني وحالة الحساب.
- التأكد من اقتطاع مخصصات خسائر القروض.
- التأكد من اتخاذ الإجراءات القانونية العاجلة والفورية في حال عدم تعاون المقترض.

– الجدولة: إذا كانت الجدولة هي خيار التسوية الأمثل الذي توصل إليه ضباط المخاطر والائتمان بعد التفاوض مع العميل المتعثر وإجراء الدراسة الوافية لمركزه المالي وحالة المشروع والتأكد من عدم جدوى انتشاله أو تعويمه، عندئذٍ يتبع قسم متابعة وتحصيل القروض المتعثرة قوانين واضحة لإعادة جدولة حساباته المتعثرة في دائرة التسويات والجدولة ويقوم بمراقبتها وفقاً لذلك، ويجب أن تهدف عملية إعادة الجدولة لإيجاد حل في الوقت المناسب للحسابات المتعثرة فعلياً أو المتوقع تعثرها ووجود تصور لاسترداد أكبر كم منها خلال فترة زمنية معقولة، ويجب أن تُقدَم هذه العملية في حالة ظروف الأعمال المتغيرة للقرض بحيث تضمن إدارة أجود للمتأخرات وتحقق أكبر كم من التسويات الودية للحسابات المتعثرة، بناء على ذلك نلحظ التأخر الكبير في صدور القانون(٢٦) لجدولة وتسوية القروض المتعثرة في سورية بعد خمس سنوات من بدء الأزمة، وتؤكد الباحثة هنا أن عملية الجدولة تتم في حالات محددة بالذات وهي تراكم الأقساط المستحقة غير المسددة أو تلك على وشك التراكم تبعاً لتغير قاهر في ظروف عمل المقترض لأسباب داخلية أو خارجية بحيث أصبح غير قادر بأي طريقة على دفع المتأخرات المتراكمة دفعة واحدة، مع استمرار نشاطه التشغيلي وامتلاك أصوله عمراً إنتاجياً يكفي لخدمة الالتزامات المعلقة، وأن يكون المقترض قادراً ومرحَباً بالدفع عند كل استحقاق وفقاً للعقد الجديد.

تقوم دائرة الجدولة والتسويات ضمن القسم وبعد استلام تقرير مسؤول الحساب الذي يتضمن معلومات كاملة عن ملف العميل والدراسة الجديدة بخصوص تدفقاته النقدية المستقبلية المتوقعة ومسودة الاتفاق معه على شروط الجدولة بإعداد الجدولة عبر تطبيق واحد أو أكثر من الأساليب التالية:

- تمديد أجل التمويل مع الإبقاء على معدل الفائدة دون تغيير.
- تخفيض معدل الفائدة على الإقراض مع الإبقاء على أجل التمويل دون تغيير.
- كلا الخيارين السابقين مجتمعين.
- تغيير في هيكلية جدول الدفعات.
- تأجيل الدفعات لفترة قصيرة الأجل مع أو بدون تمديد تاريخ الاستحقاق.

ويجب عدم التردد في اتباع واحد من هذه الأساليب عند التأكد كما ذكرنا من صدق نية العميل بالسداد لاسترجاع أكبر كم من حقوق المصرف ولمساعدة العميل أيضاً إذ قد تكون الجدولة بمثابة المنقذ والمغيث لمنع انهيار حتمي للشركة أو المشروع....وبكل الأحوال يجب التأكد مما يلي:

- ألا تتجاوز فترة إعادة الجدولة العمر الاقتصادي للأصل.
- التأكد من موافقة إدارة مخاطر الائتمان باعتبار الجدولة عقد ائتماني جديد تتطلب الموافقة المسبقة لإدارة مخاطر الائتمان.
- تحفظ جميع الحسابات المعاد جدولتها في قائمة مشاهدة منفصلة على النظام بحيث يمكن مراقبة أداء الحسابات في مرحلة ما بعد الجدولة عن كثب.
- عدم جدولة الحساب الفردي أكثر من ٣ مرات.

- اقتطاع المخصصات وإعدام الديون الرديئة: يرفع رئيس قسم متابعة وتحصيل القروض المتعثرة تقريراً عن طريق دائرة إعداد المخصصات يتضمن مراجعة القروض المصنفة بشكل ربع سنوي لتحديث خطة الاستعادة تبعاً لدرجة التصنيف والظروف المحيطة ومراجعة وتقييم كفاية المخصصات إلى إدارة مخاطر الائتمان ومنه لإدارة المخاطر فالمدير العام فمجلس الادارة وبناءً عليه يتم تعديل استراتيجية المصرف بالشكل المناسب وفقاً لما يرتئيه المجلس الذي يمكن أيضاً أن يحدد مستوى السلطة صاحبة القرار في قبول هذا التقرير.

بشكل عام: تعليمات المصرف المركزي فيما يخص إعداد التقارير، المخصصات، وعمليات إعدام الديون الرديئة(يحتاج هذا لقرار سيادي في المصارف العامة في سورية كما ذكرنا في موضع سابق) وتعليق الفوائد يجب إتباعها في جميع الحالات ، ونرى هنا ضرورة وجود سياسات أكثر صرامة فيما يخص آليات إعداد المخصصات وعمليات الشطب على مستوى السياسة الائتمانية للمصرف العام وذلك بغض النظر عن طول الفترة التي مضت على استحقاق القرض، يجب أن يتم رفع المخصصات على الخسائر الفعلية والمتوقعة في الوقت الذي يتم تقديرها فيه، وفي هذه النقطة: الموافقات على اقتطاع المخصصات، إعدام الديون، تحرير المخصصات، رفع التصنيف الائتماني(الحالة المعاكسة) لحساب معين يجب أن تكون محصورة بالمدير العام بعد اقتراح مديرية المخاطر بالاستناد إلى توصية إدارة مخاطر الائتمان / قسم متابعة وتحصيل الديون المتعثرة باعتماد النماذج المخصصة لذلك والمتعارف عليها للتعامل داخل المصرف.

الأهمية الكبيرة لوجود قسم مستقل لمتابعة وتحصيل القروض المتعثرة ضمن إدارة مخاطر الائتمان في المصرف كما بينَا أعلاه لم يشكل حافزاً بعد مضي ست سنوات على الأزمة في سورية وتداعياتها الكارثية على الائتمان المصرفي لتفعيلٍ جدي لهذا القسم بكل ما يحتاجه على صعيد التجهيز الفني والتقني، الإجراءات المتخذة للتعامل مع مشكلة القروض المتعثرة أثناء الأزمة في المصارف العامة في سورية وما يمكن عمله على هذا الصعيد هو التالي.

المطلب الثالث: مقترح لعلاج القروض المتعثرة التي أفرزتها الأزمة:

١- الإجراءات المتخذة للتعامل مع القروض المتعثرة نتيجة الأزمة:

الآثار المدمرة للحرب على جميع مناحي الحياة وحالة الركود التضخمي التي نجمت عنها جعلت حل قضية القروض المتعثرة- كغيرها من القضايا التي أفرزتها الحرب- تحال بشكل طبيعي للسلطات الحكومية، اللجنة الاقتصادية، والمصرف المركزي لوضع السياسات الكفيلة بالتعامل معها أملاً بعلاجها.

الارتفاع الشديد في مخاطر الائتمان دفع رئاسة مجلس الوزراء لتوجيه المصارف لوقف منح القروض فوراً (وفقاً للكتاب /١٣٣٠٦/ تاريخ ٢٠١٢/٩/٢٠) مما دفع باتجاه مستويات أدنى من النمو لا بل عزَز الركود الاقتصادي نتيجة توقف تدفق الائتمان، صدر بعد ذلك المرسوم التشريعي رقم(٨) في(٢٠١٤/٢/٢) القاضي بإعادة جدولة القروض والتسهيلات الممنوحة لأصحاب الفعاليات الاقتصادية للمشاريع السياحية والصناعية والتجارية والخدمية المتأخرين عن سداد التزاماتهم تجاه المصارف العامة حتى وقت صدور المرسوم بحيث يتم الإعفاء عن كامل فوائد التأخير والغرامات غير المسددة فقط لغاية توقيع الجدولة شريطة التأكد من توفر الضمانات وكفايتها وقدرة المدينين على السداد وعلى مسؤولية المصرف المعني بالجدولة، مُدَد العمل بهذا المرسوم لمدة شهرين بعد بداية عام ٢٠١٥ وفقاً للقانون(٣٠).

ثم صدر القانون(٢١) في (٢٠١٤/١١/٣) القاضي بإحداث محاكم مصرفية بدائية واستئنافية في جميع المحافظات تختص بالنظر بالقضايا المصرفية التي يكون أحد أطرافها مصرفاً أو مؤسسة مالية وتتخذ جميع الإجراءات والتدابير والقرارات المستعجلة بما فيها منع السفر بقرار يتخذ في غرفة المذاكرة قبل دعوة الأطراف وبعد دعوتهم. ترافق مع صدور القانون(١٩) في (٢٠١٤/١١/٥) الذي اعتبر عقد القرض والتسهيلات الائتمانية الموثقة بسند خطي بين المصرف والعميل بمثابة السند التنفيذي المنصوص عليه في المادة(٢٧٣) من قانون أصول المحاكمات وبالتالي هي واجبة التنفيذ مباشرة ولا يمكن الطعن بها إلا أمام المحكمة المصرفية المختصة.

وصدر مؤخراً القانون(٢٦) في(٢٠١٥/١٢/٢٩) بديلاً عن المرسوم(٢١٣) لعام ٢٠٠٦ كقانون دائم لتسوية القروض المتعثرة لدى المصارف العامة ومنح العملاء المتأخرين عن السداد إعفاءً عن كامل فوائد التأخير والغرامات دون الفوائد العقدية في حال تم تسديدها بالكامل خلال ستة أشهر من تاريخ نفاذ القانون.

الاهتمام بقضية القروض المتعثرة وتلاحق التشريعات التي هدفت للحد من آثارها لم يحل دون عقبات التطبيق، فهل شكلت فعلاً هذه التشريعات حافزاً لدى العملاء المتعثرين للإقدام على سداد ديونهم؟

٢- عقبات تطبيق المراسيم والقوانين الصادرة لمعالجة مشكلة القروض المتعثرة:

بيَنت الدراسة الميدانية التي تم إجراؤها في الفصل الثاني انخفاض نسبة الديون المسددة نسبة إلى إجمالي محفظة الديون المتعثرة في جميع المصارف المحلية وفق ما أدلى به المستجوبون في المقابلات التي تم إجراؤها، كما أن عدد العملاء المتقدمين لتسوية ديونهم كان قليلاً خاصة فيما يخصَ أصحاب المشاريع الاقتصادية الذين تأذَت أو دمَرت منشآتهم في حين كان العدد أكبر نسبياً فيما يتعلق بعملاء الـ retail خاصة بعد صدور قرار منع السفر بحق عدد كبير منهم فسارعوا لسداد ديونهم بغية تحرير قدرتهم على مغادرة الحدود.

فرغم تتالي التشريعات الهادفة لتشجيع أو الضغط على العملاء المتخلفين عن السداد بهدف تحسين جودة المحفظة الائتمانية للمصارف المحلية لم تأتي بالنتائج المرجوة، ويخشى أن يكون القانون(٢٦) الأخير ضعيف الفعالية- كسابقه من القوانين والمراسيم- في تخفيض نسبة القروض المتعثرة في المستقبل القريب خاصة مع استمرار النزاع المسلح وغياب التفاؤل بانفراج سياسي قريب وذلك من واقع مايلي:

بالنسبة للمرسوم التشريعي(٨): لم يستفد معظم العملاء المقترضون أصحاب الفعاليات الاقتصادية والمنشآت السياحية ذات الحصة الأكبر في محافظ القروض المتعثرة في المصارف المحلية من هذا المرسوم بسبب:

- اشترط المرسوم على المدين المتعثر سداد دفعة حسن النيَة بنسبة ٥% من المبلغ غير المسدد الأمر الذي تذمر منه الكثير من العملاء وحال دون إقدامهم على طلب إعادة الجدولة في ظل ظروف شح السيولة وادعاء عدم القدرة على تسديد هذه الدفعة.
- الضمانات: اشترط المرسوم لإعادة جدولة الدين التأكد من توفر الضمانات الكافية التي تغطي قيمة القرض وهذا الشرط الأساسي لإعادة الجدولة غير متوفر إما لوقوع المنشأة في منطقة خارج سيطرة الدولة أو لدمارها الكلي أو الجزئي الذي يحول دون تغطيتها لكامل قيمة القرض بعد الأضرار الكبيرة التي لحقت بها.
- الفوائد: اشترط المرسوم أن فترة السماح لا تتجاوز السنة بدءاً من تاريخ توقيع إعادة الجدولة واشتكى العديد من العملاء من ارتفاع الفوائد مع إطالة فترة التسديد مما شكل عبئاً إضافياً يحول دون قدرتهم على السداد.
- بالنسبة لذوي الدخل المحدود: استمرت مطالبتهم بالسداد والحجز على الأموال المنقولة وغير المنقولة في حال عدم السداد دون مراعاه الظروف القاهرة التي ألمت بهم خاصة أصحاب القروض العقارية الذين دمرت منازلهم المرهونة لصالح المصرف واضطروا للنزوح والاستئجار واستحالة قدرتهم على الاستمرار في سداد أقساط منازلهم المدمرة أو الواقعة في أماكن النزاع مع عبء إيجار المسكن الجديد وأعباء المعيشة في ظل انخفاض مستوى الدخل أصلاً وتآكله نتيجة الارتفاع غير المسبوق في معدل التضخم، وهنا وقع الكفيل أيضاً بمشكلة وأثر ذلك سلباً على العلاقات الاجتماعية.

القانون(١٩) والقانون(٢١): الهدف منهما كان ممارسة أكبر ضغط على المقترضين لأداء التزاماتهم فتم إصدارها على عجالة ولم تجري الدراسة الكافية لهما:

- فبالنسبة لقانون إحداث المحاكم المصرفية: اقتصر عمل هذه المحاكم حتى غاية إعداد هذا البحث على إصدار قرارات منع السفر التي شملت جميع العملاء المتعثرين بجميع الفئات (التجزئة، القروض المتوسطة والصغيرة، والشركات) دون الالتزام بدعوة طرفي النزاع (المصرف والعميل) لأخذ الإجراءات المناسبة ودون الأخذ بعين الاعتبار الظروف الخاصة لكل مقترض ودون التمييز بين العميل الذي صمد في الوطن وذاك الذي هرب، على العكس تماماً: طال قرار منع السفر المواطن والمستثمر الذي قرر البقاء رغم قساوة الظروف التي فرضتها الحرب في حين لم يتأثر من هرب بأي قرار اتُخذ بحقه، وربما شكلت هذه الورقة عامل ضغط على أولئك القادرين على السداد وامتنعوا عنه بحجة الأزمة فسارعوا إلى سداد ديونهم عندما أرادو السفر أو لرفع المنع في حال رغبوا بالسفر، لكن ذات القرار شكل عرقلةً وأزمةً حقيقيةً للمستثمرين الصامدين في وجه الأزمة أصحاب المنشآت الصناعية والدوائية الباقية الذين فوجئوا بقرار منع السفر عند تنقلهم بغية تأمين استمرار تشغيل منشآتهم، أكد هذا معاون مدير المصرف العقاري في المقابلة التي أجرتها الباحثة[١٧] بقوله: { تم إحداث المحاكم المصرفية وكلف بها قضاة غير مختصين بالعمل

٧ مقابلة أجرتها الطالبة مع السيد أنس فيومي معاون مدير عام المصرف العقاري السوري للشؤون القانونية في ٢٠١٥/١٠/٢١، الإدارة العامة للمصرف العقاري، الساعة الثانية عشر ظهراً.

المصرفي واقتصر عمل هذه المحاكم على إجراء وحيد وهو منع السفر للمقترضين المتعثرين الذي طبق على الجميع دون مراعاة الظروف الخاصة بكل مقترض والواقع لا تريد المحكمة أكثر من ذلك وعدم التحجج بغياب الكوادر المؤهلة، في حين أن القضاء التنفيذي مجمَد وغير فعَال}.

- بالنسبة لقانون الإجراءات التنفيذية(١٩): الإجراءات القانونية المتعددة التي تحتاج وقتاً طويلاً في الأوقات العادية أصبحت تستغرق وقتاً أطول بكثير في ظروف الأزمة الحالية، فالقانون اختصر وقت الجلسات ولكن لم يختصر الإجراءات قبل الجلسات وفي جميع المراحل المذكورة قبل الوصول لمرحلة البيع بالمزاد العلني لابد من انتظار المهل المحددة بالقانون كمدة عودة الإخطار، مدة النشر بالصحف، ويمكن أن يقوم المنفذ عليه بالاستئناف وما يتطلبه ذلك من وقت لاسيما الإعتراض على قائمة الخبرة، إذ لم يذكر القانون(١٩) إجراءات الإعتراض على الخبرة وبالتالي يتم العودة إلى القانون العام، فضلاً عن التكاليف المرتفعة للإجراءات القضائية وتطلب القانون الجديد وجود ٣ خبراء لإجراء كشف الخبرة لتقدير قيمة العقار بدلاً من واحد: خبير من المنفذ عليه وخبير من طالب التنفيذ وخبير من رئيس التنفيذ ويشترط لإجراء التنفيذ على الرهن تبليغ المقترض الأمر الذي بات صعباً للغاية في ظل تغيير عنوان المقترض أو سفره خارج البلاد وعدم إمكانية الوصول لعدد كبير من العقارات المضمونة الموجودة في أماكن خارج سيطرة الدولة من أجل وضع اليد وإعداد قائمة شروط البيع ومتابعة الإجراءات التنفيذية إن وجدت دوائر التنفيذ التي أغلق أو دمَر العديد منها في المحافظات فأنيبت دوائر تنفيذ أخرى مع الإشارة إلى أن دائرة التنفيذ المنابة تسجل الإضبارة وترسل الإخطارات فقط أما موضوع البيوع فيستلزم دائرة موقع العقار[١٨].

القانون(٢٦): حاول تفادي الجوانب التي أضعفت قدرة المرسوم(٨) على جذب العملاء المتعثرين لتسوية ديونهم التي ذكرناها أعلاه فمثلاً الفقرة [/ب/ مادة(٢)] سمحت بإجراء التسوية بموافقة مدير عام المصرف إذا ثبتت جدية العميل بسداد التزاماته ولكن يتعذر عليه إثبات جدارته الائتمانية أو تعزيز طلبه بضمانات إضافية لأسباب مبررة خلافاً لما ورد بالفقرة(أ) من ذات المادة والفقرة [أ/١/٣ مادة(١٠)] وسمحت الفقرة [/د/ مادة(١٠)] للمجلس ولجنة التسويات الاستعانة بذوي الخبرة في مجال تحصيل القروض المتعثرة وإدارة المخاطر، لكن لم تمنح مادة(١٢) مثلاً مدة لسداد السندات المحسومة غير المسددة إلا المدة القانونية للسند ومن المعروف أنها لا تتجاوز السنة الواحدة وهذا يعني عبئاً كبيراً على العميل وعدم إقدامه على السداد.

٣- خصوصية ظروف الحرب:

مما سبق نلاحظ أن أياً من القوانين التي صدرت للضغط أو تشجيع العملاء المتعثرين على سداد التزاماتهم المالية وبالتالي خفض حجم محفظة القروض المتعثرة في المصارف العامة لم يحقق فعلياً نتائج ملموسة وبالتالي مرضية ولو نسبياً لأن اتباع أسلوب إعادة الجدولة أوقات الحروب لا يحقق جدوى فعلية ولن يحقق هذه الجدوى قبل أن تضع الحرب أوزارها وتعود المنشآت الاقتصادية لنشاطها التشغيلي، إذ لا يمكن جدولة دين عميل فقد مشروعه بشكل كلي أو حتى جزئي ولا يمكن البدء بالجدولة عند عدم توفر الضمانات الكافية التي دُمَرت أو خُرَبت نتيجة الأعمال الإرهابية، بالتالي لن يختلف القانون (٢٦) كثيراً عن المرسوم(٨) من حيث عقبات وعراقيل التنفيذ فأغلب العملاء تعثروا نتيجة الحرب

[١٨] من واقع المقابلة التي اجريت مع معاون مدير عام مصرف العقاري السوري المشار إليها سابقاً.

ومنعكساتها السلبية على جميع الأصعدة وفي مقدمتها الاقتصادية، من هذا المنطلق تستوجب الظروف الاستثنائية معالجات استثنائية نرى أن تكون كالتالي:

٤- مقترحات علاج أزمة القروض المتعثرة:

إزاء تطور الأحداث وظهور عوامل جديدة وظروف جديدة لا ينبغي التردد في قبول حلول جريئة أو الأخذ بسياسات غير تقليدية يمكن أن تتعارض- وهذا ما يحصل غالباً- مع ما استقر في الأذهان من ايديولوجيا سابقة حتى لو تطلب ذلك اتخاذ مواقف نختلف فيها مع القيادات من جهة والمنظرين من جهة ثانية طالما أن الهدف هو الحياة، من هذه الرؤيا يجب أن تختلف كيفية علاج مشكلة القروض المتعثرة أثناء وبعد الحرب عما درج في الأوقات المعتادة ونرى أن العلاج يبدأ بالتمهيد القانوني الذي يمكن المصارف من اتخاذ الطريق الأسرع في ظروف الحرب لمحاصرة مشكلة التعثر بمساندة ودعم من السياسات الاقتصادية على المستوى الكلي على الشكل التالي:

- **<u>على المستوى التشريعي:</u>**

إن الوصول لمرحلة التنفيذ على الرهن مع وقف التنفيذ ليس عجز بقدر ما هو تروي الجهات صاحبة القرار بعد الدرس باهظ الثمن الذي لقَنته الحرب: عدم المساس بقوت الشعب.

أُجَل اتخاذ إجراءات حاسمة لحل مشكلة تعثر قروض الأفراد خاصة السكنية تجنباً لإثارة قضايا اجتماعية قد تفجر قضية سياسية أو أقلها تعديلات اقتصادية مباشرة على المدى القصير، فحتى في أكثر الدول رأسمالية عملية التنفيذ على المسكن المرهون ليست شائعة وفي الدول ذات التوجه الاشتراكي تُعارض بشدة أي إجراءات يمكنها أن تترك عائلةً دون مأوى حتى عندما تسمح شروط القرض التعاقدية بذلك.

وبالنسبة لعملاء الشركات: فالحاجة الماسة للإنتاج في ظروف الحرب تجعل إعادة أو استمرار تشغيل المنشآت المرهونة في حال وقوعها في أماكن آمنة أهم بكثير من الحجز عليها، فضلاً عن أن إجراء التنفيذ على منشأة مستمرة بالإنتاج لتوقفها عن سداد أقساط الدين أمر غير محمود حالياً إذ سيؤدي لتسريح العاملين فيها وارتفاع مباشر في البطالة على المدى القصير و يفترض أن هذا مالا تريده الحكومة بعد أن تجاوز معدل البطالة الـ٥٠% عام ٢٠١٤.

أما المنشآت السليمة التي غادر أصحابها- لأسباب سياسية أو تهرباً من أداء التزاماتهم المالية تجاه المصارف بحجة الأزمة- وهي بحالة سليمة فإن الحاجة للإنتاج تتطلب إجراء التنفيذ على الرهن لكن الفائدة من هذا الاجراء مناطة بما يلي:

- درجة حاجة الاقتصاد الوطني الفعلية لمنتجات هذه المنشأة.
- القدرة على استثمار أو تشغيل هذه المنشأة وإعادتها إلى دورة الانتاج والاستفادة من مخرجاتها في السوق سواء من قبل المصرف أو من قبل الدولة.
- سرعة إجراءات التنفيذ

وهذا يتطلب ما يلي:

- وجوب إجراء دراسة وافية لكل مشروعٍ على حدى ملمة بوضعه وتراعي خصوصيته وعدم اللجوء للتعميم، فمن الخطأ الجسيم أن يعامل من بقي وصمد ووقف إلى جانب الدولة ذات معاملة من غادر خاصة بقصد التهرب من التزاماته ولا يجوز تطبيق نفس الإجراءات والأحكام على من خسر منشأة نتيجة دمارها الكلي أو الجزئي وتعرضها للنهب والسرقة وعلى ذلك الذي لم يلحقه أذىً، بناء على هذا الأساس يتم فرز العملاء واتخاذ الإجراء الذي يتناسب مع كل منهم لمساعدته على سداد ديونه بأحد أساليب التسوية، أو التنفيذ على الرهن إما لبيعه واستيفاء حق المصرف أو تشغيله وهذا يتطلب:
- استصدار التشريع الذي كان ومازال منتظراً الذي يسمح للمصارف بالاستثمار أو المشاركة برأس مال المشاريع المتعثرة: إذ يبدو أن جميع القوانين الصادرة أهملت هذا الحل الذي يعتبر الأنجع في هذه الظروف مقارنة بتجارب الدول التي مرت بظروف مشابهة على مستوى العالم، وهو منح حق استثمار الرهن من قبل المصرف أو دخوله كشريك في رأس مال المشروع المتعثر ريثما يشفى من عثرته كما بينا بداية المبحث في ما اعتادت عليه الصناعة المصرفية في هذا المجال، بعد أن وقعت المصارف في الظروف الحالية بمطب تجاوز الفترة القانونية المسموحة لها بحيازة العقار في حال سلامته قبل وجوب بيعه حسب القانون وهي سنتين فقط لصعوبة بيعه في ظروف الحرب.
- السماح بحجز الرهن غير القضائي: وهو الوسيلة التي تسمح للدائن بالتنفيذ على الرهن سواء كان منقولاً أو غير منقول وبيعه دون موافقة مسبقة من المحكمة بناءً على اتفاق بين الدائن والمدين في عقد القرض، ويحصد هذا الطرح قبولاً متزايداً في الأعوام الأخيرة خاصة في الدول المتحولة باتجاه اقتصاد السوق رغم أن الرهن القضائي مازال هو المعيار السائد، الهدف هو تحقيق إجراءات تنفيذ أسرع وأكثر كفاءة تضع حداً لعراقيل أنظمة المحاكم التي جعلت القضايا المرتبطة بالقروض المتعثرة في سورية من أكثر القضايا القانونية تعقيداً كما اشتكى جميع المدراء أصحاب الخبرة المصرفية الذين أجريت معهم المقابلات في الفصل الثاني من هذا البحث، فالإجراءات القانونية لإتمام عملية التنفيذ عملية متعبة- طويلة- مكلفة- ومشحونة بعدم التأكد ومن الواقع المشاهد فإن تحليل مخاطر الائتمان في حال استمرار الإجراءات الحالية على حالها لن يكون دراسة احتمالات التخلف عن السداد والاحتياط لها فقط، إنما تكاليف التنفيذ على الضمان إذا حدث التخلف عن الدفع...

برأي الباحثة أن تشريع عملية حجز الرهن غير القضائي سينعكس إيجاباً على النمو الاقتصادي عموماً لأن سلبيات تنفيذ الرهن القضائي المذكورة أعلاه ستدفع المقرضين للتعويض عن المخاطر المرتفعة المرتبطة بتحصيل الدين من خلال طلب ضمانات ذات قيمة أعلى- فائدة وعمولات مرتفعة أكثر- وفترة سداد أقصر، وهذا سيجمد المقترضين الصغار خارج سوق الائتمان ويخنق نجاح عملية التمويل، في حين أن بساطة وسرعة عملية التنفيذ على الرهن ستخلق حافزاً كبيراً لدى المدينين لفعل كل ما بوسعهم لدفع التزاماتهم وتجنب التنفيذ على الضمان من قبل المصرف وبيع ممتلكاتهم والأصول الأخرى استيفاءً لحقه، وهذا بدوره سيخفض تكاليف الدائنين والتي أخيراً سيكون لها أثر في توفير أموال أكثر متاحة للإقراض تسهم في عملية النمو الاقتصادي.

- إنشاء مديريات تنفيذ مستقلة لعمل المصارف على غرار إنشاء محاكم مصرفية مختصة لاختصار الوقت والجهد وخفض التكاليف التي تتكبدها المصارف في المحاكم على طول سنوات بغية التنفيذ على الرهن.

بشكل عام: في الأوقات الاقتصادية الطبيعية نجاح عملية حبس الرهن ستساعد على تحريك القروض المتعثرة من محافظ المصارف وستساعد أيضاً في تدفق الائتمان إلى الاقتصاد، لكن عندما تكون الصدمة الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الكلي وتوجد مشكلة في النظام المصرفي واسعة النطاق، حتى ممارسات حبس الرهن الجيدة لا تستطيع وحدها حل مشكلة ارتفاع مستويات القروض المتعثرة التي تحتاج لجهد المصارف مجتمعة وتعاون ومبادرة الحكومة كالتالي:

- **<u>على مستوى المصرف:</u>**

- المباشرة فوراً دون إضاعة مزيد من الوقت بتشكيل قسم خاص يتبع لإدارة مخاطر الائتمان لمتابعة وتحصيل القروض المتعثرة في كل مصرف والذي بيَنا في المطلب السابق أهمية وجوده و قدمنا الآليات الأساسية لإقلاع عمله بشكل فعَال يمكَن المصرف من إدارة قروضه المتعثرة بدءاً من تمييز حجم ومجال هذه القروض وصولاً لتطبيق الخطة الأمثل من شطب– تسوية– أو زيادة رأس المال...
- إدارة القروض المتعثرة بشكل فعَال تحتاج إلى خبراء بمهارات في جمع الديون والتعامل معها لأن استراتيجيات التعامل مع هذه المشكلة تتطلب سلسلة من التقديرات والأحكام التي يجب أن تحبك بما ينسجم مع أوضاع المقترضين الخاصة ووضع الصناعة وتتطلب مهارات في التحليل المالي متطورة أكثر من تلك الموظفة في عقد القرض الأولي، لسوء الحظ هذه المهارات شحيحة في مصارفنا المحلية كما بينت الدراسة الميدانية وانعكاسات الأزمة الحالية على القطاع المصرفي سلطت الضوء على هذا الجانب، والحل هو استيراد هذه الخبرات ومنحها التعويضات المناسبة والاستفادة منها لتشكيل فريق مصرفي وطني يجيد التعامل مع مشكلة التعثر وفق الممارسات المصرفية المعيارية.
- إرادة اندماج تطوعي للمصرف الذي أضعفته محفظة الديون المتعثرة لدرجة لا يمكن إنقاذه وإن كان حلاً أخيراً باعتبار أن التفاوض بشأن الاندماج يتطلب وقتاً كبيراً وجلسات عديدة مديدة وتشكيلة من الموافقات التنظيمية المفصلة والاتفاق على الشروط والآليات والمدد والهيكل الجديد وقد يستغرق هذا شهوراً طويلة.
- عدم رفض فكرة الاستثمار في سندات تعثر يمكن أن يصدرها العميل المتعثر بهدف الحصول على تمويل بسعر منخفض يقيله من عثرته بعد دراسة معمقة لوضعه وتدفقاته النقدية المستقبلية والتأكد من رغبته في التعاون وسداد التزاماته، هذه الخطوة فضلاً عن أنها ستوفر السيولة اللازمة للعميل لاستئناف النشاط وتحقيق أرباح يسدد منها أقساط الدين، فإنها ستقدم فرصة توظيفية جيدة لفائض أموال المصرف غير المستثمرة رغم انخفاض العائد(عادة بين ٢–٣%)، وستعطي للمصرف المموَل امتيازات على العميل المتعثر من ناحية الاستئثار بمعاملاته أو الحصول على الدعم من المصرف المركزي، أو حتى الأولوية في استيفاء الدين في حال التصفية.
- يجب أن تترافق الجهود المبذولة ضمن كل مصرف لإزالة قروضه المتعثرة مع إرادة منع تشكل قروض متعثرة جديدة بتطبيق المعايير الدولية في منح الائتمان خاصة مع عودة المصارف لمنح القروض من جديد وتبني أفضل الممارسات في مجال إدارة مخاطر الائتمان لرفع قدرة الإدارة على تقييم وتحديد هذه المخاطر والمباشرة فوراً بتطبيق الآليات الكفيلة بذلك بإشراف المصرف المركزي ويتجلى دوره على هذا الصعيد في:

- **<u>على مستوى المصرف المركزي:</u>**

- تطوير الأداء داخل المصرف وتحديثه وتسريع عملياته وتطبيق الآليات الحديثة التي تسمح بتبادل المعلومات ونقلها بين المصرف المركزي والمصارف المتخصصة بأسرع وقت وتطوير شبكة المعلومات حول العملاء بمختلف أنواعهم وتحديثها بشكل مستمر بما يمكن الإحاطة بكامل مستجدات نشاط وتصرفات كل عميل.
- تفعيل الرقابة وتقوية الدور الرقابي للمصرف المركزي فكما تبين من خلال الدراسة الميدانية أغلب المصارف لغاية هذه اللحظة لا تلتزم بتطبيق القرار(٥٩٧) بخصوص تصنيف الديون واقتطاع المخصصات المناسبة لحجج مختلفة وهذا ما يتنافى مع القواعد المصرفية السليمة لمواجهة مخاطر تعثر الائتمان فضلاً عن البعد الكامل عن تطبيق مقررات بازل فيما يخصَ إدارة مخاطر الائتمان وما شوهد أقرب للمحاكاة ومحاولة بداية أولية لكن الطريق مازال طويلاً.
- رفع سيولة المصارف التي لا تحقق الحدود الدنيا المطلوبة من خلال استكمال رأس المال غير المدفوع لبعضها أو تمويل مستمر طويل الأجل من قبل المصرف المركزي(قروض تجهيز) للحيلولة دون زعزعة الثقة بالمصرف وتقوية ميزانيته رغم الصعوبة التي قد يواجهها المصرف المركزي في ظل ظروف الحرب والحصار والتأكيد على ضرورة ترميم مراكز القطع للمصارف...ملايين الدولارات بيعت لشركات الصرافة خلال السنوات الماضية لا ضير في تخصيص مبالغ لترميم مراكز القطع للمصارف المتعثرة حالياً.
- التعاون مع المصارف ذات السيولة الجيدة لتأسيس شركة ضخمة برأس مال كبير للمساهمة في رأس مال الشركات المتعثرة وإقالتها من عثرتها ومساعدتها في سداد التزاماتها المصرفية، أو إدارتها بعد الحجز عليها وإعادتها للحياة الاقتصادية.
- إنشاء صندوق مشترك بين المصرف المركزي والمصارف المتخصصة لمواجهة الحالات الطارئة بحيث يكون خط الدفاع الأول الذي تستند إليه المصارف عند حدوث حالات تعثر كبيرة خاصة تلك الناجمة عن التركز المصرفي(لأحد كبار التجار كما هو حاصل في مصارفنا المحلية الآن) وكذلك حالات التعثر العامة وتلجأ إليه بالذات المصارف التي انخفضت سيولتها للحصول على دعم كافٍ يحول دون تهديد المركز المالي للمصرف.

- **<u>سياسة الحكومة على المستوى الكلي:</u>**

- إنشاء وكالة عمليات مركزية حكومية تحوَل إليها الأصول المتعثرة من ميزانيات المصارف المتعثرة حيث تسيطر الحكومة أو وكيلها المعيَن على الأصول السيئة وتتابع بشكل منتظم جمع وتسييل الأصول المتعثرة، وأثبتت هذه الطريقة فعالية عالمياً– كما بينَا في الفصل الأول– باعتبارها تجربة رائدة في تسريع تخفيض مستويات القروض المتعثرة في المصارف وبناء قطاع مالي أكثر متانة من مجرد وضع القيود التنظيمية، ويمكن الاستعانة فنياً وتقنياً بتجربة الصين الرائدة التي تحدثنا عنها في هذا المجال.
- التنسيق عالي المستوى بين السياستين المالية والنقدية لعلاج هذه الأزمة:

يجب أن يقوم المصرف المركزي بردع المضاربين على سعر صرف العملة الوطنية، وهو مالم ينجح به حتى الآن، وسببت سياسته غير الرشيدة وغياب الرؤيا الاستراتيجية في بداية الأزمة عام ٢٠١١ ارتفاعاً كبيراً في

مخاطر السيولة عندما اندفع المودعون لكسر ودائعهم المربوطة بالليرة السورية وتحويلها إلى دولار، وكان المركزي سخياً لدرجة تقديم ١٠ آلاف دولار للمواطن!

لقد لعبت السياسة الخاطئة والقرارات المتضاربة دوراً كبيراً في تعميق مشكلة الانخفاض الكبير في سعر صرف العملة الوطنية، نجم عنها تضخم كبير وخسائر فادحة في الاحتياطات الأجنبية، وظهر ذلك في عدة مواضع: من التصريحات المتضاربة الصادرة عن المركزي حول سعر الصرف، فتارة تعويم العملة وأخرى منع المصارف من التعامل بالعملات الأجنبية وثالثة إصدار مرسوم(١١٣١) يسمح لها بذلك، انتقالاً لرفع سعر الفائدة على الودائع بهدف دعم قيمة العملة لكن مع تخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي للمصارف الخاصة، ثم السماح للمواطنين بشراء خمسة آلاف دولار بالشهر من المصرف التجاري السوري بسعر السوق الذي حافظ على قيمة العملة الوطنية مرحلياً لكنه استنزف الاحتياطيات الأجنبية فقام المركزي بإلغائه بعد فترة وجيزة من صدوره.

هذا التضارب في القرارات والتذبذب بالسياسة النقدية أفقد الثقة بقدرة المصرف المركزي على إدارة سعر الصرف، الأمر الذي سبب مزيداً من القلق بالسوق والخوف من المستقبل المجهول، ونعلم جيداً الأثر السلبي للعامل النفسي ودافع الاحتياط على قيمة العملة الوطنية.

فعلياً أثر عدم نجاح المصرف المركزي بإدارة مخاطر سعر الصرف بشكل شديد بقدرة العملاء على سداد تسهيلاتهم المباشرة وبالتالي ارتفاع نسبة التعثر، وذلك نتيجة صعوبة تأمين القطع الأجنبي اللازم لسداد القروض، إضافة لتكبد العملاء خسائر كبيرة نتيجة الارتفاع المستمر في أسعار الصرف، فالفرق الناجم عن تغير سعر الصرف يتجاوز هامش الربح عند الكثيرين، وأيضاً كان له أثر سلبي على التسهيلات غير المباشرة وخصوصاً في مجال دخول مناقصات التوريد فقد تكبد العديد من العملاء خسائر فعلية نتيجة دخولهم عطاءات مع الحكومة مع ارتفاع كلفة البضاعة المراد توريدها نتيجة ارتفاع أسعار الصرف خلال فترة التوريد إضافة إلى التأخر في صرف قيم المستخلصات مما حمَل المقاولين خسائر كبيرة.

ففي الوقت الذي يجب أن تحقق السياسة النقدية استقراراً في سعر الصرف كمطلب ملح على جميع الأصعدة من بينها تعزيز قدرة أصحاب الأعمال على تقدير التكاليف وحساب الأرباح وغياب حجة تذبذب سعر الصرف في تقاعسهم عن أداء التزاماتهم المصرفية، يجب أن تُؤجَل مطالبة العملاء المتعثرين حيال أداء التزاماتهم الضريبية لحين الشفاء من التعثر، ويعتبر هذا بمثابة دعم مالي مباشر للمشاريع الاقتصادية لإقالتها من عثرتها وتشجيع لها لقبول مخاطر الاستثمار في ظروف الحرب، بالمقابل ترفع المعدلات الضريبية على السلع الكمالية والانفاق الاستهلاكي وضريبة الثروة وقت الحرب، وتلغى على السلع الأساسية لمساعدة ذوي الدخل المحدود لتحمل أعباء المعيشة ورفع قدرتهم على سداد أقساط قروضهم المتعثرة من جهة ورفع الطلب بزيادة دخلهم الحقيقي وتنشيط السوق من جهة ثانية.

- إجراء المفاوضات مع العملاء المتعثرين الراغبين فعلاً بالتعاون وسداد التزاماتهم المالية خاصة من ينوون إعادة تشغيل منشآتهم ذاتها لوجود إمكانية إصلاح الأضرار التي لحقت بها أو نقلها إلى المناطق الصناعية في المحافظات الآمنة بشأن كيفية سداد قروضهم المتعثرة بل وكيفية مساعدتهم لمعاودة الانتاج وبالتالي تحقيق دخل تشغيلي يمكنهم من السداد، يمكن وبناءً على قرار من الحكومة البدء بالمفاوضات على مستوى لجنة تضم ممثلين عن وزارة المالية–وزارة الاقتصاد– وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل– المصرف الدائن من جهة، والعميل

المتعثر من جهة ثانية، حيث يمكن قبول تعويم العميل- بعد دراسة معمقة لملفه وتدفقاته النقدية المستقبلية المتوقعة والتأكد من حسن نيته ورغبته الحقيقية بالتعاون مع الدولة- ريثما يقلع بالعمل بالشكل الأمثل مع تعهد الجهات المعنية أثناء سير المفاوضات خاصة وزارتي الاقتصاد والكهرباء بتوفير الدعم الفني والتقني وكافة المستلزمات والمواد الأولية المستوردة لمعاودة الانتاج، في حين تقدم وزارة المالية إعفاء من الضرائب والرسوم خلال فترة السماح، بالمقابل: يقوم هذا المشروع الاقتصادي بتشغيل عدد(كذا) من العاملين وفق عقود نظامية عن طريق وزارة العمل تُسجَل في التأمينات الاجتماعية بحيث أن كتلة الرواتب الشهرية المدفوعة للموظفين الجدد تعادل مبلغ القسط الشهري المطلوب من العميل سداده للمصرف عند حلول موعد البدء بالسداد المتفق عليه، ويمكن اشتراط وجود لجنة من المصرف تتابع تقدم سير العمل وتراقب آلية الحصول على الدعم بكافة أشكاله وأوجه إنفاقه للحيلولة دون الخطر الأخلاقي وترفع تقارير بالمشاهدات وإيجابيات وسلبيات طريقة العمل ودرجة التزام العميل بالاتفاق المبرم بشكل دوري.

بهذه الطريقة تستطيع الدولة تخفيض نسبة البطالة التي تجاوزت الـ٥٠% عام ٢٠١٤ وسيكون هذا كفيلاً برفع الطلب وتحريك عجلة الانتاج وإعادة نبض السوق من جديد.

- التأكيد على ضرورة الحد من سطوة المحتكرين وتجار الأزمة- وهذه مسؤولية وزارة التموين- واستمرار الجهات الحكومية في الاستيراد والتوزيع وصولاً إلى المستهلك النهائي، وقد نجابه هنا بإدعاءات أنصار السوق وهي أن التدخل في الأسعار سيشوه الأسواق، لكن ظروف الحرب الحالية والبدء بالإعمار مستقبلاً- إن كان نموذج اقتصاد السوق الاجتماعي فعلاً هو الهوية الاقتصادية القادمة في سورية، يستوجب أخذ مصلحة الشعب بالاعتبار الأول والتي تقتضي ضبط الأسعار عند حدود معقولة بعد أن وصلت مستويات غير مسبوقة أثرت بشكل شديد السلبية على القدرة الشرائية للمواطن، وسببت تراجع مستويات المعيشة وارتفاع معدل الفقر بشكل حاد، من هنا نؤكد على ضرورة تفعيل عمل وزارة التموين شبه المجمدة حالياً لأن ضبط الأسعار سيحسن القدرة الشرائية للمواطن من جهة، ويساعده في سداد التزاماته المصرفية من جهة ثانية، خاصة أولئك الراغبون حقاً بالسداد إنما عاجزون عنه نتيجة ماسبق، ولا يمكن تفسير تقاعس وزارة التموين عن أداء عملها إلا الاستمرار بسياسة ما قبل الحرب بتخفيض دور الحكومة وحتى إلغائه في السوق.
- العودة- بتوجيه صارم من الحكومة- إلى مكونات الاقتصاد الحقيقي من زراعة وصناعة، وتوجيه أدوات السياستين المالية والنقدية بهذا الاتجاه وخاصة مسألة توجيه التمويل المصرفي لتحقيق هذا الهدف على نحو ما ذكر المطلب الثالث من المبحث الأول من هذا الفصل.

إن أي حل مما سبق سيكون فعَالاً أكثر من استصدار مراسيم الإعفاء وقوانين إعادة الجدولة عديمة الجدوى أوقات الحرب، بالإضافة إلى أنها تجنب المصارف خسائر محققة نتيجة الإعفاءات المتكررة من الفوائد والغرامات على أمل حث العملاء المتعثرين على السداد أو ممارسة الضغط أو الملاحقة القضائية لإجبارهم على ذلك، وسيكون من المفيد الاطلاع على خلاصة تجارب بعض الدول لمواجهة هذه المشكلة كالتالي:

المطلب الرابع: تجارب دولية للتعامل مع القروض المتعثرة:

سبق أن تحدثنا في الفصل الأول كيف كانت القروض المتعثرة الفتيل الذي أشعل أزمات مالية وحتى اقتصادية في العديد من الدول، وأشرنا إلى السبيل الذي اتخذته هذه الدول لحل هذه المشكلة حيث تختلف أساليب العلاج تبعاً لاختلاف بيئة وأسباب التعثر ومرحلته من دولة إلى أخرى بل وفي ذات الدولة باختلاف الفترة الزمنية ومن المفيد الاستئناس بتجارب ناجحة أخرى في هذا الميدان كالتالي:

- تجربة باكستان في علاج القروض المتعثرة:[١٩]

قامت باكستان بعلاج مشكلة القروض المتعثرة في أواخر التسعينات على مستويين: مستوى المصرف المركزي، مستوى المصارف الباكستانية العاملة، حيث قام المصرف المركزي بـ:

- أسس عام ٢٠٠٠ مؤسسة متخصصة بجمع وتحصيل القروض المتعثرة للمصارف الوطنية.
- شكل لجنة متخصصة بدراسة ملفات الشركات الكبرى المتعثرة لوضع الحلول المناسبة لإقالتها من عثرتها ومساعدتها على سداد التزاماتها المصرفية وفعلاً تمكنت هذه اللجنة من إعادة هيكلة(١٣٠) شركة متعثرة الأمر الذي رفع نسبة إعادة التسديد وساهم فعلاً في تقليص انعكاسات مشكلة التعثر.
- شجَع عمليات الاندماج بين المصارف.
- أصدر عام ٢٠٠٢ قوانين موجبة التنفيذ حول الآليات الجديدة في منح القروض وأسس توثيقها وشطب المتعثر منها مع الافصاح عن حجم الديون المعدومة، والتأكيد على استمرار المصارف بتحصيل ديونها بكافة السبل وصولاً للحلول للقضائية لاسترجاع حقوقها.

في حين قامت المصارف بـ:

- تطبيق أنظمة جديدة في إدارة المخاطر عموماً والتأكيد على إدارة حديثة فعَالة لمخاطر الائتمان.
- زيادة هامش الربح من خلال رفع سعر الفائدة على القروض وتخفيضه على الودائع.
- اتباع كافة السبل وبناءً على توجيهات البنك المركزي لتحصيل الديون المتعثرة .

- تجربة المكسيك في علاج القروض المتعثرة:[٢٠]

أعطت السلطات المكسيكية أولوية علاج مشكلة القروض المتعثرة للشركات ذات الأثر الاقتصادي بعد أن قامت بتمييز تلك الشركات معتمدةً معايير عدة كـ(الحصة السوقية، حجم الأصول، حجم العمالة، القدرة على الاستمرار في مزاولة النشاط..) حيث قامت بعلاج ديون هذه الشركات بـ:

[19] Guidelines to banks on NPL ,www.isb.sdnbk.org/news/02oct16/item.htm.

[٢٠] عبد الحميد صديق عبد البر: أسباب ومراحل الديون المتعثرة وآثارها الاقتصادية وأساليب معالجتها محلياً ودولياً، مكتبة مصر المعاصرة، القاهرة، عدد(٤٨٥)، كانون ثاني ٢٠٠٧، ص ص ١٥٥-١٦٠.

- استخدام أسلوب التعويم مع الشركات التي ثبتت بعد الدراسة قدرتها على الاستمرار في مزاولة النشاط وتحقيق تدفقات نقدية وبالتالي استرجاع قدرتها على سداد ديونها المتعثرة إذا ما حصلت على الدعم المالي اللازم.
- إعادة جدولة الدين مع فترة سداد أطول ومعدل فائدة أقل للشركات التي يناسبها أيضاً بعد دراسة وضعها هذا النوع من التسوية.
- التنازل عن جزء من مبلغ الدين.
- تمت رسملة الدين في عدة شركات.
- تم بيع القروض المتعثرة في بعض المصارف لشركات إدارة الأصول أو منافسٍ أكثر صحة.

في حين تمت إعادة إقراض عملاء الـ sme's (٧٥%) من خسائرهم بعد إعادة هيكلة ديونهم المستحقة.

وتم الإشراف على عمليات التسوية من خلال الهيئة العليا للرقابة والاشراف على علاج القروض المتعثرة التي أنشأتها السلطة المكسيكية لهذا الغرض.

- تجربة التشيك في علاج القروض المتعثرة:[٢١]

شكلت القروض المتعثرة في المصارف التشيكية ٢٠% من إجمالي قروض الجهاز المصرفي وفي الوقت الذي ميزت السلطات المكسيكية بين القروض المتعثرة للشركات الكبيرة والقروض المتعثرة للشركات الصغيرة، ميزت السلطات التشيكية بين الديون المتعثرة للمصارف الكبيرة والديون المتعثرة للمصارف الصغيرة، وأعطت الأولوية في العلاج لديون شركات القطاع العام وديون العملاء الكبار في المصارف الكبيرة فقامت بما يلي:

- أصدرت سندات حكومية بنسبة ٢٧% من إجمالي قروض الجهاز المصرفي المتعثرة عن طريق الصندوق الأهلي للتعويضات استخدم ٧٣% منها لتسوية ديون القطاع العام.
- تم التركيز على الديون التي تم منحها قبل عام في حين أُدرج الباقي في قوائم المركز المالي.
- تم شطب ديون القطاع العام التي ثبت عدم امكانية استردادها.
- تمت دراسة ملفات قروض كبار العملاء والتفاوض معهم وإعادة هيكلة ديونهم المتعثرة.

واتخذت إجراءات عدة في المصارف الصغيرة أهمها:

- تغيير الإدارة العليا في أغلب هذه المصارف.
- تقنين الائتمان بشكل عام والحد منه للقطاعات الخطرة.
- التأكيد على ضرورة الالتزام بمعايير منح الائتمان السليم لجعل مخاطر الائتمان في حدودها الدنيا ورفع مستوى الأمان، والتشديد على تفعيل دور الرقابة الداخلية لتحقيق هذه الغاية.
- شراء البنك المركزي قرابة الـ١٤ مليار كرون من الديون المتعثرة لهذه المصارف عن طريق الصندوق الأهلي للتعويضات بأسعار فائدة صفرية وآجال سداد تمتد لـ٧ سنوات.

[٢١] نفس المرجع السابق.

النتائج:

<u>في مجال التمويل المصرفي ودوره التنموي:</u>

- تتجه المصارف المحلية السورية إلى التمويل قصير الأجل خاصة لقطاع التجارة والتجزئة الذي استأثر بالنسبة الأكبر من القروض الممنوحة من المصارف تجاوزت الـ٥٠% بالمتوسط خلال فترة الدراسة، في حين لم تتجاوز حصة قطاع الصناعة والتعدين ٦% رغم أنه أكثر القطاعات أهمية لعملية التنمية الاقتصادية.
- كان للودائع الجارية النصيب الأكبر من مجموع الودائع المصرفية تلتها ودائع التوفير، وأخيراً الودائع لأجل.
- رغم التحسن في تركيب عرض النقد في سورية ممثلاً بالارتفاع التدريجي بنسبة الودائع وشبه النقد إلى الكتلة النقدية مع التراجع التدريجي بنسبة النقود المتداولة خلال فترة الدراسة، لكنها مازالت بعيدة عما هو قائم في الدول المتقدمة.
- ضعف مساهمة مطاليب الجهاز المصرفي ممثلة بالودائع وشبه النقد في الناتج المحلي الاجمالي وبالتالي ضعف مساهمتها بعملية التنمية الاقتصادية.
- ضعف درجة العمق المالي في سورية إذ لا تتجاوز نصف درجة العمق المالي الذي بلغته دولة مجاورة كالأردن.
- مازال القطاع المصرفي السوري رغم لمسات الاصلاح التي بدأت في عام ٢٠٠٤ متخلفاً وغير قادر على جذب الودائع طويلة الأجل التي تشكل وعاء ادخارياً قوياً لتمويل التنمية، تزامن ذلك مع تراجع حجم المدخرات بشكل عام نتيجة سياسة تثبيت الرواتب منذ ١٩٩٤ حتى ٢٠٠٠ وارتفاع الأسعار وتآكل الدخول بعد ذلك.
- التوزع المصرفي لا يتناسب أبداً مع التوزع السكاني: إذ تتركز الفروع في العاصمة وريفها وحلب، وبهذا الشكل لا تساهم في تشجيع النشاطات الاستثمارية في المحافظات الأخرى التي ينخفض عدد الفروع المصرفية فيها كما أن الكثافة المصرفية مرتفعة جداً وتتجاوز عشرة أضعاف النسب العالمية إذ بلغت ٤٥ ألف شخص تقريباً للفرع المصرفي الواحد.
- نتيجة ما تقدم أعلاه: لايقوم التمويل المصرفي بدوره المنتظر بدعم عملية التنمية الاقتصادية في سورية.

<u>في مجال القروض المتعثرة:</u>

- يؤدي إهمال قواعد إدارة مخاطر الائتمان إلى تفاقم مشكلة القروض المتعثرة التي تقود إلى إضعاف النمو الاقتصادي وعرقلة التنمية الاقتصادية في الاقتصادات النامية وإلى خسائر جسيمة على مستوى النظام المالي تنتهي غالباً إلى أزمة مالية واقتصادية في الاقتصادات المتقدمة.
- شكلت القروض المتعثرة التربة الخصبة والبيئة الحاضنة لحدوث الأزمة المالية عام ٢٠٠٨، في حين كونت العولمة المناخ الملائم لانتقال العدوى إلى البلدان الأخرى من خلال فيروس: المشتقات المالية.
- تواجه المصارف العامة في سورية العديد من التحديات أهمها تحدي التعثر المصرفي الذي أمسى يشكل تهديداً حقيقياً لمصارفنا العاملة بعد المستويات غير المسبوقة التي بلغها نتيجة الأزمة.
- عانت أغلب المصارف العامة من مشكلة التعثر قبل حدوث الأزمة، برزت المشكلة بشكل واضح لدى كل من المصرف التجاري، الزراعي، الصناعي، في حين كانت أقل حدة في مصرف التسليف لسيطرة قروض ذوي

الدخل المحدود على الجزء الأكبر من المحفظة حالت دون ظهور ارتفاع في نسبة التعثر لديه، في حين ارتفعت نسب التعثر بشكل واضح في القروض الانتاجية وقروض الشباب. كذلك الأمر بلم تتجاوز نسبة القروض المتعثرة الـ٤% في المصرف العقاري بفترة الدراسة التي سبقت الأزمة، أما مصرف التوفير فلم يقم إلا مؤخراً بفرز محفظة قروضه المتعثرة لذا لم يظهر بشكل واضح ومؤكد وجود هذه المشكلة، في حين ازدادت بشكل ملحوظ محفظة قروضه المتعثرة أثناء الأزمة كبقية المصارف.

- تؤثر مجموعة العوامل الاقتصادية الكلية بشكل مباشر في زيادة حجم محفظة القروض المتعثرة في مصارفنا المحلية وهي معدل التضخم- معدل البطالة- حجم الائتمان الممنوح/ الناتج المحلي الإجمالي كما أثبت النموذج الذي تم بناؤه، في حين ثبت وجود علاقة عكسية مع الناتج المحلي الاجمالي ولا علاقة بين متوسط الأجر السنوي الممنوح وحجم القروض المتعثرة.
- وتبين نتيجة التحليل على مستوى المصرف الفرد أن سوء الإدارة المصرفية سبب أساسي في التعثر المصرفي حيث أثبت النموذج التأثير الكبير لخمسة متغيرات مستقلة فقط من أصل ١٤ متغير مدروس على المتغير التابع وهي: { رأس المال المدفوع: مؤشر تمويل- إجمالي القروض الممنوحة: مؤشر توظيف- العائد على حقوق الملكية، الفوائد المقبوضة/ الفوائد المدفوعة، نفقات الاستثمار/إيرادات الاستثمار: وهي مؤشرات كفاءة الإدارة المصرفية } و العلاقة الطردية بين حجم رأس المال المدفوع وحجم القروض المتعثرة والتوسع اللامدروس في القروض الممنوحة بعلاقتها الطردية القوية جداً التي أظهرها النموذج مع المتغير التابع فضلاً عن الوضع السيئ الذي أظهره تطور المؤشرات الثلاث لكفاءة الإدارة المصرفية المذكورة أعلاه والتي أظهرت ارتباطاً معنوياً مع المتغير التابع خلال فترة الدراسة المستهدفة بين عامي (٢٠٠١-٢٠١٤) ليست إلا دليلاً على أثر ضعف كفاءة الإدارة المصرفية في تعثر قروض المصرف الصناعي.
- وتطابق هذا مع النتائج التحليلية للمقابلات التي تمت مع عينة مختارة من الخبراء المصرفيين العاملين في ميدان الائتمان والمخاطر في المصارف العامة وأكدوا أن ضعف إدارة مخاطر الائتمان وعدم تطبيق معايير الائتمان السليم فضلاً عن انخفاض كفاءة الكادر الإداري العامل في مجال الائتمان والمخاطر أهم أسباب تعثر قروض المصارف العامة يليه تأثير السياسات الاقتصادية ثم تدخل الحكومة في سياسة المصرف الائتمانية بعيداً عن ضوابط العمل المصرفي، في حين أن فقدان العمل وانعدام مصادر الدخل أول أسباب التعثر الذي أفرزته الأزمة، يليه بالأهمية الهجرة القسرية من أماكن النزاع ودمار المنشأة.
- أهمية الضمانات الحكومية لتمويل المشاريع التنموية التي لم تلغي آثارها السلبية على كل من المصرف والمشروع الممول، وسبق أن قادت الضمانات الحكومية لقرارات إقراض غير كفئة نتيجة منح قروض لعملاء لا يتمتعون بالجدارة الائتمانية، وبالتالي فهي سبب مهم لتعثر قروض المنشآت العامة.
- يمكن تخفيف الأثر السلبي للضمانات الحكومية على جودة محفظة القروض من خلال تفعيل المساءلة والعقوبات القانونية وضرورة وجود لجنة رقابية تضم عناصر من المصرف لمراقبة عمل إدارة الشركة وحسن تنفيذ القرض، واستصدار التشريع الذي يلزم الجهة المقترضة بالإفصاح عن طريقة استعمال القرض وتطبيق نظام الإدارة بالأهداف بالشركة المقترضة، وجوب تسديد القرض من قبل الجهة الضامنة وإلزام الجهات

المقترضة بتسديد الفوائد عند التعثر، إعطاء المصرف حق قبول أو رفض التمويل حسب وضع الشركة بعد الدراسة.

- العلاقات الشخصية والمحسوبيات موجودة إلا أنها لا تؤثر على قرار منح القرض، والمعرفة السابقة بالعميل تؤثر إيجاباً على نوعية القرض بالمستقبل لناحية طمأنة المصرف لسلامة عملية المنح، فلا قروض تمنح على أساس الصداقة مع العميل، والغش والتزييف وحالات الفساد موجودة وهي سبب لتعثر قروض المصارف العامة لكنها نسبية، وعدم رغبة العميل بالسداد رغم قدرته سبب لتعثر القروض لكن لا تحبذ فكرة حبس العميل، فالمصرف يريد جذب العملاء بما يحقق مصلحة الطرفين وليس إرهابهم.
- النظام القانوني البطيئ وطول وتعقيد إجراءات التنفيذ على الرهن يشجع العملاء على التخلف عن السداد.
- لاتقوم جميع المصارف العامة باختبارات الجهد، كما أن أغلب هذه المصارف لغاية إعداد البحث لاتقوم بتصنيف الديون وبالتالي لايوجد اقتطاع للمخصصات وفق القرار(٥٩٧).
- لاتوجد عملية اختيار للعملاء في المصارف العامة، فلا يوجد قسم للمبيعات مسؤول عن ترشيح العملاء الجيدين للمصرف.
- توجد مراحل يلتزم بها العاملون لاتمام دراسة القرض، ويخضع اتخاذ القرار الائتماني لنظام الصلاحيات في المصارف العامة، وهنالك نسبية بخصوص حالة الاحباط العام وتراخي مدراء الائتمان في المصارف العامة في اتخاذ قرار الائتمان السليم.
- امتلاك المؤهلات العلمية لدى أصحاب القرار في أقسام الائتمان والمخاطر في المصارف العامة هو أمر نسبي، كذلك الأمر بالنسبة لعملية التدريب والتأهيل المصرفي التي تتم بصورة دورية لعاملي المصارف إنما "شكلية" ولم تساهم في تطوير آلية عمل المصرف الحكومي.
- لايوجد نظام مكافآت رسمي معمَم لتشجيع الإقراض السليم، ولذلك أثر سلبي حيال عدم الإكتراث لسلامة قرارات الائتمان، في حين أن العقوبات المطبقة هي العقوبات الإدارية المتعارف عليها في الوظائف الحكومية.
- يمكن التخلص من حالة الخمول والإحباط أو غياب الحافز لدى المدراء في المصارف العامة لاتخاذ قرار الائتمان السليم بتقديم الحوافز المادية والمعنوية– تفعيل المساءلة والمحاسبة– وتقييم الفرع على أساس نسبة القروض الجيدة والتحصيل.
- العمل المصرفي بالمصارف العامة مصبوغ بصبغة القطاع العام، وهنالك سلسلة من الأنظمة المرعية والتعليمات واجبة التطبيق ينبغي التقيد بها مما يقتل روح الابتكار لدى عاملي المصارف العامة.
- هنالك نسبية لدى المصارف بقيمة الاستردادات بعد صدور مراسيم وقوانين التسويات المصرفية الأخيرة.
- لن يؤثر طرح أسهم المصارف العامة للاكتتاب العام إيجاباً في حل مشكلة الديون المتعثرة، لكنه سيرفع كفاءة إدارة هذه المصارف، ومن الصعب إنشاء سوق للقروض المتعثرة حالياً في ظروف الحرب– رغم أن الفكرة براقة في أوقات الاستقرار– فهذا يتطلب وجود بنية تحتية فنية تقنية وقانونية غير موجودة حالياً، ومن الصعب العمل على مثل هذا المشروع في الظروف الحالية.

- الخطة الوقائية التي يمكن أن تتبعها المصارف– باعتبار قدرتها على امتصاص صدمة التعثر ليست أبدية إنما مؤقتة– خاصة مع تراجع قدرة الميزانية على مواجهة شح السيولة تكون بالدرجة الأولى في إعادة الإقراض للعملاء الموثوقين وشريحة الموظفين.
- قدَمت عدة مقترحات للتعامل مع فخ الخسائر المحققة الذي وقعت به المصارف إثر تداعيات الأزمة، كمقابلة الديون بمؤونات من نفس العملة، إعادة الإقراض للعملاء الموثوقين، الاستمرار بعمليات التحصيل، الاستفادة من تحريك هوامش الفائدة المدينة والدائنة، وتم التأكيد أن الحكومة يجب أن تخلق سياسة لتحصيل ديون العملاء الممتنعين عن السداد رغم قدرتهم خاصة الموجودين بالخارج.
- هنالك إجراءات يجب أن تتخذ في المصارف العامة لتخفيض حجم قروضها المتعثرة أهمها إحداث وحدة للتحصيل وملاحقة الديون المتعثرة في كل مصرف، مقايضة الدين بالملكية، منح مراسيم التسويات فترات أطول للإعفاء من الفوائد أو زيادة فترات السماح، وتفعيل إجراءات الحجز التنفيذي والإسراع بعمليات البيع بالمزاد العلني.

<u>في مجال إدارة مخاطر الائتمان:</u>

- لاتطبق المصارف العامة معايير بازل٢ لتقييم مخاطر الائتمان نتيجة عدم تطبيق المصرف المركزي إلى الآن هذه المعايير بشكل مطلق ودقيق في تعليماته الموجهة للمصارف العاملة، وإنما يحاكي هذه التعليمات بما يتناسب مع واقع وإمكانيات المصارف المحلية المتواضعة فنياً وتقنياً، ولا يوجد تطبيق لأحد الأساليب المعيارية التي قدمتها بازل٢ في قياس مخاطر الائتمان.
- لا تطبق المصارف العامة معايير الائتمان السليم عند منح القروض.
- لا يوجد كادر عمل متخصص خبير ومؤهل لإدارة مخاطر الائتمان وقضايا التعثر في المصارف العامة.
- لا تستخدام التكنولوجيا وأنظمة تقنية المعلومات الحديثة في إدارة مخاطر الائتمان في المصارف العامة.
- الغياب الفعلي لوجود وعمل قسم متخصص بقضايا التعثر المصرفي في المصارف العامة وعدم وجود الكادر البشري الخبير والكفؤ للتعامل مع هذه المشكلة.
- نتيجة ماتقدم: لا توجد إدارة حديثة وعصرية لمخاطر الائتمان تطبق المعايير والأسس الفنية والأعراف المصرفية العالمية في المصارف العامة في سورية.

المقترحات:

<u>في مجال التمويل المصرفي ودوره التنموي:</u>

- توجيه السياسات النقدية بضرورة استصدار المصرف المركزي قرارات أعمق وأكثر فعالية بخصوص نسب السيولة ونسب الاحتياطي القانوني(تفعيل أدوات السياسة النقدية) بحيث تصبح أكثر مرونة حيال تمويل المشاريع الاستثمارية والتنموية، دعم قطاعي الزراعة والصناعة، جذب الودائع لأجل وودائع التوفير على نحو ماجاءت به بشكل مفصل مقترحات تفعيل الدور التنموي للتمويل المصرفي في مرحلة إعادة الإعمار التي قدمها المبحث الأول من الفصل الخامس.
- استصدار القرارات المدعومة بالآليات التي تسمح للمصارف القيام بعمليات الاستثمار أو الدخول كشريك بمشاريع استثمارية.
- تبني مقترحات الفصل الخامس على مستوى المصرف فيما يتعلق بتمويل المشاريع الجديدة، التأكيد على قضية التنمية المستدامة، والاهتمام بتمويل المشاريع المتوسطة والصغيرة.
- ضرورة تدخل الحكومة على مستوى السياسة الكلية عن طريق المصرف المركزي بإعطاء " أوامر" لجميع المصارف وليس الاكتفاء بإصدار " قرارات تشجيع" بخصوص المباشرة بـ:
  - إعطاء الأولوية القصوى لتمويل المشاريع الصناعية والزراعية.
  - تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة لمواجهة مشكلات الفقر والبطالة التي أفرزتها الأزمة الحالية.
  - وضع برامج خاصة لتشجيع الإدخار بودائع طويلة الأجل وودائع التوفير من خلال المزايا الخدمية وأسعار الفوائد التفضيلية على هذا النوع من الودائع.
  - توجيه المدخرات نحو المشاريع التنموية الصناعية والزراعية، وتشجيع قروض التجمع البنكي لدعم تنفيذ هذا التوجه والسماح بالاندماج المصرفي وتأسيس مؤسسات ضمان القروض لتشجيع المصارف على منح هذا النوع من القروض طويلة الأجل عالية المخاطر.

- مازال الريف لا يحظى بالأهمية الكافية من قبل السياسات التمويلية للمصارف السورية لذا نقترح تأسيس مصرف خاص بتمويل المشاريع الريفية الزراعية منها والانتاجية بحيث تتوزع فروعه في كافة الأرياف السورية لتسريع عملية التنمية الريفية ودعمها مالياً.
- زيادة عدد الفروع المصرفية بحيث تقترب من معدلات الكثافة المصرفية العالمية والعدالة في توزيعها بين المحافظات والتركيز على زيادة أعدادها في الريف الهدف الأول بعملية التنمية.
- تطوير البنية الهيكلية للنظام المصرفي السوري بشكل عام حتى يرفع من كفاءة أدائه في تمويل التنمية الاقتصادية، ويعني ذلك إجراء تغييرات في الشكل القائم للنظام المصرفي بحيث يصبح نظاماً متوافقاً مع الأنظمة المصرفية العالمية التي تطبق الاتجاهات الحديثة فيما يتعلق بالاندماج المصرفي لإيجاد كيانات مصرفية كبيرة تمول مشاريع إنتاجية وصناعية ضخمة تطبق الآليات الالكترونية في عملها، ودعم ذلك بالقوانين والتشريعات اللازمة، وتهيئة الجو للمنافسة الحرة بين المصارف العاملة.

في مجال إدارة مخاطر الائتمان والقروض المتعثرة:

قدمت الدراسة في الفصل الأخير فعلياً مقترح عمل لتحديث إدارة مخاطر الائتمان في المصارف العامة في سورية ملمَةً بكافة جوانب الموضوع وبأدق التفاصيل بدءاً من أساسيات إصلاح نظم الإدارة حفاظاً على المصرف العام، مروراً بسبل تفعيل إدارة كفؤة لمخاطر الائتمان في المصارف العامة في سورية، وصولاً لسبل علاج القروض المتعثرة في المصارف العامة في سورية على مستوى كل من: المصرف الفرد- المصرف المركزي- وعلى مستوى السياسة الاقتصادية الكلية، وتوجد بالإضافة لذلك بعض المقترحات وثيقة الصلة بموضوع البحث تم استنتاج ضرورتها في معرض الدراسة أهمها:

- ضرورة تفعيل إدارة مخاطر الائتمان التي برهن عليها البحث لتتمكن من تحديد وقياس ومعالجة المخاطر المختلفة في المصارف العامة، بل والتنبؤ بها قبل حدوثها.
- ضرورة البدء بتشكيل قاعدة بيانات تضم معلومات عن جميع عملاء المصارف، حيث يمكن لكل مصرف الاستفادة منها للاستعلام عن عملائه الجدد كخطوة أولى قبل البدء بدراسته ائتمانياً ومالياً.
- ضرورة استخدام أنظمة المعلومات الحديثة لإدارة المخاطر والتي توفر كما بينا في الفصلين الثالث والخامس المعلومات التفصيلية والدقيقة التي تسمح باتخاذ القرار السليم بالوقت المناسب.
- ضرورة تفعيل أنظمة الانذار المبكر في المصارف العامة في سورية.
- ضرورة الاسراع بإنشاء جهاز الاستعلام المصرفي وتزويده بالعناصر الخبيرة والمتخصصة.
- ضررورة وجود قسم خاص بالمصرف لدراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع بهدف التحقق من مصداقية الدراسات التي يتقدم بها العملاء عند طلب الحصول على القرض.
- التأكيد مراراً وتكراراً على أهمية التدريب الجاد والفعال لجميع العاملين وبالأخص العاملين في مجال الائتمان وإدارة المخاطر ليكونوا قادرين على مواكبة المستجدات العالمية في هذا المضمار وتطبيق الأساليب العلمية الحديثة التي يتطلبها.
- التركيز على موضوع متابعة القرض بعد المنح خاصة القروض الضخمة بعد أن ثبت إهمال هذا الجانب من قبل جميع المصارف العامة نظراً لأهمية المتابعة في رصد التغيرات التي تطرأ على وضع العميل وبالتالي القدرة على التنبؤ بالتعثر قبل حدوثه.
- التأكيد على ضرورة اتخاذ خطوات جادة من قبل الحكومة لإنشاء شركات التأمين على القروض، فالغطاء الذي يوفره التأمين يخفف من وطأة الخسائر التي يمكن أن تتكبدها المصارف عند تحقق التعثر.
- نؤكد على أهمية قروض التجمع البنكي خاصة في المرحلة الحالية، إذ من شأنها تخفيف حدة المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها المصرف نتيجة توزيعها بين المصارف المشتركة، ومن جهة ثانية تسمح بإعادة الحياه لعملية منح الائتمان بعد توقفها وانسيابه باتجاه المشاريع الاستراتيجية ومشاريع إعادة الاعمار.

الخاتمة:

يقول ميلتون فريدمان في كتابه " الرأسمالية والحرية" :

{ الأزمات فقط سواء كانت حقيقية أو مصطنعة يمكنها أن تحدث تغييراً حقيقياً }

والقروض المتعثرة تعني : هدر الموارد، فقدان الإمكانيات، وضياع الفرص البديلة، وبذلك هي واقع أليم من الخسائر التي تدمر النمو وتقتل فرص التنمية ومستقبل الوطن.

فهي أزمةٌ وخطرٌ كبير بتداعياته وآثاره، لكنها تستبطن الفرصة التي يمكن استثمارها، والبراعة الحقيقية تكمن في اغتنام هذه الفرصة لإطلاق القدرات الابداعية التي تستثمر الأزمة لإعادة صياغة الظروف وإيجاد الحلول البناءة وتحويل أحزان وإحباطات المحنة لمناخ يُخصَب بفعالية الجهود الابداعية بالتعاون والتعاضد على المستويين الكلي(السياسة النقدية) والجزئي(الآليات المصرفية) لتجاوز هذه الأزمة، وتمكين التمويل من الانسياب السلس في قنوات "مدروسة" للنهوض بعملية التنمية، فنظرةٌ موضوعيةٌ لأسباب الأزمة– الداخلية– وإدراكٌ موضوعي لظروف الحرب يقود إلى إيمان مطلق أن ترك السوق طليقاً دون رقابة قاد إلى طريق مسدودة، ومنذ اليوم من يطمح فعلاً إلى بناء الدولة بعد الحرب : فالأمل موجود والفرصة متاحة لفتح الطريق من جديد، لكن فقط لمن يدرك إلى أين تقود هذه الطريق، فالقطاع الخاص لم يحقق العدالة الاجتماعية واقتصاد السوق الذي تبنته وطبقته ممارسات الحكومة لم يصنع تنمية، بل يتَم عملية التنمية وأضعف النمو الاقتصادي ودمر العدالة الاجتماعية فكانت الآثار الاجتماعية بعدئذٍ باهظة الثمن.

ولن نستطيع التوازن مالم يُفعَل دور الدولة بإحياء مؤسساتها– مؤسسات القطاع العام التي كانت صمام الأمان وعامل الصمود طوال سنوات الحرب وفي مقدمتها المصارف العامة، وهذا يتطلب اتباع طريقةٍ منهجيةٍ منظمة وضمن أولويات محددة سلفاً، وباعتبار أن مشكلة القروض المتعثرة أمست مارداً يهدد استقرار النظام المصرفي إذاً يجب أن تُعطى الأولوية الأولى لعلاج هذه المشكلة على مستوى القطاع المصرفي، ولن يتم ذلك إلا بتفعيل إدارة مخاطر الائتمان بالمصارف العامة كخطوة أولى بعد أن أثبت البحث أن ضعف إدارة مخاطر الائتمان وعدم تطبيق معايير الائتمان السليم فضلاً عن انخفاض كفاءة الكادر الإداري العامل في مجال الائتمان والمخاطر أهم أسباب تعثر قروض المصارف العامة في الأحوال العادية، يليه تأثير السياسات الاقتصادية ثم تدخل الحكومة في سياسة المصرف الائتمانية بالمرتبة الثالثة، والناجم عن الإمعان في وظيفة التخطيط وإهمال " التنظيم" العامل الأهم عالمياً في نجاح عمل المؤسسات، وهو ما يجب أن يعطى منذ اليوم الاعتبار الأول في عملية تحديث المؤسسة المصرفية والمؤسسات الحكومية الأخرى بشكل عام.

قدم هذا البحث آليات ومنهجية عمل مقترحة لتفعيل إدارة مخاطر الائتمان لمواجهة خطر التعثر الحالي– القاتل الخفي للنمو الاقتصادي ومدمر عملية التنمية– وبين سبل علاج مشكلة تضخم محفظة القروض المتعثرة ليشكل الأرضية والبنية التحتية لتحديث إدارة مخاطر الائتمان في المصارف العامة في سورية عسى أن يكون مادة مفيدة وذات قيمة في يد صاحب القرار.....والله ولي التوفيق.

المراجع

أولاً- المراجع العربية:

- الكتب:

- ابتهاج مصطفى عبد الرحمن، **إدارة البنوك التجارية: الطبعة الثانية**، دار النهضة العربية، القاهرة،٢٠٠٠.
- إبراهيم الكراسنة: أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على المصارف وإدارة المخاطر، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٠٦.
- جميل سالم الزيدانين: أساسيات في الجهاز المالي، المنظور العملي، دار وائل للطباعة والنشر، ط١، عمان، الاردن، ١٩٩٩.
- حافظ الغندور: التقنيات الحديثة لإدارة مخاطر الائتمان، برنامج تدريبي، اتحاد المصارف العربية، دمشق، تموز، ٢٠٠٨.
- حمزة محمود الزبيدي، إدارة المصارف –استراتيجية تعبئة الموارد وتقديم الائتمان –مؤسسة الوراق، عمان،٢٠٠٠.
- دانييل آرنولد: تحليل الازمات الاقتصدية للأمس واليوم، تعريب عبد الأمير شمس الدين، لبنان المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ١٩٩٢.
- سامي السيد، باهر عتلم: المالية العامة، المطابع الجامعية، القاهرة، مصر، ٢٠٠٤.
- سمير الخطيب: قياس وإدارة المخاطر بالبنوك، منهج علمي وتطبيق عملي، منشأة المعارف، الاسكندرية، مصر، ٢٠٠٥.
- سهير معتوق، أمينة عبدالله: المالية العامة، القاهرة، مصر، ٢٠٠٠.
- صلاح الدين حسن السيسي: إدارة أموال وخدمات المصارف لخدمة أغراض التنمية الاقتصادية، دار الوساطة للطباعة والنشر، ط١، بيروت، لبنان، ١٩٩٨.
- صالح مفتاح، فريدة معارفي: المخاطر الائتمانية (تحليلها- قياسها- إدارتها- والحد منها) مؤتمر جامعة الزيتونة، عمان الأردن، يومي ١٦-١٨٠ نيسان ،٢٠٠٧.
- صالح مفتاح: النقود والسياسة النقدية (المفهوم، الاهداف، الادوات)، دار الفجر للنشر، القاهرة، مصر،٢٠٠٥.
- ضياء مجيد الموسوي، النظام النقدي الدولي، الجزائر، المؤسسة الجزائرية للطباعة،١٩٨٧.
- طارق الله خان، حبيب أحمد: إدارة المخاطر، تحليل قضايا في الصناعة المالية الاسلامية، مكتبة الملك فهد الوطنية، جدة، السعودية، ط١، ٢٠٠٣.
- طارق محمد خليل الأعرج: اقتصاديات النقود والبنوك، كلية الاقتصاد والادارة، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، مقرر إدارة مصارف.
- طارق عبد العال حماد: إدارة المخاطر، الدار الجامعية، كلية التجارة ، جامعة عين شمس، مصر، ٢٠٠٨.

- طارق عبد العال حماد: حوكمة الشركات، المفاهيم، المبادئ، التجارب، تطبيقات الحوكمة في المصارف، الدار الجامعية، ٢٠٠٥.
- طاهر علي: إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وأثرها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، الجزائر، ٢٠٠٦.
- عادل البزاز: إدارة الأزمات المالية بين نقطتي الغاليان والتحول، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩٥.
- عبد الحميد صديق عبد البر: أسباب ومراحل الديون المتعثرة وآثارها الاقتصادية وأساليب معالجتها محلياً ودولياً، مكتبة مصر المعاصرة، القاهرة، عدد(٤٨٥)، كانون ثاني ٢٠٠٧.
- عبد الرزاق سعيد: ما معنى الأزمة؟ كتاب الأزمة المالية العالمية أسباب وحلول من منظور إسلامي، جدة، السعودية، مركز أبحاث الاقتصاد الاسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، ٢٠٠٩.
- عبد السلام أبو قحف: الادارة الاستراتيجية وإدارة الأزمات، الاسكندرية، الدار الجامعية الجديدة للنشر، ٢٠٠٣.
- عبد المجيد قدي: المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية– دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط٢، ٢٠٠٥.
- عبد المعطي رضا أرشيد– محفوظ أحمد جودة: إدارة الائتمان، دار وائل للنشر، عمان،الاردن،١٩٩٩.
- عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسى: النقود والمصارف والأسواق المالية، ط١، دار الحامد للنشر، عمان، ٢٠٠٤.
- علي كنعان: النظام النقدي والمصرفي السوري: دار الرضا للنشر، دمشق، سورية، ٢٠٠٠.
- فريد راغب النجار: إدارة الائتمان والقروض المصرفية المتعثرة، بدون طبعة، مؤسسة شباب الجامعة،٢٠٠٠.
- فليح حسن خلف: العولمة الاقتصادية، عالم الكتب الحديث ، الأردن، ٢٠١٠.
- فؤاد مرسي: مشكلات الاقتصاد الدولي المعاصر، الاسكندرية، ١٩٨١.
- فريد كورتل وآخرون: إدارة المخاطر على القروض المصرفية، إشارة لحالة البنوك الجزائرية، مؤتمر الزيتونة، جامعة الزيتونة، الأردن، عمان، ٢٠٠٧.
- محسن أحمد الخضيري: إدارة الأزمات، منهج اقتصادي إداري متكامل لحل الأزمات، القاهرة، مكتبة مدبولي، ١٩٩٠.
- محسن أحمد الخضيري: الائتمان المصرفي(منهج متكامل في التحليل والبحث الائتماني)، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر، ١٩٨٧.
- محسن أحمد الخضيري: الديون المتعثرة،الظاهرة، الأسباب، العلاج،ط١، إيتراك للنشر، القاهرة، مصر،١٩٩٧.
- محمد عامر: استراتيجيات إدارة الأزمات والحكومات، دار العلوم للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٦.
- محمد مطر : التحليل الائتماني، الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية، ط٢، دار وائل للنشر، عمان الأردن، ٢٠٠٦.
- محمد نضال الشعار: أسس العمل المصرفي، الجندي للطباعة والنشر، حلب، سورية، ٢٠٠٥.

- محمد كمال خليل الحمزاوي:اقتصاديات الائتمان المصرفي، الطبعة الثانية، منشأة المعارف، الإسكندرية، ٢٠٠٠.
- ممدوح حمزة أحمد: إدارة الخطر والتأمين، دار الثقافة العربية، القاهرة، مصر، ١٩٩٧.
- منذر شومان: الاعلام والأزمات، مدخل نظري وممارسات عملية، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٣.
- منير الحمش: أوراق في الاقتصاد السياسي للأزمة الاقتصادية الراهنة، منشورات اتحاد الكتاب العرب، ١٩٩٩.
- ميراندا زغلوق رزق: النقود والبنوك، مقرر دراسي، جامعة بنها، كلية التجارة، مصر، ٢٠٠٨-٢٠٠٩.
- نبيل حشاد: دليلك إلى اتفاقية بازل٢، اتحاد المصارف العربية،الاردن،عمان،٢٠٠٤.
- نبيل حشاد: دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية، موسوعة بازل٢، الجزء٢، اتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان،٢٠٠٥.
- يوجين فأرجا: أزمة النظام الرأسمالي، ترجمة أحمد فؤاد بليغ، بيروت، ١٩٧٥.

- الأبحاث والدراسات:

- حسن محمد الرفاعي: دور الفكر الاقتصادي الإسلامي في إدارة الأزمة الاقتصادية الراهنة، بحث مقدم إلى مؤتمر الأزمة المالية العالمية وكيفية معالجتها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والاسلامي، جامعة الجنان، طرابلس، لبنان، ٢٠٠٩.
- ريم حسين غنام: دور المصرف المركزي في رقابة وتقييم السياسات التسليفية في المصارف الحكومية، أطروحة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، ٢٠٠٤.
- سامي زملوط: تعثر الديون، استكشاف أسباب تعثر ديون المصرف الصناعي السوري، أطروحة ماجستير، الاكاديمية العربية للعلوم المصرفية، دمشق، سورية، ٢٠٠٧.
- طاهر محسن منصور الغالبي، صالح مهدي محسن العامدي: المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال وشفافية نظام المعلومات، دراسة تطبيقية لعينة من المصارف التجارية الأردنية، ٢٠١٠.
- عابد فضلية: ورقة عمل بعنوان: " تحديات تمويل عملية إعادة الإعمار في سورية" ، مؤتمر إعادة البناء والتنمية في سورية، كلية الاقتصاد/ جامعة دمشق، ٢٦-٢٧ آذار ٢٠١٤ .
- علي عبد الله شاهين: إدارة مخاطر التمويل والاستثمار في المصارف، بحث مقدم خلال المؤتمر العلمي الأول(الاستثمار والتمويل في فلسطين) الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، أيار،٢٠٠٥.
- عدنان سليمان: ورقة بحثية مقدمة إلى ندوة " النهج الاقتصادي لسورية المتجددة" كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، ٩كانون ثاني ٢٠١٤ بعنوان: "اقتصاد السوق الليبرالي مقاربات معرفية وفكرية".
- محمد أيمن عزت الميداني:الأزمة المالية العالمية أسبابها تداعياتها ومنعكساتها على الاقتصاد العالمي والعربي والسوري، محاضرة ألقيت في ندوة الثلاثاء، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، ٣ آذار ٢٠٠٩.

- ميرفت علي أبو كمال: الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقاً لمعايير بازل الدولية، دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين، ماجستير، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين، ٢٠٠٧.

- المجلات والمنشورات:

- ابراهيم ميدة: ٢٠٠٩، العوامل المؤثرة في نظام المعلومات المحاسبي ودوره في اتخاذ القرارات الاستراتيجية في الشركات الصناعية الأردنية (دراسة ميدانية) مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد(٢٥)، عدد(١).
- اسماعيل زكي محمد: التنمية بين المفاهيم الاجتماعية والقيم الأخلاقية، مجلة كلية العلوم العربية، الرياض، ١٤٠٠هجرية، العدد(٤).
- جيمس م.باوتون:" هاري ديكستروايت وصندوق النقد الدولي"، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، سيبتمبر ١٩٩٨.
- خليل الشماع: المخاطرة الائتمانية، المدخل المستند إلى التصنيف الداخلي،جزء(١)، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، العدد٢، المجلد١٣، حزيران، ٢٠٠٥.
- خليل الشماع: بازل٢:المخاطرة الائتمانية المدخل المستند للتصنيف الداخلي، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المجلد١٤،العدد٤،السنة١٤، كانون١، ٢٠٠٦.
- صندوق النقد العربي: الملامح الاساسية لاتفاق بازل٢ والدول النامية، أبو ظبي، سبتمبر، ٢٠٠٤.
- عابد فضلية: واقع الاستثمار في سورية في ظل قانون الاستثمار رقم ١٠ لعام ١٩٩١، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، ٢٠٠١، المجلد ١٧، العدد٢، دمشق.
- علي الخضر: إدارة الاستثمار في سورية في ظل قانون الاستثمار رقم ١٠، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، ١٩٩٨، المجلد ١٤، العدد١، دمشق، ص٢٧.
- علي حسين: موائمة السياسة النقدية مع برنامج التصحيح الاقتصادي في الأردن، مجلة تنمية الرافدين، جامعة الموصل، كلية الاقتصاد، العدد٢٤، ٢٠٠٢.
- غالب عوض الرفاعي– عيد أحمد أبو بكر– محمد بدوي القاضي: استراتيجية إدارة المخاطر المالية في البنوك التجارية" دراسة تحليلية من منظور تأمين مع الإشارة إلى التجربة المصرية في إدارة مخاطر التشغيل"، مجلة الدراسات المالية والتجارية، جامعة بني سويف، مصر، العدد(٤)، ٢٠٠٦.
- فايق جبر النجار: إدارة المخاطر المصرفية وإجراءات الرقابة عليها، مجلة البنوك في فلسطين، العدد(٢٧)، كانون الأول، حزيران،٢٠٠٥.
- كريستيان ملدر: تقييم المخاطر: تحديد مكامن التعرض للمخاطر المالية مفتاح الوقاية من الأزمات، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، كانون أول ٢٠٠٢.
- ماجدة الشبلي: الرقابة المصرفية في ظل التحولات الاقتصادية العالمية ومعايير لجنة بازل، المجلة الاقتصادية، القاهرة، ٢٠٠٣ .

- مانويل جويتان: كيف تدار التدفقات العالمية لرؤوس الأموال، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، حزيران، ١٩٩٨.
- مجلة اتحاد المصارف العربية، لبنان، بيروت،٢٠٠٦، العدد ٣٠٦.
- مجلة المشاهد السياسي: العدد ١٠٢، القاهرة، مصر، ١٩٩٨.
- ناجي التويني: الاصلاح المصرفي، إصدارات جسر التنمية، العدد(١٧)، ٢٠٠٣، موجود على الموقع الالكتروني:
  - www.Arad-api,org,develop-1htm
- وليام كون: اتفاق بازل ينجز نهاية العام لكنه غير ملزم، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد ٢٧٥، أكتوبر ٢٠٠٣.
- اقتصاد السوق الاجتماعي في اليمن: تلبية دعوات التغيير وتحقيق الكرامة الانسانية، المؤتمر الأول لاقتصاد السوق الاجتماعي، صنعاء، ٢٠ حزيران ٢٠١٢.
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسية: تطوير الأسواق المالية واصلاح مؤسساتها ، قضايا وخيارات السياسة العامة لمنطقة الإسكوا، الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠٠٥.
- الخطة الخمسية العاشرة، الفصل الخامس، السياسات الاقتصادية، رئاسة مجلس الوزراء، دمشق، سورية.
- النشرة الاحصائية للبنك المركزي الاردني لعام ٢٠٠٦ تجدها على الموقع الالكتروني: www.cbj.gov.jo.com
- مصرف سورية المركزي: تقرير سورية خبراء صندوق النقد الدولي لعام ٢٠٠٥.
- بنك الاسكندرية: "مشروع الإطار الجديد لمعدل كفاية رأس المال الذي أصدرته لجنة بازل"، النشرة الاقتصادية، المجلد ٣١، ١٩٩٩.
- وزارة الصناعة: دراسة واقع الشركات الصناعية الخاصة في سورية، ٢٠٠٠، مديرية القطاع الخاص في وزارة الصناعة، دمشق.
- جريدة قاسيون: القروض المتعثرة أكبر من تسريبات الجهات المختصة، الاحد ٢٢ كانون الاول ٢٠١٣، العدد ٦٣٣.
- النشرات الربعية لمصرف سورية المركزي، دمشق، سورية.
- المجموعات الاحصائية(٢٠٠١-٢٠١٤)، المكتب المركزي للاحصاء، دمشق، سورية.

ثانياً- المراجع الأجنبية:

- Barseghyan,levon: nonperforming loans, prospective bailouts, and Japan slow down, Cornell university, Newyork,2004.
- Basel 1988 updated to april 1998, item3.
- Basel committee: Principles for the management of credit Risk,sep 2000.
- Basle committee on banking Supervision, Amendment to the capital Accord To Incorporate Market Risks,jan, 1996.

- Bessis,joel: risk management in banking, 3rdedition, johnwiley&sons, uk,dec 2009.
- Bloom, Adriaan M. and Gorter, Cornelius N: " the treatment of non- performing loans in macroeconomic statistics" dec 2001, IMF working paper.
- Boudriga et al (2009): banking supervision and NPL loans: a cross- country analysis- journal of financial economic policy, 1 (4).
- Borio C and Lowe P (2002): assessing the risk of banking crisis, BIS quarterly review.
- Brownbridge M (1998): the causes of financial Distress in local banks in Africa and implications for Prudential policy. UNCTAD OSG/ DP/ 132.
-
- Callen, Tim/ Ostry, Johnathan: Japan's lost decade policies for economic revival, international monetary fund, washengton,dec, 2003.
- Carling Kenneth. Jacobson Tor. LindeJesper. Roszbach Kasper: 2004, corporate credit risk modelling and the macroeconomics: IFAV and Dalarsauniversity.
- Cooper Stephen grey,Geoffrey Raymond and Phil walker, project risk management Guidance,London:acid-free paper,2005.
- Curry,Timothy/ Shibot, lynn: the cost of the saving and loan crisis: truth and consequences in FDIC banking review.
- Deservigny, Arnauds and Renault, oliver, 2004:measuring and managing credit risk, McGraw Hill.
- Edward w,read& others, commercial banking ,n.j: prentice hall.inc,1984.
- Ernst & Young: annual review- non-performing loan in china, 2003.
- Ernst & Young: global non-performing loan report 2004.
- Ernst and Y0ung(2001): nonperforming loan report: Asia 2002, 2001.
- Ernst and Young(2004):global nonperforming loan report, 2004.
- Estrella A,: "credit rating and complementary sources of credit quality information, Basel committee on banking supervision, working papers, bank of international settlements, Basel, 2000.
- Federal deposit insurance corporation(FDIC): history of eighties, lessons for future, washington, dec, 1997.
- Federal deposit insurance corporation(FDIC):managing the crisis, the FDIC and RTC experience, Washington, dec, 1998.

- Filebes.p: crisis communication, lessons from 9/11, Harvard business review, December.
- Financial services roudtable,op cit,june,1999.
- Financial services roundtable: Guiding principles in risk management for us commercial banks report of the subcommittee and working Group on management principles, june,1999.
- Fitch ratings: sovereign rating methodology.
- Fofack H (2005): NPL in sub- Saharan Africa: causal analysis and macro economic implication, world bank policy research working paper no.WP 3769.
- Gearge,e,Rejda: principles of risk management and insurance,8th.ed,Newyork ,addson, wesleylongman ,inc , 1998.
- Girish, u.s: basel2 an overview,www.slideshare.com.2008.
- Greenidge K and Grosvenor T (2010): forecasting non-performing loans in Barbados, journal of business, finance and economics in emerging economies, 5.
- Guy K(2011): NPL the central bank of Barbados, economic review, volume xxxvII, no: 1.
- Hossein asgharian: reformation of the credit rating industry– is there a need? Master thesis, Lund university,Lund, Sweden, 2005.
- IMF research : studied data from a sample of 26 countries spanninig developed and developing economies, july 2011.
- Ingves,S and Lind, G: the management of the bank crisis– in restrospect, Swedish central bank, www.riskbank.com/upload/document_riskbank.viewed on 2 dec,2004.
- Luc Laeven& Fabian Valencia: systemic banking crises database, an update, IMF paper, june 2012, wp/12/163.
- Louzis et al (2011): macroeconomic and bank- specific determinants of NPL in Greece: a comparative study of mortgage, business and consumer loan portfolios, journal of banking and finance 36(4).
- Miroslav Mateev: " determinants of foreign direct investment in central and southeastern Europe: new empirical tests", American university in Bulgaria 8th Global conference on business and economics, Florence, 2008.
- Peiser,Richard/ Wang,Bing: non– performing loans resolution in China, journal of real state portfolio management, 2002, vol:8, no:4.

- Richard E (2011): factors that causes NPL in commercial banks in Tanzania and strategies to resolve them. Journal of management policy and practice 12(7), 2011.
- Standard and poor's : " sovereign credit rating: A primer, p:8, 2006, the McGraw–hill companies.
- Standard and poor's: " sovereign credit rating, a primer.
- Swedish ministry of finance report, 1993.
- The institute of risk management, A risk managementstandard,2002, www.theirm.org/publications/PUstandard.html.
- The institute of risk management, a risk management standard,2002.
- Wai,U.Tun:"economic essays on developing countries",Washington, D.C,sep,1979.
- WWW.fitchrating.com
- www.maui.net/gmartyn/standard&poor.htm
- Waweru N and Kalami V (2009): commercial banking criser in Kenya: causes and remedies. African journal of accounting, economics, finance, and banking research (4), pp:12-33.

الفصل الثاني

القروض المتعثرة في المصارف العامة في سورية

بين الفصل السابق أن القروض المتعثرة هي مشكلة بالغة التعقيد، و في الواقع تتداخل العديد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والفنية في حدوثها، ومن هنا نرى ضرورة إخضاعها لدراسة وفحص دقيق يأخذ بعين الاعتبار مجمل المؤشرات والتشابكات والتفاعلات في محاولة لتشخيصها وبالتالي الوصول إلى العلاج الفعال لهذه المشكلة وآثارها السلبية على الاقتصاد الوطني، وسيتم من خلال هذا الفصل تحليل هذه المشكلة في المصارف العامة باعتبارها ماتزال حتى الآن– لحداثة تجربة المصارف الخاصة في السوق السورية– من يتحمل مسؤولية تمويل عملية التنمية الاقتصادية، ثم دراسة أثر كل من المتغيرات الاقتصادية الكلية والمتغيرات المصرفية الجزئية على حجمها، أتبعت بدراسة ميدانية في المصارف العامة لتحري أسباب هذه المشكلة وسبل علاجها على الشكل التالي:

المبحث الأول: دراسة تحليلية للقروض المتعثرة في المصارف العامة في سورية(٢٠٠١-٢٠١٤).

المبحث الثاني:أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على حجم القروض المتعثرة في المصارف العامة في سورية (٢٠٠١-٢٠١٤).

المبحث الثالث:أثر المتغيرات المصرفية الجزئية على حجم القروض المتعثرة في المصرف الصناعي السوري (٢٠٠١-٢٠١٤).

المبحث الرابع: تحري أسباب مشكلة التعثر في المصارف العامة في سورية وسبل علاجها: الدراسة الميدانية.

المبحث الأول

دراسة تحليلية للقروض المتعثرة في المصارف العامة في سورية(٢٠٠١-٢٠١٤)

بين الفصل السابق خطورة مشكلة القروض المتعثرة وانعكاساتها السلبية على كل من المصرف- العميل- والاقتصاد الوطني وكيف كانت الفتيل الذي أشعل أزمات مصرفية واقتصادية عالمية الأمر الذي يثير تساؤلاً مبدئياً في مستهل دراسة هذه المشكلة محلياً، ماهي أسباب التعثر المصرفي؟

المطلب الأول: أسباب القروض المتعثرة:

بحثت الأدبيات الاقتصادية موسعاً بأسباب القروض المتعثرة واجتمعت أغلبها على فرز هذه الأسباب ضمن ثلاث مجموعات رئيسية هي[١]:

- الأسباب المتعلقة بالمصرف نفسه
- الأسباب المتعلقة بالعميل
- الأسباب المتعلقة بالظروف المحيطة

أولاً: الأسباب المتعلقة بالمصرف نفسه:

المصرف طرف في عملية الائتمان وهو مسؤول بكثير من الأحيان عن حدوث وتفاقم مشكلة القروض المتعثرة لديه ويعود ذلك بشكل عام لثلاث أسباب رئيسية هي : سوء إدارة الائتمان- ضعف إدارة مخاطر الائتمان- أخطاء التقييم والتعامل مع الضمان.

١- سوء إدارة الائتمان: ويتجلى ذلك في جوانب عديدة مثل[٢]:

- ضعف الدراسة الائتمانية لملف العميل: للأسف إن عدم إيلاء الدراسة الائتمانية لملف العميل الاهتمام الكافي باعتبارها أساس في اتخاذ القرار الائتماني السليم وأساس تحديد وقياس المخاطر التي يمكن أن تكتنف المصرف عند منح الائتمان سبب مباشر في التعثر المصرفي، وهذه مسؤولية المصرف بشكل مطلق، حيث يرتبط فشل الدراسة الائتمانية غالباً بعدم قناعة مدراء الائتمان بأهميتها واتخاذ قرارات منح الائتمان بطريقة لحظية عفوية ارتجالية بالاعتماد على خبراتهم السابقة- ولو كانت منقوصة- أو بدافع الأهواء والمصالح الشخصية مما ينعكس سلباً على معنويات ضابط الائتمان المسؤول عن دراسة ملف العميل الذي يصاب بالإحباط واليأس الذي يدفعه لعدم بذل جهد حقيقي لاستيفاء العناصر الأساسية للدراسة الائتمانية النموذجية فتأتي منقوصةً مشوَهة لا تحتوي بيانات صحيحة وكافية عن العميل ونشاطه والظروف المختلفة المحيطة بطبيعته والمؤثرة بقدرته على السداد ولا تحتوي التحليل الائتماني والمالي الضروري جداً لتحديد كل من الوضع المالي للعميل ودرجة المخاطر المحيطة بنشاطه لاتخاذ القرار السليم بتمويله من عدمه.

[١] فريد راغب النجار: إدارة الائتمان والقروض المصرفية المتعثرة، بدون طبعة، مؤسسة شباب الجامعة،٢٠٠٠، ص ص ٢٢-٢٨.
[٢] محسن أحمد الخضيري: الديون المتعثرة "الظاهرة، الأسباب، العلاج"، ط١،إيتراك للنشر، القاهرة، مصر،١٩٩٧، ص ص ٨١-١٣١.

- اتخاذ قرارات لا تمت للمنطق المبني على أساس علمي بصلة: نتيجة السلبيات المذكورة أعلاه نلاحظ مثلاً الموافقة على منح عميلٍ تسهيلات ائتمانية جديدة قبل سداده القديمة، تمويل عميل سبق أن تعثر، تمويل عميل سيء السمعة أو محكوم أو ذو ماضٍ إجرامي، فضلاً عن عدم الدقة في تحديد طريقة ومدة السداد وحجم الأقساط التي ينبغي أن تتناسب مع التدفقات النقدية الداخلة للعميل وعدم متابعة التسهيلات بعد المنح ومراقبة استخدامها في القنوات السليمة بما يحد من المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها المصرف.....
- التدليس والتواطؤ والفساد الإداري وتكوين مافيات عمل لمنح قروضٍ لا تستوفي الشروط المطلوبة وتقاسمها فيما بعد بين العميل والمدراء والعاملين ضمن شبكة الفساد، حيث يُلحظ تهميش أصحاب الكفاءات العلمية العالية والعناصر الشريفة ومواجهة أي محاولة صادقة لتصحيح الأخطاء واقتراح آليات التطوير واقتصار عمليات الترفيع والترقيات على شبكة أصحاب المصالح أعلاه لتستمر عملية النهب المنظم لأموال المصرف.

٢- ضعف إدارة مخاطر الائتمان: إن ضعف إدارة مخاطر الائتمان كان ومازال- كما بينت تجارب الدول في الفصل السابق- سبباً رئيسياً في التعثر المصرفي، فالطمع بمزيدٍ من الأرباح دفع عدداً كبيراً من المصارف باتجاه التوسع اللامدروس في منح الائتمان خاصة القطاعات التي أبدت عوائد استثمار مرتفعة دون الاكتراث للمعادلة الأساسية وهي أن الربح يساوي المخاطره ودون التنبه لاحتمال وقوع كارثة عندما تبدأ ملامح التعثر بالظهور، ويتسبب ضعف إدارة مخاطر الائتمان في زيادة القروض المتعثرة في حالات أهمها[٣]:

- عندما يُسمح للمصرف بتمويل المشروع بالكامل طمعاً بعوائده.
- عدم إجراء مراجعة دقيقة لدراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع للتأكد من حجم وتوقيت تدفقاته النقدية المتوقعة.
- عدم أخذ الضمانات الكافية أو عدم إجراء التقدير الدقيق لقيمة هذه الضمانات.
- السماح للمشروع باستخدام قيمة القرض دفعة واحدة ودون متابعة قنوات صرفه وهذا من أكبر الأخطاء التي يمكن أن تقع بها الإدارة، إذ لا يجوز صرف القرض إلا بموجب دفعات تتزامن مع مراحل التنفيذ وبإشراف ومتابعة من قبل لجنة مختصة من المصرف.
- إهمال إدارة مخاطر الائتمان متابعة مسألة التركز الائتماني وهي من أكثر الأسباب المؤدية لتراجع سريع في جودة المحفظة الائتمانية للمصرف عند تعثر القطاع، الصناعة، الاقليم أو العميل الذي يستحوذ الجزء الأعظم من تسهيلات المصرف والأمر نفسه ينطبق على تركز الضمانات من حيث النوع والانتشار ولعل هذا ما تمت الاشارة إليه بخصوص التركز الائتماني في أغلب المصارف الممولة لقطاع السياحة الذي كان أكثر القطاعات تأذياً نتيجة الأزمة في سورية وانعكاسات ذلك المباشرة على المحفظة الائتمانية التي تدهورت جودتها بسرعة قياسية نتيجة ارتفاع نسبة القروض المتعثرة في هذا القطاع.
- تقصير إدارة مخاطر الائتمان في إجراء عمليات التصنيف الائتماني بشكل منتظم وتكوين المخصصات اللازمة مما يعني أزمة حقيقية للمصرف عند ارتفاع نسبة التعثر.

[٣] عدنان الهندي: مشاكل الائتمان المصرفي لمؤسسات القطاع العام وشبه العام ووسائل المعالجة، اتحاد المصارف العربية، ١٩٩٤، ص١٦.

٣- أخطاء التقييم والتعامل مع الضمان: بالرغم من أن الايرادات التشغيلية للمشروع هي مصدر السداد الأول والرئيسي لا يمكن إنكار أهمية الضمان كمصدر سداد وخط دفاع ثانٍ يضمن استرداد حق المصرف في حال التعثر، لذا فمن الخطأ الجسيم إهمال موضوع الضمان وتقديم القروض بناءً على السمعة أو التاريخ التجاري للعميل أو الاكتفاء بقدرة النشاط على توليد الدخل الكافي لسداد الأعباء أولاً بأول من منطلق أنه لا يمكن أن نثق بالظروف المحيطة: السياسية، الاقتصادية، وحتى البيئية التي يمكن أن تؤثر سلباً في سيرورة النشاط وقدرته الإيرادية مُهددة بذلك قدرة المصرف على استعادة حقوقه، ويتسبب المصرف حكماً بارتفاع نسبة القروض المتعثرة لديه في حال[٤]:

- عدم تقدير قيمة الضمان بطريقة موضوعية باعتماد خبراء مختصين موثوقين لضمان عدم المغالاة في تقييم الضمان المقدم بأعلى من قيمته الحقيقية.
- عدم إجراء استعلامات دقيقة ودورية للبضائع المرهونة خاصة المعرضة لتقلبات شديدة في السعر أو الطلب، وعدم طلب تغطيتها ببوالص تأمين ضد الخطر الذي يمكن أن تتعرض له أثناء فترة التخرين والرهن.
- الموافقة على سحب العميل لجزء من الضمان المقدم دون سداد القيمة التسليفية التي كان يغطيها هذا الضمان.
- حدوث ازدواج في التمويل بضمان ذات البضاعة خاصة فيما يتعلق بالبضائع المفتوح عنها اعتمادات مستندية والمسحوبة بمقتضى إيصالات أمانة.

ثانياً: الأسباب المتعلقة بالعميل:

يصنف عملاء المصرف كما نعلم في ثلاث زمر أساسية هي:

_العملاء الأفراد(retail): شخص طبيعي

_عملاء الشركات المتوسطة والصغيرة(sme's) } شخص اعتباري

_ وعملاء الشركات(corporate)

وترد أسباب تعثر العميل الفرد لواحدٍ أو أكثر من مجموعة أسباب تصنف ضمن ثلاث مجموعات هي: الخطر الأخلاقي- ضعف الخبرة الفنية والكفاءة الادارية- القوة القاهرة[٥].

١- الخطر الأخلاقي(moral hazard): هو انعدام النزاهة والأمانة، فالعميل يقترض بنيَة مبيتة لعدم رد الدين فيقوم بعد فترة وجيزة من الحصول على القرض بإعلان إفلاسه أو الهروب خارج البلاد أو استخدام القرض لغايات شخصية والانفاق الترفي أو المغامرات والمضاربات والقمار والصفقات المشبوهة كغسيل الأموال أو الاتجار في الأنشطة غير المشروعة والمحرمة دولياً وما ينطوي على ذلك من مخاطر تهدد قدرة المصرف على استرداد أمواله وأكثر ما يتجلى ذلك بـ:

[٤] محمد صالح محمد صالح: انعكاسات مشكلة التعثر على سياسات الائتمان في القطاع المصرفي في مصر: دراسة ميدانية، رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة القاهرة، ١٩٩٧، ص١٣٥.

[٥] صادق راشد الشمري: القروض المتعثرة في المصارف وأثرها على الأزمات المالية: دراسة حالة عينة من المصارف العراقية، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الثالث لجامعة الإسراء الأهلية، نيسان، ٢٠٠٩، عمان ، الأردن، ص:١٧-٢٠.

- الكذب وعدم المصداقية: فالعميل يقدم بيانات ومعلومات مزيفة أو مبالغ بها عن نشاطه.
- عدم تنفيذ توجيهات وإرشادات المصرف فيما يتعلق بآلية صرف القرض ومراحل تنفيذ المشروع.
- الانخراط في مافيات فساد وتنظيمات غير رسمية في المصرف هدفها تشكيل مجموعات نهب واحتيال وتجارة نفوذ لمنح قروض وتقاسمها مع العملاء.

٢- ضعف الخبرة الفنية والكفاءة الإدارية: حداثة خبرة العميل أو حداثة مشروعه الممول تقود إلى ضعف إدارة المشروع وعدم بلوغ النتائج المرجوة التي تنعكس سلباً على مصلحة المصرف في تحصيل حقوقه المالية، فمثلاً:

- وجود خلل في دراسة الجدوى الاقتصادية المقدمة من قبل العميل ستقود لعدم تناسب التدفقات النقدية مع مواعيد سداد أقساط القرض.
- اعتماد العميل على أفراد عديمي الخبرة في إدارة النشاط الذي يمارسه أو دخوله في شراكات مع محتالين يرغبون في نهب أمواله مما يعرضه للاختلاس أو سرقة ضخمة لا يستطيع تحملها.
- ضعف الإدارة المالية التي تظهر في ضعف التخطيط التمويلي والقدرة على الموازنة بين احتياجات التمويل ومصادره والتوسع اللامدروس في الاقتراض وفي عمليات البيع الآجل دون معرفة كافية بالعملاء المدينين وقدرتهم ورغبتهم في سداد التزاماتهم تجاهه واعتماد القرارات الارتجالية العشوائية بدل المدروسة الواعية في إدارة حركة الأموال وارتفاع المصاريف الإدارية والنثرية ونفقات الاستثمار.
- عدم تحقيق معايير الجودة في المنتجات المقدمة وغياب تطبيق سياسة علمية منطقية في التسعير مما يضعف القدرة التنافسية لمنتجات العميل وإذا ما ترافق ذلك بغياب استراتيجية تسويق ناجحة انعدمت قدرة العميل على تحقيق دخل تشغيلي كافٍ لسداد التزاماته المالية.

٣- القوة القاهرة: من قبيل:

- وفاة العميل ورعونة الورثة من الأبناء واستهتارهم بسداد التزامات العميل المتوفى، وقد يؤدي فض الشركة وخروج الشريك أو أحد الشركاء الأساسيين وعدم وجود من يحل محله لفقدان جزء كبير من رأس مال الشركة وبالتالي تهديد قدرة العميل الذي يستمر النشاط باسمه على الوفاء بالتزاماته المالية لاختناق السيولة.
- فقدان أحد الأسواق الرئيسية أو الزبائن الكبار الذين يعتمد عليهم العميل في تسويق الانتاج.
- فقدان العميل لمشروعه أو فقدان النشاط نتيجة القوة القاهرة: حريق، كارثة طبيعية.....

في حين ترجع أسباب تعثر العميل الاعتباري(sme's أوcorporate) لأسباب أساسية تتعلق بـ: سوء إدارة الانتاج- سوء الإدارة المالية- سوء عملية التسويق.

١- سوء إدارة الإنتاج: يؤدي سوء إدارة الانتاج في المشروع الممول لتراجع الايرادات وضعف الموارد وعدم انتظام تدفقها مما يؤدي لتوقف العميل عن سداد التزاماته أو لجوئه لإعادة الجدولة بشكل دائم، و يظهر سوء إدارة الانتاج بدايةً بانعدام الأساس الاقتصادي السليم لقيام المشروع وعدم وصوله للحجم الأمثل الذي يحقق وفورات الانتاج الكبير، كما يلاحظ انتشار ظاهرة تعطل خطوط الانتاج بسبب تعطل الآلات وعدم توفر الصيانة اللازمة أو بسبب عدم انتظام تدفق

الطاقة المحركة أو ارتفاع تكلفتها وهذا يعني زيادة حجم الفاقد والمهدر والعاطل وغير المستغل من الطاقة الانتاجية وأثر ذلك السلبي على العائد الذي ينخفض أيضاً باستخدام أساليب إنتاج قديمة وعدم تطبيق التقنيات الحديثة التي تزيد الميزة التنافسية لمنتجات المشروع، وإذا ما ترافق ذلك مع انخفاض مهارة القوة العاملة لنقص الخبرة وانعدام التدريب مع عدم توفر وسائل النقل الداخلي والخارجي وعدم انتظام ورود المواد الخام، أدت هذه العوامل التي تنطوي تحت سوء إدارة وتخطيط العمليات الانتاجية لتضارب وضعف القرارات وما ينجم عن ذلك من ارتفاع التكاليف وانخفاض هامش الربح الأمر الذي ينعكس سلباً على المركز المالي للمشروع وقدرته على سداد التزاماته[٦].

٢-سوء الإدارة المالية: إن أي خلل يطرأ على الإدارة المالية للمشروع أو الشركة سينعكس مباشرة على قدرتها على سداد التزاماتها المالية ومنها المصرفية، ويرجع سوء الإدارة المالية بدايةً لضعف التخطيط المالي المنطقي والسليم لموارد واستخدامات المشروع بالشكل الذي يحقق التناسب بين قيمة وتوقيت التدفقات المالية الداخلة والخارجة، بالإضافة للتوسع في الاقتراض عالي التكلفة وارتفاع قيمة المصاريف الادارية والانفاق غير المنتج والهدر والتبذير وضعف إدارة الذمم وعملية التحصيل مما ينعكس سلباً على ربحية المنشأة ويخفض قدرتها على سداد التزاماتها[٧].

٣- سوء عملية التسويق: يرتبط نجاح المنشأة بقدرتها على تسويق منتجاتها في عصرٍ شديد التنافسية، فضعف إدارة عملية التسويق سيؤدي حتماً بنهاية المطاف لتوقف الانتاج والإعسار ويتجلى ذلك بممارسات من قبيل[٨]:

- عدم القيام بدراسات السوق والمستهلك ومعرفة الاحتياجات والرغبات الحقيقية للمستهلكين وقدرتهم الشرائية مما يؤدي لانتاج السلعة غير المطلوبة.
- ضعف سياسة الترويج وعدم ديناميكية عملية التوزيع التي تنعكس سلباً على المبيعات حتى في حال جودة المنتج ومطابقته للمواصفات المطلوبة.
- عدم مناسبة سياسة التسعير التي تحدَ من كفاية الايرادات لتأمين استمرار الدورة التشغيلية وسداد الالتزامات وبالتالي تعثر المشروع.

ثالثاً: الأسباب المتعلقة بالظروف المحيطة:

هي الظروف الاقتصادية، السياسية، والبيئية الخارجة عن إرادة المصرف والعميل وتؤثر مباشرة في جودة المحفظة الائتمانية للمصرف.

١- الظروف الاقتصادية والسياسية: غالباً ما تكون أحد العقبات في علاج التعثر فضلاً عن كونها سبب مباشر أو غير مباشر في حدوثه وهي:

- محلية: تتعلق بالسياسات الاقتصادية الحكومية المتبعة كالسياسة المالية ومنعكساتها على دخل النشاط عند رفع المعدلات الضريبية، والسياسة النقدية التي تفرض سياسة ائتمانية انكماشية أوقات الأزمات وترفع تكلفة

---

[٦] أحمد غنيم: الديون المتعثرة والائتمان الهارب، قراءة في واقع ووقائع الأزمة،٢٠٠١، ص١٩.
[٧] علي العوضي: الديون المتعثرة: تسويتها وتجنبها، المكتبة المصرفية، القاهرة، ٢٠٠٤، ص٢٩.
[٨] أحمد فؤاد محمد خليل: تحليل ودراسة أثر الديون المتعثرة على النتائج المالية للبنوك التجارية مع التطبيق على المصارف الوطنية، رسالة ماجستير،كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر،٢٠٠٠، ص٤٧.

الاقتراض، كما أن عدم استقرار سعر الصرف في هذه الأوقات سببٌ مباشر في انخفض قدرة العملاء على سداد ديونهم بالعملات الأجنبية وعجزهم عن التخطيط الجيد للموارد والاستخدامات، ولا ننسى سياسة الإغراق التي تؤدي لإفلاس العديد من الشركات التي تفشل بالمنافسة أمام المنتجات المستوردة الأرخص سعراً والأعلى جودة[٩].

- عالمية: تتعلق بسياسات الحصار الاقتصادي وتطبيق العقوبات الاقتصادية الدولية وتفعيل أدوات الحرب الاقتصادية كالمقاطعة وحصر تصدير التكنولوجيا وإغلاق الأسواق أمام صادرات الدولة التي تطبق بحقها هذه العقوبات وما لهذه السياسات من أثر في تراجع ربحية المنشأة وانخفاض مواردها من القطع الأجنبي وعدم قدرتها على سداد التزاماتها المصرفية، مع وجود أسباب عالمية غير موجَهة تتعلق بظروف اقتصادية يصعب ضبطها كالكساد العالمي الذي يقود لتعثر العملاء عالمياً ومحلياً[١٠]، إلا أن أخطر الأسباب على الإطلاق ذاك المرتبط بانعدام استقرار النظام السياسي على المستويين العالمي والمحلي، وخير دليل على ذلك الظروف السياسية في منطقة الشرق الأوسط عموماً وفي بلدنا خصوصاً وحرب الارهاب وما نجم عنها من هروب المستثمرين وانعدام الاستقرار الأمني الذي أدى لتوقف آلاف المنشآت الاقتصادية في جميع المجالات.

٢- العوامل البيئية والطبيعية المحيطة: هي الظواهر الطبيعية كالأعاصير- وما ينجم عنها من عواصف وسيول جارفة مدمرة للأراضي بما فيها من مزروعات ومنتجات ومباني ومنشآت اقتصادية- والبراكين والزلازل والحرائق التي تتسبب بخسارة جزئية أو كلية للمشروع الممول[١١]، وتمتاز هذه العوامل بميزتين أساسيتين:

- لاتملك القوى البشرية أداة ردعها أو منع حدوثها.
- لايمكن التنبؤ بها ولايمكن تفاديها.

وبالتالي فإن أثرها مباشر ومؤكد في نشوء القروض المتعثرة نتيجة توقف النشاط المدر للدخل وفي حال الدمار الكلي للمنشأة يعني خسارة المصرف للضمان أيضاً وارتفاع كتلة الديون المعدومة.

ونرى في هذه النقطة: أن الأسباب الرئيسية للتعثر المصرفي يمكن تصنيفها في مجموعتين رئيسيتين هما: مجموعة الأسباب المتعلقة بالظروف المحيطة، ومجموعة الأسباب المتعلقة بالمصرف، وهذا ليس انتقاصاً من أهمية تسليط الضوء على مسؤولية العميل الحقيقية في كثير من الأحيان عن حدوث التعثر باعتباره أحد طرفي العملية الائتمانية، إنما لاعتبار أن معرفة وتحديد هذه الأسباب المرتبطة بأغلب الحالات بالخطر الأخلاقي وضعف الخبرة الفنية والكفاءة الادارية بالنسبة للعميل الفرد، وسوء إدارة الانتاج والإدارة المالية وعملية التسويق بالنسبة للعميل الاعتباري، هي من مسؤولية جهاز الاستعلام الائتماني في المصرف ووظيفته التحري عن سمعة العميل وسلوكه التجاري وخبرته ومستوى أدائه، وعن حالة المشروع أو المنشأة الطالبة للتمويل وإجراء الدراسة الشفافة والوافية حول عملية الانتاج وكفاءة الإدارة الانتاجية والمالية والتسويقية وقدرة المشروع على توليد دخل كافٍ لتحقيق ربح جيد وسداد التزاماته المالية وإجراء الدراسة الائتمانية بناءً على ذلك بشكل دقيق وشامل، من هذا المنطلق ترى الباحثة أن تعثر القرض بسبب العميل هو فعلياً

---

[٩] محسن أحمد الخضيري: مرجع سابق، ص١٢٠.
[١٠] عبد المطلب عبد الحميد: العولمة واقتصاديات المصارف، الدار الجامعية، مصر،٢٠٠١، ص١٧١.
[١١] أحمد غنيم: مرجع سابق، ص٢٢.

بسبب تقصير الأجهزة المعنية بالمصرف بالقيام بوظائفها على الوجه الأكمل خاصة حيال إجراء التحليل الائتماني والمالي الشامل لوضع العميل، وهذا سيكون الدافع للبحث في هذين النوعين الرئيسين من الأسباب لتعثر القروض المصرفية في المصارف العامة في سورية بعد تشخيص هذه المشكلة كخطوة أولى من خلال التالي:

-المطلب الثاني: تشخيص مشكلة القروض المتعثرة في المصارف العامة في سورية (٢٠٠١-٢٠١٤):

بين الفصل الأول كيف أن المستوى المرتفع من القروض المتعثرة داءٌ إذا أصاب النظام المصرفي أرهق النمو الاقتصادي، فماهو مستوى القروض المتعثرة الذي يعتبر مرتفعاً؟

تستخدم السلطات المالية في الاقتصاديات المتقدمة بعض المؤشرات العامة المعتمدة على الخبرة بالنسبة للمصرف الواحد وعلى مستوى الجهاز المصرفي بشكل عام، فمثلاً: في الولايات المتحدة ودول أوروبا الغربية تُعتبر المصارف التي يبلغ حجم قروضها المتعثرة بشكل إفرادي(٥%) من إجمالي القروض الممنوحة مؤسسات متعثرة، وإذا مابلغت(١٠%) فتلك إشارة أن فشل المصرف هو احتمال كبير، بشكل أوسع على مستوى الجهاز المصرفي إذا بلغت القروض المتعثرة نسبة(٥%) من إجمالي القروض الممنوحة، فإن القلق ينتاب السلطات حول استقرار القطاع المصرفي وُتدرس مباشرةً حاجة التدخل لمنع أزمة حقيقية.

على أية حال: هذه المعايير المستخدمة في الاقتصاديات المتقدمة تصبح أقل أهمية في الاقتصاديات الناشئة والاقتصاديات المتحولة حيث تُوظَف منهجيات متباينة في تعريف وقياس القروض المتعثرة في البيانات المُبلَغ عنها، الأمر الذي يجعل المقارنات الدولية فيما يخص الحجم النسبي للقروض المتعثرة أمراً صعباً كون قياس القروض المتعثرة وممارسات التصريح عنها تختلف من دولة إلى أخرى، كما أن المقاييس المحلية المستخدمة في تعريف القروض المتعثرة والتصريح عنها يمكن أن تبالغ أو تحط من مستواها الحقيقي، وليس من المدهش أن تميل بعض المصارف وحتى الدول إلى تقليل نسبة القروض المتعثرة المصرَح عنها، ومن هذا المنطلق من الأهمية بمكان القيام بتحليل الاتجاهات مع الوقت ضمن نفس البلد فهي ما يمكن اعتباره دليل موثوق لمعرفة وتحديد ارتفاع أو انخفاض مستوى القروض المتعثرة به مما يستدعي التحليل التالي:

نلاحظ من الجدول (٩) انعكاس السياسة الانكماشية التي طبقت في مطلع الألفية الثالثة على حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة التي نمت بمعدل متناقص بين عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٢ بقيمة (-١٧%) تحسن بعد ذلك ليحقق(٩%)عام ٢٠٠٣ واستمر بالارتفاع ليبلغ(٣٢%) عام ٢٠٠٥، بالوقت الذي تذبذب به حجم القروض المتعثرة التي نمت بمعدلات موجبة ابتداءً من(١٣%) عام ٢٠٠٢ وصولاً لـ(٩٣%) عام ٢٠٠٥، ازداد بعد ذلك حجم كل من التسهيلات الائتمانية والقروض المتعثرة كما يتبين من الجدول بمعدلات متقاربة بين عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٨، وفي الوقت الذي تراجع به معدل نمو التسهيلات الائتمانية مسجلاً(-١%) عام ٢٠٠٩ نمت القروض المتعثرة بمعدل(١%) انخفض بعد ذلك معدل نمو التسهيلات الائتمانية بعد أن بلغ(٢٤%) عام ٢٠١٠ ليبلغ (-٥%، -٦%) عامي ٢٠١١، ٢٠١٢ على التوالي ثم تحسن نسبياً عامي ٢٠١٣- ٢٠١٤ ليبلغ(١%،٢%) على التوالي، بالوقت الذي تذبذبت به معدلات نمو القروض المتعثرة خلال سنوات الأزمة إنما بمعدلات موجبة ومرتفعة كما يظهر من الجدول وبمتوسط(٢٩%).

جدول (٩)

تطور القروض المتعثرة ونسبتها إلى إجمالي القروض الممنوحة
في المصارف العامة في سورية (٢٠٠١-٢٠١٤) بملايين الليرات

العام	إجمالي القروض الممنوحة(١)	القروض المتعثرة(٢)	معدل نمو(١)%	معدل نمو(٢)%	(٢)/(١) %
2001	238304	4923	.....	.....	2
2002	196966	5540	-17	13	3
2003	215151	6759	9	22	3
2004	251808	7129	17	5	3
2005	332155	13787	32	93	4
2006	385045	20251	16	47	5
2007	483819	25659	26	27	5
2008	674031	35547	39	39	5
2009	720477	36065	7	1	5
2010	829308	68876	24	91	8
2011	790187	76465	-5	11	10
2012	746346	104459	-6	37	14
2013	750260	147691	1	41	20
2014	768476	184801	2	25	24

المصدر: التقارير السنوية للمصارف العامة في سورية، الجدول: إعداد الباحثة.

الملفت للنظر هو حفاظ نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي التسهيلات الممنوحة على نسبة شبه ثابتة ومثالية تتراوح بين (٢%-٥%) وبمتوسط(٣.٨%) خلال الفترة مابين(٢٠٠١-٢٠٠٩) لترتفع قليلاً عام ٢٠١٠ محققة(٨%) ثم ترتفع بمعدل متزايد خلال السنوات الأربع الأولى للأزمة من(١٠%) عام ٢٠١١ لتبلغ(٢٤%) عام ٢٠١٤ بمتوسط(١٧%)، الأمر الذي يستوجب استبعاد حجم التسهيلات الممنوحة للقطاع العام باعتبار أن حجم القروض المتعثرة المصرح عنه يعود للقطاع الخاص والحرفي أما ديون القطاع العام فتعتبر ديون سيادية ولا تحسب ضمن محفظة القروض المتعثرة، وعلى هذا الأساس نجد القيم التالية:

نلاحظ الانخفاض الكبير في حجم القروض الممنوحة بعد استثناء القروض الممنوحة للقطاع العام، إذ وكما يبدو من الجدول(١٠) أن القروض الممنوحة لهذا القطاع تجاوزت(٥٠%) من إجمالي القروض الممنوحة في بعض السنوات، كما نلاحظ النمو بمعدلات متزايدة لحجم القروض الممنوحة للقطاع الخاص والحرفي والتعاوني خلال السنوات الخمس الأولى للدراسة، مما يدل أن السياسة الانكماشية في السنوات الأولى للعقد الماضي استهدفت القطاع العام بالدرجة الأولى في حين كانت بمنتهى السخاء مع القطاع الخاص مما لا يدعو مجالاً للشك أن حالة "الصدأ" التي أصابت مؤسسات القطاع العام هي نتيجة قصدية للسياسة الحكومية وليس فقط لعيب في أدائه، ففي الوقت الذي بلغ متوسط معدل نمو إجمالي القروض الممنوحة خلال السنوات الخمس الأولى من الدراسة(١٠%) في الجدول(٩)، فقد بلغ(٢٦%) عن نفس الفترة بعد استثناء القروض الممنوحة للقطاع العام في الجدول(١٠)، نمت بعد ذلك القروض الممنوحة(بعد استثناء قروض القطاع العام) بمعدل متزايد من (٩%) عام٢٠٠٦ وصولاً إلى(٢٧%) عام ٢٠١٠ ليحصل انخفاضٌ حادٌ بعدئذٍ وبمعدلات نمو سلبية خلال سنوات الأزمة.

جدول(١٠)

تطور نسبة القروض المتعثرة في المصارف العامة في سورية (٢٠٠١-٢٠١٤)
بعد استثناء القروض الممنوحة للقطاع العام بملايين الليرات

العام	إجمالي القروض الممنوحة بعد استثناء قروض القطاع العام (١)	معدل النمو	القروض المتعثرة(٢)	معدل النمو%	(٢)/(١) %
2001	75945	.....	4923	.....	6
2002	77485	2	5540	13	7
2003	97399	26	6759	22	7
2004	125541	29	7129	5	6
2005	182829	46	13787	93	8
2006	199717	9	20251	47	10
2007	226336	13	25659	27	11
2008	256531	13	35547	39	14
2009	305864	19	36065	1	12
2010	387194	27	68876	91	18
2011	403806	4	76465	11	19
2012	361598	-10	104459	37	29
2013	346907	-4	147691	41	43
2014	336408	-3	184801	25	55

المصدر: التقارير السنوية للمصارف العامة في سورية، الجدول: إعداد الباحثة.

نلاحظ ازدياداً مضطرداً في حجم القروض المتعثرة بمعدلات نمو موجبة على طول سنوات الدراسة ، حيث ارتفع معدل نموها من(١٣%) عام ٢٠٠٢ ليبلغ (٩٣%) عام ٢٠٠٥ نتيجة الازدياد الكبير في حجم محفظة القروض المتعثرة للمصرف الصناعي في ذلك العام، استمر بعد ذلك حجم محفظة القروض المتعثرة بالازدياد وبمعدلات نمو موجبة ولكن أقل من معدل نموها عام ٢٠٠٥، إذ تراوحت بين(٤٧%)عام ٢٠٠٦ و (١%)عام ٢٠٠٩، لتبلغ قرابة ال٦٩ مليار عام ٢٠١٠ بمعدل نمو (٩١%) نتيجة الازدياد الكبير في حجم محفظة القروض المتعثرة في كل من المصرف التجاري الذي بدأ بتصنيف ديونه وفقاً للقرار(٥٩٧) لعام ٢٠٠٩ وعلى إثر ذلك حصل ازدياد كبير في حجم محفظة قروضه المتعثرة ، والمصرف الزراعي، بالإضافة للصناعي سابقاً.

كما نلاحظ نمواً مضطرداً في نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض الممنوحة (بعد استثناء القروض الممنوحة للقطاع العام) بلغ بالمتوسط(١٠%) خلال السنوات العشر الأولى من الفترة المدروسة، ثم ازدادت بشكل كبير جداً خلال سنوات الأزمة حيث بلغت(١٩%،٢٩%، ٤٣%، ٥٥%) خلال السنوات(٢٠١١، ٢٠١٢، ٢٠١٣، ٢٠١٤) على التوالي، وهي نسب مرعبة إذا ما قورنت بالنسب العالمية المعيارية المذكورة أعلاه، فبالرغم من النمو السلبي للائتمان الممنوح خلال سنوات الأزمة نلاحظ استمرار القروض المتعثرة بالازدياد، ولمزيد من الايضاح ارتأى البحث ضرورة تحليل تطور القروض المتعثرة في كل مصرف من المصارف العامة عينة الدراسة على حدىً من خلال المطلب التالي:

-المطلب الثالث: التحليل الوصفي للقروض المتعثرة في المصارف العامة في سورية(٢٠٠١-٢٠١٤):

ميَزت الأعراف المالية ثلاثة معايير أساسية لتحديد حجم مشكلة القروض المتعثرة في مصرف ما في حال وجودها وهي:

١- حجم القروض المتعثرة / إجمالي القروض الممنوحة: وهو المعيار الأكثر شيوعاً عالمياً والنتيجة التي تعتبر ضمن الحدود الطبيعية ينبغي ألا تتجاوز الـ(٥%) وإلا فإن ذلك يعني مشكلة حقيقية للمصرف تنبئ بأزمة تعثر مقبلة.

٢- مؤونة الديون المتعثرة / إجمالي القروض الممنوحة: يقيس هذا المعيار درجة تحوط المصرف لمواجهة خسائر القروض المتعثرة، ينبغي ألا تقل هذه النسبة عن (٠,٦%) لبلوغ حد الأمان، ومداها المعياري المقبول ما بين (٠,٦%-١%).

٣- حجم الأقساط المستحقة غير المسددة / إجمالي القروض الممنوحة: ارتفاع هذه النسبة يعتبر بمثابة مؤشر إنذار مبكر لتعثر القروض المصرفية ، سواء تم احتسابه على مستوى العميل الواحد (القرض المفرد) أو كمجموع باعتبار أن التأخر عن السداد هو من أبرز مؤشرات تعثر القروض المصرفية وإهمال معالجة هذه الحالة يؤدي لتراكم الأقساط المستحقة غير المسددة وتحول القرض لمحفظة القروض المتعثرة في المصرف، وتبعاً للمعيار العالمي وفقاً للـ(IMF): فإن عدم تسديد دفعة من أصل القرض مع أو بدون فائدة لمدة ٩٠ يوم أو أكثر(ثلاثة أقساط متتالية على مدى ثلاثة أشهر) تستوجب تصنيف القرض كـ " قرض متعثر" .

تم العمل لاستخدام المعايير الثلاثة في بداية البحث لتشخيص مشكلة القروض المتعثرة في كل مصرف من المصارف العامة عينة الدراسة، لكن ونتيجة:

- تحفَظ أغلب المصارف على بيانات حجم الأقساط المستحقة غير المسددة واعتبارها من البيانات غير المنشورة التي تخص المصرف لاستخداماته وعملياته الداخلية.
- عدم التزام أي مصرف من المصارف العامة الستة لتاريخ إعداد هذا البحث بالقرار (٥٩٧) لعام ٢٠٠٩ القاضي بوجوب تطبيق المصارف العاملة لنظام تصنيف المخاطر الذي نص عليه وتكوين المخصصات والاحتياطيات الخاصة بها (مؤونة الديون غير المنتجة) باستثناء المصرف التجاري والمصرف العقاري اللذان بدأا بتطبيقه عام ٢٠١٠، ونجم عن حالة عدم الالتزام هذه غياب وجود فعلي لمؤونات مشكلة تحديداً لمواجهة خسائر القروض المتعثرة في هذه المصارف، فاقتصرت المؤونات المشكلة فيها- بعد دراسة القوائم المالية والتقارير السنوية الخاصة بكل منها- على المؤونات السنوية التي يقتطعها المصرف بصورة تقديرية روتينية لمواجهة مصاريف غير متوقعة محتملة، وعملياً اللجوء لاستخدام قيم هذه المؤن كمدخلات لايعكس مضمون المعيار الثاني أعلاه ولا يحقق غاية حساب نسبة هذه المؤونة إلى إجمالي القروض الممنوحة لاختلاف ماهية وغاية المؤونة المشكلة عن المستهدفة في هذا المعيار.

الأمر الذي جعل المعيار الأول وهو معيار نسبة حجم القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض الممنوحة المعيار الوحيد الذي تمكنت الباحثة من الحصول على مدخلاته و حسابه لغاية تحديد حجم مشكلة القروض المتعثرة في المصارف العامة كما سيتبين من خلال التالي:

أولاً–القروض المتعثرة لدى المصرف التجاري السوري:

يعتبر المصرف التجاري السوري أكبر المؤسسات المصرفية في سورية برأسمال قدره (٧٠) مليار ليرة سورية ووصل عدد فروعه إلى (٦٦) فرع و(٤١) مكتب[١٢] موزعة على المحافظات السورية، حيث يقدم المصرف التسهيلات الائتمانية بأنواعها المختلفة بما يقتضي تنفيذ سياسة الحكومة في تمويل المشروعات التنموية و تمويل التجارة الداخلية والخارجية والقيام بكافة الأعمال وتقديم كافة الخدمات المصرفية وفق الضوابط التي يضعها مجلس النقد والتسليف بهذا الخصوص، وهنا لابد من التطرق للنشاط الائتماني للمصرف واتجاهات نموه كخطوة أولى باعتبار التعثر والائتمان وجهان لعملة واحدة، وفيما يلي تطور القروض الممنوحة من قبل المصرف التجاري السوري مقسمة حسب القطاعات الرئيسية المستهدفة والأهمية النسبية لكل منها ومعدل نموها خلال فترة الدراسة:

نلاحظ من الجدول(١١) أن القروض الممنوحة للقطاع العام شكلت النسبة الأعظم من إجمالي القروض الممنوحة من قبل المصرف التجاري السوري بمتوسط(٩٥%) خلال السنوات العشر الأولى من فترة الدراسة، انخفضت بعد ذلك نسبياً خلال سنوات الأزمة لتبلغ (٨٥%) بالمتوسط، كما نلاحظ نمو حجم القروض الممنوحة للقطاع العام بمعدلات سلبية في مطلع الألفية نتيجة السياسة الانكماشية التي طبقت آنذاك بدأت بعدها بالتحسن التدريجي بدءاً من عام ٢٠٠٤، أغلب هذه القروض كانت بمثابة قروض تجهيز لدى المصرف المركزي مقدمة لتمويل مشاريع وسلع استراتيجية في مقدمتها القروض المقدمة للمؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب بهدف تمويل الموسم.

وقد توقف المصرف عن تمويل هذه المؤسسة عام ٢٠٠٩ وكذلك عام ٢٠١٠ بعد أن لجأ المصرف المركزي لأسلوب آخر لتمويلها، مما يبرر انخفاض حجم القروض الممنوحة للقطاع العام في هذين العامين.

أما فيما يتعلق بالقروض الممنوحة للقطاع الخاص والحرفي فقد شكلت (٥%) بالمتوسط من إجمالي القروض الممنوحة من قبل المصرف التجاري خلال السنوات العشر الأولى من الفترة المدروسة، ارتفعت بعد ذلك لتشكل (١٥%) وسطياً خلال سنوات الأزمة، كما نلاحظ انعكاس السياسة الانكماشية التي طبقت خلال السنوات الأولى من العقد الفائت على حجم القروض الممنوحة من قبل المصرف التجاري للقطاع الخاص والحرفي أيضاً مما يفسر معدلات النمو السلبية خلال السنوات الأربع الأولى من الفترة المدروسة، تحسنت بعد ذلك بشكل ملموس بدءاً من عام ٢٠٠٥ لتزداد بمعدلات نمو مرتفعة بلغت(٧٥%،٨٨%) في عامي (٢٠٠٦,٢٠٠٥) على التوالي نتيجة تبني المصرف سياسة توسعية في قطاع التجزئة لتعزيز مكانته التنافسية في السوق بعد دخول المصارف الخاصة وبروز نشاطها في هذا القطاع.

[١٢] قائمة المصارف العاملة والمسجلة في سجل المصارف لدى مفوضية الحكومة في مصرف سورية المركزي حتى تاريخ ٢٠١٣/١٠/٣٠.

جدول(١١)

توزع إجمالي القروض الممنوحة في المصرف التجاري السوري حسب القطاعات(٢٠٠١-٢٠١٤) بملايين لليرات

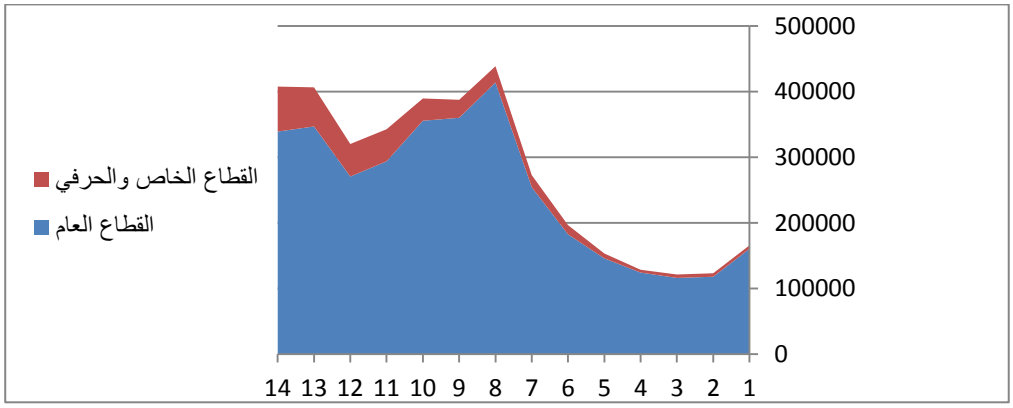
العام	القطاع العام			القطاع الخاص والحرفي			الإجمالي	
	القيمة	النسبة%	معدل النمو%	القيمة	النسبة%	معدل النمو%	القيمة	معدل النمو%
2001	160426	97	.....	5328	3	.....	165754	.....
2002	117861	96	-27	5316	4	0	123177	-26
2003	116082	96	-2	5231	4	-2	121313	-2
2004	124244	97	7	4268	3	-18	128512	6
2005	145827	95	17	7466	5	75	153293	19
2006	182442	93	25	14047	7	88	196489	28
2007	254283	93	39	18384	7	31	272667	39
2008	413868	94	63	24731	6	35	438599	61
2009	360073	93	-13	27447	7	11	387520	-12
2010	355570	91	-1	33966	9	24	389536	1
2011	293734	86	-17	48909	14	44	342643	-12
2012	270555	85	-8	49594	15	1	320149	-7
2013	346881	85	28	59571	15	20	406452	27
2014	339125	83	-2	68535	17	15	407660	0

المصدر: بيانات مديرية المخاطر، المصرف التجاري السوري، الجدول إعداد الباحثة

بشكل عام وكما يبدو من الشكل (٢) فقد تطور إجمالي حجم القروض الممنوحة من قبل المصرف التجاري آخذاً منحىً تصاعدياً بدءاً من عام ٢٠٠٤ وصولاً لعام ٢٠٠٩ حيث انخفض بمعدل نمو متناقص بقيمة(١٢%) كما ذكرنا نتيجة انخفاض حجم القروض الممنوحة للقطاع العام، تحسن نسبياً بعد ذلك عام٢٠١٠ لينخفض بشدة نتيجة الأزمة عامي ٢٠١١، ٢٠١٢ ليعاود الارتفاع في عامي ٢٠١٤ ،٢٠١٣ لقيام المصرف بتمويل إنتاج واستيراد سلع استراتيجية أثناء الحرب.

الشكل(٢)

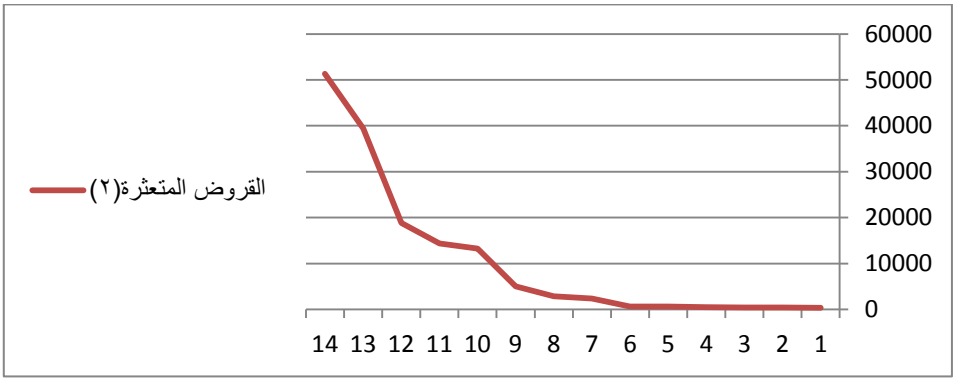
توزع إجمالي القروض الممنوحة في المصرف التجاري السوري حسب القطاعات(٢٠٠١-٢٠١٤)



ومن الطبيعي أن تحتوي المحفظة الائتمانية للمصرف على قروض متعثرة، حيث يميز المصرف هذه القروض بوضعها تحت بند " الديون غير المنتجة" التي سنقوم بدراستها لتحديد حجم المشكلة التي تسببها أو يمكن أن تسببها للمصرف من خلال التالي:

الشكل(٣)

تطور حجم القروض المتعثرة في المصرف التجاري السوري (٢٠٠١-٢٠١٤) بملايين الليرات



نلاحظ من خلال الشكل(٣) أعلاه الاتجاه التصاعدي البارز لمنحنى حجم القروض المتعثرة بدءاً من عام ٢٠٠٧، مما استدعى حساب معدل النمو السنوي لحجم القروض المتعثرة في كل عام ضمن الفترة المدروسة وحساب نسبة حجم القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض الممنوحة كما هو موضح بالجدول التالي:

تم استثناء القروض الممنوحة للقطاع العام للوصول لنسب أكثر مصداقية ودقة تعكس الوضع الأقرب لواقع مخاطر الائتمان في المصرف، باعتبار أن محفظة القروض المتعثرة تمثل فقط تلك التي تعود للقطاع الخاص والحرفي وفق ما تبينه سجلات المصرف وماأكده المسؤولون المصرفيون الذين تمت استشارتهم بهذا الخصوص.

جدول(١٢)

جدول ( )

تطور نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض الممنوحة بعد استثناء قروض القطاع العام في المصرف التجاري السوري(٢٠٠١-٢٠١٤)

بملايين الليرات

العام	القروض الممنوحة(١)	معدل النمو%	القروض المتعثرة(٢)	معدل النمو%	(٢)/(١) %
2001	5328	.....	369	.....	7
2002	5316	0	449	22	8
2003	5231	-2	468	4	9
2004	4268	-18	479	2	11
2005	7466	75	654	37	9
2006	14047	88	671	3	5
2007	18384	31	2401	258	13
2008	24731	35	2867	19	12
2009	27447	11	5028	75	18
2010	33966	24	13244	163	39
2011	48909	44	14378	9	29
2012	49594	1	18813	31	38
2013	59571	20	39375	109	66
2014	68535	15	51346	30	75

المصدر: بيانات مديرية المخاطر، المصرف التجاري السوري ، الجدول: إعداد الباحثة

تتبع بسيط لتطور حجم القروض المتعثرة من الجدول أعلاه يظهر نموها بشكل بطيء بمعدل وسطي (١٤%) خلال الفترة الممتدة مابين الـ ٢٠٠١ و ٢٠٠٦ بقيم متقاربة بلغت (٥١٥) مليون بالمتوسط، نمت بعدها بقيمة كبيرة جداً بالمقارنة مع السنوات السابقة لتسجل (٢,٤)مليار عام ٢٠٠٧ بمعدل نمو ٢٥٨% ولدى الاستفسار عن السبب جاءت الإجابة أن المصرف التجاري بدأ في عام ٢٠٠٧ تصنيف ديونه وفقاً لقرار مجلس النقد والتسليف رقم(٩٤) لعام ٢٠٠٤،

الأمر الذي أدى لزيادة قيمة القروض المتعثرة بشكل كبير جداً في هذا العام نتيجة تصنيف قروض متعثرة موروثة عن فترات مالية سابقة، حيث لم يكن المصرف يصنف ديونه قبل عام ٢٠٠٧ وهذا ما أظهر محفظة القروض المتعثرة للسنوات السابقة لـ٢٠٠٧ بقيم بسيطة، استمر بعدها حجم القروض المتعثرة بالتزايد خلال عامي ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ ليبلغ (١٣,٢) مليار عام ٢٠١٠ بمعدل نمو (١٦٣%) نتيجة تطبيق القرار(٥٩٧) عام ٢٠٠٩ والذي استكمل بموجبه المصرف تصنيف قروض محفظة التجزئة التي لم تكن قد دخلت التصنيف سابقاً مما زاد حجم محفظة القروض المتعثرة بشكل كبير جداً في هذا العام.

ويبدو واضحاً من الشكل(٣) والجدول(١٢) الأثر السلبي الكبير للأزمة في سورية على جودة المحفظة الائتمانية في المصرف التجاري من خلال الارتفاع الغير مسبوق في حجم القروض المتعثرة التي ازدادت بمعدلات تفوق بكثير معدل نمو القروض الممنوحة في ذات العام باستثناء عام ٢٠١١، وقامت الباحثة بحساب نسبة حجم القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض الممنوحة لتشخيص مشكلة القروض المتعثرة التي تعكس حجم مخاطر الائتمان التي يتعرض لها المصرف، إذ تبين أنه حتى في الفترة الممتدة بين عامي(٢٠٠١- ٢٠٠٦) التي سبقت بدء المصرف بتصنيف قروضه وفق القرار(٩٤/ ٢٠٠٤) لم تنخفض هذه النسبة عن(٨%) بالمتوسط، مما يعكس تعرض المصرف لمخاطر ائتمان لم يتحوط لها في الوقت المناسب، ارتفعت بعدها كما يظهر الجدول أعلاه بشكل متزايد لتبلغ قيماً كارثية خلال سنوات الأزمة، إذ بلغت القروض المتعثرة (٧٥%) من إجمالي محفظة القروض الممنوحة للقطاع الخاص والقطاع الحرفي عام ٢٠١٤ مما ينذر بضرورة التحرك السريع والفوري لمواجهة هذه الأزمة.

ثانياً-القروض المتعثرة لدى المصرف العقاري:

المصرف العقاري السوري من المؤسسات المصرفية العاملة في سورية برأسمال قدره (١٠) مليار ليرة سورية ووصل عدد فروعه إلى (٢٣) فرع و(١٥) مكتب[١٣] موزعة على المحافظات السورية، حيث يقدم المصرف الأعمال والخدمات والتسهيلات المصرفية بأنواعها المختلفة وبشكل خاص تمويل المنشآت العمرانية والسكنية والسياحية بما فيه ما تتطلبه عمليات البناء في المشاريع الصناعية والحرفية وبناء المشافي والمدارس وكافة المجالات الأخرى، بالإضافة إلى ذلك كان قد بدأ المصرف منذ عام ٢٠٠٩ بتقديم القروض التنموية وتمويل التجارة الخارجية والتعامل بالقطع الأجنبي، ولابد من التطرق للنشاط الائتماني للمصرف واتجاهات نموه كخطوة أولى حيث يظهر في الجدول التالي تطور القروض الممنوحة من قبل المصرف العقاري مقسمة حسب القطاعات الرئيسية المستهدفة والأهمية النسبية لكل منها ومعدل نموها خلال فترة الدراسة:

[١٣] قائمة المصارف العاملة والمسجلة في سجل المصارف لدى مفوضية الحكومة في مصرف سورية المركزي حتى تاريخ ٢٠١٣/١٠/٣٠.

جدول(١٣)

جدول ( )

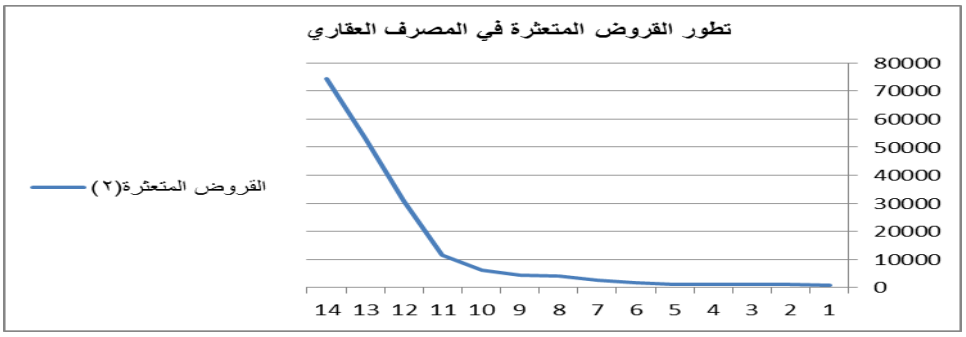
توزع إجمالي القروض الممنوحة في المصرف العقاري السوري حسب القطاعات (٢٠٠١-٢٠١٤) بملايين لليرات

العام	القطاع العام			القطاع الخاص والحرفي والتعاوني والمشترك والقرض الأوروبي			الإجمالي	
	القيمة	النسبة%	معدل النمو%	القيمة	النسبة%	معدل النمو%	القيمة	معدل النمو%
2001	1578	6	.....	23769	94	.....	25347	.....
2002	1456	5	-8	27066	95	14	28522	13
2003	1255	4	-14	32851	96	21	34106	20
2004	1063	2	-15	45180	98	38	46243	36
2005	912	1	-14	62427	99	38	63339	37
2006	766	1	-16	67674	99	8	68440	8
2007	594	1	-22	87980	99	30	88574	29
2008	459	0	-23	109462	100	24	109921	24
2009	334	0	-27	135946	100	24	136280	24
2010	5243	3	1470	162743	97	20	167986	23
2011	3143	2	-40	165823	98	2	168966	1
2012	10583	7	237	151178	93	-9	161761	-4
2013	4886	4	-54	134181	96	-11	139067	-14
2014	4510	4	-8	116702	96	-13	121212	-13

المصدر: بيانات الدائرة المالية ، الجدول: إعداد الباحثة

نلاحظ من الجدول أعلاه أن النسبة الكبرى من رصيد التسهيلات الممنوحة موجهة للقطاع الخاص والحرفي والتعاوني والمشترك[١٤] وذلك طيلة فترة الدراسة إذ لم تنخفض نسبة تمويلها عن ٩٣% وبلغت ١٠٠% من إجمالي التسهيلات الممنوحة عامي ٢٠٠٨و ٢٠٠٩، في حين كانت التسهيلات المقدمة للقطاع العام هزيلة واستهدفت القطاع العام الاقتصادي حسب بيانات الدائرة المالية حيث نلاحظ معدل النمو المتناقص لتسهيلات القطاع العام خلال السنوات التسع الأولى من الدراسة حيث تراجع حجم القروض الممنوحة لهذا القطاع من (١,٥) مليار عام ٢٠٠١ حتى بلغ (٣٣٤) مليون عام ٢٠٠٩، وارتفاعها الملحوظ بقيمة (٥,٢)مليار في عام ٢٠١٠ نجم عن اشتراك المصرف العقاري أيضاً بالمناقصة التي أجريت لتمويل المؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب، بشكل عام كان إجمالي القروض الممنوحة من المصرف العقاري ينمو بمعدلات متزايدة متقاربة القيمة خلال السنوات العشر الأولى للدراسة لتنخفض بعدها بشكل واضح خلال سنوات الأزمة وبقيمة سالبة كما هو واضح من الجدول أعلاه، ترافق ذلك مع نمو حجم محفظة القروض المتعثرة كما يظهر من الشكل(٤):

الشكل(٤)



[١٤] قدم المصرف قروضا للمشاريع المتوسطة والصغيرة بصفته وكيلا عن بنك الاستثمار الأوروبي بعد عقد بينه وبين الحكومة بهذا الشأن.

حيث نلاحظ نمواً بطيئاً للقروض المتعثرة خلال السنوات الأولى من الفترة المدروسة لغاية عام٢٠٠٧بدأت بعدها محفظة القروض المتعثرة بالنمو بمعدلات متزايدة ملحوظة مما يستدعي بيان التطور الكمي لها من خلال الجدول أدناه:

الجدول(١٤)

تطور نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض الممنوحة بعد استثناء قروض القطاع العام في المصرف العقاري السوري(٢٠٠١-٢٠١٤)

بملايين الليرات

العام	القروض الممنوحة(١)	معدل النمو%	القروض المتعثرة(٢)	معدل النمو%	(٢)/(١) %
2001	23769	.....	788	.....	3
2002	27065	14	1009	28	4
2003	32850	21	1033	2	3
2004	45180	38	1142	11	3
2005	62427	38	1235	8	2
2006	67674	8	1713	39	3
2007	87980	30	2782	62	3
2008	109462	24	4267	53	4
2009	135947	24	4422	4	3
2010	162743	20	6118	38	4
2011	165823	2	11685	91	7
2012	151179	-9	30963	165	20
2013	134181	-11	53353	72	40
2014	116702	-13	74302	39	64

المصدر: مديرية الشؤون المالية ، الجدول: إعداد الباحثة

نمت القروض المتعثرة بمعدلات موجبة تقل عن معدلات نمو القروض الممنوحة للأعوام (٢٠٠٣,٢٠٠٤,٢٠٠٥) على التوالي وبدءاً من عام ٢٠٠٦ وصولاً لـ٢٠٠٨ نمت بمعدلات تفوق معدل نمو القروض الممنوحة، ويعزى سبب الارتفاع الملحوظ في حجم القروض المتعثرة في عام ٢٠١٠ لبدء المصرف بتصنيف ديونه وفقاً للقرار(٥٩٧) لاختلاف آلية التصنيف الجديدة عما اعتيد عليه سابقاً مما أدى لازدياد حجم محفظة القروض المتعثرة في المصرف، لكن وكما هو ملاحظ من الجدول فقد حافظت نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض الممنوحة على قيمة لم تتجاوز الـ(٣,٥%) خلال السنوات العشر الأولى من الدراسة وهي نسبة مقبولة بالمقارنة مع النسبة المعيارية العالمية المذكورة أعلاه، لكن بالرغم من تراجع معدلات نمو القروض الممنوحة خلال سنوات الأزمة والتي ظهرت بمعدلات سالبة، إلا أن القروض المتعثرة نمت بمعدلات متزايدة مرتفعة جداً بلغت (٩١,١٦٥,٧٢,٣٩) خلال السنوات (٢٠١١,٢٠١٢,٢٠١٣,٢٠١٤) على التوالي، حتى بلغت نسبة القروض المتعثرة ٦٤% من إجمالي القروض الممنوحة عام ٢٠١٤.

ثالثاً– القروض المتعثرة لدى المصرف الصناعي:

اعتبر المصرف الصناعي مؤسسة عامة ذات طابع اقتصادي تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري وترتبط بوزير المالية بموجب القانون (٢٨) لعام ٢٠١٠، وتمت زيادة رأس مال المصرف من مليار ونصف إلى (١٠) مليار ل.س بموجب القانون(٢٥) لعام ٢٠٠٩، حيث يبلغ عدد فروع المصرف (١٧) فرعاً موزعة على المحافظات[١٥]، يهدف المصرف بشكل رئيسي لتقديم القروض للمشروعات الصناعية العامة والخاصة والمشروعات الاستثمارية بمختلف الآجال لتمويل رأس المال العامل وشراء المواد الأولية بقروض قصيرة الأجل، تمويل تأسيس وتوسيع المشروعات

[١٥] قائمة المصارف العاملة والمسجلة في سجل المصارف لدى مفوضية الحكومة في مصرف سورية المركزي حتى تاريخ ٢٠١١/٩/٣٠.

الصناعية بقروض متوسطة وطويلة الأجل، بالإضافة لقروض شراء الأبنية المخصصة للأغراض الصناعية وشراء الآلات والتجهيزات وفتح حساب جاري مدين وحسم السندات.

ويوضح الجدول(١٥) النشاط الائتماني للمصرف واتجاهات نموه خلال فترة الدراسة حسب القطاعات الرئيسية المستهدفة والأهمية النسبية لكل منها ومعدل نموها كالتالي:

الجدول(١٥)

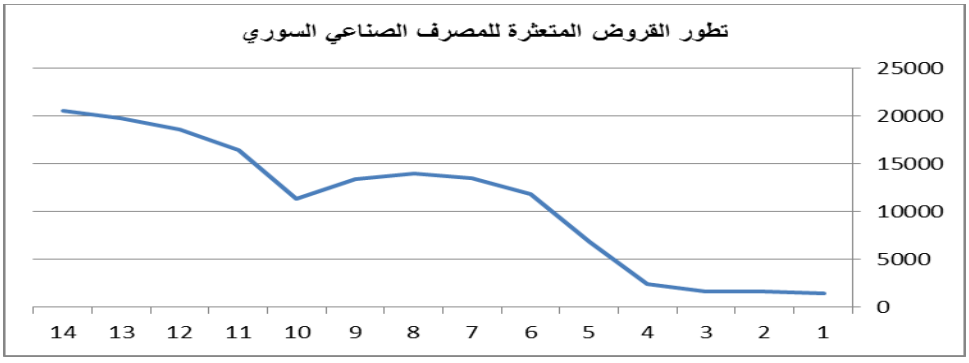
توزع إجمالي القروض الممنوحة في المصرف الصناعي السوري حسب القطاعات(٢٠٠١-٢٠١٤) بملايين الليرات

العام	القطاع العام			القطاع الخاص والحرفي والمهني			الإجمالي	
	القيمة	النسبة%	معدل النمو%	القيمة	النسبة%	معدل النمو%	القيمة	معدل النمو%
2001	151	2	.....	6215	98	.....	6366	.....
2002	50	1	-67	7732	99	24	7782	22
2003	154	1	208	17246	99	123	17400	124
2004	154	1	0	22484	99	30	22638	30
2005	25	0	-84	23055	100	3	23080	2
2006	149	1	496	21433	99	-7	21582	-6
2007	149	1	0	19600	99	-9	19749	-8
2008	149	1	0	18498	99	-6	18647	-6
2009	149	1	0	21293	99	15	21442	15
2010	145	1	-3	27900	99	31	28045	31
2011	144	0	-1	30275	100	9	30419	8
2012	144	0	0	30308	100	0	30452	0
2013	144	0	0	30141	100	-1	30285	-1
2014	144	0	0	29758	100	-1	29902	-1

المصدر: التقارير السنوية للمصرف لسنوات الدراسة، النسب إعداد الطالبة

نلاحظ أن تسهيلات المصرف الصناعي موجهة بشكل شبه كامل للقطاع الخاص والحرفي والمهني بنسبة تراوحت بين ٩٨%-١٠٠%، في حين كانت قروض القطاع العام شبه ثابتة طوال فترة الدراسة وهي عبارة عن قروض قديمة منحت لبعض مؤسسات القطاع العام لم تطرأ عليها زيادات لاحقة ولم يجري إعدامها وبقيت في قيود المصرف، ولم تسجل قروض ممنوحة للقطاع التعاوني والمشترك خلال سنوات الدراسة، إنما وجهت للقطاع الخاص والحرفي والمهني ونمت بمعدلات متزايدة حتى عام ٢٠٠٥ حيث تجاوزت الـ(٢٣) مليار لكن المؤسف أن هذا التوسع في حجم الائتمان الممنوح رافقه قفزة في حجم الديون المتعثرة كما هو واضح في الشكل:

الشكل(٥):



نلاحظ كيف تطورت القروض المتعثرة بمعدلات متزايدة حيث بلغت أعلى قيمة لها عام ٢٠٠٨ لتنخفض قليلاً عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠ ثم عاودت الارتفاع بشدة بدءاً من عام ٢٠١١ بمعدلات نمو متزايدة حتى تجاوزت الـ٢٠ مليار عام ٢٠١٤، الأمر الذي يستوجب دراسة تطور القروض المتعثرة للمصرف الصناعي حيث:

جدول(١٦)

تطور نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض الممنوحة بعد استثناء قروض القطاع العام في المصرف الصناعي السوري(٢٠٠١-٢٠١٤)

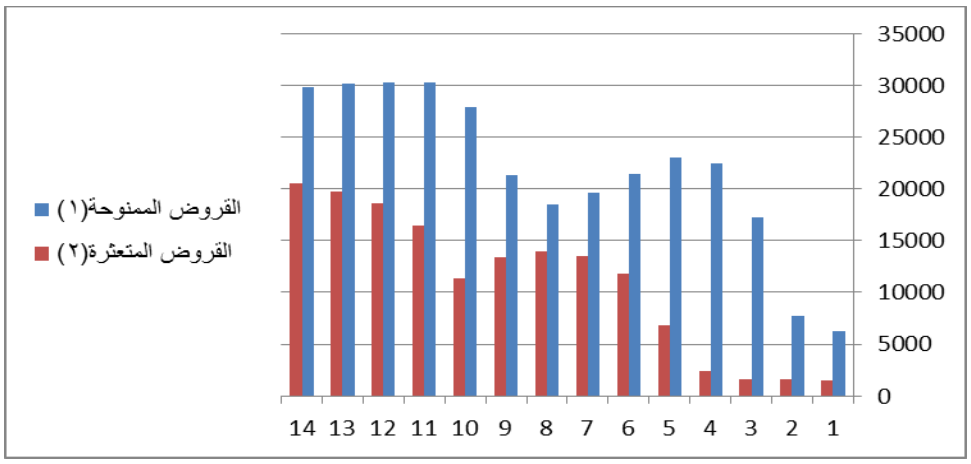
بملايين الليرات

العام	القروض الممنوحة(١)	معدل النمو%	القروض المتعثرة(٢)	معدل النمو%	(٢)/(١) %
2001	6215	.....	1474	.....	24
2002	7732	24	1630	11	21
2003	17246	123	1607	-1	9
2004	22484	30	2447	52	11
2005	23055	3	6804	178	30
2006	21433	-7	11810	74	55
2007	19600	-9	13478	14	69
2008	18498	-6	13978	4	76
2009	21293	15	13412	-4	63
2010	27900	31	11333	-16	41
2011	30275	9	16442	45	54
2012	30308	0	18608	13	61
2013	30141	-1	19727	6	65
2014	29758	-1	20561	4	69

المصدر: التقارير السنوية للمصرف لسنوات الدراسة، الجدول: إعداد الباحثة

نلاحظ من الجدول أن القروض المتعثرة للمصرف الصناعي حافظت على معدلات نمو أقل من معدلات نمو إجمالي القروض الممنوحة خلال العامين الأوليين من الدارسة لتزداد بعد ذلك بمعدل (٥٢%) عام ٢٠٠٤ وبمعدل (١٧٨%) عام ٢٠٠٥ في حين لم يتجاوز معدل نمو التسهيلات في هذين العامين(٣٠%،٣%) على التوالي حيث بدأ المصرف بتقنين التوظيف كسياسة لعلاج حالة النقص الشديد في السيولة الناجمة عن عدم التزام العملاء بسداد التزاماتهم المالية بعد أن اقترب حجم القروض المتعثرة عام ٢٠٠٥ من (٧) مليار ل.س بنسبة (٣٠%) من إجمالي القروض الممنوحة، ورغم توقف المصرف شبه الكامل عن منح مزيد من القروض باستثناء قروض كفالات المقاولين التي تضمن استقرار السيولة من حيث تحصيل العمولات دون خروج الأموال من صناديق المصرف خلال الأعوام(٢٠٠٦,٢٠٠٧,٢٠٠٨) حيث يظهر معدل نمو القروض الممنوحة بقيم سالبة خلال هذه الأعوام كما يظهر الجدول أعلاه، إلا أن القروض المتعثرة نمت بمعدلات متزايدة خلال الأعوام ذاتها لترتفع نسبتها إلى إجمالي القروض الممنوحة وتبلغ(٥٥%،٦٩%،٧٦%) على التوالي مهددة المصرف بالافلاس، حاولت إدارة المصرف بدءاً من عام ٢٠٠٦ اعتماد عدة إجراءات من أجل استرداد ديونه المتعثرة من حيث وقف الحجوزات وترك هامش عمل للعملاء المتعثرين دون ضرر مادي أو معنوي لتحفيزهم على سداد الأقساط غير المسددة حيث أتاحت للعميل فترة تنظيمية معينة قبل فتح الملف وإقامة الدعوى التنفيذية للعودة إلى وضعه الطبيعي مع المصرف، وبالفعل استطاع المصرف تخفيض النمو الجامح لمحفظة قروضه المتعثرة فتراجع معدل نموها من (١٧٨%) عام ٢٠٠٥ إلى (٤%) عام ٢٠٠٨، في حين بدأ حجمها بالتناقص الفعلي بدءاً من عام ٢٠٠٩ بعد صدور المرسومين (٢٨) و (٢١٧) لعام ٢٠٠٩ كما يبدو من الشكل(٦) أدناه:

الشكل(٦): تطور نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض الممنوحة في المصرف الصناعي السوري (٢٠٠١-٢٠١٤)



إذ نص الأول على إعفاء العملاء المتعثرين من جميع الفوائد والغرامات التأخيرية إذا ما قام العميل المتعثر بسداد أقساطه المستحقة بالكامل مع الفوائد حتى نهاية عام ٢٠٠٩ ، في حين منح المرسوم (٢١٧) المصرف مزيداً من المرونة حيال تحديد سعر الفائدة وفترة السداد عند تسوية وإعادة جدولة القرض المتعثر كل بحسب خصوصيته وذلك لنهاية عام ٢٠٠٩ أيضاً، وكانت نتيجة هذين المرسومين تراجع حجم محفظة القروض المتعثرة للمصرف الصناعي بمعدل (-٤%) فانتعش الائتمان نتيجة تحسن وضع السيولة الذي مكن من عودة المصرف لمنح القروض تدريجياً فازدادت بمعدل (١٥%) عام ٢٠٠٩ مع زيادة رأس المال المدفوع للمصرف وشوهد تنويع في القروض الممنوحة التي استهدفت آنذاك أصحاب المهن العلمية على شكل قروض تنموية وكذلك الصناعيين وأصحاب المهن والحرف والفعاليات الصناعية والتجارية والزراعية والسياحية في خطوة للتوجه نحو الشمولية، ومع التراجع في حجم محفظة القروض المتعثرة ونمو الائتمان من جديد نلاحظ تراجعاً تدريجياً في نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض الممنوحة من (٧٦%) عام٢٠٠٨ إلى(٤١%) عام ٢٠١٠ رغم بقائها مرتفعة جداً بالمقارنة مع النسبة المعيارية العالمية، ومن الواضح أن المصرف الصناعي لم يسلم من تداعيات الحرب التي تسببت بتدمير كلي أو جزئي لآلاف المشاريع والمنشآت الصناعية والحرفية والسياحية وتوقف عمليات الانتاج وعجز العملاء عن سداد التزاماتهم المصرفية بعد خراب منشآتهم أو وقوعها في أماكن خرجت عن سيطرة الدولة وانعدام مصدر الدخل، وتسبب ذلك في انتكاسة جديدة للمصرف الصناعي حيال الارتفاع الشديد مجدداً في حجم محفظة قروضه المتعثرة رغم تعليق منح القروض بدءاً من عام ٢٠١٢، حيث تجاوزت الـ(٢٠) مليار ل.س عام ٢٠١٤ بنسبة (٦٩%) من إجمالي القروض الممنوحة وذلك بعد أن كان المصرف قد بدأ بالتعافي من مشكلته المزمنة مع قضايا التعثر...

رابعاً- القروض المتعثرة لدى المصرف الزراعي التعاوني:

تحول المصرف الزراعي لمصرف تنمية ريفية شامل بموجب المرسوم التشريعي (٣٠) لعام ٢٠٠٥، والذي تمت بموجبه زيادة رأس مال المصرف من مليار ونصف إلى (١٠) مليار ل.س ثم بموجب القانون(١١) لعام٢٠٠٩/٦/١٧ تمت زيادة رأس المال الاسمي للمصرف إلى (١٥) مليار حيث يبلغ عدد فروع المصرف (١٠٦) فرعاً موزعة على

المحافظات[١٦] وخمسة مكاتب، يهدف المصرف بشكل رئيسي لتقديم القروض للمشروعات الزراعية العامة والخاصة والمهن والحرف والصناعات والخدمات المرتبطة بها أو بمنتجاتها.

ويوضح الجدول(١٧) النشاط الائتماني للمصرف واتجاهات نموه خلال فترة الدراسة حسب القطاعات الرئيسية المستهدفة والأهمية النسبية لكل منها ومعدل نموها كالتالي:

الجدول(١٧):

توزع إجمالي القروض الممنوحة في المصرف الزراعي السوري حسب القطاعات (٢٠٠١-٢٠١٤) بملايين الليرات

العام	القطاع العام والمشترك			القطاع التعاوني			القطاع الخاص والحرفي			الإجمالي	
	القيمة	النسبة%	معدل النمو%	القيمة	النسبة%	معدل النمو%	القيمة	النسبة%	معدل النمو%	القيمة	معدل النمو%
2001	205	1	.....	10926	39	.....	16651	60	.....	27782	.....
2002	113	0	-45	9609	39	-12	15009	61	-10	24731	-11
2003	166	1	47	9692	39	1	14929	60	-1	24787	0
2004	116	0	-30	10035	38	4	15939	61	7	26090	5
2005	119	0	3	10774	39	7	16868	61	6	27761	6
2006	57	0	-52	9324	33	-13	18823	67	12	28204	2
2007	454	2	696	11063	39	19	17019	60	-10	28536	1
2008	699	2	54	9178	29	-17	21950	69	29	31827	12
2009	690	2	-1	9322	29	2	22129	69	1	32141	1
2010	75722	64	10874	12965	11	39	28905	25	31	117592	266
2011	81135	59	7	16316	12	26	39915	29	38	137366	17
2012	92112	61	14	17361	12	6	40482	27	1	149955	9
2013	43505	43	-53	17505	17	1	40606	40	0	101616	-32
2014	78051	57	79	17877	13	2	41038	30	1	136966	35

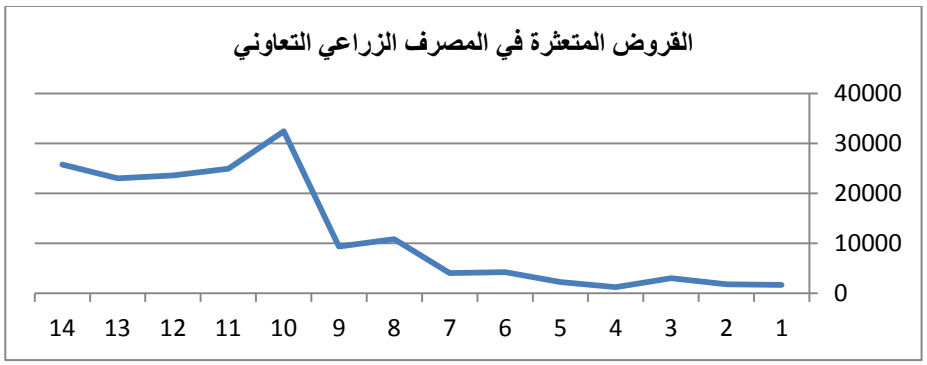
المصدر: بيانات مديرية المخاطر، النسب: إعداد الطالبة

نلاحظ أن النسبة الأكبر من تسهيلات المصرف كانت موجهة للقطاع الخاص والحرفي خلال السنوات التسع الأولى من فترة الدراسة بنسبة ٦٣% بالمتوسط بدأت بعدها بالتراجع لصالح القروض المقدمة للقطاع العام والمشترك وتحديداً القطاع الاقتصادي غير المالي التزاماً بتنفيذ الخطة الاقتصادية للدولة وقيام المصرف بتمويل قروض المؤسسة العامة لحلج وتسويق الأقطان، المؤسسة العامة لإكثار البذار، المؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب، حيث نلاحظ ارتفاع معدل نمو القروض الممنوحة للقطاع العام بشكل كبير جداً عام ٢٠١٠، لكن ذلك ترافق بارتفاع نسبة القروض المتعثرة في هذا العام أيضاً كما هو واضح من الشكل(٧):

حيث نلاحظ الاتجاه التصاعدي لتطور حجم محفظة القروض المتعثرة في المصرف الزراعي التعاوني مع ارتفاع ملحوظ بدءاً من عام ٢٠٠٨ لتبلغ أقصى حدً لها عام ٢٠١٠، الامر الذي يستوجب دراسة تطور القروض المتعثرة للمصرف الزراعي التعاوني، حيث نلاحظ من الجدول(١٨):

[١٦] قائمة المصارف العاملة والمسجلة في سجل المصارف لدى مفوضية الحكومة في مصرف سورية المركزي حتى تاريخ ٢٠١١/٩/٣٠.

الشكل(٧)



الجدول(١٨):

تطور نسبة إجمالي القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض الممنوحة

في المصرف الزراعي التعاوني(٢٠٠١-٢٠١٤) بملايين الليرات

العام	القروض الممنوحة(١)	معدل النمو%	القروض المتعثرة(٢)	معدل النمو%	(٢)/(١) %
2001	27782	.....	1702	.....	6
2002	24731	-11	1815	7	7
2003	24787	0	3035	67	12
2004	26090	5	1265	-58	5
2005	27761	6	2294	81	8
2006	28204	2	4261	86	15
2007	28536	1	4070	-4	14
2008	31827	12	10859	167	34
2009	32141	1	9366	-14	29
2010	117592	266	32437	246	28
2011	137366	17	24974	-23	18
2012	149955	9	23581	-6	16
2013	101616	-32	23054	-2	23
2014	136966	35	25794	12	19

المصدر: بيانات مديرية المخاطر ، النسب: إعداد الطالبة

نلاحظ من الجدول ارتفاع نسبة القروض المتعثرة إلى القروض الممنوحة طوال فترة الدراسة بالمقارنة مع النسبة المعيارية باستثناء عام ٢٠٠٤ وقد بلغت بالمتوسط ١٧% أقصاها عام٢٠٠٨ بنسبة ٣٤% بمعدل نمو ١٦٧%، ويعزى ذلك جزئياً للجفاف الذي أثر سلباً على المواسم الزراعية وحال دون قدرة المزارعين والمؤسسات على سداد التزاماتهم المصرفية، تزامن ذلك مع ارتفاع أسعار المشتقات النفطية وحوامل الطاقة هذا العام الذي رفع التكاليف وانعكس ذلك سلباً على ربحية المشاريع ، وبالرغم من تراجع نمو محفظة القروض المتعثرة بنسبة (-١٤%) عام ٢٠٠٩، إلا أنها عاودت النمو بمعدل ٢٤٦% عام ٢٠١٠ لتبلغ (٣٢,٤) مليار وهي أعلى قيمة خلال فترة الدراسة بالتزامن مع التوسع بالقروض الممنوحة التي تجاوزت في هذا العام الـ١١٧ مليار بمعدل نمو ٢٦٦% ، وكان ذلك نتيجة تعثر القروض الممنوحة لمؤسسات القطاع العام مما اضطر المصرف لإدراجها ضمن محفظة القروض المتعثرة حيث شكلت (٧٠%) من محفظة القروض المتعثرة في هذا العام، تلتها القروض المتعثرة للقطاع الخاص والحرفي بنسبة(١٩%) ثم القروض المتعثرة للقطاع التعاوني التي شكلت(١١%) من إجمالي محفظة القروض المتعثرة للمصرف الزراعي عام ٢٠١٠.

وبالرغم من معدلات النمو المتناقصة لمحفظة القروض المتعثرة خلال سنوات الأزمة إلا أنها بقيت مرتفعة بمتوسط ١٩% نسبة إلى القروض الممنوحة كما هو مشاهد في الجدول.

خامساً– القروض المتعثرة لدى مصرف التسليف الشعبي:

تمت زيادة رأس المال الاسمي للمصرف إلى ١٠ مليار ل.س بموجب القانون (٢٥) عام٢٠٠٩ وتنتشر فروع المصرف في جميع المحافظات حيث يبلغ عددها(٦٥) فرعاً، ويمارس المصرف الانشطة المصرفية المعتادة ويقدم القروض لذوي الدخل المحدود والتجار والحرفيين والجمعيات والمشافي والمخابر وأصحاب المهن العلمية، كما قام بتمويل السيارات وأجهزة السخان الشمسي مؤخراً ويبين الجدول(١٩) تطور إجمالي القروض الممنوحة في المصرف وقروضه المتعثرة:

الجدول(١٩):

تطور نسبة إجمالي القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض الممنوحة

في مصرف التسليف الشعبي (٢٠٠١-٢٠١٤)

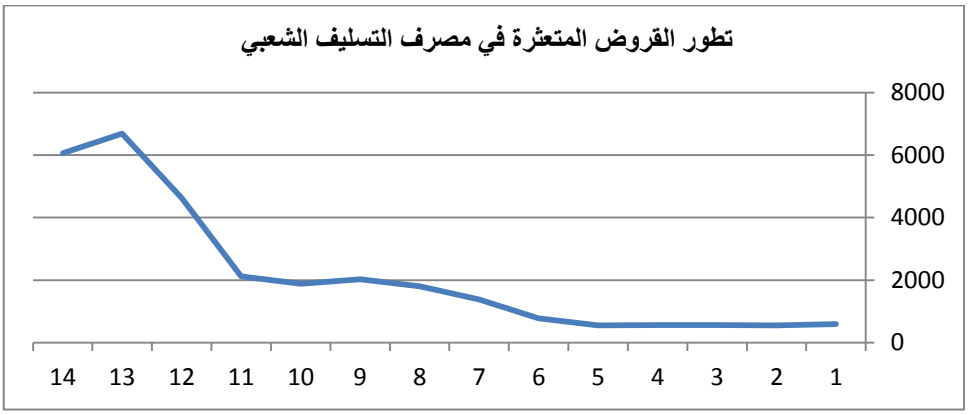
بملايين الليرات

العام	القروض الممنوحة(١)	معدل النمو%	القروض المتعثرة(٢)	معدل النمو%	(٢)/(١) %
2001	13055	.....	590	.....	5
2002	12754	-2	547	-7	4
2003	15667	23	560	2	4
2004	25202	61	556	-1	2
2005	50483	100	546	-2	1
2006	51183	1	775	42	2
2007	54465	6	1381	78	3
2008	53075	-3	1797	30	3
2009	59401	12	2025	13	3
2010	71745	21	1886	-7	3
2011	55680	-22	2114	12	4
2012	39233	-30	4629	119	12
2013	26149	-33	6690	45	26
2014	12930	-51	6068	-9	47

المصدر: بيانات مديرية التسليف ، النسب: إعداد الطالبة

نلاحظ من الجدول حفاظ نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض الممنوحة على نسبة مقبولة خلال السنوات العشر الأولى من فترة الدراسة بلغت بالمتوسط(٣%) في حين ارتفعت بشكل تدريجي ملحوظ خلال سنوات الأزمة حتى بلغت ٤٧% عام ٢٠١٤، ويوضح الشكل(٨) تطور القروض المتعثرة في مصرف التسليف الشعبي، والواقع أن ارتفاع حصة محفظة قروض ذوي الدخل المحدود التي تتجاوز الـ٨٥% من إجمالي المحفظة الائتمانية للمصرف هو المسؤول عن ظهور نسبة منخفضة لقروضه المتعثرة خلال سنوات الدراسة، نظراً لضآلة تعثر هذه الشريحة من العملاء باعتبار أن الأقساط تقتطع مباشرة من الراتب الشهري، في حين ترتفع نسبة التعثر في القروض الانتاجية التي يقدمها المصرف بأنواعها المختلفة(صناعي وحرفي، تجاري، مهني، مشافي ومخابر، مشاريع صناعية وسياحية) إذ تبلغ قروضها المتعثرة بالمتوسط قبل الأزمة ٦٦% وتقترب نسبة التعثر من ٢٠% في القروض الشبابية (قروض الزواج) لكن انخفاض حصة هذه القروض التي لا تتجاوز ١٥% من إجمالي محفظة المصرف هو ما يحول دون ظهور النسبة المرتفعة لقروضها المتعثرة بالإجمالي.

الشكل(٨)



سادساً– القروض المتعثرة لدى مصرف التوفير:

أحدثت المؤسسة العامة لصندوق توفير البريد بموجب المرسوم التشريعي/١١٩/ عام ١٩٦٣ بهدف نشر الوعي الادخاري وجمع المدخرات الصغيرة من الأفراد ومن جميع المناطق لإعادة توظيفها في النشاطات الانتاجية أو التجارية، وتحولت هذه المؤسسة إلى مصرف التوفير اعتباراً من ٢٠٠٠/١٠/٢١ ويبلغ رأسماله حالياً ١٠ مليار ل.س، ويوظف المصرف معظم موارده من صافي ودائع العملاء في استثمارات متنوعة تشمل السندات وشهادات الاستثمار والمساهمات في أسهم الشركات إلى جانب بعض الاستثمارات العقارية، ويمتلك المصرف حالياً ١٤ فرعاً موزعة في محافظات القطر.

وفي الواقع وجدت صعوبة كبيرة في الحصول على بيانات القروض المتعثرة لمصرف التوفير لاستخدام نظام تقني جديد وعدم تزويده ببيانات ومعلومات النظام السابق، إذ بدأ العمل بالنظام الجديد منذ سنتين وتحفظ بيانات ومعلومات المصرف للسنوات السابقة بأرشيف بعيد عن المكان المعتاد لعمل المصرف، فضلاً عن أن المصرف لم يقم بتمييز القروض المتعثرة في محفظته الائتمانية قبل عام ٢٠٠٩، وإنما كان يقوم بإدراج رقم تقديري لهذا النوع من القروض، ويبين الجدول(٢٠) التالي البيانات التي أمكن أن يزودنا بها المصرف حول قروضه الممنوحة والمتعثرة خلال فترة الدراسة:

لم تتواجد بيانات حول القروض الممنوحة والمتعثرة لعامي ٢٠٠١,٢٠٠٢ من فترة الدراسة ، وكما هو واضح من الجدول فقد كانت البيانات تقديرية من قبل المصرف بخصوص القروض المتعثرة بين عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٨، الأمر الذي أظهرها بنسبة منخفضة، بدءاً من عام ٢٠٠٩ ارتفع حجم محفظة القروض المتعثرة بعد أن قام المصرف بتمييزها وعزلها بكتلة منفصلة، ونلاحظ أن محفظة القروض المتعثرة بلغت أعلى قيمة لها عام ٢٠١٢ مسجلة ٧,٨ مليار ل.س بنسبة ٢٠% من إجمالي القروض الممنوحة انخفضت بعدها تدريجياً لتبلغ ١١% من إجمالي المحفظة عام ٢٠١٤ نتيجة إقبال العملاء المتعثرين على تسوية أوضاعهم بعد مرسوم التسويات(٨).

الجدول(٢٠)

تطور نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض الممنوحة

في مصرف التوفير (٢٠٠١-٢٠١٤)

بملايين الليرات

العام	القروض الممنوحة(١)	معدل النمو%	القروض المتعثرة(٢)	معدل النمو%	(٢)/(١) %
2001	.....	.....	.....	.....	.....
2002	.....	.....	.....	.....	.....
2003	1878		56		3
2004	2561	36	56	0	2
2005	12375	383	136	143	1
2006	19147	55	300	121	2
2007	19800	3	618	106	3
2008	21818	10	834	35	4
2009	33693	54	1046	25	3
2010	54412	61	3278	213	6
2011	55113	1	6872	110	12
2012	39811	-28	7865	14	20
2013	46692	17	7492	-5	16
2014	59408	27	6730	-10	11

المصدر: بيانات مديرية التخطيط ، النسب: إعداد الطالبة

المبحث الثالث

أثر المتغيرات المصرفية الجزئية على حجم القروض المتعثرة في المصرف الصناعي السوري

(٢٠٠١-٢٠١٤)

أظهرت المتغيرات الاقتصادية الكلية محل الاختبار أثراً واضحاً في حجم القروض المتعثرة خلال الفترة المدروسة وخاصة خلال الأزمة، وكانت مسؤولة بشكل مباشر- كما أظهر النموذج التي تم بناؤه- عن ازدياد حجم محفظة القروض المتعثرة للمصارف العامة في سورية، لكن المصرف الصناعي تميز بارتفاع شديد بحجم محفظة ديونه المتعثرة طيلة فترة الدراسة كما تبين في المبحث الأول وبدا ذلك جلياً منذ عام ٢٠٠٥، حيث نمت قروضه المتعثرة بمعدل ١٧٨% واستمرت بالارتفاع لتشكل ٧٦% من إجمالي القروض الممنوحة عام٢٠٠٨، مما أثار التساؤل:هل مجموعة الأسباب الداخلية المتعلقة بالمصرف الصناعي مسؤولة عن ارتفاع كتلة ديونه المتعثرة ؟ سيتم تحري ذلك من خلال التالي:

المطلب الأول: منهجية البحث ومتغيرات الدراسة:

١- منهج البحث: تم اعتماد:

- المنهج الوصفي: لتوصيف المتغيرات المختارة وقراءة اتجاهها عبر الزمن خلال فترة الدراسة.
- المنهج التجريبي: لاستقصاء العلاقة السببية بين المتغيرات (المستقلة مع المتغير التابع) ودراسة أثر كل من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، وتم بناء نماذج انحدار متعدد لهذا الغرض.

٢- فترة الدراسة: استهدف البحث دراسة أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع خلال الفترة الممتدة بين عام ٢٠٠١ وعام ٢٠١٤ أي أربعة عشر عام .

٣- مجتمع وعينة البحث:

مجتمع الدراسة: الجهاز المصرفي في سورية، عينة الدراسة: المصرف الصناعي السوري.

٤- البيانات:

- بيانات ثانوية: تتمثل بالبيانات المنشورة في التقارير السنوية للمصرف التي تناولت قيم كل من المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

- بيانات أولية: هي البيانات غير المنشورة المتعلقة بحجم القروض المتعثرة في المصرف الصناعي السوري خلال السنوات الأربعة الأولى من الأزمة، وقيم المتغيرات المستقلة المتعلقة بنفس الفترة، وتم الحصول عليها من السجلات الرسمية العائدة للدائرة المسؤولة في المصرف بعد المقابلات الشخصية مع المسؤولين عن التصريح بهذه البيانات.

٤- المتغيرات:

- المتغير التابع: حجم القروض المتعثرة في المصرف الصناعي السوري: وقد قدم البحث دراسة مفصلة لتطورها خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠١٤) في المبحث الأول من هذا الفصل أثبتت نموها بمعدل متزايد طوال فترة الدراسة وأكدت معاناة المصرف الصناعي من مشكلة مزمنة مع قضايا التعثر قبل الأزمة السورية وتداعياتها .
- المتغيرات المستقلة: المتغيرات المصرفية الجزئية التالية:

<u>مؤشرات مصادر التمويل:</u> توجد العديد من مؤشرات مصادر التمويل حيث تم اعتماد ثلاث بما يتوافق مع مصادر أموال المصرف الصناعي وهي:

C1: رأس المال المدفوع
C2: الأموال الخاصة / مجموع مصادر التمويل المتاحة
C3: إجمالي الودائع / مجموع مصادر التمويل المتاحة

وتفصح هذه النسب عن مدى اعتماد المصرف على أموال الغير في تمويل الموجودات، وتستخدم للوصول إلى مدى متانة رأس المال وحقوق الملكية في مواجهة المخاطر المحتملة، ويتوقع وجود علاقة سلبية بين حجم رأس المال المدفوع وحجم القروض المتعثرة في المصرف الصناعي، إذ توجد العديد من الدراسات السابقة التي أثبتت هذه العلاقة[١] ، وعلى هذا الأساس يتوقع وجود علاقة سلبية أيضاً بين نسبة الأموال الخاصة/مجموع مصادر التمويل المتاحة، وبين حجم محفظة القروض المتعثرة في المصرف، إذ أن ارتفاع هذه النسبة يعني ارتفاع رأس المال المدفوع والأرباح المحتجزة والاحتياطيات التي تشكل بمجموعها الأموال الخاصة بالمصرف، وبالتالي توفير الأمان للمصرف وللمتعاملين معه، فضلاً عن أنها تعكس زيادة إيراداته المالية، في حين يتوقع وجود علاقة موجبة بين نسبة إجمالي الودائع/مجموع مصادر التمويل المتاحة وحجم القروض المتعثرة للمصرف، لأن اعتماد المصرف على أموال الغير لزيادة أرباحه يقلل من ملاءة رأس المال ويرفع درجة المخاطر[٢].

[1] - Berger,A.& R,De Young 1997:" problem loans and cost efficiency in commercial banks", journal of banking and finance,21, p:849-870.
- Rajan,R & S.C Dhal, 2003:" NPL and terms of credit of public sector bank in India: an Empirical assessment", occasional papers, 24:3, reserve bank of india.

[٢] رانية أبو سمرة: تطوير سياسة الودائع المصرفية في ظل نظرية إدارة الخصوم، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية بغزة، ٢٠٠٧، ص٣٧.

مؤشرات التوظيف: أبرز مؤشرات التوظيف التي يمكن أن تخدم هدف البحث كانت:

L1: إجمالي القروض الممنوحة
L2: القروض الممنوحة للقطاع الخاص / ودائع القطاع الخاص
L3: إجمالي القروض الممنوحة / إجمالي الودائع
L4: الأموال الخاصة / إجمالي القروض الممنوحة

أثبتت الدراسات التي تناولها الفصل الأول كيف اقترن التوسع في الائتمان بارتفاع نسبة القروض المتعثرة في المصارف التي واجهت هذه المشكلة في العديد من دول العالم، وعلى هذا الأساس يتوقع وجود علاقة موجبة بين إجمالي القروض الممنوحة في المصرف الصناعي التي تطورت بميل موجب خلال فترة الدراسة- كما أظهر تحليل تطور محفظة القروض الممنوحة والمتعثرة في المصرف الصناعي في المبحث الأول- وبين حجم قروضه المتعثرة: المتغير التابع ، وتعتبر نسبة إجمالي القروض الممنوحة / إجمالي الودائع مؤشر معبر عن مدى استخدام الودائع في عملية الإقراض، وتعتبر من أهم النسب لقياس درجة توظيف المصرف لودائعه في القروض باعتبارها المصدر الرئيسي للربح، مع الأخذ بعين الاعتبار ألا تتجاوز هذه النسبة (٧٠%) تجنباً لارتفاع مخاطر السيولة[٣] وعلى هذا الأساس لا يتوقع وجود علاقة موجبة بين هذه النسبة- وقياساً نسبة القروض الممنوحة للقطاع الخاص/ودائع القطاع الخاص- وبين حجم القروض المتعثرة في المصرف الصناعي إلا في حال تجاوزها النسبة المعيارية لحد الأمان، أما نسبة الأموال الخاصة/ إجمالي القروض الممنوحة فهي تعبر عن القدرة الذاتية للمصرف لتغطية المخاطر المحتملة وخاصة تغطية مخاطر الاستثمار في القروض المعبرة عن مخاطر عدم السداد، وبالتالي مالياً هنالك علاقة سلبية بين هذه النسبة وحجم القروض المتعثرة.

مؤشرات المخاطر المصرفية:

R1: حجم القروض الممنوحة / إجمالي الأصول
R2: إجمالي الودائع / الأموال الخاصة

يطلق على النسبة R1 اسم:معدل التمويل بالقروض، وهي تمثل الرغبة في المخاطرة لدى المصرف، والأساس المنطقي الداعم هنا هو أن المصرف يقدَر الربحية أكثر من تكلفة المخاطر العالية التي تمثلها نسبة القروض المرتفعة إلى الأصول[٤]، وتعكس هذه النسبة المخاطر التي قد يتعرض لها المصرف في حال عدم القدرة على استرداد القروض، فهي مؤشر لحجم الموجودات الموظفة في أصول خطرة، وعادة تتدخل الحكومات أو المصارف المركزية في تحديد هذه النسبة في المصارف

[٣] سعيدة بورديمة: تحليل وتقييم الأداء المالي للبنوك التجارية، ماجستير، قسطنطينة، ٢٠٠٢، ص١١٣.

[4] Sinkey, Joseph.F. & Mary B. Greenwalt(1991):" loan loss experience and risk- taking behavior at large commercial banks", journal of financial services research,5 , pp: 43-59.

العاملة بهدف الحفاظ على نوع من التوازن بين عاملي الربحية والسيولة في إدارة الموجودات[٥]،لأن زيادة هذه النسبة يمكن أن تؤدي لزيادة القروض المتعثرة مما ينعكس سلباً على نوعية الموجودات[٦].

أما بالنسبة لـR2 فيعتبر ارتفاع هذه النسبة مؤشر خطر فهي عكس النسبة الأموال الخاصة/ إجمالي الودائع، ومن المعلوم أن المصرف يحتفظ بهذه النسبة لمواجهة أخطار السحب والخطر التمويلي.

مؤشرات كفاءة الإدارة المصرفية:

M1: العائد على حقوق الملكية
M2: السيولة العامة
M3: الفوائد المقبوضة / الفوائد المدفوعة
M4: نفقات الاستثمار / ايرادات الاستثمار

تشير مجموعة المؤشرات المتعلقة بكفاءة الإدارة المصرفية إلى درجة تطور عمل الإدارة وسلامة سياستها فيما يتعلق بتوظيف الأموال المودعة وقدرتها على جذب أكبر كم ممكن من الودائع والتوفيق بين توظيف الأموال في مشاريع استثمارية مدرة للربح من جهة، وتتمتع بمعايير الجدارة الائتمانية من جهة ثانية، وبالتالي تحقيق فوائد مالية تفوق الفوائد التي يدفعها المصرف على الأموال المودعة لديه، ومن المعلوم أن كفاءة وسلامة الإدارة هي المفتاح لأداء المؤسسات المالية بشكل عام، لكن المؤشرات المستخدمة في هذا السياق تطبق في المؤسسات الفردية وليس من السهل أخذ مؤشرات تجميعية كون الإدارة متغير نوعي يصعب قياسه[٧]، لذا تعتبر مؤشرات الإيرادات والربحية من أفضل المؤشرات لتقييم كفاءة الإدارة المصرفية وقدرتها على الموازنة بين العائد والمخاطرة، حيث إن انخفاض مؤشرات الربحية وارتفاع النفقات يدل على وجود مشكلة في قدرة الإدارة المصرفية على التوظيف الجيد للموارد بأقل نسبة من الخطر، وعلى العكس: الارتفاع الملفت للانتباه في هذه النسب يعكس سياسة استثمارية في محافظ مالية عالية المخاطر، وتعتبر النسبة M1 مؤشراً لقدرة المصرف على تحقيق عائد على رأس المال المستثمر فيه وتحسب من خلال: صافي الربح/حقوق الملكية، وهي تقيس معدل العائد للمساهمين، أي معدل الربح الصافي الذي يجنيه المساهمون من استثمار أموالهم في المصرف، وفي المصرف العام: هي مردود المخاطرة في توظيف أموال

المصرف[٨] وقد أثبتت العديد من الدراسات وجود علاقة سلبية بين هذه النسبة وحجم القروض المتعثرة[٩]، وعلى هذا الأساس يتوقع وجود علاقة سلبية بين العائد على حقوق الملكية وحجم القروض المتعثرة في المصرف الصناعي،

أما M2 فهي إحدى مؤشرات السيولة الهامة التي تعكس قدرة الإدارة المصرفية على إدارة جانبي الأصول والخصوم والتوفيق في مجال الاستحقاق بينهما، إذ يحدث الإعسار المالي للمؤسسات في كثير من الأحيان بسبب سوء إدارة السيولة

---

[٥] سامي خليل: النقود والبنوك، الكويت، شركة كاظمة للنشر و الترجمة والتوزيع، ١٩٨٢، ص٢٣٤.

[6] Husni, k. and Al-abadi,M, 2008: determinants of commercial bank interest rate margins, evidence from Jordan, journal of bussiness administration,4:485-499.

[7] Owen Evans and others: macro prudential indicators of financial soundness, occasional paper 192,IMF, Washington Dc. April,2000, p:5-6.

[٨] عماد صالح سلام: البنوك العربية والكفاءة الاستثمارية، اتحاد المصارف العربية، بيروت، ٢٠٠٤، ص٢٨٣-٢٨٤.

[9] Podpiera and Weill (2008): "bad luck or bad management? Emerging banking market experience" , journal of financial stability, 4(2), pp:135-148.

وبالتالي يتوقع أن تكون علاقتها سلبية بالمتغير التابع في حال أثبت التحليل التالي وجود علاقة ارتباط تماماً كحال M3 فارتفاع هذه النسبة يعني ارتفاع حجم الفوائد المقبوضة وبالتالي ارتفاع نسبة التحصيل والاستردادات بالمقارنة مع نسبة التعثر، والعكس في حال انخفاضها وهي من أول المؤشرات المستخدمة في تحليل الربحية، أما M4 فهي تعكس استنزاف الإيرادات من قبل المصروفات ونفقات الاستثمار، وبالنظر للحجم الكبير لمحفظة القروض المتعثرة للمصرف الصناعي فمن المتوقع وجود علاقة موجبة بين هذه النسبة وحجم القروض المتعثرة في المصرف الصناعي.

-المطلب الثاني:الإحصاءات الوصفية واتجاه متغيرات الدراسة خلال الفترة المرجعية:

قبل البدء بدراسة أثر هذه المتغيرات على حجم القروض المتعثرة في المصرف الصناعي السوري تم إجراء بعض الإحصاءات الوصفية لتلخيص متغيرات الدراسة وتوصيف اتجاهها خلال فترة الدراسة الممتدة من عام ٢٠٠١ إلى عام ٢٠١٤ والجدول (٢٨) التالي يظهر هذه الإحصاءات، بالإضافة إلى متوسط كل متغير من المتغيرات المستقلة المؤثرة في المتغير التابع "حجم القروض المتعثرة في المصرف الصناعي في سورية" مع القيم الأدنى والأعلى والمدى.

فالملاحظ أن القروض المتعثرة بلغت القيمة الأعلى لها ٢٠,٥٦١ مليون ل.س عام٢٠١٤ وأدنى قيمها كانت ١,٤٧٤ مليون ل.س بلغتها عام ٢٠٠١ بمدى ١٩٠٨٧ وبمتوسط ١١٤٦٨.

الجدول(٢٨)

الاحصاءات الوصفية الخاصة بحجم القروض المتعثرة في المصرف الصناعي في سوريا والمتغيرات المستقلة المؤثرة فيه

	N	Mean	Std.	Range	Minimum	Maximum
	Valid		Deviation			
حجم القروض المتعثرة في المصرف الصناعي السوري	14	11468.14	6892.957	19087	1474	20561
رأس المال المدفوع	14	1139.93	531.780	1551	272	1823
الأموال الخاصة / مجموع مصادر التمويل المتاحة	14	.0606	.00863	.03	.05	.08
إجمالي الودائع / مجموع مصادر التمويل المتاحة	14	.8661	.05872	.18	.76	.93
إجمالي القروض الممنوحة	14	21.9858	7.82472	24.09	6.37	30.45
القروض الممنوحة للقطاع الخاص/ ودائع القطاع الخاص	14	2.3350	.96060	2.66	1.26	3.92
إجمالي القروض الممنوحة / إجمالي الودائع	14	.9500	.15904	.53	.69	1.22
الأموال الخاصة / إجمالي القروض الممنوحة	14	.0753	.01191	.05	.04	.09
حجم القروض الممنوحة / إجمالي الأصول	14	.6307	.09731	.30	.48	.78
إجمالي الودائع / الأموال الخاصة	14	14.7143	2.72957	8.00	12.00	20.00
العائد على حقوق الملكية	14	.0634	.08931	.26	.00	.26
السيولة العامة	14	.1429	.07477	.23	.05	.28
الفوائد المقبوضة / الفوائد المدفوعة	14	1.4207	.70269	2.46	.72	3.18
نفقات الاستثمار / ايرادات الاستثمار	14	.8743	.20129	.56	.58	1.14

وفيما يخص المتغيرات المستقلة: فبالنسبة لحجم رأس المال المدفوع قد كانت أدنى قيمة له ٢٧٢ مليون ل.س وذلك في عام٢٠٠١ في حين كانت أعلى قيمة لها ١٨٢٣ مليون ل.س في الأعوام(٢٠١٢،٢٠١٣،٢٠١٤) بمتوسط ١١٣٩.٩٣ ومدى١٥٥١، وحجم القروض الممنوحة فقد بلغت أعلى قيمة لها ٣٠٤٥٠ مليون في عام٢٠١٢ وأدنى قيمها ٦٣٦٦ في عام٢٠٠١ والمتوسط الحسابي لقيمها قد كان ٢١٩٨٦ مليون بمدى قدره ٢٤٠٩٠ مليون.

وبالنسبة للقروض الممنوحة منسوبة إلى الأصول فيظهر بأن أعلى قيمة لها قد كانت ٧٨% بلغتها عام ٢٠٠٣ مقابل القيمة الأدنى ٤٨% والتي بلغتها عام ٢٠٠٨ ليبلغ المدى ٣٠% والمتوسط الحسابي ٦٣.٠٧%.

وقد كانت أعلى قيمة للعائد على حقوق الملكية ٢٦.٤% في عام٢٠٠٤ أما القيمة الأدنى فقد كانت معدومة وذلك في الأعوام(٢٠٠٥،٢٠٠٦،٢٠٠٧،٢٠٠٨،٢٠١١،٢٠١٣،٢٠١٤). والأمر يستمر على نفس المنوال لباقي المتغيرات.

-المطلب الثالث: دراسة شكل التوزيع لمتغيرات البحث:

قبل الخوض في تحليل الارتباط كمياً وبناء نماذج الانحدار بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع في المصرف الصناعي السوري قامت الباحثة بدراسة شكل التوزيع لجمله هذه المتغيرات لبيان فيما إذا كانت هذه المتغيرات تتبع التوزيع الطبيعي (أو أنها تأتي من مجتمع يتبع التوزيع الطبيعي) أم لا.

وقد اعتمدت على معامل كولموغروف- سميرنوف لاختبار الفرضية التالية من أجل كل متغير من هذه المتغيرات:

H_0 : المتغيرات تتبع التوزيع الطبيعي

H_1 : المتغيرات لا تتبع التوزيع الطبيعي ، وقد كانت نتائج تطبيق هذا الاختبار في الجدول(٢٩) التالي:

من الجدول يمكن أن نلاحظ إحصاءة كولموغروف-سميرنوف المقابلة لكل متغير من متغيرات الدراسة مع مستوى المعنوية (مستوى الدلالة المحسوب) المقابل لكل منها، ومن خلال قيم مستوى الدلالة المحسوب يُلاحظ بأنه أعلى من مستوى الدلالة النظري المفترض ٠.٠٥ مما يعني القبول بفرضية العدم التي تختبر التوزيع الطبيعي وذلك من أجل كل متغيرات الدراسة أي أن المتغيرات كاملة تتبع التوزيع الطبيعي أو أنها من مجتمعات تتبع التوزيع الطبيعي. وبناء على نتائج اختبار شكل التوزيع فقد تم الاعتماد على معامل ارتباط بيرسون لدراسة قوة وشكل العلاقة الخطية بين كل متغير من المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

الجدول(٢٩)

نتائج اختبار التوزيع الطبيعي

Tests of Normality			
	Kolmogorov-Smirnova		
	Statistic	df	Sig.
حجم القروض المتعثرة في المصرف الصناعي السوري	.169	14	0.2
رأس المال المدفوع	.202	14	.125
الأموال الخاصة / مجموع مصادر التمويل المتاحة	.125	14	.200
إجمالي الودائع / مجموع مصادر التمويل المتاحة	.183	14	.200
إجمالي القروض الممنوحة	٣٩.1	14	.200
القروض الممنوحة للقطاع الخاص / ودائع القطاع الخاص	.249	14	.086
إجمالي القروض الممنوحة / إجمالي الودائع	.143	14	.200
الأموال الخاصة / إجمالي القروض الممنوحة	.248	14	.091
حجم القروض الممنوحة / إجمالي الأصول	١٤١.	14	.200
إجمالي الودائع / الأموال الخاصة	.197	14	.146
العائد على حقوق الملكية	.329	14	.51
السيولة العامة	.217	14	.074
الفوائد المقبوضة / الفوائد المدفوعة	.213	14	.086
نفقات الاستثمار / ايرادات الاستثمار	.155	14	.200

-المطلب الرابع: دراسة الارتباط والعلاقة الخطية بين متغيرات الدراسة:

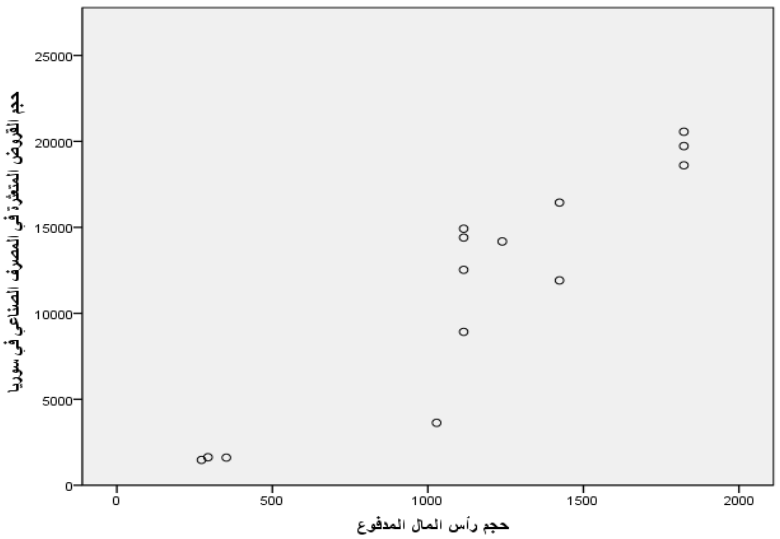
قبل الخوض في دراسة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع كمياً تم إنشاء شكل الانتشار بين كل من هذه المتغيرات المستقلة والمتغير التابع على الشكل التالي:

أولاً: **أشكال الانتشار:**

١-١- شكل العلاقة بين حجم رأس المال المدفوع وحجم القروض المتعثرة في المصرف الصناعي في سوريا:

الشكل (٢١)

شكل الانتشار بين حجم رأس المال المدفوع وحجم القروض المتعثرة في المصرف الصناعي السوري(٢٠٠١-٢٠١٤)

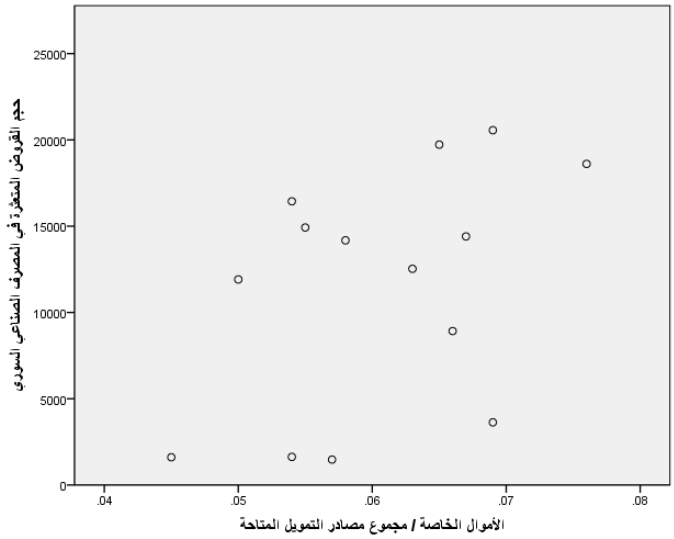


وكما يبدو من الشكل السابق فإن العلاقة الخطية الطردية واضحة بين المتغيرين إذ يمكن توفيق خط انحدار مستقيم يمر بأغلب نقاط الانتشار.

١-٢- شكل العلاقة بين الأموال الخاصة / مجموع مصادر التمويل المتاحة وبين حجم القروض المتعثرة في المصرف الصناعي السوري:

الشكل(٢٢)

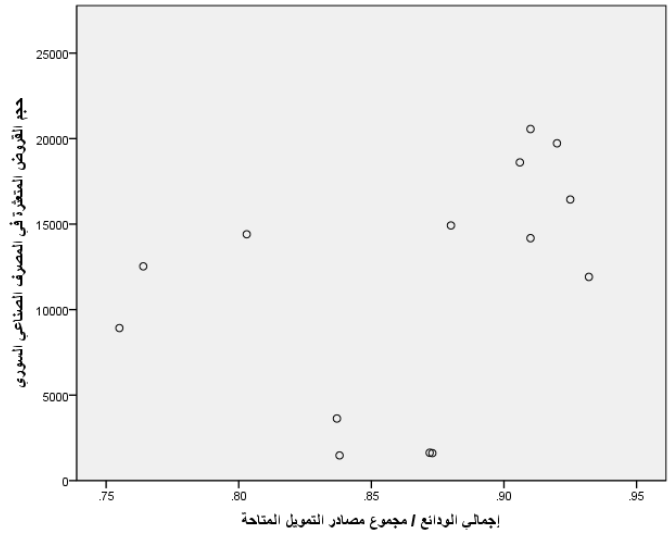
شكل الانتشار بين المتغير المستقل الأموال الخاصة/مجموع مصادر التمويل المتاحة وبين المتغير التابع (٢٠٠١-٢٠١٤)



كما يبدو من الشكل فإن درجة التبعثر كبيرة ولا مؤشر على وجود علاقة ارتباط خطي بين هذين المتغيرين.

١-٣- شكل العلاقة بين اجمالي الودائع/مجموع مصادر التمويل المتاحة وبين حجم القروض المتعثرة في المصرف الصناعي السوري

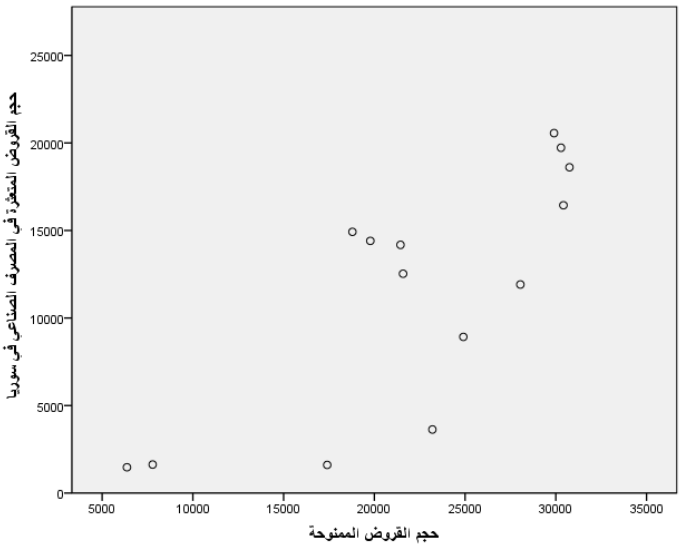
الشكل(٢٣): شكل الانتشار بين نسبة إجمالي الودائع/مجموع مصادر التمويل المتاحة وبين المتغير التابع(٢٠٠١-٢٠١٤)



كما هو واضح يبدي الشكل درجة عالية من التشتت لا توحي بوجود علاقة بين المتغيرين.

١-٤- شكل العلاقة بين حجم القروض الممنوحة وحجم القروض المتعثرة في المصرف الصناعي السوري

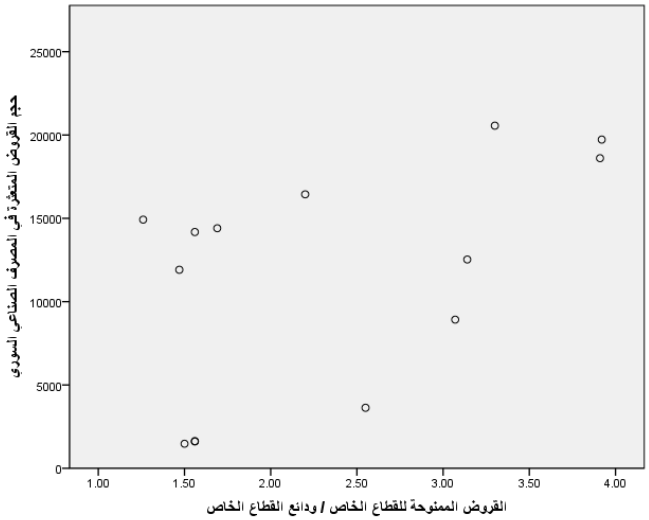
الشكل(٢٤) : شكل الانتشار بين حجم القروض الممنوحة والمتغير التابع (٢٠٠١-٢٠١٤)



كذلك فإن شكل الانتشار السابق لا يحسم نوع العلاقة بين المتغيرين حجم القروض الممنوحة كمتغير مستقل وحجم القروض المتعثرة في المصرف الصناعي كمتغير تابع ويترك أمر التثبت لتحليل الارتباط بين هذين المتغيرين.

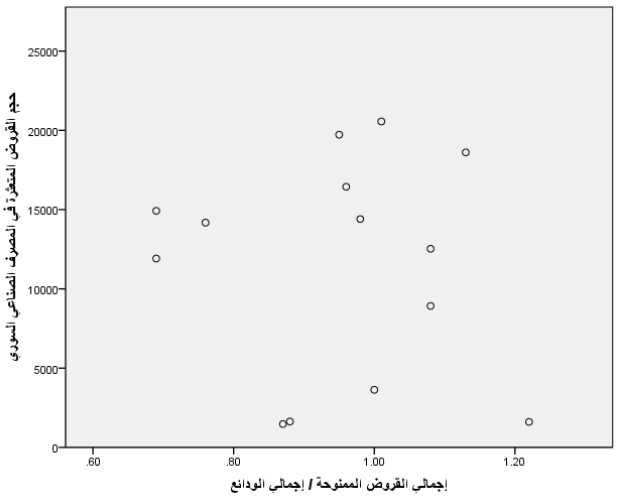
١-٥- شكل العلاقة بين القروض الممنوحة للقطاع الخاص/ودائع القطاع الخاص وبين حجم القروض المتعثرة في المصرف الصناعي السوري.

الشكل(٢٥): شكل الانتشار بين القروض الممنوحة للقطاع الخاص/ودائع القطاع الخاص وبين المتغير التابع (٢٠٠١-٢٠١٤)



كما نلاحظ وجود تشتت كبير لا يوحي مبدئياً بوجود علاقة خطية وحسم النتيجة يترك لتحليل الارتباط.

١-٦- شكل العلاقة بين إجمالي القروض الممنوحة/إجمالي الودائع وبين حجم القروض المتعثرة في المصرف الصناعي السوري. الشكل (٢٦): شكل الانتشار بين إجمالي القروض الممنوحة/إجمالي الودائع وبين المتغير التابع(٢٠٠١-٢٠١٤)

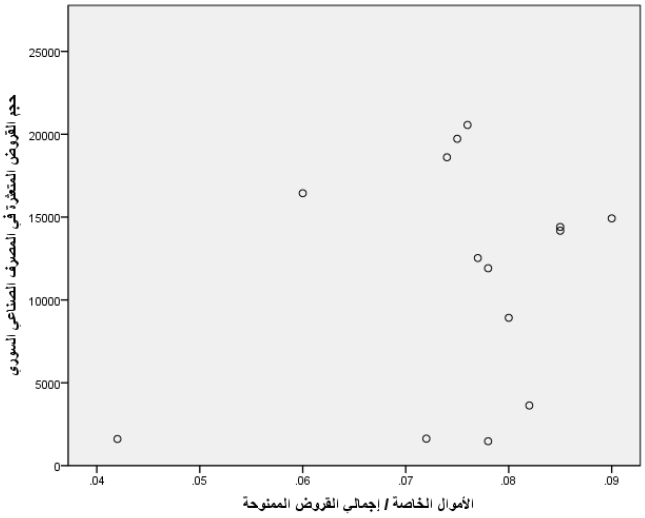


لايظهر شكل الانتشار وجود علاقة ارتباط خطي نظراً للتشتت الكبير كما هو واضح.

١-٧- شكل العلاقة بين الأموال الخاصة/إجمالي القروض الممنوحة وبين حجم القروض المتعثرة في المصرف الصناعي السوري.

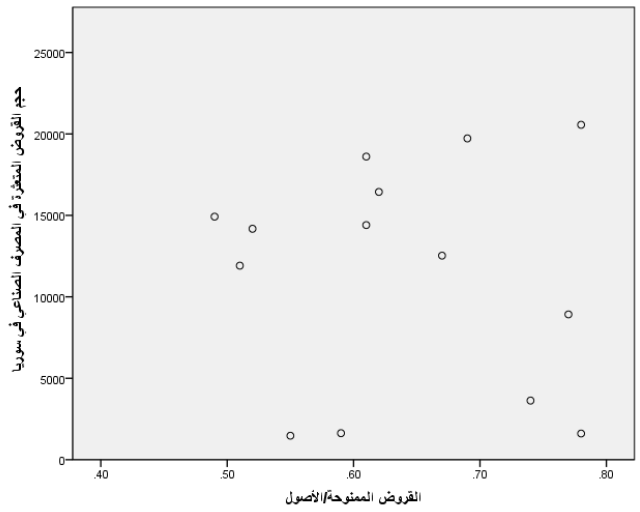
كما يبدو لايظهر شكل الانتشار علاقة ارتباط خطي بين المتغيرين المستقل والتابع وحسم النتيجة يؤجل لتحليل الارتباط الخطي.

الشكل(٢٧): شكل الانتشار بين الأموال الخاصة/إجمالي القروض الممنوحة وبين المتغير التابع (٢٠٠١-٢٠١٤)



١-٨- شكل العلاقة بين حجم القروض الممنوحة منسوباً إلى الأصول وبين حجم القروض المتعثرة في المصرف الصناعي السوري.

الشكل(٢٨): شكل الانتشار بين حجم القروض الممنوحة / حجم الأصول والمتغير التابع (٢٠٠١-٢٠١٤)

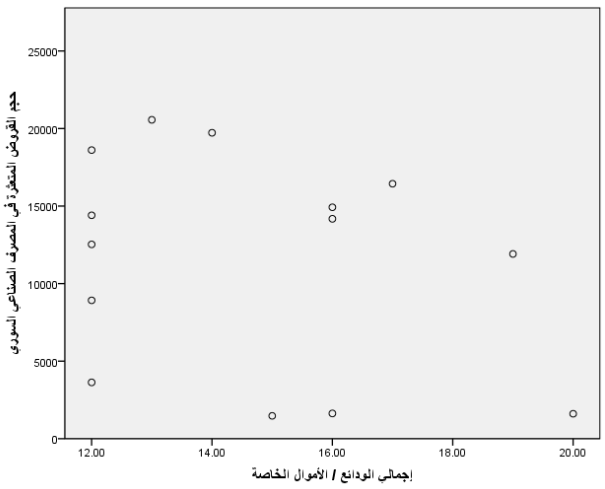


يتوقع من شكل الانتشار السابق عدم وجود أي ارتباط بين هذين المتغيرين إذ تظهر نقاط الانتشار عشوائية واضحة دون أن تنحو أي اتجاه معين.

١-٩- شكل العلاقة بين إجمالي الودائع/الأموال الخاصة وبين حجم القروض المتعثرة في المصرف الصناعي السوري

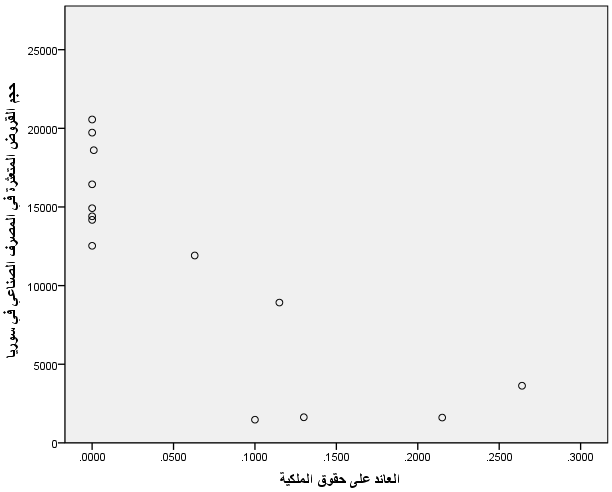
لا يتوقع أبداً وجود علاقة بين المتغيرين من الشكل أعلاه نتيجة التشتت الواضح وعدم إمكانية تمرير خط يوحي بوجود علاقة ارتباط خطي.

الشكل(٢٩): شكل الانتشار بين إجمالي الودائع/ الأموال الخاصة وبين المتغير التابع (٢٠٠١-٢٠١٤)



١-١٠- شكل العلاقة بين العائد على حقوق الملكية وبين حجم القروض المتعثرة في المصرف الصناعي السوري:

الشكل(٣٠): شكل الانتشار بين العائد على حقوق الملكية والمتغير التابع(٢٠٠١-٢٠١٤)

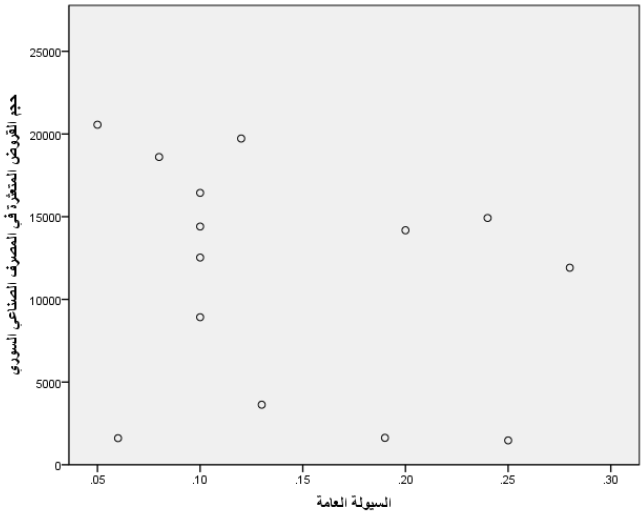


يظهر شكل الانتشار السابق أن العلاقة بين هذين المتغيرين تتأرجح بين الخطية العكسية واللوغاريتمية ولذلك سيتم الاعتماد بشكل أساسي على تحليل الارتباط الخطي ونموذجي الانحدار الخطي واللوغاريتمي لحسم هذه النقطة أيضاً.

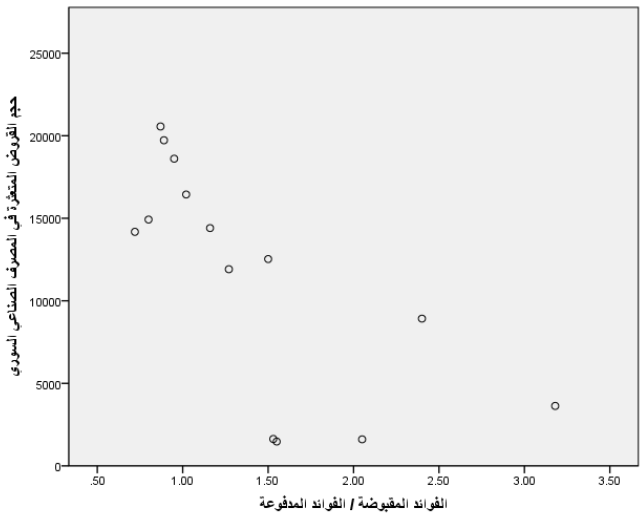
١-١١- شكل العلاقة بين السيولة العامة وحجم القروض المتعثرة في المصرف الصناعي السوري.

كما يبدو فإن التشتت كبير ولا ينتظر تأكيد وجود علاقة ارتباط نتيجة التحليل التالي بين المتغيرين.

الشكل(٣١): شكل الانتشار بين السيولة العامة والمتغير التابع (٢٠٠١-٢٠١٤)



١-١٢- شكل العلاقة بين متغير الفوائد المقبوضة/ الفوائد المدفوعة وحجم القروض المتعثرة في المصرف الصناعي السوري. الشكل(٣٢): شكل الانتشار بين الفوائد المقبوضة/الفوائد المدفوعة والمتغير التابع(٢٠٠١-٢٠١٤)

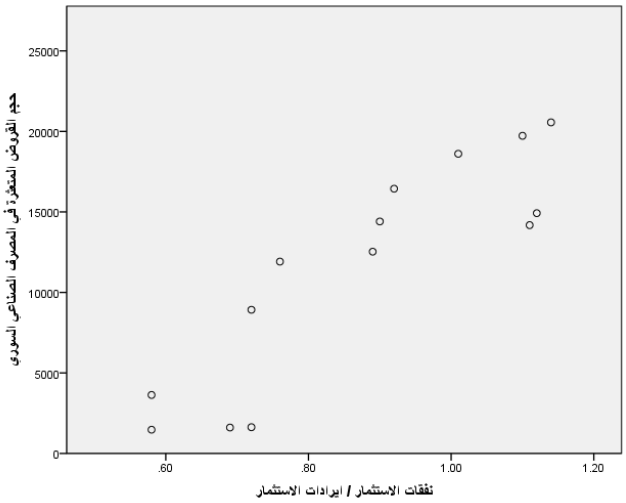


يوحي الشكل بوجود علاقة ارتباط خطي ذات منحى عكسي بين المتغيرين وينتظر أن يثبت هذه العلاقة التحليل الاحصائي.

١-١٣- شكل العلاقة بين متغير نفقات الاستثمار/ إيرادات الاستثمار وحجم القروض المتعثرة في المصرف الصناعي السوري.

نستطيع بسهولة تمرير خط مستقيم يؤكد وجود ارتباط خطي قوي بين المتغيرين ينتظر اثباته في التحليل التالي.

الشكل(٣٣): شكل الانتشار بين نفقات الاستثمار/إيرادات الاستثمار والمتغير التابع(٢٠٠١-٢٠١٤)



بشكل عام: تظهر الأشكال السابقة سحابة الانتشار بين كل متغير من المتغيرات المستقلة والمتغير التابع بشكل بياني وقد اختلفت هذه الأشكال فمنها ما أظهر وجود علاقات ارتباط بين المتغير المستقل والتابع ومنها لم يظهر، ولحسم النتيجة فقد تم الاعتماد على تحليل ارتباط بيرسون من خلال مصفوفة الارتباط التي تظهر معاملات ارتباط بيرسون بين المتغيرات المستقلة ومتغير حجم الديون المتعثرة في المصرف الصناعي السوري كالتالي:

ثانياً- تحليل الارتباط الخطي بين متغيرات الدراسة:

سبق أن بينَا أن الشرط الأساسي لدراسة السلاسل الزمنية هو توفر سلسلة طويلة بقدر كافي من المشاهدات (٤٠ مشاهدة على الأقل) وباعتبار أن هذا الشرط غير محقق نتيجة عدم توفر بيانات لأكثر من ١٤ عام، فقد تم استخدام نماذج الانحدار في هذا البحث لعدم إمكانية الوصول إلى هذا العدد من المشاهدات.

وفيما يخص الارتباط بين حجم القروض المتعثرة في المصرف الصناعي السوري وبين المتغيرات المستقلة: فكما يبدو من مصفوفة الارتباط في الجدول (٣٠) فقد كان الارتباط معنوياً وذو دلالة احصائية بين هذا المتغير التابع وكل من المتغيرات المستقلة بالترتيب من الأشد ارتباطاً نحو الأقل: (حجم رأس المال المدفوع ٩٢.٥%، نفقات الاستثمار/ عائد الاستثمار ٨٨.٦%، العائد على حقوق الملكية **-٨٤%** وهو ارتباط سالب أي أن العلاقة عكسية بين هذا المتغير والمتغير التابع، حجم القروض الممنوحة ٧٩.٧%، الفوائد المقبوضة / الفوائد المدفوعة-٧٠.٥%) حيث كان مستوى الدلالة المحسوب المقابل لكل من هذه المعاملات أدنى من مستوى الدلالة النظري مما يعني معنوية هذا الارتباط، مع الأخذ بعين الاعتبار كلما ازدادت قيمة معامل الارتباط ازدادت قوة الارتباط سواء سالب أو موجب لكن الإشارة هي لشكل العلاقة.

الجدول(٣٠)

مصفوفة الارتباط بين حجم القروض المتعثرة في المصرف الصناعي في سوريا والمتغيرات المستقلة المؤثرة فيه.

Correlations				
معنوية العلاقة	شكل العلاقة	حجم القروض المتعثرة في المصرف الصناعي السوري		
		1	Pearson Correlation	حجم القروض المتعثرة في المصرف الصناعي السوري
			Sig. (2-tailed)	
	+	.925	Pearson Correlation	رأس المال المدفوع
معنوية		.000	Sig. (2-tailed)	
	+	.460	Pearson Correlation	الأموال الخاصة / مجموع مصادر التمويل المتاحة
غ معنوية		.098	Sig. (2-tailed)	
	+	.378	Pearson Correlation	إجمالي الودائع / مجموع مصادر التمويل المتاحة
غ معنوية		.182	Sig. (2-tailed)	
	+	.797	Pearson Correlation	إجمالي القروض الممنوحة
معنوية		.001	Sig. (2-tailed)	
	+	.526	Pearson Correlation	القروض الممنوحة للقطاع الخاص / ودائع القطاع الخاص
غ معنوية		.053	Sig. (2-tailed)	
	-	-.093	Pearson Correlation	إجمالي القروض الممنوحة / إجمالي الودائع
غ معنوية		.753	Sig. (2-tailed)	
	+	.278	Pearson Correlation	الأموال الخاصة / إجمالي القروض الممنوحة
غ معنوية		.336	Sig. (2-tailed)	
	-	-.056	Pearson Correlation	حجم القروض الممنوحة / إجمالي الأصول
غ معنوية		.850	Sig. (2-tailed)	
	-	-.286	Pearson Correlation	إجمالي الودائع / الأموال الخاصة
غ معنوية		.321	Sig. (2-tailed)	
	-	-.840	Pearson Correlation	العائد على حقوق الملكية
معنوية		.000	Sig. (2-tailed)	
	-	-.272	Pearson Correlation	السيولة العامة
غ معنوية		.347	Sig. (2-tailed)	
	-	-.705	Pearson Correlation	الفوائد المقبوضة / الفوائد المدفوعة
معنوية		.005	Sig. (2-tailed)	
	+	.886	Pearson Correlation	نفقات الاستثمار / ايرادات الاستثمار
معنوية		.000	Sig. (2-tailed)	

ثالثاً- بناء نموذج الانحدار:

تم بناء نموذج الانحدار الخطي المتعدد بين حجم القروض المتعثرة في المصرف الصناعي في سورية كمتغير تابع والمتغيرات المستقلة التي أظهرت ارتباطاً معنوياً ودال إحصائياً معه وهذه المتغيرات كما بدا واضحاً من مصفوفة الارتباط هي كما هو واضح في الجدول أدناه:

بناء على تحليل الارتباط الخطي ودراسة أشكال الانتشار فقد اقتصر بناء نموذج الانحدار الخطي المتعدد بين المتغيرات المستقلة المؤثرة في حجم القروض المتعثرة في المصرف الصناعي كمتغير تابع على تلك التي أظهرت ارتباطاً معنوياً وذو دلالة إحصائية، لذلك فإن نموذج الانحدار المتعدد سيتم بناؤه دون إدخال المتغيرات الأخرى إذ أنها لم ترتبط بشكل جوهري بحجم القروض المتعثرة في المصرف الصناعي في سورية كما أظهرت مستويات الدلالة المحسوبة المقابلة لكل منها والتي جاءت أعلى من مستوى الدلالة النظري ٠.٠٥، وفيما يلي نتائج تحليل هذا النموذج:

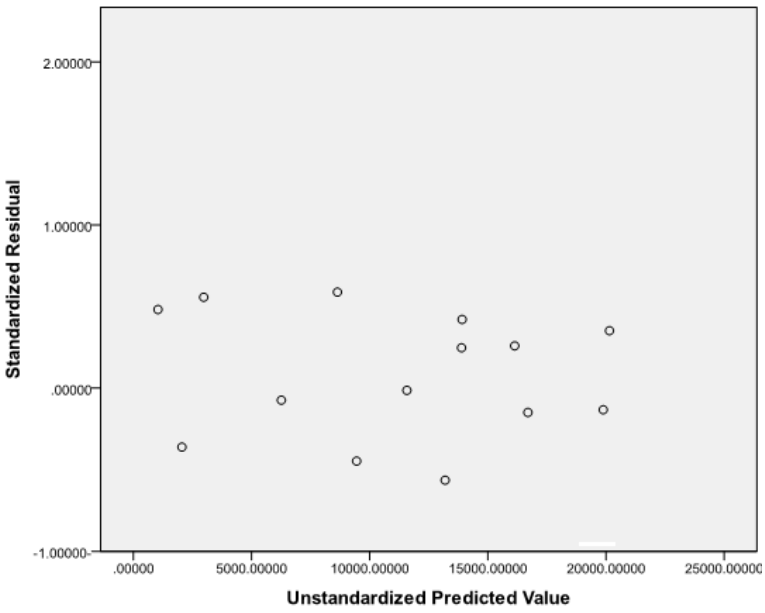
الجدول (٣١)

Correlations				
معنوية العلاقة	شكل العلاقة	حجم القروض المتعثرة في المصرف الصناعي السوري		
قوية ممتازة	طردية	.925	Pearson Correlation	حجم رأس المال المدفوع
معنوية		.000	Sig. (2-tailed)	
قوية جدا	عكسية	-.840	Pearson Correlation	العائد على حقوق المالكية ROE
معنوية		.000	Sig. (2-tailed)	
قوية	طردية	.797	Pearson Correlation	إجمالي القروض الممنوحة
معنوية		.001	Sig. (2-tailed)	
قوية	عكسية	-.705	Pearson Correlation	الفوائد المقبوضة / الفوائد المدفوعة
معنوية		.005	Sig. (2-tailed)	
قوية جدا	طردية	.886	Pearson Correlation	نفقات الاستثمار/ ايرادات الاستثمار
معنوية		.000	Sig. (2-tailed)	

٣-١- تجانس(تباين) الاخطاء العشوائية:

بغرض التأكد أن الأخطاء العشوائية تتوزع توزعاً طبيعياً بوسط حسابي (٠)، وأن تباين الأخطاء العشوائية ثابت (فرضية تجانس تباين الأخطاء العشوائية) نلاحظ من خلال الشكل(٣٤) أن فروض الخطأ العشوائي محققة تماماً، إذ وكما يبدو من نقاط شكل الانتشار أنها تتوزع بانتظام حول الصفر، كما لا تظهر أي اتجاه عام في التباين مما يعني ثبات تباين الخطأ العشوائي حول متوسط معدوم.

الشكل (٣٤): تجانس تباين الأخطاء العشوائية



٣-٢- معامل التحديد:

الجدول(٣٢)

معاملات نموذج الانحدار المتعدد بين حجم القروض المتعثرة في المصرف الصناعي السوري وبين المتغيرات المستقلة

Model Summaryb				
R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
.995	.990	.982	923.490	2.071

يظهر الجدول السابق بأن معامل التحديد المعدل قد بلغت قيمته ٩٨.٢% وهي قيمة مرتفعة جداً مما يعني قدرة تفسيرية مرتفعة جداً لنموذج الانحدار الخطي المتعدد أي أنه يمكن ومن خلال النموذج المقترح أن نعزو ٩٨.٢% من التغيرات

الحاصلة في حجم القروض المتعثرة في المصرف الصناعي خلال فترة الدراسة إلى التغيرات في المتغيرات المستقلة المختارة كل منها بحسب معامل الانحدار المرافق وإن التغيرات الأخرى هي متغيرات عشوائية أو أنها تنتج عن متغيرات مستقلة لكن أثرها غير مهم لدرجة أن تدخل ضمن نموذج الانحدار الخطي المتعدد.

٣-٣- اختبار النموذج وإحصاءة Fisher:

الجدول(٣٣)

اختبار ANOVA للانحدار المتعدد بين حجم القروض المتعثرة في المصرف الصناعي في سوريا وبين المتغيرات المستقلة

ANOVa

Model	F	Sig.
1	119.542	.000

يظهر من الجدول السابق أن إحصاءة فيشر قد بلغت ١١٩.٥٤٢مع مستوى دلالة محسوب معدوم مما يعني أن النموذج ككل هو نموذج جيد إحصائياً يمكن الاعتماد عليه في التنبؤ.

٣-٤- تقدير النموذج واختبار معنوية معلمات الانحدار:

يظهر الجدول التالي معلمات نموذج الانحدار الخطي المتعدد مع إحصاءة T-student المقابلة لكل منها ومستويات المعنوية(مستويات الدلالة المحسوبة) التي تستخدم لاختبار الفرضية الإحصائية التالية:

$H_0: b_i=0$ / $H_1: b_i\neq 0$ حيث تشير b_i إلى معلمة نموذج الانحدار الموافقة للمتغير المستقل i المؤثر في حجم القروض المتعثرة في المصرف الصناعي في سورية.

من خلال الجدول (٣٤) يمكن صياغة نموذج الانحدار الخطي المتعدد الذي يربط بين المتغيرات المستقلة المؤثرة في حجم القروض المتعثرة في المصرف الصناعي في سورية بالشكل التالي:

$$\mathbf{Y} = -4493.9 + 4.884*\mathbf{C}_1 + 143.351*\mathbf{L}_1 - 29208.139*\mathbf{M}_1 - 677.368*\mathbf{M}_3 + 9477.669*\mathbf{M}_4$$

حيث:

C1 تشير إلى حجم رأس المال المدفوع

L_1 تشير إلى اجمالي القروض الممنوحة

M_1 تشير إلى العائد على حقوق الملكية

M_4 تشير إلى نفقات الاستثمار/ايرادات الاستثمار

M_3 تشير إلى الفوائد المقبوضة/ الفوائد المدفوعة

Y : المتغير التابع (حجم القروض المتعثرة في المصرف الصناعي السوري).

الجدول(٣٤)

معاملات نموذج الانحدار المتعدد بين حجم القروض المتعثرة في المصرف الصناعي في سوريا وبين المتغيرات المستقلة

Coefficients

Model		Unstandardized Coefficients	t	Sig.
		B		
1	(Constant)	-4493.913	-1.431	.196
	رأس المال المدفوع	4.884	1.670	.014
	إجمالي القروض الممنوحة	143.351	2.891	.040
	العائد على حقوق الملكية	-29208.139	-3.174	.016
	الفوائد المقبوضة / الفوائدالمدفوعة	-677.368	4.433	.007
	نفقات الاستثمار / ايرادات الاستثمار	9477.669	2.763	.028

٣-٥- اختبار معنوية معلمات النموذج:

إن مستويات الدلالة المحسوبة المقابلة لكل المتغيرات(باستثناء ميل خط الانحدار) قد كانت أدنى من مستوى الدلالة النظري المعتمد (٠.٠٥) مما يعني رفض فرضية العدم السابقة من أجل هذه المعاملات وهي جوهرية وذات دلالة إحصائية، وبناء عليه فإن النسبة من التغيرات في متغير حجم القروض المتعثرة في المصرف الصناعي تأتت من المتغيرات التي أظهرت معلماتها معنوية إحصائية.

كما أن إحصاءه دوربن واتسون التي تساوي ٢.٠٨ تقريباً في الجدول(٣٢) تخبرنا بأن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء العشوائية بالتالي فالنموذج جيد ومقبول للاستخدام في التنبؤ.

٣-٦- اختبار VIF والارتباط الخطي بين المتغيرات المستقلة:

تم احتساب معامل VIF لكل متغير من المتغيرات المستقلة بعد احتساب معاملTolerance والذي يقيس تأثير الارتباط بين المتغيرات المستقلة على زيادة تباين معلمة المتغير المستقل والمعروف أن الحصول على قيمة لمعامل VIF لأحد المتغيرات المستقلة تزيد عن(١٠) تشير إلى أن تقدير المعلمة المرافقة يتأثر بمشكلة التعدد الخطي، وكما هو ملاحظ من نتائج الجدول التالي أن تقدير معلمات النموذج لا يتأثر بمشكلة التعدد الخطي للمتغيرات المستقلة.

الجدول(٣٥): معامل VIF للمتغيرات المستقلة

Coefficientsa			
Collinearity Statistics		Model	
VIF	Tolerance		
4.123	.201	C1	
3.273	.306	C2	
5.949	.168	C3	
2.498	.400	L1	
1.064	.940	L2	
2.558	.391	L3	
6.249	.160	L4	
4.994	.200	R1	
1.901	.526	M1	
5.832	.171	M2	
2.186	.458	M3	
1.141	.877	M4	

٣-٧- تفسير النموذج:

أن تغيراً في حجم رأس المال المدفوع بمقدار وحدة واحدة سوف يؤدي إلى تغير حجم الديون المتعثرة في المصرف الصناعي بمقدار خمس وحدات تقريباً، في حين أن تغيراً بمقدار وحدة واحدة في حجم القروض الممنوحة سيؤدي لتغير في حجم محفظة القروض المتعثرة بمقدار ١٤٣ وحدة تقريباً.

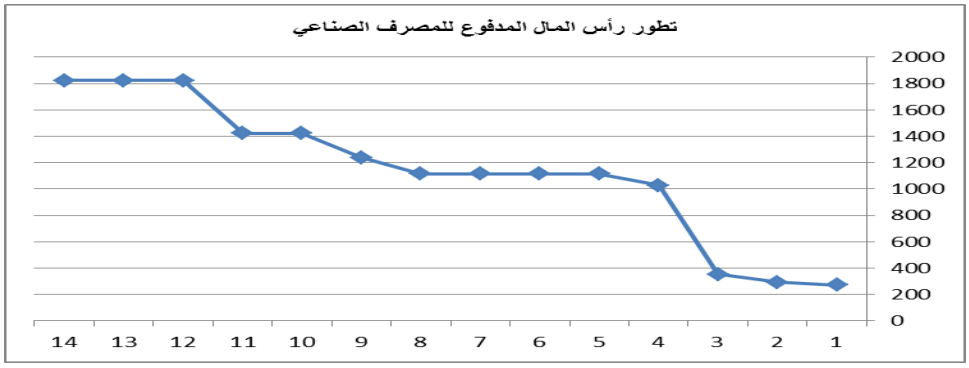
و إن انخفاض كفاءة الإدارة في المصرف الصناعي الذي أكده انخفاض مؤشر العائد على حقوق الملكية الذي ارتبط بحجم القروض المتعثرة في المصرف الصناعي في سورية بعلاقة معنوية عكسية بمعامل (٢٩٢٠٨-) تقريباً، وكذلك الأمر لمؤشر الفوائد المقبوضة/الفوائد المدفوعة ذو الميل السالب الذي ارتبط مع المتغير التابع بعلاقة معنوية عكسية بمعامل(-٦٧٧.٤) ومؤشر نفقات الاستثمار/إيرادت الاستثمار المرتفع الذي ارتبط مع المتغير التابع بعلاقة معنوية موجبة بمعامل(٩٤٧٨) يفسر الأثر الكبير لضعف إدارة المصرف الصناعي في ازدياد حجم محفظة قروضه المتعثرة.

وباعتبار أن النموذج أثبت أثر متغير من مؤشرات التمويل، متغير من مؤشرات التوظيف، ثلاثة متغيرات من أصل أربعة من مؤشرات الكفاءة المصرفية على حجم القروض المتعثرة في المصرف الصناعي السوري، فهذا يعني **عدم صحة الفرضية الرابعة:{{ لا أثر للمتغيرات المصرفية الجزئية على حجم القروض المتعثرة في المصرف الصناعي السوري}}. وهنالك أثر لهذه المتغيرات المذكورة أعلاه** نناقشه كالتالي:

٣-٨- مناقشة النتائج اقتصادياً:

أكدت الدراسات الاقتصادية العالمية وجود علاقة ارتباط سلبي بين حجم رأس مال المصرف وحجم محفظة قروضه المتعثرة حيث أكدت دراسة[١٠] لـ: { Berger & DeYoung (1997)} أن معدلات الخسائر المرتفعة كانت مؤشراً بارزاً في المصارف ذات الرأسمال المنخفض، أكدت هذه العلاقة السلبية دراسة أخرى[١١] لـ:{ Keeton & Morris(1987)} والتي بينت أن سعي المصرف لزيادة رأسماله المنخفض من خلال إضافة جزء من الأرباح المحققة سنوياً يدفعه باتجاه التوسع في الائتمان وهذا يعني زيادة مخاطر المحفظة الائتمانية باعتبار أن الربح= المخاطرة التي ستقود بدورها لارتفاع نسبة القروض المتعثرة في المستقبل. ومن خلال تتبع تطور رأس المال المدفوع للمصرف الصناعي في الشكل (٣٥):

الشكل(٣٥):



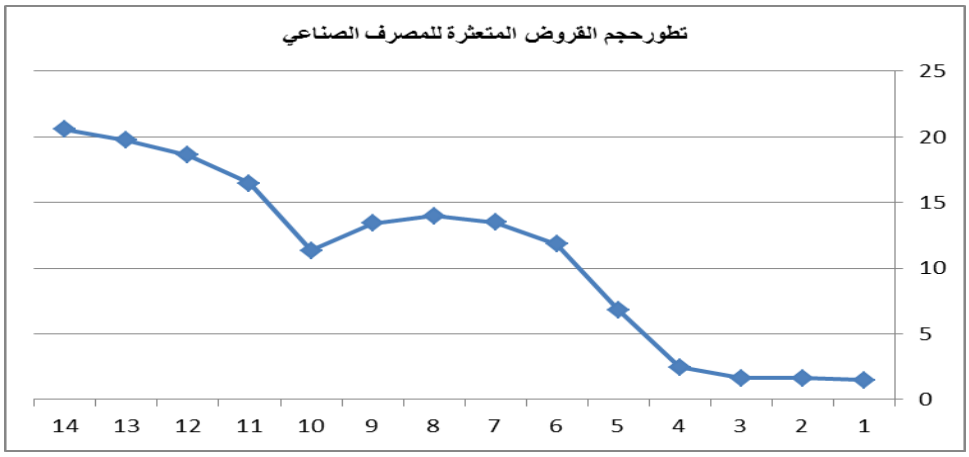
نستطيع قبول ارتفاع نسبة القروض المتعثرة خلال السنوات الثلاث الأولى من الدراسة والتي بلغت(٢٤%، ٢١%،٩%) خلال السنوات (٢٠٠١،٢٠٠٢، ٢٠٠٣) على التوالي، تماشياً مع نتائج الدراسات أعلاه حيث كان رأسمال المصرف منخفض نسبياً، ولكن مع الارتفاع الملحوظ في حجم رأس مال المصرف الصناعي تدريجياً بدءاً من عام ٢٠٠٤ يفترض أن نشاهد انخفاضاً حقيقياً في حجم محفظة قروضه المتعثرة تبعاً لنتائج الدراسات الاقتصادية المذكورة التي أكدت العلاقة العكسية بين المتغيرين والتي أفادت أيضاً وفق دراسة[١٢] مشابهة لـ: {Rajan & Dhal (2003)} أن ارتفاع حجم رأس

[10] Berger,A.& R,De Young 1997:" problem loans and cost efficiency in commercial banks", journal of banking and finance,21, p:849-870.

[11] Keeton,W & c.Morris 1987: " why do bank's loan losses differ? Federal reserve Bank of Kansas city, economic review, may, pp: 3-21.

[12] Rajan,R & S.C Dhal, 2003:" NPL and terms of credit of public sector bank in India: an Empirical assessment", occasional papers, 24:3, reserve bank of india.

مال المصرف يعني وجود استراتيجيات وتقنيات إدارة مخاطر أفضل وأكثر كفاءة تنعكس إيجاباً على جودة المحفظة الائتمانية للمصرف، لكن الواقع المشاهد كان العكس تماماً في المصرف الصناعي مع استمرار ازدياد ديونه المتعثرة كما هو ملاحظ من الشكل(٣٦):



فلم تُسخَر زيادة رأس المال لتطوير التقنيات الحديثة للتنبؤ بالتعثر والحد من تفاقمه، إنما كانت العلاقة طردية تماماً بين حجم رأس المال المدفوع وحجم القروض المتعثرة للمصرف الصناعي كما هو مبين أعلاه وتماماً كما أثبته النموذج الذي توصلنا إليه، هذه العلاقة الطردية نجدها أيضاً بين مؤشر التوظيف الوحيد الذي أبدى ارتباطاً معنوياً قوياً مع المتغير التابع في النموذج وهو إجمالي القروض الممنوحة، حيث يؤكد بهذه العلاقة النظرية الاقتصادية التي أثبتت أن النمو المتسارع في الائتمان وتجاوز حدود الإقراض الآمن ساهم مراراً وتكراراً في استفحال مشكلة القروض المتعثرة كما تبين معنا في الفصل الأول والتي أكدتها العديد من الدراسات[١٣] مثل:

{ Salas & Saurina(2002), Sinkey & Greenwalt(1991), Jimenez & Saurina(2005) }

وأخيراً أظهر ثلاث من أصل أربع من مؤشرات الكفاءة المصرفية ارتباطاً قوياً بحجم القروض المتعثرة في المصرف الصناعي كما أظهر النموذج، وكانت هذه المؤشرات هي العائد على حقوق الملكية، الفوائد المدفوعة/ الفوئد المقبوضة، نفقات الاستثمار/ إيرادات الاستثمار ، وتتبع بسيط لهذه المؤشرات من خلال الأشكال(٣٧,٣٨,٣٩) أدناه والتي تبين تطور مؤشرات الكفاءة المصرفية التي ارتبطت بعلاقة معنوية مع حجم القروض المتعثرة في المصرف الصناعي السوري

---

[13]- Salas,V & J. Saurina(2002): "credit risk in two institutional regines:Spanish commercial and saving banks", journal of financial services research, 22:3, pp: 203-224.

-Sinkey, Joseph.F. & Mary B. Greenwalt(1991):" loan loss experience and risk- taking behavior at large commercial banks", journal of financial services research,5 , pp: 43-59.

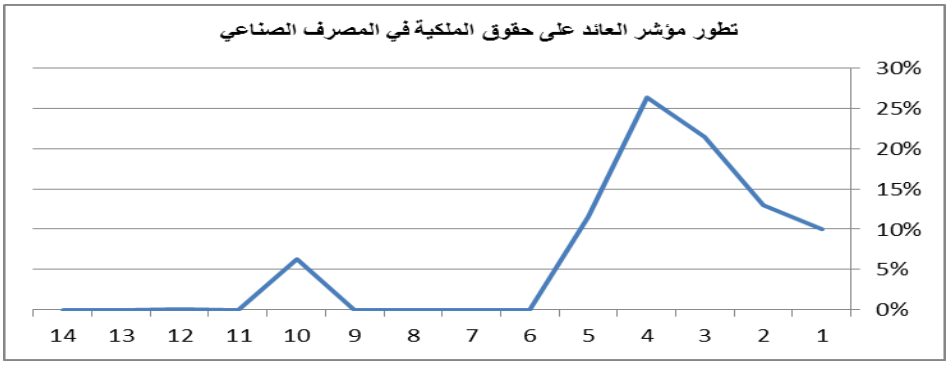
-Jimenez,G & J. Saurina(2005): "credit cycles, credit risk, and prudential regulation" Banco de Espana, January.

(٢٠٠١-٢٠١٤): نلاحظ الانخفاض المستمر في العائد على حقوق الملكية طوال فترة الدراسة الممتدة من (٢٠٠١-٢٠١٤) لدرجة أننا نشاهد قيماً صفرية وشبه صفرية لأكثر من سبع سنوات، الأمر نفسه ينطبق على مؤشر الفوائد المقبوضة/ الفوائد المدفوعة الذي كان في تراجع مستمر، في حين نلاحظ الارتفاع المستمر في نسبة نفقات الاستثمار / إيرادات الاستثمار حيث تجاوزت الـ ١٠٠% منذ عام ٢٠١٢.

إن تراجع العائد على حقوق الملكية- تراجع الفوائد المقبوضة/ الفوائد المدفوعة- وارتفاع نسبة نفقات الاستثمار/ إيرادات الاستثمار + ضعف استغلال الزيادة في رأس المال+ التوسع اللامدروس في القروض الممنوحة الذي أثبته النموذج ليس إلا دليلاً على "عدم كفاءة الإدارة" في المصرف الصناعي، وهي مؤشر على ضعف ممارسات الإدارة المصرفية بشكل عام وانخفاض كفاءتها التي ينتج عنها ضعف إدارة الائتمان والعجز عن ضبط مخاطره بجوانبها كافة وبالتالي ارتفاع نسبة القروض المتعثرة، دعمت هذه النظرية العديد من الدراسات الاقتصادية العالمية[١٤] مثل:

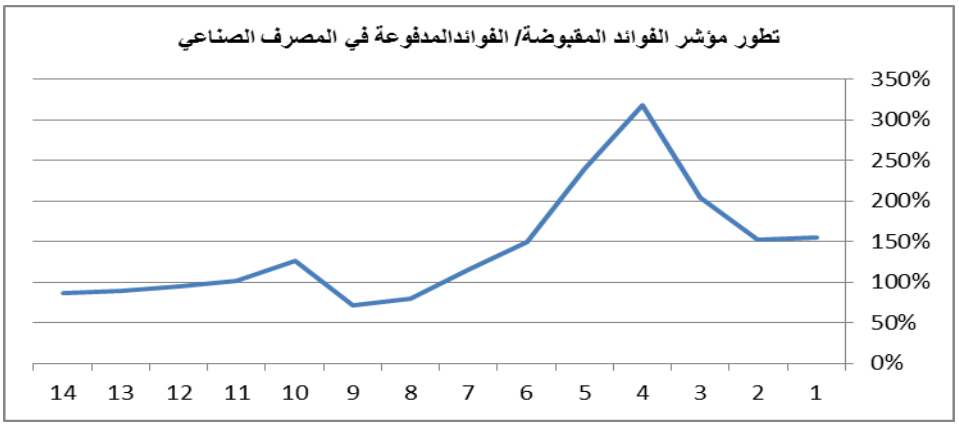
{Williams(2004), Podpiera and Weill(2008)}

الشكل(٣٧)

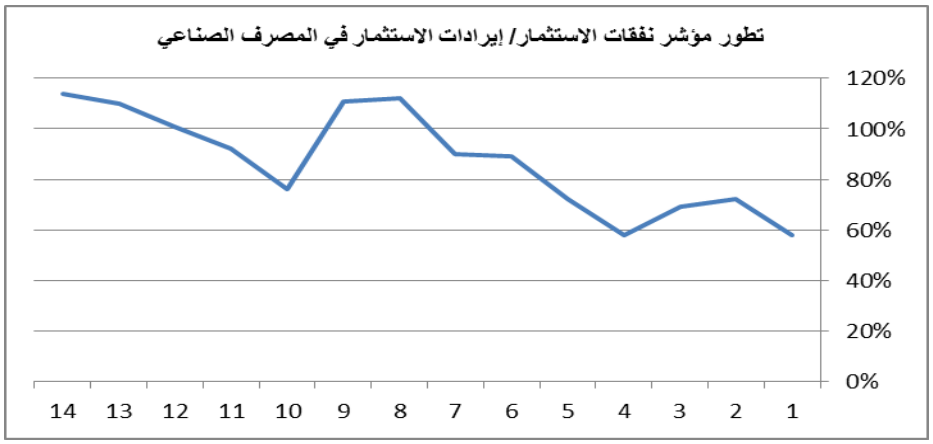


[14]Williams (2004): Williams, J. 2004:" determining management behavior in European banking " journal of banking and finance 88, pp: 2427-2460.
Podpiera and Weill (2008): "bad luck or bad management? Emerging banking market experience" , journal of financial stability, 4(2), pp:135-148.

الشكل(٣٨)



الشكل(٣٩)



هذه النتيجة استوجبت الغوص بتفاصيل أدق حول مسؤولية الإدارة المصرفية أو مايسميه الأدب الاقتصادي "مجموعة الأسباب المتعلقة بالمصرف" عن تعثر قروض المصارف العامة في سورية بإجراء دراسة ميدانية في باقي المصارف باعتبار أنه لا يمكن تعميم النتيجة التي توصلنا إليها في المصرف الصناعي أعلاه على باقي المصارف العامة العاملة، وبسبب عدم توفر البيانات الكمية لباقي المصارف التي تتيح الدراسة القياسية على النحو المعمول أعلاه لبيانات المصرف الصناعي، وعدم توفر العدد الكافي من العاملين في أقسام مخاطر الائتمان في المصارف العامة مجتمعة بالشكل الذي يتيح إجراء استبيان حول هذه النقطة وتحليل النتائج، فقد تمت الدراسة من خلال أسلوب المقابلة كما سيبين المبحث التالي.

المبحث الثاني

أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على حجم القروض المتعثرة في المصارف العامة في سورية

(٢٠٠١-٢٠١٤)

سيتناول هذا المبحث الأحداث الخارجية وبالذات الظروف الاقتصادية التي من المحتمل تأثيرها في قدرة المقترضين على سداد ديونهم المصرفية في محاولة لتحديد المتغيرات الاقتصادية الكلية التي يثبت التحليل أثرها الفعلي في ازدياد حجم القروض المتعثرة في المصارف العامة في سورية من خلال التالي:

-المطلب الأول: منهجية البحث ومتغيرات الدراسة:

١- منهج البحث:

- المنهج الوصفي: لتوصيف المتغيرات وقراءة اتجاهها عبر الزمن خلال فترة الدراسة.
- المنهج التجريبي: لاستقصاء العلاقة السببية بين المتغيرات (المستقلة مع المتغير التابع) ودراسة أثر كل من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع باستخدام نموذج انحدار خطي في أغلب الحالات ولا خطي في بعض الحالات التي استدعت ذلك تبعاً لشكل العلاقة بين المتغيرات، وتم بناء نماذج انحدار متعدد لبيان أثر كل المتغيرات المستقلة في المتغير التابع.

٢- مجتمع وعينة البحث:

مجتمع الدراسة: الجهاز المصرفي في سورية، عينة الدراسة: المصارف العامة في سورية.

٣- البيانات:

- بيانات ثانوية: تتمثل ببيانات المتغيرات الاقتصادية الكلية المستخدمة في البحث، وتم الحصول عليها من خلال المواقع الإلكترونية للجهات الرسمية التي تنشر هذه البيانات (موقع مصرف سوريا المركزي والمكتب المركزي للإحصاء) للسنوات من ٢٠٠١-٢٠١٠ ، أما البيانات التي تتعلق بفترة الأزمة فقد تمت الاستعانة بتقارير المركز السوري للبحوث والدراسات، باستثناء معدل التضخم الذي تم حسابه من الرقم القياسي لأسعار المستهلك الذي ينشر دورياً على موقع المكتب المركزي للإحصاء، ومتوسط الأجر السنوي الحقيقي الذي تم حسابه بالاستعانة بالمراسيم التشريعية الصادرة خلال فترة الأزمة بخصوص الأجور وبعد استبعاد أثر التضخم.

- بيانات أولية: هي البيانات غير المنشورة المتعلقة بحجم القروض المتعثرة في المصارف العامة في سورية وتم الحصول عليها من السجلات الرسمية العائدة للدائرة المسؤولة في كل مصرف بعد المقابلات الشخصية مع المسؤولين عن التصريح بهذه البيانات .

٤- المتغيرات:

- المتغير التابع: حجم القروض المتعثرة في المصارف العامة في سورية.
- المتغيرات المستقلة:

١- الناتج المحلي الإجمالي: حسب النظرية الاقتصادية يتوقع وجود علاقة ارتباط سلبية بين الناتج المحلي الإجمالي وحجم القروض المتعثرة، لأن الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي ستقدم مصدراً للسيولة في السوق يسمح للمدينين بمقابلة ديونهم وسدادها، كنتيجة ستبقى على الأقل نسبة القروض المتعثرة ثابتة عند نمو الناتج المحلي الإجمالي[١].

٢- معدل التضخم: من أجل تضمين أثر تغير الأسعار كان من الممكن إما استخدام سعر الصرف أو معدل التضخم، آثرت الباحثة استخدام معدل التضخم في النموذج المستهدف، ولم تحسم النظرية الاقتصادية أثر معدل التضخم على حجم القروض المتعثرة، فمن جهة يمكن لارتفاع معدل التضخم أن يسهل خدمة الدين بتخفيض القيمة الحقيقية للقرض القائم، ومن جهة ثانية: يمكن أن ينخفض الدخل الحقيقي للمقترضين الأفراد في حال ثبات الأجور فتتراجع قدرتهم على سداد الدين، وفي الدول ذات أسعار الفائدة المتغيرة يمكن أن يقود التضخم المرتفع لمعدلات فائدة أعلى ناجمة عن محاولة السياسة النقدية كبح جماح التضخم، وهذا أيضاً يضعف قدرة العملاء على سداد القرض[٢].

٣- معدل البطالة: حسب النظرية الاقتصادية فإن العلاقة بين معدل البطالة وحجم القروض المتعثرة هي علاقة موجبة، حيث يتوقع أن زيادة ضئيلة في معدل البطالة سوف تؤثر على عدد المقترضين غير القادرين على سداد ديونهم[٣].

٤- حجم الائتمان الممنوح/ الناتج المحلي الإجمالي: يتوقع حسب النظرية الاقتصادية أن يكون لهذا المتغير علاقة موجبة مع حجم القروض المتعثرة، إذ كما تبين معنا في الفصل السابق فإن التوسع الكبير السريع في الائتمان يعتبر أحد أهم الأسباب المسؤولة عن مشكلة القروض المتعثرة، ذلك أن المصرف مدفوعاً بتنفيذ سياسته الائتمانية التوسعية لن يكترث لمعايير الجدارة الائتمانية للعميل أو نوعية عملائه[٤].

٥- متوسط الأجر السنوي الحقيقي: تم تضمين هذا المتغير باعتباره مقياس للقيمة الحقيقية لدخل المقترض، ويتوقع أن ارتفاع الأجور سينعكس تدفقاً في دخل المقترضين مما يعزز قدرتهم على سداد التزاماتهم، في حين أن انخفاض قيمة هذا المتغير ستحد من القدرة الشرائية المستقبلية للمقترضين ويمنعهم فعلياً من سداد التزاماتهم المصرفية[٥].

---

[1] Fofak, 2005: causal analysis and Macroeconomic implications, world bank policy research, working paper, no:3769.

[2] Nkusu,m, 2011: NPL and macrofinancial vulnerabilities in advanced economies, IMF working paper 11/161 washington: international monetary fund.

[3] Bofondi,M and Ropele,T ,2011:macroeconomic determinants of bad loans: evidence from Italian banks, Banca D'Italia, number89.

[4] Jimenez.G and J. saurina, 2005: credit cycles, credit risk, and prudential regulation, Banco de Espana, January.

[5] Bonilla.C,2012:macro economic determinants of NPL in Spain and Italy,department of economics, university of Leicester, p:13.

-المطلب الثاني: الإحصاءات الوصفية واتجاه متغيرات الدراسة خلال الفترة المرجعية:

قبل البدء بدراسة أثر هذه المتغيرات الكلية على حجم القروض المتعثرة تم إجراء بعض الإحصاءات الوصفية لتلخيص متغيرات الدراسة وتوصيف اتجاهها خلال فترة الدراسة الممتدة من عام ٢٠٠١ إلى عام ٢٠١٤ والجدول (٢٢) التالي يظهر هذه الإحصاءات:

الجدول (٢١)

الاحصاءات الوصفية الخاصة بحجم القروض المتعثرة في المصارف العامة في سوريا والمتغيرات المستقلة المؤثرة فيه.

	N	Range	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
حجم القروض المتعثرة في المصارف العامة في سورية	14	179878	4923	184801	52710.86	57205.915
GDP	14	931	538	1469	1103.29	275.114
معدل البطالة	14	49.6	8.1	57.7	17.500	15.3909
معدل التضخم	14	89.2	.1	89.3	15.079	23.4181
حجم الائتمان الممنوح/ GDP	14	1.234	.196	1.430	.52543	.371902
متوسط الأجر السنوي الحقيقي	14	56245	42010	92255	69904.93	13647.7
Valid N (listwise)	14					

المصدر: إعداد الباحثة باستخدام برنامج SPSS

ويظهر الجدول (٢١) أعلاه متوسط كل متغير من المتغيرات المستقلة الخمسة إضافة إلى المتغير التابع مع القيم الأدنى والأعلى والمدى، فبالنسبة للمتغير التابع (حجم القروض المتعثرة) وكما يبدو واضحاً فقد بلغ أدنى قيمه في العام ٢٠٠١ إذ كان ٤٩٢٣ مقابل القيمة الأعلى عام ٢٠١٤ إذ بلغت قيمته ١٨٤٨٠١ بمدى ١٧٩٨٧٨، ومتوسط ٥٢٧١٠.٨٦ وانحراف معياري ٥٧٢٠٥.٩٢ .

وهكذا لبقية المتغيرات، إذ بلغت أدنى قيمة للناتج المحلي الإجمالي(GDP) ٥٣٨ مليار ل.س عام ٢٠١٤ في حين بلغ أعلى مستوياته خلال فترة الدراسة عام ٢٠١٠ بقيمة ١٤٦٩ مليار ل.س بمدى ٩٣١ مليار وبمتوسط حسابي عن فترة الدراسة بلغ ١١٠٣ مليار تقريباً.

أما معدل البطالة فقد تراوح بين أعلى معدل عام ٢٠١٤ بتسجيله(٥٧.٧%) في حين كانت أدنى مستوياته خلال فترة الدراسة عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٩ بتسجيله (٨.١%) وبمدى كبير بلغ(٤٩.٦%).

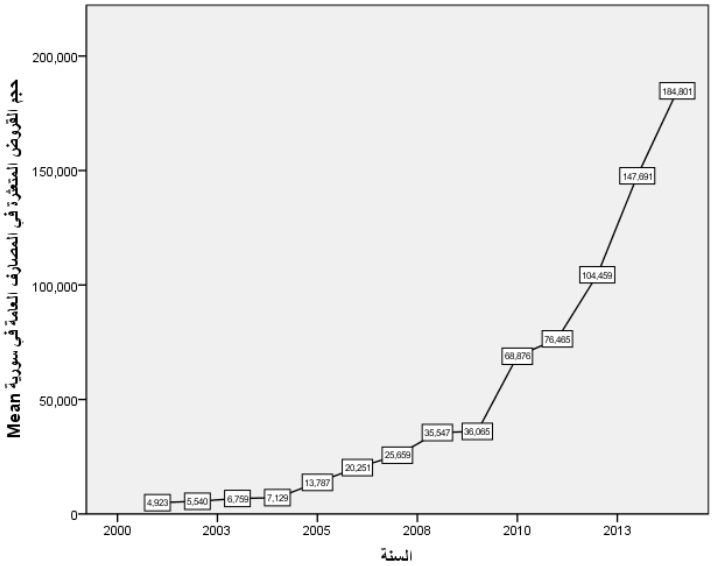
وبالنسبة لمعدل التضخم فقد بلغ أعلى مستوياته عام ٢٠١٣ إذ بلغ (٨٩.٣%) مقابل أدنى قيمة له عام ٢٠٠٢ بقيمة (٠.١%) .

أما بالنسبة لحجم الائتمان الممنوح منسوباً للناتج المجلي الإجمالي فقد بلغت أدنى قيمة له(١٩.٦%)عام ٢٠٠٢ وأعلى قيمه كانت عام ٢٠١٤ بقيمة (١٤٣%).

١ -حجم القروض المتعثرة في المصارف العامة في سورية:

يظهر الشكل (٩) التالي الاتجاه العام لسلسلة قيم متغير حجم القروض المتعثرة في المصارف العامة في سورية (المتغير التابع) خلال فترة الدراسة.

الشكل(٩): حجم القروض المتعثرة في المصارف العامة في سوريا خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠١٤

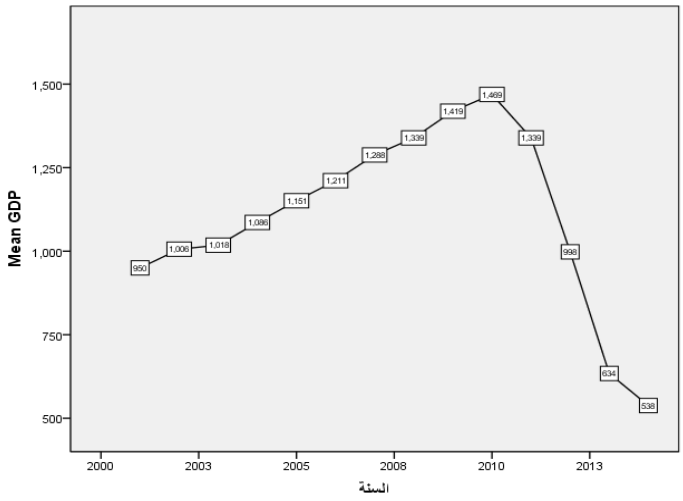


ويظهر الشكل السابق أن حجم القروض المتعثرة في المصارف العامة في سورية قد تزايد خلال فترة الدراسة بشكل أسي تقريبا إذ كان التزايد حتى عام ٢٠١٠ بميل خفيف ثم بدأ بالتزايد بعد عام ٢٠١٠ بشكل حاد إلى أن بلغ الذروة في عام ٢٠١٤، حيث يظهر أثر الأزمة واضحاً من خلال الارتفاع الواضح في حجم القروض المتعثرة بدءاً من عام ٢٠١١.

٢- الناتج المحلي الاجمالي GDP:

يظهر الشكل التالي الاتجاه العام لمتغير الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة.

الشكل(١٠): الاتجاه العام لمتغير الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠١٤

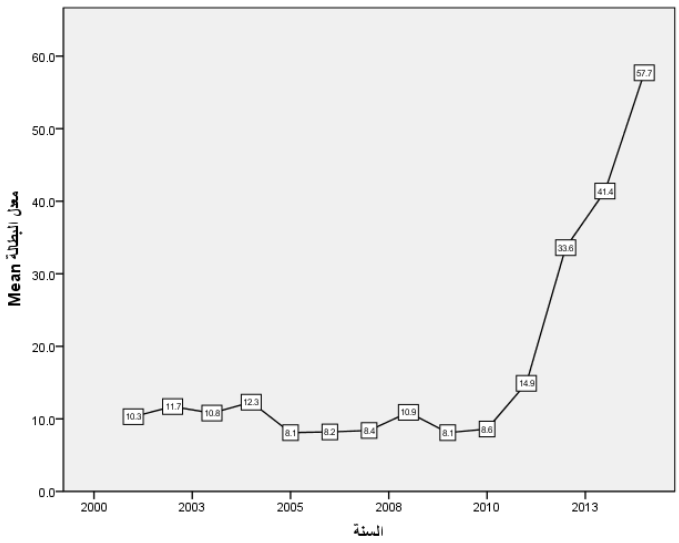


ويظهر من الشكل السابق بأن الناتج المحلي الإجمالي قد تزايد كذلك بشكل تدريجي متوسط الشدة حتى عام ٢٠١٠ إلا أنه قد انخفض بدءاً من عام ٢٠١٠ بشكل حاد ليبلغ أدنى مستوياته في عام ٢٠١٤، والشكل الأقرب لتغير الناتج المحلي الإجمالي وكما هو واضح من الشكل هو الدالة التربيعية تقريبا.

٣- معدل البطالة:

كذلك فالشكل التالي يظهر الاتجاه العام لسلسلة قيم معدل البطالة على مدار فترة الدراسة:

الشكل(١١): الاتجاه العام لمتغير معدل البطالة خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠١٤

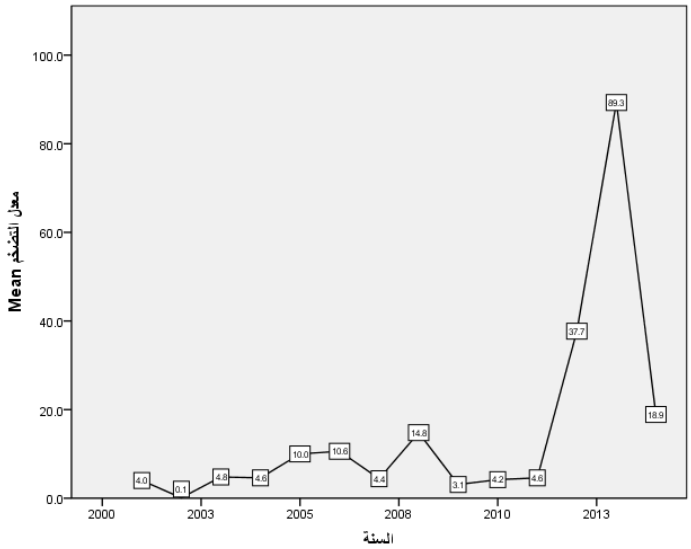


أظهر معدل البطالة وبحسب الشكل السابق حالة من شبه الاستقرار بتذبذبات بسيطة من عام ٢٠٠١ حتى عام ٢٠١٠ ليبدأ بعدها بالارتفاع بشكل حاد ليبلغ مستواه الأعلى عام ٢٠١٤ عند قيمة ٥٧.٧% نتيجة تداعيات الحرب وفقدان آلاف المواطنين لعملهم.

٤- معدل التضخم:

يظهر الشكل تطور معدل التضخم خلال فترة الدراسة وكما يبدو من الشكل البياني بأن معدل التضخم كذلك قد كان أقرب إلى الاستقرار حتى عام ٢٠١٠ بمتوسط ٦.٠٦ % تقريباً ليبدأ بالارتفاع المفاجئ وبشكل حاد حتى يبلغ أعلى مستوياته في عام ٢٠١٣ عند قيمة (٨٩.٣%) ثم لينخفض أيضاً بشكل حاد ليبلغ ١٨.٩% عام ٢٠١٤.

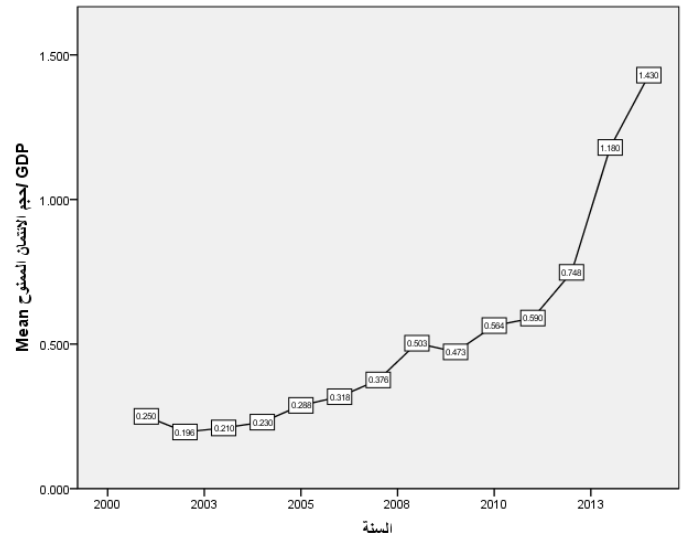
الشكل (١٢): معدل التضخم خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠١٤



٥- حجم الائتمان الممنوح إلى الناتج المحلي الاجمالي:

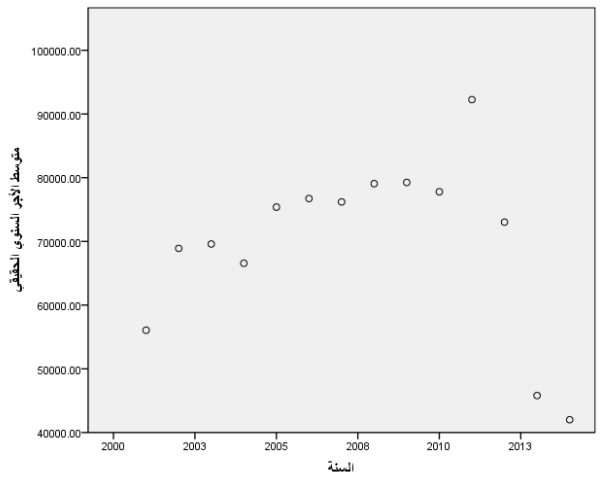
يظهر الشكل (١٣) التالي كذلك انحداراً موجباً طفيفاً إلى متوسط الشدة حتى عام ٢٠١٠ ويستمر هذا التدرج حتى عام ٢٠١٢ ليبلغ قيمة ٧٤.٨% ثم لتزداد شدة هذا الانحدار خلال العامين ٢٠١٣ و ٢٠١٤ ليبلغ القيمة الأعلى عام ٢٠١٤ عند مستوى ١٤٣% وشكل المسار الذي يرسمه هذا المتغير خلال فترة الدراسة أقرب إلى شكل الدالة الأسية، مع العلم أن الارتفاع الكبير في قيمة هذه النسبة لا يعود لزيادة حجم الائتمان الذي توقف بشكل شبه كلي عام ٢٠١٢، إنما للتراجع الكبير في حجم الناتج المحلي الإجمالي.

الشكل (١٣): تطور نسبة حجم الائتمان الممنوح في المصارف العامة في سوريا إلى إجمالي الناتج الحلي:



٦- متوسط الأجر السنوي الحقيقي:

الشكل (١٤): التطور التاريخي لمتغير متوسط الأجر السنوي الحقيقي خلال الفترة٢٠٠١ – ٢٠١٤



ويظهر من الشكل السابق بأن انحدار متوسط الأجر السنوي الحقيقي خلال فترة الدراسة قد كان خفيفاً متدرجاً حتى العام ٢٠١٤.

-المطلب الثالث: دراسة شكل التوزيع لمتغيرات البحث:

قبل الخوض في الارتباط وبناء نماذج الانحدار تمت دراسة شكل التوزيع لمتغيرات البحث لبيان فيما إذا كانت هذه المتغيرات تتبع التوزيع الطبيعي أو أنها تأتي من مجتمع يتبع التوزيع الطبيعي أم لا.

وقد اعتمد معامل كولموغروف– سميرنوف لاختبار الفرضية التالية من أجل كل متغير من هذه المتغيرات:

H_0 :المتغيرات تتبع التوزيع الطبيعي – H_1: المتغيرات لاتتبع التوزيع الطبيعي

وكانت نتائج تطبيق هذا الاختبار في الجدول التالي:

جدول (٢٢) نتائج اختبار التوزيع الطبيعي

Tests of Normality			
	Kolmogorov-Smirnova		
	Statistic	df	Sig.
حجم القروض المتعثرة في المصارف العامة في سورية	0.257	14	0.053
GDP	0.146	14	0.2
معدل البطالة	0.353	14	0.053
معدل التضخم	0.292	14	0.072
حجم الائتمان الممنوح/ GDP	0.217	14	0.073
متوسط الأجر السنوي الحقيقي	0.189	14	0.187

من الجدول السابق يمكن أن نلاحظ إحصاءة كولموغروف–سميزنوف المقابلة لكل متغير من متغيرات الدراسة مع مستوى المعنوية (مستوى الدلالة المحسوب) المقابل لكل منها، ومن خلال قيم مستوى الدلالة المحسوب يُلاحظ بأنه أعلى من مستوى الدلالة النظري المفترض ٠.٠٥ مما يعني القبول بفرضية العدم التي تختبر التوزيع الطبيعي وذلك من أجل كل متغيرات الدراسة وبالتالي المتغيرات كاملة تتبع التوزيع الطبيعي أو أنها من مجتمعات تتبع التوزيع الطبيعي.

إن شكل التوزيع الطبيعي يعتبر شرطاً مهما من شروط اتباع أسلوب الانحدار الخطي التقليدي Ordinary regression فضلاً عن أن شكل التوزيع يعتبر أساسا لتحديد معامل الارتباط المعتمد والحالة المعيارية في حالة المتغيرات المقاسة على المستوى النسبي (Ratio Variables) هي أن يتم الاعتماد على معامل ارتباط بيرسون لدراسة حجم وشكل العلاقة بين المتغيرات.

وبناء على نتائج اختبار شكل التوزيع فقد تم الاعتماد على معامل ارتباط بيرسون لدراسة قوة وشكل العلاقة الخطية بين كل متغير من المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

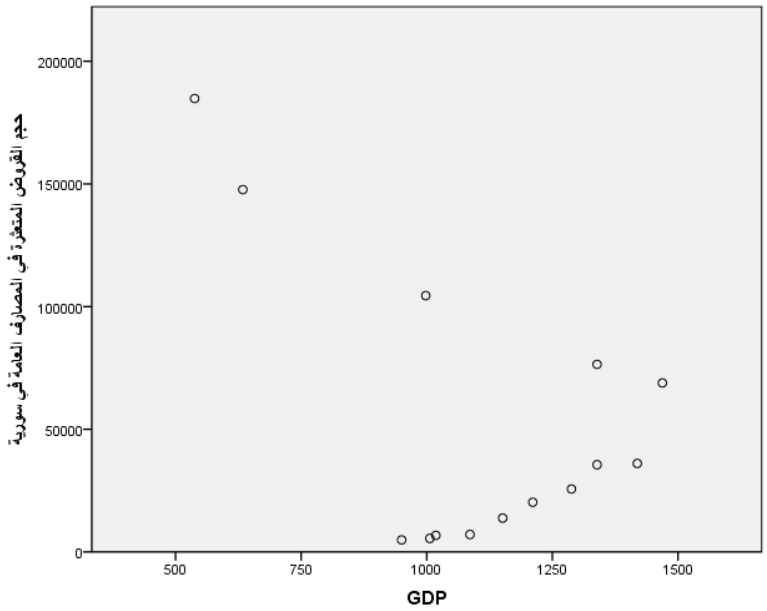
–المطلب الرابع: دراسة الارتباط والعلاقة الخطية بين متغيرات الدراسة:

قبل الخوض في دراسة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع كمياً تم تشكيل شكل الانتشار بين كل من هذه المتغيرات المستقلة والمتغير التابع :

أولاً– أشكال الانتشار:

١–١– شكل الانتشار بين الناتج المحلي الاجمالي وحجم القروض المتعثرة في المصارف العامة في سورية:

الشكل (١٥) : شكل الانتشار بين الناتج المحلي الاجمالي وحجم القروض المتعثرة في المصارف العامة في سورية(٢٠٠١–٢٠١٤)

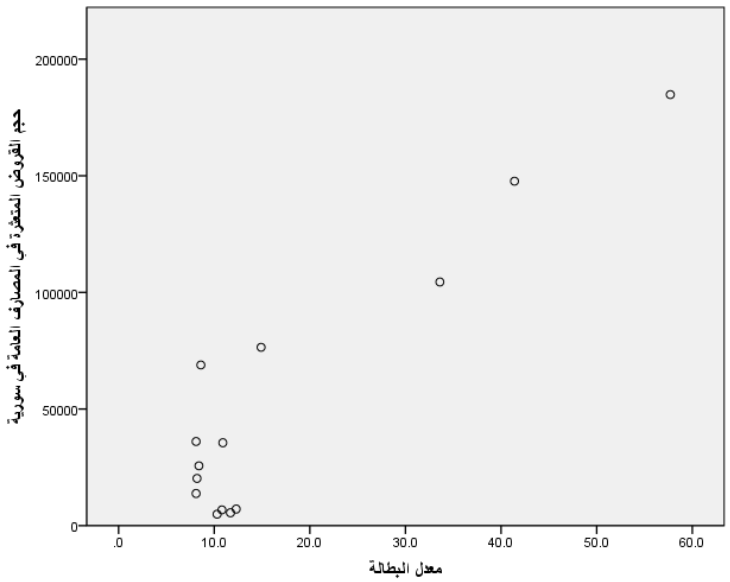


كما يبدو من الشكل السابق فإن العلاقة الخطية غير محسومة بين الناتج المحلي الإجمالي وبين حجم القروض المتعثرة في المصارف العامة في سورية إذ وكما يبدو تبدأ قريبة جداً من الخطية السالبة (العكسية) إلا أن نقاط الانتشار تصبح أكثر تبعثراً وعشوائية كما يبدو ويبتعد شكل العلاقة عن العلاقة التابعية، ولذلك فإن شكل العلاقة لن يتم حسمه من شكل الانتشار بل لابد من دراسة الارتباط الخطي سيما وأن شكل الانتشار لا يظهر أي علاقة بشكل واضح وعلى الرغم من عدم وضوح العلاقة الخطية بين متغيري الناتج المحلي الإجمالي وحجم القروض المتعثرة إلا أنها أقرب إلى هذا الشكل (الخطي) من غيره.

١-٢- شكل الإنتشار بين معدل البطالة وبين حجم القروض المتعثرة في المصارف العامة في سوريا :

يظهر شكل الانتشار أدناه وجود علاقة خطية طردية واضحة بين متغيري معدل البطالة كمتغير مستقل وحجم القروض المتعثرة كمتغير تابع إذ تتجه نقاط الانتشار بشكل واضح نحو شكل مستقيم الانحدار.

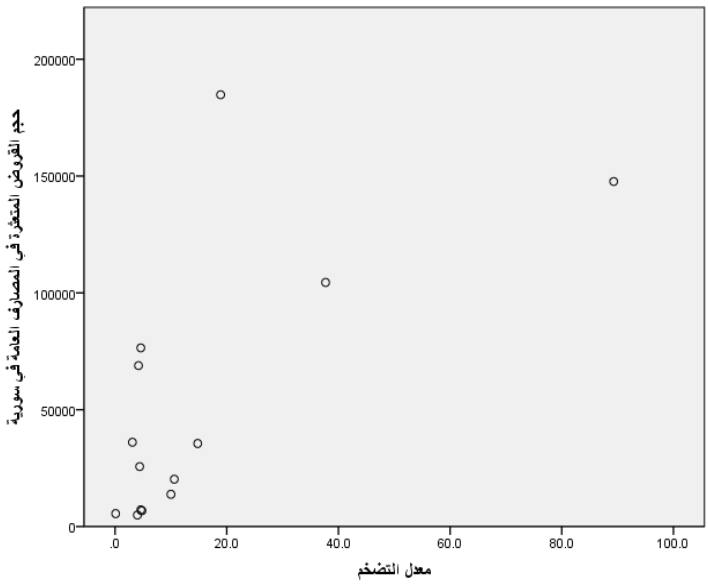
الشكل(١٦) : شكل الانتشار بين معدل البطالة وحجم القروض المتعثرة في المصارف العامة في سورية ٢٠٠١-٢٠١٤



١-٣- شكل الانتشار بين معدل التضخم وحجم القروض المتعثرة :

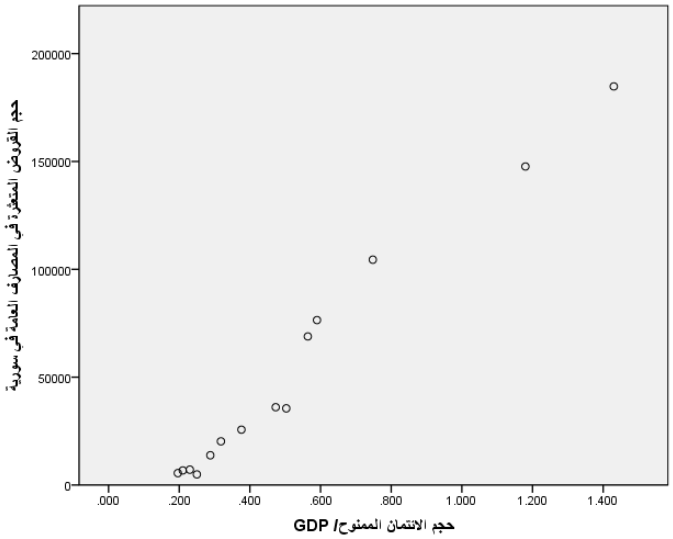
يظهر الشكل أدناه تشتتاً واضحاً لنقاط الانتشار بين متغير معدل التضخم كمتغير مستقل وبين حجم القروض المتعثرة في المصارف العامة وإن كانت تميل قليلاً إلى شكل العلاقة الخطية أكثر من ميلها لشكل علاقة أخرى وكذلك لن يتم حسم الأمر إلا بعد تحليل الارتباط كمياً من خلال مصفوفة الارتباط.

الشكل(١٧) : شكل الانتشار بين معدل التضخم وحجم القروض المتعثرة في المصارف العامة في سورية خلال فترة ٢٠٠١-٢٠١٤



١-٤- شكل العلاقة بين حجم الائتمان الممنوح /الناتج المحلي الإجمالي وبين حجم القروض المتعثرة في المصارف العامة في سوريا:

الشكل (١٨) : شكل الانتشار بين حجم الائتمان الممنوح منسوبا إلى الناتج المحلي الاجمالي والمتغير التابع خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠١٤

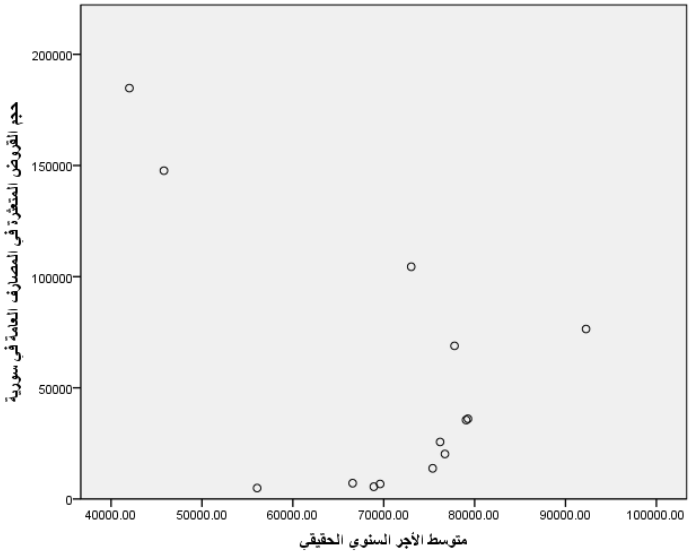


تبدو العلاقة خطية طردية بوضوح بين حجم الائتمان الممنوح منسوباً إلى الناتج المحلي الإجمالي وحجم القروض المتعثرة في المصارف العامة في سوريا كمتغير تابع إذ تميل نقاط الإنتشار لأن تصطف على خط مستقيم بميل موجب تماماً.

١-٥- شكل الانتشار بين متوسط الأجر السنوي الحقيقي وحجم القروض المتعثرة:

لا يظهر شكل الانتشار التالي علاقة واضحة بين متوسط الأجر السنوي الحقيقي وحجم القروض المتعثرة، إذ وكما يبدو أن نقاط الانتشار تميل لأن تكون عشوائية بين هذين المتغيرين.

الشكل(١٩): شكل الانتشار بين متوسط الأجر السنوي الحقيقي وحجم القروض المتعثرة في المصارف العامة في سورية (٢٠٠١-٢٠١٤)



ثانياً- تحليل الارتباط الخطي بين متغيرات الدراسة:

نورد فيما يلي مصفوفة ارتباط تخص ارتباط المتغيرات المستقلة بـ: متغير حجم القروض المتعثرة في المصارف العامة في سوريا .

الجدول(٢٣) : مصفوفة الارتباط بين حجم القروض المتعثرة في المصارف العامة في سوريا والمتغيرات المستقلة المؤثرة فيه.

Correlations						
		GDP	معدل البطالة	معدل التضخم	حجم الائتمان الممنوح/ GDP	متوسط الأجر السنوي الحقيقي
حجم القروض المتعثرة في المصارف العامة في سورية	Pearson Correlation	**-.568**	.922	.650	.988	-.512
	Sig. (2-tailed)	.034	.000	.012	.000	.061
	N	14	14	14	14	14

الملاحظ من الجدول (٢٣) السابق وجود علاقة ارتباط خطي معنوية وذات دلالة احصائية بين المتغير التابع " حجم القروض المتعثرة في المصارف العامة في سورية وكل من المتغيرات المستقلة الأربعة (حجم الائتمان الممنوح/GDP، معدل التضخم، معدل البطالة، و GDP) إذ أن مستوى المعنوية (مستوى الدلالة المحسوب) جاء أدنى من مستوى الدلالة النظري عند هذه المتغيرات مما يعني رفض فرضية العدم التي تقول بانعدام الارتباط الخطي.

وقد كان الارتباط موجباً أي أن العلاقة طردية بين كل المتغيرات المستقلة والمتغير التابع (حجم القروض المتعثرة) باستثناء متغير الناتج المحلي الإجمالي وكما يظهر من الاشارة السالبة لمعامل ارتباط بيرسون فقد كانت العلاقة عكسية بين هذين المتغيرين.

كان الارتباط الأشد بين نسبة حجم الائتمان إلى الناتج المحلي الاجمالي إذ بلغت قيمة معامل الارتباط ٩٨.٨ % تقريباً وهي قيمة مرتفعة جداً ثم تلاه بشدة الارتباط معدل البطالة إذ بلغت قيمة معامل الارتباط ٩٢.٢% تقريباً.

في حين كان الارتباط الأقل هو بين الناتج المحلي الإجمالي وحجم القروض المتعثرة فلم تتجاوز قيمة معامل الارتباط ٥٦.٨%.

أما بالنسبة لمتغير متوسط الأجر السنوي الحقيقي فقد كان مستوى المعنوية (مستوى الدلالة المحسوب) أعلى من مستوى الدلالة النظري مما يعني قبول فرضية العدم التي تقول بانعدام الارتباط الخطي بين هذا المتغير والمتغير التابع، والعلاقة غير معنوية .

ثالثاً- مبررات استخدام نماذج الانحدار:

يهدف الانحدار بصورة عامة إلى الحصول على العلاقة الرياضية التي تربط بين متغير أو أكثر من المتغيرات المستقلة ومتغير تابع وحيد وذلك بحسب شكل العلاقة بين هذه المتغيرات والتي يحددها شكل الانتشار.

ويمكن أن يكون الانحدار خطياً أو غير خطي وذلك بحسب شكل هذه العلاقة، فإذا ما كان شكلها قريباً من المستقيم فإن الانحدار الخطي هو المعتمد، أما إذا كان شكلها غير خطي كأن يكون لوغاريتمياً أو أسياً أو غير ذلك فإن الانحدار اللاخطي هو الانحدار المعتمد، عندئذٍ يتم تحويل معادلة الانحدار إلى الشكل الخطي ثم إجراء تحليل الانحدار ومن ثم إعادة المعادلة إلى الشكل الأساسي لتفسير النتائج بناء على ذلك.

ولأن شكل العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع قد كان وكما تظهر أشكال الانتشار أقرب إلى الشكل الخطي فقد تم الاكتفاء بتوفيق نماذج الانحدار الخطي المتعدد في هذا البحث لأنها تفي بالغرض وتحقق أهداف البحث الموصوفة ضمن فرضياته ولم يتم اللجوء بالتالي إلى أي من نماذج الانحدار اللاخطي كاللوغاريتمي أو الأسي أو التكعيبي أو سواها.

ويستخدم الانحدار عندما:

١ – تكون المتغيرات كمية مقاسة على المستوى النسبي.

٢ – ترتبط المتغيرات المستقلة بالمتغير التابع بعلاقة تمثلها إحدى الدالات الرياضية التي يمكن تقديرها والتي يمكن تحديدها من خلال التمثيل البياني لشكل الانتشار بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة.

ولنماذج الانحدار الخطي فرضيات يتعلق معظمها بحد الخطأ العشوائي وهذه الفرضيات هي[٦]:

١ – وجود علاقة خطية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة.

٢ – إن الأخطاء العشوائية تتوزع توزعاً طبيعياً بوسط حسابي (٠).

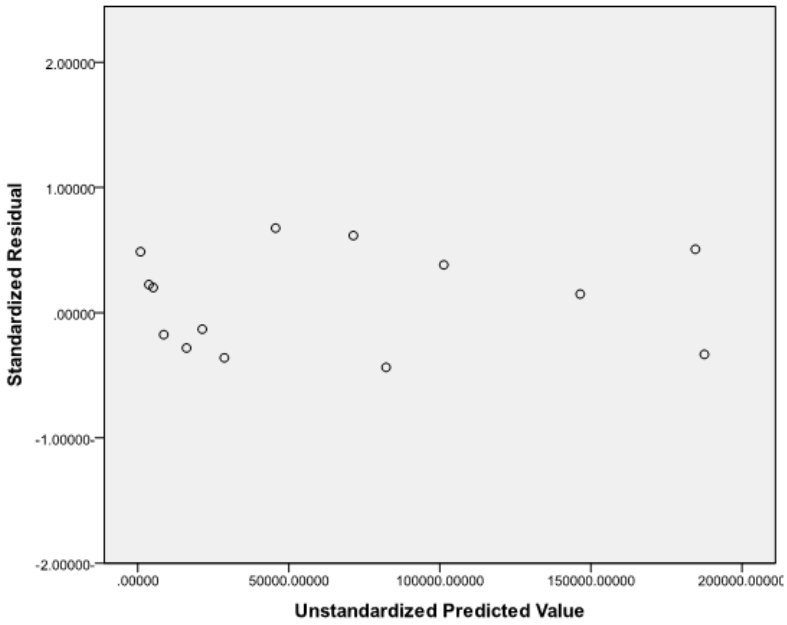
٣ – إن تباين الأخطاء العشوائية ثابت (فرضية تجانس تباين الأخطاء العشوائية)

٤ – عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء العشوائية.

٥– عدم وجود مشكلة ارتباط خطي بين المتغيرات المستقلة.

وتم التحقق من الفرض الأول من خلال شكل الانتشار أعلاه، ويمكن التحقق من الفرضين الثاني والثالث باستخدام شكل الانتشار بين الأخطاء العشوائية و Y المقدرة والشكل البياني التالي يظهر نتيجة هذه الاختبارات:

الشكل(٢٠):تجانس تباين الأخطاء العشوائية:



يظهر الشكل البياني السابق بأن فروض الخطأ العشوائي محققة، إذ وكما يبدو من نقاط شكل الانتشار أنها تتوزع بانتظام حول الصفر، كما لا تظهر أي اتجاه عام في التباين مما يعني ثبات تباين الخطأ العشوائي حول متوسط معدوم.

أما الفرضين الرابع والخامس فسيتم التحقق منهما من خلال إحصاءة دوربن واتسن واختبار VIF في سياق التالي.

[٦] الانحدار المتعدد : د.عبد الفتاح مصطفى محمد ،قسم الرياضيات، كلية العلوم، جامعة المنصورة، مصر،ص ٤٣.

والجدير بالذكر أنه من الأدوات والنماذج المستخدمة أيضاً في التنبؤ: السلاسل الزمنية والتي يتم تحليلها باستخدام منهجية (ARIMA) بشكل أساسي، وتعتمد هذه المنهجية على استخراج التغيرات المتوقعة للبيانات المشاهدة، ويتم تجزئة السلسلة إلى عدة مكونات أساسية تسمى المرشحات وهي مرشح السكون المتكامل ومرشح الانحدار الذاتي ومرشح المتوسطات المتحركة، وعادة ما تستخدم طريقة الفروق إضافة إلى استخدام بعض التحويلات الخطية بهدف تسكين السلسلة الزمنية.

ويعتبر اختبار جذر الوحدة من أساسيات تحليل استقرار السلاسل الزمنية ويعتبر اختبار ديكي فولر وديكي فولر الموسع من أهم الطرق المستخدمة في معالجة السلاسل التي تعاني من وجود جذر الوحدة.

وأثناء تحليل السلاسل الزمنية فقد تكون علاقة الانحدار المقدرة بين المتغيرات زائفة وهنا تبرز أهمية مايسمى بتحليل التكامل المشترك لدراسة العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات ، ومن أهم طرق دراسة وتحليل التكامل المشترك في السلاسل الزمنية اختبار جوهانسن جيسلس وطريقة اختبار الأثر.

ولأن الشرط الأساسي لدراسة السلاسل الزمنية هو توفر سلسلة طويلة بقدر كافي من المشاهدات (٤٠ مشاهدة على الأقل) فقد تم استخدام نماذج الانحدار في هذا البحث لعدم إمكانية الوصول إلى هذا العدد من المشاهدات[٧].

رابعاً- بناء نموذج الانحدار

بناءً على ماسبق تم بناء نموذج انحدار خطي متعدد لدراسة وتحليل أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية في حجم القروض المتعثرة في المصارف العامة كالتالي:

نموذج الانحدار الخطي المتعدد بين حجم القروض المتعثرة في المصارف العامة في سورية والمتغيرات المستقلة:

كما أظهرت نتائج تحليل الارتباط الخطي ودراسة أشكال الانتشار فإن العلاقة الخطية كانت معنوية بين أربع متغيرات مستقلة مؤثرة في حجم القروض المتعثرة في المصارف العامة كمتغير تابع، لذلك فإن نموذج الانحدار المتعدد سيشتمل على هذه المتغيرات الأربعة وفيما يلي نتائج تحليل هذا النموذج:

٤-١- معامل التحديد:

الجدول(٢٤) معامل التحديد لنموذج الانحدار المتعدد بين حجم القروض المتعثرة في المصارف العامة في سوريا وبين المتغيرات المستقلة:

R	R Square	Adjusted R Square	Durbin-Watson
.993	.985	.979	1.811

[٧] كنعان عبد اللطيف عبد الرزاق : دراسة مقارنة بين طرائق تحليل انحدار التكامل المشترك، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية،٢٠١٢.

يظهر الجدول السابق بأن معامل التحديد المعدل قد بلغت قيمته ٩٧.٩% وهي قيمة مرتفعة جداً مما يعني قدرة تفسيرية مرتفعة جداً لنموذج الانحدار الخطي المتعدد وهذا يعني أنه يمكن ومن خلال النموذج المقترح أن نعزو ٩٧.٩% من التغيرات في الحاصلة في حجم القروض المتعثرة في المصارف العامة خلال فترة الدراسة إلى التغيرات في المتغيرات المستقلة المختارة كل منها بحسب معامل الانحدار المرافق وإن التغيرات الأخرى هي متغيرات عشوائية أو أنها تنتج عن متغيرات مستقلة كثيرة لكن أثرها غير مهم لدرجة أن تدخل ضمن نموذج الانحدار الخطي المتعدد.

٤-٢- اختبار النموذج وإحصاءة Fisher:

الجدول(٢٥) اختبار ANOVA لنموذج الانحدار المتعدد بين حجم القروض المتعثرة في المصارف العامة في سوريا وبين المتغيرات المستقلة:

ANOVAb			
Model		F	Sig.
1	Regression	149.575	.000

يظهر من الجدول السابق أن إحصاءة فيشر قد بلغت 149.575 مع مستوى دلالة محسوب معدوم مما يعني أن النموذج ككل هو نموذج جيد إحصائياً ويمكن الاعتماد عليه في التنبؤ.

٤-٣- تقدير النموذج واختبار معنوية معلمات الانحدار:

يظهر الجدول التالي معلمات نموذج الانحدار الخطي المتعدد مع مستويات المعنوية(مستويات الدلالة المحسوبة) التي تستخدم لاختبار الفرضية الإحصائية التالية:

$H_0: b_i = 0$

$H_1: b_i \neq 0$ حيث تشير b_i إلى معلمة نموذج الانحدار الموافقة للمتغير i.

الجدول(٢٦) معاملات نموذج الانحدار المتعدد بين حجم القروض المتعثرة في المصارف العامة في سوريا وبين المتغيرات المستقلة

Model		Unstandardized Coefficients		Sig.
		B	Std. Error	
1	(Constant)	-90806.843-	28699.273	.075
	GDP	-52.004-	23.016	.045
	معدل البطالة	1879.752	832.435	.048
	معدل التضخم	121.852	145.848	.043
	حجم الائتمان الممنوح/ GDP	97842.996	26411.528	.042

من خلال الجدول السابق يمكن صياغة نموذج الانحدار الخطي المتعدد الذي يربط بين المتغيرات المستقلة المؤثرة في حجم القروض المتعثرة في المصارف العامة في سوريا بالشكل التالي:

$$Y= -90807-52.004*X_1+1879.752*X_2+121.852*X_3+97842.996*X_4$$

حيث: X_1 تشير إلى الناتج المحلي الإجمالي

X_2 تشير إلى معدل البطالة

X_3 تشير إلى معدل التضخم

X_4 تشير إلى حجم الائتمان المنوح / GDP

٤-٤- اختبار معنوية معلمات النموذج:

إن مستويات الدلالة المحسوبة المقابلة لكل متغير من المتغيرات المستقلة كانت أدنى من مستوى الدلالة النظري المعتمد (٠.٠٥) باستثناء الثابت، مما يعني رفض فرضية العدم السابقة من أجل جميع المتغيرات بالتالي فإن كل معلمات النموذج قد كانت جوهرية وذات دلالة إحصائية.

والجدير بالذكر **بأن إحصاءة دوربن واتسون (D.W) قد اقتربت قيمتها من القيمة المتوسطة (٢) في الجدول(٢٤) مما يعني أن النموذج المقترح لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء العشوائية.**

٤-٥- اختبار VIF والارتباط الخطي بين المتغيرات المستقلة:

ولغرض تشخيص مشكلة الارتباط الخطي المتعدد بين المتغيرات المستقلة تم في البداية احتساب معامل Tolerance لكل من المتغيرات المستقلة، ثم تم احتساب معامل VIF لكل متغير من المتغيرات المستقلة والذي يقيس تأثير الارتباط بين المتغيرات المستقلة على زيادة تباين معلمة المتغير المستقل(تتميز مشكلة التعدد الخطي بارتفاع تباين معالم النموذج وبالتالي عدم ظهور المعلمة معنوية نتيجة انخفاض قيمة إحصائية (t) بالرغم من أن المتغير قد يكون مهماً في النموذج) إن الحصول على قيمة لمعامل VIF لأحد المتغيرات المستقلة تزيد عن(١٠) تشير إلى أن تقدير المعلمة المرافقة يتأثر بمشكلة التعدد الخطي، وكما هو ملاحظ من نتائج الجدول التالي أن تقدير معلمات النموذج لا يتأثر بمشكلة التعدد الخطي للمتغيرات المستقلة.

الجدول(٢٧)

معامل VIF للمتغيرات المستقلة

Coefficientsa			
Collinearity Statistics		Model	
VIF	Tolerance		
		(Constant)	1
2.587	.387	GDP	
4.494	.223	معدل البطالة	
2.329	.429	معدل التضخم	
2.648	.378	حجم الائتمان GDPالممنوح/	
8.779	.114	متوسط الاجر السنوي الحقيقي	

٤-٦- تفسير النموذج:

أن تغير الناتج المحلي الإجمالي بمقدار وحدة واحدة سوف يؤدي إلى تغير حجم الديون المتعثرة بمقدار ٥٢ وحدة بالمتوسط تقريباً وبعكس جهة التغير أي أن زيادة الناتج المحلي الإجمالي من المفترض أن تؤدي إلى انخفاض حجم الديون المتعثرة والعكس بالعكس، وذلك بافتراض استقرار باقي المتغيرات الأخرى.

كذلك فإنه ومن المتوقع وبحسب النموذج المقترح أن يتغير حجم القروض المتعثرة بمقدار ١٨٨٠ وحدة تقريباً بالمتوسط مع تغير معدل البطالة نقطة واحدة وبنفس جهة التغير فزيادة معدل البطالة ستؤدي إلى زيادة في حجم القروض المتعثرة والعكس بالعكس.

أما تغير معدل التضخم بمقدار نقطة واحدة فسوف يؤدي إلى تغير متوسط في حجم الديون المتعثرة مقداره ١٢٢ وحدة وبنفس اتجاه التغير ، وكذلك فتغير نسبة حجم الائتمان الممنوح إلى الناتج المحلي الإجمالي بمقدار نقطة واحدة سيؤدي بالمتوسط إلى تغير في حجم الديون المتعثرة في المصارف العامة في سوريا مقداره ٩٧٨٤٣ وحدة وبنفس الاتجاه.

يعكس هذا النموذج الأثر الكبير للمتغيرات الاقتصادية: حجم الناتج المحلي الإجمالي، معدل البطالة، حجم الائتمان الممنوح نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل التضخم على حجم القروض المتعثرة في المصارف العامة في سورية، مما ينفي صحة الفرضية الثالثة :{{ ليس هنالك أثر للمتغيرات الاقتصادية الكلية: (حجم الناتج المحلي الإجمالي، معدل البطالة، معدل التضخم، حجم الائتمان الممنوح/GDP، متوسط الأجر السنوي الحقيقي) على حجم القروض المتعثرة في المصارف العامة في سورية}}، وبالتالي تبرز ضرورة توخي الحذر من قبل الإدارات المصرفية وتجنب التوسع اللامدروس في منح القروض لأثر ذلك الكبير في ازدياد محفظة القروض المتعثرة كما أظهر النموذج، وضرورة اتخاذ السياسات الاقتصادية الحكيمة بالتعاون بين السياستين المالية والنقدية لخفض معدل التضخم الذي يؤدي ارتفاعه لازدياد حجم القروض المتعثرة،

مع الانتباه لأثر ارتفاع معدل البطالة على ارتفاع حجم القروض المتعثرة ووجوب اتخاذ الحكومة اجراءات سريعة لخفض معدل البطالة الذي اقترب من ٥٠% عام ٢٠١٤ من خلال دعم المشروعات المتوسطة والصغيرة، والاستمرار بعقود تشغيل الشباب، وتشجيع قيام استثمارات في المناطق الآمنة للتخفيف من تبعات هذه المشكلة، كما أظهر النموذج العلاقة العكسية بين حجم الناتج المحلي الاجمالي وحجم القروض المتعثرة وبالتالي الأثر الكبير لانخفاض حجم الناتج المحلي الإجمالي خاصة في سنوات الأزمة على ازدياد حجم القروض المتعثرة في هذه الفترة، لكنه في نفس الوقت يبين أن ارتفاع الناتج بعد انتهاء الحرب والبدء بإعادة الاعمار في المستقبل سيخفض من حجم القروض المتعثرة في مصارفنا العامة.

وينصح بالمستقبل بضرورة القيام بالمزيد من الدراسات والأبحاث أكثر تعمقاً والاستعانة بسلاسل زمنية أطول في السنوات القادمة للوقوف على مدى استقرار تأثير المتغيرات على حجم القروض المتعثرة والتنبؤ بما يمكن أن يكون عليه الوضع في المستقبل بغرض اتخاذ الإجراءات اللازمة لتفادي السلبيات المتعلقة بها.

المبحث الرابع

تحري أسباب مشكلة التعثر في المصارف العامة في سورية وسبل علاجها:

الدراسة الميدانية

بناءً على النتائج في المبحث السابق سنقوم في هذا المبحث بالوقوف على أسباب مشكلة القروض المتعثرة في المصارف السورية العامة من خلال دراسة ميدانية على الشكل التالي:

- **المطلب الأول: أدوات وخطوات البحث:**

١- أسلوب جمع المعلومات: تم استخدام "المقابلة البحثية" كأسلوب لجمع المعلومات، واختارت الباحثة أسلوب المقابلة باعتباره الأنسب لتحقيق غاية هذا البحث بالمصداقية والشفافية المستهدفة انطلاقاً من الضرورات التالية:

- نوعية المعلومات التي يتطلبها البحث والتي يتوجب الحصول عليها من المبحوثين من خلال إجاباتهم في المقابلة على أسئلة "الكشف البحثي" المعد لهذا الغرض تمتاز بالتحفظ ودرجة من السرية لن تضمن الباحثة الحصول عليها بالشمول والدقة المطلوبة فيما لو لجأت لأساليب أخرى للحصول على المعلومة كالاستبيان مثلاً، فضلاً عن عدم توفر العدد الكافي من العاملين في إدارة مخاطر الائتمان في المصارف العامة لاستخدام أداة الاستبيان وتحقيق الحد الأدنى من التكرارات اللازمة لاشتقاق نتائج دقيقة.
- صغر حجم العينة المبحوثة الذي يؤمن فعالية أسلوب المقابلة: فلو كانت العينة المستهدفة كبيرة لتعذر استخدام أسلوب المقابلة لما يتطلبه من وقت وجهد كبير وتكاليف مادية.
- ارتفاع معدل الاستجابة لدى المبحوثين بالمقارنة مع أدوات جمع المعلومات الأخرى والقدرة على توضيح أي لبس أو غموض يعتري المبحوث في معرض إجابته على الأسئلة باعتبار الباحثة هي من تقوم بإجراء هذه المقابلات، وبالتالي الحصول على إجابات شاملة وفي نفس الوقت بلوغ عمق الإجابة الذي لايحققه الاستبيان.
- القدرة على رصد انفعالات المبحوث والحصول على شرح ببعض النقاط وتقديم أمثلة في نقاط أخرى وإبداء وجهات نظر تغني الإجابة على السؤال المطروح وترفع قيمة النتائج.

٢- الهدف من المقابلة: تحري أسباب مشكلة القروض المتعثرة في المصارف العامة في سورية باعتبار أن المبحوثين هم من أصحاب الخبرة المصرفية القادرين على تحديد جوهر المشكلة من خلال تعاملهم المباشر معها، وفي نفس الوقت استقصاء آرائهم حول السبل الأنسب لمواجهة مشكلة التعثر.

٣- الأشخاص الذين تمت مقابلتهم: تم إجراء المقابلات مع مجموعة مختارة(عينة غير عشوائية) من ستة مدراء من خمسة مصارف عامة من مديريات المخاطر، التسليف، والتخطيط باعتبارها على علاقة مباشرة بعملية منح القروض والتسهيلات الائتمانية وبالتالي خبرة هؤلاء المدراء وبصيرتهم بنوعية وحجم المشاكل التي تعترض

سلامة الانسياب السليم للائتمان وفي مقدمتها مشكلة القروض المتعثرة، وتم استثناء المصرف العقاري باعتباره المصرف الوحيد بين المصارف العامة الذي لم يتجاوز حجم محفظة قروضه المتعثرة الـ٤% خلال سنوات فترة الدراسة التي سبقت الأزمة كما بيَن المبحث الأول من هذا الفصل، والجدول التالي يوضح مكان العمل والمركز الوظيفي لكل من المبحوثين:

الجدول (٣٦)
العينة المختارة لإجراء المقابلات

اسم المصرف	اسم المديرية	مركز المبحوث الوظيفي
المصرف التجاري السوري	مديرية المخاطر	مدير المخاطر
المصرف الصناعي	مديرية التسليف	رئيس دائرة التسليف
مصرف التسليف الشعبي	مديرية التسليف	مدير التسليف
المصرف الزراعي التعاوني	مديرية المخاطر	مدير المخاطر
مصرف التوفير	مديرية التسليف	مدير التسليف
	مديرية التخطيط	مدير التخطيط

المصدر: الباحثة، الدراسة الميدانية

٤- أسئلة المقابلة: تم تقسيم أسئلة استمارة المقابلة (كشف بحث) إلى زمرتين على أساس زمني:

- الزمرة(١):أسئلة متعلقة بفترة ماقبل الأزمة في سورية: قسمت إلى ثلاثة محاور أساسية وهي: التدخل الحكومي والضمانات الحكومية، العامل الثقافي، الكادر البشري وآليات العمل.
- الزمرة(٢):أسئلة متعلقة بفترة الأزمة.

واستخدمت الأسئلة المغلقة والمفتوحة لتحقيق غاية البحث[١].

٥- خطوات المقابلة: بعد وضع أسئلة المقابلة وتحديد الأشخاص الذين سيتم إجراء المقابلات معهم، قامت الباحثة بالاتصال بالمبحوثين، إعلامهم بالهدف من المقابلة وتحديد موعد أولي مع كلٍ منهم لمقابلة تمهيدية قامت الباحثة خلالها بتقديم الثبوتيات المُصدَقة المتضمنة لموافقة البحث وطلب تسهيل عمل الطالبة، ثم قدمت الباحثة عرضاً مبسطاً لإشكالية البحث وطبيعة المعلومات التي تسعى للحصول عليها من خلال المقابلة، شجعت المبحوث على التعاون مع التعهد باستخدام المعلومات التي يدلي بها لأغراض البحث العلمي فقط، ثم قدمت استمارة استطلاعية للمبحوث لاختبار صلاحية وشمول ودرجة سهولة فهم أسئلة الاستمارة الأساسية للبحث تم بعدها الاتفاق على موعد المقابلة الرسمية.

٦- المكان والزمان وتنفيذ المقابلة:

[١] توجد نسخة عن استمارة المقابلة بالملحق نهاية الأطروحة

- تم إجراء كل مقابلة في المصرف الذي يعمل به كل فرد من أفراد العينة المختارة وتم إجراء جميع المقابلات خلال ساعات الدوام الرسمي مما استغرق وقتاً طويلاً لاتمام المقابلات فكل مقابلة احتاجت لعدة جلسات لإنهائها بالشكل المطلوب لضيق وقت المبحوث وارتهان إجراء المقابلة بتواجده في مكان عمله، امتدت فترة إجراء المقابلات قرابة ثلاثة أشهر خلال الربع الثاني من عام٢٠١٦.
- لم يتم إجراء تسجيل صوتي للمقابلات وإنما تم الحصول على الإجابات كتابياً نزولاً عند رغبة المبحوثين، حيث تم إجراء جميع المقابلات من قبل الباحثة لضمان الثقة بسلامة طريقة تدوين المعلومات ودقتها، وبالطبع تم استرداد الاستمارات بإجابات على كامل الأسئلة باعتبار الباحثة هي من تقوم بتدوين الإجابات.
- لم يتم الإفصاح عن أسماء المبحوثين بعد أن طلب (٥) من أصل(٦) منهم عدم الإفصاح عن اسمه.

- المطلب الثاني: مناقشة إجابات المبحوثين على أسئلة المقابلة المتعلقة بفترة ماقبل الأزمة:

لُخصَت المواضيع الأساسية التي تمت تغطيتها في المقابلات في ثلاث محاور على غرار ماجاءت به استمارة البحث على الشكل التالي:

أولاً- المحور الأول: التدخل الحكومي والضمانات الحكومية:

١- الضمانة الحكومية للقرض الممنوح وشكلها:

بين المبحوثون من المصرف التجاري ، الصناعي ، والزراعي قيام المصارف التي يعملون بها بتمويل مشاريع بضمانة الدولة، في حين بين المبحوث من مصرف التسليف أن مصرفه لايقدم قروضاً لشركات ومؤسسات الدولة، وألمح المبحوث من مصرف التوفير إلى ندرة القروض التي قدمها المصرف لشركات القطاع العام بضمانة حكومية قبل الأزمة وهي محصورة ضمن ثلاث مؤسسات فقط، في حين قام بذلك بعد الأزمة حيث موَل مؤسسة الحبوب بضمانة حكومية، واجتمع جميع المبحوثين على شكل الضمانة الحكومية المقدمة مقابل منح القرض باعتبارها "صك كفالة على شكل كتاب موجه"، حيث بين المبحوث من المصرف التجاري قيام المصرف بتقديم تسهيلات بالليرة السورية للمشاريع الحكومية ولمؤسسات القطاع العام الاقتصادي بضمانة وزارة المالية- صندوق الدين العام+ موافقة اللجنة الاقتصادية، وفي حال كان التمويل بالعملة الأجنبية يجري تخصيص بجلسات القطع، وقدم المبحوث من المصرف الزراعي شرحاً بهذا الخصوص يوضحه الاقتباس التالي:

{ تقبل كفالة الدولة ممثلة بالوزارات والإدارات والمؤسسات العامة وتكون الكفالة إما بصك مستقل أو بالتوقيع على العقد وسند الدين، كما يشترط لقبول كفالة الدولة أن تجيز القوانين والأنظمة المعمول بها لدى هذه الوزارات والمؤسسات العامة كفالة القروض التي يمنحها المصرف وعادة مايقوم المصرف الزراعي بتمويل مؤسسات القطاع العام (الحبوب، حلج وتسويق الأقطان، المؤسسة العامة لإكثار البذار، الأعلاف) بناءً على قرارات مجلس النقد والتسليف وجميع هذه القرارات تستند إلى موافقات رئاسة مجلس الوزراء بناءً على توصيات اللجنة الاقتصادية، حيث يتم تخصيص المصرف الزراعي بسلف تتضمن اعتمادات إضافية من أموال مصرف سورية المركزي.}.

٢- أهمية الضمانات الحكومية للمشاريع التي تحتاج لتمويل:

اجتمع المبحوثون من المصرف (التجاري، التسليف، الزراعي، التوفير) على أهمية الضمانات الحكومية لتمويل المشاريع التنموية الاقتصادية منها والاجتماعية التي يحجم عنها القطاع الخاص إذ لن يستطيع المصرف تقديم القروض لهذا النوع من المشاريع دون وجود الضمانة باعتبارها شرط أساسي من شروط منح القرض فهي مصدر السداد الثاني في حال تعثر العميل وعجزه عن السداد، نورد الاقتباس التالي من إجابة مبحوث المصرف التجاري بهذا الصدد: { في حال التسهيلات الحكومية فإن صك الكفالة/ ضمانة وزارة المالية، تعد من الثبوتيات الأساسية لمنح التسهيل الائتماني فضلاً عن أن عملية مراقبة ومتابعة التسديد تتم من قبل كل من وزارة المالية والمصرف(جهتي مراقبة) على المؤسسة التي كفلتها الوزارة.}

جاءت إجابة المبحوث من المصرف الصناعي معاكسة تماماً فلم يجد أهمية للضمانة الحكومية حسب رأيه عندما قال:{ لغاية الآن ليست الأهداف التنموية هي الغاية من التسهيلات المصرفية المقدمة للمشاريع، وفي حال التسهيلات المقدمة للمؤسسات الحكومية لايمكننا الملاحقة القضائية عندما يتعثر القرض، ولايمكننا محاسبة الكادر المسؤول عن صرف القرض، كما لا يمكننا الإشراف على سياسة صرف القرض بالقنوات التي تم الاتفاق عليها، والمبرر دائماً كيف لكم كمصرف أن تشرفوا علينا ونحن أيضاً جهة حكومية، يضاف إلى ذلك وجوب قيام وزارة المالية أو المصرف المركزي بسد القرض المتعثر للمصرف وألا يبقى في قيوده، لكن في الواقع لم يتم ذلك أبداً.}

٣- الآثار السلبية للضمانات الحكومية:

اجتمع مبحوثو المصارف(التجاري، الصناعي، الزراعي، والتسليف) على الآثار السلبية للضمانات الحكومية على كل من المصرف والشركة/ المشروع المموَل، في حين تحفظ المبحوث من مصرف التوفير على الإجابة لقلة التسهيلات الممنوحة بضمانات حكومية من قبل مصرف التوفير.

حيث أكد المبحوثون أن الضمانة شرط أساسي للمصرف ليمنح التمويل ومطلب أساسي للشركة لتحصل على التمويل ولها انعكاساتها السلبية على الطرفين:

فالشركة: نلاحظ الاسترخاء وعدم الاكتراث لقضية السداد كونها مكفولة حكومياً، وهذا ماأدى لتراجع الجهود الإدارية المبذولة لتحقيق الأرباح الضرورية لاستمرار المنشأة من جهة وحالة الإهمال التي تصيب الكادر البشري من ناحية أخرى، فالديون التي يمكن أن تنشأ لن تؤثر سلباً على وظائفهم باعتبارها تعود لمؤسسة حكومية ولن تؤثر على معاشاتهم الشهرية المستمرة سواء ربحت الشركة أم لم تربح، وحدوث الخسائر وكثرة المطالبات على الشركة لن تقود بأي شكل إلى إعلان حالة الإفلاس وتصفية الدين كما هو الحال لو كانت الشركة ذات ملكية خاصة وإنما سيتم تجديد التسهيلات أو جدولتها بأسوأ الأحوال، ولا يغيب وجود حالات من التواطؤ بين الإدارة العليا في الشركة وإدارتها المالية وظهور مظاهر البذخ على عناصرها ينبئ بأن القروض المقدمة لاتصب في القنوات التي أقنعت إدارة هذه الشركة الحكومة بأنها ستقوم بتوجيهها لها، باختصار: الضمانة الحكومية لمؤسسات القطاع العام أهم أسباب فشله الحالي.

أما المصرف: أغلب مؤسسات القطاع العام الاقتصادي التي تحصل على تسهيلات بكفالة الحكومة هي مؤسسات متعثرة للأسباب المذكورة أعلاه، وهذا يعني أن جزءاً كبيراً من أصول المصرف هو بمثابة هدر وخسارة محققة فعلياً نتيجة عدم استرداد كامل أصل الدين مع الفوائد. حيث أكد المبحوث من المصرف التجاري بقوله: {الأثر السلبي الأكبر يتجلى بموضوع الفوائد المعلقة وفوائد التأخير التي تتراكم دون تسديد، إذ لايمكن إضافتها للأرباح ولا يمكن استخدامها كمخففات للمؤونات المحتجزة من الأرباح لمواجهة حالات التعثر حسب تعليمات القرارات النافذة، أما بالنسبة لأصل الدين فلا يمكن إعدامه ويحتاج ذلك لقرار سيادي، بشكل عام: تعتبر قروض منشآت ومشاريع القطاع العام ديون سيادية مضمونة بضمانة الدولة ولا يمكن إعدامها.}

تناولت إجابة المبحوث من المصرف الصناعي النقاط أعلاه أيضاً مع تركيزه على مسألة الخطر الأخلاقي وألمح بهذا الصدد لحال شركة بردى، أما المبحوث من مصرف التسليف بالإضافة لماورد أعلاه بخصوص الانعكاسات السلبية على الجهة المقترضة قال:{ تتجلى الآثار السلبية للضمانة الحكومية بصعوبة وأحياناً استحالة التحصيل عند تعثر العميل ونتيجة هذه الضمانات ترتفع المخاطر عكس ماهو وارد بالقانون(٥٩٧) مثال ذلك القرض الذي قدمه المصرف لشركة الكرنك ثم تعثر القرض وبقي المصرف سنوات لتحصيل الدين}.أما المبحوث من المصرف الزراعي فقد قال:{ تكمن جودة الضمانات الحكومية في حال تعثر المقترض سواء كان شخصاً طبيعياً أم اعتبارياً في حال قيام الجهة الضامنة بتسديد مايترتب عليها من التزامات تجاه المصرف، أما في حال لم تقم بالالتزام بتسديد المبلغ المضمون فإن هذه الضمانة تكون شكلية لاجوهرية.} .

٤- منح قروض لعملاء لا يتمتعون بمعايير الجدارة الائتمانية بسبب الضمانات الحكومية:

اجتمع مبحوثو المصارف : التجاري، الصناعي، التسليف، الزراعي على أن الضمانات الحكومية سبق أن قادت إلى قرارات إقراض غير كفؤة نتيجة منح قروض لعملاء لا يتمتعون بمعايير الجدارة الائتمانية عندما أكدوا ما يلي:

- المبحوث من المصرف التجاري: { نعم، خاصة للمؤسسات التي تقدم سلعاً استراتيجية بغض النظر عن تحقيقها لمعايير الجدارة الائتمانية- الملاءة المالية- أو القدرة على التسديد، فهذا أمر حكومي سيادي لايمكن المناقشة به، إنما يمكن المناورة بحجم ونوع الائتمان الممنوح لنوعيات أخرى من السلع، مثلاً: عندما تطلب الحكومة من المصرف تمويل مؤسسة السكر بكفالة وزارة المالية، عندئذٍ لن نقوم بإجراء الدراسة الائتمانية لهذه المؤسسة أو تحليل قوائمها المالية (خاصة بعد الأزمة)، كل مانقوم به هو الاستجابة لطلب الحكومة وتقديم التمويل المطلوب بغض النظر عن ملاءة المؤسسة المالية وقدرتها على التسديد، والأمر نفسه ينطبق على مؤسسات السلع الغذائية}.
- المبحوث من مصرف التسليف:{ نعم، يحصل هذا الأمر نتيجة فرض الحكومة تمويل مشاريع ذات أهمية أو خصوصية معينة ولا يمكن للمصرف باعتباره مؤسسة حكومية أيضاً إلا التنفيذ.}
- المبحوث من المصرف الصناعي:{ نعم، سبق أن حدث ذلك، لدي حالة واقعية: يمول المصرف حالياً ثلاث شركات حكومية: بردى متعثرة، الكونسروة متعثرة، المطاطية نظامية وسددت كامل التزاماتها خلال الفترة المتفق عليها في العقد، النسبة ٣/٢ وبالتالي يمكن أن تكون الضمانات الحكومية سبباً في قرارات إقراض خاطئة،

ونحن لانستطيع الرفض طالما أن القرار حكومي، ولايصيبنا ملاحقات قانونية في حال تعثر المشروع ولايمكنهم محاسبتنا طالما ليس لدينا سلطة متابعة تنفيذ القرض، امنحونا هذا الحق ثم حاسبونا، ونرغب بالإشارة إلى التدخل من مسؤولين في عملية منح القرض وبناءً على اتصالات هاتفية حصلت سابقاً ومازالت، كما أن الحكومة تدخلت أكثر من مرة لحماية عملاء متعثرين وعدم اتخاذ إجراءات الملاحقة القانونية بحقهم بعد تعثرهم وخاصة الآن أثناء الأزمة.}

- المبحوث من المصرف الزراعي:{ نعم ولا نستطيع الرفض نظراً لخصوصية طبيعة القروض التي توجه الحكومة المصرف الزراعي لمنحها بغض النظر عن درجة الملاءة المالية للمقترض.}
- المبحوث من مصرف التوفير: لم يقدم إجابة لنفس سبب عدم الإجابة عن السؤال السابق.

٥- الضمانات الحكومية سبب مهم لتعثر قروض المنشآت العامة:

أجاب جميع المبحوثين بالموافقة على هذا الطرح وبرر المبحوث من المصرف التجاري إجابته بقوله:{ الأموال التي منحت لمؤسسات قطاع عام فاشلة بضمانة الدولة كان بالإمكان منحها لمؤسسات قطاع خاص رابحة وتحقيق عائد للمصرف، وفي حال تعثرت لسبب قاهر أو لم يتم التنبؤ به من قبل المصرف، فإن المصرف يتخذ الإجراءات الكفيلة باسترداد حقوقه بدءاً من التفاوض مع الشركة المتعثرة وصولاً لمرحلة التنفيذ على الضمان وبيعه في المزاد العلني وتحصيل ديون المصرف، وهذا أمر غير ممكن مع مؤسسة حكومية.}، وأكد المبحوث من المصرف الصناعي هذه الفكرة عندما شدَد:{ نعم هي سبب لحدوث القروض المتعثرة، بمجرد وجود الضمانة الحكومية لا يمكنني القيام بأي استفسار أو إجراء كشف أو طلب معلومات تفصيلية أو طلب الإشراف على عملية تنفيذ القرض، وإذا تعثرت الشركة الممولة لايمكنني ملاحقتها قضائياً بالتالي الأثر السلبي كبير على المصرف عندما تضمن الحكومة شركة وتتعثر.} وقدم المبحوثون من باقي المصارف إجابات مماثلة.

٦- تجديد المصرف تسهيلات متعثرة :

أجاب جميع المبحوثين بـ نعم، باستثناء مبحوث مصرف التسليف الذي أدلى بأنه لم يسبق خلال فترة عمله في المصرف أن حصلت هذه الحالة، والجدير ذكره وجهة النظر التي أبداها المبحوث من مصرف التوفير بقوله:{التجديد أفضل لأنه يعني عدم وجود تعثر ويمكن أن يتعثر العميل مرة ثانية ثم نقوم بالجدولة وهكذا.} كذلك وجهة نظر المبحوث من المصرف الزراعي الذي بين عدم وقوف المصرف مكتوف الأيدي عند تعثر التسهيلات المضمونة من الدولة عندما شرح:{ في حال تعثر قروض القطاع العام المعتمدة على الضمانات الحكومية نقوم بمراسلة الجهات المعنية وتقوم جهات القطاع العام المموَلة بضمانات حكومية في حال التعثر باستصدار مراسيم من أجل تسنيد هذه القروض وبالتالي يقوم مصرف سورية المركزي بمنح وزارة المالية(صندوق الدين العام) قروضاً لتسديد العجوزات الحاصلة على مؤسسات القطاع العام.}

٧- الإجراءات التي يمكن اتخاذها لتقليل الأثر السلبي للضمانات الحكومية على المصرف:

- المبحوث من المصرف التجاري: قدم المقترحات التالية:
  - إصدار تشريع يلزم المؤسسة العامة بالإفصاح للمصرف المانح للائتمان حول طريقة استعمال القرض وقنوات إنفاقه.

- تفعيل نظام الإدارة بالأهداف للمؤسسة العامة ووضع مجموعة أهداف ينبغي على الإدارة تحقيقها في كل مجال في نهاية العام مثل هامش الربح الصافي، الحد الأقصى للتكاليف الثابتة، الحد الأقصى للمصاريف بأنواعها، الحد الأدنى للإيراد السنوي، حجم المبيعات المستهدف.... وفي حال عجز الإدارة عن التنفيذ يجري تطبيق العقوبات وتغيير الجهاز الإداري.
- يجب استصدار قرار أو مرسوم يجعل من تسديد الفوائد المترتبة على الدين الممنوح أمر إلزامي، ويمكن جدولة أصل الدين، عندئذٍ مليارات ستدخل خزينة المصرف من تحصيل الفوائد المعلقة.

- المبحوث من المصرف الصناعي: بين أن هذه الإجراءات يجب أن تكون على مستوى الجهة المُموَلة وعلى مستوى المصرف كالتالي:

- على مستوى الجهة الممولة: يجب أن تكون عملية صرف القرض ضمن استراتيجية محددة مسبقاً لمنع التجاوزات وأن تكون مرفقة بإجراءات من ضمنها الإشراف على تشغيل هذه المنشأة من قبل هيئة مستقلة+ اتباع أسلوب الإدارة بالأهداف+ المحاسبة وتطبيق العقوبات القانونية+ ضرورة قيام المؤسسة الضامنة للقرض بالتسديد في حال التعثر.
- على مستوى المصرف: إعطاء قسم الدراسات في المصرف حق تدقيق حسابات الشركة العامة ورفض طلب التمويل إذا تبين نتيجة التدقيق عجز هذه الشركة عن سداد أقساط القرض في المستقبل، وعلى الأقل منحهم حق تحديد آلية ونوعية التمويل في حال إلزام المصرف بتقديم القرض. وأورد أمثلة عملية بهذا الصدد: مثل منح المصرف حق مراسلة مصادر شراء الآلات لمعرفة سعرها الحقيقي إذا كان القرض لتمويل شراء خطوط إنتاج، وحق تقدير الحاجة الحقيقية لكمية المواد الأولية(بناء على المطالعة والدراسة) ومصادرها وسعرها في حال قرض التشغيل.

- المبحوث من مصرف التسليف: { يجب أن تتحمل مجالس الإدارة في الشركات المقترضة المسؤولية في حال التعثر وأن تحاسب في حال التقصير وملاحقتهم قانونياً ووجود إجراءات رادعة ضمن قوانين وأنظمة مع تفعيل الرقابة على هذه المشاريع ومتابعتها من قبل لجان وصائية من قبل المصرف وجهات رقابية من خارج الشركة من قبل الوزارة التي تتبع لها}.
- المبحوث من مصرف التوفير:{ مصرف حكومي يمول مؤسسة حكومية والقرار سياسي ولايوجد حل}.
- المبحوث من المصرف الزراعي:{ وجود ضمانات عقارية يمكن التنفيذ عليها عند استحقاق القرض الممنوح لتقليل الأثر السلبي للضمانات الحكومية على المصرف}.

ثانياً- المحور الثاني: العامل الثقافي:

١- العلاقة الشخصية بين المصرف والعميل أو صاحب النفوذ السياسي في المصرف والعميل وقرار منح القرض:

أكد المبحوثون من المصارف : التجاري، التسليف، التوفير، الزراعي أن العلاقات الشخصية والمحسوبيات موجودة إلا أنها لا تؤثر على قرار منح القرض كالتالي:

- المبحوث من المصرف التجاري:{ الواقع أن العلاقات الشخصية موجودة ولكن سلطة منح القرض ليست مناطة بموظف أو مدير واحد، هنالك لجنة تقدر منح القرض ولا يمكن لأي كان أن يتحمل مسؤولية منح قرض غير مستوفٍ لكامل الشروط والثبوتيات المطلوبة التي تنص عليها أنظمة المصرف وسياسته، فالواسطة والمحسوبيات موجودة لكن ذلك يمكن أن يخدم في عملية تسريع إجراءات الدراسة الائتمانية لملف العميل أو إعطاء الأولوية لعميل معين ولكن لا يمكن أبداً مثلاً منح تسهيل لشركة دون أن تقدم الضمانات المطلوبة، أو عدم كفاية تغطية الضمان، أو أن يتم غض النظر عن بعض الأوراق والثبوتيات الضرورية لإكمال الملف الائتماني....لا أحد يتحمل هذه المسؤولية}.
- المبحوث من مصرف التسليف:{ حتى في حال وجود مثل هذه العلاقات لا تؤثر في سلامة قرار منح القرض،لأن عملية المنح تتم وفق معايير وآليات صارمة وجهات تمر عليها الموافقة ولا يمكن لشخص واحد أن يتخذ قراراً بالمنح}.
- المبحوث من مصرف التوفير:{ نعم المحسوبيات موجودة لكن حقوق المصرف موجودة وأكيدة والاعتماد على الضمانات}.
- المبحوث من المصرف الزراعي:{لا تلعب العلاقات الشخصية دوراً في قرار منح القرض}.

في حين لم يحسم المبحوث من المصرف الصناعي الإجابة بهذا الخصوص وأكد على وجود حالات يمنح بها الائتمان رغم معرفة المصرف أن العميل حكماً سيتعثر فقال:

{ العلاقات الشخصية سلاح ذو حدين فهي يمكن أن تقدم عميلاً جيداً ومعروفاً مما يرفع عامل الثقة لدى المصرف، ومن ناحية أخرى يمكن أن تكون ذات أثر سلبي، إحدى المرات تقدم شخص بطلب قرض بمبلغ ضخم لا يتناسب مع حجم الفعالية، فتدخلت جهات نافذة وتم منح القرض وتعثر العميل كما كان متوقع، ولم نتمكن لغاية الآن من التنفيذ على الضمان}.

٢- المعرفة السابقة بالعميل تؤثر إيجاباً على نوعية القرض في المستقبل:

أجاب جميع المبحوثين أن السمعة والمعرفة الجيدة بالعميل تطمئن المصرف لسلامة عملية المنح وأورد مبحوث المصرف الصناعي مثالاً بهذا الخصوص قائلاً:{ أسس أحد المقاولين المعروفين بسمعتهم الجيدة مشروعه السياحي وحصل على قرضين من المصرف : الأول قرض تأسيس بقيمة(٢٥٠) مليون ل.س، والثاني قرض توسيع بقيمة(٢٢٠) مليون ل.س بمنطقة الصبورة، وهو مهندس مدني ومن أوائل المقاولين في البلد والمشروع شركة مساهمة وليس شخصية ولغاية الآن المشروع ناجح ويسدد أقساطه وهو ملتزم بشكل كامل حتى أثناء الأزمة} ، في حين علق المبحوث من مصرف التسليف:{ المعرفة السابقة بالعميل تولد الثقة لدى المصرف وتعطيه انطباع عن حاجاته الفعلية ونوعية وحجم القرض الذي يمكن أن يمنح له، مثلاً: عند منح دفتر الشيكات لانقوم بذلك بمجرد فتح العميل لحساب جاري لدى المصرف، وإنما نمنحه بضعة شيكات لنختبر تعامله وصدقه وبناءً على نتيجة هذا الاختبار نقرر هل نمنحه دفتر شيكات أم لا}.

٣- آلية استرداد الدين في حال القروض الممنوحة على أساس صداقة العميل مع المصرف:

أجمع المبحوثون من المصارف الخمسة أن لا قروض تمنح في المصارف العامة على أساس الصداقة مع العميل، إنما تدرس شخصية العميل باعتبارها أحد أركان منح الائتمان السليم وتؤخذ بعين الاعتبار بشكل أساسي الملاءة المالية والخبرة ودراسة الجدوى والضمان ولا توجد قروض في المصارف العامة تمنح على أساس السمعة فقط، وإن وجدت حالات استثنائية فلا مشكلة لدى المصرف بتطبيق إجراءات التحصيل القانونية المتعارف عليها أصولاً.

٤- الجهة التي تتحمل مسؤولية تعثر أو إفلاس عميل مُنح قرضاً بموجب قرار سياسي، وآلية استرداد هذا النوع من القروض:

أنكر جميع المبحوثين- لأسباب مفهومة- وجود هذا النوع من القروض في المصرف الذي يعمل به كل منهم، وتتحمل المسؤولية الجهة التي منحت هذا القرض في حال كانت مخلة بإجراءات المنح.

٥- الغش والتزييف/ الفساد والرشوة سبب في تعثر قروض المصارف العامة:

اعترف جميع المبحوثين بأن الغش والفساد من أسباب تعثر القروض في المصارف العامة وفي حين وقف كل من مبحوث المصرف التجاري ومبحوث مصرف التسليف عند الإجابة بنعم، استطرد المبحوث من المصرف الصناعي شارحاً:

{ تقدم عميل بطلب قرض لشراء أرض وبناء مصنع بالمدينة الصناعية بعدرا: فموَل المصرف ٥٠% من قيمة الأرض حُوَلت لحساب المدينة الصناعية بالمصرف التجاري(وليس لحساب العميل)، يمول المصرف الصناعي ٥٠% أيضاً من المشروع تصرف حسب مرحلة الانجاز، وعند الكشف تبين لدى شعبة تنفيذ القروض التي تقوم بالكشف أن المرحلة الثانية من المشروع التي منحت القرض ليست كاملة، وهنا كشفت عملية تواطؤ وفساد خاصة أن القرض قد تعثر، وتمت محاسبة لجنة الاستعلام وهم ملاحقون قضائياً الآن.

- المبحوث من مصرف التوفير أكد على وجود هذه الحالات إلا أنها تبقى قليلة على حد زعمه ففي مصرف التوفير يوجد سلسلة من الرتب الوظيفية وعدة دوائر يجب أن تتأكد جميعاً كل وفق اختصاصه من سلامة عملية المنح، فضلاً عن أن المنح يتم على مراحل وبالتالي حالات الجريمة المالية بالاتفاق مع موظفي المصرف هي حالات نادرة ولايقدم المصرف تمويله بنسبة ٥٠% إلا بعد أن يكون المشروع قد بدأ ودفع العميل نسبة التحمل وهي ٥٠% من إجمالي قيمة المشروع.
- وأكد المبحوث من المصرف الزراعي على مساهمة الغش والفساد في تعثر قروض المصارف العامة وتحدث هذه الحالات عند منح قرض دون اتخاذ إجراءات الرقابة السابقة أو اللاحقة لعملية المنح ونُفَذ القرض في غير الغاية المخصصة له فإنه حتماً سيتعثر ولكن حسب القانون(٣٠) لعام ٢٠٠٥ يصبح القرض مستحقاً في هذه الحالة وينفذ على الضمانات.

٦- حبس العميل المتعثر غير الراغب بسداد الدين رغم قدرته:

أجمع المبحوثون أن عدم رغبة العميل بالسداد سبب لتعثر قروض المصارف العامة، لكن لم يشجع أي منهم فكرة الحبس، وأجمعو على أن المصرف يريد جذب العملاء بما يحقق مصلحة الطرفين وليس إرهابهم، وفي حين اكتفى مبحوث المصرف التجاري بهذا القدر من الاجابة فقد:

- أكد مبحوث المصرف الصناعي عدم تشجيعه سلوك التلويح بالسجن في حال عم السداد خاصة أن المصرف لايمنح أي قرض بدون ضمان وأغلب الضمانات عقارية وعينية وبالتالي يمكن التنفيذ عليها وبيعها واستيفاء حق المصرف، إلا إذا تصرف العميل بالآلات المرهونة مثلاً، عندئذٍ يلاحق قضائياً إذ تعتبر هذه الحالة تهمة جنائية، وحدثت هذه الحالة فعلاً في المصرف الصناعي وتم حبس العميل وكان ذلك دافع ليسدد القرض مقابل رفع الحكم.
- المبحوث من مصرف التسليف ذكر حدوث حالة مماثلة لحالة المصرف الصناعي، وقام المصرف برفع دعوى جزائية ولكن لم تصل لمرحلة حبس العميل إذ بناءً على هذه الدعوة قام بتسوية وضعه وسداد ديونه لدى المصرف، ويوجد تقاعس من المصارف في هذه النقطة وتدخل الأمور الأخلاقية وحلقات الفساد بين محامي المصرف والجهة المدعى عليها.... ولكن لا يوجد نص قانوني يمنع المصرف من تحريك الدعوى القضائية بحق العميل المتعثر.
- المبحوث من المصرف الزراعي أكد أن انعدام رغبة العميل بالسداد أحد أسباب مخاطر الائتمان وسبب رئيسي في تعثر القروض، ولكن يطبق عليه نظام التحصيل المعروف أصولاً وينفذ على الضمان ويلاحق الكفلاء ولا تصل الاجراءات إلى مرحلة حبس العميل.
- يلجأ مصرف التوفير بحسب ماذكر المبحوث لإجراء مختلف يحقق إمكانية رفع دعوى جزائية وينفذ في حالات تمويل رأس المال العامل، حيث تسحب شيكات على العميل ويكون له حساب جاري وبالتالي تقدم للمحكمة في حال التخلف عن الدفع(شيك من دون رصيد).

وأكد جميع المبحوثين ضرورة تسريع إجراءات التنفيذ على الرهن باعتبار أن النظام القانوني البطيء جداً وطول وتعقيد إجراءات التنفيذ تشجع العملاء على التخلف عن السداد.

ثالثاً- المحور الثالث:الكادر البشري وآليات العمل:

١- القسم المسؤول عن اختيار العميل الجدير بالحصول على القرض:

تبين من إجابات المبحوثين جميعاً عدم وجود عملية " اختيار للعملاء" في المصارف العامة، إذ لا يوجد بهذه المصارف قسم للمبيعات أو التسويق مسؤول عن ترشيح العملاء الجيدين للمصرف من ذوي الملاءة المالية والسمعة الجيدة يحرص المصرف على علاقة طيبة معهم عكس ماهو مشاهد بالمصرف الخاص، فعميل المصرف العام هو من يأتي إلى المصرف وهو من يحرص على علاقة ودية معه بغرض الحصول على التمويل المطلوب لنشاطه واستمرار عملية التمويل هذه، مايقوم به المصرف العام هو استكمال دراسة ملف العميل وتجميع الثبوتيات المطلوبة من خلال الجهاز الاداري في مديرية الائتمان/ التسليف واللجان الدارسة لاتخاذ قرار منحه القرض أو عدم المنح.

٢- وجود آلية عمل واضحة ومكتوبة لمنح القرض:

أكد جميع المبحوثين على وجود آلية مكتوبة يلتزم بها العاملون في المصرف لاتمام دراسة القرض واتخاذ القرار بشأنه، وبعد تقديم المبحوثين لمحة عن آلية منح القرض بدءاً من استلام الأوراق الثبوتية وصولاً للموافقة النهائية تبيَن التشابه الكبير بينها وكأنها آلية واحدة في جميع المصارف العامة، لذا ستكتفي الباحثة بعرض خطوات منح القرض التي شرحها بشكل مختصر المبحوث من مصرف التسليف كالتالي:

يتقدم العميل بطلبه مرفقاً بالوثائق المطلوبة للقرض حسب نوع الفعالية التي يمارسها، ثم يقوم المصرف بتحويله إلى موظف الاستعلامات الذي يخرج بكشف على الفعالية (أو لجنة الكشف في حال كان مبلغ القرض كبيراً) ويجري الكشف على الكفلاء وعلى الكفالة العقارية أيضاً، بعد ذلك يضع مطالعته على دراسة القرض ويرفع إلى اللجنة الائتمانية التي تدرس القرض بشكل كامل من حيث ملاءة العميل، مركزية المخاطر، البيانات المالية، التدفقات النقدية، دراسة الضمان... ثم تثبت بالطلب القبول أو الرفض إذا كان من صلاحيتها، وإذا كان خارج صلاحيتها لكبر حجم القرض ترفع الطلب إلى الإدارة العامة مشفوعاً بالرأي التي تدرسه عن طريق اللجنة الائتمانية بالإدارة العامة إذا كان من صلاحيتها، وإذا كان مبلغ القرض أكبر من صلاحيتها ترفعه إلى مجلس الإدارة مع التوصية، وأخيراً يبلغ الفرع بالقرار المتخذ لتنفيذ مضمونه.

٣- الجهة صاحبة القرار في منح الموافقة على تنفيذ القرض:

أيضاً جاءت إجابات المبحوثين متماثلة على هذا السؤال، حيث أن اتخاذ قرار منح القرض يخضع لنظام الصلاحيات بالمصرف المرتبط غالباً بحجم القرض فكلما ازداد حجم القرض المطلوب كلما زادت مركزية اتخاذ القرار وصلاحيات اتخاذ القرار مرتبة تصاعدياً هي:

- اللجنة الائتمانية بالفرع
- اللجنة الائتمانية بالإدارة
- مجلس الإدارة

والجدير بالذكر هو تأكيد جميع المبحوثين أيضاً(باستثناء المبحوث من المصرف الصناعي) على أهمية رأي إدارة المخاطر في المصرف في القرار النهائي لمنح القرض خاصة الموافقات الصادرة عن مجلس الإدارة أو لجنة التسليف العليا التي يضم اجتماعها لتداول ملفات القروض كل من المدير العام ومعاونه- مدراء فروع- مدير التسليف- مدير التخطيط- المدير المالي- مدير المخاطر... التي تأخذ قرارها بالتصويت بالأكثرية ففي حال رفض مدير المخاطر الموافقة لخلل ما في ملف العميل أو أوضاعه العامة أو وضع نشاطه يوقف الملف ولا يعطى القرض ويبلغ الفرع بالرفض، وأكد المبحوث من المصرف التجاري أن لمديرية المخاطر حق إيقاف تنفيذ القرض(بعد صدور الموافقة) وعدم فتح حساب العميل بعد تنزيل القرض في حال اكتشاف أي خلل.

٤- حالة الاحباط العام وتراخي مدراء الائتمان في المصارف العامة في اتخاذ قرار الائتمان السليم واختيار العميل الجيد:

لم يكن المبحوثون واضحين تماماً في الاجابة على هذا السؤال، وقدرت الباحثة حساسية الإجابة باعتبار المبحوثين هم من مدراء الائتمان والمخاطر، فالمبحوث من المصرف التجاري اعترف بوجود هذه الحالة لكنها لا تؤثر على الإجراءات الفنية التي يجب اتخاذها حسب التعليمات النافذة حسب رأيه، وأكد المبحوث من المصرف الزراعي نفس الفكرة، أما المبحوث من المصرف الصناعي فقد كان أكثر شفافية عندما أكد هذه الحالة خاصة عند التعامل مع قروض الشركات العامة عندما تحدث:{ لاطائل ولاجدوى من بذل الجهود في دراسة الملفات بدقة وصولاً للقرار السليم في منح الائتمان أو حجبه ولتحديد حجم وفترة وطريقة سداد القرض طالما أن قرار المنح هو أمر إلزامي واجب التنفيذ بغض النظر عن الجدارة الائتمانية للعميل عند التعامل مع شركات القطاع العام، وطالما أن الضمان هو أساس عملية المنح في باقي الأنواع من القروض}، أما المبحوث من مصرف التسليف فاعترف آسفاً بوجود حالة الإحباط خاصة عند التعامل مع شركات القطاع العام ولكن هذه الحالة نسبية ولايجب أن يسمح المدير بأن تترك آثاراً سلبية قائلاً:{ تختلف هذه الحالة من شخص لآخر ويمكن أن يقوم المدير بالمناورة كأن يقدم وديعة بدلاً من منح قرض(مثال عن توجيه الحكومة بمنح قرض من مصرف التسليف للمصرف الزراعي)، فالإدارة يجب ألا تسلم دائماً بتوجيهات الحكومة ويجب علينا أن نوضح لها ونناقش ونستخدم أساليبنا ونوافق على ما ينسجم مع مصلحة المصرف، وعندما نفعل ذلك استناداً لأسس علمية سليمة حتى الحكومة لا تستطيع أن تفرض علينا منح قروض لجهات غير جديرة ائتمانياً، واليوم لايوجد أحد يتحمل مسؤولية منح قروض لجهات غير مليئة مالياً، لكن في النهاية إذا كان أمراً واقعاً لاجدال فيه ليس أمامنا إلا أن ننفذ}.

الملفت للنظر إجابة المبحوث من مصرف التوفير التي جاءت معاكسة تماماً للإجابات الأربعة السابقة حيث أجاب:{ تعامل المصرف قليل مع شركات القطاع العام، وليست حالة الاحباط التي انعكست سلباً على جودة الدراسة الائتمانية لملفات العملاء هي السبب في تعثر قروض المصرف إنما عوامل اخرى مختلفة تماماً: كعدم وجود تصنيف ائتماني للعملاء يستطيع المصرف من خلاله تخمين قدرتهم على السداد، التغيرات المفاجئة بأسعار أدوات المشروع قد تؤدي لتعثره، تأخر البضاعة في الوصول من الموانئ تؤدي لتعثر التشغيل وبالتالي تعثر السداد وعندها يمكن أن نضطر لإعادة تمويل هذا المشروع وقد سبق أن حدثت هذه الحالة مع المصرف}.

٥- امتلاك أصحاب القرار المؤهلات العلمية والخبرات المهنية الكافية لسلامة قرار الائتمان المتخذ:

أجاب جميع المبحوثين بامتلاك مؤهلات نسبية فـ :

- الشهادة الجامعية+ القدم الوظيفي+ الدورات التي يجريها المصرف: نقط مشتركة موجودة عند جميع المبحوثين.
- لغات: موجودة نسبياً.
- خبرة ببرامج تقنية لمعالجة وتحليل المعلومات المحاسبية: لايوجد.
- دورات تدريبية في مصارف دولية+ ستاجات وندوات واختبارات: لايوجد.
- مؤتمرات علمية+ مشاريع بحثية: نادرة جداً
- الدراسات العليا(ماجستير، دكتوراه): موجودة نسبياً

- شهادات مهنية دولية متخصصة بالتحليل المالي وإدارة المخاطر: لايوجد.

والجدير ذكره هو الافادة بعد الاجابة أعلاه التي أدلى بها كل من مبحوثي المصارف (الزراعي، الصناعي، التسليف) وكانت :

- مبحوث المصرف الزراعي: { تختلف المؤهلات العلمية والخبرات المهنية من مدير إلى آخر حسب شهادته واختصاصه وخبرته واهتمامه بالعمل ورغبته في الحفاظ على سلامة القرار الائتماني المتخذ، فالبعض يمتلك مؤهلات والآخر لايمتلكها، أهم ما في الأمر في عملنا هو تطبيق تعليمات وتوجيهات وتعاميم وبلاغات الإدارة العامة عند منح القروض وتحصيلها}.
- مبحوث المصرف الصناعي:{ توجد لدى البعض شهادات أكاديمية، لكن لاأحد يمتلك شهادات مهنية دولية، ولايوجد تدريب في مؤسسات دولية لا لعاملي المصرف الصناعي ولاغيره من المصارف العامة، لكن تم إعطاء محاضرات داخل المصرف لمحاضرين بخبرات دولية وكانت نافعة وناجحة، وخاصة الدورة التي تمت بإشراف خبراء بنك الاستثمار الأوروبي منذ ست سنوات، باستثناء هذه الدورة مايجري هو دورة روتينية لمرة أو مرتين في السنة والمحاضرون أغلبهم من المصرف المركزي}.
- مبحوث مصرف التسليف:{ الشهادة الجامعية والخبرة والقدم الوظيفي هي مؤشر التأهيل لكن الشكل المطروح في السؤال من التأهيل العلمي والمهني والتدريب العالي غير موجود بتاتاً، يوجد دورات تدريبية ولكن ليس في مصارف دولية، نعم يوجد تقصير في هذا المجال ويوجد محسوبيات في مسألة الإيفاد والدورات الخارجية "فساد إداري" والدورات التي تجري عملياً أغلبها مصالح وتنفيعات ولم تهدف حقيقةً في يومٍ من الأيام لتطوير آلية عمل المصرف الحكومي، فضلاً عن الفروق الكبيرة بين الداخل والخارج بنوعية الخدمة والمستوى التكنولوجي والثقافة المصرفية بشكل عام، خاصة أن القطاع المصرفي العربي والعالمي أغلبه مخصخص والمصارف العامة مقيدة بقوانين وأنظمة وتعليمات وسياسات وتوجهات دولة، مما انعكس على البنية الإدارية للمصرف العام والتدريب غالباً غير مجدٍ حتى عندما يحصل بالخارج فهو ترفيه وسياحة ومنفعة مادية، بشكل عام: هنالك ضعف بالتدريب ولا يلبي إذا تم الغاية منه بالشكل الأمثل المطلوب}.

٦- وجود نظام مكافآت لتحفيز المدراء على اتخاذ قرارات إقراض سليمة، ونظام عقوبات في حال تكرار اتخاذ قرارات ائتمانية سيئة:

أجمع المبحوثون الخمسة على عدم وجود نظام مكافآت رسمي مُعمَم لتشجيع الإقراض السليم، رغم أن هذه الأنظمة مطبقة عالمياً، واعترف الجميع بأثر ذلك السلبي حيال عدم الاكتراث لسلامة قرارات الائتمان، علق المبحوث من المصرف الصناعي:{ يعتمد القرار النهائي في منح القرض على الضمان، لذا نركز على وجوده وتغطيته لقيمة القرض بالنسبة المحددة وفقاً للتعليمات التنفيذية، ولا ننكر أهمية باقي عناصر القرار الائتماني إلا أنها مهملة بشكل كبير حتى أنها شكلية، ولا فائدة من بذل مجهود في إجراء التحليل المالي والائتماني الدقيق فلا يعتد به ولا نُكافأ على تعبنا، بل على العكس، تعاقب إذا أخطأت ولا تحصل على مكافأة إذا أصبت}.

وأجمع المبحوثون أن العقوبات المطبقة هي العقوبات الإدارية المتعارف عليها في دوائر الدولة، ونوَه المبحوث من مصرف التوفير إلى عقوبة نقل العامل أو المدير ويمكن أن يحول للتحقيق والتفتيش والجهات الرقابية المختصة(الجهاز المركزي للرقابة المالية+ هيئة الرقابة والتفتيش) وحصل في المصرف على حد قوله أن تم توقيف مدراء والحجز على أموالهم المنقولة وغير المنقولة.

وألمع المبحوث من المصرف الزراعي أنه إذا تم اتخاذ قرارات إقراض مخالفة للتعليمات النافذة يتم معاقبة لجنة القروض كل حسب مسؤوليته، ويمكن أن تصل العقوبات إذا ثبت وجود حالات تواطؤ إلى صرف من الخدمة.

أما المكافآت فهي إما مكافآت معنوية (كتاب شكر مثلاً)، أو حوافز مادية شهرية أو ربعية كنسبة من أرباح المصرف المحققة وتوزع على جميع الموظفين عند وجود أرباح كما ذكر المبحوث من المصرف التجاري، في حين شرح المبحوث من المصرف الزراعي أنه عندما كانت هذه الحوافز موجودة كانت تمنح بعد تقييم الفروع على أساس عدة مؤشرات منها حجم إقراضات الفرع ومستوى التحصيل، ثم توزع الحوافز على عاملي الفرع كنسبة من الراتب، كذلك المبحوث من المصرف الصناعي بعد أن نفى وجود نظام مكافآت رسمي، شرح عن وجود حوافز مادية توزع بالتساوي تقريباً على العاملين بنفس المستوى الإداري، وتوجد مكافآت تمنح بقراراتٍ كيفية بناءً على رأي المدير العام وإجماع قرار لجنة تشكل لهذا الغرض وتأتي المكافأة لمديرية أو فرع أو دائرة لحصد نتائج إيجابية عن عمل أنجزته.

٧- تراخي مدراء الائتمان في البحث واختيار القرض الجيد سبب هام من أسباب تعثر قروض المصارف العامة:

نفى ثلاث مبحوثين أن تكون حالة الإحباط التي لم ينكر أغلبهم وجودها لدى العاملين في المصارف العامة سبب مباشر في التعثر المصرفي لأن هذه الحالة نتيجة وليست سبباً على حد زعمهم فالعمل المصرفي مصبوغ بصبغة القطاع العام في المصارف العامة وهنالك سلسلة من الأنظمة المرعية والتعليمات واجبة التطبيق ينبغي التقيد بها مما يقتل روح الابتكار، وقدم كل منهم مجموعة أسباب يراها مسؤولة بشكل كبير عن تعثر القروض في مصرفه كالتالي:

- المبحوث من المصرف الصناعي:{ إن عدم تطبيق معايير منح الائتمان السليم هي أهم مسببات تعثر قروض المصرف، إذ لا يتم تقدير الاحتياجات التمويلية للعميل بشكل مهني، ونلاحظ المزاجية العالية في تحديد قيمة القرض دون الاستناد إلى الأسس العلمية ونتائج التحليل المالي الدقيق لبيانات العميل"الصحيحة" وليس الشكلية التي اعتاد العملاء تقديمها للمصرف خاصة عند تقدير الفجوة المالية والفجوة الزمنية}.
- المبحوث من مصرف التسليف:{ أغلب الأحيان أسباب التعثر خارجة عن إرادة مدراء الائتمان والمخاطر، السبب الأكثر أهمية هو عدم دراسة القرض بشكل جيد وعدم إيلاء دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع الدراسة العلمية والموضوعية الكافية فضلاً عن إهمال الإحاطة بكامل جوانب الملف الائتماني للعميل وبالتالي القدرة على تحديد حجم ونوع ومدة القرض الممنوح وغالباً ما ينجم عن هذا الوضع تعثر فيما بعد، وهنالك سبب مهم أيضاً هو فشل إدارة المشروع المقترض، ولاننسى تأثير الظروف الاقتصادية المحيطة وبيئة عمل المشروع والقوانين والأنظمة والتشريعات والأسواق }.

- المبحوث من مصرف التوفير:{ بالإضافة إلى الأسباب التي تحدثت عنها سابقاً أود أن أؤكد على المخاطر الأخلاقية للمقترض وعدم رغبته بالسداد في ظل غياب القوانين الصارمة التي تلزم العملاء بسداد ديونهم المصرفية بنظري أهم أسباب تعثر القروض لدينا في مصرف التوفير، فالآن على القانون(٢٦) خلال ستة أشهر فقط توجد حركة (٧٥٢) قرض لعملاء قامو بتسديد ديونهم بالكامل نتيجة الاجراءات الجدية الصارمة لهذا القانون بإجمالي(٥٠٠) مليون ل.س تقريباً وسداد جزئي بحدود(٢٤٠) مليون ل.س تقريباً بعد إجراءات منع السفر وتجميد الحسابات بالمصارف وتسريع إجراءات التنفيذ على الرهن، يضاف إلى ذلك الظروف القاهرة كالتي نعيشها اليوم وهي سبب رئيس لتعثر قروض مصرفنا}.

وعلى النقيض جاءت إجابات كل من مبحوث المصرف الزراعي و مبحوث المصرف التجاري التي لم تنفي مسؤولية حالة الاحباط والتراخي لدى عاملي المصارف العامة في تعثر قروضها ولو بشكل نسبي، وعزى مبحوث المصرف التجاري أسباب هذه الحالة لضعف الأجور(العامل المادي) وضغوط العمل وطبيعة عمل المصارف العامة المصبوغة بصبغة القطاع العام ومشاكله فحيز الحرية الممنوح للعاملين والمدراء ضيق جداً، هنالك تعليمات ناظمة و المطلوب الالتزام بتنفيذها.

٨- الإجراءات التي يمكن اتخاذها للتخلص من حالة الخمول واليأس أو غياب الدافع لدى المدراء في المصارف العامة لاتخاذ قرار الائتمان السليم واختيار العميل الجيد:

جاءت إجابات المبحوثين من المصارف الأربعة- باستثناء مبحوث مصرف التوفير الذي لم يعترف كما بينا أعلاه بوجود هذه الحالة في مصرفه- متشابهة إلى حدٍ كبير:

حيث ارتأى كل من مبحوث المصرف الصناعي والمصرف التجاري أن ذلك يكون بتقديم الحوافز المادية والمعنوية، أضاف إليها مبحوث مصرف التسليف وجوب المساءلة والمحاسبة، أما مبحوث المصرف الزراعي أضاف لما سبق نشر الثقافة المصرفية وتقييم الفرع على أساس القروض الجيدة والتحصيل.

٩- تعيين عناصر غير كفؤة في مواقع قيادية لتنفيذ مصالح معينة:

انقسمت إجابات المبحوثين ونظراً لحساسية السؤال قدرت الباحثة الإجابات المقتضبة للمبحوثين وحتى الذي قدم أمثلة عن حالات عملية لتأكيد إجابته طلب عدم ذكرها في متن البحث، حيث:

- نفى مبحوث مصرف التسليف هذه الحالة وقال:{ أن هذه الحالات لا توجد إلا بشكل نادر ولو حدثت فعلاً وتم تمرير ائتمان لمصلحة خارجية غير مستوفٍ كامل الشروط فإن من يتحمل المسؤولية هو الشخص في المنصب الجديد}.
- كذلك المبحوث من المصرف الصناعي الذي قال:{ أنه لم يسبق أن شاهدت أو سمعت خلال فترة عملي في المصرف عن حالة مماثلة فمنح القرض ليس قراراً منوطاً بشخص واحد بالمصرف حتى ولو كان مديره العام، وعملية التواطؤ تحتاج لشبكة من الموظفين بجميع المستويات الإدارية لتنجح، ولا أحد يتحمل هكذا مسؤولية- رغم سماعنا عن حالات حدثت في الماضي، أو في مصارف أخرى إلا أنها نادرة، أما بخصوص تقديم قروض

لمن لايحسن استخدامها أو يهربها للخارج، فلا ننكر وجود تقصير بعمل الاستعلام المصرفي عن العميل وسمعته وسلوكه، ولكن نحن كعاملين لا يوجد بين يدينا آلية للتمييز بين العملاء، مجرد أن يقدم العميل أوراقه الثبوتية كاملة والضمانات المقبولة الكافية فأنا ملزم بمنحه التسهيل المطلوب، ولا يوجد مساءلة أو مسؤولية بعد ذلك على العامل في حال تعثر القرض أو خسر المشروع باعتباره يطبق الأنظمة المرعية والآليات المتبعة في المصرف في عملية المنح.

- على النقيض جاءت إجابات كل من المصرف التجاري ومصرف التوفير والمصرف الزراعي الذين أجابو بـ: نعم، يمكن أن تحدث مثل هذه الحالة عند تعيين شخص غير كفء لشغل المنصب، بعضهم ذكر حالة واقعية لن نذكرها نزولاً عند رغبة المبحوث.

١٠- ترتيب العناصر وفقاً لأهميتها كسبب في تعثر قروض المصارف العامة حسب رأي المبحوثين:

الجدول(٣٧)

ترتيب إجابات المبحوثين حسب الأهمية كسبب في تعثر قروض المصارف العامة

السبب	مبحوث المصرف التجاري	مبحوث المصرف الصناعي	مبحوث مصرف التسليف	مبحوث المصرف الزراعي	مبحوث مصرف التوفير
مخاطر السياسة الاقتصادية	8	1	2	8	1
مخاطر السوق	7	5	1	9	2
عدم تطبيق معايير الائتمان السليم وغياب الإدارة الحديثة والفعالة لمخاطر الائتمان	1	3	3	6	3
ضعف مؤهلات وخبرة الكادر الإداري والمدراء في أقسام الائتمان والمخاطر	2	4	4	1	4
المخاطر المعنوية (فساد ، احتيال ، جرائم مالية)	4	7	5	4	5
هيكل الملكية: باعتبار المصرف مملوكاً بشكل كامل للدولة	9	9	8	5	9
غياب نظام حوافز للمكافآت والعقوبات لاتخاذ قرارالائتمان السليم والعملاء الجيدين للمصرف	3	6	6	2	8
التدخل الحكومي في سياسة المصرف الائتمانية	5	2	7	3	6
الضمانات الحكومية	6	8	9	7	7
أسباب أخرى	10	10	10	10	10

المصدر: إجابات المبحوثين على السؤال(١٠) في المقابلة التي أجريت مع كل منهم .

١١- السبب الرئيس لتعثر قروض المصارف العامة(السؤال المفتوح):

أجاب جميع المبحوثين أنه لايمكن حصر أسباب تعثر قروض المصارف العامة في سبب واحد، توجد مجموعة من الأسباب الهامة حيث ارتأى كل منهم أن أهمها هو التالي:

- مبحوث المصرف الصناعي:{أرى بحكم عملي في المصرف أن هنالك أسباباً لايمكن تجاهلها كانت سبباً مباشراً في الازدياد الكبير في حجم محفظة الديون غير المنتجة في المصرف الصناعي في الفترة الماضية إضافة إلى ماأوردته حول عدم تطبيق معايير منح الائتمان السليم وهي:
  - التخبط في السياسات الاقتصادية في المرحلة السابقة: على سبيل المثال، الانفتاح الاقتصادي والتجاري على تركيا سبب توقف عمل كثير من المعامل والورشات والمؤسسات النسيجية وصناعة الألبسة بعد أن أغرقت السوق المحلية بالمنتجات التركية من الألبسة الجاهزة، تعثرت هذه الشركات والمعامل بعد توقف خطوط الانتاج شبه الكامل وعجزت عن توليد الأرباح وانعكس ذلك مباشرة على علاقتها بالمصارف المموَلة، وفي مقدمتها المصرف الصناعي ذو الحصة الأكبر بتمويل هذا القطاع.
  - ضعف الإدارة التنفيذية خاصة عند دوران الإدارة بشكل سريع وعدم امتلاك الإدارة الجديدة لخطة مدروسة ومعدَة للتنفيذ تتضمن على الأقل القطاعات الأساسية التي ينبغي تمويلها على المدى المتوسط، وعدم إعطاء فرصة للإدارة القائمة لتحصيل ديونها المتعثرة عندما حصل هذا التعثر، وغالباً الإدارة الجديدة لم تمتلك تلك الخطة المحكمة الفعالة للتحصيل، ممأأغرق المصرف بديونه المتعثرة.
  - تعدد الجهات الوصائية المشرفة: البنك المركزي– وزارة المالية– مجلس النقد والتسليف– رئاسة الحكومة التي توجه خطابات بشكل دائم ولا تعطي للمصرف حرية اختيار القطاعات التي يرغب بتمويلها وفقاً لخطته وسياسته الائتمانية.
  - تعدد الجهات الرقابية: حيث تشاهدين المراقبين الداخليين التابعين للبنك المركزي– مفتشي الهيئة العامة للرقابة والتفتيش– الجهاز المركزي للرقابة المالية– الأفرع الأمنية والكل إلا أن يتدخل بشكل أو بآخر بعملية المنح وطلب التوصيات خاصة عند تخمين قيمة الضمان مما يعني عبئاً كبيراً على المصرف وارتفاع نسبة التعثر}.
- مبحوث المصرف التجاري:{ ما يأتي إلى الذاكرة فوراً لدى الحديث عن مسببات التعثر هو التالي:
  - انعدام ضوابط المنح سابقاً(تحسنت في السنوات الأخيرة) إضافة إلى الغياب الواضح للدور الرقابي الفعال رغم وجود الأجهزة الرقابية، فلم تؤخذ العوامل الخاصة بالعميل بالاعتبار عند استكمال الملف الائتماني ، وكانت الضمانة العينية هي ما يعتمد عليه بالدرجة الأولى(إهمال الـ 5C's)، وضوابط التسليف الموضوعة لدى المصارف العامة عموماً لا تتماشى مع المعايير العالمية ولا مع التغيرات التي تحدث بالسوق المصرفية، وإلى الآن يوجد ضعف عام لدى المصرف في الاستعلام عن حيثيات العميل.
  - كادر المصرف مصبوغ بصبغة القطاع العام وليس القطاع المصرفي، وتفاوت القدرات والمهارات الفنية لأعضاء اللجان المانحة للائتمان مثلاً: القرار(٩٠٢) يوجد من قرأه وآخر إلى الآن لا يدري شيئاًعنه.
  - وجود ذهنية تعتبر أن هذا المصرف هو ملك للدولة متجاوزة المعايير التي تحدد سياسته وتضبط إجراءاته وعمله كمصرف، فهو "مستودع مال الدولة" تصرف منه الحكومة بعيداً عن أي ضوابط للعمل المصرفي}.
- مبحوث المصرف الزراعي:{ لخص أهم أسباب تعثر مصرفه بـ:
  - عدم اتباع قواعد مبادئ الإقراض الجيد وإهمال إجراء التحليل الائتماني الكافي للعميل والتحليل المالي الدقيق لبيانات النشاط.

- ضعف مؤهلات وخبرة أقسام الائتمان والمخاطر وغياب وجود إجراءات فعالة للتحصيل.
- التدخلات الحكومية في قرارات المنح في بعض الحالات.
- عدم قدرة العميل على السداد في حال ظروف مناخية وظروف إنتاج معاكسة}.

- مبحوث مصرف التسليف:{ سبق أن تناولت الإجابة على هذا السؤال في معرض إجابتي على السؤال(٧) وأضيف إليها مؤكداً ضعف الإدارة المصرفية للقرض الممنوح وعدم متابعة القرض بعد المنح}.
- مبحوث مصرف التوفير:{ حدثتك بشكل واسع بمعرض الإجابات السابقة عن هذا الجانب، أستطيع أن أعطيكي إجابة مباشرة أكثر تلخص ماتناولته سابقاً: أكثر ما يسبب ارتفاع نسبة الديون غير المنتجة لدينا تغير ظروف السوق وتغير الظروف الاقتصادية والسياسات التي لم يضعها العميل ولا المصرف بالحسبان خاصة بالقروض طويلة الأجل، فضلاً عن ضعف عام بمعالجة الملف الائتماني باعتبار توفر الضمان هو أساس عملية المنح، والمخاطر الأخلاقية فلا نستطيع أن نكشف عن نية العميل بعدم السداد أو الهروب خارج البلد مثلاً بغرض عدم تسديد ديونه تجاه المصرف}.

- المطلب الثالث: مناقشة إجابات المبحوثين على أسئلة المقابلة المتعلقة بفترة الأزمة:

١- ترتيب العناصر وفقاً لأهميتها كسبب لتوقف العملاء عن سداد التزاماتهم المصرفية بعد بداية الأزمة في سورية حسب رأي المبحوثين

الجدول(٣٨)

الجدول( )

ترتيب إجابات المبحوثين حسب الأهمية كسبب في توقف العملاء عن سداد التزاماتهم المصرفية بعد الأزمة

السبب	مبحوث المصرف التجاري	مبحوث المصرف الصناعي	مبحوث مصرف التسليف	مبحوث المصرف الزراعي	مبحوث مصرف التوفير
التضخم وانعدام القدرة على سداد الأقساط على الرغم من الرغبة بوفاء الدين	2	4	5	6	4
فقدان العمل وانعدام مصادر الدخل	1	1	3	2	2
انعدام الاتصال مع فروع المصرف في الأماكن المحاصرة	3	6	4	3	6
الهجرة القسرية من أماكن الاشتباكات والأماكن التي خرجت عن سيطرة الدولة	4	2	2	1	5
دمار المنشأة (معمل ، مصنع، شركة) وتوقف التدفقات النقدية	5	3	1	4	1
الخطر الأخلاقي (الهجرة القصدية خاصة أرباب العمل الذين حصلوا على قروض من الدولة بمئات الملايين بهدف التهرب من سدادها.	6	5	6	5	3
أسباب أخرى	7	7	7	7	7

المصدر: إجابات المبحوثين على السؤال(١) من زمرة الأسئلة بعد الأزمة من واقع المقابلات التي أجريت مع كل منهم.

٢- تجاوب العملاء المتعثرين مع مراسيم وقوانين التسوية، وفعالية القانون (٢٦) في تخفيض حجم القروض المتعثرة:

جاءت إجابات المبحوثين متباينة على هذا السؤال ففي حين حققت بعض المصارف استردادات جيدة، نلاحظ ضعفاً في الأخرى، بعض المبحوثين أظهر تفاؤلاً بقدرة القانون الأخير على تخفيض حجم محفظة الديون غير المنتجة في مصرفه، في حين آخرين لم يظهروا تفاؤلاً حيال هذا الموضوع، وجاءت الإجابات كالتالي:

- مبحوث المصرف الصناعي:{ لا أجد أن المراسيم والقوانين التي صدرت خلال العامين الفائتين قد شكلت حافزاً لدى العملاء المتعثرين على السداد، مثلاً: بفرع المصرف الصناعي(١)، لم يتجاوز عدد العملاء المتجاوبين مع المرسوم (٨) نسبة (٤,٥%)، كذلك الأمر بالنسبة للقانون(٢٦) لم يتجاوز عدد العملاء الذين قدموا لتسوية ديونهم المتعثرة(٣,٩%) لنهاية النصف الأول من هذا العام(٢٠١٦) وفقط بغاية رفع منع السفر وليس إبراء الذمة تجاه المصرف، أما بالنسبة لكتلة الديون المسددة، فهي لم تتجاوز(٢,٤%) من إجمالي كتلة الديون الملاحقة قضائياً، وبالتالي نسبة الاسترداد إلى الآن ضعيفة، وبخصوص القانون(٢٦) فلست متفائلاً بقدرته على تخفيض نسبة القروض المتعثرة في المصارف العامة، والسبب أن التشدد في بعض النقاط سينعكس سلباً على إمكانية التحصيل خاصة فيما يتعلق بموضوع كفاية الضمانات بعد إعادة تخمينها، والإعفاء يتم فقط عن الفرق بين فوائد التأخير والفوائد العادية وليس عن كامل فوائد التأخير كما نص عليها القانون(٢٦)، كذلك أنوّه لموضوع السندات المحسومة فالعميل المتعثر مطالب بسدادها خلال عام واحد وهذه فترة قصيرة جداً}.
- مبحوث المصرف التجاري:{ تقدم عدد من العملاء لتسوية ديونهم المتعثرة وفقاً للمرسوم (٨) ويليه القانون(٢٦)، لكن بنسبة ضعيفة لم تتجاوز الـ(٥%) من إجمالي عدد العملاء المتعثرين، بالمقابل نسب التحصيل كانت ضعيفة، نحن متفائلون بإقدام مزيد من العملاء على تسوية ديونهم المتعثرة بموجب القانون(٢٦) بالمستقبل، باعتبار الظرف المؤثر هو ظرف سياسي وليس ائتماني ومجرد تحسن الظروف الأمنية سيأتي عدد كبير من العملاء لتسوية أوضاعهم}.
- مبحوث المصرف الزراعي:{ بالحقيقة لم تشجع هذه المراسيم والقوانين عملاءنا المتعثرين على السداد، فلم يصل سوى عدد محدود جداً من طلبات التسوية للإدارة، ومن الطبيعي أن يكون حجم الديون المستردة ضعيف تبعاً لذلك، ومن المبكر الحكم على القانون(٢٦) بعد ستة أشهر من تطبيقه، أما بالنسبة للمراسيم السابقة فللمصرف الزراعي وضع خاص، تصدر كل فترة مراسيم وقوانين لجدولة ديون الفلاحين بغض النظر عن المراسيم التي تشمل جميع المصارف، فكما سبق أن حدثتك أن قروض المصرف الزراعي تقدم بغض النظر عن الملاءة، نحن نتمنى أن يعطي تطبيق القانون نتائج تصب في مصلحة المصرف، لكن ذلك يحتاج لدعاية وتسويق وتواصل مع المتعثرين الموجودين داخل القطر، أما الموجودين خارج القطر فلا حلَ إلا التنفيذ على الضمانات ضمن القوانين النافذة}.
- مبحوث مصرف التوفير:{ بالواقع كان الإقبال جيداً من حيث العدد لكن نسبة التسديد متوسطة كون قيمة القروض الممنوحة صغيرة باعتبار أن قروضنا في معظمها لذوي الدخل المحدود، لأوضح لك بالرقم: لدينا على القانون(٢٦) منذ بداية العام ولغاية نهاية الشهر السادس(٨٠٧) عملاء من أصل(٩١١) قاموا بتسديد ديونهم بالكامل، هؤلاء حصلوا على (١,١٦١) مليون ل.س، سُدَد منها (٧٤١) مليون ل.س، ولدينا خلال الفترة(٢٠١٤/١/١-

٢٠١٦/٥/٣١) عشرة مليار قروض ممنوحة سُدَد منها حوالي ثلاثة مليار بنسبة تحصيل قرابة الـ(٣٠%)، أما فيما يخص القانون (٢٦) فنحن متفائلون بقدرته على رفع نسبة التحصيل فهو يعفي من غرامات التأخير ونلاحظ الحزم القانوني ومنح فترة سماح لمدة ٦ أشهر للاستفادة من غرامات التأخير يُحوَل بعدها القرض للجدولة.

- مبحوث مصرف التسليف: أرى من واقع العمل أن هذه المراسيم والقوانين شكلت حافزاً جيداً لسداد العملاء المتعثرين ديونهم المصرفية، ونسبة العملاء الذين استجابوا لعملية التسوية وفقاً لهذه القوانين جيدة، فالقسم الأكبر من قروضنا هو لذوي الدخل المحدود وحتى المشاريع الانتاجية نسبة السداد كانت جيدة، وكان لدينا استرداد بقيمة(٢٢٠)مليون على فترة ٦ أشهر بعد صدور القانون(٢٦)، بالعدد يوجد عدد كبير من المتعاملين ولكن قيم القروض صغيرة، وبالتالي كانت الديون المستردة وسط وعدد العملاء الذين سددوا ديونهم جيد.

أما بالنسبة للقانون (٢٦) فقد انتهت فترة الإعفاء بـ ٢٠١٦/٧/١٢ والإقبال مشروطٌ بالأوضاع الأمنية نظراً لوجود العديد من المشاريع بمناطق ساخنة لا يمكن إعادة تشغيلها. في المستقبل مع بعض التعديلات على القانون وبعد انتهاء الحرب واستئناف النشاط الاقتصادي كثيرٌ من المقترضين سيقبلون على سداد ديونهم حتى لا يتم التنفيذ على الضمان، أمثّل لك قيام أحد عملائنا بنقل منشأته (مطبعة) من الشيخ نجار إلى مدينة حلب وقام بعملية التسوية وبغير هذا الحل لم يكن ليتمكن من القدوم إلينا وإجراء التسوية.

٣- رد فعل إدارة المصرف بعد أن وقعت في فخ الخسائر المحققة نتيجة التوقف شبه الكامل للتسهيلات الائتمانية والفوائد الدائنة المرتفعة نسبياً:

- مبحوث المصرف التجاري: نعلم أن هنالك حدوداً للتعرض للخطر، خطر مقبول وخطر غير مقبول، هنالك تكاليف مرتفعة على الودائع من جهة وعدم تحصيل لأي فائدة مدينة على التسهيلات من جهة ثانية، وتوجد قدرة احتمالية عند المصرف للوقوع في هذه الفجوة، ونظراً لأن هذه الفجوة أصبحت كبيرة من وجهة نظري أرى مايلي:
  - اقتراح رفع معدلات الفائدة الدائنة في الفترات مافوق ٩ أشهر لشد المتعاملين لتجنب الوقوع في فجوة الفترات الأقل.
  - إصدار توصيات بتجنب قبول ودائع جديدة.
  - رفع معدلات الفائدة المدينة على الحسابات الموجودة أو الحسابات المسموح التسهيل فيها، وبذلك نؤخر وقوع المشكلة ولكن لا نلغيها.
- مبحوث مصرف التوفير: اللعب على موضوع أسعار الفائدة المدينة فهي ١٤% حالياً، لم يتم رفع أسعار فوائد على الحسابات القديمة ونحاسب في الجدولة على الأسعار الجديدة، واقترح استمرار القروض بمصرف التوفير، وهي مستمرة فعلاً كقرض رأس المال العامل لكن لم يقدم عليه أحد لأن قيمته مليون ل.س فقط.
- مبحوث مصرف التسليف: هذا الموضوع حالياً خارج عن إرادة المصرف، الهدف هو استمرارية وبقاء المؤسسات المصرفية المرتبط ببقاء واستمرار سيادة الدولة، فالهدف هو استمرار المصارف الحكومية بغض النظر عن موضوع الخسائر، نسبة السيولة في مصرفنا تتجاوز الـ(٥٠%) وبالتالي المشكلة هي ارتفاع مخاطر الإقراض وليس ضعف السيولة.

- مبحوث المصرف الزراعي: يجب الحد ما أمكن من الإقراض باعتبار أن هذا صعب بشكل كلي نظراً لخصوصية عمل المصرف الزراعي، وأنصح بالتأكيد على الاستعلام المصرفي والإقراض للزبائن الجيدين مع تدعيم الضمانات، والاستمرار في تحصيل الديون المتعثرة.
- مبحوث المصرف الصناعي: الواقع أن الأمر لم يعد منوطاً بإدارة المصرف وإنما ماتمليه توجيهات المركزي والقوانين التي تصدر بهذا الشأن لمواجهة مشكلة التعثر على مستوى الجهاز المصرفي ككل، حالياً لا يوجد سوى إجراء منع السفر والالتزام بالقانون(٢٦) للتسويات وإعادة الجدولة.

٤- الخطط الوقائية التي جهزها المصرف في انتظار الأسوأ خاصة أن لا انفراج سياسي يلوح بالأفق:

- مبحوث المصرف التجاري: مقابلة الديون المتعثرة بالعملات الأجنبية بمؤونات من نفس العملة.
- مبحوث مصرف التوفير: قمنا بإعادة الإقراض لشريحة الموظفين بضمان الراتب للتعويض ولو نسبياً عن الخسائر المتزايدة بشكل مستمر، غير ذلك لايوجد أي منفذ فعلياً لدينا والذي يقود حالياً هو المصرف المركزي الذي يهتم بالدرجة الأولى بضبط السيولة وتنفذ تعليماته من قبل جميع المصارف.
- مبحوث مصرف التسليف: بدأنا بإعادة الإقراض لذوي الدخل المحدود وبدأنا بمنح القروض الشخصية بدءاً من شهر ٢٠١٥/١٢ ولم يكن لدينا إلا إعادة التوظيف من خلال الحل أعلاه بالمتابعة مع المصرف المركزي بهذا المجال وإلا كان الوضع يتدهور بشكل أكبر، حيث تم إعداد دراسة تفصيلية بها الموضوع ورفعت إلى المصرف المركزي تظهر التدفقات النقدية المتوقعة من إعادة الإقراض وتمَت الموافقة عليها، بذلك سنكون قادرين على تعويض الخسائر التي مني بها المصرف خلال ٥-٦ سنوات قادمة.
- مبحوث المصرف الزراعي: سبق أن أشرت إلى ضرورة الاستمرار بتحصيل الديون المتعثرة، الإقراض في الأماكن الآمنة وللمشاريع التنموية والعملاء الجيدين المدروسين الذين يتمتعون بكل معايير الجدارة الائتمانية فقط، وجدولة ديون العملاء المتعثرين وهذا الحال أفضل من التنفيذ.
- مبحوث المصرف الصناعي: لا يوجد خطط، سبق أن أشرت أننا في مرحلة حرجة ننفذ خلالها تعليمات السلطات والجهات المسؤولة، نتمنى أن توجهنا بالطريق الذي يخفف من أعباء المصرف.

٥- إجراء اختبارات الجهد لتقييم كفاية رأس المال وتقدير المخصصات:

- مبحوث المصرف التجاري: نعم نقوم بكافة أنواع اختبارات الجهد حتى الاختبارات المركبة وتجري كل ثلاثة أشهر تقريباً وفي حالات طارئة يتم فوراً إجراء اختبار جهد قبل تنفيذ أي قرار.
- مبحوث المصرف الزراعي: نعم وتجري إدارة مخاطر الائتمان هذه الاختبارات كل ٦ أشهر مثلاً: قمنا بإجراء اختبار من فترة ستة أشهر وفق سيناريوهات محددة كالتالي:
  - افترضنا ارتفاع التسهيلات المباشرة غير المنتجة بنسب(٢٠%، ٣٠%، ٤٠%) عالتوالي.
  - افترضنا قيام العملاء والمؤسسات بسحب ودائعهم بنسب (٢٠%، ٣٠%، ٤٠%) عالتوالي وذلك بهدف مايلي:

- الوقوف على سيولة المصرف الزراعي التعاوني ومدى قدرته على الالتزام بالحدود القصوى بفجوات الاستحقاق الواردة بقرار مجلس النقد والتسليف(٥٨٨/م ن/ب٤) وفق السيناريوهات المذكورة أعلاه.
- أثر السيناريوهات المذكورة على كفاية الأموال الخاصة للمصرف.

النتيجة: وصلنا إلى أن تطبيق السيناريوهين أعلاه لن يؤثر بشكل كبير على سيولة المصرف الزراعي التعاوني ولا على نسبة كفاية الأموال الخاصة للمصرف وبقي المصرف ضمن هامش الأمان.

- مبحوث مصرف التسليف: لم يفعّل عمل مديرية المخاطر لغاية عام ٢٠١٤، ومنذ ذلك الحين للآن تم إجراء اختبار الجهد مرتين بعد بداية الأزمة.
- مبحوث المصرف الصناعي: نعم بدأنا بذلك مؤخراً، لكن لا يوجد لدينا تصنيف للديون حتى يكون لدينا اقتطاع للمخصصات وبالتالي تقدير كفايتها لتغطية الخسائر اللازمة.
- مبحوث مصرف التوفير: لا يوجد في مصرف التوفير إجراء لاختبار الجهد.

٦-إمكانية استرداد المصرف لديون متعثرة لعملاء موجودين بالخارج وممتنعين عن السداد رغم أنهم يمارسون أعمالهم بنجاح:

تباينت أراء المبحوثين تجاه هذا السؤال، ففي حين بيَن مبحوث المصرف الزراعي أن هذه الحالة لا تنطبق على المصرف الزراعي كون الشريحة التي تستهدفها القروض هي شريحة الفلاحين فقط، عطف مبحوث مصرف التوفير أنه لا يوجد أيضاً على مستوى المصرف هذا النوع من المقترضين، ويجب أن تُخلق سياسة لدى الحكومة توجه باتجاه تحصيل هذا النوع من الديون. وتقاربت إجابة مبحوث المصرف التجاري الذي بين أن ذلك يجب أن يكون بموجب المرسومين(١٩,٢١) المتعلقين بالمحاكم المصرفية والإجراءات الاحترازية التي تقوم بها الدوائر القانونية بالمصرف لملاحقة المتعامل (الحجز الاحتياطي) الذي يلاحق الضمانات المتعلقة بالائتمان وغير المتعلقة بالائتمان، وإجابة مبحوث مصرف التسليف الذي شرح أن ذلك يكون بالتنفيذ على الضمانات والأموال المنقولة وغير المنقولة، أما مبحوث المصرف الصناعي فقدم مثالاً حياً: أن منشآت دعبول تمارس نشاطها التشغيلي وهي رابحة ومنتجاتها في السوق، وعليه ديون متعثرة تجاه الصناعي بقيمة (١,٥) مليار ل.س، وصل المصرف الصناعي لمرحلة البيع بالمزاد العلني ولكن لايوجد مزاودين للشراء، الحل المقترح هنا: أن يدخل المصرف كشريك.

٧-التغيرات التي يجب أن تحصل لتخفيض حجم القروض المتعثرة في المصرف:

جاءت مقترحات الموظفين حول هذا السؤال كالتالي:

- مبحوث المصرف التجاري:{ أقترح تعديل الهيكل الإداري وإحداث وحدة للتحصيل وملاحقة الديون المتعثرة، بالإضافة لتعديل نظام التسليف بالمصرف وتغيير بعض البنود التسليفية التي تتعلق بالمنح والتجديد، ومنح مراسيم التسويات فترات أطول للإعفاء من الفوائد أو زيادة فترة السماح لفسح المجال للمتعاملين للدخول بالمراسيم مقابل إعفائهم من الفوائد، أقترح مثلاً: إعفاء التاجر من الفوائد العقدية وفوائد التأخير مقابل أن يسدد مديونته بما يعادلها بالعملات الأجنبية وفقاً لسعر الصرف المعتمد}.

- مبحوث مصرف التوفير:{ وجود قوانين وضوابط دورية مستمرة تحد من التعثر تتماشى مع الظروف المتغيرة باستمرار، وتفعيل إجراءات الحجز التنفيذي والإسراع بعمليات البيع بالمزاد العلني}.
- مبحوث المصرف الزراعي:{ اقترح وجود دائرة خاصة للتحصيل، يوجد بالمصرف الزراعي قسم للتحصيل في الإدارة العامة ولكنه تابع لمديرية القروض، أما بالفرع فهو دائرة التحصيل تابعة لقسم القروض، وينبغي تحسين أداء وخبرات العاملين عند منح القروض وتحصيلها من خلال رفع مستوى التأهيل والتدريب في دائرتي الائتمان والمخاطر، وضرورة تعميق الثقافة المصرفية لدى العملاء ومعرفة واجبهم تجاه تسديد القروض}.
- مبحوث المصرف الصناعي:{ استحداث مديرية خاصة لمعالجة الديون المتعثرة، وإعفاء من كامل فوائد التأخير والعادية والاكتفاء بأصل الدين}.
- مبحوث مصرف التسليف:{ تسريع الإجراءات القضائية وعمليات التنفيذ على الرهن وفق المرسومين (١٩) و(٢١) وتعيين العدد الكافي من العناصر لتسريع عمليات الإنجاز، واعتماد المراجع القضائية الخبيرة بالعمل المصرفي، هكذا فقط نضمن سرعة التحصيل وتخفيض حجم القروض المتعثرة}.

٨- طرح أسهم المصارف العامة للاكتتاب العام وبيع القروض المتعثرة كحلول لأزمة تعثر قروض المصارف العامة: الواقع انقسمت وجهات نظر المبحوثين تجاه هذا المقترح حيث:

ارتأى كل من مبحوث المصرف الزراعي والمصرف التجاري ومصرف التسليف أن هذا الطرح صعب التطبيق في سورية حالياً باعتباره يحتاج لبنية تحتية وخبرات مصرفية عالية، وفي سورية بكل شفافية حتى السوق المالية مازالت وليدة، كما أن إمكانية وجود من يرغب في شراء القروض الرديئة في دولة في حالة حرب وصراع دولي أمر مستبعد، رغم أن الفكرة لماعة وبراقة وقد تكون فعلاً فعالة ولكن في ظروف سياسية مستقرة.

وأضاف مبحوث مصرف التسليف أن الإجراءات القضائية، الفساد في كثير من الجوانب، قوانين وإجراءات تؤخر أحياناً عملية التحصيل هي المسببة لتعثر القروض وخارجة عن إرادة الإدارة وبالتالي الاكتتاب العام وأثره على الإدارة سيكون محدوداً في علاج القروض المتعثرة ولن يفيد هذا الإجراء إلا في توفير السيولة.

أما مبحوث مصرف التوفير فلم يكن مع طرح نسبة من رأس مال المصارف العامة للاكتتاب العام رغم قناعته أن دخول مستثمرين جدد يعني ضغطاً من نوع إيجابي على إدارات هذه المصارف لرفع الكفاءة وزيادة الافصاح والشفافية في المعلومات المالية ويحسن من نسبة كفاية رأس المال لكن من سيكتتب في الظروف الحالية! أما بالنسبة لإنشاء سوق للقروض المتعثرة فقد شجع هذه الفكرة حيث يمكن أن يدخل الخط الإيراني أو الروسي أو منظمات مهتمة مرخص لها كمنظمة الآغا خان حسب ماارتأى.

في حين ارتأى مبحوث المصرف الصناعي أنه خارج ظروف الحرب، فإن دخول مستثمرين جدد في ملكية رأس مال المصارف العامة مع بقاء الحصة الأكبر بيد الدولة سيحسن الإدارة ومستوى الأداء وسيدفعها للعمل على مستوى عالمي بالمقارنة مع الوضع الحالي واعتبر هذا حافز خارجي جيد جداً لإصلاح القطاع المصرفي الحكومي، إلا أنه لم يعتقد بنجاح مقترح إنشاء سوق لبيع القروض المتعثرة لعدم وجود من يرغب بالاستثمار في هذا القطاع حالياً فلا يمكن

الوصول لعدد كبير من الضمانات في المناطق الساخنة ولن يرغب كثيرون في شراء ديون صعبة التحصيل في ظروف الحرب.

٩-الإجراء الأكثر فعالية الذي يجب اتخاذه لتخفيض حجم القروض المتعثرة في المصارف العامة في سورية حسب الرأي الشخصي للمبحوث:

اجتمع المبحوثون أنه ليس من إجراء واحد لتخفيض حجم القروض المتعثرة وإنما جملة من الإجراءات المتكاملة التي تفعَل جميعاً لهذا الغرض وجاءت إجاباتهم كالتالي:

- مبحوث المصرف التجاري:{ تشكيل مؤونات بنفس العملة للديون غير المنتجة بمساعدة من البنك المركزي، مع اعتماد مرونة أكبر في مراسيم التسويات لصالح العميل مبنية على جدية السداد وفق معادلة(بقدر الجدية في السداد بقدر الإعفاء من الفوائد) وحتى لو كان الثمن الإعفاء من الفوائد العقدية باستثناء ذلك لايوجد حل.}
- مبحوث المصرف الزراعي:{ جدولة الديون المتعثرة على أساس مصلحة العميل من خلال مراعاه وضعه الحالي ووضع المنشأة والدمار الحاصل ووضع موجوداته الثابتة من مكنات وآلات دون إهمال مصلحة المصرف، واقترح بهذا الصدد فترة سماح لمدة سنة وإذا كانت المنشأة قائمة ووضعه يسمح يمكن أن أقوم بإنعاش العميل، ودراسة العملاء بشكل جيد عند إعادة المنح ومراعاة الإقراض على أساس المقدرة التشغيلية من التدفقات النقدية التشغيلية لا على أساس الضمانات رغم أهميتها}.
- مبحوث مصرف التوفير:{ إصدار قوانين تسهَل السداد على المتعثر من جهة وتضبط القروض الحالية بحيث لايتهرب من السداد من جهة ثانية، وأنصح بالظروف الحالية بمساعدة أصحاب المنشآت لإعادة تشغيل منشآتهم ويجب استصدار قوانين تسمح للمصارف الدخول بالمشاركة بالتمويل والإدارة لهذه المشاريع}
- مبحوث مصرف التسليف:{الإجراءات القضائية- المتابعة من المصرف واختيار العناصر الأكفاء في إدارة المصرف خاصة ذوي الصلاحية في عمليات المنح(مدراء الفروع وأعضاء لجان الائتمان) وأؤكد هنا على ضرورة وجود نظام تقييم مخاطر داخلي فعال ونظام تصنيف ائتماني لاكتشاف إمكانية عدم السداد وتقليلها- وجود تشريع لمنح حوافز على عملية التحصيل سواء كان للعاملين في المصرف أو للمحامين (تحصين العاملين ذاتياً)}
- مبحوث المصرف الصناعي:{ ضرورة استصدار تشريع يسمح للمصرف الدخول كمستثمر بمعنى تطبيق سياسة مقايضة الدين بالملكية التي ستقلل جوهرياً من تكاليف الشركة وأعباءها المالية وتعطيها فرصة جيدة للخروج من المصاعب وتحقيق الأرباح وستزيح في نفس الوقت كتلة الديون المتعثرة من ميزانية المصرف والسماح للمصرف بالمشاركة بالإدارة- والاستمرار بعمليات الجدولة مع اقتراح كما ذكرت سابقاً استحداث مديرية متخصصة بمعالجة الديون المتعثرة.}

-المطلب الرابع: التحليل الوصفي لإجابات المبحوثين واستخلاص النتائج:

ستقوم الباحثة بمايلي:

- فرز إجابات المبحوثين على الأسئلة المغلقة وعرض إجاباتهم على الأسئلة المفتوحة باستخدام أسلوب التعدادات المباشرة المقتضبة مع الحفاظ على دقة مضمون الإجابات على الأسئلة التي وردت بالتفصيل في المطلبين السابقين، وذلك في الجدول الأول من كل محور.
- تحليل إجابات الأسئلة المغلقة في جدول ثان.
- تحليل إجابات السؤال المفتوح في جدول منفصل.
- استخلاص النتائج. وذلك كما يلي:

أولاً- تحليل إجابات الأسئلة المتعلقة بفترة ما قبل الأزمة:

- <u>المحور الأول: التدخل الحكومي والضمانات الحكومية:</u>

اتفق المبحوثون جميعاً على شكل الضمانة الحكومية لدى المصارف باعتبارها صك كفالة على شكل كتاب موجه، وأكد أربعة منهم بنسبة ٨٠% من الإجابات على أهمية الضمانات الحكومية للمشاريع التي تحتاج لتمويل رغم آثارها السلبية التي لا يمكن تجاهلها على كل من المصرف والعميل المموّل وأنها قادت في كثير من الأحيان لقرارات إقراض غير كفئة نتيجة منح قروض لعملاء لا يتمتعون بمعايير الجدارة الائتمانية، ووافق المبحوثون بالإجماع بنسبة ١٠٠% من الإجابات على اعتبار الضمانات الحكومية سبب مهم لتعثر قروض المصارف العامة، في حين أن أربعة من أصل خمسة من المبحوثين قامت مصارفهم بتجديد تسهيلات شركة متعثرة باعتبارها مضمونة بضمانات حكومية.

الجدول(٣٩)

إجابات أسئلة المحور الأول					
المحور(١)	**مبحوث المصرف التجاري**	**مبحوث المصرف الصناعي**	**مبحوث مصرف التسليف**	**مبحوث المصرف الزراعي**	**مبحوث مصرف التوفير**
سؤال(١)	صك كفالة على شكل كتاب موجه	صك كفالة على شكل كتاب موجه	صك كفالة على شكل كتاب موجه	صك كفالة على شكل كتاب موجه	صك كفالة على شكل كتاب موجه
سؤال(٢)	نعم	لا	نعم	نعم	نعم
سؤال(٣)	نعم	نعم	نعم	نعم	غير منطبق
سؤال(٤)	نعم	نعم	نعم	نعم	غير منطبق
سؤال(٥)	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
سؤال(٦)	نعم	نعم	لا	نعم	نعم
سؤال(٧)	استصدار تشريع يلزم الجهة المقترضة بالافصاح عن طريقة استعمال القرض. تطبيق نظام الإدارة بالأهداف في الشركة المقترضة وتفعيل العقوبات. وجود لجنة رقابية تضم عناصر من المصرف لمراقبة إدارة الشركة وحسن التنفيذ. إلزام الجهات المقترضة بتسديد الفوائد بتشريع قانوني.	تحديد استراتيجية لصرف القرض الإشراف على تشغيل المنشأة من قبل هيئة مستقلة. اتباع أسلوب الإدارة بالأهداف. المحاسبة وتطبيق العقوبات القانونية. قيام المؤسسة أو الجهة الضامنة بالتسديد في حال التعثر. إعطاء المصرف حق قبول أو رفض التمويل حسب وضع الشركة بعد الدراسة.	تحمل مجالس الإدارة بالشركات المقترضة مسؤولية التعثر. الملاحقة القانونية والإجراءات الرادعة. متابعة المشاريع الممولة من قبل المصرف والجهات الرقابية الخارجية.	ضمانات عقارية للتنفيذ عليها عند استحقاق القرض في حال التعثر.	مصرف حكومي يمول مؤسسة حكومية والقرار سياسي ولا يوجد حل .

المصدر: إجابات المبحوثين على أسئلة المحور الأول من واقع المقابلة التي أجريت مع كل منهم.

الجدول(٤٠)

تحليل إجابات أسئلة المحور الأول من (١) إلى (٦)		
المحور الأول	عدد الموافقات	النسبة المئوية
السؤال(١)	(5)/(5)	100%
السؤال(٢)	4/5	80%
السؤال(٣)	4/5	80%
السؤال(٤)	4/5	80%
السؤال(٥)	(5)/(5)	100%
السؤال(٦)	4/5	80%

الجدول(٤١)

تحليل إجابات السؤال (٧) من المحور الأول		
المقترح	عدد الإجابات المشتركة	النسبة المئوية
استصدار تشريع يلزم الجهة المقترضة بالافصاح عن طريقة استعمال القرض.	2/5	40%
تطبيق نظام الإدارة بالأهداف في الشركة المقترضة	2/5	40%
تفعيل المساءلة والعقوبات القانونية	3/5	60%
وجود لجنة رقابية تضم عناصر من المصرف لمراقبة إدارة الشركة وحسن تنفيذ القرض.	3/5	60%
إلزام الجهات المقترضة بتسديد الفوائد بتشريع قانوني	1/5	20%
قيام المؤسسة أو الجهة الضامنة للشركة العامة بالتسديد في حال التعثر.	1/5	20%
إعطاء المصرف حق قبول أو رفض التمويل حسب وضع الشركة بعد الدراسة.	1/5	20%
تحمل مجالس الإدارة بالشركات المقترضة مسؤولية التعثر.	1/5	20%
ضمانات عقارية للتنفيذ عليها عند استحقاق القرض في حال التعثر	1/5	20%
مصرف حكومي يمول مؤسسة حكومية والقرار سياسي ولا يوجد حل .	1/5	20%

قدم المبحوثون مقترحات متعددة بخصوص الإجراءات التي يمكن اتخاذها لتقليل الأثر السلبي للضمانات الحكومية على المصرف كما هو واضح في الجدول(٤١) وتباينت نسبة الإجابات المشتركة:

وكما يبدو أن ٦٠% من إجابات المبحوثين اجتمعت حول ضرورة تفعيل المساءلة والعقوبات القانونية وضرورة وجود لجنة رقابية تضم عناصر من المصرف لمراقبة إدارة الشركة وحسن تنفيذ القرض، في حين أن ٤٠% من الإجابات طالبت باستصدار تشريع يلزم الجهة المقترضة بالافصاح عن طريقة استعمال القرض وتطبيق نظام الإدارة بالأهداف بالشركة المقترضة. ودارت المقترحات الباقية حول وجوب تسديد القرض من قبل الجهة الضامنة وإلزام الجهات المقترضة بتسديد الفوائد عند التعثر وإعطاء المصرف حق قبول أو رفض التمويل حسب وضع الشركة بعد الدراسة في حين نفت إجابة وجود حل باعتبار القرار سياسي وكانت هذه مقترحات منفردة بنسبة ٢٠% من الإجابات لكل منها.

- المحور الثاني: العامل الثقافي:

كما هو ملاحظ من الجدول فقد وافق ثلاثة من أصل خمسة مبحوثين بنسبة ٦٠% من الإجابات على أن العلاقة الشخصية بين المصرف والعميل تؤثر في منح القرض لكن لجانب تسريع المعاملة وتسهيل إجراءات المنح دون المساس بسلامة عملية منح القرض أو الانتقاص من حقوق المصرف

الجدول(٤٢)

إجابات أسئلة المحور الثاني					
المحور(١)	مبحوث المصرف التجاري	مبحوث المصرف الصناعي	مبحوث مصرف التسليف	مبحوث المصرف الزراعي	مبحوث مصرف التوفير
سؤال(١)	نعم	غيرمحسوم	نعم	لا	نعم
سؤال(٢)	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
سؤال(٣)	لا	لا	لا	لا	لا
سؤال(٤)	لا	لا	لا	لا	لا
سؤال(٥)	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
سؤال(٦)					
أ	لا	لا	لا	لا	نعم
ب	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم

المصدر: إجابات المبحوثين على أسئلة المحور الثاني من واقع المقابلة التي أجريت مع كل منهم

الجدول(٤٣)

تحليل إجابات أسئلة المحور الثاني من (١) إلى (٦)		
المحورالثاني	عدد الموافقات	النسبة المئوية
السؤال(١)	3/5	60%
السؤال(٢)	(5)/(5)	100%
السؤال(٣)	0	0%
السؤال(٤)	0	0%
السؤال(٥)	(5)/(5)	100%
السؤال(٦)		
أ	1/5	20%
ب	(5)/(5)	100%

وأكدوا بالإجماع أن المعرفة السابقة بالعميل تؤثر إيجاباً على نوعية القرض في المستقبل، في حين لم يوافق أياً منهم– ولأسباب مفهومة– أنه يمكن منح قرض لعميل على أساس صداقته مع المصرف أو وفقاً لقرار سياسي، ووافقوا بالإجماع بنسبة ١٠٠% من الإجابات على أن عمليات الغش والتزييف/ الفساد والرشوة يمكن أن تكون سبباً في تعثر قروض المصارف العامة، ولم تأتي سوى إجابة واحدة بقبول حبس العميل في حال تخلفه عن السداد على اعتبار أن غاية المصرف استقطاب العملاء لا ترهيبهم وبوجود الضمان لاخوف على حقوق المصرف، ووافقوا بالإجماع بنسبة ١٠٠% من الإجابات أن النظام القانوني البطيء لدينا وتعقد إجراءات التنفيذ على الرهن التي قد تمتد لسنوات هي من شجع العملاء على التخلف عن السداد.

- <u>المحور الثالث: الكادر البشري وآليات العمل:</u>

أجمع المبحوثون كما هو واضح من إجابات السؤال الأول في الجدول (٤٤) على عدم وجود عملية اختيار للعملاء في المصارف العامة ، فلا يوجد قسم للمبيعات مسؤول عن ترشيح العملاء الجيدين للمصرف كما هو الحال في المصارف الخاصة، فعميل المصرف العام هو من يأتي إلى المصرف وهو من يحرص على علاقة ودية معه، في حين أكد جميع المبحوثين بنسبة ١٠٠% من الإجابات على وجود آلية عمل واضحة ومكتوبة ومعمَمة يلتزم بها العاملون لاتمام دراسة القرض واتخاذ القرار بشأنه، واتفقوا بنسبة ١٠٠% من الإجابات أن اتخاذ قرار منح القرض يتم وفقاً لنظام الصلاحيات المعتمد بدءاً من اللجنة الائتمانية بالفرع – اللجنة الائتمانية بالإدارة– وصولاً لمجلس الإدارة، مؤكدين بنسبة ٨٠% من الإجابات(سؤال٣/ب) على أهمية رأي إدارة المخاطر في القرار النهائي لمنح القرض خاصة القرارات الصادرة عن اللجان العليا.

الجدول(٤٤)

إجابات أسئلة المحور الثالث					
المحور الثالث	مبحوث المصرف التجاري	مبحوث المصرف الصناعي	مبحوث مصرف التسليف	مبحوث المصرف الزراعي	مبحوث مصرف التوفير
سؤال(١)	لا	لا	لا	لا	لا
سؤال(٢)	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
سؤال(٣)	وفقاً لنظام الصلاحيات:	وفقاً لنظام الصلاحيات:	وفقاً لنظام الصلاحيات:	وفقاً لنظام الصلاحيات:	وفقاً لنظام الصلاحيات:
أ	اللجنة الائتمانية بالفرع. اللجنة الائتمانية بالإدارة. مجلس الإدارة.	- اللجنة الائتمانية بالفرع. - اللجنة الائتمانية بالإدارة. - مجلس الإدارة.	اللجنة الائتمانية بالفرع. اللجنة الائتمانية بالإدارة. مجلس الإدارة.	- اللجنة الائتمانية بالفرع. - اللجنة الائتمانية بالإدارة. -مجلس الإدارة.	اللجنة الائتمانية بالفرع. اللجنة الائتمانية بالإدارة. مجلس الإدارة.
ب	نعم	لا	نعم	نعم	نعم
سؤال(٤)	نسبي	نعم	نعم	نسبي	لا
سؤال(٦)					
أ	لا	لا	لا	لا	لا
ب	العقوبات الإدارية	العقوبات الإدارية	العقوبات الإدارية	العقوبات الإدارية	العقوبات الإدارية
سؤال(٧)					
أ	نعم	لا	لا	نعم	لا
ب		عدم تطبيق معايير الائتمان السليم. -عدم اعتماد الأساليب العلمية في منح القرض. -عدم القيام بالتحليل الائتماني والمالي لاتخاذ قرار المنح.	-عدم دراسة القرض بشكل جيد. -عدم إيلاء دراسة الجدوى الاقتصادية الدراسة العلمية والموضوعية الكافية. -إهمال الإحاطة بكامل جوانب الملف الائتماني. -فشل إدارة المشروع المقترض. -الظروف المحيطة والأسواق. - القوانين والأنظمة والتشريعات.		عدم وجود تصنيف ائتماني للعميل. -التغيرات في أسعار مدخلات المشروع. -أسباب لوجستية تؤدي لتأخير تشغيل المشروع. -المخاطر الأخلاقية للمقترض. -الظروف المحيطة والأسباب القاهرة.
سؤال(٩)	نعم	لا	لا	نعم	نعم

المصدر: إجابات المبحوثين على أسئلة المحور الثالث من واقع المقابلة التي أجريت مع كل منهم.

الجدول(٤٥)

تحليل إجابات أسئلة المحور الثالث المغلقة من (١) إلى (٩)		
المحور الثاني	عدد الموافقات	النسبة المئوية
السؤال(١)	0	0%
السؤال(٢)	(5)/(5	100%
السؤال(٣) ب	4/5	80%
السؤال(٤)	2/5	40%
السؤال(٦)		
أ	0	0%
ب	(5)/(5)	100%
السؤال(٧) أ	2/5	40%
السؤال(٩)	3/5	60%

الجدول(٤٦)

تحليل إجابات السؤال (٧)/ ب من المحور الثالث		
المقترح	عدد الإجابات المشتركة	النسبة المئوية
إهمال تطبيق المعايير المصرفية في دراسة الملف الائتماني ومنح الائتمان وإدارة مخاطره.	(3)/(3)	100%
فشل إدارة المشروع المقترض	1/3	33%
الظروف المحيطة	2/3	67%
تغيرات الأسواق	2/3	67%
القوانين والأنظمة والتشريعات	1/3	33%
المخاطر الأخلاقية للمقترض	1/3	33%
الأسباب القاهرة	1/3	33%

وكما نلاحظ من إجابات السؤال (٤) فقد وافق اثنان من خمسة مبحوثين بنسبة ٤٠% فقط من الإجابات على وجود حالة الإحباط والتراخي لدى مدراء الائتمان في اتخاذ قرار الائتمان السليم واختيار العميل الجيد، ونشاهد إجابتين غير محسومتين وقدرت الباحثة حساسية الإجابة كما أوردت عند مناقشة السؤال في مطلب سابق في حين نشاهد إجابة نفت وجود هذه الحالة.

وأجاب المبحوثون على السؤال الخامس[٢] بامتلاك مؤهلات نسبية: فالشهادة الجامعية– القدم الوظيفي– والدورات التي يجريها المصرف: نقط مشتركة موجودة عند جميع المبحوثين. في حين أن اللغات الأجنبية والدراسات العليا(ماجستير، دكتوراه) موجودة نسبياً، أما امتلاك خبرات تقنيات معالجة وتحليل المعلومات المحاسبية والدورات التدريبية في مصارف دولية والستاجات والندوات والاختبارات والشهادات المهنية الدولية المتخصصة بالتحليل المالي وإدارة المخاطر فهي غير موجودة عند المبحوثين، و بخصوص المؤتمرات العلمية و المشاريع البحثية فهي نادرة جداً.

وكما يبدو فقد نفى المبحوثون بالإجماع وجود نظام مكافآت لتشجيع الإقراض السليم واعترف الجميع بأثر ذلك السلبي حيال عدم الاكتراث لسلامة قرارات الائتمان، واتفقوا جميعاً بنسبة ١٠٠% من الإجابات على أن العقوبات المطبقة عند اتخاذ قرارات مخالفة للتعليمات النافذة هي العقوبات الإدارية المتعارف عليها في الدوائر الحكومية.

ووافق اثنان من المبحوثين بنسبة ٤٠% من الإجابات فقط على مسؤولية حالة الإحباط والتراخي لدى عاملي المصارف العامة في تعثر قروضها(مع الاشارة إلى أن الموافقة صدرت عن ذات المبحوثين الذين لم يعطوا إجابة قاطعة بخصوص معاناتهم من هذه الحالة في السؤال الرابع) في حين نفى ثلاث مبحوثين بنسبة ٦٠% من الإجابات أن

[٢] لم تذكر الباحثة السؤال الخامس في متن الجدول لوضوح الإجابة كما وردت في المطلب السابق.

تكون سبباً مباشراً في تعثر قروض المصارف العامة رغم وجودها، وعللو ذلك باعتبار هذه الحالة نتيجةً وليست سبباً على حد زعمهم كما بينَا في المطلب السابق، فالعمل المصرفي مصبوغ بصبغة القطاع العام في المصارف العامة وهنالك سلسلة من الأنظمة المرعية والتعليمات واجبة التنفيذ ينبغي التقيد بها مما يقتل روح الابتكار، وقدم كل من هؤلاء المبحوثين الثلاثة مجموعة أسباب يرونها مسؤولة بشكل كبير عن تعثر القروض في مصارفهم كما هو واضح في إجابات السؤال (٧/ب) حيث يظهر من تحليل هذه الإجابات في الجدول(٤٦) أن المبحوثين الثلاثة وبنسبة ١٠٠% من الإجابات أكدوا أن إهمال تطبيق المعايير المصرفية في دراسة الملف الائتماني ومنح الائتمان وإدارة مخاطره أهم أسباب تعثر القروض في مصرف كل منهم، واجتمع اثنان من أصل ثلاثة مبحوثين بنسبة ٦٧% من الإجابات على دور الظروف المحيطة وتقلبات الأسواق في حدوث التعثر، ودارت باقي الأسباب حول فشل إدارة المشروع المقترض، القوانين والأنظمة والتشريعات، المخاطر الأخلاقية للمقترض، والأسباب القاهرة وكانت هذه أسباب منفردة قدمها المبحوثون الثلاثة وحقق كل منها نسبة ٣٣% من إجمالي الإجابات. وكما يبدو من الجدول(٤٥)أجاب ثلاثة مبحوثين بنسبة ٦٠% من الإجابات بالموافقة على وجود حالات تعيين لعناصر غير كفئة في مواقع إدارية حساسة رغم تواضع قدراتهم تنفيذاً لمصالح معينة.

أما فيما يخص إجابات الأسئلة المفتوحة (٨ و١١) بالإضافة إلى السؤال رقم (١٠) وكما يبدو من الجداول أدناه فكانت على الشكل التالي:

- تحليل إجابات السؤال(٨): تباينت الاقتراحات التي قدمها المبحوثون حول الإجراءات التي يمكن اتخاذها للتخلص من حالة الخمول واليأس أو غياب الدافع لدى المدراء في المصارف كما هو واضح من الجدول التالي، فاجتمع أربعة منهم بنسبة ٨٠% من الإجابات على وجوب منح الحوافز المادية والمعنوية، في حين ٤٠% من الإجابات طالبت بوجوب تفعيل المساءلة والمحاسبة و٢٠% كانت إجابات فردية لكل من تقييم الفرع على أساس القروض الجيدة ونسبة التحصيل، ونشر الثقافة المصرفية.

الجدول(٤٧)

المحور الثالث	مبحوث المصرف التجاري	مبحوث المصرف الصناعي	مبحوث مصرف التسليف	مبحوث المصرف الزراعي	مبحوث مصرف التوفير
سؤال(٨)	الحوافز المادية والمعنوية	الحوافز المادية والمعنوية	الحوافز المادية والمعنوية	الحوافز المادية والمعنوية	لا يوجد إجابة اعتماداً على
			تفعيل المساءلة والمحاسبة	تفعيل المساءلة والمحاسبة	إجابة السؤال (٤)
				نشر الثقافة المصرفية	
				تقييم الفرع على أساس القروض الجيدة ونسبة	
سؤال(١١)	انعدام ضوابط المنح سابقاً وإهمال معايير الائتمان	عدم تطبيق معايير الائتمان السليم	عدم دراسة القرض بشكل جيد	عدم اتباع قواعد الإقراض الجيد.	تغير ظروف السوق
	الغياب الواضح للدور الرقابي الفعال رغم تعدد الجهات الرقابية.	التخبط في السياسات الاقتصادية في المرحلة السابقة	عدم إيلاء دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع الدراسة العلمية والموضوعية الكافية	إهمال إجراء التحليل الائتماني الكافي للعميل والتحليل المالي الدقيق لبيانات النشاط	ضعف عام بمعالجة الملف الائتماني باعتبار توفر الضمان هو أساس المنح
	الاعتماد على الضمانات العينية	ضعف الإدارة التنفيذية ودوران الإدارة بسرعة	إهمال الإحاطة بكل جوانب الملف الائتماني للعميل	ضعف مؤهلات وخبرة أقسام الائتمان والمخاطر	تغير الظروف الاقتصادية
	ضعف الاستعلام الائتماني عن العميل	عدم امتلاك الإدارة الجديدة خطة معدة للتنفيذ لتمويل قطاعات محددة	ضعف الإدارة المصرفية للقرض الممنوح	غياب وجود إجراءات فعالة للتحصيل	تغير السياسات الاقتصادية التي لم يضعها العميل ولا المصرف بالحسبان
	كادر عمل مصبوغ بصبغة القطاع العام وليس المصرفي	عدم السماح للإدارة القديمة تحصيل الديون المتعثرة عندما حصل هذا التعثر.	عدم متابعة القرض بعد المنح	التدخلات الحكومية في قرارات المنح في بعض الحالات	المخاطر الأخلاقية
	المصرف الحكومي مستودع مال الدولة تصرف منه الحكومة بعيداً عن ضوابط العمل المصرفي	تعدد الجهات الوصائية والرقابية المشرفة على المصرف	فشل إدارة المشروع المقترض	عدم قدرة العميل على السداد في ظل ظروف مناخية وظروف إنتاج معاكسة	
		التدخل الحكومي بسياسة المصرف الائتمانية	الظروف الاقتصادية المحيطة وتقلبات الأسواق		
			القوانين والأنظمة والتشريعات		

المصدر: إجابات المبحوثين على أسئلة المحور الثالث من واقع المقابلة التي أجريت مع كل منهم.

الجدول(٤٨)

تحليل إجابات السؤال (٨) من المحور الثالث		
المقترح	عدد الإجابات المشتركة	النسبة المئوية
الحوافز المادية والمعنوية	(4)/ (5)	80%
تفعيل المساءلة والمحاسبة	(2)/ (5)	40%
تقييم الفرع على أساس القروض الجيدة ونسبة التحصيل.	1/5	20%
نشر الثقافة المصرفية	1/5	20%

الجدول(٤٩)

تحليل إجابات السؤال (١١) من المحور الثالث		
المقترح	عدد الإجابات المشتركة	النسبة المئوية
انعدام ضوابط المنح وإهمال معايير منح الائتمان السليم وضعف الاستعلام الائتماني وعدم إجراء التحليل الائتماني والمالي الكافي وغياب وجود إجراءات فعالة للتحصيل وعدم متابعة القرض بعد المنح وضعف بمعالجة الملف بشكل عام بما ينطوي تحت العنوان (ضعف إدارة مخاطر الائتمان)	(5)/(5)	100%
الغياب الواضح للدور الرقابي الفعال	2/5	40%
ضعف الكوادر في المصارف العامة	3/5	60%
التدخل الحكومي بسياسة المنح بعيداً عن ضوابط العمل المصرفي	3/5	60%
ضعف الإدارة المصرفية للقرض الممنوح وغياب خطة للتنفيذ والتحصيل	2/5	40%
تعدد الجهات الرقابية والوصائية المشرفة	2/5	40%
الظروف الاقتصادية المحيطة وتقلباتها	4/5	80%
فشل إدارة المشروع المقترض	1/5	20%
تقلبات السوق	2/5	40%
المخاطر الأخلاقية	1/5	20%
القوانين والأنظمة والتشريعات	1/5	20%

- وقدم المبحوثون إجابات غنية حول الأسباب الرئيسة برأيهم لتعثر قروض المصرف الذي يعمل به كل منهم كما هو واضح في إجابات السؤال (١١): إذ اتفق المبحوثون الخمسة بنسبة ١٠٠% من الإجابات على أن انعدام ضوابط المنح وإهمال معايير منح الائتمان السليم وضعف الاستعلام الائتماني وعدم إجراء التحليل الائتماني والمالي الكافي وغياب وجود إجراءات فعالة للتحصيل وعدم متابعة القرض بعد المنح وضعف معالجة الملف الائتماني للعميل بشكل عام بما ينطوي تحت عنوان (ضعف إدارة مخاطر الائتمان) هي أهم أسباب تعثر قروض المصارف العامة، واجتمعت ٨٠% من الإجابات على دور الظروف الاقتصادية المحيطة وتقلباتها في تعثر قروض المصارف العامة، يليها التدخل الحكومي بسياسة المنح بعيداً عن ضوابط العمل المصرفي وضعف الكوادر في المصارف العامة بنسبة٦٠% من إجابات المبحوثين، في حين أن ٤٠% من إجابات المبحوثين ذكرت (ضعف الإدارة المصرفية

للقرض الممنوح وغياب خطة للتنفيذ والتحصيل، تعدد الجهات الرقابية والوصائية المشرفة، الغياب الواضح للدور الرقابي الفعال، تقلبات السوق)، وكان: فشل إدارة المشروع المقترض، المخاطر الأخلاقية، والقوانين والأنظمة والتشريعات إجابات فردية بنسبة ٢٠% لكل منها نسبة إلى إجمالي إجابات العينة.

- تحليل إجابات السؤال(١٠):

جدول(٥٠)

ترتيب إجابات المبحوثين حسب الأهمية كسبب في تعثر قروض المصارف العامة بعد التثقيل						
السبب	مبحوث المصرف التجاري	مبحوث المصرف الصناعي	مبحوث مصرف التسليف	مبحوث المصرف الزراعي	مبحوث مصرف التوفير	المتوسط (نقطة)
مخاطر السياسة الاقتصادية	30	100	95	30	100	71
مخاطر السوق	40	60	100	20	95	63
عدم تطبيق معايير الائتمان السليم وغياب الإدارة الحديثة والفعالة لمخاطر الائتمان	100	85	85	50	85	81
ضعف مؤهلات وخبرة الكادر الإداري والمدراء في أقسام الائتمان والمخاطر	95	70	70	100	70	81
المخاطر المعنوية(فساد، احتيال، جرائم مالية)	70	40	60	70	60	60
هيكل الملكية: باعتبار المصرف مملوكاً بشكل كامل للدولة	20	20	30	60	20	30
غياب حوافز المكافآت والعقوبات لاتخاذ قرارالائتمان السليم والعملاء الجيدين	85	50	50	95	30	62
التدخل الحكومي في سياسة المصرف الائتمانية	60	95	40	85	50	66
الضمانات الحكومية	50	30	20	40	40	36
اسباب أخرى	10	10	10	10	10	10
المصدر:تثقيل إجابات المبحوثين على السؤال (١٠) في المقابلة التي أجريت مع كل منهم ،إنجاز الباحثة						

قام كل من المبحوثين بترتيب أسباب تعثر القروض في المصارف العامة حسب أهميتها من وجهة نظره وتبعاً لخبرته المصرفية كما بينا في الإجابة على السؤال(١٠) في المطلب الثاني من هذا البحث، وبغرض استخلاص الأهمية النسبية لكل سبب من الأسباب المذكورة تبعاً للترتيب الذي وضعه له المبحوثون مجتمعين، قامت الباحثة بحساب المتوسط الحسابي لمجموع الإجابات مثقلة بالنقط لكل سبب وصولاً لأهميته النسبية وبالتالي استخلاص الترتيب النهائي لأسباب تعثر قروض المصارف العامة في سورية حسب الأهمية التي قدرها المبحوثون، حيث اعتمدت الباحثة التثقيلات التالية للوصول لنتائج الجدول أعلاه، والسبب الذي يحصد نقطاً أعلى بعد التثقيل هو الأسبق بالترتيب من حيث الأهمية:

ترتيب السبب	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10
التثقيل(نقطة)	100	95	85	70	60	50	40	30	20	10

النتيجة: أتى ترتيب أسباب القروض المتعثرة في المصارف العامة في سورية حسب ما ارتأى مبحوثو العينة المدروسة على الشكل:

جدول(٥١)

السبب	متوسط مجموع الإجابات المثقلة بالنقط	الترتيب النهائي
عدم تطبيق معايير الائتمان السليم وغياب الإدارة الحديثة والفعالة لمخاطر الائتمان	81	1
ضعف مؤهلات وخبرة الكادر الإداري والمدراء في أقسام الائتمان والمخاطر	81	1
مخاطر السياسة الاقتصادية	71	2
التدخل الحكومي في سياسة المصرف الائتمانية	66	3
مخاطر السوق	63	4
غياب حوافز المكافآت والعقوبات لاتخاذ قرارالائتمان السليم والعملاء الجيدين	62	5
المخاطر المعنوية(فساد، احتيال، جرائم مالية)	60	6
الضمانات الحكومية	36	7
هيكل الملكية: باعتبار المصرف مملوكاً بشكل كامل للدولة	30	8
اسباب أخرى	10	9

نلاحظ أن عدم تطبيق معايير الائتمان السليم وغياب الإدارة الحديثة والفعالة لمخاطر الائتمان و ضعف مؤهلات وخبرة الكادر الإداري والمدراء في أقسام الائتمان والمخاطر تعتبر العامل الأكثر أهمية في تعثر قروض المصارف العامة بعد أن حققت مجموع النقط نفسه(٨١ نقطة)، تليها من حيث الأهمية مخاطر السياسة الاقتصادية بمتوسط(٧١ نقطة) وفي المرتبة الثالثة التدخل الحكومي بسياسة المصرف الائتمانية بمتوسط(٦٦نقطة)، وهذا ما ينسجم إلى حد كبير جداً مع تحليل إجابات السؤال(٧/ب) وإجابات السؤال (١١) السابقين الذين اعتبروا أن ضعف إدارة مخاطر الائتمان و تقلبات الظروف المحيطة أهم أسباب تعثر القروض في المصارف العامة في سورية يليها التدخل الحكومي في سياسة المصرف الائتمانية في تحليل إجابات السؤال(١١) وهو ما يتطابق مع نتائج الجدول أعلاه.

ثانياً– تحليل إجابات الأسئلة المتعلقة بفترة الأزمة:

–تحليل إجابات السؤال الأول: بتطبيق ذات الطريقة المتبعة في تحليل إجابات السؤال (١٠) أعلاه وصلنا للنتائج التالية:

الجدول(٥٢)

ترتيب إجابات المبحوثين حسب الأهمية كسبب في توقف العملاء عن سداد التزاماتهم المصرفية بعد الأزمة بعد التثقيل						
السبب	مبحوث المصرف التجاري	مبحوث المصرف الصناعي	مبحوث مصرف التسليف	مبحوث المصرف الزراعي	مبحوث مصرف التوفير	المتوسط (نقطة)
التضخم وانعدام القدرة على سداد الأقساط على الرغم من الرغبة بوفاء الدين	90	65	50	35	65	61
فقدان العمل وانعدام مصادر الدخل	100	100	80	90	90	92
انعدام الاتصال مع فروع المصرف في الأماكن المحاصرة	80	35	65	80	35	59
الهجرة القسرية من أماكن الاشتباكات والأماكن التي خرجت عن سيطرة الدولة	65	90	90	100	50	79
دمار المنشأة (معمل ، مصنع، شركة) وتوقف التدفقات النقدية	50	80	100	65	100	79
الخطر الأخلاقي (الهجرة القصدية خاصة أرباب العمل الذين حصلوا على قروض من	35	50	35	50	80	50
أسباب أخرى	15	15	15	15	15	15

المصدر: تثقيل إجابات المبحوثين على السؤال(١) من زمرة الأسئلة بعد الأزمة من واقع المقابلات التي أجريت مع كل منهم، إنجاز الباحثة

حيث تم اعتماد التثقيلات التالية:

ترتيب السبب	1	2	3	4	5	6	7
التثقيل(نقطة)	100	90	80	65	50	35	15

النتيجة: أتى ترتيب أسباب توقف العملاء عن سداد التزاماتهم المصرفية بعد بداية الأزمة في سورية حسب ما ارتأى مبحوثو العينة المدروسة على الشكل:

جدول(٥٣)

السبب	متوسط مجموع الإجابات المثقلة بالنقط	الترتيب النهائي
فقدان العمل وانعدام مصادر الدخل	92	1
الهجرة القسرية من أماكن الاشتباكات والأماكن التي خرجت عن سيطرة الدولة	79	2
دمار المنشأة (معمل ، مصنع، شركة) وتوقف التدفقات النقدية	79	2
التضخم وانعدام القدرة على سداد الأقساط على الرغم من الرغبة بوفاء الدين	61	3
انعدام الاتصال مع فروع المصرف في الأماكن المحاصرة	59	4
الخطر الأخلاقي (الهجرة القصدية خاصة أرباب العمل الذين حصلوا على قروض من	50	5
أسباب أخرى	15	6

نلاحظ من الجدول كيف أن فقدان العمل وانعدام مصادر الدخل نتيجة الحرب هو أول أسباب توقف العملاء عن السداد حسب رأي المبحوثين، واشترك سبب الهجرة القسرية من أماكن الاشتباكات والأماكن التي خرجت عن سيطرة الدولة مع

توقف التدفقات النقدية نتيجة دمار المنشأة بالمرتبة الثانية من حيث الأهمية، ثم حلَ التضخم وانعدام القدرة على سداد الأقساط نتيجة تآكل الدخل على الرغم من رغبة المدين بوفاء الدين في المرتبة الثالثة. في حين أن الخطر الخلاقي حلَ في المرتبة شبه الأخيرة بالوقت الذي روَج كثيراً لاعتباره السبب الأكثر أهمية لتعثر قروض المصارف العامة بعد الأزمة في سورية.

- تحليل إجابات الأسئلة من (٢) إلى(٩):

جاءت إجابات المبحوثين على بقية الأسئلة المتعلقة بفترة الأزمة من السؤال الثاني وصولاً للسؤال التاسع والأخير كما هو مبين في الجدول (٥٦):

كما هو ملاحظ من الجدول (٥٤) فإن اثنين من المبحوثين فقط بنسبة ٤٠% من الإجابات (سؤال٢/أ) وجدوا أن مراسيم وقوانين تسوية ديون العملاء المتوقفين عن السداد التي صدرت خلال العامين الفائتين شكلت حافزاً لهم للإقدام على سداد ديونهم في حين أن ٦٠% من الإجابات كانت متفائلة بقدرة القانون (٢٦) على تخفيض حجم القروض المتعثرة في المستقبل، وأكد أربعة مبحوثين إجراء اختبارات الجهد على المحفظة الائتمانية في مصارفهم، في حين أن ٢٠% فقط من الإجابات ارتأت أن طرح أسهم المصرف العام للاكتتاب سيؤثر إيجاباً في حل مشكلة القروض المتعثرة، وكذلك الأمر بخصوص إنشاء سوق للقروض المتعثرة في سورية حيث ارتأى أغلب المبحوثين أن هذا يتطلب وجود بنية تحتية فنية– تقنية– وقانونية غير موجودة حالياً ومن الصعب خاصة في الظروف الحالية أن نعمل على مثل هذا المشروع. كما يبدو من تحليل إجابات السؤال(٣) فإن ٤٠% من الإجابات رأت أن استخدام معدلات الفائدة وإعادة الإقراض للعملاء الجيدين هو أداة المصارف للتعامل مع فخ الخسائر المحققة الذي وقعت به المصارف بفترة الأزمة خاصة مع التوقف شبه الكامل للتسهيلات الائتمانية والفوائد المرتفعة نسبياً التي تدفعها المصارف على الحسابات الدائنة، في حين كانت المقترحات الباقية إجابات منفردة كما يبدو من الجدول(٥٥) بنسبة ٢٠% لكل منها.

الجدول(٥٤)

الأسئلة	عدد الموافقات	النسبة المئوية
سؤال(٢)		
أ	2/5	40%
ب	3/5	60%
سؤال(٥)	4/5	80%
سؤال(٨)		
أ	1/5	20%
ب	1/5	20%

الجدول(٥٥)

تحليل إجابات السؤال (٣)		
المقترح	عدد الإجابات المشتركة	النسبة المئوية
استخدام التغيير في معدلات الفائدة	2/5	40%
إعادة الاقراض للعملاء الجيدين	2/5	40%
عدم قبول ودائع جديدة	1/5	20%
إجراء منع السفر	1/5	20%
القانون (٢٦)	1/5	20%
توجيهات المركزي	1/5	20%
خارج إرادة المصرف	1/5	20%
التأكيد على الاستعلام المصرفي.	1/5	20%
تدعيم الضمانات	1/5	20%
استمرارفي تحصيل الديون المتعثرة	1/5	20%

الجدول(٥٦)

إجابات الأسئلة المتعلقة بفترة الأزمة من٢ إلى ٩

أسئلة مابعد الأزمة	مبحوث المصرف التجاري	مبحوث المصرف الصناعي	مبحوث مصرف التسليف	مبحوث المصرف الزراعي	مبحوث مصرف التوفير
سؤال(٢)					
أ	لا	لا	نعم	لا	نعم
ب	نعم	لا	نعم	نسبي	نعم
سؤال(٣)	رفع معدلات الفائدة الدائنة في الفترات مافوق ال٩ أشهر. عدم قبول ودائع جديدة. رفع معدلات الفائدة المدينة على الحسابات الموجودة أو المسموح التسهيل فيها.	إجراء منع السفر. الالتزام بالقانون (٢٦) للتسويات وإعادة الجدولة. الالتزام بتوجيهات المركزي لمواجهة مشكلة التعثر على مستوى الجهاز المصرفي ككل.	القضية خارج إرادة المصرف و المشكلة في ارتفاع مخاطر الإقراض وليس ضعف السيولة	الحد ما أمكن من الإقراض. التأكيد على الاستعلام المصرفي. الإقراض للزبائن الجيدين. تدعيم الضمانات. الاستمرار في تحصيل الديون المتعثرة.	اللعب على موضوع أسعار الفائدة المدينة. المحاسبة في الجدولة على أسعار الفائدة الجديدة. الاستمرار في منح القروض للعملاء الجيدين.
سؤال (٤)	مقابلة الديون المتعثرة بالعملات الأجنبية بمؤونات من نفس العملة	لا يوجد خطط. تنفيذ تعليمات السلطات والجهات المسؤولة.	إعادة الإقراض لذوي الدخل المحدود.	الاستمرار في تحصيل الديون المتعثرة. الإقراض في الأماكن الآمنة و المشاريع التنموية والعملاء الجيدين الاستمرار في عمليات الجدولة لتحصيل الديون.	إعادة الإقراض لشريحة الموظفين.
سؤال(٥)	نعم	نعم	نعم	نعم	لا
سؤال(٦)	تطبيق المرسومين (١٩ و ٢١) و الإجراءات الاحترازية للدوائر القانونية. ملاحقة الضمانات المتعلقة بالائتمان وغير المتعلقة بالائتمان.	مقايضة الدين بالملكية.	التنفيذ على الضمانات والأموال المنقولة وغير المنقولة.	لا ينطبق.	لايوجد، يجب أن تضع الحكومة سياسة توجه باتجاه تحصيل هذا النوع من الديون.
سؤال(٧)	يجب إحداث وحدة للتحصيل و ملاحقة الديون المتعثرة. يجب تعديل نظام التسليف بالمصرف وتغيير بعض البنود التسليفية التي تتعلق بالمنح والتجديد. منح مراسيم التسويات فترات أطول للإعفاء من الفوائد أو زيادة فترة السماح.	يجب استحداث مديرية خاصة لمعالجة الديون المتعثرة. إعفاء عن كامل فوائد التأخير والفوائد العادية والاكتفاء بأصل الدين.	يجب تسريع الإجراءات القضائية وعمليات التنفيذ على الرهن وفق المرسومين (١٩ و ٢١). تعيين العدد الكافي من العناصر المؤهلة والمدربة لتسريع عمليات الانجاز اعتماد المراجع القضائية الخبيرة بالعمل المصرفي.	يجب إنشاء دائرة خاصة للتحصيل. تحسين خبرات العاملين عند منح القروض وتحصيلها. رفع مستوى التأهيل والتدريب في دائرتي الائتمان والمخاطر. تعميق الثقافة المصرفية لدى العملاء ومعرفة واجبهم تجاه تسديد القروض.	يجب تحديث القوانين ووجود ضوابط دورية مستمرة تحد من التعثر تتماشى مع الظروف المتغيرة باستمرار. تسريع الإجراءات القضائية و تفعيل الحجز التنفيذي والإسراع بعمليات البيع بالمزاد العلني.
سؤال (٨)					
أ	لا	نعم	لا	لا	لا
ب	لا	لا	لا	لا	نعم
سؤال(٩)	تشكيل مؤونات بنفس العملة للديون غير المنتجة بمساعدة من البنك المركزي. مرونة أكبر في مراسيم التسويات لصالح العميل مبنية على أساس الجدية في السداد. الإعفاء من الفوائد العقدية والاكتفاء بأصل الدين. السماح للمصرف الدخول كمستثمر.	مقايضة الدين بالملكية. مشاركة المصرف بالإدارة. الاستمرار بعمليات الجدولة. استحداث مديرية خاصة بمعالجة الديون المتعثرة.	الإجراءات القضائية. المتابعة المستمرة من المصرف. وجود نظام تقييم مخاطر داخلي فعال ونظام تصنيف ائتماني. نظام مكافآت لمنح حوافز على التحصيل للعاملين والمحامين.	جدولة الديون على أساس مصلحة العميل. فترة سماح لمدة سنة. انعاش العميل. دراسة العملاء جيداً عند إعادة المنح. الإقراض على أساس المقدرة التشغيلية من التدفقات النقدية لا على أساس الضمانات.	قوانين تسهل السداد وتضبط القروض الحالية. مساعدة أصحاب المشاريع لإعادة تشغيل منشآتهم. السماح للمصارف بالمشاركة بالتمويل وإدارة المشاريع.

المصدر: إجابات المبحوثين على الأسئلة المتعلقة بفترة الأزمة من واقع المقابلة التي أجريت مع كل منهم.

الجدول(٥٧)

تحليل إجابات السؤال(٤)		
المقترح	عدد الإجابات المشتركة	النسبة المئوية
مقابلة الديون المتعثرة بالعملة الأجنبية بمؤونات من نفس العملة.	1/5	20%
لا يوجد خطط إلا تنفيذ تعليمات السلطات والجهات المسؤولة	1/5	20%
إعادة الإقراض للموظفين والعملاء الجيدين.	3/5	60%
الاستمرار في عمليات تحصيل الديون المتعثرة.	1/5	20%
الاستمرار في عمليات الجدولة.	1/5	20%

الجدول(٥٨)

تحليل إجابات السؤال(٦)		
المقترح	عدد الإجابات المشتركة	النسبة المئوية
تطبيق المرسومين (١٩ و ٢١).	1/5	20%
التنفيذ على الضمانات والأموال المنقولة وغير المنقولة.	2/5	40%
مقايضة الدين بالمكلية.	1/5	20%
لايوجد، يجب أن تضع الحكومة سياسة توجه باتجاه تحصيل هذا النوع من الديون.	1/5	20%
لاينطبق.	1/5	20%

الجدول(٥٩)

تحليل إجابات السؤال(٧)		
المقترح	عدد الإجابات المشتركة	النسبة المئوية
إحداث وحدة خاصة للتحصيل وملاحقة الديون المتعثرة.	3/5	60%
تعديلات قانونية وإعفاء من الفوائد وزيادة فترة السماح بالقانون.	3/5	60%
تسريع الإجراءات القضائية وعمليات التنفيذ على الرهن.	2/5	40%
رفع مستوى التأهيل والتدريب في دائرتي الائتمان والمخاطر.	1/5	20%
تعميق الثقافة المصرفية لدى العملاء	1/5	20%
تدريب وتأهيل العاملين	2/5	40%
اعتماد المراجع القضائية المؤهلة مصرفياً.	1/5	20%
تعديل نظام التسليف بالمصرف	1/5	20%

وعلى اعتبار قدرة المصارف على امتصاص الصدمة ليست أبدية وإنما مؤقتة ومع تراجع قدرة الميزانية على مواجهة شح السيولة ارتأت ٦٠% من الإجابات على السؤال الرابع أن الخطة الوقائية تكون في إعادة الإقراض لشريحة الموظفين والعملاء الجيدين، في حين كانت المقترحات الباقية فردية بنسبة ٢٠% من مجموع الإجابات لكل منها كما يبدو في الجدول (٥٧).

وبخصوص طريقة استرداد المصرف لديون عملاء من رجال الأعمال السوريين المقيمين في الخارج وكذلك الداخل ويمارسون أعمالهم بنجاح لكنهم ممتنعون عن سداد القروض المستحقة عليهم، نجد أن التنفيذ على الضمانات والأموال المنقولة وغير المنقولة كان اقتراح ٤٠% من الاجابات على السؤال(٦) في الجدول(٥٨)، وارتأت إحدى الإجابات كما هو واضح من الجدول مقايضة الدين بالمكلية، وأخرى تطبيق المرسومين (١٩) و(٢١) ، في حين ارتأت إجابة ثالثة أن

الحل بيد الحكومة التي يجب أن تضع سياسة توجه باتجاه تحصيل هذا النوع من الديون، وكانت هذه مقترحات فردية بنسبة ٢٠% فقط من مجموع الإجابات.

وفي الإجابة على السؤال (٧) شدد كل من المبحوثين على ضرورة إحداث تغييرات حقيقية في مصرفه لتخفيض حجم القروض المتعثرة، ونلاحظ من تحليل مقترحاتهم بهذا الخصوص في الجدول(٥٩) أن ٦٠% من المقترحات اجتمعت على ضرورة إحداث وحدة خاصة للتحصيل وملاحقة الديون المتعثرة ووجوب إحداث تعديلات قانونية وإعفاء من الفوائد وزيادة فترة السماح بالقانون، في حين أن ٤٠% من المقترحات أكدت على تسريع الإجراءات القضائية وعمليات التنفيذ على الرهن، وضرورة تدريب العاملين وتحسين خبراتهم ورفع مستوى التأهيل لديهم لتسريع الانجاز واسترداد حقوق المصرف، وقدمت مقترحات منفردة بنسبة ٢٠% لكل منها مثل(رفع مستوى التأهيل والتدريب في دائرتي الائتمان والمخاطر، اعتماد المراجع القضائية المؤهلة مصرفياً، تعديل نظام التسليف بالمصرف..).

الجدول(٦٠)

تحليل إجابات السؤال (٩)

المقترح	عدد الإجابات المشتركة	النسبة المئوية
مقايضة الدين بالملكية	3/5	60%
مرونة في مراسيم السداد وتعديلات بالقوانين لمصلحة العميل.(فترة سماح أطول، إعفاء من الفوائد	3/5	60%
مقترحات تتعلق بتحسين إدارة مخاطر الائتمان(تشكيل مؤونات، إحداث وحدة خاصة بمعالجة الديون المتعثرة، الجدولة، نظام تصنيف ائتماني، نظام تقييم مخاطر فعال، نظام مكافآت لتشجيع التحصيل، دراسة العملاء جيداً عند إعادة المنح، الاقراض على أساس المقدرة التشغيلية).	4/5	80%
انعاش العميل	2/5	40%
الاجراءات القضائية	1/5	20%

وعند الوصول للسؤال (٩) بخصوص الرأي الشخصي لكل من المبحوثين حول الإجراء الأكثر فعالية الذي يجب اتخاذه فوراً لتخفيض حجم القروض المتعثرة في المصارف العامة في سورية نلاحظ من الجدول(٦٠) أن ٨٠% من المقترحات دارت حول ضرورة تحديث وتطوير إدارة مخاطر الائتمان بالمصرف بأقسامها المختلفة، في حين أن ٦٠% من المقترحات كانت حول تطوير التشريعات بخصوص السماح بمقايضة الدين بالملكية وضرورة وجود مرونة في مراسيم السداد وتعديلات بالقوانين لمصلحة العميل، و٤٠% من الإجابات اقترحت إنعاش العميل ومساعدته للخروج من أزمته، في حين أن ٢٠% فقط اقترحت الاجراءات القضائية.

خلاصة الفصل:

- لم تقتصر مشكلة القروض المتعثرة على فترة الأزمة، عانت أغلب المصارف العامة من هذه المشكلة قبل حدوث الأزمة على امتداد فترة الدراسة منذ مطلع الألفية الثالثة، برزت المشكلة بشكل واضح لدى كل من المصرف التجاري، الزراعي، الصناعي، في حين كانت أقل حدة في مصرف التسليف لخصوصية الشريحة العظمى التي يمولها من ذوي الدخل المحدود(اقتطاع قسط الدين من المنبع) والتي حالت دون ظهور ارتفاع في نسبة التعثر لديه، في حين ارتفعت نسب التعثر بشكل واضح في القروض الانتاجية وقروض الشباب.

كذلك الأمر بالنسبة للمصرف العقاري حيث لم تتجاوز نسبة قروضه المتعثرة الـ٤% بفترة الدراسة التي سبقت الأزمة، أما مصرف التوفير فلم يقم إلا مؤخراً بفرز محفظة قروضه المتعثرة لذا لم يظهر بشكل واضح ومؤكد وجود هذه المشكلة من عدمه، في حين ارتفعت بشكل ملحوظ محفظة قروضه المتعثرة أثناء الأزمة كبقية المصارف.

- يتأثر حجم القروض المتعثرة في المصارف العامة بالمتغيرات الاقتصادية الكلية، حيث أثبت النموذج تأثيراً واضحاً لكل من الناتج المحلي الإجمالي، معدل التضخم، معدل البطالة، حجم الائتمان الممنوح/ الناتج المحلي الإجمالي.
- تبين أن عدم كفاءة الإدارة المصرفية من خلال النموذج الذي تم بناؤه هو العامل الأساسي في تعثر قروض المصرف الصناعي.
- أهمية الضمانات الحكومية لتمويل المشاريع التنموية التي لم تلغي آثارها السلبية على كل من المصرف والمشروع الممول، وسبق أن قادت الضمانات الحكومية لقرارات إقراض غير كفئة نتيجة منح قروض لعملاء لا يتمتعون بالجدارة الائتمانية، وبالتالي فهي سبب مهم لتعثر قروض المنشآت العامة.
- يمكن تخفيف الأثر السلبي للضمانات الحكومية على جودة محفظة القروض من خلال تفعيل المساءلة والعقوبات القانونية وضرورة وجود لجنة رقابية تضم عناصر من المصرف لمراقبة عمل إدارة الشركة وحسن تنفيذ القرض، واستصدار التشريع الذي يلزم الجهة المقترضة بالإفصاح عن طريقة استعمال القرض وتطبيق نظام الإدارة بالأهداف بالشركة المقترضة، وجوب تسديد القرض من قبل الجهة الضامنة وإلزام الجهات المقترضة بتسديد الفوائد عند التعثر، إعطاء المصرف حق قبول أو رفض التمويل حسب وضع الشركة بعد الدراسة.
- العلاقات الشخصية والمحسوبيات موجودة إلا أنها لا تؤثر على قرار منح القرض، والمعرفة السابقة بالعميل تؤثر إيجاباً على نوعية القرض بالمستقبل لناحية طمأنة المصرف لسلامة عملية المنح، فلا قروض تمنح على أساس الصداقة مع العميل، والغش والتزييف وحالات الفساد موجودة وهي سبب لتعثر قروض المصارف العامة لكنها نسبية، وعدم رغبة العميل بالسداد رغم قدرته سبب لتعثر القروض لكن لا تحبذ فكرة حبس العميل، فالمصرف يريد جذب العملاء بما يحقق مصلحة الطرفين وليس إرهابهم.
- النظام القانوني البطيئ وطول وتعقيد إجراءات التنفيذ على الرهن يشجع العملاء على التخلف عن السداد.
- لاتقوم جميع المصارف العامة باختبارات الجهد، كما أن أغلب هذه المصارف لغاية إعداد البحث لاتقوم بتصنيف الديون وبالتالي لايوجد اقتطاع للمخصصات وفق القرار(٥٩٧).
- لاتوجد عملية اختيار للعملاء في المصارف العامة، فلا يوجد قسم للمبيعات مسؤول عن ترشيح العملاء الجيدين للمصرف.

- توجد مراحل يلتزم بها العاملون لاتمام دراسة القرض، ويخضع اتخاذ القرار الائتماني لنظام الصلاحيات في المصارف العامة، وهنالك نسبية بخصوص حالة الاحباط العام وتراخي مدراء الائتمان في المصارف العامة في اتخاذ قرار الائتمان السليم.
- امتلاك المؤهلات العلمية لدى أصحاب القرار في أقسام الائتمان والمخاطر في المصارف العامة هو أمر نسبي، كذلك الأمر بالنسبة لعملية التدريب والتأهيل المصرفي التي تتم بصورة دورية لعاملي المصارف إنما "شكلية" ولم تساهم في تطوير آلية عمل المصرف الحكومي.
- لايوجد نظام مكافآت رسمي معمَم لتشجيع الإقراض السليم، ولذلك أثر سلبي حيال عدم الإكتراث لسلامة قرارات الائتمان، في حين أن العقوبات المطبقة هي العقوبات الإدارية المتعارف عليها في الوظائف الحكومية.
- يمكن التخلص من حالة الخمول والإحباط أو غياب الحافز لدى المدراء في المصارف العامة لاتخاذ قرار الائتمان السليم بتقديم الحوافز المادية والمعنوية– تفعيل المساءلة والمحاسبة– وتقييم الفرع على أساس نسبة القروض الجيدة والتحصيل.
- العمل المصرفي بالمصارف العامة مصبوغ بصبغة القطاع العام، وهنالك سلسلة من الأنظمة المرعية والتعليمات واجبة التطبيق ينبغي التقيد بها مما يقتل روح الابتكار لدى عاملي المصارف العامة.
- هنالك نسبية لدى المصارف بقيمة الاستردادات بعد صدور مراسيم وقوانين التسويات المصرفية الأخيرة.
- تتعدد أسباب تعثر القروض في المصارف العامة في مقدمتها غياب إدارة حديثة لمخاطر الائتمان وعدم وجود الكادر المؤهل، يليه بالأهمية دور السياسات الاقتصادية، ثم التدخل الحكومي بسياسة المصرف الائتمانية بعيداً عن ضوابط العمل المصرفي وذلك بالأحوال العادية، في حين أن فقدان العمل وانعدام مصادر الدخل أول أسباب التعثر الذي أفرزته الأزمة في سورية، يليه بالأهمية الهجرة القسرية من أماكن النزاع ودمار المنشأة.
- لن يؤثر طرح أسهم المصارف العامة للاكتتاب العام إيجاباً في حل مشكلة الديون المتعثرة، لكنه سيرفع كفاءة إدارة هذه المصارف، ومن الصعب إنشاء سوق للقروض المتعثرة حالياً في ظروف الحرب– رغم أن الفكرة براقة في أوقات الاستقرار– فهذا يتطلب وجود بنية تحتية فنية تقنية وقانونية غير موجودة حالياً، ومن الصعب العمل على مثل هذا المشروع في الظروف الحالية.
- الخطة الوقائية التي يمكن أن تتبعها المصارف– باعتبار قدرتها على امتصاص صدمة التعثر ليست أبدية إنما مؤقتة– خاصة مع تراجع قدرة الميزانية على مواجهة شح السيولة تكون بالدرجة الأولى في إعادة الإقراض للعملاء الموثوقين وشريحة الموظفين.
- قدَمت عدة مقترحات للتعامل مع فخ الخسائر المحققة الذي وقعت به المصارف إثر تداعيات الأزمة، كمقابلة الديون بمؤونات من نفس العملة، إعادة الإقراض للعملاء الموثوقين، الاستمرار بعمليات التحصيل، الاستفادة من تحريك هوامش الفائدة المدينة والدائنة، وتم التأكيد أن الحكومة يجب أن تخلق سياسة لتحصيل ديون العملاء الممتنعين عن السداد رغم قدرتهم خاصة الموجودين بالخارج.
- هنالك إجراءات يجب أن تتخذ في المصارف العامة لتخفيض حجم قروضها المتعثرة أهمها إحداث وحدة للتحصيل وملاحقة الديون المتعثرة في كل مصرف، مقايضة الدين بالملكية، منح مراسيم التسويات فترات أطول للإعفاء من الفوائد أو زيادة فترات السماح، وتفعيل إجراءات الحجز التنفيذي والإسراع بعمليات البيع بالمزاد العلني.

الملاحق

ملحق(١)

١ – آلية تقسيم المستحقات وفقاً للمدخل المعياري لقياس مخاطر الائتمان في بازل٢:

وفقاً للمدخل المعياري تقسم المستحقات كما يلي:

- المستحقات على الكيانات السيادية:

يتم تطبيق اوزان محددة للمستحقات على الكيانات السيادية ومصارفها المركزية وفقاً لتصنيف هذه الدول من وكالات التصنيف الدولية أو وكالات ائتمان الصادرات على النحو التالي[١]:

التقديرالائتماني	AAA to AA$^-$	A$^+$ to A$^-$	BBB$^+$ to BBB$^-$	BB$^+$to B$^-$	Below B$^-$	unrated
وزن المخاطرة	%٠	%٢٠	%٥٠	%١٠٠	%١٥٠	%١٠٠

ويمكن تطبيق وزن أقل بالمخاطر لتعرضات المصارف تجاه كياناتها السيادية أو المصرف المركزي، التي أسست فيها في حال كونها مقومة وممولة بالعملة الوطنية، وتأخذ مقاييس المخاطرة القطرية المحددة من قبل وكالات ائتمان الصادرات أو من قبل وكالات التصنيف المشتركة المعترف بها من قبل السلطات الاشرافية.

علامات المخاطرة المعتمدة من قبل وكالات ائتمان الصادرات	١–٠	٢	٣	٦–٤	٧
وزن المخاطرة	%٠	%٢٠	%٥٠	%١٠٠	%١٥٠

- المستحقات على المصارف:

هنالك خياران فيما يتعلق بالمستحقات على المصارف إذ يمكن للمشرفين الوطنيين تطبيق هذين الخيارين على كل المصارف العاملة في دولتهم ولا يمكن لأية مستحقات على مصرف غير مصنف أن تحصل على وزن بالمخاطرة أقل من ذلك الوزن المطبق على مستحقات الكيانات السيادية في الدولة التي تم تسجيل المصارف فيها كشركات مساهمة

- ✓ الخيار الأول: تحصل كل المصارف التي يتم تسجيلها كشركات في دولة معينة على وزن بالمخاطرة يقل بشريحة واحدة عن ذلك المطبق على الدولة التي تعمل فيها والمصارف العاملة في الاقطار غير المصنفة ستكون بوزن حده الأقصى ١٠٠%.
- ✓ الخيار الثاني: يتضمن حساب الوزن بالمخاطرة بناءً على التقدير الخارجي للمخاطرة للمصرف نفسه الذي له مستحقات على مصارف أخرى غير مصنفة بحيث يكون الوزن بالمخاطرة بنسبة ٥٠% وبموجب هذا الخيار فإنه

[١] حشاد، نبيل: دليلك إلى اتفاقية بازل٢، اتحاد المصارف العربية،الاردن،عمان،٢٠٠٤.

يمكن تطبيق الوزن بالمخاطر المفضل على المستحقات ذات الاستحقاقات الأصلية البالغة ثلاثة أشهر فما دون على ألا يقل ذلك الترجيح عن أرضية بنسبة ٢٠% ونتاج هذه المعالجة لكل من المصارف المصنفة وغير المصنفة ولكن ليس للمصارف الموزون مخاطرها بنسبة ١٥٠% وذلك وفقاً للجدول التالي:

التقديرالائتماني للمصارف	AAA to AA^-	$A^+$to A^-	BBB^+ to BBB^-	$BB^+$to B	$BelowB^-$	unrated
وزن المخاطرة للمستحقات قصيرة الأجل بموجب الخيار(٢)	%٢٠	%٢٠	%٢٠	%٥٠	%١٥٠	%١٠٠

- المستحقات على كيانات القطاع العام غير التابعة للحكومة المركزية:

توزن المستحقات على كيانات القطاع العام غير التابعة للحكومة المركزية وذلك حسب الاجتهاد الوطني وبما يتوافق مع الخيار(١) أو الخيار(٢) المتعلق بالمستحقات على المصارف، وإذا تم انتقاء الخيار(٢) فإنه يجب أن يطبق بدون استخدام المعالجة المتعلقة بالمستحقات قصيرة الأجل تبعاً للاجتهاد الوطني قد تعالج المستحقات على بعض كيانات القطاع العام المحلية وكأنها مستحقات على الكيانات السيادية التي تم تأسيس كيانات القطاع العام فيها، وإذا ما تم ذلك فإن المشرفين الوطنيين قد يسمحون لمصارفهم بوزن مخاطر المستحقات على كيانات القطاع العام بالأسلوب ذاته.

- المستحقات على مصارف التنمية متعددة الجنسية:

تستند أوزان المخاطرة المطبقة استناداً إلى التقديرات الخارجية للمخاطر الائتمانية كما تم عرضه في الخيار(٢) والمتعلق بالمستحقات على المصارف ولكن بدون استخدام المعاملة التفضيلية للمستحقات قصيرة الأجل، إذ يطبق الوزن بنسبة ٠% بمستحقات على مصارف التنمية متعددة الجنسية التي تتمتع بتصنيف مرتفع والتي تفي بمتطلبات معايير اللجنة التالية:

- التصنيفات عالية الجودة جداً للمصرف لآجال طويلة يجب ان تكون بمرتبة AAA.
- يتضمن هيكل حقوق المساهمين نسبة مهمة من الكيانات السيادية ذات التصنيفات الائتمانية للمصدر طويل الاجل بمرتبة AA^-.
- دعم قوي من المساهمين كما يدل على ذلك مبلغ رأس المال المدفوع وحق طلب رأس المال الاضافي من قبل هذه المصارف عند الحاجة.
- مستوى كاف من رأس المال والسيولة.
- متطلبات إقراض قانونية متشددة وسياسات مالية محافظة.

- المستحقات على منشآت الأوراق المالية:

يمكن معالجة المستحقات على منشآت الاوراق المالية وكانها مستحقات على المصارف بشرط ان تكون هذه الشركات خاضعة للترتيبات الرقابية والإشرافية أما غير ذلك فإنها تعالج وكأنها مستحقات على الشركات

- المستحقات المشمولة بالمحافظ الرقابية بالتجزئة:

وفقاً لبازل٢ تم تحديد المستحقات بالتجزئة بأنها أية مستحقات تفي بالمعايير الأربعة التالية:

- معيار التوجه: هو التعرض لشخص واحد أو لأشخاص أو منشأة صغيرة.
- معيار المنتج: هنا يأخذ التعرض واحداً من الأشكال التالية(الائتمان الدوار، خط الائتمان بما في ذلك البطاقات الائتمانية،الجاري مدين، القروض الشخصية، الإجارات).
- معيار التفتت: يجب أن يكون المشرف مقتنعاً من أن المحفظة الرقابية بالتجزئة تتمتع بالتفتت إلى الدرجة التي تنخفض فيها المخاطر بالمحفظة.
- القيمة المنخفضة للتعرضات المستقلة: حيث أن التعرض الكلي الأقصى بالتجزئة ولطرف واحد لا يتجاوز عتبة المليون يورو في حال تحقق هذه المعايير فإن هذه المستحقات توزن بنسبة ٧٥%.

- المستحقات المضمونة بالعقار السكني:

يتم الوزن بالمخاطر للإقراض المضمون بالكامل برهونات العقارات السكنية المشغولة من قبل المقترض نفسه أو العقارات التي سوف يشغلها المقترض أو التي تؤجر للغير وذلك بنسبة تطبيق وزن ٣٥% للمخاطر الائتمانية وذلك ضمن وجود هامش أمان مرتفع من الضمانة الإضافية.

- المستحقات المضمونة بالعقار التجاري:

ترى اللجنة أنها لا تستحق مبدئياً غير الوزن بنسبة ١٠٠% المحددة للقروض المضمونة.

- القروض المتأخرة:

- يتم وزن ذلك الجزء غير المضمون من أي قرض(باستثناء رهن القرض السكني المؤهل) والذي يعتبر متأخراً لأكثر من ٩٠ يوماً.صافي المخصصات المحددة وذلك على النحو التالي:- الوزن بالمخاطرة بنسبة (١٥٠%) عندما تكون المخصصات المحددة بأقل من ٢٠% من مبلغ القروض القائمة.
- الوزن بالمخاطرة بنسبة(١٠٠%) عندما لاتقل المخصصات المحددة عن (٢٠%) من مبلغ القروض القائمة.
- الوزن بالمخاطرة بنسبة(١٠٠%) عندما لاتقل المخصصات المحددة عن (٥٠%) من مبلغ القروض القائمة ولكن مع الاجتهاد الإشرافي بشأن إمكانية تخفيض الوزن بالمخاطرة إلى ٥٠%.

- يتوجب على المشرفين وضع معايير تشغيلية متشددة لضمان جودة الضمانة.
- في حالة رهونات القروض السكنية المرشحة للتأهيل والتي قد تصبح مؤهلة لأكثر من ٩٠ يوم فإنه يجب أن توزن بالمخاطرة بنسبة ١٠٠% صافي المخصصات المحددة، وفي حال كانت المخصصات المحددة لا تقل عن ٢٠% من مبلغها القائم أو رصيدها فإن الوزن بالمخاطرة المطبق على متبقي القرض يمكن أن يخفض بنسبة(٥٠%) وذلك بمقتضى الاجتهاد الوطني.

- الشرائح ذات المخاطرة الأعلى:

يتم وزن المستحقات الآتية بنسبة ١٥٠% أو أعلى من ذلك وقد تم تحديد هذه الشرائح بما يلي:

- المستحقات على الكيانات (السيادية، القطاع العام،المصارف، شركات الأوراق المالية المصنفة بأقل من B^-).
- المستحقات على الشركات المصنفة بأقل من BB^-.
- القروض المتأخرة كما هو محدد بالفقرة السابقة.
- شرائح التوريق المصنفة بين BB^+ و BB^- حيث توزن بنسبة ٣٥٠%.

- الموجودات الاخرى:

سيكون الترجيح المعياري بالمخاطر لكل الموجودات الاخرى بنسبة ١٠٠%.

- الفقرات خارج الميزانية العمومية:

- سوف تحول الفقرات خارج الميزانية العمومية بموجب المدخل المعياري على التعرضات الائتمانية المكافئة من خلال استخدام عوامل تحويل الائتمان وسوف لا تخضع للأوزان الائتمانية للطرف المقابل.
- سوف تحصل الالتزامات ذات الاستحقاق الأصلي لغاية سنة واحدة والالتزامات ذات الاستحقاق الأصلي فوق السنة الواحدة على عامل تحويل الائتمان ٢٠% أو ٥٠% على التوالي كما ستحصل أي التزامات قابلة للإلغاء بدون شروط أو التي تنص على الإلغاء الفوري بسبب تردي جدارة المقترض على عامل تحويل الائتمان بنسبة صفر.
- سوف يطبق عامل التحويل بنسبة ١٠٠% على إقراض الاوراق المالية المصرفية أو عند تخصيص الاوراق المالية كضمانة من قبل المصارف.
- بالنسبة لخطابات الاعتمادات المستندية التجارية قصيرة الأجل ذاتية التصفية الناشئة عن حركة البضائع فإن عامل التحويل المطبق سيكون ٢٠%(لكل من المصرف المصدر والمصرف المثبت لها).

٢- **مكونات المخاطر حسب مدخل التصنيف الداخلي:**

- احتمال الفشل بالسداد probability of default(PD):

والذي يتم عن طريقه قياس احتمال عدم قدرة المدين على السداد خلال فترة زمنية وسواء اتبع المصرف منهج التصنيف الداخلي الأساسي أو المتقدم فإنه يتوجب عليه تقدير هذا الاحتمال باستخدام التقييم الداخلي للمصرف، وترى اللجنة أهمية أخذ العناصر التالية في الاعتبار لدى تحديد درجة الجدارة الائتمانية لكل مقترض والتي يتم بناءً عليها تحديد احتمالية الفشل(التحليل المالي- التحليلات المتعلقة بالصناعة- درجة الجدارة المحددة خارجياً- تحديد قيمة الشركة- الإدارة- شروط التسهيل- اعتبارات أخرى يرى المصرف ضرورتها والتي لا تقتصر فقط على المقترض بل على العملية التي يتم تمويلها).

كما أوصت اللجنة باستخدام أسلوب **z score** المعروف للتنبؤ بالفشل وذلك لدعم التقييم الداخلي لاحتمال الفشل بالسداد[٢]، وبنتيجة قياس احتمال عدم قدرة المدين على السداد بالاستناد إلى كل هذه العناصر يمكن تقدير ما سوف يخسره المصرف في حال عدم السداد.

- الخسائر الناجمة عن الفشل بالسداد loss given default (LGD) :

وهو مقياس لحجم الخسائر التي سيتعرض لها المصرف في حال عدم قدرة المدين على سداد الدين، حيث يتوجب على المصرف أن يقدم تقدير للخسارة بافتراض عدم سداد الدين على شكل نسبة مئوية من مبلغ التعرض ويختلف المنهج الأساسي عن المتقدم هنا : ففي المنهج الأساسي تفرض السلطة الرقابية نسبة محددة للخسائر التي يمكن أن تنشأ عن الفشل في سداد الدين ويراعى في تحديد هذه النسبة الأخذ بالاعتبار قيمة الضمانات التي يمكن للمصرف تسييلها في حالة الفشل، أما في المنهج المتقدم فيحدد المصرف الخسائر الناشئة عن الفشل بالسداد بالنسبة لكل قرض على حدى باستخدام تقديراته الخاصة آخذاً بالاعتبار أنه في هذه الحالة يجب أن يكون على استعداد للوفاء بمتطلبات رأس المال وفقاً لما تراه السلطة الرقابية.

- قيمة التعرض في حال الفشل بالسداد the exposure at default(EAD) :

هو مقياس يخص القروض ويقيس درجة المخاطرة التي سيتعرض لها المصرف في حال تعرض المقترض للمخاطرة التي ستؤدي إلى عدم السداد ويمثل عادة قيمة القرض في تاريخ الفشل في السداد وهو يقيس مبلغ التسهيلات التي يمكن أن تسحب في حال عدم السداد، وتختلف طريقة احتسابه بين المنهجين الأساسي والمتقدم، حيث أنه في المنهج الأساسي تقوم السلطات الرقابية باحتساب هذا المقياس، في حين أن المصارف تتمتع بمرونة أكبر فيما يتعلق باحتسابه ضمن المنهج المتقدم بحيث يتم الأخذ بعين الاعتبار مجموعة من العوامل مثل: الموجودات المضمونة وتقييم الموجودات المستقبلي وكذلك التسهيلات وكل تفاصيل الالتزام.

- أجل الاستحقاق(M)maturity:

يعتبر الاستحقاق الفعلي عاملاً مهماً في تحديد المخاطرة الائتمانية لذلك فقد اعتبرت اللجنة أن الاستحقاق عامل يزيد من المخاطرة الواضحة ولذلك فإن وزن المخاطرة الائتمانية سوف يعتمد أيضاً على أجل الاستحقاق والاستحقاق الفعلي effective maturity(EM).

٣- دالة الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر RWA (risk weighted assets) :

يعبر عنها في هذا المدخل بأنها دالة تعتمد على كل من احتمال الفشل بالسداد(PD) والخسارة الناشئة عن الفشل في السداد(LGD) وقيمة التعرض في حال الفشل بالسداد (EAD) والاستحقاق(M)

وتحتسب الدالة على الشكل التالي: $RWA= EAD*f(PD,LGD,M)$

[٢] الغندور، حافظ: التقنيات الحديثة لإدارة مخاطر الائتمان، برنامج تدريبي، اتحاد المصارف العربية، دمشق، تموز، ٢٠٠٨، ص ٥٤.

ويمكن قراءة الدالة المذكورة كما يلي: إن الموجودات المرجحة باوزان المخاطر RWA تنتج عن ضرب مبالغ التعرضات بأوزان المخاطرة، ويتم اشتقاق أوزان المخاطرة من خلال حساب رياضي يعبر عن المنحنى الناشئ (CURVE) من علاقة المتغيرات الثلاثة الممثلة لمكونات المخاطر: PD,LGD,M .

وبالتأكيد لكل نوع من الموجودات دالة خاصة به يختلف فيها منحنى العلاقة بين المتغيرات الثلاثة عن غيره من الموجودات، ولذلك فإن هذا المدخل يقدم معالجات خاصة لكل من تعرضات المؤسسات السيادية والمصارف والشركات وإطاراً خاصاً أيضاً لمعالجة تعرضات التجزئة وحقوق الملكية.

ملحق(٢)

نظم تصنيف الائتمان:

١- النظام الكمي(sherrord):

يقوم هذا النظام بتقييم المخاطر المتصلة بالمقترض عن طريق تحليل مركزه المالي من واقع البيانات المالية التي يرفقها بطلب الحصول على القرض بالاعتماد على معايير أو مؤشرات كمية تتمثل بمجموعة من النسب المالية، ويقوم هذا النظام في تصميمه على ٥ فئات رئيسية كل فئة منها تمثل نسبة مالية مقرون بها وزن نسبي محدد وتمثل حصيلة قيم هذه الأوزان رقماً يسمى مؤشر المخاطر يتم بموجبه تصنيف مخاطر العميل طالب القرض كما في الجدول التالي[٣]:

تسلسل	النسبة (١)	نوعها	وزنها النسبي بالنقط (٢)	الحصيلةبالنقط (١)×(٢)
1	رأس المال العامل/ إجمالي الموجودات	مؤشرسيولة	17	
2	الموجودات السائلة/ إجمالي الموجودات	مؤشرسيولة	9	
3	صافي حقوق المساهمين/ إجمالي المطلوبات	مؤشرملاءة	3.5	
4	صافي الربح قبل الضرائب/ إجمالي الموجودات	مؤشرربحية	20	
5	إجمالي الموجودات/ إجمالي المطلوبات	مؤشرملاءة	1.2	
6	صافي حقوق المساهمين/ إجمالي الموجودات الثابتة	مؤشرملاءة	0.1	
				Σ

المصدر: المرجع السابق نفسه: ص ٣٩١.

وتحدد الفئة التي يصنف فيها القرض عن طريق ضرب كل نسبة من النسب الستة في وزنها النسبي وبجمع النواتج الستة نحصل على مؤشر الجودة(m) الذي يتخذ أساساً لتصنيف القرض، وبذلك فإن ترتيب القروض المصرفية التي تتكون منها المحفظة حسب جودتها هي ضمن ٥ فئات رئيسية كما يظهر في الجدول التالي:

[٣] محمد مطر : التحليل الائتماني، الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية، ط٢، دار وائل للنشر، عمان الأردن، ٢٠٠٦، ص ٣٨٩ .

تسلسل	**فئة القرض**	**مؤشر الجودة**
1	فئة (١) قروض ممتازة عديمة المخاطرة	**25 ≤ m**
2	فئة(٢) قروض قليلة المخاطرة	**25> m ≥20**
3	فئة(٣) قروض متوسطة المخاطرة	**20> m ≥5**
4	فئة(٤) قروض مرتفعة المخاطرة	**5> m ≥-5**
5	فئة(٥) قروض خطرة جداً	**m < -5**

المصدر: المرجع السابق نفسه: ص ٣٩١.

نلاحظ من الجدول أعلاه التناسب العكسي بين قيمة مؤشر الجودة (m) ودرجة المخاطرة، فارتفاع قيمته يعني انخفاض درجة المخاطر والعكس صحيح، يستخدم هذا النظام في تحديد معدل الفائدة ومتابعة قروض المحفظة وإدارتها وتقييم أداء مدراء الائتمان، ومايؤخذ على هذا النظام استبعاده للعوامل النوعية رغم أهميتها في صناعة قرار الائتمان كنوعية العميل وخبرته، مركزه التنافسي، كفاءة الإدارة والظروف المحيطة، من هذا المنطلق وجدت أنظمة تأخذ هذه العوامل بالحسبان مثل: النظام الوصفي.

٢- النظام الوصفي(النوعي):

يعتمد على الخبرة السابقة والحكم الشخصي للمحلل الائتماني وهو الأسلوب الدارج في المصارف التي لا تمتلك أنظمة تكنولوجيا عالية التقنية لتطبيق التصنيف الكمي، و يعتمد مجموعة معايير مختلفة عن الوضع المالي للمقترض ويمكن حصر هذه المتغيرات في ٦ عناصر رئيسية أعطي لكل منها وزن نسبي في المخاطر الإجمالية كما هو واضح في الشكل[٤]:

العنصر	**وزنه النسبي**
الصناعة التي تعمل بها الشركة	10%
المركز التنافسي للشركة	15%
الأداء التشغيلي	20%
التدفق النقدي	25%
الوضع المالي	15%
الإدارة	15%
المجموع	100%

وهنالك عشرة مستويات لكل عنصر من هذه العناصر الذي يصف مستوى المخاطرة بنسبة متزايدة، وبعد التثقيل فإن علاقة عدد النقط ودرجة المخاطر هي علاقة طردية، فتجميع نقط منخفضة في التدرج يعني أن مخاطر القرض منخفضة، أما إذا كانت النقط عالية فهذا يعني ارتفاع المخاطر وأن القرض يواجه صعوبات تدعي الاهتمام.

[٤] محمد مطر: مرجع سابق، ٢٠٠٣، ص٣٩٧.

الإطار العام للدراسة:

١ – المقدمة:

المصارف عصب الاقتصاد، وهي في محض أداء وظيفة الوساطة عندما تستقبل الأموال ممن تفيض عنهم وتقرضها لمن يحتاجونها في استثماراتهم تقدم الائتمان النافع لتمويل الاستثمارات المختلفة، فتسهم في النمو الاقتصادي وتدعم التنمية الاقتصادية وهذا قلب الصناعة المصرفية. والقروض أصلٌ مهيمنٌ كحصة بالمقارنة مع باقي الأصول المصرفية في ميزانيات المصارف من جهة، وتقدم الحصة الأكبر من دخل التشغيل من جهة ثانية، لكنها في نفس الوقت تشكل المصدر الأكبر للمخاطر التي تتعرض لها المصارف، من هذا المنطلق فإن الإدارة الجيدة لهذه القروض ذات أثر إيجابي ليس على الأداء المصرفي فقط إنما على الجهات المقترضة وحالة الاستقرار الاقتصادي بشكل عام، لأن الفشل بإدارة هذه الأصول ذات الوزن الأهم بين أصول المصارف سيقود غالباً لمستويات مرتفعة من القروض المتعثرة التي تجمد جزءاً هاماً من أموال المصارف وتتسبب بخسائر مباشرة في الأرباح تعرضها لمتاعب نقدية وائتمانية قد تفقدها ثقة المتعاملين معها وترفع احتمال الافلاس وتهدَد بانهيار النظام المصرفي برمَته، مما جعل التعثر المصرفي من قضايا الساعة واستقطبت إدارة مخاطر الائتمان اهتماماً دولياً نتج عنه إصدار لجنة بازل وثيقتها الأولى عام ١٩٨٨ ، حددت فيها الممارسات السليمة لإدارة المخاطر وأرست أسس التعاون بين الدول لتحقيق الرقابة المصرفية ودعم استقرار النظام المالي فيها، إلا أن الجهود التي بذلت في هذا الاطار لم تكن كافية، إذ بقيت العديد من الدول تعاني مشاكل هيكلية في أنظمتها المصرفية سببت تخلخلاً لأنظمتها المالية كان التعثر المصرفي في مقدمتها، فجاءت اتفاقية بازل(٢) عام ٢٠٠١ لتقدم ثقافة جديدة في إدارة المخاطر المصرفية وفي مقدمتها مخاطر الائتمان بهدف ضبط مستويات القروض المتعثرة التي ارتبط ارتفاعها بالفشل المصرفي والأزمات المالية لاحقاً، الأمر الذي يستوجب– قصد مواكبة هذه التطورات العالمية وحماية نظامنا المصرفي– تكييف الممارسات الجديدة في إدارة المخاطر ضمن برامج الاصلاح وضمن الأسس التي تنظم عمليات الاقتصاد الوطني، تبرز ضرورة ذلك في الاقتصادات النامية حيث تلعب المصارف الدور الرئيسي في سوق التمويل ويتأخر تطور سوق رأس المال، ويعوَّل على التمويل المصرفي كمصدر أساسي لتقديم الاحتياجات المالية للمشاريع الانتاجية والاستثمارية الضرورية للنهوض بعملية التنمية.

وفي سورية: كمثلٍ لاقتصادٍ نامٍ، تخلف النظام المصرفي عن مواكبة التطورات التقنية والمالية العالمية الحديثة في الأعمال المصرفية التي بلغت درجة عالية من التطور والتعقيد، ولم تسلم المصارف العامة التي تمتلك الحصة الأكبر في السوق من الأمراض التي أصابت القطاع العام من ضعف كفاءة الإدارة– افتقاد التنظيم– انخفاض الربحية– ضعف الخدمات المصرفية– وجمود القوانين..... كما أكدت الخطة الخمسية التاسعة، وكانت النتيجة المباشرة لهذه الأوضاع ضعف الجهاز المصرفي بشكل عام وتعدد مشاكله التي يمكن أن تهدد قيامه بدوره المنتظر بتمويل عملية التنمية، ومنها تضخم محفظة القروض المتعثرة للمصارف العامة، إذ تشير دراسة[١] لارتفاع القروض المتعثرة لمستويات خرافية اقتربت من ٨٦% من إجمالي القروض الممنوحة للقطاع الخاص والحرفي في فرع دمشق للمصرف الصناعي عام ٢٠٠٢ وأوشك المصرف على الافلاس، وضجَت الصحف ووسائل الاعلام مؤخراً بتصريحات لأرقام

[١]- نضال العربيد: دراسة تحليلية للقروض المتعثرة في المصرف الصناعي السوري، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد٢٣، عدد٢، ٢٠٠٧، ص ٢٩٥.

مرعبة وصلت إليها محفظة القروض المتعثرة في المصارف نتيجة تداعيات الأزمة السورية، توحي بأن المصارف العاملة وفي مقدمتها المصارف العامة مفلسة تقنياً أو على وشك الإفلاس، وهذا تهديد للتطور الصحي للعمل المصرفي وله انعكاساته السلبية على الاقتصاد السوري عموماً مما يسلط الضوء على أهمية تحديد مخاطر الائتمان وإدارتها بما يحقق تطويق القروض المتعثرة وحل مشكلتها التي تفاقمت نتيجة الأزمة في سورية وما أفرزته من ارتفاع غير مسبوق في مستوياتها يستدعي استنفار الجهات المعنية في محاولة لضبط التعثر المنفلت بمعدلات تثير القلق، من هذا الواقع تتبلور معالم إشكالية الدراسة كالتالي:

٢- مشكلة البحث:

تتجلى مشكلة البحث في غيابٍ واضح لإدارة مخاطر الائتمان في المصارف العامة في سورية يعكسه ارتفاعٌ ملحوظ في مؤشرها الأساسي " نسبة القروض المتعثرة" ، إذ رغم التكتم وحجب المعلومات والأرقام المتعلقة بهذه الظاهرة هنالك مؤشرات لتجاوز هذه النسبة ٢٠% على مستوى الجهاز المصرفي، وقد تجاوزت الحد الآمن في المصرف الصناعي كما بينَا أعلاه، إذ رغم التطور البطيء في حجم القروض الممنوحة نسبة إلى موجودات المصرف حيث بلغت(٢.٧%،٣%،٦%) في الأعوام(٢٠٠١، ٢٠٠٢، ٢٠٠٣) على التوالي، إلا أن نسبة القروض المتعثرة إلى موجودات المصرف كانت تنمو بمعدل أسرع(١٤%، ١٧%، ١٧%) لذات الأعوام ، بالإضافة إلى المستويات المرتفعة من القروض المتعثرة التي أفرزتها الأزمة وتعاني منها جميع المصارف العاملة في السوق السورية ويخشى أن إهمالها كإهمال ورم خبيث إذا ترك ليتفشى بين إعادة الهيكلة وإعادة الجدولة قتل النمو الاقتصادي، أوقف عملية التنمية، وهدد بانهيار النظام المالي.

هذه المشكلة إضافة إلى الفجوة المعرفية بعلم إدارة المخاطر عموماً وإدارة مخاطر الائتمان خصوصاً تستدعي البحث لتحري أسباب القروض المتعثرة في المصارف السورية العامة وواقع ممارسات إدارة مخاطر الائتمان فيها لأن نظاماً مالياً سليماً يتطلب تخفيض مستويات القروض المتعثرة بما يسهل الانسياب السليم للائتمان للقطاعات والعمليات الانتاجية والاستثمارية التي تحتاجه وقيامه بدوره التنموي المطلوب.

وعلى ضوء ما سبق تتمحور مشكلة الدراسة كالتالي:

إلى أي مدى تسهم إدارة مخاطر الائتمان في الحد من مشكلة القروض المتعثرة في المصارف العامة في سورية؟ وهل تطبق المعايير والأعراف المصرفية المستقرة والممارسات السليمة عند تقديم التمويل لضمان انسيابه السلس في القنوات المطلوبة وقيامه بدوره المنتظر في دعم النمو والتنمية الاقتصادية؟

ومنها سيتناول البحث الأسئلة الفرعية التالية:

- كيف يساهم التمويل المصرفي في زيادة النمو ودعم التنمية الاقتصادية؟ وما هي آثار تعثره على المستويين الجزئي والكلي؟
- هل حقق التمويل المصرفي الأهداف التنموية المرسومة على مستوى السياسة النقدية في سورية؟
- ماهي الأسباب الرئيسية لتعثر القروض في المصارف العامة في سورية؟

- ماهي الاجراءات المعتادة للتعامل مع القروض المتعثرة في المصارف العامة في سورية؟ وماهي البدائل المطروحة لمواجهة هذه المشكلة إبان الأزمة؟
- هل توجد إدارة متخصصة لمخاطر الائتمان في المصارف العامة في سورية؟ وماهو مستوى التقدم التقني والفني المستخدم لأداء وظائفها؟
- هل تلتزم بمعايير بازل الدولية للرقابة المصرفية وإدارة مخاطر الائتمان؟
- هل تطبق المعايير والأسس الفنية والأعراف المصرفية المستقرة لضمان سلامة عملية منح الائتمان؟
- كيف تعزز الإدارة الجيدة لمخاطر الائتمان من قدرة التمويل على دعم النمو وتفعيل التنمية الاقتصادية؟ وكيف تفعل دوره في مرحلة إعادة الاعمار؟

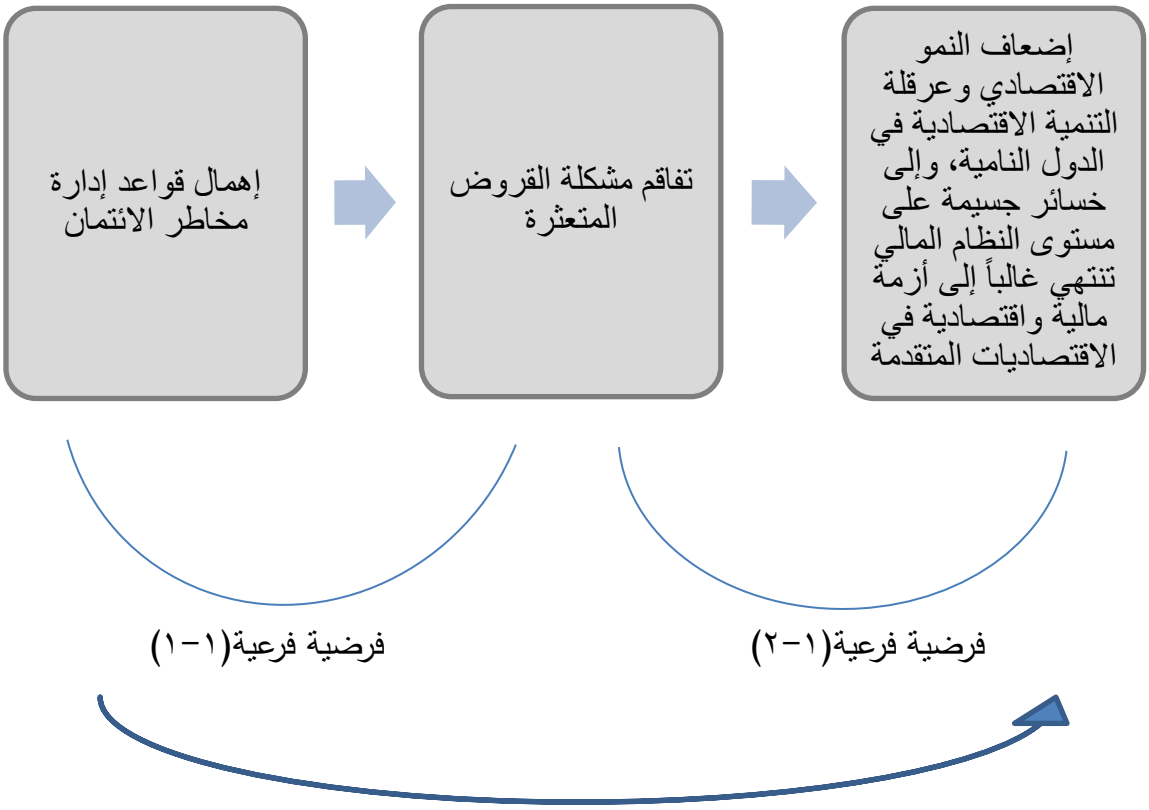
وللإجابة على هذه التساؤلات اعتمدنا على جملة من الفرضيات التي سنحاول إثبات مدى صحتها من خلال البحث وهي:

٣- الفرضيات:

تفترض الدراسة أن تفعيل إدارة مخاطر الائتمان والالتزام في تطبيق المعايير والأسس الفنية والأعراف المصرفية المستقرة في منح الائتمان سيؤدي لتخفيض مستويات القروض المتعثرة في المصارف العامة في سورية مما يفتح قنوات الائتمان ويعزز قدرة المصارف على التوسع في محفظتها الائتمانية ويؤمن انسياباً سلساً للائتمان إلى العملاء ذوي الجدارة الائتمانية فيُمكَن التمويل المصرفي من أداء دوره المطلوب في زيادة النمو وخدمة التنمية الاقتصادية.

ووفقاً للمنطق الرياضي فإن إثبات فرضية يعني أن نفيها(عكسها) صحيح وبالتالي إذا أثبتنا من خلال الاختبار والتحليل في سياق البحث أن إهمال القواعد الحصيفة لإدارة مخاطر الائتمان يضعف النمو الاقتصادي ويعرقل عملية التنمية الاقتصادية نكون بذلك قد أثبتنا صحة الفرضية المعاكسة أعلاه وهي الفرضية العامة للبحث، وسنقوم باختبار هذه الفرضية من خلال علاقة التعدي على الشكل التالي:

الشكل(١)



الفرضية الأولى

يتبعها القيام بتحري أسباب مشكلة القروض المتعثرة في المصارف العامة في سورية وفحص واقع وممارسات إدارة مخاطر الائتمان فيها لتحديد أثرها ودرجة مسؤوليتها عن ارتفاع مستويات القروض المتعثرة، فإذا أثبت البحث والاختبار أن إدارةً ضعيفةً لمخاطر الائتمان سببٌ مباشرٌ في ارتفاع مستوى القروض المتعثرة في المصارف العامة في سورية تكون الفرضية الأولى أعلاه مقبولة على مستوى الجهاز المصرفي السوري، وهذا يعني أن الفرضية المعاكسة وهي الفرضية العامة للبحث صحيحة، انطلاقاً من هذه المحاكمة وجه البحث لاختبار الفرضيات التالية وصولاً إلى إثبات أو نفي الفرضية العامة للبحث على الشكل التالي:

الفرضية العامة للبحث:

{{ تفعيل إدارة حديثة لمخاطر الائتمان والالتزام بقواعدها في المصارف العامة في سورية سيدعم الدور التنموي للتمويل المصرفي ويساعده في أداء دوره الاقتصادي والاجتماعي المطلوب }}.

- الفرضية الأولى: يؤدي إهمال قواعد إدارة مخاطر الائتمان إلى إضعاف النمو الاقتصادي وعرقلة التنمية الاقتصادية في الاقتصاديات النامية، وإلى خسائر جسيمة على مستوى النظام المالي تنتهي غالباً إلى أزمة مالية واقتصادية في الاقتصاديات المتقدمة.
  - فرضية فرعية(١-١): يؤدي إهمال قواعد إدارة مخاطر الائتمان إلى تفاقم مشكلة القروض المتعثرة.
  - فرضية فرعية(١-٢): يؤدي تفاقم مشكلة القروض المتعثرة إلى إضعاف النمو الاقتصادي وعرقلة التنمية الاقتصادية في الاقتصادات النامية، وإلى خسائر جسيمة على مستوى النظام المالي تنتهي غالباً إلى أزمة مالية واقتصادية في الاقتصادات المتقدمة.
- الفرضية الثانية: لا يقوم التمويل المصرفي بدوره المنتظر في عملية التنمية الاقتصادية في سورية.
- الفرضية الثالثة: ليس هنالك أثر للمتغيرات الاقتصادية الكلية (حجم الناتج المحلي الإجمالي، معدل البطالة، معدل التضخم، حجم الائتمان الممنوح/GDP، متوسط الأجر السنوي الحقيقي) على حجم القروض المتعثرة في المصارف العامة في سورية.
- الفرضية الرابعة: ليس هنالك أثر للمتغيرات المصرفية الجزئية (مؤشرات مصادر التمويل، مؤشرات التوظيف، مؤشرات المخاطر المصرفية، مؤشرات كفاءة الإدارة المصرفية) على حجم القروض المتعثرة في المصرف الصناعي السوري.
- الفرضية الخامسة: لا توجد إدارة حديثة وعصرية لمخاطر الائتمان تطبق المعايير والأسس الفنية والأعراف المصرفية العالمية في المصارف العامة في سورية. ويتفرع عنها:
  - فرضية فرعية(٥-١): لا تطبق المصارف العامة معايير بازل لتقييم مخاطر الائتمان.
  - فرضية فرعية(٥-٢): لا تطبق المصارف العامة معايير الائتمان السليم عند منح القروض.
  - فرضية فرعية(٥-٣): لا تستخدم التكنولوجيا وأنظمة تقنية المعلومات الحديثة في إدارة مخاطر الائتمان في المصارف العامة.
  - فرضية فرعية(٥-٤): لايوجد كادر عمل متخصص، خبير، ومؤهل لإدارة مخاطر الائتمان وقضايا التعثر في المصارف العامة.

٤-أسباب اختيار الموضوع:

- معرفة درجة مساهمة التمويل المصرفي بعملية التنمية الاقتصادية في سورية.
- الارتفاع غير المسبوق في حجم محفظة القروض المتعثرة في المصارف العامة في سورية بعد بداية الأزمة.
- التعرف على أساليب اتخاذ القرارات الائتمانية وممارسات إدارة مخاطر الائتمان في المصارف العامة في سورية حيث من المتوقع أن تسهم هذه الدراسة بمعالجة مشكلة القروض المتعثرة وتقليل حدوثها في المستقبل.
- حداثة موضوع إدارة المخاطر بشكل عام وإدارة مخاطر الائتمان بشكل خاص في سورية وتزايد أهمية الأبحاث حوله في الوقت الراهن في معظم بلدان العالم في المؤتمرات الدولية والملتقيات العلمية.

- سلسلة الأزمات المالية العالمية المتتالية وخاصة المصرفية التي ثبت فيما بعد أن أغلبها وقع نتيجة إهمال إدارة مخاطر الائتمان والتعثر المصرفي الناجم عنها مما أثر سلباً على سلامة المراكز المالية للمصارف وسبب انهيارها.
- الميول الشخصية والخبرة المهنية المتخصصة لأكثر من٥ سنوات.

٥- أهمية البحث:

على المستوى الجزئي: الموضوع ذو أهمية كبيرة في الوقت الراهن لما تشكله إدارة مخاطر الائتمان من أداة فعَالة وهامة لتخفيض الحجم الكبير لمحفظة القروض المتعثرة التي أفرزها الصراع الحالي في سورية، والخسائر التي تكبدتها المصارف نتيجة لذلك، والتي قد تتسبب بانهيارها بعد أن ارتفعت فيها هذه النسبة لمستويات خطيرة، حيث من المتوقع أن تفيد هذه الدراسة راسمي السياسة المصرفية وصانعي القرار في المصارف العامة في سورية في تطوير وتعزيز تطبيق قواعد إدارة مخاطر الائتمان وتفعيل دورها في مواجهة التعثر المصرفي ليس فقط للمرحلة الحالية، إنما التأسيس منذ الآن لمرحلة إعادة الإعمار التي ستترافق مع ارتفاع كبير في حجم الائتمان الممنوح لبعث الروح في الاقتصاد الوطني مجدداً، يجب أن يتم ذلك ضمن أطرٍ علمية حديثة تتجاوز الاعتباطية والقرارات الارتجالية للانطلاق في ركب الاقتصاد العالمي وعدم البقاء على الهامش.

على المستوى الكلي: تأتي أهمية الموضوع عموماً من الحاجة الملحَة للإصلاح وإعادة توجيه الدفة الوجهة الصحيحة بعد أن قادت سياسة ترك السوق طليقاً دون رقابة والإهمال المقصود للقطاع العام لطريقٍ مسدودة، فالسوق لم يصنع تنمية، والقطاع الخاص لم يحقق عدالة اجتماعية كما سنبين في سياق البحث، يكون ذلك بإصلاح وإعادة إحياء مؤسسات القطاع العام التي أثبتت الحرب ضرورتها الاستراتيجية الأمنية ودحضت الأصوات التي دعت قبل الأزمة لخصخصتها أو تصفيتها وفي مقدمتها المصارف العامة، ورغم التقدم الملموس الذي لوحظ على مستوى النظام المصرفي مع مطلع الألفية الثالثة إلا أن كثيراً من الجهد والعمل الحقيقي مطلوبٌ لإكمال أجندة الإصلاح والطريق مازال في بدايته، والاستراتيجية التي تعتمد على أمل أن الظروف سوف تتحسن تذكرنا باستراتيجية " التسامح التنظيمي" التي اعتمدتها اليابان عندما أهملت معالجة المستويات المرتفعة من القروض المتعثرة في التسعينات من القرن المنصرم فتجذرت المشكلة وأصبحت سبباً أولياً للركود الاقتصادي المستديم الذي عرف بـ" العقد الضائع"، لذا فإن تخليص المصارف العامة من قروضها المتعثرة يجب أن يكون أول خطوة على طريق الاصلاح المصرفي والتحضير الجدي والمسؤول لإدارات هذه المصارف لتكون قادرة على النهوض بمتطلبات المرحلة القادمة بعد الحرب والقدرة على المنافسة والصمود في وجه الانفتاح المالي المحتمل حتى لا تقع في الفخ الذي أدى لانهيار أسطورة النمور الآسيوية عام١٩٩٧، بالعمل المتدرج الواعي منذ الآن لتأسيس وتحديث الإدارات المصرفية الكفيلة بمواجهة التحديات التي سيتعرض لها العمل المصرفي مستقبلاً وفي مقدمتها إدارة مخاطر الائتمان.

٦- أهداف البحث:

الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو فحص واقع وممارسات إدارة مخاطر الائتمان في المصارف العامة في سورية من خلال بحثٍ علمي نافذ يحلل أسباب ازدياد حجم محفظة القروض المتعثرة في هذه المصارف، ويقيَم قدرة إدارة

مخاطر الائتمان فيها على مواجهة مشكلة التعثر، ويضع إطاراً تأسيسياً لتحديث هذه الإدارة وتفعيل دورها في بناء مستقبل القرار الائتماني ومساعدة التمويل في أداء دوره التنموي المطلوب.

ولإنجاز هذا الهدف سيتبع البحث عدداً من الأهداف الفرعية وهي:

- إظهار أهمية دور التمويل المصرفي في دعم النمو الاقتصادي ودفع عجلة التنمية.
- بيان قدرة التمويل المصرفي على خدمة الأهداف التنموية في سورية.
- تسليط الضوء على مشكلة القروض المتعثرة في المصارف العامة باعتبارها أبرز تحديات التمويل المصرفي في سورية مرحلياً ومن ثم تحري وتحديد أسبابها.
- فحص واقع وممارسات إدارة مخاطر الائتمان في المصارف العامة في سورية وتقييم فاعليتها في الحد من تزايد حجم القروض المتعثرة.
- إبراز أهمية معايير بازل الدولية في إدارة مخاطر الائتمان والحد من تعثر الديون وأثرها في تفعيل الآليات الإشرافية في الرقابة وتعزيز قدرة هذه المصارف على مواجهة التعثر.
- اقتراح سياسة جديدة لإصلاح نظم الإدارة في المصارف العامة في سورية.
- وضع آلية عمل لتفعيل إدارة كفؤة لمخاطر الائتمان في المصارف العامة في سورية وكيفية تمكين التمويل المصرفي من أداء دوره التنموي المنتظر في مرحلة إعادة الإعمار.
- تقديم رؤيا توضح سبل علاج القروض المتعثرة في المصارف العامة في سورية على المستويين الجزئي والكلي.

وليس تحقيق كل هدف من هذه الأهداف بشكل منعزل هو غاية البحث، إنما الطريقة التي ستعمل بها مجتمعة على إنجاز الهدف الرئيسي وسنستخدم لذلك المنهجية التالية:

٧- منهجية البحث والأدوات المستخدمة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة وبغية التوصل للأهداف المسطرة أعلاه تم المزج بين المنهج الوصفي والمنهج التاريخي والمنهج التجريبي حيث:

- تم استخدام المنهج الوصفي في الجانب النظري من البحث بالاعتماد على الكتب والدراسات والأبحاث والمقالات العلمية التي تناولت الموضوع حيث برز المنهج الوصفي في توضيح مفهوم إدارة مخاطر الائتمان ودورها في الحد من التعثر المصرفي وفي الإطار النظري لاتفاقية بازل ودورها في دعم السلامة المصرفية وتفعيل مناهجها في تقييم مخاطر الائتمان وعند عرض بعض التجارب الدولية في التعامل مع مشكلة القروض المتعثرة، وبرز بشكل واضح عند تحليل واقع القروض المتعثرة في المصارف العامة في سورية ودراسة تطورها خلال فترة الدراسة المحددة. وكذلك عند استخدام المعلومات الكمية والنوعية لبيان درجة مساهمة التمويل المصرفي في التنمية الاقتصادية في سورية، وعند استخدام أسلوب دراسة الحالة في اكتشاف وفهم الواقع الراهن في إدارة مخاطر الائتمان ليتم تطويره مستقبلاً في كل من المصرف التجاري والمصرف الصناعي باعتباره أحد أساليب المنهج الوصفي.

- و برز المنهج التاريخي عند تناول البعد التاريخي للأزمات المالية والإشارة إلى أهم الأزمات المالية العالمية الموسومة بمشكلة القروض المتعثرة وعند تناول الأزمة المالية العالمية الأخيرة عام ٢٠٠٨ وتداعياتها على الاقتصادات العالمية حيث اعتُمد بشكل أساسي بيانات أوراق عمل وتقارير منجزة من هيئات ومؤسسات دولية وخاصة صندوق النقد الدولي.
- في حين استخدم المنهج التجريبي عند تحليل أثر القروض المتعثرة في حدوث أبرز الأزمات المالية العالمية(استقصاء العلاقة السببية بين المتغيرات) وبرز عند استقصاء أثر كل من المتغيرات الاقتصادية الكلية والمتغيرات المصرفية الجزئية على حجم القروض المتعثرة في المصارف العامة في سورية.

اعتمدت أداة المقابلة الشخصية مع مدراء المخاطر والائتمان لجمع المعلومات عن أسباب القروض المتعثرة في المصارف العامة وطرق التعامل معها وتحليل النتائج، وقدمت استمارة بحث استوحيت أسئلتها من الجانب النظري للمقارنة مع الحالة النموذجية مصحوبة بمعاينة ميدانية عند فحص واقع وممارسات إدارة مخاطر الائتمان في المصرفين محل الدراسة وتم ذلك ضمن الإطار التالي.

٨- **إطار الدراسة:** لبلوغ الأهداف المتوخاة تم رسم حدود الدراسة كالتالي:

- الحدود المكانية: تناول البحث قطاع المصارف العامة في سورية.
- الحدود الزمانية: تناولت دراسة القروض المتعثرة في المصارف العامة في سورية الفترة الزمنية بين عامي(٢٠٠١-٢٠١٤)، واستهدفت أسئلة الدراسة الاستطلاعية لآراء المهنيين المصرفيين في المصارف العامة حول موضوع البحث فترتين: الأولى قبل الأزمة والثانية أثناءالأزمة، أما الدراسة الميدانية لواقع إدارة مخاطر الائتمان في دراستي الحالة المقدمتين فقد تحدد إطارها الزمني خلال الربع الأول من عام ٢٠١٦.
- الحدود الموضوعية: استخدم البحث ثلاث مجموعات من المفاهيم وعلاقة الارتباط فيما بينها: الأولى تتعلق بالتمويل المصرفي ودوره التنموي وتحدياته التي من أبرزها مشكلة القروض المتعثرة التي تمثل المجموعة الثانية من حيث المفهوم والأسباب وطرق العلاج، أما المجموعة الثالثة فتتعلق بإدارة مخاطر الائتمان: مفهومها ومناهجها ثم دور إدارة مخاطر الائتمان في مواجهة مشكلة القروض المتعثرة لتمكين التمويل المصرفي من أداء دوره التنموي المطلوب.

٩- الدراسات السابقة:

٩-١-الدراسات العربية:

١. **مملوك، أنس(٢٠١٤)**[٢]: مخاطر الائتمان وأثرها في المحافظ الاستثمارية، دراسة تطبيقية على قطاع المصارف الخاصة في سورية.

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل النسب الأساسية التي تدل على كفاءة المحفظة الائتمانية وربطها مع إجمالي المخاطر الائتمانية في عينة من المصارف الخاصة خلال الفترة الزمنية(٢٠٠٧- ٢٠١٠) لمعرفة مدى كفاءة هذه

[٢] أنس مملوك: مخاطر الائتمان وأثرها في المحافظ الاستثمارية، دراسة تطبيقية على قطاع المصارف الخاصة في سورية، أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق،٢٠١٤.

المصارف في إدارة محفظة التسهيلات الائتمانية ونتيجة لهذا التحليل اقترحت الدراسة نموذج لقياس مخاطر الائتمان بمثابة مرشد لأغراض الوقوف على حقيقة الوضع المالي للمنشآت طالبة الائتمان وقدمت مجموعة من التوصيات أهمها ضرورة تفعيل إدارة المخاطر في المصارف الخاصة على نطاق واسع لتمكينها من فهم وتحديد وقياس ومعالجة المخاطر المختلفة وتقليلها إلى أدنى حد ممكن، وإنشاء نظام تقييم داخلي لإدارة مخاطر الائتمان وقاعدة معلومات حول العملاء طالبي الائتمان وتطوير شبكة الاتصالات بين البنوك فيما يتعلق بمركزية المخاطر والعملاء المتعثرين من خلال أنظمة الاعلام الآلي والبرمجيات الحديثة، وضرورة الاهتمام بالإفصاح عن الاستراتيجية العامة لإدارة المخاطر بما يسمح بتحديد كفاءتها، وأكدت الدراسة على ضرورة دراسة أسعار الفائدة ومخاطرها المتوقعة وأن تأخذ تقلباتها بالحسبان ضمن إدارة المخاطر.

٢. **الذيب، علاء عبدالله(٢٠١٠)**[٣]: مدى مساهمة إدارة مخاطر الائتمان في تقليص القروض المتعثرة.

هدفت الدراسة إلى التعرف على اتجاه تطور القروض المتعثرة في عينة من المصارف السورية اثنين من المصارف الخاصة واثنين من المصارف العامة وقامت بإجراء دراسة استبيانية لمعرفة وترتيب عوامل تزايد القروض المتعثرة وخلصت إلى مجموعة من النتائج وهي وجود تأثير للعميل وأداء المصرف والظروف الاقتصادية على تعثر التسهيلات الائتمانية مرتبة تبعاً لدرجة الأهمية، وأن أهم الأساليب التي يجب أن يتبعها المصرف للحد من تعثر الديون هو إعداد دراسة ائتمانية دقيقة لأوضاع العميل بالدرجة الأولى يليها المتابعة المستمرة لاستخدام التسهيلات الممنوحة ثم الحرص على أن يصدر قرار الائتمان حسب الأصول المصرفية المتعارف عليها وعدم تجاوزها، أما الدراسة الاحصائية للمصرف الصناعي فقد بينت علاقة ارتباط طردية موجبة بين نسبة القروض المتعثرة وكل من معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي ومعدل التضخم وهامش سعر الفائدة المصرفية.

٣. **زيدان، إيهاب غازي(٢٠٠٩)**[٤]: مدى تطبيق معايير بازل٢ على قطاع المصارف الخاصة في سورية.

هدفت الدراسة إلى التعريف بلجنة بازل ومقرراتها والمعايير التي تقوم عليها والتطورات التي لحقت بانتقالها من مقررات بازل١ إلى مقررات بازل٢ ومدى تطبيق المصارف الخاصة في سورية لهذه المقررات، حيث استخدم الباحث أسلوب الاستبيان الموجه للعاملين في المصارف عينة البحث وتوصل إلى مجموعة من النتائج أهمها تجاوز الاطار الجديد لكفاية رأي المال الثغرات والمشكلات القائمة في الإطار القديم حيث يوجه المصارف نحو إدارة أفضل لرأس المال ويميز بين القروض حسب جودتها ويركز على تصنيفات الديون والتقييم الائتماني الداخلي والخارجي للمصرف لتحقيق قياس أكثر واقعية لمخاطر الائتمان، ويرى أن المصارف السورية تعاني من العديد من المشكلات المرتبطة بطبيعة البيئة المصرفية في سورية وهي تحتاج لتغيير أساسي في استراتيجيتها خاصة في مجال الاقراض لتطبيق المعايير الجديدة إذ عليها التركيز على مخاطر الائتمان والسعي للحفاظ على ربحية صحية، وقدم مجموعة من التوصيات أهمها ضرورة سعي الحكومة السورية لتحسين التصنيف الائتماني السيادي،

---

[٣] علاء عبدالله الذيب: مدى مساهمة إدارة مخاطر الائتمان في تقليص القروض المتعثرة– دراسة تطبيقية في عينة من المصارف السورية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق،٢٠١٠.

[٤] إيهاب غازي زيدان: مدى تطبيق معايير بازل٢ على قطاع المصارف الخاصة في سورية، أطروحة دكتوراه، الاكاديمية العربية للعلوم المصرفية، دمشق،٢٠٠٩.

ضرورة تشكيل فريق عمل وطني على اطلاع بالواقع السوري يدرس متطلبات تطبيق مقررات بازل والوقت اللازم للتطبيق، تفعيل رقابة المركزي في جميع المصارف وإيجاد التشريعات والقوانين والبنية التحتية التقنية والبشرية التي تساعده على تطبيق بازل.

٤. أبو كمال، ميرفت علي(٢٠٠٧)[٥]: الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقاً للمعايير الدولية بازل٢، دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين.

هدفت الدراسة إلى تقييم واقع أنظمة مخاطر الائتمان التي تتبناها المصارف العاملة في فلسطين لمعرفة درجة التقيد بالمعايير الدولية لبازل٢، استخدمت لهذا الغرض استبانة تم توزيعها على العاملين في إدارات المخاطر في المصارف الفلسطينية أي تم استخدام أسلوب الحصر الشامل، وخلص البحث إلى مجموعة من النتائج أهمها جودة إدارة العملية الائتمانية في المصارف العاملة في فلسطين وكفاية المخصصات ونجاح المصارف في معالجة نسبة عالية من الديون المتعثرة والالتزام بقواعد السلطات النقدية لتخفيف حدة مخاطر الائتمان واستقلالية قسم التدقيق الداخلي، ولاتستطيع المصارف قياس مخاطر الائتمان وفقاً لبازل٢ لعدم توفر المقومات اللازمة لتطبيق هذه الأساليب المعاصرة، وقدم البحث مجموعة من التوصيات أهمها ضرورة أن تعمل المصارف على تحسين إدارة مخاطر الائتمان فيها وضرورة توافق السياسة الائتمانية مع التغيرات في الأوضاع الاقتصادية وزيادة الشفافية والافصاح بالمعلومات المالية وغير المالية وضرورة تدريب العاملين على أنظمة التصنيف الداخلي وأساليب قياس مخاطر الائتمان الواردة في بازل٢ وتطوير تقنية المعلومات بما يخدم هذا الغرض.

٥. الخزرجي، سميرة حسين(٢٠٠٤)[٦]: مشكلة الديون المشكوك في تحصيلها والقروض غير المستردة لدى المصارف العراقية.

قدمت هذه الدراسة تحليلاً إحصائياً للديون المتعثرة في عينة من المصارف العراقية في الفترة ما بين (١٩٩٩-٢٠٠٤) جاءت أهمية هذه الدراسة بعد حرب الخليج حيث ظهرت الديون المتعثرة بنسبة مرتفعة، ووصلت الدراسة إلى أن أسباب هذه الزيادة تعود للإدارة بالدرجة الأولى من حيث سياسات الإقراض وأساليب العمل والأخطاء المتعمدة، بالإضافة إلى أسباب تتعلق بالزبائن وأسباب أخرى تتعلق بالظروف الاقتصادية والسلطات النقدية، وقدمت مجموعة من التوصيات في مقدمتها ضرورة اتباع المصارف الأسس السليمة عند منح الائتمان واعتماد سياسة ائتمانية مكتوبة والاستعلام بدقة وجدية وشفافية عن الزبائن ومن مختلف المصادر والتركيز عند تقدير المركز المالي للزبون على قدرة النشاط على توليد الدخل وسداد الدين وحجم موجوداته فقط بغض النظر عن ممتلكات الزبون الشخصية والعقارية الأخرى، وأوصت الدراسة بمنع التركز وضرورة الالتزام بحدود حجم الائتمان الممنوح لكل زبون بحيث لا يتجاوز نسبة محددة من رأس مال المصرف.

---

[٥] ميرفت علي أبو كمال: الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقاً للمعايير الدولية بازل٢، دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية، غزة،٢٠٠٧.

[٦] سميرة حسين الخزرجي: مشكلة الديون المشكوك في تحصيلها والقروض غير المستردة لدى المصارف العراقية. بحث مقدم للمديرية العامة للإحصاء والأبحاث، البنك المركزي العراقي، آذار ٢٠٠٤ http://www.cbiraq.org/cbc8.htm

٦. محمد، فضل عبد الكريم(٢٠٠١)[٧]: تعثر سداد الديون في المصارف الاسلامية، دراسة تطبيقية على المصارف السودانية، ماجستير، الجامعة الأردنية.

اعتمدت هذه الدراسة أسلوب الاستبيان لمعرفة أسباب تعثر المصارف السودانية، حيث شملت عينة الدراسة جميع المصارف السودانية، ونتج عن هذه الدراسة تصنيف للمصارف السودانية من حيث نسبة التعثر الأعلى التي بلغت٢٧% في أكثرها تعثراً حيث شكلت نسبة المصارف المتعثرة ٦٤% من إجمالي المصارف العاملة، وقدمت مجموعة من التوصيات أهمها ضرورة تعاون جميع المصارف السودانية لإنشاء صندوق لمعالجة الديون المتعثرة لمساندة المصارف التي تواجه هذه المشكلة وتأتي موارده من مساهمات هذه المصارف والمؤسسات المالية والمصرفية الأخرى، وضرورة إنشاء وحدة المعلومات المركزية توفر معلومات دقيقة لجميع المصارف حول الأسواق والأسعار والقطاعات الصاعدة ومؤشرات الصناعة وأصحاب الأعمال ونشاطاتهم ، وأكدت الدراسة على اعتماد مركزية المخاطر المعدة من قبل بنك السودان وعدم تقديم الائتمان للعملاء المدرجة أسماؤهم على اللائحة.

٩-٢-الدراسات الأجنبية:

7. Kosmas njanike (2012)[8]: the impact of effective credit risk management on bank survival.

انهار عدد من المؤسسات المالية أو واجه مشاكل مالية كبيرة بسبب عدم كفاءة نظم إدارة مخاطر الائتمان، هدفت هذه الدراسة لتقييم أثر الفشل في تحقيق إدارة فعالة لمخاطر الائتمان في حدوث أزمة زمبابوي المصرفية 2003/2004 وقامت بتحليل أثر عدة عوامل أخرى في حدوث الأزمة، بالإضافة إلى تحديد مكونات نظام فعال لإدارة مخاطر الائتمان، وخلصت الدراسة إلى أن الفشل في إيجاد نظام لإدارة مخاطر الائتمان ساهم إلى حد كبير في حدوث الأزمة المصرفية بالإضافة إلى اعتماد نظام ضعيف في حوكمة الشركات، عدم كفاية نظم إدارة المخاطر، تحديات السيولة المزمنة، نقص العملات الأجنبية وتحويلها من الأعمال الأساسية لأنشطة المضاربة غير المصرفية بالإضافة إلى عوامل أخرى سببت الأزمة.

من هنا خلصت هذه الدراسة إلى حاجة المصارف الأساسية لتطوير وتنفيذ منهجيات تقييم الائتمان، ومراجعة وتحديث سياسات الإقراض من الداخل، وتبني ممارسات حوكمة الشركات الاحترازية.

8. Govori, florije(2010)[9]: the banking system in Kosovo and its role in economic development.

---

[٧] فضل عبد الكريم محمد: تعثر سداد الديون في المصارف الاسلامية، دراسة تطبيقية على المصارف السودانية، ماجستير، الجامعة الأردنية،٢٠٠١.

[8] Kosmas njanike: the impact of effective credit risk management on bank survival. Bindura university, Zimbabwe, university of Petrosani, Romania in its journal: annals of the university of Petrosani – economics , 9/200, 2012.

[9] Govori, florije: the banking system in Kosovo and its role in economic development, university library of munich, Germany, no: 24536, jan 2010.

تطوير النظام المصرفي المستدام هو شرط مسبق لتطوير الاقتصاد الكلي للدولة، والمنافسة العادلة بين المؤسسات المالية ستقود إلى الاستخدام الكفء للموارد المالية والاقتصادية، إن الهدف من هذه الدراسة هو استخراج كافة العوامل البارزة في طبيعة العمل المصرفي ودورها المباشر في عملية التنمية الاقتصادية.

والعوامل التي تم تحليلها في هذه الدراسة ترتبط بشكل كبير بعمل المؤسسات المالية وكان أبرزها : معدل الفائدة ، السياسة الائتمانية وما تحتويه من شروط منح الائتمان حيث تمت المقارنة بين مجموعة من المؤسسات المالية والمصرفية العاملة في المنطقة وخارجها.

9. Vasilededo, Roxana nechif (2010)[10]: banking risk management in the light of Basel2.

تقدم هذه الدراسة ملخصاً عن معنى إدارة المخاطر في ضوء اتفاق بازل٢، وتتمحور في ثلاث أجزاء: الجزء الأول: يشير إلى كيفية تطور مخاطر الائتمان وإدارتها على مر الزمن وماهي الظواهر الحالية التي تولد هذه المخاطر، وبالمتابعة، الجزء الثاني: يقدم ملخصاً للأسباب التي نرغب بموجبها إدارة وضبط هذه المخاطر، أما الجزء الثالث: يتحدث عن شروط بازل 2 للتحكم بمخاطر الائتمان.

10. Weill, Laurent (2008)[11]: how corruption affects bank lending in Russia.

إن الهدف من هذه الدراسة هو التحقق من أثر الفساد على الائتمان المصرفي في روسيا، وهذه القضية ذات فائدة عظمى من أجل فهم أسباب التخلف المالي وآثار الفساد في روسيا، تستخدم هذه الدراسة مقاييس محلية للفساد وبيانات على مستوى المصرف من أجل تشكيل هذا التحقيق، والتقديرات الرئيسية للدراسة تظهر أن الفساد يعيق الإقراض المصرفي في روسيا، اختبرت الدراسة أيضاً فيما إذا كان الدور السلبي للفساد يتأثر بدرجة التعرض المصرفي، ولكن لم يتم إثبات ذلك.

الأثر الضار للفساد لوحظ في القروض الممنوحة للأسر والشركات المعروفة على عكس ما كان يتوقع القروض الممنوحة للدولة، تم أيضاً استعراض كيف يؤثر الفساد سلباً على عملية الإقراض المصرفي، وكانت النتيجة أن محاربة الفساد أساس لإصلاح الائتمان المصرفي في روسيا.

[10] Vasilededo, Roxana nechif : banking risk management in the light of Basel 2, the Bucharest academy of economic studies , Feb 2010.

[11] Weill, Laurent : how corruption affects bank lending in Russia, paper provided by bank of finland, institute for economies in transition in its series BOFIT, no 18/2008, nov 2008.

11. Edwardo levy, Alejandro micco, Ugopanizza(2004)[12]: should the government be in the banking business? The role of state owned and development banks.

تستعرض هذه الدراسة الأدبيات النظرية والتجريبية حول دور المصارف الحكومية في عملية التنمية الاقتصادية، وتظهر أن المصارف الحكومية المتواجدة في البلدان النامية تعاني من ارتفاع التكاليف وانخفاض العوائد بالمقارنة مع مصارف القطاع الخاص(مع عدم وجود أي دليل أن المصارف الحكومية المتواجدة في البلدان الصناعية ذات عوائد وتكاليف مكافئة لنظيرتها في القطاع الخاص).

وبالتالي تشير الدراسة أن هذا الدليل لا يمكن أن يستخدم كحجة ضد وجود المصارف الحكومية لأن انخفاض الربحية هذا قد يكون منشؤه تمويل المصارف الحكومية للاستثمارات ذات العائد الاجتماعي العالي والربح القليل واستثمارات البنية الأساسية التي لا يقدم على تمويلها القطاع الخاص.

في الوقت الذي لا تجد فيه الدراسة أيضاً أي دليل أن وجود البنوك الحكومية يشجع النمو الاقتصادي أو التنمية المالية ، فإنها تجد أيضاً دليلاً أن البنوك الحكومية تقود إلى نمو أقل والتنمية المالية ليست قوية كما كان يعتقد سابقاً.

12. Nabi Mahmoud sami, Rajhi taoufik (2002)[13] : the effect of financial liberalization on economic development process in case of inefficient banking.

هدفت هذه الدراسة لتحليل أثر التحرير المالي على عملية التنمية الاقتصادية في البلدان ذات الاقتصاديات المغلقة والناشئة التي لم تتطور أنظمتها المصرفية بعد بالشكل الذي يواكب المستجدات العالمية، حيث تم في هذه الدراسة تطوير نموذج مبسط لاختبار دور التحرير المالي الخارجي في عملية التنمية في اقتصاد صغير، بدايةً: أظهرت الدراسة أن هنالك عتبة للتنمية الاقتصادية لا يمكن أن يحدث بموجبها تحرير كامل لحساب رأس المال، ثانياً: أظهرت الدراسة أنه في ظل غياب الكفاءة المصرفية فإن التحرير المالي يمثل خطراً كبيراً على عملية التنمية الاقتصادية، وفي الواقع : إذا كان الاقتصاد ضعيفاً أصلاً فإن أي أداء سيء في سوق الاستثمار قد يتسبب في حدوث أزمة مصرفية تؤخر عملية التنمية على عدة فترات في الاقتصاد المغلق، وأخيراً: أظهرت الدراسة أن تحجيم الانفتاح اللامدروس في سوق الائتمان يقلل من احتمال حدوث أزمة مصرفية.

[12] Edwardo levy, Alejandro micco, Ugopanizza: should the government be in the banking business? The role of state owned and development banks, inter American development bank, research department, no: 4379, Nov 2004.

[13] Nabi Mahmoud sami, Rajhi taoufik: the effect of financial liberalization on economic development process in case of inefficient banking,library of munich, Germany, mpra paper, no: 24514, sep2002.

٩-٣-التعليق على الدراسات السابقة:

تم استعراض الدراسات السابقة بوصفها الأقرب إلى موضوع البحث فبالنسبة للدرسات العربية: لوحظ وجود تقارب بين عناوين بعض هذه الدراسات وعنوان البحث وتبين نتيجة الاطلاع والمراجعة وجود اختلاف كلي أو جزئي في المضمون سواءً العربية منها أو المحلية، فمثلاً اشتركت الدراسة النظرية لبحث "مملوك" مع البحث بعدد من المفاهيم النظرية حول إدارة مخاطر الائتمان، في حين وُجد تقارب بين دراسة " الذيب" والبحث من حيث مدى مساهمة إدارة مخاطر الائتمان في تقليص القروض المتعثرة مع اختلاف في المنهج المستخدم، حدود الدراسة الزمانية والمكانية، المتغيرات المستهدفة بالتحليل، ومجتمع العينة المدروسة مع اعتماد فرضيات مختلفة نجم عنها نتائج مختلفة عما يصبو إليه هذا البحث، في حين اشترك البحث مع دراسة " زيدان" في التعريف بمعايير بازل لإدارة مخاطر الائتمان ومقرراتها ومدى التزام المصارف السورية بتطبيقها مع اختلاف مجتمع الدراسة. تمت الاستفادة من الاطلاع على دراسة " الخزرجي" باعتبارها تناولت الديون المتعثرة في المصارف العراقية بعد حرب الخليج، وكذلك من دراسة " Kosmas, Bindura" التي أثبتت أن الفشل في إيجاد نظام فعَال لإدارة مخاطر الائتمان ساهم إلى حدٍ كبير في حدوث أزمة زمبابوي المصرفية، وأيضاً دراسة "Levy, Micco" التي تناولت دور المصارف الحكومية في عملية التنمية الاقتصادية إلا أن هذه الدراسات تمَت في بلدان مختلفة ذات ظروف اقتصادية واجتماعية وبيئة مختلفة عن بيئة منطقة البحث لكن ذلك لا يمنع من الاستفادة منها وإجراء المقارنة مع نتائجها بالتطبيق على الاقتصاد السوري. وعلى ذلك يضيف هذا البحث مايلي:

٩-٤-الجديد في البحث:

١. يقدم البحث دراسة تفصيلية للقروض المتعثرة في المصارف العامة في سورية أبرز تحديات التمويل المصرفي بعد بداية الحرب، ويدرس تطورها خلال فترة الدراسة المعتمدة ويبحث في أسباب حدوثها ويبين بالتحليل الرياضي هل يمكن أن يكون لمتغيرات الاقتصاد الكلي أثر في حدوثها؟ أم أنها تعود لأسباب تتعلق بمتغيرات جزئية على مستوى المصرف؟ ثم هل لنوعية الإدارة أثر في تعثر قروض هذه المصارف؟ أم أن الخطر الأخلاقي من طرف العميل و عاملي المصرف سبب مباشر في هذه المشكلة....؟ ويقدم الإجابات المنطقية على جميع هذه التساؤلات.
٢. يقدم البحث دراسة لواقع وممارسات إدارة مخاطر الائتمان في اثنين من المصارف العامة حيث يقدم دراستي حالة في هذا المجال، الأولى: في المصرف التجاري السوري، والثانية: في المصرف الصناعي السوري بعد شرح وافٍ لمتطلبات المصرف المركزي حول إدارة مخاطر الائتمان.
٣. يقدم البحث إطاراً تأسيسياً لتحديث إدارة مخاطر الائتمان في المصارف العامة في سورية، حيث يضع آليات العمل المثلى بها بدءاً من اختيار العاملين وتصميم الهيكل الإداري الأمثل، مروراً بوضع أسس القرار الائتماني السليم وكيفية تسخير التحليل المالي لتحديد وخفض مخاطر الائتمان، وصولاً لمنهجية عمل هذه الإدارة وكيفية

تفاعل وتعاون أقسامها لإنجاز المهام المطلوبة وتجنب التعثر المصرفي ومعالجته في حال حصوله وبالتالي تأمين سلامة انسياب و تفعيل قدرة التمويل المصرفي على أداء دوره الاقتصادي والاجتماعي المنتظر.

٤.يقدم البحث رؤيا لعلاج القروض المتعثرة التي أثقلت كاهل المصارف العامة نتيجة الأزمة في سورية، حيث يبدأ بدراسة السبل التي استخدمت لهذا الغرض على مدى السنوات السابقة للأزمة واستمرت خلالها، ويسلط الضوء على جوانب الضعف فيها ويبين كيف يجب أن تواجه هذه المشكلة وفقاً للممارسات المصرفية المعيارية، ثم يضع آلية لتفعيل قسم متابعة وتحصيل الديون المتعثرة غير المفعّل بل وغير الموجود إلى الآن في بعض المصارف العامة، ثم يقدم منهجية لمواجهة هذه المشكلة حالياً بدءاً من المصرف الفرد وصولاً إلى السياسات الاقتصادية المطلوبة لهذا الغرض.

١٠- صعوبات البحث:

- صعوبة الحصول على البيانات اللازمة للبحث إذ جوبهت الباحثة برفض كبير في بداية الأمر في بعض المصارف رغم تقديم جميع الثبوتيات الجامعية الموثقة والموافقة الأمنية المشروطة للتعاون بحجة سرية هذه البيانات، وبعد جهد جهيد تمت الموافقة على منح البيانات ولكن بعد فترة زمنية ليست بالقصيرة بحجة صعوبة تأمينها إما لاعتبارها بيانات محفوظة ورقيا تعود لأعوام تسبق استخدام النظام المؤتمت في المصرف، أو لاعتبار أن مستودعات المصرف تقع في منطقة ساخنة، أو عدم وجود عامل مؤهل قادر على استخراج البيانات من الحاسب، وقد استغرق الحصول على بيانات أحد المصارف قرابة الـ٣ أشهر.
- التضارب في قيم البيانات رغم حصولنا عليها من المصرف نفسه، فمثلاً الرقم الذي تزودنا به الدائرة المالية حول حجم القروض المتعثرة لعام معين لا يتطابق مع الرقم العائد لذات العام الذي تزودنا به دائرة التسليف ثم لا يتطابق مع الرقم الوارد في التقرير السنوي للمصرف، مما استدعى كثيراً من الجهد لاختيار الإحصائيات الأكثر مصداقية بأقل نسبة من الخطأ.
- الوقت الذي استغرقه إنجاز المقابلات وإجراء دراسة الحالة والذي ارتبط بتواجد المبحوث وخبرته ورغبته في التعاون.

١١- مخطط البحث:

الفصل الأول: الدور التنموي للتمويل المصرفي ومشكلة القروض المتعثرة

المبحث الأول: التنمية والتمويل المصرفي وعقبة التعثر

المبحث الثاني: الأزمة المالية العالمية: تسونامي القروض المتعثرة

المبحث الثالث: الدور التنموي للتمويل المصرفي في سورية وتحدي القروض المتعثرة

الفصل الثاني: القروض المتعثرة في المصارف العامة في سورية

المبحث الأول: دراسة تحليلية للقروض المتعثرة في المصارف العامة في سورية (٢٠٠١-٢٠١٤)

المبحث الثاني: أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على حجم القروض المتعثرة في المصارف العامة في سورية (٢٠٠١-٢٠١٤).

المبحث الثالث: أثر المتغيرات المصرفية الجزئية على حجم القروض المتعثرة في المصرف الصناعي السوري(٢٠٠١-٢٠١٤)

المبحث الرابع: تحري أسباب مشكلة التعثر المصرفي في المصارف العامة في سورية وسبل علاجها: الدراسة الميدانية.

الفصل الثالث: إدارة مخاطر الائتمان المصرفي ومشكلة القروض المتعثرة

المبحث الأول: الإطار العام لمخاطر الائتمان وإدارتها

المبحث الثاني: إدارة مخاطر الائتمان وفقاً لمعايير اتفاقية بازل٢ الدولية

المبحث الثالث: دور إدارة مخاطر الائتمان في مواجهة القروض المتعثرة

الفصل الرابع: إدارة مخاطر الائتمان في المصارف العامة في سورية

المبحث الأول: إدارة مخاطر الائتمان وفقاً لمتطلبات مصرف سورية المركزي

المبحث الثاني: واقع إدارة مخاطر الائتمان في المصرف الصناعي السوري: دراسة حالة(١)

المبحث الثالث: واقع إدارة مخاطر الائتمان في المصرف التجاري السوري: دراسة حالة (٢)

الفصل الخامس: الإطار التأسيسي لتحديث إدارة مخاطر الائتمان في المصارف العامة في سورية [مقترح لعلاج القروض المتعثرة وتفعيل الدور التنموي للتمويل المصرفي في إعادة الإعمار]

المبحث الأول: رؤية مقترحة لإصلاح نظم الإدارة حفاظاً على المصرف العام

المبحث الثاني: سبل تفعيل إدارة كفؤة لمخاطر الائتمان في المصارف العامة في سورية: آلية مقترحة

المبحث الثالث: سبل علاج القروض المتعثرة في المصارف العامة في سورية: رؤية مقترحة

النتائج

المقترحات

الخاتمة

الملاحق

الفصل الرابع:

إدارة مخاطر الائتمان في المصارف العامة في سورية:

إن الأهمية القصوى لإدارة مخاطر الائتمان التي أثبتها الفصل السابق ودورها الأكيد في مواجهة مارد التعثر المصرفي عندما تُفعَل أدواتها الأساسية وتقوم بوظائفها على الشكل الأمثل تجعلنا نتساءل: مامدى الحضور الفاعل لهذه الإدارة في مصارفنا المحلية؟ وهل تطبق المعايير والأعراف المصرفية المستقرة والممارسات السليمة في منح الائتمان لضمان قيامه بدوره المطلوب في دعم النمو والتنمية الاقتصادية؟

هذه التساؤلات دفعت باتجاه إجراء دراستي حالة: الأولى للمصرف الصناعي: باعتباره المصرف الذي سجل أعلى نسبة تعثر خلال الفترة التي تناولها البحث بالدراسة من مطلع الألفية الثالثة ولغاية نهاية عام٢٠١٤، لتقصي واقع إدارة الائتمان فيه وماهي الإجراءات التي تقوم بها لعلاج مرضه المزمن بالقروض المتعثرة.

والثانية للمصرف التجاري: باعتباره أكبر مؤسسة مصرفية في السوق السورية برأسمال قدره ٧٠ مليار ل.س لمعرفة أساليب إدارة مخاطر الائتمان لدى هذا المصرف ودرجة التطور التي بلغتها ودورها في وقاية المصرف من تبعات التعثر وآثاره.

ولم تتم دارسة واقع إدارة الائتمان في بقية المصارف لحداثة تأسيسها وعدم إقلاعها بالعمل بالشكل الذي يسمح بالتقييم بعد.

وسنستهل هاتين الدراستين ببيان أهم متطلبات مصرف سورية المركزي تجاه إدارة مخاطر الائتمان باعتباره أعلى جهة رقابية على ممارسات وأعمال المصارف العاملة تعمل لتأمين استقرار الجهاز المصرفي وتوفير الأمان الذي يحفظ الاستقرار المالي للدولة من خلال التحوط للمخاطر التي يمكن أن تهدده، ويستخدم لهذا الغرض وسائل عدة بدءاً من إصدار القرارات والتعليمات ووضع الأنظمة إلى طلب الكشوفات والتقارير الدورية من المصارف العاملة ثم القيام بعمليات التفتيش المباشر، كما يقوم بإعداد مسودات القوانين التي تتوافق قدر الإمكان مع المعايير الدولية فيصدر ما يتناسب منها مع الواقع السوري وهذا ما سنتبينه من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: إدارة مخاطر الائتمان وفق متطلبات مصرف سورية المركزي.

المبحث الثاني: واقع إدارة مخاطر الائتمان في المصرف الصناعي السوري: دراسة حالة(١)

المبحث الثالث: واقع إدارة مخاطر الائتمان في المصرف التجاري السوري: دراسة حالة(٢)

المبحث الأول:

إدارة مخاطر الائتمان وفق متطلبات مصرف سورية المركزي

أولى مصرف سورية المركزي المخاطر المصرفية وفي مقدمتها مخاطر الائتمان أهمية كبيرة تجلت بالقرارات والتعليمات المستمرة والتعديلات التي يحدثها المصرف المركزي بخصوصها بما يتماشى مع الظروف المستجدة من جهة ويحاكي قدر الإمكان المتطلبات المعيارية الدولية التي أوصت بها لجنة بازل الدولية من جهة ثانية، حيث تقوم مفوضية الحكومة لدى المصارف بمتابعة تطبيق المصارف العاملة لهذه القرارات والتعليمات وتوجيه التنبيه في حال التقصير واتخاذ العقوبات في حال عدم التزام المصارف بهذه التعليمات التي يهدف المركزي من خلالها لتحقيق الدرجة المطلوبة من الاستقرار المصرفي وبالتالي الاقتصادي من خلال التحكم بالمخاطر وفي مقدمتها مخاطر الائتمان، وقد أصدر العديد من القرارات والتعليمات بهذا الخصوص يمكن أن نعرج في هذا المبحث على أهمها:

مطلب(١): قرارات وتعليمات المركزي لضبط مخاطر الائتمان قبل الأزمة:

١- وضع التعليمات الخاصة بمعايير إدارة مخاطر الائتمان الصادرة بالقرار(٩٣/م ن/ب٤) تاريخ ٢٠٠٤/٩/١٩ التي استند فيها إلى مبادئ إدارة مخاطر الائتمان الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية عام ٢٠٠٠ والمبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة الصادرة عن اللجنة المذكورة عام ١٩٩٧ وتماشياً مع الممارسات المصرفية السليمة حيث طلب إلى المصارف العاملة:

- الالتزام بإقامة بيئة مناسبة لإدارة مخاطر الائتمان من خلال تحديد استراتيجية وسياسة إدارة مخاطر الائتمان من قبل مجلس إدارة المصرف بحيث تتم مراجعتها على الأقل مرة في السنة بحيث تعكس قدرة المصرف على تحمل المخاطر الائتمان والأرباح التي يطمح لتحقيقها في ظل هذه المخاطر وتبلغ السياسة الائتمانية إلى المستويات الادارية المختصة لتقوم بواجباتها وفقاً لها بحيث يراقب المجلس تنفيذ هذه السياسة والتجاوزات الحاصلة ويقوم بإدخال التعديلات على شروط الائتمان وفقاً للظروف المستجدة.
- وضع المعايير السليمة لمنح التسهيلات الائتمانية: فالمصارف مطالبة بالإحاطة بكامل ظروف ومعلومات الجهة المقترضة من حيث(الهدف من القرض، مصادر التسديد، المخاطر المحيطة، الحساسية لتطورات السوق، القدرة على التسديد، التدفقات النقدية المتوقعة، حجم الضمانات وإمكانية التسييل، سمعة العميل وسجله التجاري) والالتزام بقرارات مجلس النقد والتسليف بخصوص التركزات الائتمانية وإجراء اختبارات الضغط وتحديد إجراءات(منح، تعديل، تجديد) التسهيلات من خلال تحديد صلاحيات اتخاذ القرار وفقاً لكل إجراء، والتأكيد على عملية تدقيق ومراجعة ملفات العملاء وتوثيق عملية منح التسهيلات مع التقيد التام بالفقرة (٣) من مادة /١٠٠/ من قانون مصرف سورية المركزي ونظام النقد الأساسي رقم/٢٣/ لعام ٢٠٠٢ بخصوص عدم تقديم التسهيلات بأنواعها للمراقبين والمفتشين وذويهم إلا بالموافقة المسبقة لمجلس النقد والتسليف.
- المحافظة على إجراءات مناسبة لإدارة وقياس ومتابعة التسليف: من خلال اتباع نظام خاص لإدارة مختلف محافظ الائتمان ومتابعة حسن تطبيقه من خلال التأكيد على وجود ملف خاص بكل عميل والتأكد من صحة البيانات والمعلومات حوله وتحديد الصلاحيات وتفعيل المراقبة بخصوص عمليات التسليف وتطبيق القوانين

النافذة وتقييم كفاية الضمانات ومعالجة الديون المتعثرة، وأكد مجلس النقد والتسليف على ضرورة اعتماد أنظمة معلومات إدارية وتقنيات تحليل تمكن إدارة المصرف من قياس مخاطر الائتمان داخل وخارج الميزانية وتحديد الضمانات واحتمال عدم السداد ونسب التركز والتجاوزات ومخاطر المجموعات المترابطة بالاضافة إلى ضرورة أخذ الظروف الاقتصادية بعين الاعتبار عند تقييم دين كل مقترض.

- وجود رقابة كافية على مخاطر الائتمان: من خلال التوريد المستمر للتقارير الداخلية إلى مجلس الادارة والادارة العامة ووجود رقابة داخلية صارمة للتأكد من أن التجاوزات سواءً على السقوف أو السياسات أو الاجراءات يتم الابلاغ عنها فوراً للجهات المعنية وتطبيق نظام خاص للتعامل مع الديون غير المنتجة يتيح إمكانية تحديدها أولاً ثم الابلاغ عنها وبالتالي كيفية معالجتها والخطوات اللازمة لملاحقة تحصيلها.

٢- حدَد محتويات ملف التسهيل الائتماني بموجب تعليمات القرار (٩٥/م ن/ب٤) تاريخ ٢٠٠٤/١٢/١٩:حيث حدد الأقسام التي يجب ينبغي أن يحتوي عليها ملف التسهيل بـ(التعريف بالعميل والاستعلام عنه، قرارات لجنة الائتمان والدراسات المتعلقة بها، البيانات المالية، الضمانات المأخوذة، المراسلات، معلومات خاصة بالعملاء المرتبطين بالعميل، المتابعة، العقود والمستندات القانونية) وحدَد المعلومات والمستندات الواجب توافرها في كل قسم.

٣- وجَه باعتماد القواعد العامة لنظام الأخطار المصرفية والعملاء المتخلفين عن الدفع بموجب القرار(١٩٦/م ن/ب٤) تاريخ ٢٠٠٦/٤/٥ وأهم تعليماته الطلب إلى المصارف العاملة مايلي:

- التصريح عن الاخطار المصرفية: بأن يصرح كل مصرف لدى مفوضية الحكومة لدى المصارف- قسم الأخطار المصرفية- بموجب بيانات شهرية اسميةعن مبالغ وأنواع التسهيلات الائتمانية المفتوحة والمستغلة لكل عميل من عملائه في المركز وجميع الفروع عندما تتجاوز في آخر يوم عمل من الشهر المصرح عنه مبلغ ٥٠٠ ألف ل.س أو ما يوازيه بالعملات الأجنبية، وبيَن النماذج التي تستخدم لها الغرض وكيفية الحفاظ على السرية المصرفية حيث يوحد قسم الأخطار المصرفية المعلومات الشهرية المستلمة من المصارف ويبلغها لجميع المصارف قبل اليوم العشرين من الشهر الذي يلي الشهر المنظمة عنه هذا البيانات فضلاً عن قدرة أي مصرف مشترك بنظام الأخطار المصرفية على الاستعلام عن أي عميل ووضعية حساباته لدى جميع المصارف العاملة حيث يستوفي قسم الأخطار المصرفية رسماً لقاء الاجابة على كل استعلام.
- التصريح عن الشيكات المرتجعة والعملاء المتخلفين عن الوفاء: وذلك في حال عدم قيام الساحب بتسوية وضع الشيك المرتجع ضمن مهلة أقصاها ١٠ أيام وفق إحدى الطرق المذكورة عندئذٍ يطلب المصرف من قسم الأخطار المصرفية أن يدرج اسم العميل الساحب على لائحة العملاء المتخلفين عن الايفاء مع الأخذ بعين الاعتبار إذا كان الساحب شخصاً طبيعياً أو اعتبارياً أو وكيلاً عن الساحب وفق النموذج المحدد لذلك، ويمتنع المصرف عن تسليم دفتر شيكات الزبون المدرج اسمه في هذه اللائحة حيث يمكن لجميع المصارف المشتركة بنظام الأخطار المصرفية الاستعلام عن زبائن الشيكات المرتجعة التي يقوم قسم الأخطار المصرفية بتجميعها من المصارف ثم تعميمها على المصارف المشتركة في نهاية آخر يوم عمل من كل أسبوع ويبقى اسم العميل المتخلف عن الوفاء مدوناً في بيانات قسم الأخطار المصرفية طالما لم يتم إيفاء قيمة الشيك المرتجع أو لم يتم تسوية وضعه، وفي حال طلب المصرف المسحوب عليه الشيك المرتجع شطب اسم العميل من هذه البيانات فيجب عليه ابلاغ قسم الأخطار المصرفية بواسطة كتاب موقع أصولاً يفيد بإيفاء العميل لقيمة الشيك أو شرح

الأسباب الموجبة لطلب الشطب مع العلم أن شطب اسم عميل من البيانات التي يعدها قسم الأخطار المصرفية لا يمكن إلا بعد انقضاء فترة ٦ أشهر في حال إدراج اسم العميل لدى قسم الأخطار المصرفية للمرة الأولى وسنتين في حال إدراجه للمرة الثانية و٣ سنوات في حال تكرار إدراج اسم العميل لدى قسم الأخطار المصرفية.

٤- حدَد نسبة كفاية رأس المال بـ(٨%) وطالب المصارف العاملة بالتنفيذ وفقاً للقرار (٢٥٣/م ن/ب٤) تاريخ ٢٠٠٧/١/٢٤.

٥- أمر بإحداث مديرية المخاطر وتحديد مسؤولية مجلس الإدارة في إدارة المخاطر وفقاً للقرار(٣٩٠/م ن/ب٤) تاريخ ٢٠٠٨/٥/٥:

حيث اعتبر مجلس النقد والتسليف بموجب هذا القرار مجلس الإدارة المسؤول الأول أمام المساهمين وأصحاب المصالح عن إدارة مخاطر المصرف إذا يقع على عاتقه تشكيل وحده مستقلة لإدارة المخاطر وتشكيل لجنة لإدارة المخاطر يكون معظم أعضائها من أعضاء مجلس الادارة غير التنفيذيين بالإضافة إلى مدير إدارة المخاطر في المصرف، وتحديد مستويات المخاطر التي يمكن للمصرف تحملها والمصادقة على دليل إجراءات عمل إدارة المخاطر وصلاحيات المخاطر(استراتيجيات المخاطر، مستويات المخاطر، حدود المخاطر) والسياسة العامة لإدارة مخاطر المصرف بكافة أنواعها والتأكيد على مسؤولية الادارة العليا في تأسيس بنية أساسية ملائمة وكافية وبنية تحتية مستقلة لإدارة المخاطر وضرورة استلام التقارير الدورية من قبل إدارة المخاطر حول التعرضات والتجاوزات على الحدود الموضوعة لتقييم أداء الادارة العليا فيما يتعلق بصلاحيات المخاطر الموافق عليها من خلال اعتماد جهة تدقيق مستقلة، وحدَد هذا القرار بعد ذلك مسؤوليات كل من لجنة إدارة المخاطر ومسؤولية الإدارة العليا في إدارة المخاطر ومسؤولية مدير المخاطر ومسؤولية مديرية التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر.

٦- وضع حدود التسهيلات والتركزات الائتمانية وذلك وفقاً للقرار(٣٩٥/م ن/ب٤) تاريخ ٢٠٠٨/٥/٢٩ وتعديلاته بكل من القرار(٤٦١) تاريخ ٢٠٠٩/١/٣١ والقرار(٤٨٣) تاريخ ٢٠٠٩/٤/٨ والقرار(٥٠١) تاريخ ٢٠٠٩/٥/١٠ والقرار(٦٦١) تاريخ ٢٠١٠/٥/٢٧ وأهم ما ورد بها:

- لايجوز أن تتعدى التسهيلات والتمويلات المستعملة أو الممنوحة لشخص طبيعي واحد أو اعتباري أو مجموعة مترابطة من الأشخاص داخل وخارج الميزانية ٢٥% من مجموع الأموال الخاصة الصافية وذلك في المادة(١) من القرار (٣٩٥).
- أخذ ناحية الاستثمارات التنموية بعين الاعتبار عندما سمح بتجاوز النسبة أعلاه لغاية ٣٥% لغرض تمويل هذه الاستثمارات وفقاً للمادة(١) من القرار (٤٦١) بشرط أن تكون نسبة كفاية رأس المال لدى المصرف الممول أكبر بأربع نقط مئوية على الأقل من الحد الأدنى لنسبة كفاية رأس المال.
- سمح للمصارف العاملة بالاستثمار في الأوراق المالية الحكومية(أذونات الخزينة، سندات الدين العام، شهادات الايداع الصادرة عن المصارف المركزية) بما لايتجاوز ال٢٥% من الأموال الخاصة الصافية للمصرف وذلك لكل دولة على حدى وألا تتجاوز نسبة الاستثمار في الأوراق المالية الحكومية التي يزيد أجلها عن ١٠ سنوات(١٠%) من الأموال الخاصة للمصرف ولكل دولة شرط إعلام المركزي وذلك في المادة(٨) من القرار (٥٠١) حيث يستطيع خلال أسبوعين من تاريخ إعلامه التوظيف في هذه الأوراق شريطة ألا يتجاوز مجموع

التوظيفات ٢٠٠% من الأموال الخاصة الصافية للمصرف وفق طريقة الاحتساب المبينة في النموذج رقم(٦) المرفق وتستثنى الأوراق المالية الصادرة عن الحكومة السورية من هذه النسبة.

- وحدَد المصرف المركزي في المادة(٩) من القرار(٥٠١) أعلاه مجموعة من الضوابط الناظمة لعمليات الاستثمار المالي وأهداف سياسة الاستثمار ومجموعة معايير يتوجب على المصارف العاملة الالتزام بها في سياستها الاستثمارية: كالحرص على الاستثمار في الأوراق المالية المصنفة دولياً ضمن درجة الاستثمار، أن تكون هذه الأوراق مدرجة في أسواق مالية نظامية، ضرورة التنويع في آجال استحقاق الأوراق، وضرورة الالتزام بالحدود القصوى لتركزات الاستثمار في الأوراق المالية خارج وداخل القطر نسبة إلى الأموال الخاصة الصافية، وحظَر المركزي على المصارف العاملة التعامل بأي نوع من أنواع المشتقات المالية المركبة وذلك في المادة(٦) من نفس القرار أعلاه.

٧- قام بتبويب محفظة التسهيلات الائتمانية لغرض تثقيل مخاطر الائتمان وفق القرار(٣٨٨/م ن/ب٤) تاريخ ٢٠٠٨/٥/٥ حيث أصدر هذا القرار كإضافة للقرار (٢٥٣) أعلاه وطلب تبويب محفظة التسهيلات وفقاً للأنواع التالية:

- محفظة القروض وتسهيلات الشركات
- محفظة القروض المتوسطة وقروض وتسهيلات التجزئة
- محفظة القروض والتسهيلات الصغيرة والمتناهية في الصغر
- محفظة القروض السكنية

حيث حدَد المصرف المركزي في المادة الثانية من هذا القرار الصفات والشروط الواجب توافرها في كل نوع من المحافظ السابقة.

٨- حدَد النماذج الخاصة بنظام تصنيف مخاطر الديون وتكوين المخصصات والاحتياطيات الخاصة بها وفق القرار(٥٩٧/م ن/ب٤) تاريخ ٢٠٠٩/١٢/٢٩ وتعديلاته وفق القرار (٦٥٠/م ن/ب٤) بالشكل التالي:

- ديون منتجة:
  - ديون متدنية المخاطر
  - ديون عادية مقبولة المخاطر
  - ديون تتطلب اهتماماً خاصاً
- ديون غير منتجة:
  - ديون دون المستوى: هي الديون التي تأخر العميل عن سدادها للمصرف مدة تتراوح مابين(٩٠-١٧٩يوم).
  - ديون مشكوك بتحصيلها: هي الديون التي تأخر العميل عن سدادها للمصرف مدة تتراوح مابين(١٨٠-٣٥٩يوم).
  - ديون رديئة: عدد أيام التأخير عن السداد يفوق ال٣٦٠ يوم.

وحدَد الحالات والصفات التي ينطبق عليها تصنيف كل نوع من أنواع الديون سواء المنتجة منها أو غير المنتجة.

٩- حدَد المخصصات والاحتياطيات الواجب تكوينها مقابل التسهيلات الائتمانية الممنوحة وفق نفس القرار السابق وتعديلاته، بـ:

- مخصص تدني للديون التي تتطلب اهتماماً خاصاً بنسبة ٢% بعد استبعاد الديون المحددة في البنود (٥,٤,٣) من مخصص التدني للديون غير المنتجة أدناه التي تتطلب إعداد مخصصات خاصة مقابلها وجزء الديون متدنية المخاطر وجزء الديون المغطى بضمانات مقبولة(قرار ٦٥٠) حيث يصنف ضمن هذا النوع الديون المستحقة من (٣١-٥٩يوم) والذمم المدفوعة عن العملاء التي استحقت بمدة من (٦٠-٨٩يوم) (تعميم/١٠٤٦/تاريخ٧/٣/٢٠١٠).
- مخصص تدني للديون غير المنتجة: وذلك بعد استبعاد قيمة الضمانات المقبولة في حال وجودها كمايلي:
  - جزء الديون غير المغطى بضمانات مقبولة:
    - ٢٠% من الديون دون المستوى
    - ٥٠% من الديون المشكوك بتحصيلها
    - ١٠٠% من الديون الرديئة
  - جزء الديون المغطى بضمانات مقبولة:
    - التأمينات المقبولة: لايتم تكوين أي مخصص لها
    - العقارات: في حال مرَ سنتين على تصنيف الدين ضمن الديون غير المنتجة ولم يتمكن المصرف من تسييل الضمانة يتم عندها تكوين مخصص تدني بكامل قيمة الجزء المغطى بضمان مقبول على مدار ٥ سنوات منذ تاريخ تصنيف الدين في فئة الديون غير المنتجة وبنسبة ٢٠% سنوياً(قرار ٦٥٠).
    - الأوراق المالية والسيارات والآليات والمعدات: بعد مرور سنة من تصنيف الديون في فئة الديون غير المنتجة يتم في نهاية السنة تكوين مخصص تدني بكامل قيمة الجزء المغطى بضمان مقبول
    - ضمانات من مؤسسات ضمان القروض وشركات التأمين: يتم إعداد مخصص تدني بكامل قيمة الجزء المغطى بضمان مقبول بعد مرور سنة من تاريخ تصنيف الدين إذا لم تقم مؤسسة الضمان أو شركة التأمين بالدفع.
  - الذمم الناتجة عن حسابات خارج الميزانية المدفوعة نيابة عن العملاء ومضى على دفعها(٩٠يوماً) فأكثر ولم يقم العملاء بتسديدها أو لم يتم توثيقها أصولاً كتسهيلات ائتمانية مباشرة بعد استبعاد الجزء المغطى بضمانة مقبولة (المعالج وفق الفقرة السابقة): يتم تكوين مخصص تدني بكامل قيمة الذمم الناتجة.
  - الحسابات الجارية وتحت الطلب المكشوفة: يتم تكوين مخصص تدني بـ:
    - ٥٠% من الحسابات المكشوفة لمدة(٦٠-٨٩يوم)
    - ١٠٠% من الحسابات المكشوفة لمدة تتجاوز ال٩٠يوم.
  - التمويل الاستهلاكي: كبطاقات الائتمان، سكن، سيارات، شخصي بأشكاله المختلفة بعد استبعاد الجزء المغطى بضمان مقبول(فقرة٢ أعلاه) يتم تكوين مخصص تدنيكما يلي:
    - ١٥% للديون المستحقة لمدة(٦٠-٨٩يوم)
    - ٢٥% للديون المستحقة لمدة(٩٠-١١٩يوم)

- ٥٠% للديون المستحقة لمدة(١٢٠-١٧٩يوم)
- ٧٥% للديون المستحقة لمدة(١٨٠-٢٦٩يوم)
- ١٠٠% للديون المستحقة لمدة٢٧٠ يوم فأكثر.

١٠- تكوين احتياطي عام للتسهيلات الائتمانية: حيث حدَد القرار(٦٥٠) كيفية تشكيل هذا الاحتياطي كمايلي:

- ١% من إجمالي محفظة الديون العادية المباشرة بعد استبعاد جزء الدين المتدني المخاطر
- ٠,٥% من إجمالي التسهيلات العادية غير المباشرة بعد استبعاد جزء الدين المتدني المخاطر
- ٠,٥% من التسهيلات الائتمانية الممنوحة بضمانات شخصية أو بدون ضمانة والمصنفة كديون عادية أو تتطلب اهتماماً خاصاً.

حيث يسمى هذا الاحتياطي بـ: احتياطي عام لمخاطر التمويل ويدرج ضمن حقوق الملكية في الأموال الخاصة، وطلب المركزي أن تتم معاملة التسهيلات العادية الممنوحة بضمانة مؤسسة ضمان مخاطر القروض معاملة التسهيلات المتدنية المخاطر من حيث عدم وجوب تكوين أية احتياطيات عامة عليها وذلك في المادة(٦) من القرار(٦٥٠)، ومنح المصرف المركزي صلاحية زيادة المخصصات أو تعديلها أو اتخاذ أية إجراءات أخرى في هذا السياق لمفوضية المصارف لدى الحكومة التي يحق لها مطالبة المصارف بإجراء تقييم دوري لقيمة مخففات المخاطر أو إيجاد الاجراءات الكفيلة بالاكتشاف المبكر للديون الضعيفة، وأكد على ضرورة قيام لجان التدقيق بالتحقق من كفاية المخصصات والاحتياطي ومطابقتها للتعليمات أعلاه.

١١- حدَد الضمانات المقبولة لأغراض تكوين مخصص التدني للديون غير المنتجة وفق تعليمات القرار(٥٩٧) وهذه الضمانات هي:

- التأمينات النقدية والودائع المجمدة لقاء التسهيلات الائتمانية بشرط وجود اتفاقية حجز وديعة وألا تكون هنالك أية مواقع قانونية لتسييل الوديعة لصالح المصرف.
- ٧٥% من القيمة العادلة للأوراق المالية.
- ٥٠% من القيمة التخمينية للسيارات والآليات والمعدات المرهونة بالتسجيل لدى الدوائر الرسمية حصراً أو قيمة الرهن أيهما أقل.
- ٧٥% من جزء التسهيلات الائتمانية المضمون تسديدها من قبل شركات التأمين.
- ١٠٠% من جزء التسهيلات الائتمانية المضمونة من قبل شركات ضمان القروض
- ٧٥% من القيمة التخمينية للعقار المرهون لصالح المصرف أو قيمة سند الرهن مضافاً إليه الفوائد أيهما أقل وفقاً لمجموعة من الشروط: وهو ألا يكون العقار مرهوناً بدرجات أعلى لأي جهة أخرى، ونظافة صحيفة العقار من الإشارات التي تحدَ من حقوق المصرف بما يحول دون إمكانية التنفيذ على العقار، وأن يكون العقار مسجلاً في السجلات العقارية، وأن يتم تخمينه مجدداً عند تصنيف الدين ضمن إحدى فئات الديون غير المنتجة وذلك من قبل مخمن عقاري واحد على الأقل إذا كانت قيمة التسهيلات الائتمانية أقل من ٢٥ مليون ل.س، وفي حال كانت قيمة التسهيلات ٢٥ مليون ل.س أو أكثر يتم التخمين من قبل اثنين من الخبراء وتعتمد القيمة الأقل للتخمين وذلك عند منح التسهيلات الائتمانية أو تصنيفها على أنها غير منتجة أو عند إعادة تقييم الضمانات

العقارية للتسهيلات المنتجة مرة كل أربع سنوات على الأقل أو عند هبوط أسعار العقارات ويستثنى من ذلك العقارات التي لاتقل قيمتها التخمينية عن ١٥٠% من قيمة التسهيلات الائتمانية المتناقصة بتاريخ المنح أو التجديد.

١٢- عرَف المجموعات المترابطة ذات العلاقة: أيضاً وفق القرار (٣٩٥) أعلاه، حيث عرفت المادة الأولى من القرار(٣٩٥) في البند(٣) منها المجموعة المترابطة(ذات العلاقة) بمجموعة الأشخاص الذين ينطبق عليهم واحدة من الحالات التالية:

- مجموعة المؤسسات التي يتحكم الزبون بإدارتها أو بتوجيه سياساتها بصورة مباشرة أو غير مباشرة.
- المؤسسات التي يملك فيها الزبون أكثرية حقوق التصويت أو أكثرية حقوق الملكية أو حق تعيين أو إقالة غالبية أعضاء مجالس إدارات هذه المؤسسات.
- المؤسسات الفردية المملوكة للعميل- شركات التضامن التي يكون العميل شريكاً فيها- شركات التوصية التي يكون العميل شريكاً متضامناً فيها- الشركات محدودة المسؤولية التي يمتلك العميل نسبة ٤٠% أو أكثر من رأسمالها ويساهم في الإدارة عند المنح أو عند كل تجديد- الشركات المساهمة التي يمتلك العميل نسبة ٢٠% أو أكثر من رأسمالها ويساهم في الإدارة عند المنح أو عند كل تجديد(مادة "١"، قرار /٦٦١/).
- المؤسسات التي يزودها الزبون بأصول عقارية أو أصول مادية أخرى دون مقابل أو مقابل بدلات رمزية
- الزبائن والمؤسسات الذين يكفلهم الزبون.
- التسهيلات الائتمانية الممنوحة للحسابات المشتركة التي يكون العميل أحد أطرافها (مادة "١"، قرار /٦٦١/).

١٣- ضبط منح التسهيلات للأطراف ذوي العلاقة مع أعضاء مجلس الإدارة بالقرار(٥٠٠/م ن/ب٤) تاريخ ٢٠٠٩/٥/١٠:

- حيث حظر منح التسهيلات الائتمانية المباشرة وغير المباشرة إلى أعضاء مجلس الإدارة بصفتهم الشخصية، وأعضاء مجلس إدارة الشركات الأم والتابعة والزميلة والشقيقة للمصرف والأطراف ذوي العلاقة بهم وهم:
  - أقاربهم الطبيعيون حتى الدرجة الرابعة وأزواجهم الأعضاء وأقربائهم حتى الدرجة الثانية
  - الشركات الأم والتابعة والزميلة والشقيقة لعضو مجلس الإدارة.
- تعامل الكفالة الشخصية التي تقدم من قبل أي من الأشخاص المشار إليهم أعلاه لقاء تسهيلات ممنوحة من قبل المصرف لأي عميل معاملة التسهيلات الائتمانية ويطبق عليها حكماً الحظر المشار إليه أعلاه.
- حظر منح التسهيلات الائتمانية لأي جهة يكون المستفيد الأخير منها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة أياً من أولئك الأشخاص المذكورين سابقاً.

١٤- الحماية من مخاطر الائتمان: حيث أصدر المصرف المركزي عدة تعليمات أمر المصارف العاملة بوجوب التقيد بها لحمايتها قدر المستطاع من مخاطر الائتمان وذلك من خلال عدة تعليمات مرفقة بالقرار(٥٩٧).

-مطلب(٢): مدى انسجام تعليمات المركزي مع أحكام بازل٢ لإدارة مخاطر الائتمان:

نلاحظ من قرارات وتعليمات المصرف المركزي على مدار سنوات عدة التي تناولناها أعلاه محاولة هذا الأخير وبشتى الطرق ضبط مخاطر الائتمان للإبقاء عليها ضمن الحدود المقبولة المسيطر عليها والحيلولة دون الأذية التي يمكن أن

تلحقها بالجهاز المصرفي وبالتالي الاستقرار الاقتصادي عموماً، حيث نلاحظ التوافق الكبير والانسجام العالي مع مبادئ بازل٢ التي تناولها الفصل السابق، وباتباع الأسلوب المقارن نجد أن تعليمات المركزي بخصوص إدارة مخاطر الائتمان قد غطت جميع النقاط التي نصت عليها مبادئ بازل٢ في هذا الجانب، بدءاً من إنشاء بيئة مناسبة لإدارة مخاطر الائتمان وتحمل مجلس الإدارة مسؤولية وضع سياسة إدارة مخاطر الائتمان في المصرف، وتحمل الإدارة العليا مسؤولية تطبيق استراتيجية إدارة هذه المخاطر وهي مضمون المبادئ الثلاثة الأولى من المجال الأول لإدارة مخاطر الائتمان وفق بازل٢، وصولاً لتحديد معايير منح الائتمان السليم والرقابة عليه ووضع الحدود الحصيفة لتقييد تعامل المصرف مع مقترضين أفراد والمجموعات المتصلة وهو ماجاءت به المبادئ (٤،٥،٦،٧) من المجال الثاني لإدارة مخاطر الائتمان التي نصت عليها وثيقة بازل، كما أكدت تعليمات المركزي على تقييم نوعية الموجودات وكفاية المخصصات والمدخرات المقابلة لخسائر القروض ومراقبة التركزات وحدد كيفية قياس مخاطر الائتمان وحدد نسبة كفاية رأس المال بـ٨% وهذا ما ينسجم مع مضمون المبادئ التي جاء بها المحور الثالث من وثيقة بازل٢ حول إدارة وضبط وقياس مناسب للعمليات الائتمانية، كما أكد المصرف المركزي على وجود رقابة كافية على مخاطر الائتمان كما بينا أعلاه من خلال التوريد المستمر للتقارير الداخلية إلى مجلس الادارة والادارة العامة ووجود رقابة داخلية صارمة للتأكد من أن التجاوزات سواءً على السقوف أو السياسات أو الاجراءات يتم الابلاغ عنها فوراً للجهات المعنية وهذا ما يتوافق مع مبادئ المجال الرابع حول التحقق من وجود رقابة دقيقة على مخاطر الائتمان الذي نصت عليه وثيقة بازل٢.

وعمل لإلزام المصارف العاملة بتحديد هذه المخاطر وقياسها بأسلوب "يحاكي" الأسلوب المعياري الذي أوصت به لجنة بازل الذي بينه الفصل السابق دون أن يطابقه ، وضمن إمكانيات المصارف العاملة وبما يراعي درجة التطور التقني والفني الذي بلغته والسبب: أن الانتقال إلى تطبيق أحكام بازل٢ لإدارة مخاطر الائتمان يعني تحولاً كاملاً في مفهوم إدارة المخاطر يفترض توفير العديد من العناصر في البنية الأساسية للجهاز المصرفي بشكل عام، وهو يتطلب عدداً من المقومات أهمها وجود نظم ونماذج تقدير داخلية في المصارف وهذا أمر صعب حالياً على مصارفنا المحلية التي تعتبر مصارف صغيرة ومتوسطة على الأكثر بالمقارنة مع المصارف الدولية، وعند عدم توفر هذا المقوم الأساسي لتطبيق معايير بازل٢ في قياس مخاطر الائتمان يتم اللجوء لمؤسسات تقييم الجدارة الائتمانية وللأسف أنها غير متوافرة لغاية اليوم في سوقنا المحلية.

من جهة ثانية يشترط تطبيق أحد مداخل بازل توفر الموارد المناسبة في المصارف لتلبية حاجات الاستثمار في التكنولوجيا وأنظمة إدارة المخاطر وجمع المعلومات، حيث أشار الفصل السابق أن تطبيق معايير لجنة بازل٢ مرهون بإجراء عمليات التصنيف الداخلي المرتبط بوجود نظام تكنولوجي متطور يسمح بحساب الـ (PD) التي تحتاج لعمليات حسابية إحصائية معقدة لايمكن إتمامها إلا من خلال أنظمة مؤتمتة في ظل الأعداد الضخمة لعملاء المصرف بأنواعهم المختلفة، بالإضافة لوجود الكفاءات البشرية ذات التدريب والتأهيل العالي لتتمكن من فهم وتطبيق أحكام بازل٢ التي تتطلب نوعية عالية من الكفاءات البشرية في كافة مجالات العمل المصرفي.

ولايمكن البدء باستخدام معايير بازل قبل تطوير النظم المحاسبية التي تضمن التناسق بين متطلبات بازل٢ وما تفرضه القواعد والمعايير الدولية والمحلية للنظم المحاسبية، ولم نبلغ بعد هذه المرحلة في مصارفنا المحلية.

ولهذه الأسباب لا يطبق المصرف المركزي إلى الآن معايير بازل بشكل مطلق في تعليماته الموجهة للمصارف العاملة وبالتالي لا نجد تطبيقاً لأحد مداخل بازل٢ في قياس مخاطر الائتمان، وقد أكد حاكم مصرف سورية المركزي عام ٢٠١٠: " أن مصارفنا المحلية مازالت بعيدة عن تطبيق مقررات بازل٢، بسبب ضعف التجهيز التقني واللوجستي لديها وتخلف التقانات المصرفية وأنظمة الربط الالكترونية وضعف كفاءة العاملين وهذا الواقع يخفض نسبة الالتزام بالمعايير الدولية، مع العلم أن العديد من المصارف الأمريكية المتطورة لا تلتزم إلى اليوم بهذه المعايير بشكل كامل ولا تطبقها بشكل كلي".

وهذا يعني عدم تحقيق أهداف الخطة الخمسية العاشرة التي أكدت على ضرورة إحلال نظام محاسبي مصرفي دولي محل النظام المعمول به في المصارف يتم إعداده من قبل المصرف المركزي، وضرورة تطوير إمكانات التحليل المالي والاقتصادي للمصرف المركزي والالتزام بمعايير بازل١ وبازل٢، وقيام المصرف بتدقيق حساباته على أساس معايير التدقيق الدولية وعلى تبني معايير المحاسبة الدولية[١].

مما تقدم نستنتج صحة الفرضية الفرعية(٥-١):

" لا تطبق المصارف العامة معايير بازل٢ لتقييم مخاطر الائتمان"

-مطلب(٣): قرارات وتعليمات المركزي لضبط مخاطر الائتمان بعد بداية الأزمة:

مع بداية الأزمة اتجه المودعون لسحب إيداعاتهم بعملاتها المختلفة فارتفعت التدفقات النقدية الخارجة من المصارف العاملة بشدة، وانخفضت – وفي بعض الفترات انعدمت- كتلة الأموال الداخلة مما هدد المصارف بأزمة سيولة، وكان للعقوبات الاقتصادية الأمريكية وقع كبير خاصة على قطاعنا المصرفي الناشىء أدت إلى ارتفاع جملة المخاطر التي تواجهه بدءاً من انخفاض سعر الصرف وصولاً لمخاطر السيولة وتراجع أو فقدان الضمانات ومخاطر التأمين ومخاطر الائتمان الأشد وطأة بعد أن توقف أغلب العملاء عن سداد التزاماتهم المصرفية، وبما أن المصدر الأساسي لإيرادات أي مصرف يأتي من نشاطه الائتماني كما بينا في الفصل الأول، ولأن النشاط الائتماني محاط بكل المخاطر السابقة ولأن الائتمان مرتبط بشكل أساسي بالأمان فإن استمرار العمل المصرفي بالأسلوب التقليدي والتوسع به أمر غاية في الخطورة، واستوجبت الظروف الجديدة اتباع أساليب حصيفة للمحافظة على القطاع المصرفي وحمايته وتحصينه ضد الانهيار، فقام المصرف المركزي بإصدار عدة تعليمات وقرارات حيال كل ظرف مستجد قد يشكل تهديداً بفشل الجهاز المصرفي وألزم المصارف العاملة بتنفيذها، وبدأ بتعليق منح القروض وفقاً لقرار وزارة المالية رقم(٣٩) تاريخ٢٠١٢/١/٩ تلاه العديد من قرارات مجلس النقد والتسليف التي كانت بمعظمها عبارة عن تعديلات لمواد وبنود في قرارات سابقة بهدف رفع درجة تحوط المصارف وحماية سيولتها وتحصينها ضد مخاطر الائتمان ورفع المخصصات والمؤونات المقتطعة لمواجهة خسائر التعثر ومخاطر انخفاض قيمة الضمان ومخاطر التركز خاصة مع المراسلين في الخارج والأثر السلبي لذلك بعد تطبيق العقوبات الاقتصادية، من أهم هذه القرارات:

[١] الخطة الخمسية العاشرة، السياسات الاقتصادية ومقومات الاصلاح، الفصل الخامس، النشاط المصرفي، المصرف المركزي، السياسات وخطة العمل، ص١١٧.

- قرار /٩٠٢/ لعام ٢٠١٢: حيث عدل مواد من التعليمات المرفقة بالقرار(٥٩٧/م ن/ب٤) وتعديل مواد من القرار(٦٥٠/م ن/ب٤).
- قرار /٩٣٨/ لعام ٢٠١٣: حدد من خلاله الفائدة السنوية التي تستوفيها المصارف العامة على القروض والتسهيلات الائتمانية التي تمنحها لمؤسسات القطاع العام ذات الطابع الاقتصادي (تعميم رقم[١٦٧/١٣٩٩] تاريخ ٢٠١٣/٥/٢٢ حول آلية احتساب التكلفة المرجحة على الودائع لدى المصارف العامة استناداً إلى قرار مجلس النقد والتسليف رقم(٩٣٨/م ن/ب٤).
- قرار/٩٣٩/ لعام ٢٠١٣: الذي أقر استمرار العمل بالمهلة الممنوحة بموجب القرار رقم[٨٢٦] عام ٢٠١٢ لتصفية التجاوزات على النسب القصوى للتوظيفات والتسهيلات والتمويلات ومراكز القطع الأجنبي الناتجة عن ارتفاع أسعار الصرف حصراً حتى تاريخ ٢٠١٣/٦/٣٠ وفق الضوابط الواردة في القرار المذكور.
- قرار/١٠٤١/ لعام٢٠١٣: الذي عدَل المادة رقم /١/ من القرار [٧٥] عام ٢٠٠٤ حول السماح للأشخاص الطبيعيين المعددين بالبند /ب/ من الفقرة /٣/ من المادة /١٠٠/ من القانون /٢٣/ لعام ٢٠٠٢ بالحصول على تمويل من أي من المصارف العاملة.
- قرار/١٠٧٩/ لعام ٢٠١٤: الذي عدَل البند رقم (أ) من المادة رقم (١٤) من القرار [٩٠٢] لعام ٢٠١٣ الخاص بتعليمات تصنيف الديون وتكوين المخصصات والاحتياطيات العامة الخاصة بها.
- قرار/١١٠١/ لعام ٢٠١٤: الذي عدَل من خلاله قرار مجلس النقد والتسليف رقم [٥٠١] لعام ٢٠٠٩ الخاص بتركزات توظيفات المصارف الخاصة لدى مراسليها في الخارج.
- قرار/١٢٤١/ لعام ٢٠١٥: الذي عاود من خلاله السماح للمصارف العامة استثناءً من أحكام تعليق منح القروض المبينة في كتاب وزارة المالية رقم/٢٠١٢/٣٩ المستند إلى توجيهات رئاسة مجلس الوزراء باستئناف منح القروض للقطاع الخاص والتعاوني والمشترك من مواردها الذاتية وذلك للغايات ووفقاً للضوابط المحددة ضمنه مسبقاً.

مما سبق نرى أن المصرف المركزي أنجز مهاماً لا يستهان بها في هذا الجانب وتبقى العبرة في التطبيق الذي تتحمل مسؤولية متابعته كل من مجالس الإدارة في المصارف العاملة (وفقاً للقرار ٣٩٠ المذكور أعلاه) ومفوضية الحكومة لدى المصارف واللجان التابعة، درجة وقدرة المصارف على الالتزام بما ورد بأهم قرارات المصرف المركزي حول إدارة مخاطر الائتمان هو ما سنستوضحه في المباحث التالية.

المبحث الثاني

واقع إدارة مخاطر الائتمان في المصرف الصناعي السوري: دراسة حالة(١)

كانت ومازالت مشكلة القروض المتعثرة أبرز مشكلة يواجهها المصرف الصناعي منذ سنوات طويلة سبقت الأزمة وتداعياتها التي عمقت مشكلة التعثر، حيث بلغت قروضه المتعثرة (٧٦%) من إجمالي القروض الممنوحة منذ عام ٢٠٠٨ كما بينت الدراسة الوصفية السابقة للمصرف، في حين انفردت الدراسة القياسية لمشكلة القروض المتعثرة للمصرف الصناعي في الفصل الثاني بتأكيد المسؤولية المباشرة لسوء إدارة المصرف في تراكم قروضه المتعثرة، إذ أثبت النموذج الذي تم بناؤه الارتباط القوي بين حجم القروض المتعثرة وضعف إدارة مخاطر الائتمان الذي تجلى بالتوسع اللامدروس بالقروض الممنوحة وضعف كفاءة إدارة رأس المال والعجز شبه الدائم خلال الفترة المدروسة على مدى (١٤) عاماً عن تحقيق عوائد وأرباح من النشاط الائتماني باعتباره النشاط المصرفي الأساسي المولد للدخل، الأمر الذي استدعى دراسة حالة المصرف الصناعي تجاه أساليب إدارة الائتمان ومخاطره من خلال التالي:

-المطلب الأول: سياسة منح الائتمان وإدارة مخاطره في المصرف الصناعي:

١- السياسة الائتمانية: توجد بالمصرف الصناعي سياسة ائتمانية مكتوبة ومعمَمة على المدراء في المديريات الرئيسية ولكنها حسب رؤية العاملين ليست دقيقة وليست معيارية، كما لا يجري تحديث للسياسة الائتمانية الموضوعة بما يتناسب مع الظروف الاقتصادية المستجدة والمؤثرة في عمل المصرف، فلم تعدل السياسة الائتمانية بعد الحرب ولم يجر تعديل للتعليمات التنفيذية إلا على نطاق ضيق جداً وهو وقف منح القروض ببداية عام ٢٠١٢ وفقاً لقرار وزارة المالية بناءً على توجيهات رئاسة مجلس الوزراء بهذا الخصوص، بالإضافة لتعديل تعليمات وسقوف منح اعتماد الكفالات المصرفية بما يتناسب مع المرحلة الحالية، وتبين وجود استثناءات من السياسة الائتمانية وهي كثيرة وقد تتجاوز نسبتها الـ٣٠%، ففي كثير من الأحيان صدرت استثناءات لقبول منح تسهيلات ليوم واحد ثم أغلقت فيما بعد(في سنوات سابقة) وفي بعض الأحيان تمنح تسهيلات لجهات لم تذكر في السياسة الائتمانية كالمقاولين مثلاً.

وتوجد تعليمات واضحة بخصوص منح التسهيلات للعاملين: فلا يجوز بدايةً منح تسهيلات لأعضاء مجلس الإدارة ولا أقربائهم حتى الدرجة الرابعة التزاماً بقرار مجلس النقد والتسليف بهذا الخصوص، وفيما يخص الموظفين يمنح قرض سكني بفوائد ميسرة ومدة أطول لكن توقف بعد الأزمة، ويوجد قرض شخصي يمكن أن يحصل عليه الموظف من المصارف الاخرى، بالإضافة لسلفة التأمينات بنسبة ٥٠% من تأمينات الموظف، ولكن لا توجد تسهيلات صناعية للموظفين إذ لا يمكن للموظف أن يحصل على سجل تجاري أو صناعي.

ولا تتوافق السياسة الائتمانية المطبقة في المصرف الصناعي بشكل كامل مع تعليمات مصرف سورية المركزي، إذ توجد العديد من القرارات غير المنفذة إلى الآن مثل القرار(٥٩٧) وتعديلاته.

٢- الملف الائتماني:

يتضمن الملف الائتماني معلومات أساسية حول الزبون من حيث التعريف به وبنشاطه، الشركاء، عقد الشركة، النظام الأساسي، التراخيص، السجل الصناعي.... بالإضافة لمعلومات متغيرة أو جارية يطلب تحديثها باستمرار(update)، وقد تبين أن جانب التحليل الائتماني للعميل مازال إلى الآن مغفلاً ولا يعطى الأهمية الكافية عند دراسة الملف الائتماني للعميل، أما بخصوص تجديد المعلومات المتغيرة فيجري ذلك فقط عند تجديد الاعتماد، الآن أصبح المصرف أكثر حزماً حيال قيمة الضمان بعد صدور قرار عام ٢٠١٣ يقضي بإعادة تخمين الضمانات العقارية كل ٦ أشهر.

أما بخصوص القوائم المالية التي يتوجب وجودها بالملف الائتماني للعميل للتمكن من إجراء عملية التحليل المالي يطلب المصرف القوائم المالية الاعتيادية ولكن لا يشترط تدقيقها من محاسب قانوني أو شركة تدقيق مسجلة لأنه لا يأخذ بهذه القوائم أصلاً على اعتبار أنها مصممة بما ينسجم مع مصلحة العميل وإنما يعتمد الزيارة الميدانية التي يقوم بها قسم الاستعلام.

ولا يقوم المصرف بإجراء دراسة جدوى للمشروعات المطلوب تمويلها من قبله، إذ لا يوجد قسم مستقل بالمصرف لإعداد دراسات الجدوى الاقتصادية يضم الكفاءات العلمية والخبرات المهنية في هذا المجال، وللأسف لا يستعين المصرف بمكاتب دراسات الجدوى لهذا الغرض، وحتى دراسة الجدوى المقدمة من العميل نفسه فلا يتم تدقيقها إنما يعتمد التقرير المقدم من قبل لجنة الاستعلام والضمان المقبول هو أساس عملية المنح، كما لا يقوم المصرف بدراسة القطاع الذي ينتمي إليه المشروع المطلوب تمويله ولا يجري دراسات جدية للسوق لمعرفة قدرته على استيعاب المشروعات الجديدة الممولة، ووجدت حالة عملية في قسم الدراسات: حيث تعثر سوق الصاغة بنسبة ٧٠% من المتعاملين لكن ذلك لم يشكل حافزاً لدارسة هذا السوق وفي حال قدوم عميل جديد من ذات السوق سيقوم المصرف بتمويله طالما استوفى الشروط اللازمة.

والجدير ذكره أن قائمة التدفقات النقدية المتوقعة خلال فترة تمويل المشروع غير مطلوبة كورقة أساسية ضمن الملف الائتماني للعميل، إذ لا يطالب المصرف العميل بإعداد هذه القائمة، ولا يعتمدها في حال وجودها، كما أنه لا يقوم بإعداد تنبؤاته الخاصة بناءً على المعطيات والبيانات المتوفرة، ولا يوجد أي نوع من التعاون بين المصرف والعميل لإعداد قوائم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة لتحديد درجة قدرة العميل على الالتزام بالسداد وبالتالي تخفيض احتمالات تعثره مستقبلاً.

ومن أجل معرفة كيفية اتخاذ قرار منح الائتمان قمنا بالاطلاع على ملفين الأول لعميل تقدم بطلب للحصول على قرض شراء آلات بقيمة ٢٥ مليون ل.س فحصل على ١٤ مليون بعد أن قدم ضمانات ٥٠% منها عقارية والباقي شخصية(كفلاء) وتم توزيع الأقساط المدفوعة لمدة عامين بمعدل قسط كل ثلاثة أشهر، ولم يتم تقدير مبلغ القرض الممنوح ولا أجل السداد بناءً على دراسة الفجوة المالية والفجوة الزمنية وإجراء التحليل المالي الوافي لبيانات العميل.

أما الملف الثاني فكان حسم سندات: حيث ترك للزبون (المسحوب عليه السندات) تحديد قيمة السند وفترة سداده بناءً على فعالية نشاطه، وليس المصرف من يحدد القيمة والأجل بناءً على دراسة معدة لهذا الغرض.

بشكل عام: تحدد قيمة القرض الممنوح بناءً على الدراسة التي يقوم بها قسم الاستعلام الذي يخرج بلجنة كشف على المنشأة فيحدد [قيمة المعمل أرض وبناء- سعر الآلات والتجهيزات- قيمة المفروشات- قيمة وجاهزية وسائل النقل- الموجودات المتداولة من خلال إجراء كشف على المواد الأولية والبضائع الجاهزة ثم يطلب من الزبون الدفاتر للاطلاع على ذممه المدينة والدائنة وتجري مقابلة مع الزبون لمعرفة التكاليف ومدة الدورة الانتاجية للسلعة المصنعة] تعطى هذه المعلومات لقسم الدراسات الذي يدققها ويقدر حجم القرض المناسب بناءً على هذه المعطيات وقيمة الضمان المقدم ودرجة تغطيته لحجم الائتمان المطلوب وبالتالي هي عملية تقديرية بشكل عام أكثر مما تكون علمية دقيقة تعتمد العمليات والأساليب الرياضية أو الأنظمة المؤتمتة.

من أهم النقاط التي تؤخذ بعين الاعتبار عند قرار المنح: الغاية من القرض- والضمان، أما فيما يخص الجدارة الائتمانية للعميل فإذا كان المشروع قيد التأسيس فلا يمكن التحقق من هذا الشرط، وإذا استوفى العميل الشروط يمول المصرف ٥٠%من قيمة المشروع، أما إذا كان قرض تمويل رأس مال عامل فما يعتمد عند قرار المنح هو تقدير لجنة الاستعلام وتقرير مركزية المخاطر فلا يمنح العميل قرضاً في حال وجود دين مصنف كدين غير منتج، كذلك الأمر في حال حصول العميل على اعتماد مماثل من مصرف آخر لوجود قرار من وزارة المالية يمنع ازدواجية الاعتمادات المتماثلة الممنوحة.

ولا يؤخذ بالحسبان أثر المتغيرات الاقتصادية المحيطة بشكل مباشر ضمن التقرير الائتماني المُعد لاتخاذ قرار منح القرض كمعدل التضخم وتذبذبات سعر الصرف مثلاً، إذ يفترض أن تناقش هذه القضايا على مستوى مجلس الإدارة وليس على مستوى لجنة المنح بالفرع، والممارسات المستمرة أثناء الأزمة والتي لم تختلف كثيراً عما كان سائداً قبلها لا توحي أنهم يقومون بذلك.

ويقوم المصرف بتعديل حجم وأجل الائتمان عند قيامه بعمليات الجدولة، لكن سبق أن تم تعديل حجم قرض ممنوح على عهد الإدارة السابقة للمصرف، وقد تم ذلك أكثر من مرة في اعتماد حسم السندات حيث تم رفع قيمة الاعتماد بناءً على طلب العميل وموافقة المصرف، تم ذلك أيضاً في حالة اعتماد سلف مقابل وثائق الشحن(عن طريق المصرف التجاري لعدم جواز تعامل المصرف الصناعي بالقطع الأجنبي) حيث تم ذلك في الحالة الأولى بسبب الزيادة في حجم مبيعات العميل، أما في الحالة الثانية: فتم تعديل حجم الائتمان نتيجة زيادة حجم البضائع المصدَرة.

٣- إدارة مخاطر الائتمان:

تأسست إدارة المخاطر في المصرف الصناعي عام ٢٠١٠ وهي مازالت إدارة وليدة تخطو خطواتها الأولى رغم مرور ست سنوات على تأسيسها وليس لها بعد توصية أو رأي في قرار المنح، إذ تخرج لجنة من شعبة الاستعلام تجري كشفاً ميدانياً على المشروع طالب التمويل ، تسجل المطالعات والبيانات الأساسية ثم ترفع المطالعة إلى شعبة الدراسات في دائرة التسليف التي تعطي سقف المنح ويدخل في موضوع التقييم عدة نقط أهمها قيمة الضمان ومركزية المخاطر، يرفع رئيس دائرة الدراسات بعدئذٍ اقتراحه للجنة التسليف بالفرع برئاسة مدير الفرع التي تتخذ القرار في حال كان من صلاحيتها، وإذا كانت قيمة القرض أعلى من صلاحية الفرع يضع توصية إلى مديرية التسليف في الإدارة قسم الدراسات

الذي يشكل مذكرة ترفع للجنة التسليفية التي تتخذ قرار المنح أو إيقاف القرض أما إذا كان خارج صلاحيتها يرفع لمجلس الإدارة.

ولا تقوم إدارة المخاطر باحتجاز المؤونات والمخصصات لعدم قيام المصرف الصناعي لتاريخ إعداد هذا البحث بتصنيف ديونه، إذ لم يلتزم المصرف بالقرار (٩٤) عام ٢٠٠٤ ولم يلتزم بعد ذلك بالقرار(٥٩٧) لعام ٢٠٠٩ وتعديلاته وبناء على ذلك لا تستلم الإدارة بالمصرف تقارير دورية عن الديون المستحقة غير المسددة ولا تقارير دورية عن الديون التي ينخفض تصنيفها لديون تتطلب اهتمام خاص وهي الفئة الأخيرة ضمن تصنيف الديون المنتجة والتي إذا لم تحظ بالاهتمام الكافي والمعالجة الفنية الوافية من الإدارة ستتحول في مرحلة لاحقة لديون غير منتجة.

وفعلياً تستلم الإدارة نسخة عن تقارير المركزي التي تحتوي العملاء المحالين للمعالجة القضائية أي في مرحلة متأخرة جداً بعد أن تحول القرض لدين رديء يستوجب الملاحقة القضائية.

ونظراً لعدم إقلاع عمل إدارة المخاطر بعد رغم مرور ست سنوات على تأسيسها فلا تؤخذ بعين الاعتبار التغيرات الحاصلة في الاحوال الاقتصادية المحيطة وأثرها على مخاطر الائتمان، كما لا يستطيع المصرف تحديد مخاطر الائتمان المحتملة وبالتالي لا يضع سيناريوهات إدارتها في الأنشطة الائتمانية الجديدة قبل التعامل بها وبشكل خاص القروض الضخمة التي تبقى دون إجراءات محددة وواضحة لإدارة مخاطرها المتوقعة، كما لا تقوم إدارة المخاطر بإعداد تقارير دورية موثقة– محللة– ومعللة وفي الوقت المناسب تعطي صورة واضحة عن أوضاع الزبائن وتشمل كافة مخاطر الائتمان٠

لايوجد بإدارة المخاطر قسم مستقل متخصص بمعالجة الديون المتعثرة لمتابعة الديون ومعالجة حالات التعثر منذ ظهورها والقيام بمهام احتجاز المخصصات والمؤونات وفقاً للأنظمة النافذة، إنما يوجد بالمصرف مديرية تحصيل تابعة للمدير العام ووجودها شكلي حيث لا تقوم بأي من المهام المذكورة أعلاه، إنما مديرية التمويل والاستثمار هي من تقوم بعمليات التسوية وإعادة الجدولة حالياً، في حين أن مديرية التحصيل مكلفة بإعادة تخمين الضمانات العقارية الآن.

وعند تمويل المشاريع تبين أن المصرف يمول ٥٠% من قيمة المشروع بغض النظر عن نوعه فهو يمول كافة أنواع المشاريع تقريباً، ولا يسمح للعميل أن يسحب قيمة القرض مرة واحدة إنما على مراحل تبعاً للمرحلة التي وصل إليها المشروع، حيث يوجد خبير متعاقد مع المصرف يكشف على مراحل التنفيذ ويرفع مطالعته لصرف الدفعة الثانية من القرض بناء على التوصية ولا تتدخل إدارة المخاطر بالعمل التنفيذي كما أنها لا تتطلع على تقارير مراحل التنفيذ وليست صاحبة القرار بصرف الدفعات وفتح حساب العميل أو إغلاقه تبعاً لقناعتها بمصداقية التقرير. ولم يسبق أن دخل المصرف كشريك مع الزبون باعتباره ممول للمشروع وبالتالي أشرف على عمليات تقدم عمل المشروع وتحقيقه أرباح واقتطاع عبء الدين سنوياً من الأرباح المحققة بدلاً من اعتماد طريقة الأقساط الشهرية خاصة في علاج حالات التعثر.

٤- إدارة تركز المحفظة الائتمانية:

توجد عدة عوامل تؤخذ بعين الاعتبار عند تكوين المحفظة الائتمانية للحد نسبياً من مخاطر التركز وفي المصرف الصناعي نشاهد عوامل مثل: مثل نوع التسهيل(حسم سندات، جاري مدين، تمويل رأس المال العامل، تمويل تأسيس، تمويل شراء آلات)، وأجل التسهيل(قصير، متوسط، طويل) كما يؤخذ التوزع الجغرافي بعين الاعتبار نسبياً بمحاولة لتغطية حاجة جميع المحافظات لكن غالباً ما نجد تركزاً في مدينتي دمشق وحلب لكبر حجمهما وارتفاع عدد السكان وتركز النشاطات الاقتصادية فيهما، أما التنوع القطاعي فغير موجود باعتبار المصرف ملزم بتمويل القطاع الصناعي، لكن يراعى تلبية حاجة الأنشطة الصناعية المختلفة بالحد الأدنى مع ملاحظة حصول الصناعات النسيجية على الحصة الأكبر من قيمة التسهيلات المنفذة، بشكل عام لا تتجاوز درجة تنوع المحفظة الـ٥٠% والسبب أن المصرف محكوم بالخطة التي تضع الحدود القصوى للتسليفات الممنوحة سنوياً دون إيلاء أهمية للتنوع في عملية المنح، ويوجد تركز على مستوى العميل فهنالك مجموعة من العملاء الكبار استأثرت في سنوات سابقة بالحصة الأكبر من قروض المصرف، والآن تغير الوضع حيال تركز العميل نتيجة الالتزام بقرار مجلس النقد والتسليف رقم (٣٩٥)/٢٠٠٨ الذي بين أنه لا يجوز أن تتعدى التسهيلات والتمويلات المستعملة أو الممنوحة لشخص طبيعي واحد أو اعتباري أو مجموعة مترابطة من الأشخاص داخل وخارج الميزانية ٢٥% من مجموع الأموال الخاصة الصافية وذلك في مادته الأولى. وعند السؤال هل تراقب إدارة المخاطر في المصرف التركز في الائتمان من خلال مجموع المبالغ الممنوحة لكل نشاط أو منطقة أو عميل جاءت الإجابة بالنفي، فضلاً عن عدم وجود خطة تضع سقوف أو حدود قصوى حسب القطاعات(بعد أن بدأ المصرف بمنح تسهيلات لكافة القطاعات منذ عام ٢٠٠٨ في خطوة للتحول باتجاه المصرف الشامل) أو المناطق أو نوعية الصناعة ضمن السياسة الائتمانية للمصرف باستثناء التسهيلات الممنوحة للعميل المحكومة بالقرار (٣٩٥).

٥- إدارة الضمانات:

تؤخذ الضمانة بنسبة ١٣٥% من القرض وتقوم إدارة المخاطر بإعادة تقييم الضمانات ونسبتها إلى التسهيلات الممنوحة (أوالعكس) بشكل دوري حسب التعميم(١٠٩) ويتم ذلك يدوياً إذ لم يفعل بعد على النظام الالكتروني ويتم ذلك كل سنتين تقريباً، ولا تقبل ضمانات التأمينات النقدية أو ضمانات البضائع والأوراق المالية في المصرف الصناعي حيث تتضمن السياسة الائتمانية بنداً واضحاً يحدد أنواع الضمانات المقبولة من طرف المصرف، والواقع أن المصرف الصناعي لايختلف عن باقي المصارف العامة حيال إعطاء الأهمية الأولى لوجود الضمان كأساس عملية المنح والضمان المقبول هو العامل الرئيسي في الموافقة على منح التسهيل وليس التدفقات النقدية من نشاط المشروع باعتبارها المصدر الأول للسداد.

أكد العاملون في المصرف أن كثيراً من التلاعب حصل في سنوات سابقة في تقدير قيمة الضمان المقبول لمنح التسهيل، وعند تعثر العميل فوجيء المصرف بعدم تغطية الضمان لقيمة القرض عند التنفيذ على الرهن، الأمر الذي عمق مشكلة التعثر في المصرف وأزم وضع السيولة لديه، كما حصلت كثير من التجاوزات فالتعليمات لا تنص على

قبول الآلات كضمان ومع ذلك قبلت .... وحسب رؤية العاملين في أقسام الائتمان والمخاطر: لعب الاستهتار والفساد دوراً لا يستهان به في تعثر قروض المصرف في المرحلة الماضية.

والواقع ليس وجود الضمان الجيد سبب ضعف الملف الائتماني للعميل وعدم الاهتمام به بالشكل الكافي خاصة فيما يتعلق بدراسة الأوضاع المالية للعميل طالب التمويل وإجراء الاستعلام الائتماني الوافي حوله، إنما انعدام إجراء التحليل الائتماني والمالي لوضع العميل هو من سلط الضوء على أهمية وجود ضمان مقبول من طرف المصرف للموافقة على منح القرض، وتعتبر مديرية التحصيل والمتابعة بالمصرف الصناعي هي المسؤولة عن تخمين قيمة الضمان حيث تقوم بذلك لجنة التخمين المؤلفة من ٣ عناصر : اثنان من المصرف ، والثالث خبير محلف وتعطي القيمة التخمينية بموجب مطالعة ترفع لدائرة التسليف للدراسة.

- المطلب الثاني: نظام المعلومات التكنولوجي في المصرف الصناعي:

يقتصر حالياً النظام التكنولوجي المطبق في المصرف الصناعي على العمليات المصرفية الأساسية ولا يوجد لغاية اليوم استثمار للنظام التقني فيما يخص صناعة القرار الائتماني، بدأ الآن مشروع لإجراء تصنيف للعملاء (scoring) ولم يفعّل بعد نظام تصنيف الديون وفقاً للقرار(٥٩٧) نتيجة وجود ملاحظات على عملية التصنيف بحد ذاتها من قبل المركزي وليس على النظام ولم تحسم نتائجها بعد.

قام البحث بدراسة درجة خدمة النظام التقني المستخدم حالياً لمتطلبات عمل إدارة مخاطر الائتمان باستخدام أسلوب الفحص والمعاينة المباشرة على أجهزة الحاسب، بهدف تحديد ما هو المطلوب مستقبلاً لاستغلال أنظمة تكنولوجيا المعلومات بالشكل الأمثل لتحديد وقياس وإدارة هذه المخاطر من خلال النقاط التالية:

١- على صعيد إدارة محفظة التسهيلات الائتمانية:

لا يُستثمر النظام المستخدم حالياً في عملية تنويع مكونات المحفظة الائتمانية من حيث القطاعات والبرامج والحجم والمناطق الجغرافية وبالأساس تأتي الخطة التسليفية من مديرية التخطيط بناءً على مناقشة مع وزارة المالية، وهو بالتالي غير قادر على اكتشاف وتحديد التركز الائتماني القطاعي أو الجغرافي، لكنه يقوم بذلك على مستوى العميل حسب القرار (٣٩٥) وتعمل به الآن مديرية التسليف وليس المخاطر حيث يتيح النظام الحصول مباشرة على تقرير يراعي النماذج المطلوبة من المصرف المركزي، ولا يستفاد من النظام بمتابعة محفظة الائتمان بعد التعثر ومازالت مديرية المتابعة والتحصيل هي التي تقوم بذلك يدوياً وميدانياً من خلال الكشوفات التي تجريها على منشآت العملاء- تخمين الضمانات- مراقبة الأقساط المستحقة غير المسددة إذا تحولت إلى ملاحقة، وبعد تأكد التعثر يتحول الملف لمديرية الشؤون القانونية التي تقوم بمهامها بعيداً عن استخدام النظام التقني.

ولا يُستثمر النظام في إجراء عمليات التصنيف الائتماني (credit scoring) واختبارات الجهد (stress testing) وبالتالي لا يخدم في تقييم المخاطر الإجمالية للقروض وتقييم وضع المحفظة الائتمانية ولم يفعّل بعد التعميم (١٠٩) بخصوص متابعة الضمانات القائمة لمحفظة القروض رغم وجوده على النظام.

بالنتيجة: لايمكن إلى الآن استغلال الأتمتة في متابعة كافة التطورات على الضمانات ضمن المحفظة مع العلم أنه توجد بعض العمليات البدائية التي يقدمها النظام التقني الحالي كفرز الضمانات إلى قروض بضمان عيني وقروض بضمان شخصي، في حين أن العمليات الأكثر تعقيداً كتسعير المنتجات المقدمة مثلاً فهي مازالت تتم يدوياً ولا يستفاد من التقدم التقني الذي يربط السعر بحجم أعمال العميل مع المصرف ونشاط الحساب ومعدل دورانه ونسبة تغطية الضمان وطول فترة السداد ثم يقدم السعر المناسب آخذاً بالاعتبار هذه العوامل مجتمعة وكذلك الأمر بالنسبة للعمولات.

٢-على صعيد تفعيل الأنظمة الرقابية:

يتضمن النظام المستخدم حالياً في المصرف صلاحيات الدخول والتسجيل لكل مستخدم لتحديد مسؤولية الموظفين في الأقسام المختلفة بما فيها قسم الائتمان والتنفيذ بحيث يتم تمييز كل مستخدم والحركات التي يقوم بها على النظام عن الآخر، وينتج النظام الحالي بعض التقارير الرقابية خاصة المطلوبة من المصرف المركزي ولكن ليس جميع التقارير، ويتم العمل حالياً لتمكين النظام من إنتاج كافة أنواع التقارير الرقابية المطلوبة التي تتماشى مع متطلبات المصرف المركزي، لكن ماتزال هذه الإجراءات والتقارير بعيدة عن معايير الرقابة العالمية فالطريق مازال طويلاً لبلوغ هذه المعايير.

لايتضمن النظام التقني المستخدم حالياً نظام إنذار مبكر(Early warning system)، والخطة السنوية غير ملقنة على الحاسب ولا يوجد سقوف يمنع النظام تجاوز حدودها العليا سواء فيما يتعلق بالحجم الكلي للائتمان الممنوح خلال العام أو السقوف المحددة لتمويل كل نشاط أو منطقة باستثناء السقف المحدد من المصرف المركزي للعميل الواحد بـ(٢٥%) من مجموع الأموال الخاصة كما ذكرنا سابقاً، أما بالنسبة لكفاية رأس المال(Capital Adequacy) فلم تتم أتمتتها بعد.

٣-على صعيد التنبؤ بحالات التعثر:

يقدم النظام التقني الحالي في المصرف الصناعي تقارير يومية بخصوص الأقساط المستحقة المسددة منها وغير المسددة، كما يقوم بتصنيف الديون إلى منتجة وغير منتجة حسب الأنظمة النافذة، ولم يصل بعد لمرحلة تكوين المخصصات لأسباب عرجنا عليها أعلاه وبالتالي لا يحسب النظام التغييرات في نسبة المخصصات إلى إجمالي القروض الممنوحة ولا إلى الديون غير المنتجة، وباعتبار أنه لا يوجد عائد مستهدف محدد مسبقاً في الخطة السنوية (target) يسعى المصرف لتحقيقه فلا يرصد النظام التقني التغيرات في نسبة العائد المتوقع إلى إجمالي القروض بهدف إعطاء مؤشر فوري عند انخفاضها عن النسبة المطلوبة، والمشكلة هنا في السياسة الائتمانية بحد ذاتها وليس ضعفاً في المستوى التقني المستخدم، والأمر نفسه ينطبق على رصد التغييرات في نسبة المحفظة الائتمانية إلى إجمالي الودائع ونسبة الديون غير المنتجة إلى إجمالي الديون، فلا ينتظر أن يعطي النظام مؤشراً فورياً عند تجاوز هذه النسبة نتيجة عم تلقينها أولاً وعدم اهتمام الإدارة بمؤشرات ارتفاع مخاطر الائتمان وآثارها السلبية الحتمية مستقبلاً على المصرف.

٤-على صعيد أمن المعلومات:

يحتوي النظام التقني صلاحيات تمنع استخدام المعلومات المتاحة إلا ضمن النطاق المسموح به لكل مستخدم بما ينسجم مع ما تتطلبه طبيعة عمله وبالتالي لا يستطيع العامل في قسم المتابعة والتحصيل مثلاً الاطلاع على عمل زميله في قسم التمويل والاستثمار كما لا يستطيع استخدام صفحة زميله في ذات القسم(إلا إذا حصل على كلمة السر) ونظام

الصلاحيات أساسي وهو أول خطوة يجري إتمامها عند تصميم النظام التقني الخاص بعمل المصرف، وأول نظام يجري تفعيله (في حال شراء نظام جاهز) ويوفر النظام الحالي في المصرف بدائل لتخزين المعلومات وتوجد نسخ احتياطية حسب قرارات المركزي كما يوجد مركز بديل لضمان عدم توقف عمل المصرف في الظروف القاهرة.

٥-ملائمة النظام للمستويات الإدارية:

يتم العمل حالياً- ومايزال العمل في مراحله الأولى- على تمكين النظام من توفير المعلومات التي يتطلبها كل مستوى من المستويات الإدارية في المصرف، فمثلاً: توجد تقارير تفصيلية دقيقة جداً تتطلب المتابعة من قبل المستويات التنفيذية وتسهل العمل على الموظفين يجب أن يكون النظام قادراً على تزويدهم بها ومنها التقارير اليومية، في حين أن الإدارة الوسطى تتطلب معلومات أكثر شمولاً وعلى مستوى الإدارة العليا ومجلس الإدارة توجد تقارير إجمالية تعطي مؤشرات عامة وهي حصيلة البيانات والمعلومات الواردة في تقارير الإدارتين التنفيذية والوسطى إنما بطريقة تجميعية تسهل اتخاذ القرار، كل نوع من التقارير يجب أن يكون متاحاً فقط بما يتناسب مع متطلبات كل مستوى إداري، فضلاً عن التخصص فلا يجوز لموظف المخاطر الاطلاع على تقارير الموارد البشرية(HR) ولا يسمح له النظام بذلك ويمكن أن تمكَن دائرة التقنية(IT) من ذلك بعد طلب خطي معلل وموافق عليه من الإدارة العامة للاطلاع على تقارير من اختصاص دائرة أخرى...

هذه المرحلة لم يبلغها النظام التقني المستخدم في المصرف الصناعي، وهي في طور الإعداد الآن وهنالك وعود من جهات مختلفة- حسب ما أدلى به مدير المخاطر- يتم التفاوض معها من أجل تفعيل النظام التقني للاستفادة منه على الشكل الأمثل في المصرف لأن العمل الحالي بمعظمه مايزال يدوياً.

٦-على صعيد الكادر الإداري ورضا المستخدم:

بناءً على ماتقدم يعاني العاملون (مدير المخاطر ومعاونته) من عدم القدرة على الحصول على البيانات والمعلومات والتقارير اللازمة لتحديد المخاطر وقياسها وإدارتها ومن عدم دقة البيانات المتوفرة، فضلاً عن عدم تفعيل دوائر وشعب إدارة المخاطر عموماً ومخاطر الائتمان خصوصاً في فروع المصرف. القرار(٥٩٧) غير منفذ إلى الآن فلا يوجد تصنيف ولا تشكل المؤونات اللازمة لمواجهة خسائر القروض المتوقعة التي باتت مرتفعة جداً في ظل الأزمة، ومازال إجراء تحليل المحفظة واختبارات الضغط يتم القيام بها يدوياً وليس بالاستفادة من التقنية لعدم وجود مايخدم إدارة مخاطر الائتمان على الـ system.

المشكلة الأكبر في عدم وجود كادر: سبق الذكر أنه بعد مرور ست سنوات على إحداث مديرية المخاطر في المصرف الصناعي فهي تقتصر على المدير ومعاونته فقط، وكان يمكن خلال هذه السنوات استقدام العناصر المطلوبة للنهوض بمهام المديرية وفرزهم إلى الدوائر والشعب المتخصصة وتدريبهم وتجهيزهم للعمل ريثما يتم تفعيل النظام التقني وبدء عمل الإدارة بشكل فعلي.

مع العلم: وكما أدلى المبحوث من المصرف الصناعي الذي أجريت معه المقابلة في الفصل الثاني وكما أكد مدير المخاطر ومعاونته أن هنالك دورات تدريبية تجري بشكل دوري يشرف عليها المصرف المركزي وتتم لجميع الدوائر

المصرفية، لكن لم يسبق رغم تفاقم مشكلة القروض المتعثرة أن جرت دورات تدريبية بخصوص كيفية مواجهة حالات التعثر المصرفي، وبما أن النظام التقني غير مفعل للآن بما يخدم خصوصية عمل إدارة المخاطر فلا يوجد تخزين درامي لحالات الفشل السابقة لعرضها لاحقاً لغرض الاستفادة من كيفية التعامل معها، ولم تجري عملية تقييم لسيناريو حالة تعثر بحد ذاتها لدراستها وبيان طريقة معالجتها بهدف الاستفادة والتطوير مستقبلاً باستثناء حالة واحدة ناجمة عن ضمان آلات وأدت لتعديل التعليمات التنفيذية بخصوص قبول هذا النوع من الضمان.

-المطلب الثالث: الرقابة على مخاطر الائتمان في المصرف الصناعي:

١- رقابة داخلية:

لا تقوم إدارة المخاطر بالافصاح عن مخاطر الائتمان الحالية والمحتملة الظاهرة داخل وخارج الميزانية موزعة حسب استحقاقاتها ، ولم يبدأ المصرف- عن طريق مديرية المخاطر- بتصنيف الديون بين ديون منتجة للفوائد وأخرى غير منتجة وفقاً للقرار ٥٩٧ وتعديلاته بعد كما تبين أعلاه، وبالتالي لا يستطيع تشكيل المؤونات المطلوبة حسب هذه القرارات، ولا تصدر إدارة المخاطر تقارير رقابية للمخاطر الائتمانية لتتخذ إدارة المصرف الإجراءات اللازمة للحد منها، ولا ترفع تقارير دورية للإدارة العليا تبين التسهيلات الممنوحة التي يعترض موافقاتها خلل معين إذ لا توصية ولا صلاحية لإدارة المخاطر لغاية الآن في قرار المنح، وتتم معالجة هذه الحالات مع الفرع المختص من قبل مديرية التسليف، وبالتأكيد في ظل هذه الظروف لا تُقدَم للإدارة العليا تقارير دورية صادرة عن إدارة المخاطر تبين الأرصدة التي تجاوزت الحدود المقررة.

٢- رقابة خارجية:

لا تتدخل مديرية التسليف في المصرف المركزي في عملية منح الائتمان، ولا توجد لجنة من قبلها تكشف ميدانياً على المشروع المطلوب تمويله بعد الكشف الذي تقوم به لجنة المصرف للتأكد من سلامة عملية التقييم وعدم وجود حالات الغش أو التواطؤ بغرض تخفيض احتمالات التعثر المستقبلي لحدودها الدنيا، وذلك في الأحوال العادية، ويمكن لذلك أن يتم على مستوى المشروعات الاستراتيجية فقط.

إنما يقوم المصرف المركزي بإجراء عمليات رقابية على تطبيق السياسة الائتمانية في المصرف من قبيل: الرقابة على التسهيلات- السقوف – السياسات وإجراءات المنح- الرقابة على الإجراءات المتخذة بخصوص العملاء المتعثرين، المطالبة بالكشوفات والنماذج الرقابية المختلفة ويقوم بذلك بطريقتين: المراسلة من خلال كتب موجهة للرد، أو من خلال إرسال المفتشين لإجراء عمليات الفحص والرقابة ميدانياً داخل المصرف.

-المطلب الرابع: مناقشة درجة الالتزام بمتطلبات المصرف المركزي تجاه إدارة مخاطر الائتمان:

- نلاحظ عدم التزام المصرف بمعايير إدارة مخاطر الائتمان الصادرة عن المصرف المركزي بالقرار (٩٣/م ن/ب٤) لعام ٢٠٠٤: فكما هو ملاحظ من دراسة الحالة أعلاه غياب الالتزام بتحديث السياسة الائتمانية للمصرف على الأقل مرة سنوياً وعدم تحديد(target) يظهر نسبة الأرباح التي يطمح المصرف لتحقيقها، ولا يقوم المصرف بإجراء تعديلات

دورية على هذه السياسة ووفق الحاجة كما أمر القرار. والمصرف غير ملتزم بمعايير منح الائتمان السليم والأساس في منح القرض كما بينت دراسة الحالة أعلاه هو الضمان المقبول من قبل المصرف وهو ما يتنافى مع مضمون القرار (٩٣).

ونلاحظ غياب وجود رقابة كافية على مخاطر الائتمان فلا توريد للتقارير الداخلية إلى مجلس الإدارة والإدارة العامة، ولا توجد رقابة داخلية صارمة في مجال إدارة مخاطر الائتمان للتأكد من أن التجاوزات سواءً على السقوف أو السياسات أو الاجراءات يتم الابلاغ عنها فوراً للجهات المعنية، ولا يوجد نظام خاص للتعامل مع الديون غير المنتجة يتيح إمكانية تحديدها أولاً ثم الابلاغ عنها لاتخاذ الاجراءات لمعالجتها.

-يوجد التزام نسبي بالقرار (٩٥/م ن/ب٤) حيال أقسام الملف الائتماني والأوراق الثبوتية الواجب توافرها به، إذ رغم تواجد البيانات المالية مثلاً: إلا أنها ليست إلا ورقة شكلية غير مدققة من محاسب قانوني أو شركة تدقيق معترف بها، ولا تتم دراستها ولا إجراء عمليات التحليل المالي عليها للاستفادة من نتائجها في اتخاذ قرار المنح السليم.

-تأخر المصرف الصناعي بحساب نسبة كفاية رأس المال إذ أن القرار (٢٥٣/م ن/ب٤) صدر عام ٢٠٠٧، في حين لم يبدأ المصرف بحسابها لعام ٢٠١١.

-عدم التزام مجلس إدارة المصرف بالقرار (٣٩٠/م ن/ب٤) لعام ٢٠٠٨ الذي أمر بإحداث مديرية المخاطر وتحديد مسؤولية مجلس الإدارة في إدارة المخاطر: إذ رغم إحداث مديرية المخاطر منذ عام ٢٠١٠ في المصرف الصناعي السوري إلا أنها لغاية إعداد هذا البحث عاجزة عن القيام بالمهام والوظائف المنوطة بها لعدم تأسيس البنية التحتية الأساسية الملائمة والمستقلة لها، لذا نجدها غير قادرة على تقديم التقارير الدورية حول التعرضات والتجاوزات وكافة التقارير الرقابية المتعلقة بمخاطر الائتمان.

-لا تطبق إدارة مخاطر الائتمان الحالية القرار (٣٨٨/م ن/ب٤) لعام ٢٠٠٨ الخاص بتبويب محفظة التسهيلات لغرض تثقيل مخاطر الائتمان.

-لا يطبق المصرف لغاية إعداد هذا البحث القرار (٥٩٧/م ن/ب٤) لعام ٢٠٠٩ وتعديلاته الخاص بتصنيف التسهيلات الائتمانية للأسباب التي ذكرناها أثناء دراسة حالة المصرف.

-لا يقوم المصرف باقتطاع المخصصات والاحتياطيات الواجب تكوينها وفق نفس القرار السابق لعدم وجود تصنيف يجري تشكيل المؤونات على أساسه.

-لايقوم المصرف الصناعي بتكوين احتياطي عام مخاطر تمويل للتسهيلات الائتمانية بموجب القرار (٦٥٠).

المبحث الثالث:

واقع إدارة مخاطر الائتمان في المصرف التجاري السوري: دراسة حالة(٢)

تم إحداث مديرية المخاطر في المصرف التجاري السوري بموجب التغييرات الهيكلية الجديدة في المصرف بهدف دعم عمل الإدارة العامة لتتمكن من تحديد المخاطر تحديداً صحيحاً، قياسها، ومراقبتها للحيلولة سوف استفحالها، حيث تتركز مهام مديرية المخاطر في التنسيق بين كافة الإدارات بالمصرف لتأمين البيانات والمعلومات حول المخاطر في مجال مخاطر الائتمان والتشغيل والسوق، وسيتناول هذا المبحث واقع إدارة مخاطر الائتمان كالتالي:

المطلب الأول: سياسة منح الائتمان وإدارة مخاطره في المصرف التجاري:

١- السياسة الائتمانية:

توجد سياسة ائتمانية شاملة ودقيقة إلى حدٍ ما في المصرف التجاري السوري حيث تتم عملية منح الائتمان بالاستناد إلى سياسة ائتمانية محددة ومكتوبة وفق قرارات رسمية من الجهة صاحبة الصلاحية، وتعدل هذه السياسة بشكل دوري بعد أخذ رأي الجهات الوصائية ممثلة بالمصرف المركزي ووزارة المالية، وفعلياً يتم تقييم جودة السياسة الائتمانية دورياً فمثلاً يتبع تغير حجم رأس المال أو الزيادة الملحوظة في حجم الودائع تغيراً في السياسة الائتمانية، يتم ذلك في الأحوال العادية كل سنتين مرة وفي الأحوال غير العادية حسب الحاجة، مع الاعتراف بوجود استثناءات على هذه السياسة وهي كبيرة جداً بالنسبة للقطاع العام، ولا توجد استثناءات بالنسبة للقطاع الخاص مع نسبية الحالة بشأن المتعاملين الكبار لكن دون أن تنعكس هذه الاستثناءات سلباً على جودة محفظة التسهيلات الائتمانية في المصرف.

وتأخذ السياسة الائتمانية بعين الاعتبار التسهيلات الممنوحة للموظفين وأعضاء مجلس الإدارة، حيث توجد تعليمات واضحة بهذا الخصوص وكمثال: القرض الشخصي الممنوح للموظفين بمعدل فائدة ٢.٥-٣% وتتوافق السياسة الائتمانية للمصرف التجاري السوري بشكل جيد نسبياً مع تعليمات مصرف سورية المركزي.

٢- الملف الائتماني:

يتم تحديث المعلومات الموجودة ضمن الملف الائتماني للعميل بشكل مستمر، سواء فيما يتعلق بالمعلومات الأساسية (التعريف بالزبون، النشاط، الشركات، عقد الشركة، النظام الأساسي، التراخيص...) أو المعلومات المتغيرة الجارية (العمليات المركزية للزبون، مركزية المخاطر...) وذلك عند كل تجديد.

ويلزم المصرف الزبائن بتقديم بيانات مالية دورية حقيقية مدققة من قبل محاسبين قانونيين تبعاً لحجم التسهيل، فمثلاً القرض الذي يقل عن ٥٠٠ ألف لا يطلب له بيانات مالية كقرض بقيمة (٢٠) مليون ويلتزم المصرف بما جاء بقرارات مجلس النقد والتسليف حول ثبوتيات الملف التسليفي بهذا الخصوص.

أما فيما يتعلق بإجراء دراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع المطلوب تمويلها من المصرف، فيجري تحليل البيانات وفق قوالب المصرف التي تعكس البيانات تبعاً لرؤيته الخاصة، ولكن لا يقوم أي قسم بالمصرف بإجراء دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع ولا يوجد قسم مستقل به يضم الكفاءات العلمية والخبرات المهنية لهذا الغرض، وإنما يعتمد المصرف الدراسة المقدمة من قبل المشروع وفي حال عدم الاقتناع بشفافية الدراسة المقدمة ترفض هذه الدراسة، ولم يسبق أن استعان المصرف بمكاتب دراسات جدوى خارجية.

يوجد إلمام لدى المصرف بحالة القطاع الذي ينتمي إليه المشروع المطلوب تمويله و لكن لا تجري دراسات علمية جدية لكل سوق لمعرفة قدرته على استيعاب المشروعات الجديدة الممولة من قبل كل من قسمي التسليف والمخاطر.

وتبين أن قيام المصرف بطلب قوائم التدفقات النقدية المتوقعة من العميل خلال فترة تمويل المشروع المطلوبة أمر مرهون بفترة استرداد رأس المال، ولا يعتمد المصرف التنبؤات المقدمة من قبل العميل إنما يعتمد تنبؤاته الخاصة بناءً على المعطيات والبيانات المتوفرة لديه، ولم يسبق أن تمت عملية تعاون بين المصرف والعميل لإعداد قوائم تدفقات نقدية مستقبلية لتعزيز صحة ودقة قرار منح القرض.

تقسم فترة الائتمان الممنوح إلى ثلاث مدد زمنية قصير – متوسط– طويل، حيث يحدد بعد الدراسة والملاحظة ضمن قاعدة التوازن المالي، فمثلاً: لا يقوم المصرف بتمويل أصل ثابت بقرض قصير الأجل وإنما يتم اعتماد قواعد الفجوة الزمنية والفجوة المالية حسب القرارات (١٠٧) و (٥٨٨) وبالتأكيد تم ويتم تعديل حجم الائتمان الممنوح وغالباً لا يكون السبب في ذلك خطأ في تحديد الحاجة للعميل إنما ظروف قاهرة تتعلق بالأوضاع الاقتصادية العامة، أو أوضاع العميل أو أوضاع طرأت على المركز المالي للعميل تتطلب إجراء الجدولة، ويتم ذلك طبعاً بالتعاون مع العميل.

هذه التعديلات لا تؤثر على حجم المحفظة الائتمانية المقدرة للعام والموافق عليها من قبل مجلس الإدارة (الخطة السنوية)، فآثارها على المصرف غير ملموسة، لأن محفظة القطاع الخاص لا تشكل أكثر من ٢٠% من المحفظة الائتمانية للمصرف، حيث تعرض هذه التجاوزات على مجلس الإدارة على مستوى المحفظة ككل وليس على مستوى العميل ولا يتم تعديل حجم المحفظة لهذا السبب.

٣- إدارة مخاطر الائتمان:

تتم عملية اتخاذ قرار منح الائتمان على مرحلتين:

المرحلة الأولى: الاطلاع على الملف الائتماني وإذا كان القرض من صلاحية مدير الفرع فهو من يقوم باتخاذ القرار.

المرحلة الثانية: إذا كان قرار المنح خارج صلاحيات الفرع يحول إلى اللجنة الدارسة في الإدارة العامة التي تختلف بشكل كلي عن اللجنة المانحة، فاللجنة الدارسة ضمن مديرية التسليف، أما اللجنة المانحة فهي خارج مديرية التسليف وتتألف من : المدير العام+ معاون المدير العام+ مدير التسليف+ مدير المخاطر.

لم يسبق أن دخل المصرف التجاري السوري كشريك مع العميل باعتباره ممول للمشروع، وبالتالي لم يسبق أن أشرف المصرف على عمليات تقدم عمل المشروع وتحقيقه أرباح واقتطاع عبئ الدين سنوياً من الأرباح المحققة بدلاً من اعتماد

طريقة الأقساط الشهرية، وبعد الاستفسار عن السبب تبين عدم وجود نص تشريعي يمنع المصرف من الدخول كمستثمر لكن العرف والذهنية السائدة هي التي تحول دون ذلك.

وبعد المعاينة والتحري تبين عدم وجود إدارة أو قسم أو حتى وحدة خاصة بإدارة الديون المتعثرة مستقلة عن إدارة التسهيلات وتتبع لإدارة مخاطر الائتمان للقيام بمتابعة الديون ومعالجة حالات التعثر منذ ظهورها والقيام بمهام احتجاز المخصصات والمؤونات وفقاً للأنظمة النافذة مع العلم أن إدارة المخاطر في المصرف تقوم باحتجاز المؤونات مقابل الديون المشكوك بتحصيلها بنسب تخضع لتوجيهات الأنظمة النافذة، وتبين أن نسبة المؤونات المحتجزة تتجاوز الـ ١% من إجمالي الديون المشكوك بتحصيلها بعكس ما يتم الحديث عنه، أما نسبة المؤونات المشكلة من إجمالي المحفظة قبل الأزمة فلم تتجاوز الـ١% لكن اليوم بعد ستة سنوات أزمة وحسب ما أدلى به مدير المخاطر: (المصرف قادر على مواجهة جميع حالات الديون المتعثرة بعد أن قام بتشكيل مؤونة لكافة ديون المصرف).

وتستلم الإدارة العامة في المصرف بشكل دوري تقارير عن الديون المستحقة غير المسددة كما تستلم تقارير عن الديون التي تتطلب اهتماماً خاصاً ومعالجة فنية لاتخاذ الإجراءات اللازمة والحؤول دون تحولها لديون متعثرة.

يأخذ المصرف بعين الاعتبار التغيرات الحاصلة بالأحوال الاقتصادية المحيطة وأثرها على مخاطر الائتمان قدر الامكان، مثلاً بعد الأزمة مع بداية عام ٢٠١٤ حصلت قفزة كبيرة بسعر الصرف، فتم إجراء اختبار جهد مركب يتعلق بمخاطر الائتمان ومخاطر السيولة، وعندما تضخم سعر الصرف بمقدار ٧٠% قامت إدارة المخاطر بتسعير الدولار بـ ٢٧٠ ل.س وأجرت اختبار الجهد، والنتيجة كانت أن المصرف قادر على احتمال الصدمة وكانت نسبة الملاءة أكثر من ٨% ولا يوجد أثر سلبي على المصرف، ويرى العاملون في إدارة المخاطر أن غياب نظام قضائي فعال يسرع البت بالقضايا المتعلقة بالمصرف قد شجع الزبائن على التلاعب والتحايل على القانون وعدم سداد ديونهم تجاه المصرف ليس فقط بعد الأزمة وإنما من قبل حدوثها.

يسمح المصرف للمقترض باستخدام القرض دفعة واحدة عند تمويل المشاريع الكبيرة وذلك حسب الاتفاق بين العميل والمصرف والواقع لا يتابع فريق الائتمان (ضباط المخاطر) خطوات تنفيذ المشروع الممول ولا يوجد ممثل عن المصرف في الإدارة الإشرافية لتنفيذ المشروع ويقوم المصرف بتمويل مشاريع كاملة للقطاع العام، في حين لا يقوم بذلك بالنسبة لمشاريع القطاع الخاص، ويلتزم بهذا الخصوص بتعليمات القرارات النافذة والهوامش المأخوذة على الضمانات.

وحسب ما بين مدير المخاطر باستعراض أمثلة عملية سابقة: فإن المصرف يقوم من خلال إدارة مخاطر الائتمان بتحديد المخاطر المحتملة ويضع سيناريوهات إدارتها في كل نشاط ائتماني جديد قبل التعامل به خاصة القروض الضخمة من خلال إجراء اختبارات الجهد، لكنه لا يقوم ولا يطلب تعديل السياسات بما يتناسب مع الظروف الجديدة، فمثلاً فيما يخص حساب الجاري المدين يغلق الحساب لفترة محددة – يقوم بالتقييم – ثم يفتح الحساب وهكذا..

وتصدر عن إدارة مخاطر الائتمان تقارير دورية وفي الوقت المناسب موثقة ومحللة ومعللة وتعطي صورة واضحة عن أوضاع الزبائن المدينين وتشمل كافة مخاطر الائتمان، مثل: تقرير تباين الفوائد– تقرير التجاوزات– تقرير التجاوزات المخالفة لطبيعتها.

٤-إدارة تركز المحفظة الائتمانية:

تبين من الاطلاع على آلية عمل إدارة مخاطر الائتمان الحرص الكبير على الابتعاد عن التركزات عند تكوين المحفظة الائتمانية سواء بالنسبة لـ (الأشخاص، القطاعات، الجغرافيا، حجم السوق) وعند السؤال عن النسبة التي يمكن أن تمنحها الإدارة لدرجة تنوع محفظة التسهيلات الائتمانية لديها جاءت الإجابة: ٧٥% ، حيث ارتؤوا أن هذه النسبة كافية بالأحوال العادية، أما الآن فقد اختلف الوضع بعد الأزمة بسبب التسهيلات التي منحت لكبار التجار وتعثرت وترتب عليهم فوائد وديون مستحقة غير مسددة.

وفي الأحوال العادية فإن السياسة الائتمانية للمصرف التجاري تأخذ بعين الاعتبار توزيع التسهيلات الائتمانية على القطاعات الاقتصادية والمناطق الجغرافية المختلفة، لكن بالتأكيد فإن الوضع خرج عن السيطرة بعد الأزمة.

وتضع السياسة الائتمانية للمصرف حدوداً قصوى يمكن منحها لمتعامل واحد أو مجموعة مترابطة من المتعاملين وهي تنفذ بذلك القرارات الصادرة عن مجلس النقد والتسليف بهذا الخصوص(القرار ٣٩٥)، وتراقب إدارة المخاطر التركز في الائتمان من خلال مجموع المبالغ الممنوحة لكل عميل بشكل شهري، وأيضاً بالنسبة للمراسلين حيث تتم مراقبة التركز وحسابه شهرياً، ولكن لا يوجد مراقبة للمجموعات المترابطة، ويجري العمل حالياً باتجاه تفعيلها.

٥-إدارة الضمانات:

تتم إعادة تقييم الضمانات بالمصرف التجاري السوري دورياً مرة كل خمس سنوات، وذلك حسب تعليمات المصرف المركزي، ويرى العاملون في إدارة المخاطر إن الضمانة ليست مصدراً أولاً للسداد، فسمعة العميل- حجم العمل- التدفقات النقدية هي الأساس في عملية المنح والضمانة شرط لازم ولكن غير كاف، وتقوم إدارة المخاطر بفحص الودائع المربوطة لقاء تسهيلات ائتمانية والتأشير عليها بشكل خاص لكي تمنع أية سحوبات، حيث توجد مراقبة لهذا الموضوع وفق تقارير خاصة تطلب من قسم الـ IT وفي حال تبين أنه تم كسر وديعة مربوطة بتسهيل يتم مباشرة استقصاء الأسباب والحالات ودراستها، حيث جرت العادة أن يوضع block على هذا النوع من الودائع ولا تحرر إلا بموافقة الإدارة العامة.

وبين مدير المخاطر وجود رقابة ثلاثية وليس فقط مراقبة مزدوجة على الضمانات المنقولة المحفوظة في الخزائن والصناديق الحديدية، حيث تخضع لمراقبة الكاميرات والرقابة المزدوجة من قبل العاملين، وكذلك الأمر بالنسبة لموضوع الرقابة على مستودعات حفظ البضائع المرهونة، ولكن حسب ما أدلى به مدير المخاطر لم يسبق أن اتخذ المصرف بضاعة مستوردة بمثابة رهن.

تتضمن السياسة الائتمانية للمصرف قسماً واضحاً بخصوص أنواع وشروط الضمانات المقبولة من المصرف، فالكفيل شرط أساسي عند اتخاذ ضمانات شخصية، وتوجد أيضاً تأمينات نقدية، وضمانات عينية، حسب الهوامش المحددة، وهي موجودة وملتزم فيها تماماً حسب قرارات المصرف المركزي بهذا الخصوص.

والواقع أن الضمان رغم أنه ليس مصدراً أولاً للسداد كما أكد العاملون في إدارة المخاطر، لكن وجوده مقدس لمنح القرض، وهذا أمر واقع، ليس فقط في المصرف التجاري السوري، وإنما في جميع المصارف العامة العاملة في سورية، فلا يمكن منح قرض دون ضمان، مع الاعتراف أن المبالغات في تقدير الضمانات المقدمة، خاصةً العينية منها هو أمر موجود، ولكن في حالة الشك أو عدم الرضا يطلب إعادة التخمين من جهات أخرى، وتوجد نظرة لدى المصرف بهذا الخصوص تسمح بتخفيض المخاطر لحدودها الدنيا، أما بشكل عام هل المبالغة في تخمين قيمة الضمان سبب من أسباب التعثر؟ فبالتأكيد هذا أمر صحيح، ولكن وجود ضمان جيد لا يقلل من الاهتمام باستكمال جميع متطلبات الملف الائتماني للعميل خاصة إذا كان العميل جديداً للمصرف فلا تفعّل التسهيلات لعميل قبل اكتمال جميع ثبوتيات الملف الائتماني حتى على صعيد وجود وصل الكهرباء.

ويجري تقييم دوري لنسبة الضمانات إلى التسهيلات الممنوحة فعلى مستوى العميل يجري هذا التقييم عند كل تجديد، أما على مستوى المحفظة فيجري هذا التقييم كل ستة أشهر، وتجري هذه العملية الكترونياً وفق برنامج خاص وبشكل دائم، وتجري عملية تقدير قيمة الضمان من قبل مخمنين عقاريين معترف بهم وفق لوائح رسمية ترد للمصرف+ خبير من المصرف من قسم التسليف، ويتم التخمين وفق لرأي مشترك للطرفين.

المطلب الثاني: نظام المعلومات التكنولوجي في المصرف التجاري:

١-على صعيد إدارة محفظة التسهيلات الائتمانية:

يستخدم المصرف برامج مؤتمتة في تحديد وتحليل عناصر القرار الائتماني، ولكن القرار النهائي لضابط المخاطر، أما استخدام المصرف للأتمتة في عملية تنويع مكونات المحفظة الائتمانية من حيث القطاعات والبرامج والحجم والمناطق الجغرافية فهو أمر نسبي، فموضوع القطاعات غير مغطى، وكذلك الأمر بالنسبة للمناطق الجغرافية، وللأسف فالنظام المستخدم قادر على اكتشاف وتحديد التركزات الائتمانية على مستوى العميل، ولكنه غير قادر على ذلك على مستوى العملاء ذوي الصلة، وغير قادر على تحديد التركز الائتماني على مستوى القطاع ولا على مستوى المنطقة الجغرافية، وكما تبيَن من معاينة طبيعة العمل في إدارة المخاطر فهنالك جهد كبير يقع على العاملين في الإدارة بمتابعة محافظ الائتمان بعد التعثر، لأن النظام التكنولوجي المستخدم لا يسمح بمتابعة المحفظة بعد التعثر.

لا يستخدم المصرف النظم الحديثة في إدارة مخاطر المحفظة الائتمانية، مثل نظام التصنيف الائتماني (credit scoring) فدرجة التطور التقني التي يتطلبها تطبيق هذا النظام غير متاحة بمستوى التكنولوجيا المستخدمة حالياً في المصرف كما أن قاعدة بيانات العملاء وهي أساس البدء بعملية الـ scoring غير موجودة، لكن تقوم إدارة المخاطر بإجراء اختبارات الجهد(stress testing) كل ثلاثة أشهر دورياً وعند الضرورة، مثلاً عند طرح منتج جديد أو اتخاذ جديد بخصوص المحفظة أو قرار منح تسهيل ضخم جديد لإحدى الجهات.

ولا يوجد في المصرف أنظمة مطورة لمتابعة الضمانات القائمة بمحفظة القروض تضمن متابعة كافة التطورات التي تطرأ على قيم الضمانات ضمن المحفظة مع العلم أن النظام المستخدم يفرز القروض إلى قروض بضمان عيني

وقروض بضمان شخصي، لكن لا يسمح بتسعير المنتجات المقدمة وتحسين كفاءة التسعير من حيث ربط السعر بحجم أعمال العميل مع المصرف+ نشاط ومعدل دوران الحساب.

٢-على صعيد تفعيل الأنظمة الرقابية:

يتضمن النظام المستخدم في المصرف صلاحيات الدخول والتسجيل لتحديد مسؤولية الموظفين في كل قسم وتمييز كل مستخدم عن الآخر، كما يوجد ملف تسجيل لجميع الحركات ومن يقوم بها وتتحكم إدارة المخاطر بنظام الصلاحيات للمستخدمين والفروع، وينتج النظام المعلوماتي مخرجات معلومات وتقارير مثل تقرير سقوف التسهيلات وتقرير الحسابات المخالفة لطبيعتها وهي تقارير رقابية تتفق مع متطلبات الرقابة العامة والرقابة التنظيمية، ويحتوي على نظام إنذار مبكر ومؤشر فوري عندما يتم تجاوز الحد الأعلى للسقف المسموح به لعميل معين ولكن غير موجود على مستوى القطاع والمناطق الجغرافية، ولا يوجد نظام إنذار مبكر على مستوى المحفظة ولا يتم ذلك عندما تنخفض نسبة رأس المال عن ٨%.

٣-على صعيد التنبؤ بحالات التعثر:

يقدم النظام المعلوماتي المستخدم تقارير يومية بخصوص الأقساط المستحقة المسددة منها وغير المسددة، كما يقوم بتصنيف الديون إلى منتجة وغير منتجة، أما بخصوص احتساب واقتطاع مخصصات الديون المشكوك بتحصيلها فلا يقوم بها النظام إنما يتم احتسابها يدوياً، ولا يرصد النظام المستخدم التغييرات في نسبة المخصصات فضلاً عن أنه لا يقوم بحساب نسبة المخصصات إلى إجمالي القروض الممنوحة وإلى الديون غير المنتجة.

ولغاية إعداد هذا البحث فإن التغييرات في العائد المتوقع ونسبته إلى إجمالي القروض يتم القيام بها يدوياً ولا تتم أتمتة عائد متوقع سنوي أصلاً(target) ليقوم النظام التقني برصد تغيراته وإعطاء مؤشر فوري عند انخفاضه عن النسبة المطلوبة، الأمر نفسه ينطبق على مؤشر مهم جداً من مؤشرات المخاطر وهو نسبة المحفظة الائتمانية إلى إجمالي الودائع فلا يقوم النظام بحساب تذبذبات هذه النسبة لجهة إعطاء مؤشر فوري عند تجاوزها الحد الأقصى المسموح به وكذلك الأمر فيما يتعلق بنسبة الديون غير المنتجة إلى إجمالي الديون، وهذا دليل على عجز النظام المستخدم حالياً عن تقديم مؤشرات الإنذار المبكر لتعثر القروض وعدم القدرة على التحوط المسبق للمخاطر المحتملة في المصرف التجاري السوري إذ أن أهم العمليات التي تتم لهذا الغرض تنجز يدوياً.

٤-على صعيد أمن المعلومات:

يوفر النظام التقني المستخدم حالياً في المصرف التجاري السوري مميزات لحماية المعلومات بعد الاطلاع على أمثلة عملية على الشاشة بهذا الخصوص ومأكده العاملون بعد التطبيق على شاشاتهم ، كما يكتشف النظام الأخطاء حسب المعلومات المدخلة ويعطي رسائل خطأ تشير إلى هذه الأخطاء بالإضافة لوجود بدائل لتخزين المعلومات والمحافظة عليها.

٥-على صعيد ملائمة النظام للمستويات الإدارية:

أثبتت دراسة الحالة أن النظام التقني المطبق يوفر تقارير دقيقة يمكن استغلالها في التحليل وإجراء الدراسات المستقبلية وهي حسب ما أدلى معظم العاملين في إدارة المخاطر تقارير واضحة وسهلة الفهم وتتناسب مع متطلبات كل مستوى إداري بالمصرف وذلك وفق نظام الصلاحيات المعتمد، ولكن لا يوجد للآن نظام لإدارة شؤون العاملين (HR) على الـ system وتعطى صلاحيات الدخول للمعلومات حسب المستوى الإداري وحسب طبيعة العمل المسند للموظف والمسؤول عنها جهتي: المراقبة في إدارة المخاطر و التفعيل في إدارة الشؤون التقنية.

٦-على صعيد الكادر الإداري ورضا المستخدم:

يجري تحديث النظام التقني المستخدم وفقاً لمستجدات متطلبات العمل وصيانته بشكل مستمر حيث تتم عملية re-organization لإعادة تنظيم الملفات عند تدوير الأرصدة وعند الحاجة ويجري ذلك سنوياً في حين تجري عمليات الـ end of يومياً وشهرياً وسنوياً.

وبعد المعاينة والفحص تبين أن النظام التقني المستخدم في المصرف يوفر البيانات والمعلومات وكافة التقارير التفصيلية والتجميعية بسهولة ويسر ودون إجراءات معقدة أو صعبة، حيث يطلب الموظف التقرير الذي يحتاجه ويحصل عليه وفق نظام الصلاحيات والإمكانية موجودة لدى النظام لكن مضبوطة لدى دائرة معينة في قسم التقنية حيث يرفع طلب لهذه الدائرة يبين نوعية التقرير المطلوب وبعد الموافقة تبدأ عملية الحصول الدوري عليه، لكن لا توجد عشوائية في عملية طلب التقارير وبعض التقارير تمنح في أيام محددة وأخرى في ساعات محددة، بعضها من الضخامة التي يمكن أن تؤثر على تشغيل النظام في الفروع ولذلك لايتم استخراجها إلا خارج أوقات الدوام.

ويقوم النظام التقني المستخدم بتخزين درامي لحالات الفشل السابقة لعرضها لاحقاً لغرض الاستفادة من كيفية التعامل معها وذلك ضمن ملف التسجيل الذي يسجل جميع الحالات والمشاهدات ويتم توصيفها وتحليلها وليس فقط حالات التعثر وأكد مدير المخاطر على الاستفادة من هذه الميزة.

وتجري دورات تدريبية دورية لكافة العاملين في المصرف بما فيها موظفي المخاطر فمثلاً خلال السنوات ما بين (٢٠١٢-٢٠١٦) جرت الدورات التالية: معدل كفاية رأس المال- الأخطار المصرفية - التركزات - تصنيف الديون، وهي دورات متكررة كلما انتهت دورة تبدأ بعد ٦ أشهر نفس الدورة وهكذا، لكن لم يسبق أن تمت دورة مختصة بكيفية مواجهة وعلاج حالات التعثر المصرفي، وبين العاملون في إدارة المخاطر أن المعرفة المقدمة في هذه الدورات لاتعدو الحدود النظرية وهي تدور بمعظمها حول قرارات وتعليمات المصرف المركزي لذلك فهي لا ترقى بكفاءة العاملين المتدربين لمستوى الخبرات المصرفية الدولية ذات التخصصات شديدة الدقة والمعرفة العالية بشتى أنواع العلوم المصرفية.

وذكر مدير المخاطر أنه سبق أن تم إجراء جلسة تقييم لسيناريو حالة تعثر حدثت في المصرف وكان ذلك بإشراف مدير المخاطر وحضور عناصر المخاطر وعناصر التسليف (موظفين ورؤساء دوائر).

وأثبتت دراسة الحالة عند معاينة عدد الموظفين ومقارنته مع حجم العمل المطلوب من إدارة المخاطر: عدم كفاية عدد الموظفين إذ يوجد فقط ١٨ عنصر في إدارة المخاطر بأقسامها الثلاث: الائتمان – السوق– والتشغيل للقيام بجميع العمليات المصرفية في حين أن عدد القروض يتجاوز الـ (١٠٤٠٠) قرض في (٢٠١٦/٦/٣٠) والتسهيلات حوالي الـ(٩٠٠٠)، فضلاً عن انعكاسات الأزمة سلباً على دوام الموظفين وسرعة إنجاز الأعمال التي تتطلب مهارة يدوية.

ويعاني موظفو إدارة المخاطر العديد من الصعوبات أهمها : أن بعض أنواع التسهيلات تتم متابعتها يدوياً والنظام غير مستثمر للآن حيال هذا الجانب، ومع الحجم الهائل للتسهيلات هنالك مشكلة كبيرة، فمثلاً: النظام لايعطي تقرير متى تستحق الكفالات وإنما تتم متابعتها يدوياً، واشتكى العاملون من تعدد الجهات الرقابية فتوجد الآن: مديرية الرقابة الداخلية– مديرية الالتزام– مفوضية الحكومة لدى المصارف– الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش– قسم الرقابة المكتبية لمصرف سورية المركزي– الجهات الأمنية... والمشكلة في الوقت الضائع في التعامل معهم وعلى حساب سيرورة عمل إدارة المخاطر فضلاً عن غياب التنسيق بشكل كامل بين هذه الجهات الرقابية، ويحصل أن ترسل جهة رقابية من المصرف المركزي كتاباً وتم الرد عليه من قبل إدارة المخاطر، ليقوم خلال أيام مكتب ثانٍ في المصرف المركزي أيضاً بتوجيه ذات الكتاب وكذلك الأمر مع الجهات الاخرى.

-المطلب الثالث: الرقابة على مخاطر الائتمان في المصرف التجاري:

١- الرقابة الداخلية:

تقوم إدارة المخاطر بالافصاح عن مخاطر الائتمان الحالية والمحتملة الظاهرة داخل وخارج الميزانية موزعة حسب استحقاقاتها وذلك مرة كل ستة أشهر، وبدأ المصرف عن طريق مديرية المخاطر بتصنيف الديون بين ديون منتجة للفوائد وأخرى غير منتجة وفقاً للقرار ٥٩٧ وتعديلاته منذ عام ٢٠١٠ ويقوم بتشكيل المؤونات المطلوبة حسب هذه القرارات، ولكن الجدير بالذكر أن إدارة المخاطر لا تفصح عن المؤونات المشكلة مقابل كل فئة من فئات الديون وإنما فقط عن إجمالي التسهيلات.

تتم مراجعة وتدقيق تقارير المخاطر الائتمانية لتتخذ إدارة المصرف الإجراءات اللازمة للحد منها من قبل لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات (ألكو) ومن قبل لجنة المخاطر العليا في حال الرغبة بعرضها على مجلس الإدارة بفاصل زمني ثلاثة أشهر، ولا ترفع تقارير دورية للإدارة العليا تبين التسهيلات الممنوحة التي يعترض موافقاتها خلل معين إنما تتم معالجتها فوراً مع الفرع المختص ولكن تقدم للإدارة العليا تقارير دورية تبين الأرصدة التي تجاوزت الحدود المقررة وذلك عن طريق لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات، وفيما يخص الحسابات الدائنة التي تحولت فجأة لحسابات مدينة تخاطب بها إدارة المخاطر الفرع فوراً ويتم حل الإشكال ولا يحول للإدارة العليا إلا في حال استعصاء الحل.

٢- رقابة خارجية:

لا يوجد لمديرية التسليف لدى مصرف سورية المركزي دور في عملية منح الائتمان ولا تقوم لجنة من قبلها بإجراء كشف ميداني للمشروع المطلوب تمويله بعد الكشف الذي يقوم به المصرف للتأكد من سلامة عملية التقييم وعدم وجود حالات

غش أو تواطؤ بغرض تخفيض احتمالات التعثر المستقبلي لحدودها الدنيا، وذلك في الأحوال العادية، ويمكن لذلك أن يتم على مستوى المشروعات الاستراتيجية فقط.

يقوم المصرف المركزي بإجراء عمليات رقابية على تطبيق السياسة الائتمانية في المصرف من قبيل: الرقابة على التسهيلات– السقوف – السياسات وإجراءات المنح– الرقابة على الإجراءات المتخذة بخصوص العملاء المتعثرين وأدلى أغلب العاملين في إدارة المخاطر بملاحظات على عمل اللجان القادمة بغرض التدقيق والرقابة من المصرف المركزي أهمها بطئ التنفيذ وإعداد التقارير التي قد تستغرق سنة ونصف لتظهر إلى العيان، فضلاً عن التكرار في الأسئلة التي تطرح في كل مقابلة رقابية وتعدد الدوائر الرقابية في المصرف المركزي مما يفقد عملية المتابعة أهميتها وقيمتها، فضلاً عن معدل دوران العمالة العالي في المصرف المركزي والذي يتسبب بالعودة إلى الصفر في كل مرة يأتي فيها مدقق جديد.

المطلب الرابع: مناقشة درجة الالتزام بمتطلبات المصرف المركزي تجاه إدارة مخاطر الائتمان:

– نلاحظ أن التزام المصرف بمعايير إدارة مخاطر الائتمان الصادرة عن المصرف المركزي بالقرار (٩٣/م ن/ب٤) لعام ٢٠٠٤هو التزام نسبي فكما هو ملاحظ من دراسة الحالة أعلاه قيام المصرف بتحديث السياسة الائتمانية كل سنتين مرة (بدل مرة بالسنة على الأقل) مع وجود استثناءات على هذه السياسة وهي كبيرة جداً بالنسبة للقطاع العام، وموجودة بالقطاع الخاص مع نسبية الحالة بشأن المتعاملين الكبار، وعدم تحديد(target) يظهر نسبة الأرباح التي يطمح المصرف لتحقيقها، ويلتزم المصرف بمعايير منح الائتمان السليم نسبياً حيث يبقى الضمان المقبول من قبل المصرف هو العامل الأقوى في منح القرض حيث بينت دراسة الحالة عدم الاهتمام الكافي حيال إجراء دراسة جدوى اقتصادية شفافة وذات مصداقية من قبل المصرف أو جهة معتمدة موثوقة، كما لا تولى دراسة قائمة التدفقات النقدية المتوقعة من نشاط المشروع طالب القرض الأهمية الكافية لمعرفة قدرة العميل على توليد دخل يسدد منه التزاماته المصرفية ولا توجد دراسة دقيقة لوضع السوق الذي ينتمي إليه العميل بما يخدم الحساسية لتطورات السوق وهو ما يتنافى مع مضمون القرار(٩٣)، فضلاً عن أن التجاوزات على السقوف يتم الابلاغ عنها لمجلس الإدارة على مستوى المحفظة ككل وليس على مستوى العميل.

ينفذ المصرف القرارات الصادرة عن مجلس النقد والتسليف بخصوص(القرار ٣٩٥)، وتراقب إدارة المخاطر التركز في الائتمان لكل عميل و كذلك بالنسبة للمراسلين، ولكن لا يوجد مراقبة للمجموعات المترابطة، ويجري العمل حالياً باتجاه تفعيلها.

–يلتزم المصرف التجاري بالقرار(٩٥/م ن/ب٤) ولكن تأخر بحساب نسبة كفاية رأس المال إذ أن القرار(٢٥٣/م ن/ب٤) صدر عام ٢٠٠٧، في حين لم يبدأ المصرف بحسابها لعام ٢٠١٠.

– التزام مجلس إدارة المصرف بالقرار(٣٩٠/م ن/ب٤) لعام ٢٠٠٨ الذي أمر بإحداث مديرية المخاطر وتحديد مسؤولية مجلس الإدارة في إدارة المخاطر ولكن تأخر بالتنفيذ لعام ٢٠١٠.

-تطبق إدارة مخاطر الائتمان الحالية القرار(٣٨٨/م ن/ب٤) لعام ٢٠٠٨ الخاص بتبويب محفظة التسهيلات لغرض تثقيل مخاطر الائتمان وبدأت بذلك من عام ٢٠١٠، ويطبق المصرف القرار(٥٩٧/م ن/ب٤) لعام ٢٠٠٩ وتعديلاته الخاص بتصنيف التسهيلات الائتمانية واقتطاع المخصصات والاحتياطيات الواجب تكوينها وفق نفس القرار لكن لم يبدأ بالتطبيق لعام٢٠١٠، كما يقوم المصرف التجاري بتكوين احتياطي عام مخاطر تمويل للتسهيلات الائتمانية بموجب القرار(٦٥٠).

خلاصة الفصل:

١- هدفت الخطة الخمسية العاشرة لزيادة تنافسية القطاع المصرفي العام فوضعت مجموعة من الأهداف الجزئية وخطة عمل لتحقيق الهدف العام كان أهمها- فيما يتعلق بموضوع البحث- تطوير ممارسات وإجراءات وسياسات إدارة المخاطر على أسس سليمة وتطوير إدارة الائتمان والالتزام بمعايير بازل١، تطوير الأنظمة المحاسبية والتقارير المالية وأنظمة المعلومات لتتوافق مع متطلبات مستخدميها، وعلى صعيد الرقابة: مراجعة وتطوير أنظمة الرقابة (الإدارة- الرقابة والتنسيق) وتطوير أنظمة الرقابة الداخلية وفق المعايير العالمية، وأكدت الخطة على وجوب تدريب الكوادر من المستويات المختلفة وتطوير برامج تدريب حديثة مستدامة للكوادر المصرفية[٢]. وبالمقارنة مع واقع العمل الذي بينته دراستي الحالة في المبحثين أعلاه نستنتج عدم تنفيذ أهداف الخطة الخمسية العاشرة فيما يتعلق بـ: تطوير إدارة المخاطر- تفعيل الرقابة- تطوير أنظمة المعلومات- التدريب الحديث االمستدام.

٢- بين الفصل الرابع الواقع التطبيقي لإدارة مخاطر الائتمان في المصارف العامة في سورية من خلال:

- تناول المبحث الأول متطلبات المصرف المركزي لإدارة مخاطر الائتمان وبين كيف تحاكي قرارات المركزي المعايير الدولية التي أتت بها بازل٢ لقياس مخاطر الائتمان دون إمكانية تطبيقها بشكل كامل وتناول الأسباب التي تحول دون ذلك، **وأثبت بذلك صحة الفرضية (٥-١):**

" **لا تطبق المصارف العامة معايير بازل لتقييم مخاطر الائتمان**"

- تناولت دراسة الحالة (١) أعلاه تفاصيل دقيقة أثبتت أن جانب التحليل المالي والائتماني في دراسة الملف وبالتالي صناعة القرار الائتماني مازال مغفلاً في المصرف الصناعي، ولا يؤخذ أثر المتغيرات الاقتصادية المحيطة بالحسبان ولا يجري تحليل المركز المالي للعميل ومازال الضمان هو أساس منح القرض.

نجد وضعاً أفضل قليلاً في المصرف التجاري في دراسة الحالة(٢) حيال إعطاء قدر أعلى من الأهمية لإجراء عمليات التحليل المالي والائتماني لكن: لا يتم إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع المطلوب تمويلها ويوجد إلمام وليس دراسة شاملة لحالة القطاع الذي ينتمي إليه المشروع المطلوب تمويله ولا تجري دراسات علمية جدية لكل

[٢] الخطة الخمسية العاشرة: مرجع سابق، ص ١١٨.

سوق لمعرفة قدرته على استيعاب المشاريع الجديدة الممولة ولا يتم إيلاء الأهمية الكافية لإعداد قائمة التدفقات النقدية المتوقعة من نشاط العميل وأيضاً مازال الضمان المقبول العامل الأكثر أهمية في عملية المنح: **مما تقدم نستنتج صحة الفرضية (٥-٢):**

" **لا تطبق المصارف العامة معايير الائتمان السليم عند منح القروض** "

- أثبتت دراسة حالة(١) عدم وجود استثمار لغاية اليوم للنظام التقني فيما يخص صناعة القرار الائتماني في المصرف الصناعي، ولا يرصد مؤشرات مخاطر الائتمان ليعطي مؤشر فوري عند تجاوزها نسب الأمان، كما لا يستطيع النظام الموجود تزويد كل مستوى من المستويات الادارية بما يحتاجه من التقارير، وبشكل عام: مازال العمل يدوياً بشكل شبه كلي في إدارة المخاطر حيث لا إمكانية للحصول على البيانات والمعلومات والتقارير اللازمة لتحديد المخاطر وقياسها وإدارتها.

أما في المصرف التجاري حسب دراسة الحالة(٢): فتبين أن الحال أفضل حيال استخدام النظام التقني في تحديد وتحليل عناصر القرار الائتماني، لكن القرار النهائي لضابط المخاطر، ولا يخدم النظام في تنويع مكونات المحفظة الائتمانية من حيث القطاعات والمناطق الجغرافية ولا يستطيع تحديد التركزات على مستوى العملاء ذوي الصلة رغم تحديدها على مستوى العميل، كما أنه لا يسمح بمتابعة المحفظة بعد التعثر ولا يخدم في إدارة مخاطر المحفظة ولا يحتوي نظام إنذار مبكر على مستوى المحفظة ولا يتابع التطورات التي تطرأ على قيم الضمانات من خلال أنظمة مطورة لهذا الغرض.

من واقع النظام التقني في كل من حالتي المصرف الصناعي والمصرف **التجاري نستنتج صحة الفرضية(٥-٣):**

" **لا تطبق التكنولوجيا وأنظمة تقنيات المعلومات الحديثة في إدارة مخاطر الائتمان في المصارف العامة** "

- أظهرت دراسة الحالة(١): أنه لا يوجد كادر أصلاً في إدارة مخاطر الائتمان في المصرف الصناعي إذ يقتصر العدد حالياً في إدارة المخاطر على موظفين اثنين أحدهما المدير رغم مرور ست سنوات على إحداث مديرية المخاطر في المصرف.

الوضع أفضل في المصرف التجاري حسبما بينت دراسة الحالة (٢) حيال العدد الذي بلغ لغاية إعداد هذا البحث (١٨) عاملاً لكنه مازال ضئيلاً بالمقارنة مع ضغط حجم العمل الذي يتطلبه العدد الهائل من التسهيلات بالآلاف، و بينت الدراسة أن التدريب الحاصل لا يتجاوز حدود المعرفة النظرية ولم يجري تأهيل العاملين لكيفية مواجهة حالات التعثر المصرفي، ومازالت خبرات العاملين في ميدان إدارة المخاطر متواضعة ولا ترقى لمستوى الخبرات الدولية، واقع الكادر البشري في إدارة مخاطر الائتمان في كل من المصرف الصناعي والمصرف التجاري الذي بينته دراستي الحالة أعلاه **يؤكد صحة الفرضية(٥-٤):**

" **لايوجد كادر عمل متخصص خبير ومؤهل لإدارة مخاطر الائتمان وقضايا التعثر في المصارف العامة**".

وبإثبات صحة الفرضيات الفرعية الأربع أعلاه يعني صحة الفرضية الخامسة:

" لاتوجد إدارة حديثة وعصرية لمخاطر الائتمان تطبق المعايير والأسس الفنية والأعراف المصرفية العالمية في المصارف العامة في سورية ".

وهذا يتطابق هذا مع النتائج التحليلية للمقابلات التي تمت مع عينة مختارة من الخبراء المصرفيين العاملين في ميدان الائتمان والمخاطر في المصارف العامة الذين أكدوا أن ضعف إدارة مخاطر الائتمان وعدم تطبيق معايير منح الائتمان السليم فضلاً عن انخفاض كفاءة الكادر الإداري العامل في مجال الائتمان والمخاطر أهم أسباب تعثر قروض المصارف العامة ، وهذا يعني أن الفرضية الأولى المثبتة في الفصل الأول أعلاه مقبولة على مستوى الجهاز المصرفي السوري- قطاع المصارف العامة ، وبالتالي حسب المنطق الرياضي فالفرضية المعاكسة لها صحيحة وبذلك نكون قد وصلنا لإثبات الفرضية العامة للبحث وهي أن:

{{ تفعيل إدارة حديثة لمخاطر الائتمان والالتزام بقواعدها في المصارف العامة في سورية سيدعم الدور التنموي للتمويل المصرفي ويساعده في أداء دوره الاقتصادي والاجتماعي المطلوب }}.